ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الأول

دولة الاستقلال

المجلد الثالث

الحقبة غير النفطية
١٩٥٧ - ١٩٦٣

محمد يوسف المقريف

مركز الدراسات الليبية
Centre for Libyan Studies
مركز الدراسات الليبية أكسفورد

ليبيا

بين الماضي والحاضر

صفحات من التاريخ السياسي



ISBN 978-1-907187-29-2

مركز الدراسات الليبية
أكسفورد ـ بريطانيا
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Oxford OX2 7DL (UK)

الطبعة الأولى : ٢٠٠٤
الطبعة الثانية : ٢٠١٧

رقم الإيداع الدولي : ٢-٢٩-٩٠٧١٨٧-١-٩٧٨

توزيع
الفرات للنشر والتوزيع
الحمراء - بناية رسامني
ص . ب : ٦٤٣٥/ ١١٣
بيروت - لبنان
هاتف : ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٤
فاكس : ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٣
www.alfurat.com
e-mail: info@alfurat.com

ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الأول

دولة الاستقلال

المجلد الثالث

الحقبة غير النفطية
١٩٥٧ - ١٩٦٣

محمد يوسف المقريف

مركز الدراسات الليبية - أكسفورد

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

حكومة عبد المجيد كعبار ..
واكتشاف النفط

مباحث الفصل الأول

* تشكيل الوزارة وتعديلاتها
* وقائع وتطوّرات
* العلاقات مع بريطانيا وأمريكا
* تطوّرات إقليمية وعربية
* رصد غربي مشترك
* تقرير بعثة البنك الدولي
* حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة
* الوطنية الصامتة
* آراء ومواقف لبن حليم
* لجنة دريبر الأمريكية
* انتشار الرشوة والفساد المالي
* سقوط حكومة كعبار

تشكيل الوزارة وتعديلاتها

كان السيد **عبد المجيد الهادي كعبار**، عندما كلفه الملك إدريس في ٢٦ من مايو/ أيار ١٩٥٧ بتشكيل الوزارة، قد جاوز الـ(٤٨) عاماً من العمر.[١] وهو من أصل **تركي** من مواليد مدينة **طرابلس**. وتعدّ عائلة كعبار من العائلات الكبيرة بمنطقة **غريان** (جنوب غرب طرابلس) التي كان لها دور بارز في الحركة الوطنية.

شارك السيد كعبار خلال حقبة الإدارة البريطانية في تأسيس "**حزب الاستقلال**"[٢] بطرابلس واختير **عضواً بالجمعية الوطنية التأسيسية**. انتخب عضواً في البرلمان[٣] و**رئيساً لأوّل مجلس نيابي بعد الاستقلال**. بقي في هذا المنصب على نحو متواصل لم ينقطع سوى مرّتين: الأولى عندما عيِّن في ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥ وزيراً للمواصلات ونائباً لرئيس الوزراء في وزارة بن حليم، والثانية عندما عيِّن في ١٤/ ٣/ ١٩٥٧ وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء في الحكومة ذاتها.[٤]

وقد استطاع كعبار أن يؤلف الوزارة في اليوم ذاته الذي كلف بها فيه، وقد تشكلت[٥] من:

- عبد المجيد كعبار — رئيساً لمجلس الوزراء
- وهبي البوري — وزيراً للخارجية
- محمد بن عثمان الصيد — وزيراً للصحة

---

١ من مواليد ٩/ ٥/ ١٩٠٩.

٢ راجع مبحث "الحركات الوطنية والنشاط السياسي والحزبي" من الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" بالمجلد الأول.

٣ في أوّل انتخابات نيابية بعد الاستقلال (فبراير/ شباط ١٩٥٢).

٤ راجع الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني.

٥ صدر المرسوم الملكي بتشكيلها في ٢٦/ ٥/ ١٩٥٧. وقد نقل المستشار المالي البريطاني بيت هارد ايكر تفاصيل تشكيل الوزارة الجديدة إلى السفير الأمريكي تابن يوم ٢٤/ ٥/ ١٩٥٧ (!!)، كما أفاد بأنَّ تعيين الصديق المنتصر وزيراً للدفاع سوف يكون مؤقتاً. كما أرجع هارد ايكر الفضل في تشكيل الوزارة على هذا النحو المرضي لبن حليم الذي يحمي المصالح الغربية في ليبيا، وإلى عبد الرازق شقلوف وكيل وزارة المالية. راجع البرقية السرّية المرسلة من السفير تابن إلى واشنطن ذات الرقم (٧٧٩) المؤرّخة في ٢٤/ ٥/ ١٩٥٧.

- مفتاح عريقيب وزيراً للدولة
- إسماعيل بن لامين وزيراً للمالية
- محمد بودجاجة وزيراً للاقتصاد الوطني
- عبد القادر العلّام وزيراً للمواصلات
- طاهر باكير وزيراً للمعارف
- الصّدّيق المنتصر وزيراً للدفاع
- عبد الحميد عطية الديباني وزيراً للعدل

وقد لوحظ على تشكيل الوزارة **الإبقاء على أغلب وزراء** الحكومة السابقة بها، مع استبعاد كل من الدكتور **علي الساحلي** والدكتور **محي الدين فكيني**، اللذين كانا محسوبين على ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي**.[٦] ومن جهة أخرى، دخل الوزارة لأوّل مرّة **وهبي البوري** وزيراً للخارجية، و**الصّدّيق المنتصر** وزيراً للدفاع،[٧] و**عبد الحميد عطية الديباني** وزيراً للعدل.[٨]

عُرف السيد كعبار **بالاعتدال، وبالكفاءة كوسيط في حل الخلافات**،[٩] كما وُصف بأنَّه **مسالم ليّن العريكة بطبيعته**،[١٠] وقد ألقى بعد فراغه من تشكيل وزارته بثلاثة أيام كلمة أمام البرلمان جاء فيها:

"سنسير وفق الخطوط التي انتهجتها الحكومة السابقة".[١١]

وقد وصف الدكتور خدوري سياسة كعبار **الداخلية**:[١٢]

---

٦ رغم أنّهما استبعدا من الوزارة إلا أنّهما عُيّنا في منصبين كان البوصيري حريصاً على أن يُشغلا بأشخاص موالين له، فقد عُيّن الدكتور علي الساحلي رئيساً للديوان الملكي، كما عُيّن الدكتور محي الدين فكيني سفيراً لليبيا في القاهرة.

٧ من المرجّح أنّ هذا التعيين كان في جانبٍ منه استرضاءً لبوصيري الشلحي، وحلاً من جهة ثانية لمشكلة نقله من منصبه السابق كسفير بالقاهرة. راجع ما ورد حول هذه المشكلة في مبحث "أزمات متلاحقة" بالفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" من المجلد الثاني.

٨ كان الشيخ عبد الحميد عطية الديباني يشغل منصب مستشار بالمحكمة العليا، وكان ضمن هيئة المحكمة العليا (دائرة القضاء الدستوري والإداري) التي قضت في ٥/ ٤/ ١٩٥٤ ببطلان الأمر الملكي الذي حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس في ١٩/ ١/ ١٩٥٤.

٩ دي كاندول، ص ١٢٧.

١٠ خدوري، ص ٣٧٢.

١١ يلاحظ أنَّ محمد الساقزلي فعل الشيء ذاته عندما تولى رئاسة الوزارة بعد استقالة محمود المنتصر. ومن التقاليد الطيّبة التي أرسيت خلال تلك الفترة قيام بن حليم رئيس الوزراء المستقيل بإلقاء كلمة بالبرلمان في اليوم نفسه، أكد فيها على مؤازرته للحكومة الجديدة مشيراً إلى الصعوبات والعراقيل التي واجهته. الكلمة جديرة بالمطالعة، وهي موجودة ضمن ملاحق مذكرات بن حليم، ص ٨٤٤-٨٤٥.

١٢ أجرى الدكتور خدوري مقابلة مع كعبار في ٤/ ٨/ ١٩٥٩ عندما كان في الحكم، وأخرى في ١٤/ ٧/ ١٩٦١ بعد أن ترك رئاسة الوزارة. ص ٣٢٦-٣٢٧، ٥٤٢.

"حاول كعبار أن يتجنّب مزالق التنافس بين العناصر المتصارعة في سبيل النفوذ، فقرّر أن يختطّ لنفسه سياسة مستقلة. ولذلك أصلح أموره مع الحاشية الديوانية،[13] وتخلّص من نفوذ رئيسي الوزارة السابقين،[14] وتجنّب الصدام مع ولاة الولايات الذين أثبتوا أنّهم عماد المعارضة لأسلافه ... لقد كان على كعبار أن يختار بين أن يخاصم حاشية البلاط وسلطات الولايات، إذا كان ينوي ممارسة سلطاته كاملة، مع توقّع سقوط حكومته في أيّة لحظة، وبين أن يتقبّل رئاسة حكومة محدودة السلطات. ولم تكن طبيعة كعبار تؤهّله للنضال من أجل تقوية الحكومة الاتحادية، فاكتفى بأن يكون رئيساً لحكومة عادية ومكنّت له سياسته من البقاء في عمله مدّة طويلة، دون أن يتاح له من السلطة والمنزلة ما أتيح للذين سبقوه".

وبالفعل فقد مكّن **النهج المهادن**، الذي اختطّه كعبار لحكومته، من بقائه على رأس الوزارة **أطول مدّة** لبثها رئيس وزراء خلال حقبة العهد الملكي كلّها، فكعبار شغل سدّة رئاسة الوزارة نحو ثلاثة أعوام ونصف العام تقريباً حتى **١٦ من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠** عندما سحب البرلمان في ذلك التاريخ الثقة من وزارته واضطرّه لتقديم استقالته بسبب ما عُرف **بقضية طريق فزان**، وهي القضية التي اتهمت فيها حكومته بالرشوة والفساد المالي.

وقد أدخل كعبار **ستة تعديلات** على وزارته.

وقع **أوّل هذه التعديلات** في **٢٤ إبريل/ نيسان ١٩٥٨** وتمَّ بموجبه استبعاد **محمد عثمان الصيد** من الوزارة لأوّل مرّة،[15] كما دخل الوزارة لأوّل مرّة **رجب بن كاطو** الذي كلّف بوزارة الاقتصاد الوطني، كما أعيد إلى الوزارة كل من **أبي بكر أحمد** الذي كلّف بوزارة الصحة و**خليل القلال** الذي أصبح وزيراً للدولة، و**أبي بكر نعامة** الذي عيّن وزيراً للمعارف خلفاً **لطاهر باكير** الذي جرى تعيينه والياً لطرابلس، و**إبراهيم بن شعبان** الذي حل وزيراً للدفاع بديلاً **للصّدّيق المنتصر**.

١٣ المقصود هنا بالطبع البوصيري الشلحي.

١٤ كان الملك قد أصدر أمراً بتعيين محمود المنتصر ومصطفى بن حليم مستشارين خاصّين له، غير أنَّ البوصيري الشلحي رفض أن يكون لهما مكتب في الديوان الملكي، الأمر الذي جعلهما يرجوان من الملك أن يعفيهما من منصبيهما، فصدر مرسوم ملكي في ١/ ٣/ ١٩٥٨ بتعيين المنتصر سفيراً في إيطاليا وبن حليم سفيراً في فرنسا. انظر: خدوري، ص ٣٢٦؛ الصيد، ص ١١٩-١٢٠.

١٥ حول ما ورد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ١٢٥.

كما جرى تكليف **إسماعيل بن لامين** بوزارة المواصلات بدلاً من المالية و**مفتاح عريقيب** وزيراً للمالية خلفاً لبن لامين.

أمّا **التعديل الثاني**، فقد وقع في **١١/ ١٠/ ١٩٥٨** وكان طفيفاً فقد تولى بموجبه كعبار وزارة الخارجية إلى جانب رئاسة الوزارة، كما تمّ تعيين **وهبي البوري** (وزير الخارجية السابق) وزيراً للدولة بدلاً من **خليل القلال** الذي استقال من الوزارة، كما دخل بموجبه ناصر الكزه الوزارة لأول مرة فقد تولى مهام وزارة المواصلات.

وكذلك كان **التعديل الثالث** الذي وقع في **٣١/ ١٢/ ١٩٥٩** والذي اقتصر على قبول استقالة **أبي بكر نعامة** وزير المعارف الذي عّين والياً لطرابلس خلفاً **لطاهر باكير** (صهر وليّ العهد).

كما أدخل كعبار **تغييراً رابعاً** واسعاً على وزارته يوم **٦/ ٢/ ١٩٦٠** في أعقاب الانتخابات النيابية العامّة، التي وُصفت بأنّها من أنزه الانتخابات التي شهدتها حقبة العهد الملكي، فقد أسفرت عن سقوط العديد من الوجوه التي كانت محسوبة على الحكومة، من بين هؤلاء رئيس مجلس النواب **سالم لطفي القاضي**[١٦] والوزير **إسماعيل بن لامين**. وقد عاد **محمد عثمان الصيد** إثر هذا التعديل إلى وزارة الاقتصاد.[١٧]

أمَّا **التعديل الخامس**، فقد جرى في **٢٩/ ٩/ ١٩٦٠** قبل سقوط الوزارة بأسبوعين، وكان محاولة أخيرة ويائسة من كعبار للخروج من المأزق السياسي الذي وجدت حكومته نفسها في أوحاله بسبب قضية طريق فزان، غير أن هذا التعديل أظهر يأس الحكومة، وعاد بنتائج سلبية على وضعها، فقد رفض أحد الوزراء الجدد (**عبد المولى لنقي**)، الذين ضمّهم كعبار إلى تشكيل الوزارة في محاولةٍ منه لاسترضائهم، قبول هذا المنصب. وقد تضمّن هذا التعديل انضمام خمسة وزراء جدد للوزارة هم الشيخ **عبد الرحمن القلهود** (وزيراً للدولة بدلاً من وهبي البوري)، و**عبد القادر العلّام** (وزيراً للاقتصاد بدلاً من **محمد عثمان الصيد** الذي تولى وزارة المالية)، و**أحمد عون سوف** (وزيراً للمواصلات بدلاً

---

١٦ جرى انتخاب مفتاح عريقيب الذي فاز بالانتخابات رئيساً جديداً لمجلس النواب.

١٧ الصيد، ص ١٢٩.

من **ناصر الكزة** الذي ترك الوزارة)، و**عبد القادر البدري** وزيراً للزراعة، و**محمد بحيح** وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن **عبد المولى لنقي** الذي رفض دخول الوزارة كوزير للصحة.[١٨]

أما التعديل السادس والأخير فقد جرى بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٦٠ استوجبه قيام وزير الصحة عبد المولى لنقي بتقديم استقالته في اليوم التالي لصدور مرسوم تعيينه وزيراً في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٠.

١٨ من الواضح أنَّ كعبار أدخل عبد المولى لنقي، الذي كان أحد أقطاب المعارضة في البرلمان، دون التثبّت أوّل الأمر من موافقته على قبول المنصب الوزاري. خدوري، ص ٣٣٨؛ الصيد، ص ١٣٠.

وقائـع وتطوّرات

شهدت فترة وزارة كعبار عديداً من **الوقائع والتطورات**، كان من أبرزها:

- شكّلت الحكومة في ٩/ ٧/ ١٩٥٧ **لجنة للتحقيق في تهم الفساد المالي** المنسـوبة إلى **جمال الدين باش إمـام آغا** والي طرابلس منذ ١٥ إبريل/ نيسـان ١٩٥٥. (استقال الوالي في ٢٢/ ٩/ ١٩٥٧ وجرى استبدال طاهر باكير به في التاريخ نفسه).

- ناصرت **الصحف** الليبية الثورة في **عُمان** ضدَّ الوجود البريطاني فيهـا، وقـد حملـت الصحـف الصـادرة يـوم ٢٦/ ٧/ ١٩٥٧ تعليقـات **معاديـة لبريطانيا** وسياسـتها في المنطقـة. كما صوَّت الوفـد الليبـي لدى هيئـة الأمم المتحـدة مرَّتين مـع المجموعة العربية ضدَّ السياسة البريطانية.

- جـرى في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٧ افتتاح **محطتي إذاعة** متماثلتين في كل مـن طرابلس وبنغازي، ولم تكن الإذاعتان مسـموعتين في كل أنحاء ليبيا، وقد أوكل الإشراف عليهما إلى وزارة المواصلات. تمَّ بنـاء الإذاعتين بتمويـل وإشرافٍ أمريكي، على حين كانت الإذاعة القديمة بمسـاعدةٍ وإشرافٍ فنـي بريطاني. (تمَّ في ١/ ١١/ ١٩٥٩ إنشـاء **مصلحـة المطبوعات والإذاعـة** وهي تابعة لمجلس الوزراء، وقد ألحقت الإذاعتان بالمصلحة الجديدة).

- رفضـت **وزارة المعـارف** خلال شـهر سـبتمبر/ أيلول ١٩٥٧ عرضـاً تقدَّمـت بـه الحكومـة الأمريكيـة - في إطار المسـاعدة التي تقدّمها لليبيا- بترشـيح ثلاثة أساتذة أمريكيين للتدريس في كليـات الجامعـة الليبيـة، وقد جـاء رفض الـوزارة - رغم

حاجة الجامعة إليهم- بسبب **الخلفيات التبشيرية للأساتذة المرشّحين**.[١٩]

- شهد خريف عام ١٩٥٧ **أزمة سياسية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية** بسبب تباطؤ الأخيرة في الوفاء بوعودها بزيادة حجم المساعدات المالية التي وعدت بتقديمها لليبيا. **وقد هدَّدت الحكومة الليبية بعرض موضوع القواعد الأمريكية في ليبيا على هيئة الأمم المتحدة**.[٢٠]

- عاودت الحكومة سياسة **التنقل بين العاصمتين طرابلس وبنغازي**، بعد أن كانت قد توقفت قرابة ثلاث سنوات خلال حكومة بن حليم واستقرَّت خلالها في العاصمة طرابلس، فعادت إلى مدينة بنغازي في عام ١٩٥٧ حيث استقرَّت لمدَّة عامين، ثمَّ عادت فانتقلت إلى طرابلس في أواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩.

- طلبت الحكومة في ٣/ ٩/ ١٩٥٧ من جميع البعثات الدبلوماسية سحب "**الملحقين العسكريين**" العاملين بها في ليبيا.

- قامت في ١٦/ ٩/ ١٩٥٧ عناصر من **المجاهدين الجزائريين** - بإذن من الحكومة الليبية - باجتياز الحدود الليبية والاعتداء على سيارات ناقلة مدنية فرنسية وإحراقها داخل الأراضي الليبية.[٢١]

- وقعت يوم ٣/ ١٠/ ١٩٥٧ **مصادمات مسلحة بين القوات الفرنسية والليبيّة** بقرية "**السّين**" Assayin القريبة من

---

١٩ راجع البرقيتين السرّيتين المرسلتين من السفارة الأمريكية بليبيا حول هذا الموضوع ذاتيْ الرقمين ١٤١، ١٦٠ المؤرّختين في ٢٩/ ٨/ ١٩٥٧ و ٩/ ٩/ ١٩٥٧ على التوالي. الملفات المركزية للخارجية الأمريكية ٢٩٥٧-٨/ ٤٣٢ و٨٧٣ و٩٥٧-٩/ ٤٣٢,٣٥٧.

٢٠ أشار إلى هذه الأزمة عدد من الوثائق السرّية لوزارة الخارجية البريطانية والأمريكية المفرج عنها. راجع مبحث "العلاقات مع بريطانيا وأمريكا" في هذا الفصل.

٢١ التقرير السنوي السرّي المرسل من السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث عام ١٩٥٧. التقرير مؤرَّخ في ٢٧/ ١/ ١٩٥٨ ويحمل الرقم الإشاري 1010/1/58 بالملف FO 371/131770 .

بلـدة "**غـات**" بالقـرب مـن الحـدود الليبيـة الجزائريـة. وقد طلبـت ليبيـا مسـاعدة الحكومـة البريطانيـة إعـمالاً للمعاهدة الليبيـة البريطانيـة. ورفضت ليبيا طلب فرنسـا بتشـكيل لجنة تحقيق مشـتركة في الحـوادث التـي وقعت على الحـدود الليبية الجزائرية.

- صدر بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٥٧ مرسـوم ملكي بتأسيس واعتماد النظام الأساسي لجمعية الهلال الأحمر الليبي.[٢٢]

- أقامت **السـفارة السوفييتية** في ليبيا مسـاء **يوم ٧/ ١١/ ١٩٥٧** حفـل اسـتقبال ضخـماً في ذكـرى **الثـورة الشـيوعية** بفنـدق البرينتشي بمدينة بنغازي بلغ عدد الحاضرين فيه قرابة أربعمائة شـخص، كان في مقدمتهـم رئيـس الوزراء **عبـد المجيد كعبار** ووالي ولايـة برقة **حسـين مـازق**. وكان على رأس المسـتقبلين السـفير السـوفييتي **جنرالوف**. وقد تردَّد أنَّ السـفارة المصرية في ليبيـا سـاعدت في إعـداد قوائـم المدعوين إلى ذلـك الحفل. وتوقعت تقارير السـفارة الأمريكية بشـأن ذلك الاستقبال أن تشهد برقة نشاطاً متزايداً للسفارة السوفييتية بها.[٢٣]

- في أواخـر شـهر نوفمبر/ تشريـن الثـاني **١٩٥٧** قـام عدد من المواطنين الليبيّين[٢٤] العاملين مـع شركات النفط بتقديم طلب

---

٢٢ أشارت المادة (٣٧) من النظام الأساسي للجمعية أنَّ مؤسّسي هذه الجمعية هم:
١- عبد المجيد كعبار — ٢- محمد عثمان الصيد — ٣- مفتاح عريقيب
٤- عبد القادر العلام — ٥- الدكتور وهبي البوري — ٦- إسماعيل بن لامين
٧- سالم لطفي القاضي — ٨- محمد بودجاجة — ٩- الشيخ عبد الحميد الديباني
١٠- الصّدّيق المنتصر — ١١- إبراهيم بن شعبان — ١٢- سيف النصر عبد الجليل
١٣- سليمان الزني — ١٤- الدكتور علي نور الدين العنيزي — ١٥- الشيخ منصور المحجوب
١٦- علي بن عثمان — ١٧- الهادي المشيرقي — ١٨- عبد الله عابد السنوسي
١٩- منير العروسي — ٢٠- محمد الكريكشي — ٢١- إبراهيم السوسي
٢٢- سالم أندير — ٢٣- عبد الله الشختيرية — ٢٤- منصور محمد خليفة
٢٥- أبو بكر أحمد — ٢٦- عبد المولى لنقي — ٢٧- مصطفى بن صريتي
٢٨- محمد المجريسي — ٢٩- عبد العزيز الزقلعي.
انظر: الصيد، ص ١٢٦.

٢٣ التقريـر السرّي المرسـل من السـفارة الأمريكيـة في ليبيا إلى واشـنطن بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٥٧ ذو الرقم الإشـاري (٤٥). الملفات المركزية للخارجية الأمريكية رقم ١٢٥٧-١١/ ٤٨٦٦١-٨٧٣.

٢٤ هـم عبـد اللطيـف الكيخيـا (شركـة موبيـل أويـل الكندية) ومحمـد الكاديكي وبشـير فضـل (شركة موبيـل أويل الأمريكية) ومحمود أنديشة (شركة أسّو الأمريكية) وعلي بوزقية (شركة شل البريطانية).

إلى مكتب العمل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس للسماح لهم بتأسيس نقابة للعاملين في شركات النفط. وقامت الحكومة في ٣١/ ٥/ ١٩٥٨ بتسجيل "**نقابة عمّال ومستخدمي شركات البترول**" رسمياً، وبلغ عدد أعضاء النقابة في منتصف شهر يونيو/ حزيران من العام ذاته نحو (٦٠٠) عضو، وقد انضمَّت النقابة إلى الاتحاد العام لعمّال ليبيا[٢٥] (L.G.L.U.) وإلى الاتحاد العالمي لنقابات البترول The International Confederation of Petroleum Workers (ICPW). وأثار قيام النقابة ونشاطها مخاوف مسؤولي شركات البترول،[٢٦] ولاسيما أنَّ النقابة ونشاطات رئيسها (**عبد اللطيف الكيخيا**) وجدت تعاطفاً من عدد من الصحف الليبية، في مقدمتها صحيفتا "**الرائد**" و"**الزمان**".

- أصدرت الحكومة القانون رقم **٥٣ لسنة ١٩٥٧** الذي أنشأت بموجبه **المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي** بغرض تأمين العمال جميعاً في ليبيا (سواء أكانوا ليبيّين، أم غير ليبيّين عدا عمال الزراعة) وبهدف تقديم خدمات ومساعدات لهم في حالات المرض وحوادث العمل والتعطل والشيخوخة [افتتحت المؤسسة فرعاً لها في مدينة بنغازي (لتغطية ولاية برقة) في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١، وآخر في مدينة سبها (لتغطية ولاية فزان) في بداية عام ١٩٦٢].

- شنَّت **الصحف** الليبية الصادرة يوم ١١/ ١٠/ ١٩٥٧ حملة شرسة على **هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة**

---

٢٥ تأسس هذا الاتحاد Libyan General Labour Union في عام ١٩٥٢، وهو خاص بعمّال ولاية طرابلس، وكان يضمّ نحو (١٥) نقابة يقدّر إجمالي عضويتها بقرابة (٣٠) ألف عضو. وكان يوجد إلى جانبه اتحاد نقابات العمال الليبيّين في برقة Federation of Libyan Trade Union in Cyrenaica (F.L.T.U) ويقدّر إجمالي أعضائه بنحو (١٨٢١٠).

٢٦ أشارت كثير من وثائق الخارجية الأمريكية السرّية المفرج عنها إلى مخاوف هؤلاء المسؤولين والمضايقات التي تجدها شركاتهم من هذه النقابة. وذهبت بعض هذه الوثائق إلى الادّعاء بأنَّ سفارة الاتحاد السوفييتي في ليبيا نجحت في اختراق هذه النقابة، وبدرجة أساسية عن طريق (علي أحمد الترهوني) و(محمد بوراس) اللذين يعدّان من العناصر المسؤولة في النقابة. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" بالجزء الثاني من هذا الكتاب.

ورئيسها الأمريكي، متهمة الهيئة ورئيسها بالتسويف في تقديم المساعدات التي وعدت أمريكا بتقديمها، وكذلك بالبذخ والتبذير في المساعدات القليلة التي تقدّمها تلك الهيئة.

- ناشد **الملك إدريس** الحكومات المصرية والسورية والأردنية بالكّف عن **الحملات الإعلامية المتبادلة بينها**. جرى نشر تلك المناشدة يوم ١٨/ ١١/ ١٩٥٧.

- شاركت ليبيا في **مؤتمر الغرف التجارية العربية** الذي انعقد في **القاهرة** خلال الفترة ما بين ٢٣-٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٧.

- نظّم **الطلاب** في طرابلس في ١٨/ ١٢/ ١٩٥٧ **مظاهرات احتجاجية** ضدَّ ما تردَّد عن وجود "**قنابل نووية**" و"**صواريخ عابرة**" بقاعدة ويلس الأمريكية. كما تضمّنت احتجاجات المتظاهرين مطلباً بإلغاء فرض **تدريس اللغة الفرنسية** في المدارس الحكومية.

- استضافت الحكومة على امتداد الفترة من ١٨ إلى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٧ السيد **إميل سان لو** Emile Saint Lot الذي كان مندوباً لهايتي في الأمم المتحدة والذي شكّل تصويته ضدَّ مشروع بيفن- سيفورزا في عام **١٩٤٩** عاملاً حاسماً في إسقاط ذلك المشروع الاستعماري.[٢٧]

- شاركت الحكومة بثلاثة وفود لدى **مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي** الذي انعقد **بالقاهرة** في ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٧.

- أصدرت الحكومة في ٣٠/ ١/ ١٩٥٨ قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

- بعث الملك إدريس يوم ٥/ ٣/ ١٩٥٨ ببرقيات إلى الرئيس

---

٢٧ راجع فصل "الطريق إلى الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

الأمريكي أيزنهاور وملكة بريطانيا إليزابيث الثانية يحثهما فيها على وضع نهاية للحرب الدائرة في الجزائر.

- تمَّ في شهر مارس/ أذار عام ١٩٥٨ تعيين رئيسي الوزراء السابقين **محمود المنتصر** و**مصطفى بن حليم** كسفيرين لليبيا، الأول في **إيطاليا** والثاني في **فرنسا**. (كان المنتصر وبن حليم قد عيِّنا في عام ١٩٥٧ مستشارين خاصّين للملك بمرتب رئيس الوزراء).

- قدَّمت **الحكومة السوفييتية** خلال شهر مارس/ آذار ١٩٥٨ **عرضاً بتقديم مساعدات مالية** إلى ليبيا، ولم تبدِ الحكومة الليبية حماساً لقبول العرض السوفييتي، الأمر الذي دعا النائب **عبد العزيز الزقلعي** إلى تقديم استجواب للحكومة حول هذا الموضوع أمام البرلمان يوم **٢٠/ ٥/ ١٩٥٨**.[٢٨]

- زار ليبيا خلال شهر مايو/ أيار ١٩٥٨ وفد يمثل **مؤتمر طنجة بشأن المغرب العربي الكبير**. ضمَّ الوفد ممثلين للجزائر (التي لم تكن قد استقلت بعد). وقد استقبل الملك إدريس هذا الوفد يوم ١٢/ ٥/ ١٩٥٨.

- دخلت الحكومة في محادثات مضنية مع **الحكومة البريطانية** من أجل **استمرار وزيادة حجم المساعدات المالية** التي تحصل عليها ليبيا سنوياً، بموجب الاتفاقية المالية المعقودة بينهما. وممَّا زاد في صعوبة المحادثات أنَّ بريطانيا كانت قد شرعت في إجلاء القسم الأكبر من قواتها عن ليبيا بعد أزمة السويس. ولم تكن بريطانيا على استعداد للاستمرار في تقديم المساعدات السابقة نفسها إلى ليبيا، واقترحت تخفيض حجمها إلى مليون واحدٍ فقط من الجنيهات الإسترلينية.[٢٩] وتمكّنت الحكومة

٢٨ خدوري، ص ٣٢٩.

٢٩ كان حجم المساعدات المالية السنوية التي تعهَّدت بريطانيا بتقديمها إلى ليبيا بموجب الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة ١٩٥٣، التي وقعت عليها حكومة المنتصر، **مليون** جنيه إسترليني للتنمية الاقتصادية و(٢,٧٥) **مليون** جنيه إسترليني معونة للمساهمة في تغطية عجز الميزانية. كما نصَّت الاتفاقية المالية المذكورة على أن يعاد النظر في حجم هذه المساعدة في نهاية كل خمس سنوات. راجع المبحث الخاص بالعلاقات مع بريطانيا من هذا الفصل.

مـن التوصّـل إلى اتفاق جديد مـع بريطانيـا في **٣/ ٥/ ١٩٥٨** تعهَّـدت بموجبـه الأخـيرة بتقديـم مسـاعدات مالية سـنوية قدرهـا **(٣،٢٥)** مليـون جنيـه إسـترليني لمدَّة خمس سـنوات تالية.

- اسـتضافت ليبيا **اجتماع الوسـاطة** الذي عقدته الجامعة العربية للنظـر في الشـكوى التي قدَّمهـا **لبنان** ضـدَّ **الجمهورية العربية المتحدة** في ٢١/ ٥/ ١٩٥٨ متهماً إيَّاها بالتحريض على الصراع الذي كان جارياً فوق أراضيه يومذاك. وقد نجحت ليبيا، التي حرصت على مراعـاة الحياد الدقيق في الخصومات العربية، أن تخـرج بقرار توفيقي، وعـلى الرغم من أنَّه لم يحل المشـكلة فإنَّه **أنقـذ الجامعـة العربيـة يومذاك مـن الانهيار**، وقـد تطابق ذلك القـرار مـع القرار ذاته الذي تبنَّته الأمـم المتحدة فيما بعد حول المشكلة نفسها.[٣٠]

- قام الزعيم الغاني **كوامي نكروما** بزيارةٍ لليبيا اسـتغرقت أربعة أيام بدأت في ٥/ ٦/ ١٩٥٨.

- تأخَّـرت الحكومـة في الاعـتراف **بثـورة العراق** التـي أطاحت بالنظـام الملكي في ١٤/ ٧/ ١٩٥٨. وفضـلاً عن ذلك أعلنت الحكومة الحداد لمدَّة أسـبوعين ابتداءً من ٢١/ ٧/ ١٩٥٨. ولم تعـترف ليبيا بالنظـام الجديد في العـراق إلا في ٨/ ٨/ ١٩٥٨، كما أصرَّت ألاّ تقبل سـفيراً عراقياً سوى ذلك الذي كان يمثل العهـد الملكي وهو السـيد **عبد المنعم الكيـلاني**. قامت الإذاعة المصريـة بالتشـهير بموقـف الحكومـة الليبيـة، وأذاعـت أنَّ إسرائيل وليبيا، وحدهما لم تعترفا بالحكومة الوطنية الجديدة في العراق.[٣١]

- أصـدرت الحكومـة في ١٩/ ٧/ ١٩٥٨ قانـون عوائد البترول رقـم **(٧٩) لسـنة ١٩٥٨**. وقد نصَّ هذا القانون على تخصيص

٣٠ خدوري، ص ٣٢٩-٣٣٠. (هذا على حين ظل النظام الانقلابي يسعى بالسبل كلها لتحطيم الجامعة العربية).

٣١ خدوري، ص ٣٣٠-٣٣١؛ دي كاندول، ص ١٢٧؛ حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٨٥-١٨٧.

٧٠٪ من العوائد البترولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتمّ التصرّف فيها عن طريق "**مجلس الإعمار**" (يلاحظ أنَّ هذا القانون قد تمَّ إصداره قبل الإعلان عن اكتشاف أيَّة كمّيات من النفط في البلاد).

- وقعت في مدينة **زوارة** (بالقرب من الحدود التونسية) يوم ٦/ ٩/ ١٩٥٨ **مصادمات بين العرب والبربر** من سكان المدينة، وهي المصادمات الأولى والوحيدة من نوعها التي شهدتها حقبة العهد الملكي.

- قام وليّ العهد **السيد الحسن الرضا** ابتداءً من ١٧/ ٩/ ١٩٥٨ بزيارة لمختلف مناطق ومدن **ولاية طرابلس**، وقد جرى تغطية الزيارة إعلامياً بشكل واسع. (وأعلن في ١٧/ ١٠/ ١٩٥٨ عن خطبة وليّ العهد من كريمة السيد الطاهر باكير والي ولاية طرابلس وتمَّ زفافها إليه في ٢٠/ ٤/ ١٩٥٩).

- قامت **الطائرات الفرنسية** يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٥٨ بإطلاق نيران رشاشاتها على قرية "**أسّين**" بالقرب من **غات** على الحدود الليبية الجزائرية، وهو **الاعتداء الثاني** الذي تتعرَّض له القرية. وقد تمَّ تشكيل لجنة فرنسية/ ليبيَّة للتحقيق في حوادث الحدود الليبية الجزائرية، وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها يوم ١٥/ ١١/ ١٩٥٨.

- شارك **رئيس الوزراء** في الاحتفال الذي نظّمه في بنغازي ممثل الثورة الجزائرية في برقة في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨ بمناسبة **الذكرى الرابعة لانطلاقة الثورة الجزائرية**.

- اعترفت الحكومة الليبية يوم ٢٤/ ١١/ ١٩٥٨ بالنظام الجديد الذي قام في **السودان** إثر نجاح الانقلاب الذي قاده اللواء **إبراهيم عبود** قائد الجيش السوداني يوم ١٧/ ١١/ ١٩٥٨.

- شاركت ليبيا في ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٨ في أعمال **المؤتمر الاقتصادي** الـذي عقدته **الـدول الإفريقية** المستقلة يومـذاك في العاصمة الأثيوبية **أديس أبابا**.

- قامـت الحكومة في عام ١٩٥٨ بإصدار **قانون جديد للعمال**،[٣٢] وقـد نـصَّ هذا القانـون الجديد عـلى حق العمـل، وعلى حماية العمَّال ضدَّ الفصل التعسّـفي، وحدَّد ساعات العمل، كما منع الجمع بـين وظيفتين وخصَّص عـدَّة مـوادٍ للتدريب، ونصَّت اللوائـح التنفيذيـة الخاصَّـة بهـذا القانـونِ عـلى عـدَّة ضوابط وشروط ومواصفات تتعلق براحة العمَّال والأوضاع الصحية والأمنيـة لأماكن العمـل. كما قامت في إطـار الاهتمام بالعمل والعمال:

  - برفـع الحدِّ الأدنى للأجور بحيث أصبح (٣٥) قرشـاً في اليوم[٣٣] بدءاً من ١/ ٥/ ١٩٦٠.

  - بإنشـاء وزارة جديـدة للعمـل والشـؤون الاجتماعيـة اعتبـاراً من التعديل الذي أدخل على الوزارة في ٣٠/ ٩/ ١٩٦٠.

- أصـدرت الحكومـة في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٨ **قانوناً جديداً لتنظيم القضـاء** أعـادت بموجبـه "**المحاكـم الشرعيـة**" إلى النظـام القضائي في ليبيا بعد أن كانت هذه المحاكم قد أُلغيت بموجب قانون تنظيم القضاء الذي كانت حكومة بن حليم قد أصدرته في ٢٠/ ٩/ ١٩٥٤.

- طلبـت الحكومـة في عـام **١٩٥٨** مـن **البنـك الدولي للإنشـاء**

---

٣٢ كانت حكومة المنتصر قد أصدرت القانون رقم (٥) لسنة ١٩٥١ الخاصّ بالعمل والعمال بالتعاون مع منظمة العمل الدوليـة (I. L. O.) التابعـة للأمم المتحدة. وقد نظم هذا القانون معظم المسـائل المتعلقة بالعمل في ليبيا ومن أهمّها ساعات العمل الأسبوعية والأجر الإضافي والإجازة السنوية، كما حدَّد القانون الحدَّ الأدنى للأجور.

٣٣ أشـاد تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦٠) بخطوة الحكومة لتحديد الحدّ الأدنى للأجور باعتبارها تحول دون استغلال العمَّال، إلاّ أنَّه أوصى بعدم زيادة الحدِّ الأدنى الذي حدَّده القانون (٢٥ قرشاً في اليوم) وذلك حتى لا يؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي، ممَّا يجعله غير قادر على منافسـة المنتجات المسـتوردة، ولا يؤدّي إلى المزيد من هجرة اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى غيره من القطاعات.

والتعمير إجراء دراسة شاملة للاقتصاد الليبي وتقديم التوصيات اللازمة بشأنه، وتعدّ البعثة التي أوفدها البنك لهذه المهمّة أكبر بعثة قام البنك بتشكيلها في ذلك التاريخ. ضمَّت البعثة فضلاً عن رئيسها الدكتور **نريان براساد**[٣٤] (الاقتصادي الهندي الشهير) اثني عشر خبيراً في شتى التخصّصات.[٣٥] وشارك **البنك الوطني الليبي** بدور بارز في إنجاح مهمّة هذه البعثة. وانتهت البعثة من دراستها في عام ١٩٥٩ ونشرت في عام ١٩٦٠ تقريرها الذي تضمَّن عدداً من التوصيات[٣٦] التي أصبحت محور نشاط أجهزة الدولة في مجال التخطيط والتنمية وبقية المجالات الاقتصادية والمالية خلال تلك الحقبة. وفي ضوء تلك التوصيات:

- جرت عملية إعادة النظر في أجهزة التخطيط والتنمية وتوحيدها في **مجلس الإعمار** بتشكيلته ومهامه الجديدة.
- بدئ في وضع **أول مشروع لخطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.**

• بدأ في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٨ سريان **قانون البنوك لسنة ١٩٥٨**. وقد حدَّد هذا القانون المتطلبات المتعلقة برأسمال المصارف التجارية واحتياطاتها ونسبة السيولة والأعمال المصرفية وسياسة الائتمان وغير ذلك من نواحي الأعمال المصرفية.

• وقّعت الحكومة في ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ عقداً مع **شركة عبد الله عابد السنوسي** لبناء **طريق فزان** بمبلغ مليون وتسعمائة جنيه ليبي على أن يتمَّ تنفيذ المشروع خلال ثلاث سنوات. وقد

٣٤ كان الدكتور (براساد) يشغل منصب مدير مساعد لقسم الاقتصاديين في البنك، وقد تحدَّث الدكتور براساد مع عدد من رجال السفارة الأمريكية في ليبيا حول ما لاحظه من صراع وحزازات بين المستشارين والخبراء البريطانيين والأمريكيين العاملين في ليبيا في تلك الفترة. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" بهذا الفصل وما ورد في الفصل الخامس والأخير "إنجازات وإخفاقات الحقبة غير النفطية" من هذا المجلد.

٣٥ وصلت البعثة إلى ليبيا يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٩.

٣٦ اقترحت إحدى هذه التوصيات الاستغناء عن "النظام الاتحادي" الذي كان قائماً يومذاك.

أدَّت الملابسات التي أحاطت بإسناد هذا المشروع للشركة المذكورة، والتطورات اللاحقة بشأنه، إلى ظهور ما عُرف بفضيحة (قضية) طريق فزان التي أدَّت في النهاية إلى سقوط حكومة كعبار في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠. [٣٧]

- في ٣١/ ١٢/ ١٩٥٨ أصدر رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس قراراً يقضي بحل "**اللجنة الإدارية للطائفة الإسرائيلية** Jewish Community Administrative Commission" التي كانت قد تأسّست بموجب مرسوم أصدرته سلطات الاحتلال الإيطالي في عام ١٩٣١ [المرسوم الملكي رقم (٩٥٧) الصادر عن ملك إيطاليا في ١٨/ ٦/ ١٩٣١ والمعدَّل بموجب المرسوم رقم (١٥٢٣) الصادر في ١٣/ ٥/ ١٩٣٥] وقد قضى قرار المجلس التنفيذي المذكور بتعيين **عمار ساسي عطية** مفوضاً ووكيلاً عن اللجنة الملغاة.

- أعلنت الحكومة في ٥/ ١/ ١٩٥٩ عن استعدادها للمشاركة في تأسيس **البنك العربي للتنمية** مع كل من المملكة السعودية والإمارات العربية والأردن.

- قام **فرحات عباس** رئيس وزراء الحكومة الجزائرية المؤقتة وأعضاء وزارته بزيارةٍ رسمية لليبيا بدأت يوم ١٢/ ٢/ ١٩٥٩.

- أصدرت الحكومة الليبية يوم ١٨/ ٢/ ١٩٥٩ قانوناً مدَّت بموجبه **المياه الإقليمية الليبية** إلى حدود **١٢** ميلاً. [٣٨]

---

٣٧ للمزيد حول هذه القضية، انظر: خدوري، ص ٣٣٥-٣٤٧؛ الصيد، ص ١٢٩-١٣٢، ١٣٧؛ دي كاندول، ص ١٢٨.

٣٨ تشير الوثائق الأمريكية إلى مساع حثيثة بذلها الرئيس الأمريكي أيزنهاور والخارجية الأمريكية مع الملك إدريس ورئيس الوزراء كعبار من أجل ضمّان ألا يعارض الوفد الليبي المشارك في مؤتمر قانون البحار بجنيف خلال شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٠ المشروع الأمريكي/ الكندي الذي يحدّد المياه الإقليمية للدول بأقل من ١٢ ميلاً. وكان أقصى ما تتمنّاه الولايات المتحدة الأمريكية أن يمتنع الوفد الليبي عن التصويت عند طرح هذا المشروع. وتفيد تلك الوثائق أنّ الملك إدريس والحكومة الليبية أظهرا تردّداً كبيراً في الاستجابة للطلب الأمريكي، على اعتبار أنّ ذلك مخالف للقانون الليبي الذي حدّد المياه الإقليمية بـ(١٢) ميلاً، فضلاً عن حرص ليبيا على التضامن مع بقية الدول العربية التي كانت (عدا تونس) تعارض المشروع الأمريكي/ الكندي.
راجع على سبيل المثال برقية السفير الأمريكي جونز إلى الخارجية الأمريكية ذات الرقم (٣٧٤) المؤرّخة في ٢٩/ ٤/ ١٩٦٠.

- أصدرت الحكومة في ١٩/ ٣/ ١٩٥٩ **قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين** رقم (٧) لسنة ١٩٥٩. [نُشر في "الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة". العدد رقم (١٠) بتاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٥٩].

- شهد شهرا **مارس/ إبريل** (آذار/ نيسان) **١٩٥٩** قيام أزمة سياسية في **العلاقات التونسية–الليبية** بدأت بتهجّم كلاميٍ شنَّه **الرئيس بورقيبة** على سياسات الحكومة الليبية ومواقفها خلال مؤتمر صحفي عقده بمدينة المنستير التونسية يوم ٥ مارس/ آذار. وكان ممَّا ورد على لسان الرئيس التونسي أنَّ **سياسات الحكومة الليبية الخارجية هلامية وعاطفية**، كما حاول النيل من موقف الحكومة الليبية إزاء الثورة الجزائرية وفكرة المغرب العربي الكبير.[٣٩] وعلى الرغم من أنَّ رئيس الوزراء كعبار تحاشى خلال مؤتمره الصحفي الذي عقده يوم ٢٧ مارس/ آذار الردَّ على ملاحظات الرئيس التونسي بالاسم،[٤٠] والدخول معه في مهاترات كلامية، فإنَّ بعض **الصحف الليبية** لم تتردّد في كيل الاتهامات للزعيم التونسي، وقد وصفته صحيفة *Cyrenaica Weekly News* (أهلية) بأنَّه ديكتاتور يحكم تونس بسياسات وميليشيا فاشية، وأنَّه يحول بين شعب تونس والعروبة، ويتآمر على الوطنية الجزائرية، كما أشارت إلى موقفه المتعاطف مع اليهود، واتهمته بالإساءة للجالية الليبية المقيمة فوق الأراضي التونسية.[٤١] وفي تطوّر لهذه الأزمة أعلنت تونس – من جانب واحد – خلال شهر يوليو/ تموز من العام نفسه أنَّ حدود مياهها الإقليمية تمتدّ مسافة (٥٠)

---

٣٩ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى واشنطن رقم (١٨٧) بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٥٩. الملف المركزي 773.00/3-559.

٤٠ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى واشنطن رقم (٢٠٢) بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٥٩. الملف المركزي 773.00/4-1359.

٤١ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى واشنطن رقم (١٨٧) بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٥٩. الملف المركزي 773.00/3-559.

ميلاً من الشاطئ التونسي.[٤٢] (ومن الأمور التي يجدر الإشارة إليها بما يخصّ مسار العلاقة بين البلدين في تلك الحقبة أنَّ ليبيا لم تعترف بالنظام الجمهوري في تونس إلا بعد أسبوعين من إعلانه، وجاء الاعتراف يوم ٧/ ٨/ ١٩٥٧، وأنَّ الحكومة الليبيّة رفضت الاستجابة إلى طلب السلطات التونسية بإعادة السيد **صالح بن يوسف** أحد الزعماء التونسيين إليها، والذي كان قد لجأ إلى ليبيا في ٦/ ٢/ ١٩٥٦. وقد أصدرت **محكمة** الجنايات الليبية في ٢٣/ ١/ ١٩٥٩ أحكاماً بالسجن على تونسيّين حاولا اختطاف أحد الليبيّين انتقاماً لإيواء ليبيا للسيد صالح بن يوسف).

- تمكنت الحكومة من الحصول على **تعهّد من الحكومة الأمريكية** في ١٢/ ٥/ ١٩٥٩ بزيادة مساعداتها المالية التي تقدّمها لليبيا بمبلغ أربعة ملايين دولار خلال السنة المالية ١٩٥٩، وبتعهّدٍ آخر في عام ١٩٦٠ برفع حجم مساعداتها إلى (١٠) ملايين دولار.[٤٣]

- تمَّ في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٩ إسناد مشروع توسيع وإعادة بناء **ميناء بنغازي** إلى مجموعة شركات يونانية بمبلغ (٤, ٦٩) مليون جنيه إسترليني. وقد لقي طرح هذا المشروع في السابق معارضة متواصلة من المستشارين الأمريكان في هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة (لارك).

- جرى في السادس من يونيو/ حزيران ١٩٥٩ تخريج **أول دفعة من طلبة كلية الآداب والتربية** بالجامعة الليبية قوامها (٣٢) طالباً. (كانت الدراسة في هذه الكلية قد بدأت مع العام الدراسي الجامعي ٥٥/ ١٩٥٦).

---

٤٢ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى واشنطن رقم (٥٢) بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٥٩. الملف المركزي 773.022/8-359.

٤٣ نصَّت الاتفاقية التي أبرمتها حكومة بن حليم مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٤ على أن تحصل ليبيا على ما قيمته (٧) ملايين دولار من مساعدات التنمية، وبعد ذلك على (٤) ملايين دولار سنوياً لمدَّة ست سنوات، ثمَّ مليون دولار سنوياً طيلة الأحد عشر عاماً التالية. انظر: خدوري، ص ٣٢٨-٣٢٩؛ دي كاندول، ص ١٢١، ١٢٧؛ مبحث "العلاقات مع بريطانيا وأمريكا" من هذا الفصل.

- جرى الإعلان في شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٩ عن **اكتشاف النفط** في ليبيا بكمّيات تجارية. وكان إجمالي مصروفات الشركات البترولية العاملة في ليبيا قد بلغ حتى نهاية عام ١٩٥٩ ما يلي:

(المبالغ بملايين الجنيهات الليبية)

السنة	المصروفات خارج ليبيا	المصروفات داخل ليبيا	الإجمالي
١٩٥٦	٤	–	٤
١٩٥٧	٨	٤	١٢
١٩٥٨	١٦	١٠	٢٦
١٩٥٩	٢٣	١٠	٣٣
الإجمالي	٥١	٢٤	٧٥

(جرى اكتشاف أول بئر منتجة للنفط في عام ١٩٥٧ وجرى اكتشاف البئر الثانية في إبريل/ نيسان ١٩٥٩، وقد تعمَّدت الشركات التباطؤ في الإعلان عن الاكتشافات حتى شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٩ حتى تتمكن الحكومتان الأمريكية والبريطانية من توحيد وجهات النظر لديهما حول هذا الموضوع خشية تأثيره على وجودهما المشترك في ليبيا).[٤٤]

- صدر في ١٤/ ٦/ ١٩٥٩ **قانون المطبوعات الجديد** رقم (١١) لسنة ١٩٥٩. وقد ترتب على صدور هذا القانون إيقاف ثلاث صحف في بنغازي عن الصدور مؤقتاً وهي صحف "**الزمان**" و"**العمل**" و"***Cyrenaica Weekly News***" حتى تتمكن من إعادة ترتيب أوضاعها وفقاً لمقتضيات القانون الجديد.

- وقعت الحكومة في ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٥٩ عقداً حصلت

٤٤ انظر: السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية ١٩٤٠-١٩٩٢** (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٤)، ص ٧٣-٧٧؛ انظر أيضاً: فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

بموجبه على **قرض** من إحدى المؤسسات الأمريكية الحكومية للإقـراض The U.S. Development Loan Fund قـدره (٥) ملايـين دولار لتمويـل بنـاء **محطـة كهربـاء طرابلـس** (كانت حكومـة بـن حليـم قد أجـرت الاتصـالات الأولى مـن أجل الحصول على هذا القرض).

- صـدر في ١٥/ ٧/ ١٩٥٩ "**قانـون الـوكالات التجارية**" رقـم (١٥) لسـنة ١٩٥٩، وقـد نـصَّ القانون على إصـدار لوائـح تنفيذيـة لـه في وقت لاحق. وقـد أصـدرت وزارة الاقتصاد الوطنـي كافـة اللوائـح المتعلـقـة بهـذا الـقـانـون عـدا تلك التـي تحـدّد **عـدد الوكـالات المسـموح للأجانـب في ليبـيا** بامـتلاكـهـا. [نُـشر هـذا القـانـون في "الجريـدة الرسـمـية للمـملكـة الليبيـة المتحـدة" العدد رقـم (١٥) بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٥٩].

- قامت الحكومـة بتعديل **قانـون الانتخابات** التشريعيـة العامَّة بموجب مرسـوم ملكي صدر في **٢٤/ ٩/ ١٩٥٩**. وألغى هذا التعديـل التمييز الذي كان قائماً في الماضي بين المناطق الحضرية والريفية، وقد اعتبر هذا التعديل **خطوة متقدّمة في مجال ممارسة الحق الانتخابي ونزاهة العملية الانتخابية.**

- وقعـت **فيضانـات** نتيجة الأمطـار بمدينة درنة (شـمال شرقي ليبيـا) خـلال يومـي ١ و٢ مـن شـهر أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٥٩ أدَّت إلى مقتل (٢٠) شـخصاً وهلاك أعدادٍ من الماشية وتدمير عددٍ من البيوت ووسائل الاتصال.

- قام في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٥٩ **اتحاد ثالث** في نطاق الحركة العمالية هو "**الاتحاد العام للعمَّال المهنيين الليبيّين**" The Libyan Federation of Labour and Professional Unions (L. F. L. P. U.) وتضاربت تقديرات عدد أعضاء هذا الاتحاد،

ففي الوقت الذي تؤكد فيه مصادر الاتحاد بأنَّ عدد أعضائه يقارب (٦) آلاف عضو فإنَّ الاعتقاد السائد هو أنَّ عدد هؤلاء الأعضاء لم يتجاوز (٤٠٠) شخص.[٤٥]

- شهد عام **١٩٥٩** عدداً من التطورات في علاقة ليبيا **بالمؤسسات المالية الدولية**، من أهمّها:[٤٦]

– قيام ليبيا بزيادة نصيبها في **صندوق النقد الدولي** و**البنك الدولي للإنشاء والتعمير** أسوة بما فعلته بقية الدول الأخرى الأعضاء في هاتين المؤسستين، إذ زيدت الاكتتابات الأصلية البالغة خمسة ملايين دولار أمريكي إلى (١٥) مليوناً من الدولارات الأمريكية بالنسبة للصندوق وإلى (٢٠) مليوناً من الدولارات بالنسبة للبنك.

– إعلام الحكومة في شهر يوليو/ تموز ١٩٥٩ لصندوق النقد الدولي بالقيمة الأساسية **للجنيه الليبي** وهي ما يعادل **(٢,٤٨٨٢٨)** جرام من الذهب الخالص أو ما يعادل **(٢,٨٠)** من الدولارات الأمريكية، وبإعلان هذه القيمة المعادلة تقرَّرت القيمة المعادلة للعملة الليبية بصفةٍ رسمية.

– اشتركت ليبيا (خلال شهريْ فبراير/ شباط ومارس/ آذار ١٩٦٠) لأوّل مرَّة في **المشاورات السنوية** مع **صندوق النقد الدولي**، وهي المشاورات التي تنصّ اتفاقية الصندوق على إجرائها سنوياً مع الدول الأعضاء لغرض دراسة قيودها على التجارة الدولية والمدفوعات،

---

٤٥ للمزيد حول الحركة العمالية ونقاباتها واتحاداتها خلال تلك الحقبة انظر: John Norman, *Labor and Politics in Libya and Arab Africa* (New York: Bookman Associates Inc, 1965); *Area Handbook for Libya,* op.cit. راجع أيضاً فصل 'حكومة الصيد.. تنامي الصراع الداخلي" في هذا المجلد.

٤٦ انظر: **التقرير السنوي الرابع للبنك الوطني الليبي** عن السنة المنتهية في ٣١/ ٣/ ١٩٦٠، ص ١٩- ٢٠.

من أجل التوصّل إلى الطرق والوسائل المناسبة لتخفيف تلك القيود.

- عقدت **الحكومة الجزائرية المؤقتة**، برئاسة السيد فرحات عباس، أحد اجتماعاتها المعتادة في طرابلس. وقد امتدَّ الاجتماع لعدَّة أيام بدءاً من الثامن عشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٩.

- جرت في ١٧/ ١/ ١٩٦٠ **الانتخابات العامَّة الثالثة**، وقد عدّت من قبل معظم المراقبين أكثر الانتخابات التي شهدتها حقبة العهد الملكي نزاهة. أسفرت الانتخابات عن سقوط عدد من المرشحين المعروفين بتأييدهم للحكومة، فضلاً عن عدد من الذين كانوا يشغلون مناصب وزارية، كما أسفرت أيضاً عن نجاح عدد طيِّب من الوجوه الوطنية التي كانت معروفة بمعارضتها المستمرَّة لسياسة الحكومة.[٤٧] وقد جرى انتخاب مفتاح عريقيب رئيساً لمجلس النواب الجديد، كما تمّ تعيين الشيخ محمود بوهدمة رئيساً جديداً لمجلس الشيوخ.

- في ٢/ ٢/ ١٩٦٠ طالب عدد من أعضاء البرلمان الليبي الجديد **بقطع العلاقات جميعها مع فرنسا** احتجاجاً على إجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية.

- أصدر ناظر المعارف لولاية طرابلس في ٧/ ٤/ ١٩٦٠ قراراً يقضي بإغلاق واحدةٍ من **المدارس الابتدائية العبرية** الثلاث في طرابلس وهي مدرسة (Alliance Israélite Universelle)، وقد أثار القرار ردود فعل غاضبة من قبل المؤسسات والمنظمات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.[٤٨]

---

٤٧ أورد التقرير السنوي السرّي الذي بعثت به السفارة البريطانية بليبيا عن أحداث عام ١٩٦٠ أنَّ (٢٨) عضواً فقط من أعضاء مجلس النواب الخمسة والخمسين تمكنوا من الاحتفاظ بمقاعدهم. وقد زعم هذا التقرير أن معارضي الحكومة تلقوا دعماً مالياً من الحكومة المصرية خلال هذه الانتخابات. ومن المفارقات التي وقعت خلال تلك الحقبة أن هذا البرلمان نفسه هو الذي قام في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام ذاته بسحب الثقة عن حكومة كعبار ممَّا أدَّى إلى سقوطها.

٤٨ راجع فصل "البعد الثالث" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

- أصدرت الحكومة في ١٢/ ٥/ ١٩٦٠ قراراً بتشكيل **لجنة ليبية-أمريكية مشتركة** لتتولى دراسة ووضع الخطط لنقل اختصاصات وموظفي **هيئة الخدمات الليبية-الأمريكية المشتركة** (لارك) إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث.

- استضافت الحكومة الليبية بمدينة طرابلس بتاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٦٠ مؤتمراً ضمَّ لجان ومكاتب **المقاطعة العربية لإسرائيل**.

- منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٠ شرع **البنك الزراعي الوطني** بالإشراف على تنفيذ البرنامج الذي استحدثته الحكومة (بتوجيه خاصٍّ من الملك إدريس) بتقديم قروض طويلة الأجل للمواطنين الليبيّين لتمكينهم من شراء المزارع والأراضي التي كان يملكها الإيطاليون المقيمون في ليبيا منذ سنوات الاحتلال الإيطالي. كما أعلن البنك الزراعي منذئذ عن السماح للإيطاليين المقيمين في ليبيا بتحويل مبلغ (٦,٥) مليون دولار إلى خارج ليبيا وذلك في محاولة واضحة من البنك لإنجاح هذا المشروع وتشجيع هؤلاء على بيع أراضيهم ومزارعهم لليبيّين.[٤٩]

- قامت الحكومة في ١/ ٧/ ١٩٦٠ بإصدار قانون جديد يقضي بإعادة تنظيم "**مجلس الإعمار**" بحيث أصبح مكلّفاً بكل ما يتعلق بشؤون التخطيط للمشروعات الآنية والبعيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وكذلك تدبير الأموال اللازمة لتنفيذها. كما أصبح المجلس يتألف من وكيل وزارة المالية رئيساً له، وممثل عن الحكومة الاتحادية يرشّحه مجلس

٤٩ شاب تنفيذ هذا المشروع كثير من الممارسات المالية الفاسدة. فقد لوحظ في حالات كثيرة أنَّ الباعة أصحاب المزارع من الإيطاليين والمشترين من الليبيّين كثيراً ما يعمدون إلى تضخيم أسعار المزارع المباعة بما يمكن من زيادة القروض الممنوحة من البنك من جهة، ومّما يمكن الإيطاليين من تحويل مبالغ أكبر للخارج، الأمر الذي جعل سلطات البنك الزراعي لا تعتمد القيم المذكورة في عقود البيع المبرمة بين الأطراف الليبية والإيطالية، كذلك فقد كان لهذا البرنامج بعض الآثار السلبية على الزراعة في البلاد.

الـوزراء، وممثل عن كل ولايةٍ مـن الولايات الثلاث. (جرت إعـادة التنظيم اسـتجابة لتوصيـات التقرير الـذي أعدته بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير كما سلفت الإشارة).

- أصدر الملك في ١٣/ ٧/ ١٩٦٠ **بياناً** وجَّهه إلى رئيس الحكومة والوزراء وكل مسـؤول في الدولـة لافتاً فيه أنظارهم إلى **صوَر الفسـاد والاسـتغلال والمحاباة** التي استشرى ضررها في البلاد محـذِّراً إيَّاهـم من العواقـب السـيّئة، ونـشرت الصحف نصَّ البيـان. وقـد أدَّى صدور هـذا البيـان إلى أن يعمَّ البـلاد حالة مـن الرضا فعـلى الرغم من عـدم اتخاذ خطـوات مباشرة ضدَّ المسـؤولين عن الفسـاد فـإنَّ صـدور البيان في حدِّ ذاته شـَّجع خصوم الحكومة، سـواء في البرلمان أو خارجـه، على النيل من رجال الحكم، وأدَّى، في النهاية، إلى سقوط حكومة كعبار.[٥٠]

- شـهدت أوضاع **الجيـش الليبي** خلال فترة هذه الـوزارة عدداً من التطورات الهامَّة، من ذلك:

  - جـرى في ١٦/ ٧/ ١٩٥٧ تعيـين الزعيـم **عـادل أحمـد راغب** (عراقي الجنسـية) رئيسـاً جديـداً لأركان الجيش خلفـاً للزعيـم عبـد القـادر الناظمـي (عراقي الجنسـية أيضاً).
  - وصلـت في ٢/ ٩/ ١٩٥٧ **بعثـة استشـارية عسـكرية أمريكيـة**[٥١] بقيادة العقيد **إدوارد سـكس** Edward Sechs للمساعدة في تدريب القوات المسلحة الليبية.
  - وصلـت يـوم ١٢/ ٩/ ١٩٥٨ **بعثـة عسـكرية بريطانيـة** لدراسة تأسيس **نواة لسلاح البحرية الليبي**.

---

٥٠ خدوري، ص ٣٣٢-٣٣٥؛ دي كاندول، ص ١٢٨.

٥١ مـن المفارقـات العجيبة أن هذه البعثة وصلت إلى ليبيا مع دخول أوّل دفعة للدراسـة في الكلية العسـكرية الملكية في بنغازي. وكانت الحكومة الأمريكية قد سعت لدى بريطانيا لتأجيل بدء الدراسة في هذه الكلية.

- جرى في ١٥/١٠/١٩٥٨ تعيين الزعيم **السنوسي لطيوش** رئيساً لأركان الجيش، وكان الزعيم لطيوش أول ليبي يشغل هذا المنصب وقد جاء تعيينه كأحد تداعيات وقوع ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٨ بالعراق مما أدَّى إلى الاستغناء عن البعثة العراقية بالجيش الليبي.

- تلقى الجيش **كمّيات من العتاد والأسلحة** كهدايا ومساعدات على النحو التالي:

• من **مصر** في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٧ (٤٧) بندقية و(٦) سيارات مصفحة من صنع المصانع الحربية المصرية.

• من **تركيا** في ٨/ ١١/ ١٩٥٧ كمّيات من السلاح والعتاد العسكري قدِّرت قيمته بنحو (٥,٥) مليون دولار.

• من **الولايات المتحدة الأمريكية** في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٧ كمّيات من السلاح للأغراض الدفاعية قدِّرت قيمته بحوالي (١٥) مليون دولار (جرى الاتفاق حول هذه الدفعة خلال حكومة بن حليم في ٢٠/٦/١٩٥٧).

• من **العراق** في ٣/ ١/ ١٩٥٩ دفعة أولى من أسلحة عراقية قوامها مدافع مضادَّة للدبابات.

• من **بريطانيا** في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٩ دفعة أولى من أسلحةٍ وعدت بريطانيا[٥٢] بتقديمها في ١٠/ ١/ ١٩٥٩.

• من **مصر** في ١١/ ٩/ ١٩٥٩ هدية جديدة من الأسلحة قوامها (٤) دبابات شيرمان وطائرة

٥٢ في ١/ ١١/ ١٩٦٠ عبَّر الزعيم السنوسي لطيوش رئيس الأركان الليبي عن عدم رضائه بشأن نوعية السلاح الذي قدَّمته الحكومة البريطانية كهدية للجيش الليبي.

تدريب و(٦) مدافع ميدان مع كمّيات من الأسلحة الخفيفة.

- من **الولايات المتحدة الأمريكية** في ١٥/ ١٢/ ١٩٥٩ (١٠) دبابات صلاح الدين.

  - أعلن رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار يوم ١٥/ ٢/ ١٩٦٠ (أثناء الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الثالثة للبرلمان الليبي) أنَّ الحكومة بصدد **تقوية الجيش الليبي وإنشاء نواة لسلاح الطيران**.

  - جرى في أغسطس/ آب ١٩٦٠ تخريج **أوَّل دفعة من ضباط الكلية العسكرية الملكية الليبية**.

  - قام الزعيم السنوسي لطيوش رئيس أركان الجيش الليبي في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٠ بزيارة رسمية لكل من اليونان وبريطانيا.

- لاحظت التقارير السرّية التي تبعث بها السفارات الأمريكية والبريطانية إلى عواصمها خلال حقبة هذه الوزارة بروز ونموّ ما أطلقت عليه وصف "**الوطنية المتطرّفة**" و"**الوطنية الضيّقة الأفق**" و"**كراهية الليبيّين للأجانب**"، وأشارت[٥٣] في هذا الخصوص إلى عدد من الخطوات والإجراءات التي اتخذتها السلطات الليبية في هذا الاتجاه وتحديداً:

  - إصدار قانون اتحادي **يحظر على غير الليبيّين شراء أو امتلاك العقارات في ليبيا**. [صدر هذا القانون في ٢٤/ ٥/ ١٩٦٠ ونُشر بعدد "الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة" رقم ٩ (السنة العاشرة) الصادر في ١٨/ ٦/

---

٥٣ راجع على سبيل المثال التقرير السرّي الذي بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٥٨ ذا الرقم الإشاري (٤٢٩) والمتعلق بحالة الاقتصاد الليبي حتى شهر إبريل/ نيسان من عام ١٩٥٨، والتقرير السرّي السنوي الذي بعثت به السفارة نفسها بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٥٩ ويحمل الرقم الإشاري (١٦٧)، والتقرير السرّي رقم (٣٤٦) المؤرّخ في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٠. راجع أيضاً ما ورد في فصل "الراعي الأمريكي – ١" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٩٦٠، كما صدرت لائحته التنفيذية في ٤/ ٢/ ١٩٦٢ ونُشرت بعدد "الجريدة الرسمية" رقم (٣) سنة/ ١٢ الصادر في ٣١/ ٣/ ١٩٦٢].

- إصدار قوانين ولائية تحِدّ من **استخدام الأجانب للعمل** في ليبيا.

- إصدار تشريع ولائي يقصر شغل وظيفة "**ضباط الاتصال**" بالشركات الأجنبية على الليبيّين وحدهم.

- تشكيل لجنة من قبل المجلس التشريعي في ولاية طرابلس لدراسة "**الأخطار**" المترتبة على تواجد الشركات الأجنبية في ليبيا.

- الانتقاد الحادّ الذي تعرّضت له **بلدية طرابلس** داخل المجلس التشريعي بسبب استخدامها لأعدادٍ كبيرة من **الإيطاليين**.

- التصريح الذي أدلى به **وزير الاقتصاد الوطني** بشأن منع شركات البترول في ليبيا من التعاقد مع أيَّة **شركات مقاولات أجنبية** قبل إثبات ضرورة خدمات هذه الشركات للعمليات المتعلقة بالبترول وعدم وجود شركات ليبية يمكنها القيام بهذه الخدمات.

- إصدار لوائح جديدة تفرض **رسوماً جمركية** على واردات شركات البترول.

• ومن أبرز **التطورات التي شهدها القطاع النفطي** خلال حقبة هذه الوزارة:[٥٤]

- جرى إجهاض المحاولات التي كانت حكومة بن حليمٍ قد بذلتها للدخول في **اتفاق مشاركة** ٧٥٪-٢٥٪ بدلاً

٥٤ راجع فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

من مناصفة الأرباح مع (**أنريكو ماتاي**) رئيس شركة (**أجيب**) الإيطالية الحكومية. وقد صرَّح (ماتاي) في **٤/ ١/ ١٩٥٨** أنَّ الشركات الأمريكية كانت وراء الحيلولة بين شركته وبين الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا في عام ١٩٥٧.

- توالت **الاكتشافات النفطية** في ليبيا منذ أواخر عام ١٩٥٧

  - ففي **٣١/ ١٢/ ١٩٥٧** اكتشفت **شركة أسّو** النفط لأوّل مرَّة في منطقة **بئر العطشان** بالقرب من الحدود الجزائرية. (كمّيات غير تجارية).
  - وفي **١/ ٧/ ١٩٥٨** أعلنت **شركة أويزس** عن العثور على النفط في منطقة تبعد نحو (١٠٠) ميل من الساحل (كمّيات غير تجارية).
  - وفي **٣٠/ ١٢/ ١٩٥٨** أعلنت لجنة البترول أنَّ **شركة أسّو** عثرت على النفط في **ولاية فزان** بالقرب من الحدود الجزائرية على عمق (٢١٠٠) قدم (كمّية غير تجارية).
  - وفي **١٣/ ٦/ ١٩٥٩** أعلنت **شركة أسّو** عن اكتشافها للبترول بكمّيات تجارية في **بئر زلطن** الذي يبعد نحو (١٠٠) ميل من الساحل و(٢٠٠) ميل جنوب غرب مدينة بنغازي بولاية برقة.
  - وفي **١٢/ ٧/ ١٩٥٩** أعلنت **الشركة الأمريكية للبترول لما وراء البحار** عن اكتشافها للبترول بكمّيات تجارية في منطقة **البيضاء** بولاية برقة.
  - وفي **٣٠/ ١٠/ ١٩٥٩** أعلنت **شركة موبيل** عن

اكتشـافها للنفـط في منطقـةٍ تبعد نحـو (١٩٠) ميلاً جنوب شرق بنغازي.

- وفي ٤/ ١٢/ ١٩٥٩ أعلنـت **شركـة أويـزس** عـن اكتشافها للنفط بكميات تجارية في منطقة **سرت**.

- كما واصلت **لجنة البـترول** منح امتيازات جديدة للتنقيب عن البترول، من أشهرها:

- منـح امتيـازات للشركـة الإيطالية (كـوري) التابعة لمؤسسة ENI في ١٩/ ١١/ ١٩٥٩.

- منـح امتيـازات لشركـة Libyan Atlantic Coy في ٢/ ٧/ ١٩٦٠ للتنقيب عن البترول في البحر

- تواصلت عملية **مدّ الأنابيب وبناء الموانئ النفطية**.

- أعيد تنظيم **لجنة البترول**، وجرى الاسـتغناء عن أسلوب دورية رئاسـة اللجنـة الـذي كان معمـولاً بـه، كـما تـمَّ في ٢٨/ ٧/ ١٩٦٠ تعيـين **محمد السـيفاط بوفروة** رئيسـاً للجنـة (كان عضواً بهـا) كما جرى تعيين السـادة أبي بكر الأزمـرلي وسـالم سـيف النصر وحسـين بالعـون أعضاء باللجنة.

- دعـا **البرلمـان الليبـي** الحكومـة في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٠ إلى ممارسـة المزيـد مـن **الرقابـة عـلى عمليـات التنقيـب عن البـترول** في البـلاد، والإشراف عـلى إنـتـاج البـترول الليـبي وتسـويقه، وأخذ رأي الخبراء بشأن احتياطيات ليبيا البترولية.

- ومـن التطـورات الأخـرى المتعلقة **بالأقليـة اليهوديـة** في ليبيا خلال حقبة هذه الوزارة:

- بـدء الحكومـة اعتبـاراً مـن ٣٠/ ٣/ ١٩٥٧ في تطبيـق قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل تطبيقاً كاملاً.

- نموّ **موجة الكراهية ضدَّ اليهود** من قبل الجماهير والنخب الليبية.

- قيـام حركـة منـذ عـام ١٩٥٩ تطالب **بطـرد اليهـود من البـلاد**، وكانـت الحركة في جزءٍ كبير منهـا ترجع إلى كبار التجـار ورجـال الأعـمال الليبيّـين للتخلص مـن مزاحمة اليهود لهم في التجارة.[٥٥]

- إخضاع الحكومة عملية إصدار **جوازات السفر** وتجديدها لليهود الليبيّين لتعقيدات وتشديدات كثيرة لم تكن قائمة من قبل.

- تضرّر الأقلية اليهودية من القرار الذي أصدرته الحكومة في ٢٤/ ٥/ ١٩٦٠ والذي **يحظر على غير الليبيّين شراء أو امتلاك الأراضي والعقارات.**

وقد ترتب على هذه التطورات أن لجأت **المنظمات اليهودية العالمية** إلى الدول الغربيـة مطالبـة إيَّاهـا بممارسـة ضغوطها على الحكومـة الليبية، مسـتغلة حاجة الأخيرة إلى المساعدات والاستثمارات الأجنبية، ولاسيما في مجال البترول.[٥٦]

- رفضـت حكومـة ولايـة طرابلـس خلال شـهر **مـارس/ آذار ١٩٥٨** طلبـاً تقدَّمت به شركة (**مـترو جولدن ماير**) الأمريكية لتصويـر مشـاهد مـن فيلـم "**بـن هـور**" Ben Hur في منطقـة طرابلـس، وقد جاء الرفض بناءً على توصيات مكتب مقاطعة

---

٥٥ وفقاً لما ورد في عدد صحيفة *Jewish Chronicle* الصادر يوم ٣٠/ ٤/ ١٩٥٤ كان اليهود يسـيطرون على نحو ٩٠٪ من التجارة في ليبيا نقلاً عن كتاب:- Ronzo De Felice, *Jews in An Arab Land - Libya 1895-1970,* trans. by Judith Rumani (Austin: University of Texas Press, 1985), p. 263.

٥٦ المصـدر نفسـه، ص ٢٦٣-٢٧٣؛ راجع أيضاً ما ورد في الفصل الرابع "حكومـة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي" من هذا المجلد، وفي فصل "البعد الثالث" بالجزء الثالث من هذا الكتاب.

إسرائيل في طرابلس، إذ إنَّ الشركة السينمائية الأمريكية مدرجة ضمن قوائم المقاطعة العربية.[٥٧]

- نظمت **الاتحادات والنقابات العمالية** عدداً من **الإضرابات** خلال حقبة هذه الوزارة، كان بعضها ذا طابع مطالبي مهني على حين كان بعضها الآخر ذا طبيعةٍ سياسية[٥٨] ومطالب وطنية.

  - ففي عام ١٩٥٩ نظّم عمال مطار طرابلس إضراباً دام خمسة أيام (مطالبي).
  - وفي عام ١٩٥٩ نظّم عمال المطابع الخاصَّة إضراباً ذا طبيعةٍ مطالبية استمرَّ قرابة عام.
  - وفي عام ١٩٦٠ توقّف جميع العمال عن العمل يوماً واحداً تضامناً مع النضال العربي ضدَّ إسرائيل.
  - وفي عام ١٩٦٠ نظّم عمال الخدمات في الفنادق والسياحة إضراباً ذا طابعٍ مطالبي.

كما قام **الاتحاد العام للعمَّال المهنيين الليبيّين** (الذي تمَّ تأسيسه في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩) بتقديم شكوى أمام **المحكمة الاتحادية العليا ضدَّ الحكومة** بسبب عدم استجابتها لمطالب إضراب عمال الخدمات في الفنادق والسياحة، وقد حكمت المحكمة لصالح الاتحاد.[٥٩]

- شهدت حقبة هذه الوزارة صوراً محدودة من **الاضطرابات السياسية الداخلية**، ومن صور **المشاركة الشعبية في مناصرة القضايا القومية**، من ذلك:

---

٥٧ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٥/ ٣/ ١٩٥٨ ذات الرقم الإشاري (٣١٨).

٥٨ انظر: "الحركة العمالية الليبية ١٩٤٥-١٩٦٩"، **الوطن** (السنة الأولى . العدد الرابع، مايو/ أيار ١٩٨١).

٥٩ المصدر نفسه.

- قامت عناصر غير معروفة بتوزيع **منشورات سرّية** معادية للنظام في مدينة **بنغازي** خلال شهر مارس/ آذار ١٩٥٨.[٦٠]

- انطلقت **مظاهرات** حاشدة في **شتى المدن الليبية** يوم ٣٠/ ٣/ ١٩٥٨ بمناسبة "**يوم الجزائر**" وقد ندَّد المتظاهرون بالاستعمار وبفرنسا.[٦١]

- **أغلقت المتاجر جميعها** في ليبيا يوم ١٨/ ٧/ ١٩٥٨ احتجاجاً على **إنزال القوات البريطانية والأمريكية في كل من الأردن ولبنان.**

- أعلن طلبة **كلية التجارة في بنغازي** إضراباً عن الدراسة بدءاً من الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٥٨ احتجاجاً على المستوى العلمي المتدنّي الذي كان عليه المدرّسون العرب الذين جرى استقدامهم كبديل للمدرّسين المصريين الذين سعت الحكومة للاستغناء عنهم. وقد ترتب على هذا الإضراب تعطيل الدراسة في الكلية لمدَّةٍ زادت عن الشهر.

- شهدت مدينة **طرابلس** على امتداد أيام ١٨-٢٠ مارس/ آذار ١٩٥٩ **مظاهرات حاشدة** اتجهت إلى مبنى **السفارة السوفييتية** رافعة شعارات مؤيّدة **لعبد الناصر** ومندّدة بالشيوعيين وبالاتحاد السوفييتي، وقد اضطرَّت الشرطة إلى تفريق المظاهرات. وقد وجدت هذه المظاهرات ضدَّ الشيوعيين أصداءها المؤيّدة لها في عدد من الصحف المحلية من بينها صحيفتا "**الزمان**" و"**الرائد**".[٦٢]

---

٦٠ أشارت إلى هذه الوقائع البرقية السرّية التي بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا يوم ٣١/ ٣/ ١٩٥٨ ذات الرقم الإشاري (١٦٤).

٦١ المصدر نفسه.

٦٢ قامت هذه المظاهرات إثر نشوب الخلاف بين عبد الناصر والأحزاب الشيوعية في مصر. وقد عدّت الأوساط الدبلوماسية (الأمريكية والبريطانية) هذه المظاهرات مؤشّراً هامًّا وقاطعاً على مدى تغلغل النفوذ المصري في ليبيا. راجع على سبيل المثال البرقيات السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٢٠، ٢٣/ ٣/ ١٩٥٩ ذوات الأرقام (٥٢٩، ٥٣٤).

- خرجت **مظاهرات احتجاجية** في منطقة **تاجوراء** (بالقرب من طرابلس) يوم ١٣/ ٨/ ١٩٥٩ تنديداً بموت أربعةٍ من المواطنين المقيمين بالقرب من **قاعدة ويلس** نتيجة سقوط طائرة عسكرية أمريكية في المنطقة. وقد وجد الحادث أصداءً له في الصحافة الليبية.[٦٣]

- شهدت مدينتا طرابلسٍ وبنغازي **مظاهرات حاشدة** يوم ٦/ ٢/ ١٩٦٠ احتجاجاً على التجارب النووية التي تقوم بها فرنسا في الصحراء الجزائرية. وكانت هذه المظاهرات بتصريح من الحكومة.

- عقد في طرابلس يوم ١٧/ ٢/ ١٩٦٠ **اجتماع موسّع** ضمَّ مندوبين عن **أجهزة الشرطة** في الولايات الثلاث للتنسيق بين جهودهم في ملاحقة نشاط **العناصر الشيوعية** في البلاد.

- انفجرت **عبوة ناسفة** أمام بيت **ناظر الداخلية** في ولاية برقة **أبي سيف ياسين** يوم ١٧/ ٣/ ١٩٦٠، ورغم أنَّه لم يُعثر على الجاني إلا أنَّ الاعتقاد ساد بأنَّ أسباباً سياسية كانت وراء الحادث.[٦٤]

- قام **علي الفقيه حسن** بمحاولتين: الأولى خلال ولاية الطاهر باكير لطرابلس (١٩٥٨-١٩٦٠) والثانية خلال ولاية أبي بكر نعامة (أغسطس/ آب ١٩٦٠)، لإحياء نشاط **حزب الكتلة الطرابلسي** (ذي التوجّهات الجمهورية) إذ قدَّم عريضة يطلب فيها السماح له بمعاودة نشاط الحزب استناداً إلى المادَّة (٢٦) من الدستور. ورغم أنَّ علي الفقيه حسن كان يهدّد باللجوء إلى المحكمة

---

٦٣ انظر برقيتي السفارة الأمريكية المؤرّختين في ١٤، ١٥/ ٨/ ١٩٥٩ ذاتي الرقمين (١٠٠، ١٠٢). انظر أيضاً التقرير السنوي للسفارة البريطانية في ليبيا الخاصّ بعام ١٩٥٩ والمؤرّخ في ١١/ ١/ ١٩٦٠.

٦٤ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٦٠ رقم G-93 والتقرير السرّي رقم (٢٥٠) المؤرّخ في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٠.

الاتحادية العليا في حال رفض الحكومة الاستجابة إلى طلبه إلا أنَّه يبدو أنَّ الحكومة تجاهلت الاستجابة إلى ذلك المطلب.[٦٥]

- في ٤/٨/ ١٩٦٠ جرى إيقاف صحيفة "**الليبي**" ذات الميول اليسارية عن الصدور بشكل مؤقت، كما جرى إيقاف صحيفة "**الزمان**" في ١/٩/ ١٩٦٠ وكذلك جريدة "**المساء**" في ٣٠/٩/ ١٩٦٠[٦٦]

٦٥ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٣/٨/ ١٩٦٠ ذات الرقم (٥٤). ذكر الصيد أنَّ **علي الفقيه حسن** أطلق على حزبه الجديد اسم "**حزب الشعب**" وأنَّه أرفق بطلبه ميثاق الحزب ومبادئه. الصيد، ص ٢١٢.

٦٦ يزعم علي الديب رئيس تحرير صحيفة **الليبي** أنَّ إيقاف الصحيفة كان بسبب تحريضها على الثورة. انظر صفحة الغلاف الأخيرة من كتاب علي الديب. ويعزى إيقاف الصحيفتين الأخيرتين إلى دورهما بشأن قضية طريق فزان التي أخذت تطفو على سطح الأحداث في تلك الفترة.

العلاقـات مع بريطانيا وأمريكا [٦٧]

حفلـت حقبـة حكومـة عبـد المجيد كعبـار بمراسـلات عديـدة بينها وبين الحكومتـين البريطانية والأمريكية وبلقاءات وجولات مفاوضات **ثنائية** و**ثلاثية** تمحورت حول حجم المسـاعدات المالية والعسـكرية التي يقدّمها البلدان لليبيا. وكان مـن بـين **العوامـل** التـي أثـرت في مواقـف مختلـف الأطراف خـلال هذه الاتصالات والمفاوضات:

(١) **اسـتمرار حاجـة الحكومة الليبيـة الملحّة إلى المسـاعدات المالية الأجنبيـة**، وحرصهـا عـلى زيـادة حجـم هـذه المسـاعدات بما يتناسـب مـع تنامـي احتياجات اقتصادهـا ورغبتها في تقوية الجيش الليبي.

(٢) **رغبـة الحكومـة البريطانيـة في تقليـص التزاماتهـا الماليـة** تجـاه الحكومـة الليبيـة بعـد إعـلان عزمهـا عـلى سـحب قواتهـا العسـكرية مـن ليبيا مـع عـام ١٩٥٨ في ظل أوضـاع بريطانيا المالية والاقتصادية المتردّية، ورغبة الأخيرة في أن تتحمّل عنها الولايات المتحدة هذه الالتزامات.

(٣) **عـزوف الولايـات المتحـدة الأمريكية** عن الاضطـلاع بكامل التزامات بريطانيا السابقة في ليبيا من جهة، وحرصها من جهة أخرى على أن تبقى المسـاعدات التـي تقدّمها للحكومة الليبية عند أدنى حدّ.

أهـداف السياسة الأمريكية في ليبيا

في **٢٩/٦/١٩٥٧** أصـدر **مجلـس الأمـن القومـي الأمريكـي** القـرار رقـم

٦٧ في اعتقادنا أنّ العلاقات الليبية مع الحكومتين البريطانية والأمريكية خلال السنوات ١٩٥٧-١٩٥٩ جديرة باهتمام ودراسة الباحثين والمتخصّصين.

٥٧١٦/ ١ بعنوان "**سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا**" "U.S. Policy Toward Libya"[٦٨] وقد تناول التقرير في مقدمته وتحت عنوان "**اعتبارات عامّة**" ما ترجمته:

(١) المملكة الليبية ذات أهمّية استراتيجية للولايات المتحدة بسبب موقعها الممتد على خطوط الاتصال بين شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وأيضاً بسبب **القواعد العسكرية** المهمّة وحقول التشغيل التي تملكها فوق أراضيها. وليبيا مهمّة أيضاً بسبب **تأثيرها المحتمل على استقرار وتوجّهات بقية الشمال الإفريقي**.

(٢) إنَّ وضعنا العسكري في ليبيا يستند إلى الاتفاقية المتعلقة بالقاعدة المبرمة في **٩/ ٩/ ١٩٥٤** والتي ينقضي أجلها في **٢٤/ ١٢/ ١٩٧٠** ما لم يتمّ تجديدها. وتشتمل تسهيلاتنا العسكرية في ليبيا على قاعدة ويلس الجوية القريبة من طرابلس والمنشآت المرتبطة بها. وتوجد مخططات مبدئية لإقامة إنشاءات إضافية في ليبيا بما في ذلك **قاعدة عسكرية في برقة**.

(٣) **الملك** هو مصدر السلطة الرئيسي ويظل العامل الأساس المؤثر في توحيد ليبيا. ومع ذلك فإنَّ أيَّ **رئيس وزراء** ذي شخصية قوية يمكنه أن يجد لنفسه مجالاً كبيراً لممارسة السلطة والنفوذ. لا توجد **أحزاب سياسية** في ليبيا، ولا يكترث الرأي العام فيها بالتغييرات السياسية. وتوجد **توجّهات إقليمية قوية** بين الولايات الثلاث، وهي توجّهات يمكنها أن تهدّد استمرار ليبيا موحّدة بعد وفاة الملك.

---

٦٨ انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المجلد الثامن عشر، ص ٤٩٠-٤٩٥. وقد أشار التقرير الخاص بذلك القرار إلى عدد من الوثائق والمذكرات وصف بعضها بأنّه غير منشور Not Printed ولا نشك بأنَّ ذلك يرجع إلى خطورة وحساسية المعلومات التي تتضمّنها. كما تجدر الإشارة إلى أنّ مذكرة الحوار الذي جرى أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم (٣٢٨)، وقد انعقد يوم ٢٦/ ٦/ ١٩٥٧ وناقش القرار المذكور، تفيد بأن وزير الخارجية الأمريكي دالاس قال خلال ذلك الاجتماع "إنّ عملية إنشاء الأمّة الليبية الجديدة كانت بكاملها عملاً جنونياً" "The entire creation of the new nation of Libya had been a crazy business". راجع وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي المؤرّخة في ٢٧/ ٦/ ١٩٥٧ والموجودة بالميكروفيش رقم (٢٦٨٢)، وقد جرى الإفراج عنها عام ١٩٩٧.

(٤) **التوجّهـات الغربيـة للنظام** هي بدرجة رئيسـية نتيجة سياسـة الصداقـة التي اختطها الملك مع بريطانيـا والولايات المتحدة. ومن المنتظر أن تسـتمرّ ميول ليبيا نحو الغرب مادام بقي الملك عـلى قيد الحياة، ومادامت ليبيا تشـعر بالرضـا عن **الدعم المالي** الذي تتلقاه من الغرب.

(٥) لقـد اسـتطاعت **بريطانيـا** أن تمـارس نفـوذاً كبـيراً عـلى الملك والحكومـة الليبية بسـبب اسـتعدادها لتغطية العجز السـنوي في ميزانيـة الحكومـة الليبيـة. ومـع ذلك، فـإنَّ **نفـوذ بريطانيا في ليبيـا يتجـه نحـو الضعف عـلى امتـداد السـنوات الأخيرة.** وسـوف تتسـارع درجة اضمحـلال هذا النفـوذ في ضوء قرار بريطانيـا مؤخّراً بتخفيض حجم مسـاعداتها الماليـة لليبيا بدءاً من ٣١/ ٣/ ١٩٥٨ وسحب معظم قواتها العسكرية من فوق أراضيها.

(٦) **تنامي نفـوذ الولايات المتحدة** في ليبيا بثبـات منذ عام ١٩٥١. وقـد ازداد اقتراب ليبيـا من الولايات المتحدة خلال الأشـهر الأخـيرة، وأعلنت الحكومـة الليبية عن دعمهـا القوي لمبادئ السياسـة الأمريكية في الشرق الأوسـط **(مبدأ أيزنهاور). ومن المرجّح أنَّ أمريكا، من بين دول العالم الغربي، هي وحدها التي تملـك توفير القيـادة والإمكانات والنفوذ، ممّا يضمن اسـتمرار توجّهات ليبيا نحو الغرب.**

(٧) **سـعت مـصر منـذ عـام ١٩٥١ لجـرّ ليبيـا إلى دائـرة نفوذهـا.** وقـد اسـتطاعت مـصر، من خـلال تزويـد ليبيا بالمستشـارين والموظفـين (في الحكومـة الاتحاديـة وحكومـات الولايـات) وبالمدرّسين في المدارس الليبية، ومن خلال استخدامها للسينما والإذاعـة والصحافة المصرية، نشر دعايتهـا ونفوذها في ليبيا. وحاولت السـفارة المصرية أن تبسـط نفوذهـا باندفاع في ليبيا، كما عملت خلال أزمة السـويس في أواخر عام ١٩٥٦ على أن

تثير **الاضطرابات** داخل ليبيا. لقد **تنامت المخاوف** لدى الملك والحكومة الليبية حول دوافع المصريين، و**سعت الحكومة إلى اتخاذ خطوات من أجل الحدّ من النفوذ المصري في ليبيا.**

(٨) في عام **١٩٤٥**[٦٩] طلب **الاتحاد السوفييتي** فرض وصايته على إقليم طرابلس. وفي عام **١٩٥٦** تمَّ فتح **سفارة الاتحاد السوفييتي** في طرابلس. وفي عام **١٩٥٦** رفضت الحكومة الليبية الاستجابة **للعروض السوفييتية** بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية، بعد أن قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات إضافية. وكان هناك نوع من التعاون بين السوفييت وأعضاء السفارة المصرية في ليبيا. وقد وردت تقارير عن قيام السوفييت **بتجنيد** بعض صغار المسؤولين الليبيّين. ومع ذلك فإنَّ **النفوذ السوفييتي المباشر يظل ضعيفاً**، كما لا توجد في ليبيا منظمة شيوعية محلية معروفة.

(٩) حرصت ليبيا على إقامة علاقات حميمة مع **العراق وتركيا**، كما قبلت مساعدات متواضعة من البلدين في تأسيس وتدريب الجيش الليبي. وكانت ترغب في تمتين علاقاتها **مع جيرانها في الشمال الإفريقي**. وقد كرّرت تأييدها **للقوى الوطنية الجزائرية**[٧٠]. وتنحصر علاقاتها بمعظم **الدول العربية** في اجتماعات جامعة الدول العربية، **ولا يوجد لأيٍّ منها – عدا مصر – نفوذ في ليبيا.**

(١٠) أمَّا **الجيش الليبي الاتحادي** فقد حجّم دوره بقوات الأمن بالولايات (التي يتراوح عددها ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ شخص). والملك والحكومة الاتحادية مضطرّون للاعتماد على قوات الأمن المحكومة ولائياً في المحافظة على الأمن الداخلي. إنَّ تحويل قوات الأمن الولائية إلى قوةٍ اتحادية أمر مرغوب

٦٩ قبل حصول ليبيا على استقلالها.
٧٠ يقصد الثورة الجزائرية.

فيـه غير أنّه غـير ممكن سياسـياً. إنَّ الملـك والحكومة مصرّون عـلى زيادة قوة الجيش مـن (١٨٣٥) رجـلاً إلى (٥٠٠٠) على الأقـل. وإذا تحـلى هـذا الجيـش بـولاءٍ وطنـي فسـوف يكون بمقدوره تزويد الحكومة الاتحادية بسندٍ عسكري فعّال يمكن أن يسـهم بشكل بارز في تعزيز الأمن الداخلي وفي وحدة ليبيا، كـما يوفر بعض المقاومـة لأيّ عدوان داخلي. ومـن المتوقع أن تستمرّ الجهود خلال فترة بناء القوة الاتحادية حتى يتمّ تقليص صلاحيات قوات الأمن في الولايات.

(١١) إنَّ **بريطانيـا**، في الوقـت الحـالي، هـي صاحبـة المسـؤولية الأولى في **تجهيـز وتدريـب الجيش الليبي**، ومـع ذلك، **التزمت الولايـات المتحـدة الأمريكية** بتدريب وتجهيز قـوة إضافية من أفـراد الجيش الليبي بنحو **(١٠٣٥)** شـخصاً، وهي في طريقها إلى أن **تتولى تدريب وتجهيز كامل الجيش الليبي**.[٧١]

(١٢) **أكثـر مـن ٩٠٪ مـن مسـاحة ليبيـا صحـراء**، ولا تزيـد الأراضي القابلـة للزراعـة عـن **٢٪** من مسـاحة ليبيا. ومعظم السـكان يشـتغلون **بالرعي والزراعة** غير المسـتقرّة. ويتعرّض الإنتاج لتذبذبٍ واسـعٍ وفقاً لدرجة **هطـول الأمطار**. **ومعظم السـكان يعيشـون عند مسـتوى خط الفقر**، ويعانون من سوء **التغذيـة والأمراض**. وما لم يجرِ اكتشـاف موارد طبيعية جديدة فإنَّ إمكانات النموّ الاقتصاديّ تظل محدودة بشكل كبير.

(١٣) جـرت حاليـاً **عمليـات تنقيـب واسـعة عـن البـترول** بوسـاطة شركات أمريكية ومن بلدان أخـرى، وإذا تمّ العثور عـلى كمّيـات كبيرة من البـترول الخام أو الغاز وتمّ اسـتغلالها تجاريـاً، فـإنَّ **احتياجـات ليبيـا للمسـاعدات الأجنبية سـوف ينخفـض كثيراً، كـما يصبح مـن الممكن الإنفاق على مسـتوى معيشةٍ متنام**.

٧١ راجع مبحث "لجنة دريبر الأمريكية" من هذا الفصل.

(١٤) تمّ تغطية **العجز في الميزان التجاري** لليبيا عن عام **١٩٥٦** عن طريق **الإنفاق العسكري** للقوات البريطانية والأمريكية، **والاستثمارات الأجنبية** الخاصّة **والمساعدات الأجنبية**. وقد بلغ إجمالي **أرصدة ليبيا** من الدولار والإسترليني في نهاية عام ١٩٥٦ نحو **(٤٦)** مليون دولار.

(١٥) بالنسبة للسنة المالية ١٩٥٦ بلغ إجمالي **عائدات الحكومة** (الاتحادية والولايات) نحو **(١٧)** مليون دولار، كما بلغ **إجمالي المساعدات المالية**، وأغلبها من بريطانيا، لتغطية عجز الميزانية نحو (٨) ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي المساعدات المالية التي تسلمتها الحكومة الليبية **لأغراض التنمية** نحو **(١٥)** مليون دولار.

(١٦) ظلت **بريطانيا** المصدر الرئيس للدعم الخارجي لميزانية الحكومة الليبية. غير أنَّ بريطانيا تعتزم تخفيض حجم مساعداتها من **(٦, ١٢)** مليون دولار (السنة المالية ١٩٥٨) إلى نحو **(٥, ٣)** مليون دولار سنوياً بدءاً من **١/ ٤/ ١٩٥٨**.[٧٢] وقد حثت بريطانيا الولايات المتحدة على أن تقوم بسدّ الفجوة الناجمة عن هذا القرار. وقد **عبّرت الولايات المتحدة للحكومة الليبية** عن استعدادها لمراجعة الوضع المالي والاقتصادي الناجم عن القرار البريطاني، والنظر في احتياجات ليبيا لمساعدات إضافية من الولايات المتحدة مع الأخذ في الاعتبار حجم الأموال المتاحة وحجم المساهمة التي تقدّمها الحكومة البريطانية.

(١٧) **إنّه من غير المحتمل أن ترفع بريطانيا من المستوى الجديد لمساعداتها لليبيا، وسوف تتوجّه ليبيا إلى الولايات المتحدة متوقعة منها سدّ هذه الفجوة**. ومن شبه المؤكد أنَّ الليبيّين سوف يضاعفون جهودهم لزيادة **ثمن تعاونهم** مع

٧٢ راجع ما طرأ من تطوّر على موقف الحكومة البريطانية بهذا الشأن فيما بعد في هذا المبحث.

الولايـات المتحـدة. وإذا مـا جـاء حجـم مسـاعدتنا لهم دون توقعاتهم بشـكل كبير، فمن شـبه المؤكد أنّهم سـوف يسـعون إلى **إحيـاء مخاوفنا** بالاتجاه نحو **مصر والاتحاد السـوفييتي**، على الرغم من أنّه من غير المحتمل أن يقبل الليبيّون أيّة مساعدات كبـيرة مـن هـذه الـدول إلا في حـال وصولهـم إلى يقـين بـأنَّ المساعدات الأمريكية لهم ليست كافية مطلقاً.

وقـد خصّص هذا القرار[٧٣] بعد ذلك فقرتين منه (١٨ و١٩) **للأهداف** التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في ليبيا، وهي:

- اسـتمرار تواجد وقابلية اسـتعمال المنشآت العسـكرية في ليبيا وفقاً لاحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية.
- وجـود حكومة ليبية مسـتقلة ومسـتقرّة وقادرة عـلى مواجهة النزعـات الانفصالية للولايات، وغير خاضعة للنفوذ المعادي للغـرب (وعلى الأخصّ المصري والسـوفييتي) وتكون موالية للولايات المتحدة والغرب، ومساندة لأهداف العالم الحر.

ثمّ خصّص القرار الفقرات الثلاث الأخيرة منه للمعالم الرئيسـية للسياسـة الأمريكية في ليبيا Major Policy Guidance على النحو التالي:

(٢٠) المساعدة المالية

تقديـم المسـاعدات الأمريكية في حدّها الأدنـى Minimum Level مـع الأخـذ في الاعتبـار المسـاهمات التـي تقدّمها الـدول الصديقة الأخرى، والتي تضمن المحافظة على استمرار التسهيلات الدفاعية لأمريكا، وتعاون الحكومة الليبية.

(أ) المساعدة العسكرية

الاضطـلاع بالمسـؤولية الرئيسـية،[٧٤] عبر عددٍ من السـنوات، لتطوير جيش ليبـي وتدريبه وتجهيزه، بحيث يكون قادراً على

٧٣ سنلاحظ فيما بعد أنَّ بريطانيا راجعت قرارها وزادت من مستوى مساعداتها.

٧٤ لعل هذا كان في مقدّمة الأسـباب التي جعلت لجنة دريبر تصدر توصياتها في أواخر عام ١٩٥٩،كما سـنرى، بإعداد بديل عسكري لحكم ليبيا.

المحافظـة على الأمـن الداخلي ومقاومـة أيّ حرب عصابات، وتقديم المساعدة العسكرية لهذا البرنامج، إلى جانب ما تقدّمه الـدول الصديقـة الأخرى. **ولا يجـوز بحال مـن الأحوال أن يزيـد حجم هذه القوة العسـكرية عن قرابـة (٤٥٠٠) رجل.** وبالتزامـن مـع توسـيع الجيـش الاتحـادي، ينبغـي تشـجيع الليبيّـين، بقدر ما تسـمح به ظروفهم السياسـية، على تخفيض قـوة الشرطـة المحليـة بالولايـات إلى المسـتوى الـلازم الذي يمكنها من تأدية مهامها كقوّة شرطة بكفاءة.

(ب) المساعدة الاقتصادية والفنية

وفي إطـار الحـدّ الأدنـى الإجمـالي يمكـن تقديـم مسـاعدات اقتصادية وفنية:

(١) للمحافظـة عـلى مسـتوى معقـول مـن الاسـتقرار الاقتصادي.

(٢) للمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية.

(٣) لدعم الجهود الليبية من أجل تحسـين مستوى الكفاءة الفنية في الجهاز الحكومي والزراعة والتعليم والصحة وغيرهـا مـن المجـالات لتحقيـق أفضـل اسـتخدام للثروات البشرية والطبيعية.

(٤) لتسـهيل عمليـات استكشـاف واسـتغلال المزيد من ثـروات ليبيـا الطبيعيـة، ، ولاسـيما من خـلال جهود القطـاع الخاص، من أجل تقليل اعتماد ليبيا، عبر عددٍ من السنوات، على المساعدات الخارجية.

(٥) المساهمة في وحدة ليبيا سياسياً.

(٢١) العلاقات مع شمال إفريقيا والشرق الأوسط

(١) تشجيع توجّه ليبيا للارتباط سياسياً وثقافياً واقتصادياً بصورةٍ

أكبر بتونس والمغرب، على الرغم من الظروف الراهنة التي لا تسـمح باتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق ترابط شمال إفريقي أوسع.

(٢) وتشـجيع ليبيـا، في الوقـت نفسـه، على تمتـين علاقاتها بدول الشرق الأوسط الموالية للغرب (مثل تركيا والعراق ولبنان)، وعـلى التخفيف من علاقاتها مع دول الشرق الأوسـط ذات التوجّـه المعادي للغـرب، والمحايدة (وعـلى الأخصّ مصر) وحثهـا على تجنّب الزجّ بنفسـها في مشـاكل ونزاعات الشرق الأوسط.[٧٥]

(٢٢)

(١) تشـجيع ليبيا على انتهاج السياسات واتخاذ الخطوات التي من شـأنها تدعيم اسـتقلالها وترابطها الوطني وتعاونها مع العالم الحرّ.

(٢) الاسـتعداد للاسـتجابة لأيّـة مطالـب ليبيـة بالمسـاعدات العسـكرية في ضـوء مبـادئ السياسـة الأمريكيـة الخاصّـة بالـشرق الأوسـط، والتخطيـط لتنسـيق هـذه المسـاعدات مـع خطـط بريطانيـا للقيـام بمسـؤولياتها بموجـب معاهدة التحالف البريطانية-الليبية".

وتفيد الوثائق الأمريكية أنَّ الرئيس أيزنهاور اعتمد إعلان السياسة السابق الوارد في تقرير مجلس الأمن القومي[٧٦] رقم (٥٧١٦) المعدّل برقم (٥٧١٦/ ١)، كـما أصدر توجيهاتـه إلى كافة الإدارات التنفيذيـة ووكالات الحكومة الأمريكية بتنفيـذه، ونـاط مهمّة التنسـيق بشـأنه إلى هيئـة تنسـيق العمليـات Operations Coordinating Board.

٧٥ طبعـاً المقصـود هنـا هـو الابتعاد عـن الاهتـمام بالقضية الفلسـطينية وعـن دعمها، فهـي في نظر الولايـات المتحدة الأمريكية ليست سوى نزاع من نزاعات الشرق الأوسط.

٧٦ تجدر الإشـارة إلى وجود سبعة مرفقات بالتقرير من (A) إلى (G) غير منشـورة. وتفيد الوثائق الأمريكية أن هيئة تنسـيق العمليـات Operations Coordinating Board أقـرت في اجتماعهـا المنعقد يـوم ٢٠/ ١١/ ١٩٥٧ 'خطة العمليات Operations Plan" المؤسسة على قرار مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٥٧١٦/١، وأن صورة من تلك الخطة قد أبلغت إلى السفير الأمريكي في ليبيا المستر تابن بموجب رسالة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩٥٧/١٢/٢١.

اتفـاق مبدئي بين بريطانيا وأمريكا

في ضـوء الإعـلان الخـاص بالسياسـة الأمريكيـة في ليبيـا الـذي سـلفت الإشارة إليه، قام المستر **جوزيف بالمر** (نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي) في ١٨/ ٧/ ١٩٥٧ بإخطار السـكرتير الأول بالسفارة البريطانية في واشنطن المستر **بوتوملي** بالتوجيهات التي أرسلتها الخارجية الأمريكية برقياً إلى سفارتها في لندن في اليوم السابق، والتي تضمّنت:

في المجال العسكري

- إنّ حكومـة الولايات المتحدة الأمريكية على اسـتعداد لتحمّل المسـؤولية الرئيسـية لتدريب وتجهيز الجيـش الليبي شريطة أن يكـون ذلـك مقبـولاً لـدى الليبيّين. وهـي تتوقـع ألا تتجاوز القوة المطلوب تجهيزها قتالياً أكثر من (٤٥٠٠) شـخص (أي الحـّد الأقـصى لقوة الجيش الليبي وليس كقـوة تضاف إلى هذا الرقـم) باعتبار أنَّ هذه هي القوة التي **يمكن تسـويغها بالنظر لاحتياجات ليبيا وإمكاناتها**.

- إنَّ الحكومة الأمريكية **ترغب في التنسيق مع بريطانيا** فيما يتعلق **بالتوقيت وبالأسـلوب** الذي يتمّ به **تبادل المواقع بين الطرفين**، وهـي ترحّـب بوجهـات النظـر البريطانيـة حـول **الطريقـة والتوقيـت اللذيـن يتمّ بهما إخطار الليبيّـين. وهي حريصة على وجـه الخصوص ألا يجـري إخطار الليبيّـين في الوقت الحاضر حول الأعداد المقترحة للجيش الليبي**.

- إنَّ رئيس **الهيئة الاستشارية العسكرية الأمريكية** قد تمّ اختياره، وسـوف يكون في واشـنطن في ٢٤/ ٧/ ١٩٥٧ لمدّة عشرة أيام قبل أن يتوجّه إلى ليبيا".

في المجال الاقتصادي

- إنَّ حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تتوقـع أن تقـدّم

مساعدات اقتصادية وقتيّة إلى ليبيا على أساس الصداقة الليبية الأمريكية، وفي الحدود التي تسـمح (بعد الأخذ بعين الاعتبار المسـاهمات الأخرى) باسـتمرار اسـتقرار الأوضـاع فيها وبما يمكنها من تحقيق المزيد من التقدّم.

- بالنظـر إلى **المسـؤوليات الملقـاة على عاتق الحكومـة الأمريكية على المسـتوى العالمي، وفي ضوء المحدّدات الدستورية المتعلقة** بالتخطيط لأيّة التزامات مسـتقبلية (بعيـدة الأمد)، فقد حث **المستر بالمر** حكومة المملكة المتحدة على أن تستمرّ بتقديم أقصى ما يمكنها تقديمه من مسـاعدات إلى ليبيا، وأن تزيد من حجم هذه المساعدات إذا سـمحت ظروفها بذلك في المستقبل، وأن تذهب إلى أبعد حدٍّ مستطاع في تغطية العجز في الميزانية العامة لليبيـا بعـد السـنة الماليـة ٥٧/ ١٩٥٨ بصفـة عامّـة، وبالفترة الواقعـة بـين (١ إبريل/ نيسـان و٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٥٨) على وجـه الخصوص، أي بالفـترة الواقعة بين السـنة المالية في بريطانيا وبداية السنة المالية ١٩٥٩ في الولايات المتحدة.

لقد شكلت هذه التوجيهات ملامح اتفاق مبدئي بين الحكومتين البريطانية والأمريكيـة حول **تبادل المسـؤوليات بينهما** فيماً يتعلق بالدعم المالي والعسـكري اللذيـن كانتا تقدّمانه للحكومة الليبية. ورغـم ذلك، فقد ظلت **الكيفيّة** التي يتمّ بها إبلاغ الحكومة الليبية بهذا الوضع الجديد مشـكلة ليست بالسهلة، لما تتضمّنه مـن "**إحـراج**"، وكذلـك **لرغبـة بريطانيا** في أن تحافـظ على مكاسـبها ومصالحها الخاصّة في ليبيا، و**لرغبة أمريكا** من جهةٍ أخرى في ألا تنال بريطانيا على حسـابها مكسباً لا تستحقه.

وتجدر الإشـارة إلى **جملة من الحقائق** التي تتضّح من مطالعة الوثائق السرّية للخارجية البريطانية[٧٧] التي تتعلق بهذا الموضوع، منها:

٧٧ راجـع عـلى الأخصّ الوثيقـة رقـم JT 1071/33G (الملف FO 371/126043)، ورسـالة وزير الدفـاع البريطاني إلى وزيـر الخارجيـة المؤرّخة في ٨/ ٤/ ١٩٥٧ رقم JT 1071/33 بالملف ذاته، ورسـالة وزيـر الخارجية البريطـاني إلى وزيـر الدفاع بـتاريخ ١٧/ ٤/ /١٩٥٧، ورسـالة وزير الدفاع إلى وزيـر الخـارجية المؤرّخـة في ٦/ ٥/ ١٩٥٧ بالملف نفسه.

١- على الرغم من **حاجة البريطانيين** الماسّة عسكرياً واستراتيجياً للبقاء في ليبيا فيما بعد عام ١٩٥٩ وأرجحية احتمال بقائهم فيها، فإنّهم **حرصوا على إخفاء ذلك عن الأمريكان والليبيّين،** وظلوا يحيطون موقفهم بالغموض ودون تحديدٍ في أيّ اتجاه (البقاء أو الرحيل).

٢- أنَّ البريطانيين كانوا حريصين على **إعطاء الأمريكان الانطباع بأنّهم لا يستطيعون تحمّل أعباء استمرارهم عسكرياً في ليبيا،** وأنّ عليهم الشروع في إجلاء قواتهم فوراً بدءاً من يونيو/ حزيران ١٩٥٧.

٣- أنَّ البريطانيين كانوا حريصين **على عدم إطلاع الإيطاليين والفرنسيين** عمّا دار في المباحثات بينهم وبين أمريكا حول ليبيا رغم طلب الإيطاليين منهم ذلك.

أزمة في العلاقات مع أمريكا

قام وزير الخارجية البريطانية المستر سلوين لويد، كما مرّ بنا، يوم **٢٥/ ٤/ ١٩٥٧** بتسليم السفير الليبي في بريطانيا **مذكرة** أعرب له فيها عن توقعه بأن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا في الاضطلاع بالمسؤوليات التي تنوي بريطانيا التخلي عنها تجاه ليبيا، كما اقترح عليه عقد مشاورات ثلاثية بمشاركة أمريكا في القريب.

وتكشف برقية مرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا ومؤرّخة في **٢٥/ ٩/ ١٩٥٧** أنَّ السفير البريطاني أبلغ رئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار (خلال لقائه به يوم **٦/ ٩/ ١٩٥٧**) عن عزم الحكومة البريطانية الشروع في تخفيض قواتها العسكرية تدريجياً.[٧٨]

وعلى الرغم من ذلك، حافظت الحكومة البريطانية على التزامها بتقديم مساعداتها السنوية لليبيا في مواعيدها، بحكم أنَّ هذه المساعدات كانت محدّدة

---

٧٨ قدّرت برقية السفارة الأمريكية أن يؤدّي قرار الحكومة البريطانية إلى حرمان ولاية برقة (حيث كانت توجد القوات البريطانية) من مبلغ (٥) ملايين دولار كانت تلك القوات تنفقها في السوق المحلية بالولاية، وأن يؤدّي ذلك إلى بطالة نحو (٣٧٠٠) مواطن ليبي كانوا يعملون بالمعسكرات البريطانية.

مسـبقاً بموجـب الاتفاقيـة المالية المبرمة بـين البلدين في عـام ١٩٥٣ ولمدّة خمس سنوات.

أمَّا **المسـاعدات الأمريكية**، ولاسـيما ذلك الشـق منها الذي يجـري تحديده سـنوياً مـن قبـل الكونجـرس الأمريكي، فقـد أصابها المزيـد من التعثر بسـبب الـتردّد الذي طبع موقف الحكومة الأمريكية، كـما مرَّ بنا، الأمر الذي جعل هذه المسـاعدات تبدو بشـكل كبـير دون توقعات الحكومـة الليبية، ولاسـيما في ظل الموقف البريطاني الجديد.

لقـد أدّت هـذه الملابسـات إلى قيـام "أزمـة" في علاقات حكومـة كعبار مع الإدارة الأمريكية، سجّلتها مجموعة من الوثائق البريطانية والأمريكية السرّية.

من بين **الوثائق السرّية للخارجية البريطانية** التي أشارت إلى هذه الأزمة المتعلقة بالمساعدات الأمريكية لليبيا، وما كان يدور حولها من كر وفرّ وكيد ومكر:

الوثيقـة الأولى[٧٩]

وهي رسـالة سرّية مؤرّخة في ٢٣/ ٩/ ١٩٥٧ موجّهة من السفير البريطاني في ليبيا المسـتر والـتر غرايام Walter Graham إلى المسـتر آدم واتسـون Watson بـالإدارة الإفريقيـة بالخارجيـة البريطانيـة. وتقـدّم الرسـالة التفاصيـل المتعلقة بمحتوى برقية سـبق للسـفير أن بعث بها في اليوم نفسـه إلى الخارجية البريطانية حول "الأزمة" التي بدأت تلوح في الأفق بين الحكومتين الأمريكية والليبية.

ونورد فيما يلي ترجمة لأهمّ ما جاء في تلك الرسالة:

"القصة الكاملة وراء برقيتي رقم (٣٦١) بهذا اليوم هي كما يلي:

١- جـاء المسـتر **هارد ايكر** لزيارتي هذا الصبـاح، وأخبرني ابتداءً - كما توقعت منه - أنّه سـوف يترك العمل في الحكومة الليبية قريباً، وأنّه سوف يقدّم استقالته لأسباب صحية ويتوقع أن يتسلم مبلغاً سخياً كما هو معتاد من الحكومة اللّيبية تجاه مسـتخدميها الأجانب في مثل هذه الظروف.

٧٩ تحمل الرقم الإشاري JT 1104/23 وموجودة بالملف FO 371/126 045.

٢- أخبرني هارد ايكر بعد ذلك أنَّ شقلوف[٨٠] رجع منذ يومين من مدينة البيضاء يحمل تعليمات - وفيما يبدو من مجلس الوزراء- مفادها أنَّ المساعدات الأمريكية لم تعد مقبولة (من قبل الحكومة الليبية) في ظل القيود المصاحبة لها. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الحكومة الليبية سوف تطالب الأمريكان باعتبار الاتفاقية المتعلقة بقاعدة ويلس الجوية ملغاة. وفي حال رفض الأمريكان الاستجابة لهذا المطلب، فإنَّ الحكومة الليبية سوف تلجأ إلى الأمم المتحدة بحجّة أنَّ "**دولة قوية**" تفرض نفسها على طرفٍ ضعيف (ليبيا) بالقوة.

٣- لم يكن لدى هارد إيكر أيّة تفاصيل حول الكيفيّة التي تنوي الحكومة الليبية أن تضع هذا الأمر عن طريقها موضع التنفيذ، غير أنّه ذكر أنَّ الشروع في تنفيذه سوف يبدأ قريباً. وعندما سألته عمّا إذا كان كعبار، الذي **عُرف بالضعف**، هو فعلاً من اتخذ هذه القرارات، أجابني إنَّ الأمر على العكس، فإنَّ هذه القرارات تجسّد انتصاراً للزمرة الموالية لمصر والمحيطة بالملك، والتي تشمل البوصيري الشلحي وعبد الله عابد والصّدّيق المنتصر وعبد الكافي،[٨١] وأنَّ عبد المجيد كعبار سوف يُستبدل قريباً[٨٢] بحسين مازق كرئيس للوزراء.

٤- وفي نظر شقلوف، فإنَّ احتجاجات الليبيّين ضدّ الأمريكان لا تنسحب على البريطانيين، وأنّه يتمنّى أن يستمرّ الأمر على هذا النحو.

٥- قبل أن أبرق إليكم، قابلت السفير الأمريكي تابن الذي سبق لبيت هارد ايكر أن أبلغه بالقصة نفسها. وقد أبلغني تابن أنَّ شقلوف التقى، عقب حديثه مع هارد ايكر، بـ **(ماركس غوردون)**[٨٣] رئيس

---

٨٠ عبد الرازق شقلوف الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة المالية ورئيس مجلس الإعمار.

٨١ يقصد محمد عبد الكافي السمين الذي كان من كبار موظفي الدولة، فقد شغل منصب مدير عام الجمارك لفترة طويلة، كما رشّح لمنصب وزير شؤون البترول، وتمّ تعيينه خلال حكومة الصيد سفيراً لليبيا في إسبانيا. وهو من المحسوبين على ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، ويمت بصلة مصاهرة إلى رئيس الوزراء السابق مصطفى بن حليم.

٨٢ لم يتحقق ما توقعه هارد ايكر، فقد بقي كعبار في رئاسة الوزارة حتى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠.

٨٣ انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٤٩٥-٤٩٦.

هيئـة المصالـح الليبيـة الأمريكية المشـتركة، غـير أنّـه أورد له قصّة ملطفـة جداً. وهناك احتمال كبير بأنَّ شـقلوف، بعد أن اسـتمع من هارد ايكـر إلى ردود الفعل المرتقبة، تعمّد أن يخفف من حدّة لهجته مع غوردون. وعلى أيّ حال، فإنَّ الأمر فيما يبدو لا يعدو أنَّ الليبيّين يحاولـون أنَّ يجـدّدوا المفاوضات حـول الاتفاقية المتعلقـة بالقاعدة الأمريكيـة، وأنّهم يسـعون إلى زيادة مزاياها بالنسـبة لبلادهم. وفي هـذا الصدد، فلا يوجد شـك بأنَّ الحكومة الليبية تسـعى لتوظيف العروض السـوفييتية التي جرى تناقل أخبارها بشـأن تجهيز (١٠) آلاف جندي ليبي وتقديم قرض لليبيا بمبلغ (٥٠) مليون جنيه [أو (٥٠) مليون دولار حيث أنّي سمعت الإشارة إلى هذين المبلغين].

٦- كان أوّل ردّ فعـل (تابـن) أنَّ أمريـكا لا تـسـتطيع أن تتخـلى عـن قاعـدة ويلس، ومع ذلك فقد عبّر فيما بعد، بعد اسـتطراد المناقشـة معـه، **أنَّ المحافظة على القاعدة تبدو مسـتحيلة في ظـل روح العداء التـي يظهرها الليبيّون**. إنّه يميل إلى التشـاؤم بسـبب الاختلاف في وجهـات النظر مع الحكومـة الليبية حول مشروعات المسـاعدات الماليـة. ومـن الواضـح أنَّ الليبيّين يَضيقـون **بالرقابة المبـاشرة** التي يمارسـها الأمريـكان على الكيفيّـة التي يجري بها إنفاق المسـاعدات الماليـة التـي يقدّمونها. لقد طلبـوا مؤخّراً من المديـر التنفيذي لبعثة العمليات الأمريكية في ليبيا تقديم بيان مفصّل عن كافة المساعدات التـي قدّمتها أمريـكا لبلادهم، وكيف أنفقت. **إنَّ مـا يريد الليبيّون التنبيه إليه هو تلك النسـبة العالية من حجم المسـاعدات الأمريكية التـي يجـري إنفاقهـا في شـكل رواتـب ومصروفات للمستشـارين الأمريـكان، بـدلاً مـن إنفاقها في أوجـه تحقق نتائج ملموسـة**. وقد أشـار (تابـن) إلى حالتين أخريين تثـيران قلقـه باعتبارهما مؤشّرين على رغبة الليبيّين لإثارة المشـاكل. فالليبيّون يصرّون على استسلام شـاويش أمريكـي يدعى (بولنجـر) اسـتطاع، أثناء توقيفه داخل القاعدة في انتظار اسـتئناف حكم صادر ضدّه في جريمة قتل خطأ، أن يهـرب من توقيفه وأن يتورّط في شـجار في المدينـة (مع ليبيّين).

أمَّا الحالة الثانية، فهي تتعلق بإصرار الحكومة الليبية على رفع قضية ضد (غوردون) بسبب قيامه بطرد موظف مصري، دون وجه حق، من هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة، وقيامها، حين الردّ على دفاع (غوردون) بأنَّ الهيئة هي مؤسسة ليبية، بالتشكيك في قانونية وضعها.

٧- إنَّ السفير تابن يفكر بزيارة الملك في طبرق بحثاً عمّا إذا كان لدى جلالته أيّة تفسيرات لهذا كله. إنّني أعتقد أنّها فكرة جيدة، وبالتأكيد فإنّني لا أستطيع أن أفكر في أيّ شيء آخر ذي فائدة، بمقدوره أن يفعله في انتظار تطوّر الأحداث. ومن جانبي، فإنّني سوف أنتهز أوّل فرصة لزيارة طبرق. وبالمناسبة فإنَّ شقلوف أورد أنَّ الملك أصبح يفكر بطريقة قديمة جداً (يبدو أنّه أصدر أوامره بضرورة أن يُطلق القادة الدينيون لحاهم – بطرس الكبير بشكل معكوس).[٨٤] غير أنَّ هذا لا يتفق مع رأي ستوبارت[٨٥] الذي عبّر عنه مؤخّراً".

الوثيقة الثانية[٨٦]

هي رسالة سرّية مرسلة من السفير البريطاني في ليبيا المستر غراهام إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٧ متضمّنة ترجمة مقال نشرته صحيفة "**الزمان**" الليبية[٨٧] في عددها الصادر بتاريخ **١٢/ ٩/ ١٩٥٧** ومذيّلة بتعليقات من السفير حولها.

تقول رسالة السفير غرايام:

"عزيزي المستر آدم

في رسالتي (١٠٣٥/ ٥٧) بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٥٧ ذكرت لكم أنَ الحكومة الليبية سبق لها أن طلبت من رئيس بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا تزويدها

---

٨٤ تعبير عن السخرية والاستخفاف بالملك وبقراره.

٨٥ الإشارة هنا إلى المستر باتريك ستوبارت Patrick Stobart مسؤول مكتب السفارة البريطانية في بنغازي ويبدو أنه يتبع المخابرات البريطانية.

٨٦ تحمل الرقم الإشاري JT 1104/24 محفوظة بالملف السابق FO 371/126045.

٨٧ قام عمر الباروني، الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية الليبية يومذاك، خلال مقابلة صحفية أجريت معه، بانتقاد "عدم التجاوب الأمريكي للمطالب الليبية"، كما قام بمهاجمة برامج المساعدات الأمريكية لليبيا، وذكر أنَّ ليبيا لم تستفد من هذه المساعدات.

ببيـان مفصّل بجميع المسـاعدات المالية التـي قدّمتها الحكومـة الأمريكية لليبيا وأوجه إنفاقها.

٢- فيـما يـلي مقتطفات ممّا نشرتـه جريدة "**الزمـان**" التي تصـدر في **بنغازي** في عددها الصادر بتاريخ ١٢ سبتمبر/ أيلول وهو يشير بوضوح للكيفيّة التي يفكر بها بعض الناس (في ليبيا):

"**على حساب من؟**

بالنيابـة عـن الحكومة الليبية قامـت هيئة المصالـح الليبية/ الأمريكية المشـتركة باسـتيراد (١١) سيارة كاديلاك لطرابلس من أجل تجنيب موظفيها من الرجال وأوانسـهم الأنيقات والمسـؤولات الجميلات معاناة السـير على أقدامهم. وقد تردّد أيضاً أنَّ الهيئة المذكورة سـوف تسـتقدم خلال الشهر القادم مائة مستخدم جديد من بينهم العديد من السـيدات أو الأوانس، ومن ثمّ فإنَّ مكاتبها سـوف تكـون مزدحمـة بالموظفـين الذين ليـس لديهم من عمـل لتمضية الوقت سـوى قـراءة مجـلات الموضـة والمعـارض ومطالعـة مجلـة "المعرفـة" من قبـل من يجيد اللغـة العربية. أمّا بالنسـبة لأولئك الذين لا يرغبـون في تصفّح الصور الجميلة في المجلات الأجنبية، فليس أمامهم ما يفعلونه سـوى امتطاء سياراتهم الفارهة جيئة وذهاباً، أمّا بقيّتهم فيطالعون مجلة "لايف". أمّا بالنسبة للرؤساء الحقيقيين فـلا يوجد شـك في أنّهم مشـغولون بكتابة مختلـف التقارير، ثمّ يقـال بعد ذلك إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية منحت ليبيا مساعدات مالية طائلة لا حدود لها. وهكذا فإنّنا نرفل في ظل مبالغ هائلة لا تقدِّم لنا أيّة فائدة حقيقية".

٣- ظلـت صحيفـة "**الزمان**" تكتـب مؤخراً بمرارة ودون تمييـز ضدّ أمريكا، ومن ثمّ فلا يمكن أخذها على أنّها تشـكّل تجسـيداً جادّاً لقطاع واسـع من الرأي العام (في ليبيا)، وقد فهمت أنَّ السفارة الأمريكية قرّرت الاحتجاج عـلى موقف هـذه الصحيفة حتى قبل هذه الحملة الجديدة. وسـوف أبعث بتقارير مفصّلة عن هذا الموضوع.

٤- لقـد انتهـزت إحدى الفرص وسـألت (ماركـوس غـوردون) رئيس هيئة المصالح الليبية/ الأمريكية المشتركة عن مدى صحّة الخبر المتعلق بسيارات

الكاديـلاك الإحدى عشرة. بالطبع لا يوجد شيء منها ولا تسـتخدم الهيئة سـيارات الكاديلاك. غير أنّه، على الجانـب الآخر، فإنّ الانتقادات المتعلقة بجميع موظفي الوكالات والهيئات الأمريكية في ليبيا، رغم ما تنطوي عليه من مبالغة وعقوق وحقد، فإنّه لا يمكن اعتبارها جميعها غير مسوّغة".

الوثيقـة الثالثة

هـي رسـالة سرّيـة بعـث بها المسـتر **باتريـك سـتوبارت** مـن مقرّ السـفارة البريطانيـة في بنغـازي إلى السـفير البريطـاني في طرابلـس مؤرّخـة في ٢٦/ ٩/ ١٩٥٧. وقد تضمّنت الرسالة ملخّصاً لما دار من حديث بينه وبين المستر سميث E. Smith الموظـف الرئيسي المسـؤول بمكتب السـفارة الأمريكيـة في بنغازي. وجاء في تلك الرسالة ما ترجمته:

"لقـد أثـارت برقيتك رقـم (٣٦١) في ٢٣ سـبتمبر/ أيلول الموجّهة إلى وزارة الخارجية بشأن العلاقات الليبية الأمريكية اهتمامي ..

٢ لقـد تحدّثت مع المسـتر **إيدوين سـميث** الموظف الرئيس المسـؤول في فرع السـفارة الأمريكية ببنغازي. كان المستر سميث صريحاً، وقال إنّه يشعر أنّ الأمريكيـين يعانون من ضغوط كبيرة مـن جانب الليبيّين. لقد نُشر هجوم قـاس أو أكثـر في الصحافة الليبية حـول الكيفية التي تدار بها المسـاعدات الأمريكيـة في ليبيـا. وعندما أشرنـا مؤخّراً إلى هذا الأمر مع الوالي (السـيد حسين مازق)، لم يعبّر عن ردّ فعل ودّي كما كنّا نتوقع.

٣- إنَّ المسـتر سـميث يعتقـد أنّ ضرراً بالغـاً قـد وقـع بسـبب مواقف المسـتر (**ماركـوس غـوردون**) الخاليـة مـن المـداراة، وكذلـك السـفير الأمريكي (**تابن**) بسـبب صراحته الشديدة. إنَّ (غوردون) يميل لكونه حرفياً بشكل فظ حول الأسـلوب الذي تسـتخدم به المسـاعدات الأمريكية، وبدلاً من التعبـير عن وجهات نظره من خلال مختلف اللجان المختصّة فهو يميل إلى مخاطبـة الوزراء (الليبيّين) بهذه الآراء. أمّا (تابـن) فقد خانته اللباقة عندما تكلم أمام الملك عن حمق وسفه فكرة بناء عاصمة في مدينة البيضاء.

٤- إنَّ المستر سـميث يعتقد بأنّنا البريطانيين لم نتعرّض للحملات نفسها، لأنَّ الليبيّين يريدون أن يتجنّبوا، أثناء ممارسـتهم للضغوط على الأمريكان، أيّة خصومـات معنـا في الوقت نفسـه. وفضلاً عن ذلك، وهـو أمر يبعث على الحيرة، إنّهم يشـعرون بأنّهم سـيكونون أقدر على ممارسـة غزل خفيف مع الـروس والمصريين (كجزء من لعبة الضغط) إذا ما شـعروا أنَّ بمقدورهم الاعتـماد على صديـق رئيس كبريطانيـا بقواتها الموجـودة في البلاد في حال فشل هذه المغازلة وتعرّض أمنهم للتهديد.

٥- وفضلاً عن ذلك، لاحظت مراراً أنَّ "وجار الكلاب" الليبي لا يتسع لأكثر من كلبٍ واحد في كل مرّة، فإمّا أن يكون الكلب "أمريكياً" أو "بريطانياً"، ويستحيل أن يكون الاثنان معاً في وقت واحد."

الوثيقـة الرابعة[٨٨]

رسـالة سرّية مؤرّخة في ١/ ١٠/ ١٩٥٧ بعث بها السـفير البريطاني غراهام إلى الخارجية البريطانية وأرفق بها صورة من رسالة المستر ستوبارت الآنفة. وقد جاء في رسالة السفير ما ترجمته:

"سـيكون باعثـاً لاهتمامـك أن تطلـع عـلى رسـالة باتريك سـتوبارت حول موقف الليبيّين تجاه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر.

٢- لقد كان سـميث صريحاً جداً في حديثه، ولكنّنـي أعتقد أنَّ ما قاله ربّما كان صحيحاً. فبالأمس فقط قال لي محمود المنتصر، بطريقته الحذرة، شيئاً يُفهم منه الانتقاد لأسـاليب الأمريكان في التعامل محلياً. ولقد نسيت الآن ما إذا كنـت قـد أخبرتك من قبل بما دار خـلال محادثةٍ بيني وبين السـفير التركي في ليبيـا حول هذا الموضوع. لقد أبلغني (السـفير التركي) أنَّ **الملك** قال له ذات مرّة إنّه يجد زيارات المسـتر تابن (السفير الأمريكي) المتكرّرة له باعثة على الانزعاج ولا يسـتطيع أن يفهم لِمَ يُكثر منها. إنَّ الأمريكان هنا يمرّون

٨٨ تحمل الرقم الإشاري JT 1104/25 بالملف رقم FO 371/126045.
وللمزيـد حـول هذه الأزمة في الوثائـق الأمريكية انظر: **العلاقـات الخارجية للولايات المتحـدة الأمريكية**، المصدر نفسـه، ص ٤٩٥-٤٩٦، ٤٩٧-٤٩٩، ٤٩٩-٥٠١. راجـع أيضـاً ما ورد حول هذا الموضـوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب "واقعة انقلاب سبتمبر".

بمرحلةٍ لها مسـّوغاتها من الضيق والاسـتفزاز مع الليبيّين، وهـم لا يخفون على الدوام ذلك.

٣- لست بحاجة للتأكيد على ضرورة إحاطة هذه الرسالة بالتكتم الشديد".

لقـاءات بريطانية- ليبية

تكشـف برقية سرّية مرسـلة من السـفارة الأمريكيـة في ليبيـا بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٥٧ أنَّ السـفير البريطاني في ليبيا أبلـغ رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار في اجتماع له معه يوم ٦/ ٩/ ١٩٥٧ عن عزم بريطانيا الشروع في الترحيل التدريجي لقواتها عن ليبيا.[٨٩]

وفي برقيةٍ أخرى مرسـلة من السفير الأمريكي تابن إلى الخارجية الأمريكية بتاريـخ ١٢/ ١٠/ ١٩٥٧، تحمل الرقم (٢٤٧)، علق فيها على الأسـلوب الذي اسـتخدمه السـفير البريطـاني في إطلاع الحكومـة الليبية على عـزم بلاده تخفيض قواتهـا في ليبيـا، بأنّـه يعطـي بريطانيا الفضل الأكـبر في إقناع حكومـة الولايات المتحدة بالاضطلاع بمسؤوليات بريطانيا السابقة نحو ليبيا.[٩٠]

أمّا **على الجانب الليبي**، فتوضّح برقية سريّة من السفير البريطاني **غرايام** إلى الخارجيـة البريطانية بتاريخ **٣/ ١٠/ ١٩٥٧** م، تحمـل الرقم (١٠٤١/ ٥٧)، ما دار بينـه وبين وزير الخارجية الليبي آنذاك الدكتـور **وهبي البوري** خلال اجتماعٍ تمّ بينهما صباح ذلك اليوم. يقول السفير في برقيته:

"لقد تكلم معي الوزير الدكتور البوري هذا الصباح بالكيفيّة نفسها التي سبق لرئيـس الـوزراء أن تكلم معي بها، ولم يختلف عنه سـوى في **درجـة التأكيد على المخاطـر** التي تترتب على إيّـة إعادة نظر في الاتفاقية الماليـة المبرمة (بين بريطانيا وليبيا)".

"لقد بدأ البوري بالسؤال حول ما بدا لي **أنّه دعوة لتأجيل كل المباحثات المتعلقة بإعـادة النظر** في المعاهـدة البريطانية/ الليبية والاتفاقية الماليـة (الملحقة بها) لمدّة

---

٨٩ سلفت الإشارة إلى أنَّ وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد أبلغ في ٢٥/ ٤/ ١٩٥٧ السفير الليبي في لندن عن عزم بلاده تقليص حجم قواتها في ليبيا وتخفيض مقدار مساعداتها لها.

٩٠ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٥٠٢.

سنة. وقد علّقت على هذا التساؤل بأنّني شخصياً لا أرى مانعاً من تأجيل إعادة النظر في المعاهدة، غير أنّني أعارض فكرة مراجعة الاتفاقية المالية".

"سأل (الوزير البوري) ما المقصود بمراجعة الاتفاقية المالية؟ وذكّرت الوزير بأنَّ وزير الخارجية البريطاني سبق له أن أخطر السفير الليبي (في لندن) خلال شهر إبريل/ نيسان الماضي بأنّه لا مندوحة من إجراء تخفيضات (في حجم المساعدة المالية من بريطانيا)".

"وقد ردّ الوزير البوري بقوله، **في هذه الحالة فإنَّ المعاهدة ذاتها ينبغي أن تكون في الوقت نفسه موضع إعادة نظر**. إنّه لا يمكن تجنّب الربط بين الاثنين. ومع ذلك فقد حذّر الوزير من المخاطر المرتبطة بالبدء في مثل هذه المحادثات في الوقت الحاضر. وأعرب عن اعتقاده بأنَّ الأمور ستكون أفضل وأسهل في العام القادم".

ويمضي السفير **غرايام** في برقيته:

"ولقد تعهّدت للدكتور البوري بأنّني سوف أبعث (إلى الخارجية البريطانية) بفحوى ما دار بيني وبينه، ولكنّني لم أترك لديه أيّ سبب يجعله يأمل بإمكان حدوث تعديل في الخطط الموضوعة. كما أبلغني أنّه من جانبه سوف يعطي تعليماته للسفير الليبي في لندن (الدكتور علي الساحلي) للتحدّث مع وزارة الخارجية البريطانية في الموضوع نفسه".

"كما أعرب الدكتور البوري عن أنّه في حال إعادة النظر في الاتفاقية المالية، فإنَّ المحادثات بشأنها ينبغي أن تبدأ قريباً جداً، حتى تتمكن الحكومة الليبية من وضع مشروع الميزانية للسنة القادمة (٥٨/ ١٩٥٩)..".

"وكمقدّمة لمطالبه، تحدّث الدكتور البوري عن **الاستحالة التي تواجهها ليبيا لحماية حدودها بجيشها الحالي** الذي يفتقد التجهيز المناسب. كما أشار إلى الصعوبات التي سوف تواجهها بسبب رفضها لأيّة عروض بالتسليح من مصادر أخرى، في حال عدم وفاء كل من بريطانيا وأمريكا بالتزاماتها في هذا الشأن".

وختم **السفير البريطاني** برقيته بقوله:

"وقـد عبّرت للدكتـور البوري عـن أنَّ اهتمامنا بتحالفنا مع ليبيـا وحرصنا على هـذا التحالف لم يضعف، وأنَّ أوضاعنا ومشـاكلنا الماليـة والتضخّم المالي الذي نعـاني منه هي وحدها الاعتبـارات التي أملت علينا تقليص عـدد قواتنا في ليبيا وتخفيض حجم مساعداتنا المالية لها".

اجتمـاع أمريكي/ بريطاني

في **١٦/ ١٠/ ١٩٥٧** بعثت الخارجية الأمريكية ببرقيةٍ سرّية[٩١] إلى سفارتها في ليبيا، أشـارت فيها إلى ما دار **خلال المحادثات التي جرت في واشـنطن** بين وزير الخارجيـة **دالاس** وعـدد من مسـؤولي الوزارة، وبـين وزير الخارجيـة البريطاني **سـلوين لويد** وعدد من مسـؤولي السـفارة البريطانية يـوم **١٥/ ١٠/ ١٩٥٧** في العاصمة الأمريكية. وقد جاء في تلك البرقية:

"لقد عبّر الوزير (دالاس) عن أمله بألا تقوم بريطانيا بتخفيض التزاماتها المالية والعسـكرية في ليبيا إلى الحدّ الذي جرت الإشـارة إليه من قبل. وأوضح الوزير البريطاني **لويد** بأنَّ **الأوضاع المالية لبلاده جعلت التخفيضات في هذين المجالين أمراً لا خيار فيه**، وأنّه لا يسـتطيع أن يتصوّر أن يكون بمقدور بريطانيا أن تقدّم لليبيا مسـاعدات تزيد عن (٢٥ , ١) مليون جنيه سـنوياً للسنوات الخمس التي تبدأ مع عام ١٩٥٨. وقد **أعرب عن خيبة أمله بشـأن تقاعس الولايات المتحدة الأمريكيـة**، الذي **بـدا واضحاً في طرابلس وهنا**،[٩٢] عن تصوّر تقديم التزام محدّد بمسـاعدة الليبيّـين في المجال العسـكري، وفي تغطيـة الفجوة في عجـز الميزانية العامّة التي سـتنجم عن تخفيض بريطانيا لمسـاعداتها لهم عام ١٩٥٨. **وقد أكد الوزير البريطاني على الخطر الذي يترتب على تحوّل الليبيّين نحو مصر**. كما حث **بأقوى العبارات** على ضرورة أن يكون اتصالنا وإيّاهم بالليبيّين مشتركاً بالنسبة للمسـألتين (المساعدات العسـكرية والمالية) تحاشـياً لأن يقوم الليبيّون باللعب بكل واحدٍ منّا ضدّ الآخر".[٩٣]

---

٩١ المصدر نفسه، ص ٥٠١-٥٠٢.

٩٢ الإشـارة هنـا واضحـة إلى الأزمة القائمة يومـذاك بين كل من طرابلس وواشـنطن. ومن الواضح أنّـه حتى الوزير البريطاني لم يكن مرتاحاً للموقف الأمريكي وللشحّ الأمريكي إزاء ليبيا.

٩٣ تشير مضبطة المحادثات إلى أنّ الوزير البريطاني ظل يشير خلال هذه المحادثات إلى المشكلة الليبية بأنّها "وحشية حقاً "Really a brute". المصدر نفسه؛ انظر أيضاً: الملف المركزي بالخارجية الأمريكية رقم .56373/10-1559 .711

"وفيما يتعلق **بالمساعدات العسكرية**، ففضلاً عمّا سبق لنا إبداؤه عن التزامنا بتجهيز (١٠٠٠) جندي، أعاد الوزير **دالاس** والمستر **بالمر** (عضو الوفد الأمريكي) التذكير **باستعدادنا لتولي مسؤولية تدريب الجيش الليبي**، وأنّنا على استعداد لمناقشة احتياجات الليبيّين من التجهيزات العسكرية **فور إخطارنا بما يفيد توقف المساعدات البريطانية**، رغم أنّنا لا نستطيع إعطاء أرقام محدّدة. وقد جرى الاتفاق على أنّ تناولاً بريطانياً/ أمريكياً مشتركاً لموضوع المساعدات العسكرية قد يكون ممكناً".

"وفيما يتعلق **بالمساعدات المالية**، شرحنا بعناية **العراقيل الدستورية** المتعلقة بالإجراءات المالية التي تجعل من المستحيل علينا (في الولايات المتحدة الأمريكية) التعهّد بأيّة **التزامات طويلة الأجل** من النوع الذي بمقدور بريطانيا أن تتعهّد به، على الرغم من أنّنا ندرك أنَّ دعم الميزانية العامّة (الليبية) **هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد الليبي غير القابل للحياة**. إنَّ هذه العراقيل (الإجرائية الدستورية) تجعل مشاركتنا الفعّالة (مع بريطانيا) في **طرح مشترك** لليبيّين حول المساعدات **أمراً صعباً للغاية. وإنَّ أحسن ما يمكننا فعله** هو أن نقوم نحن فوراً، عقب قيام البريطانيين بإبلاغ الليبيّين (بنيّتهم في تخفيض المساعدات)، **بالتعبير لهم عن استعدادنا للدخول معهم في مفاوضات حول احتياجاتهم المالية**".

"وقد أشار الوزير دالاس إلى **المشكلة الكبيرة التي سوف يواجهها مع الكونجرس** عندما يعرض عليه موضوع المساعدات المالية لليبيا سواء من حيث **السابقة** أو من حيث **الحجم** إذ أنّها ستربو على (٢٠) مليون دولار إذا ما قرّرت أمريكا تغطية الفجوة الناجمة عن التخفيضات البريطانية".

"وبعد مناقشات مستفيضة، جرى الاتفاق على أن نقدّم لليبيّين **طرحاً بريطانياً/ أمريكياً مشتركاً** حول المسألة العسكرية. أمَّا فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية، فقد عبّرنا لهم عن عدم ممانعتنا في أن نجري طرحاً مبدئياً مشتركاً على أساس اقتراح قدّمه المستر لويد في النهاية. ويقتضي هذا الطرح ألا تقوم الولايات المتحدة أو بريطانيا منذ البداية بالإشارة إلى أيّة مبالغ معيّنة بشأن المساعدات المالية في المستقبل، وأن نقترح سوياً مدّة ثلاثة أشهر تقريباً نقوم

خلالها بإجراء **محادثات ثلاثية** لفحص احتياجات ليبيا. إنَّ من شأن هذا الاقتراح أن يوضّح لليبيّين بأنّنا ندبّر أمر مساعدتهم على أساس منسَّق بيننا، وهو يعطي في الوقت نفسه الوزير لويد وقتاً يحاول فيه تأمين مساعدات بريطانية أكبر لمساعدة الليبيّين. وعلى العموم، فإنَّ لويد لم يعد متفائلاً بشأن نتائج مثل هذه المحاولة".

وقد وقعت هذه البرقية من قبل الوزير دالاس، كما ختمت بتوجيه للسفير الأمريكي في ليبيا بأن ينتظر التوجيهات.

لقاء بريطاني/ أمريكي مشترك مع كعبار

وتتحدّث الوثائق السرّية للخارجيتين البريطانية والأمريكية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٩٥٧ عن توصّل الحكومتين البريطانية والأمريكية إلى قرار بتكليف سفيريهما في ليبيا بأن يقوما سوياً بإبلاغ الحكومة الليبية بقرارهما المشترك، وبالتفاهم الذي تمّ بينهما حول مساعداتها العسكرية والمالية لليبيا في المستقبل.[٩٤]

وفي **٢٢/ ١٠/ ١٩٥٧** قام السفيران، البريطاني **غرايام** والأمريكي **تابن،** بمقابلة رئيس الوزراء الليبي **عبد المجيد كعبار** في مكتبه بمدينة بنغازي.[٩٥] وقد نقل **السفير الأمريكي** إلى وزارته تقريراً عن هذا الاجتماع في البرقية السرّيّة رقم (٧٦) جاء فيه:

"بعد المجاملات بدأ **السفير البريطاني** الحديث خلال الاجتماع، فتحدّث عن التغييرات التي طرأت على استراتيجية بريطانيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والحاجة للاقتصاد في عمليات قواتها المسلحة، وأنَّ الدراسة الحذرة والدقيقة لأوضاع بريطانيا المالية أكدت لحكومتها عدم استطاعتها الاستمرار في تنفيذ الالتزامات التي سبق لها أن تعهّدت بها **بتدريب وتسليح الجيش الليبي**".

---

٩٤ تناولت هذه الوثائق حتى الأسلوب والتكتيك اللذين ينبغي استخدامها في تناول هذا الموضوع مع المسؤولين الليبيّين.

٩٥ كان حاضراً لهذا اللقاء كل من السكرتير الأول بالسفارة البريطانية باتريك ديزموند ستوبارت Patrick Desmond Stobart (الذي قام بالترجمة خلال هذا الاجتماع)، والمستر إيدوين سميث السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في بنغازي. انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٥٠٤–٥٠٦.

"ومع ذلك، ورغبة من الحكومة البريطانية في اسـتمرار مسـاعدتها لليبيا بكل السـبل الممكنـة، **فقـد تباحثت مـع الحكومـة الأمريكيـة**، انطلاقاً مـن معرفتها باهتـمام الأخـيرة بمصالحها في ليبيـا، ومؤمّلة أن تضطلع بالنيابـة عنها في تحمّل بعض العبء فيما يختصّ **بمسـؤولياتها السـابقة تجاه الجيش الليبي**. وأنّه يسـعده إبـلاغ رئيس الوزراء **بـأنَّ الحكومة الأمريكية وافقت هـي الأخرى، من منطلق الرغبة في مسـاعدة ليبيا، أن تنظر إلى هذه المسألة باهتمام خاصّ**. وأعرب السفير البريطـاني عـن فهمه بأنّه، وفي ظل عدم قدرة حكومته على الاسـتمرار في تجهيز وتسـليح الجيش الليبي، فقـد وافقت الحكومة الأمريكية على مناقشـة موضوع الأجهـزة والمعـدات الخاصّة بالجيـش الليبي مع الحكومة الأمريكيـة. وأنّه (أي السـفير البريطاني) يشعر **بأنّ من الطبيعي، إن كان سيتلقى الجيش الليبي أجهزة أمريكية، أن تتولى أمريكا أيضاً تدريبه**".

ويذكـر **السـفير الأمريكـي** في برقيتـه **أنّه دعا رئيـس الوزراء كعبـار لإبداء ملاحظاتـه حول العرض الـذي تقدّم به السـفير البريطاني** .. ثـمّ يواصل تقريره على النحو التالي:

"كـما كان متوقعـاً، **قاطـع رئيس الـوزراء الحديث عـلى الفور، معترضـاً بحدّة على التلاعب بليبيا، وبما لا يترك مجالاً للشـك، وفقاً لخطط منسّـقة بين بريطانيا وأمريـكا**. وأعرب بشـدّة عن **أنَّ التزامـات بريطانيا تجاه ليبيـا نابعة من المعاهدة الليبية البريطانية، وأنَّ ما تقترحه بريطانيا يشـكل خرقاً لتلك المعاهدة. وأضاف رئيس الوزراء بعد ذلك أنّه كان ينبغي استشـارة ليبيا مسبقاً فيما يتعلق بأيّ قرار يتعلق بأمنها وسيادتها**".

ويمضي **السفير الأمريكي تابن** في برقيته ناقلاً ما تمّ في ذلك الاجتماع:

"ووفقاً لتعليمات الوزارة (الخارجية الأمريكية)، فقد أوضحت له أنّني مفوّض بـأن أنقل لـه اسـتعداد **حكومة الولايـات المتحـدة الأمريكية لتـولي المهمة التي كانـت تضطلـع بها بريطانيـا في تدريـب الجيش الليبـي**. ثمَّ أضفـت أنَّ الخبراء العسـكريين الأمريكيين هم على اسـتعداد للتباحث مع نظرائهم من الليبيّين في التجهيزات المطلوبة للجيش الليبي. وقد أكدت، انطلاقاً من إحساسي بضرورة

أن أفعل ذلك، وبالعودة إلى موقفي السـابق والمسـتمر خلال السنوات الماضية، عـلى أنَّ هـذه المباحثات ينبغي أن تنطلـق من محاولة **تحديد مهمـة الجيش الليبي ابتـداءً**، وأنّه، في ظل هـذه المهمة المحدّدة والمتفق عليها، يمكن تحديد مسـتوى هـذا التجهيـز ونوعـه. وأشرت في ختام حديثـي إلى موضوع المعـدات المتعلقة بـ(١٠٠٠) جندي وإلى سعي حكومة الولايات المتحدة بالطرق كلها لتسليمها مع الأول من ديسمبر/ كانون الأول (١٩٥٧). وقد كانت ، لحسن الحظ، قائمة المعدات هذه معي، **وكانت قراءتي لمحتوياتها إنقاذاً للموقف**".

"وقـد بـدا واضحـاً أنَّ رئيـس الوزراء **قـد سرَّ كثيراً بالسّـخاء الـذي ظهر من مستوى التجهيز (المعروض)**، غير أنّه عاد وقال **إنَّ هذه الهدية هي موضوع آخر منفصل، وإنَّ ليبيا لا تستطيع قبول الاقتراح البريطاني المرتجل دون مراجعة دقيقة لكافة التزامات الحكومة البريطانية بموجب المعاهدة الليبية البريطانية، وأعرب عن أنَّ هذا الأمر قد يتطلب إدخال تعديل كبير على تلك المعاهدة**..".

"**ثـمّ وجّه رئيـس الوزراء حديثه إليّ، وتسـاءل عـمّا إذا كانت التزامـات أمريكا (المزمعـة) بتسـليح الجيـش الليبي سـوف تكون خاضعـة للإجراءات السـنوية المعتادة نفسها (المتعلقة بالميزانية)**".

ويمضي **السفير الأمريكي** في برقيته:

"ونظراً لأنّه لم يكن لديّ أيّ تفويض، فإنّي لم أستطع أن أوضح بشكل أكثر أنَّ الولايات المتحدة على اسـتعداد لمناقشـة هذا الموضوع على أسـاس من **الصداقة والصراحـة**. ولم أجـد أمامي أيَّ سـبيل آخر سـوى **التأكيد على أنَّ المسـاعدات العسـكرية الأمريكية، شأنها شـأن التزاماتها الاقتصادية الأخرى، تخضع لموافقة الكونجرس**. وبالنّظر لما ظهر جليّاً ضرورة القيام به، استغرقت في شرح تفصيلي حول سـجل أمريكا (مع ليبيـا) كحليفٍ يمكن الاعتماد عليـه. وقد عبّرت عن جدّية التزام أمريكا بمسـؤولياتها في مسـاعدة أصدقائها من أجل المحافظة على سـيادتهم. كما تحدّثت (بإكبار) عن القيمة المعنوية والأخلاقية للاهتمام بالإنفاق من أجل بناء جيشٍ وطني".

"وعندمـا وصـل اللقاء إلى هذا الحدّ، ظهر لنا أن رئيـس الوزراء قد بدأ يهدأ،

وقـال إنَّ ليبيا في حاجـةٍ إلى جيش قوي، وأنّها ترغب بـأن يجري تجهيز وتدريب هذا الجيش بوسـاطة بريطانيا أو أمريكا. غير أنّه عاد وأعرب عن **أنّه لا يستطيع قبول الاقتراح البريطاني دون دراسته من قبل الوزارات المختصّة.** ثمّ أضاف بأنّ مـن الواضح أنّه سـتكون هناك مباحثات على المستوى الفني بـين كل من ليبيا وبريطانيا وأمريكا".

ويواصل السفير في برقيته:

"**وأحسسـت، عنـد هـذه النقطة، بـضرورة أن أعبّر وبشـدّة عن تنصّلنـا من أيّة التزامـات مترتبة على الاتفاق الـذي تمّ التوصّل إليـه في يونيو/ حزيران ١٩٥٦ (بين حكومة بن حليم وبريطانيا)**[٩٦] **في لندن**".

"وعندما قام رئيس الوزراء بعد ذلك بالسـؤال عن موضوع سلاحي الطيران والبحرية (الليبيّين)، أخذ السـفير البريطاني على الفور بالتراجع بسرعة. وختم رئيس الوزراء قوله بأنّه على الرغم من أنّه لم يجرِ الاتفاق على برنامج محدّد خلال محادثـات لنـدن (يونيو/ حزيـران ١٩٥٦) فـإنَّ الاتفاق خلاله قد تـمّ على مبدأ زيادة حجم الجيش الليبي وعلى دراسة إمكان تأسيس نواةٍ للبحرية الليبية".

"أمّا من جانبي (السفير الأمريكي) فقد أبقيت نفسي، عند هذه المرحلة، بعيداً عن النقاش. ونظراً لما أحسسـت به من تعثر اللقاء، قمت بإخبار المجتمعين بأنَّ رئيس الهيئة الاستشـارية للمسـاعدات العسـكرية الأمريكية (MAAG) سوف يصل بنغازي يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٧ [٩٧] وسوف يكون جاهزاً للبدء في مباحثات أوّلية مع قيادات الجيش الليبي والبعثة العسكرية البريطانية".

وختم **السـفير الأمريكي** في ليبيا (المسـتر تابن) تقريره عن المحادثات، التي أجراهـا بالاشـتراك مع السـفير البريطاني مع رئيـس الوزراء الليبـي عبد المجيد كعبـار في مقـرّ الحكومة ببنغـازي يـوم **٢٢/ ١٠/ ١٩٥٧**، بالإشـارة إلى أنَّ هذه المحادثـات قـد انتهت عند هذه النقطة **بجـوٍّ ودّي**، غير أنّه **توقـع أن يزداد ضيق**

---

٩٦ انظر: الفصل الرابع "حكومة بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب؛ بن حليم، ص ٢٢٤-٢٢٨.

٩٧ وصلـت الهيئة Military Assistance Advisory Group إلى ليبيا يوم ٢/ ٩/ ١٩٥٧ بقيادة العقيد إدوارد سيكس Edward Sechs.

رئيس الوزراء كلما أعاد التفكير بها دار فيها، وكذلك بأن يزداد موقفه تصلباً بسبب ردّ فعل عددٍ من وزرائه.

كما أعاد السفير في خاتمة تقريره توصيته بضرورة أن يجري تناول موضوع المساعدات المالية مع الليبيّين **بشكل مستقل** (عن البريطانيين)، **مؤكداً أنّه لو جرى تبنّي الأسلوب ذاته (أي دون مشاركة البريطانيين) عند بحث المساعدات العسكرية، فإنَّ أمريكا ستكون بوضعٍ أقوى فيما يتعلق بمصالحها الخاصّة أو كراعية للمصالح الغربية في ليبيا.**[98]

لقاء بريطاني مع الملك إدريس

وتتناول مذكرة بريطانية داخلية سرّية[99] مؤرّخة في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٧ معدَّة من قبل المستر **سميث** H. F. T. Smith هذا الموضوع، مكتفية بالإشارة إلى أنَّ وزيري خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اتفقا على طرح مشترك لموضوع المساعدات العسكرية والمالية مع الليبيّين، وأنَّ السفيرين البريطاني والأمريكي قاما سويّاً في **٢٢/ ١٠/ ١٩٥٧** بمفاتحة الحكومة الليبية في موضوع تجهيز وتدريب الجيش الليبي، **وأنَّ المسؤولين الليبيّين تلقوا بهدوء الخبر المتعلق بتسليم بريطانيا لمسؤولياتها والتزاماتها في ليبيا إلى أمريكا.**

وتضيف الوثيقة البريطانية ذاتها أنَّ السفير البريطاني (**غرايام**) قام بصحبة **الجنرال بورن** (Bourne) (دون أن يرافقهما السفير الأمريكي) بمقابلة الملك إدريس يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٧. وأطلعاه على ما سبق أن أخبرا به الحكومة الليبية في ٢٢/ ١٠، كما شرحا له قرار الحكومة البريطانية بوضع معظم القوات البريطانية الباقية في ليبيا في ولاية طرابلس.

وتنقل هذه الوثيقة أيضاً **أنَّ الملك إدريس عبّر عن أسفه لقيام بريطانيا بتسليم مسؤولياتها للأمريكان، كما أبدى قلقاً أكبر باحتمال توقف عمل البعثة العسكرية البريطانية (في ليبيا).**

---

٩٨ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٥٠٤-٥٠٦ نقلاً عن الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية 773.5/10-2257.

٩٩ الوثيقة رقم FO 371/126045 مؤرّخة في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٧. ومن الواضح أنَّ هذه المذكرة أعدَّت بغرض استعمالها من قبل وزير الخارجية البريطاني.

وتشـير الوثيقة نفسـها إلى أنَّ السـفير البريطاني في ليبيا والجنرال بورن طلبا من الحكومة البريطانية النظر في **إمكان استمرار عمل البعثة العسكرية البريطانية جنبـاً إلى جنـب مع البعثة الأمريكية**، وقـد علّق معدّ الوثيقة بأنّـه يوافق على هذا الطلب، واقترح مفاتحة الأمريكان بالموضوع.

وفي فقرة أخرى، تقترح هذه الوثيقة أن يقوم السفير البريطاني غرايام لدى عودتـه إلى ليبيا، سـوياً مع السـفير الأمريكي، باقتراح **اجتماع ثلاثـي** مع الليبيّين لمناقشـة وفحـص احتياجاتهم، وأن يقوم السـفير البريطاني خـلال هذا الاجتماع بالتأكيد على أنَّ بريطانيا سوف **تخفّض حجم مساعداتها المالية لليبيا** دون أن يشير إلى رقـم (١,٢٥) مليـون جنيه إسـترليني[١٠٠] (الذي سـبق لبريطانيا أن أخبرت أمريكا بأنَّ مساعداتها المستقبلية لليبيا ستكون في حدوده).

وتستطرد الوثيقة في الفقرة الخامسة منها أنَّ وزير الخارجية البريطاني أعرب لوزير الخارجية الأمريكي دالاس عن أنّه سوف يعيد النظر في مقدار المساعدات الماليـة المذكور (١,٢٥ مليون جنيه إسـترليني)، غـير أنّه لم يُعطِ أيّ أمل في زيادة هـذا المبلـغ. **وتعلّـق الوثيقـة عـلى هـذا الموضوع بأنّـه مـن الواضـح أنَّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تواجه صعوبة بشـأن دعم العجز في ميزانية الحكومة الليبية، وأنّها من ثمّ سـوف تسـتمرّ في الضغط على بريطانيا طلباً لمساعدتها في هذا الصدد.**

كـما تضيـف الوثيقـة أنّه، فضلاً عن ذلـك، فإنَّ من المشـكوك فيه أن تحصل بريطانيـا مـن ليبيـا مسـتقبلاً عـلى مقابل مجز لهـذا المقدار مـن المسـاعدات المالية السـنوية، وأنَّ هذا الأمر قد ينسـحب على حقوق الطيران العسـكري البريطاني فوق الأراضي الليبية والهبوط فيها والإقلاع منها، **فالعناصر الموالية لمصر، سـواء القريبة من الملك أو تلك التي في الحكومة الليبية، سوف تسارع إلى استغلال خيبة الأمل المترتبة على سياسة بريطانيا تجاه ليبيا.**

وفي فقـرة ختامية، يوضّح معدّ هذه الوثيقة أنّه من المبكر القول بأنَّ مصالح بريطانيا في ليبيا تسـتلزم زيادة حجم مسـاعداتها بما يفوق (١,٢٥) مليون جنيه

١٠٠ كانـت بريطانيـا حتـى ذلـك الحـين تقـدّم لليبيـا دعمـاً ماليـاً سـنوياً يصـل إلى (٣,٧٥) مليـون جنيـه إسترليني.

إسترليني، **غير أنّه قد يحدث أن تجد الحكومة البريطانية نفسها مضطرّة، دون متسع كاف من الوقت، لاتخاذ قرار بزيادة هذه المساعدات، الأمر الذي قد يفضّلً وزيرُ الخارجية البريطاني إثارته من حيث المبدأ مع زملائه.**

طلب أمريكي من بريطانيا

في **٢١/ ١١/ ١٩٥٧** بعث وزير الخارجية الأمريكي **دالاس** إلى السفير الأمريكي **بلندن** ببرقية سرّية طلب تسليمها إلى وزير الخارجية البريطاني **سلوين لويد** هذه ترجمة لنصّها:

"إنَّ **التعاون النموذجي** لبلدينا حول مشكلة التسليح الخاصّة **بتونس** منذ محادثاتنا في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٧ يحفزني أن أعود مرّة أخرى إلى **المسألة الليبية** التي سبق أن ناقشناها يومذاك والتي **أخذت تزداد منذئذٍ إلحاحاً**.

وكما تذكر، فقد وافقتم على أن تراجعوا مرّة أخرى مع حكومتكم مستوى مساعداتكم المالية لليبيا في المستقبل، ولاسيما فيما يتعلق بإمكان زيادتها بشكل جوهري فوق ذاك المبلغ الذي أشرتم إليه في ذلك الوقت، وهو (٢٥ , ١) مليون جنيه إسترليني".

"**وأظنكم تعلمون أنّنا نعلق أهمّية عظمى على استمرار وضعكم في ليبيا**. إنّنا نعتقد أنّكم **طوّرتم مع ذلك علاقة تشكل مكسباً عظيماً للغرب في منطقة هامّة استراتيجياً**. وإنّني أقدّر الاعتبارات المالية والعسكرية التي دفعتكم إلى إعادة النظر في مستوى مساعداتكم لذلك البلد. غير أنّني مهتمّ جداً، ولا أشك في أنّكم كذلك، **باحتمالات أيّ ضعفٍ يطرأ على وضع الغرب في منطقة شمال إفريقيا الحيوية**، وسيكون مدعاة للأسى الشديد إذا **ما خسرنا المكاسب التي حققناها مؤخّراً في تونس بسبب التطوّرات الجارية في ليبيا**".

"إنَّ كافة التقارير التي تصلنا تؤكد حقيقة أنَّ **ردّة فعل الليبيّين** لأيّة تخفيضات كبيرة في مستوى مساعداتكم لهم **سوف تكون سلبية**. ونظراً لأنّكم تمتلكون **مرونة** أكبر منّا في ترتيب أيّة التزامات طويلة الأمد، فإنّه بمقدوركم أن تؤمّنوا (لليبيّين) درجة من **اليقين والاستمراريّة** (بشأن المساعدات المالية) أكبر من

تلـك التي نملكهـا نحن في ظـل قوانين وترتيبـات الميزانية المعمـول بها عندنا، والتـي تضع أمامنا صعوبـات جمّة. **ولهذا الأمر أهمّية خاصّة بالنسـبة لبلد كليبيا تعـاني مـن عجـز في ميزانيتهـا العادية**. ومـن خـلال اتصالاتنا بالليبيّيـن في هذا الشأن، فإنّنا نعتقدً أنّهم منزعجون بسبب هذا الموضوع".

"لقد طلبت من سـفارتنا في لندن مناقشـة المشاكل الخاصّة التي تواجهها ليبيا مع وزارة الخارجية (البريطانية)."

"وفي ضـوء الاعتبـارات السـابقة، **فإنّنـي أؤمّـل أن تجـدّدوا إمـكان محافظتكم على مسـاعداتكم (لليبيا) عند مسـتواها الحالي**. وإن كان ذلك، لأيّ سـبب من الأسـباب، غـير متيسّر، فإنّنـي أحثكم، بالحـدّ الأدنى، على الاسـتمرار في دعم عجز الميزانية العادية كما في الماضي، وسـنقوم نحن من جانبنا بعمل أقصى ما في وسعنا من أجل المحافظة على مستوًى مناسب لدعم برامج التنمية".

ويختم الوزير **دالاس** برقيته بالفقرة التالية:

"وإنّنـي أرغـب في أن أشـير إلى حقيقـة أنَّ سـفيرنا في طرابلس لديه شـكوك كبيرة في حكمة قيامنا وإيّاكم **بطرح مشـترك** حـول هذا الموضوع لدى الليبيّين، وهو الموضوع الذي سـبق لي أن ناقشـته معكم عندما كنتم هنا (في واشـنطن). إنَّ السـفير ومستشـاريه مقتنعون بشـدّة أنَّ هذا "**الطرح المشـترك**" **سوف يكون مسـتهجناً مـن قبـل الليبيّين الذيـن يرون فيـه دليلاً على أنّنـا وإيّاكم نحـدّد فيما بيننـا (ومـن وراء ظهورهم) أمـوراً ذات أهمّية حيوية لبلادهـم، وأنّنا نضع أمام الحكومـة الليبية حقائق جاهزة ومقـرّرة**. وإنّني، في ضوء هذه الاعتبارات، آمل أن أتسـلم وجهات نظركم حول ما إذا كنتم تفضّلون أسـلوب الطرح المنفصل والقائم على تنسيقٍ مسبق بيننا – على غرار ما فعلناه بنجاح مع **تونس**".[١٠١]

وتوضّـح الوثائق السرّية للخارجية الأمريكيـة أنَّ وزير الخارجية البريطاني **سـلوين لويـد** ردّ في **٢٥/ ١١/ ١٩٥٧** عـلى برقيـة الوزيـر الأمريكـي **مفضّـلاً أسـلوب الطرح المشترك** بينهما لدى الحكومة الليبية.، واستبعد احتمال استهجان

١٠١ **العلاقـات الخارجيـة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة**، المصـدر نفسـه، ص ٥٠٦-٥٠٧ نقـلاً عـن الملفـات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية رقم 773.5-MSP/11-21597.

الأخيرة لهذا الأسلوب، **وأعرب عن يقينه بأنّ ذلك سوف يؤدّي إلى طرد ما باعتقاد الليبيّين من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت محل بريطانيا عنوة أو تحايلاً**."[١٠٢]

وفي ٩/ ١٢/ ١٩٥٧، قام المستر **دالاس** بإخطار المستر **لويد** بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتقيّد باتفاقها السابق الخاصّ بأسلوب **الطرح المشترك**، كما أكد على الحاجة إلى عدم الإشارة إلى أي مستوًى معيّن لحجم المساعدات أثناء الحديث مع الليبيّين.[١٠٣]

وفي **٩/ ١٢/ ١٩٥٧** أيضاً قامت **وزارة الخارجية الأمريكية** بإخطار سفيرها في ليبيا المستر **تابن** بموجب البرقية رقم (٤٦٢) بأنّ المخاطر (لأمريكا) التي تترتب على **الطرح الأمريكي/ البريطاني المشترك** هي أقل من تلك التي قد تنجم عن عرقلة وإفشال قدرة الوزير البريطاني لويد في تحقيق مراجعة وإعادة نظر لحجم المساعدات البريطانية لليبيا.

اجتماع بريطاني/ أمريكي جديد مع كعبار

كانت الحكومة الليبية قد اقترحت في ١٩/ ١٠/ ١٩٥٧ استمرار المساعدات المالية البريطانية عند مستواها الحالي لمدّة سنةٍ أخرى.

وفي ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٧، اجتمع سفيرا بريطانيا والولايات المتحدة برئيس الوزراء **عبد المجيد كعبار** في مكتبه ببنغازي وبحضور وزير الخارجية الدكتور **وهبي البوري**. وقد بعثت السفارة الأمريكية في اليوم التالي ببرقيةٍ سرّية إلى وزارة الخارجية الأمريكية تشرح فيها ما دار في ذلك الاجتماع، جاء فيها:[١٠٤]

"اجتمع بالأمس كل من السفير البريطاني والسفير الأمريكي مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية وناقشوا أسلوب معالجة المشاكل الناجمة عن تخفيض المساعدات الاقتصادية لليبيا. **وقد رفض الليبيّون بشدّة الأخذ باقتراح بريطاني/ أمريكي بتشكيل لجنة ثلاثية (ليبية/ أمريكية/ بريطانية) لتحديد احتياجات ليبيا**

---

١٠٢ المصدر نفسه، نقلاً عن الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية رقم 773.00/11-2557.

١٠٣ المصدر نفسه، الملفات رقم 773.5-MSP/12-957.

١٠٤ راجع التقرير السرّي السنوي الخاصّ بعام ١٩٥٧ الذي أعدّته السفارة البريطانية في ليبيا والمؤرّخ في ٢٧/ ١/ ١٩٥٨.

الماليـة قبل البـدء في المحادثات الثنائية بين ليبيـا وبريطانيا من أجل تحديد حجم المساعدات المستقبلية بموجب المعاهدة الليبية البريطانية".

"وبعـد **ثلاث سـاعات وخمس وثلاثـين دقيقة بلغت** المحادثات **طريقاً مسـدوداً** لم يقطعـه سـوى اقتراح ارتجالي تقدّم به السـفير البريطاني غرايـام،يتم ّبموجبه إجـراء المحادثـات الثنائيـة (الليبية/ البريطانية) والثلاثيـة (الليبية/ البريطانية/ الأمريكيـة) في **موعـدٍ واحد وبشـكل متعاقب**. غير أنَّ هذا الاقـتراح يحتاج إلى موافقـة كل من الحكومة البريطانيـة ومجلس الوزراء الليبـي، ويتوقع أن يصدر قرار المجلس غداً".

وتمـضي هذه البرقيـة في شرح ما دار في ذلك الاجتـماع (٢٨/ ١٢/ ١٩٥٧) على **النحو التالي**:

"افتتـح السـفير البريطـاني غرايـام المباحثـات بالإشـارة إلى أنَّ موضوعها هو التشـاور حـول احتياجات ليبيا المالية في ظـل المعاهـدة الليبية/ البريطانية. وإنَّ العامـل الجديد في هذا الموضوع هو تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، وهو الأمر الذي لم يكن بالدرجة نفسها من الأهمّية عندما جرى التفاوض حول المعاهـدة (الليبية/ البريطانيـة عام ١٩٥٣)، ومـن ثمّ فإنَّ **الحكومـة البريطانية، بالاتفـاق مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـة، تعتقد أنَّ المحادثات القادمة حول المسـاعدات المالية المسـتقبلية (لليبيـا) ينبغي أن تضمّ خـبراء من الحكومة الأمريكية**".

"**ومنذ البداية، عارض رئيس الوزراء الليبي ووزير خارجيته بشدّة الاقتراح بأن يكون للنتائج التي تسـفر عنهـا أعمال اللجنة الثلاثية بشـأن حجم الاحتياجات المالية المستقبلية (لليبيا) أيّ تأثير على المحادثات الثنائية بين بريطانيا وليبيا في ظل المعاهدة الليبية/ البريطانية**".

وتلخّـص هـذه البرقيـة طرح الجانـب الليبـي وحججه خـلال المحادثات، وردود وحجج الجانب البريطاني/ الأمريكي على النحو التالي:

١- أشـار **رئيـس الـوزراء إلى أنَّ الجـزء الأكـبر مـن المسـاعدات**

البريطانيـة هـو من أجل دعم العجز في الميزانيـة العادية لبلاده، على حين أنَّ المسـاعدات الأمريكية غير قابلة للاسـتخدام لهذا الغـرض، ومـن ثمَّ فـإنَ المسـألتين مختلفتـان. وقد ردّ السـفير غرايـام مؤكـداً إلى حدٍّ بعيـد صحة هذا القول، ودعا السـفير الأمريكـي للمسـاهمة في مناقشـة هـذا الموضـوع بحكـم أنَّ أمريكا هي المسـاهم الأكبر في المسـاعدات. وقد أشـار السفير الأمريكـي تابـن إلى أنّ هـذه الفواصل، من الناحيـة الواقعية، لا تراعـى تماماً بين مختلف أقسـام الميزانية، وأشـار على سـبيل المثـال إلى "**المصروفـات العسـكرية**". غـير أنَّ رئيـس الوزراء ردّ على السـفير مؤكداً أنَّ الإجـراءات واللوائح تجعل إحداث المبـادلات بـين مختلف أقسـام وأبـواب الميزانية صعبـاً للغاية. ثـمَّ اسـتطرد رئيس الوزراء مسـتدلاً، فيما يتعلـق بالمصروفات العسـكرية، بـأنَّ إدراج اعتماداتهـا في ميزانيـة اسـتثنائية تخضع للرقابة الخارجية يعدّ مسّـاً **بسيادة الدولة**. وقد ردّ السفير تابن مشـيراً إلى أنَّ دولاً كثيرة كتركيا مثلاً تخضع الإنفاق على قواتها العسـكرية لمثل هـذه الإجراءات دون أن تجد في ذلك مساسـاً بسيادتها؟

٢- **أورد رئيـس الـوزراء ووزيـر الخارجيـة حجّتـين مـن منظـور تاريخي:**

(أ) **عندما جرى التفاوض بشـأن المعاهدة الليبية/ البريطانية لم تؤخـذ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في الاعتبـار، فلِمَ يجـري الآن إقحـام الولايات المتحـدة في العلاقات الليبية/ البريطانية؟**

وبعـد أن اعـترض السـفير **غرايـام** بـأنَّ هذا الأمـر تمّ خـلال الفـترة السـابقة (لعمله كسـفير في ليبيا)، أشـار إلى أنَّ ليبيا كانت ما تزال وليدة، وأنَّ التخمينات بشـأن حجم المسـاعدات كانت تقريبية .. أمّا الآن فإنَّ الحاجة

إلى تقديرات دقيقة أصبحت مطلوبة.

(ب) أشـار وزيـر الخارجيـة (الدكتـور وهبي البـوري) عدّة مـرّات إلى **أنَّ حكومـة مصطفـى بـن حليم قـد طالبت خـلال محادثـات عـام ١٩٥٦ بزيادة حجم المسـاعدات البريطانية، وفي تلك الأثناء كانت المساعدات الأمريكية في أعـلى مسـتوى لهـا**، وهكـذا فـلا توجـد علاقـة بـين مسـتوى المسـاعدات الأمريكيـة والبريطانيـة. وقد ردّ السـفير **غراهام** بأنَّ بريطانيا في الحقيقة أخذت مسـتوى المسـاعدات الأمريكية لليبيا في الحسـبان، وببساطة فإنَّ احتياجـات ليبيا خلال تلـك الفترة بلغـت ذروتها، أمَّا الآن فنحـن ندخل فترة خمس سـنوات أخـرى ونواجه حالة جديدة.

٣- ألمـح الجانـب الليبي مرارًا إلى حقيقـة أنَّ **المعاهـدة الليبيـة/ البريطانية هي ثنائية**، وأنَّ المحادثات والمشاورات بشأنها، وفقاً لنصوصهـا، ينبغي أن تكـون ثنائية. وقد أعاد السـفير غرايـام في ردّه عـلى هـذه النقطة أنَّ أيّة تقديـرات معقولة لاحتياجات ليبيا ينبغي أن تأخذ الأمريكيين في الاعتبار، وأنَّ أفضل طريقة لتحقيـق ذلـك هي إدخالها في لجنة تكلـف بهـذه المهمّة. وقد أكـد السـفير الأمريكي تابن مـن جهته بأنَّ أمريكا لن تشـارك في مناقشـة أيّة مسائل تخصّ حكومتي ليبيا وبريطانيا وحديهما، وأنَّ هدف المحادثات الثلاثية هو مناقشـة المشـاكل التي تخصّ الأطـراف الثلاثـة، ألا وهـي احتياجـات ليبيـا الاقتصاديـة، وسـتكون هنـاك مجموعـة تقـصٍّ للحقائـق، ولـن تـضرّ بأيّـة مباحثات ثنائية في المستقبل.

٤- وفي محاولـة مـن الليبيّين لإبقاء الضغط خـلال المحادثات على الجانب البريطاني، كرّروا الإشـارة مرّتـين إلى ما يمكن وصفه بعبارة "**كم كانت معاملتكم لنا جائرة**".

(أ) **اشـتكى وزير الخارجية الدكتور البوري من أنَّ السـفير البريطـاني غرايام قام بتضليله باسـتخدام عبارات عامّة متفائلـة أثنـاء الحديث معه، ولم يفلح السـفير غراهام في إبعاد هذا الاتهام رغم محاولته الردّ عليه.** [١٠٥]

(ب) **إخفاق البريطانيين في الردّ على طلب الحكومة الليبية من بريطانيا تأجيل المشاورات حول احتياجات ليبيا المالية.** وفيما يتعلق بهذه النقطة، اعتذر السـفير غرايـام وطلب، في إجابـة لذلك الطلـب، الاقتراحـات المقدّمة من قبل حكومتـي بريطانيا وأمريكا خلال هذه المحادثات، غير أنَّ هذه الإجابة لم تهدئ الوزير البوري.

٥- عندما اقتربت هذه المحادثات من الانقضاء، قام **الجانب الليبي** بإدخال **عامل الاسـتعجال** بشأنها. فأشاروا إلى أنّه يلزم تقديم الميزانية العامة (للبرلمان الليبي) خلال شهر يناير/ كانون الثاني (١٩٥٨)، ومـن ثـمّ فإنّـه لا يوجـد وقت كاف لعمـل اللجنة الثلاثية (المقترحة)، وينبغي الشروع فوراً في المحادثات الثنائية (بين بريطانيا وليبيا). غير أنَّ السـفيرين غرايـام وتابن اعترضا بأنّه لن يكون هناك أسـاس للمحادثات بين حكومتي بريطانيا وليبيـا إن لم يكـن هنـاك تقديـرات معـدّة من قبل لجنـة ثلاثية مخوّلـة، وأنَّ هـذه التقديـرات يمكـن أن يجري التوصّـل إليها خلال أسـبوعين أو ثلاثة مـن شروع اللجنة في أوّل اجتماعاتها مع مطلع شهر يناير/ كانون الثاني (١٩٥٨). وقد أمكن أخيراً التغلـب على عزوف رئيس الوزراء عـن قبول فكرة الربط بين المحادثـات الثنائية (بين ليبيـا وبريطانيا) بنتائـج أعمال اللجنة الثلاثيـة، عن طريق الاقـتراح الذي تقدّم به السـفير البريطاني غرايام والذي سلفت الإشارة إليه في مطلع هذه البرقية."

---

١٠٥ تـورد البرقيـة أنَّ القائـم بأعمال القنصـل العـام البريطـاني في ليبيـا المسـتر سـتوبارت Stobart أكـد أنَّ الجانب الليبي كان محقاً في هذه الشكوى.

وتواصل برقية **السفارة الأمريكية** سرد ما دار في ذلك الاجتماع كما يلي:

"ولم يحدث خلال أيّ وقت من الاجتماع أن اعترض رئيس الوزراء على فكرة القيـام بفحـص ثلاثي لاحتياجـات ليبيا. لقـد انصبّ احتجاج رئيـس الوزراء (الـذي قام بالجـزء الأكبر مـن المحادثات عن الجانـب الليبي) عـلى ربط نتائج أعـمال اللجنتين. **كما انصبّ الجزء الأكبر من ردّ فعل الجانب الليبي على الجانب البريطـاني فقـد ظلوا يعربـون لهم بين الفينـة والأخرى عن شـعورهـم بالصدمة والغضب والاسـتياء**، غير أنّهم ظلوا يعاملونهم **بكياسـةٍ ولياقة** على الدوام. أمّا مـع الجانـب الأمريكي، فقد ظل الجانـب الليبي على درجةٍ مـن اللياقة، **وبذلوا أكثـر مـن مرّة جهـوداً خاصّة كي يشرحـوا لنا أنَّ السـبب مـن وراء رغبتهم في استثنائنا (من المحادثات مع بريطانيا) ليس كراهيّة لنا**".

وتشـير هـذه البرقيـة في ختامهـا إلى عـددٍ مـن النقـاط التـي وردت خلال المباحثات واعتبرتها جديرة بالملاحظة:

(١) ذكـر رئيـس الـوزراء أنّـه يوجـد في ليبيـا قرابـة (١٠,٠٠٠) شـخص عاطلين عن العمل، وأنَّ الحكومة الليبية لديها خطط لمواجهـة هذه المشـكلة، وأنّه عـلى يقين بأنَّ السـفير الأمريكي سـوف "**ينفجـر**" عندمـا يطلع على هـذه الخطـط. واعتبرت البرقيـة ذلك إيحاءً واضـــحاً بـأنَّ الحكومة الليـبية تزمـــع أن تطلـب من الحـــكومـة الأمريكية مسـاعدات كبيرة لـمـعالجة هــــذه المشكلة.

(٢) **بعـد مـضيّ نحو سـاعتين وأربعـين دقيقـة فقط، طـرح رئيس الـوزراء السـؤال حـول مـا إذا كانـت بريطانيا تزمـع تخفيض حجم مسـاعداتها لليبيـا. وعندما ردّ السـفير غرايام بالإيجاب أجابـه رئيـس الوزراء بأنّه لا يسـتطيع "قبول" قـرار بتخفيض حجم المساعدات يجري اتخاذه من قبل طرفٍ واحد.**

(٣) وفي ملاحظة ختامية، ذكر رئيس الوزراء السفيرين (البريطاني والأمريكي) بأنَّ على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا **أن**

تعيا، في تعاملهما مع ليبيا، وعلى الدوام، نشاطات الأطراف التي تتآمر ضدّ ليبيا. [١٠٦]

كعبار يرفض فكرة المحادثات الثلاثية [١٠٧]

وتنقل برقية سرّية أخرى من مقرّ السفارة الأمريكية في بنغازي (رقم ١١٠) بتاريخ **٣٠/ ١٢/ ١٩٥٧** إلى وزارة الخارجية الأمريكية أنَّ الحكومة الليبية أبلغت بريطانيا رفضها لفكرة المراجعة الثلاثية لاحتياجاتها المالية، وأنّها دعت الحكومة البريطانية إلى محادثات ثنائية عاجلة. [١٠٨]

ويلخّص **التقرير السنوي**، الذي درجت **السفارة البريطانية** في ليبيا على إعداده في مطلع كل عام مجمل التطوّرات في البلاد خلال السنة الفائتة، **تطوّرات العلاقة بين بريطانيا وليبيا** على النحو التالي: [١٠٩]

"**إنَّ علاقات ليبيا مع بريطانيا، على الرغم من أنّها ما تزال ودّية على مستوى القمّة، فإنَّ حالة وضعنا الاقتصادي قد ألقت بظلالها عليها**. ومنذ بدايات شهر إبريل/ نيسان (١٩٥٧) جرى تنبيه السفير الليبي في لندن (الدكتور علي الساحلي) بأنَّ معدّل المساعدات المالية السنوية التي جرى تحديدها بمبلغ (٣,٧٥) مليون جنيه إسترليني سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى من عمر المعاهدة الليبية/ البريطانية سيتعرّض للتخفيض عند نهاية تلك المدة (أي إبريل ١٩٥٨). وفي أعقاب ذلك مباشرة (إبريل ٥٧) جرت تخفيضات كبيرة في أعداد القوات البريطانية في ليبيا، الأمر الذي أدّى إلى بطالة آلاف من العمال وانخفاض في موارد الاقتصاد الليبي. [١١٠] إنَّ سحب جميع القوات البريطانية من برقة قد شُرع فيه، ولم تبقَ سوى سريّة واحدة في طبرق، ومع نهاية العام كانت الوحدات كافة قد غادرت المرج ودرنة".

---

١٠٦ البرقية موقعة من قبل المستر ستكهاوس Stackhouse، المصدر نفسه، ص ٥٠٨-٥١٠، نقلاً عن الملفات المركزية للخارجية الأمريكية 841.0073/12-2957.

١٠٧ نحسب أنَّ إدارة كعبار للمحادثات، خلال هذه الحقبة الصعبة من العلاقات مع بريطانيا وأمريكا، تشهد له وللدكتور البوري بالكفاءة والبراعة وبالحرص الشديد على المصلحة الوطنية.

١٠٨ المصدر نفسه، ص ٥١٠، نقلاً عن الملفات المركزية للخارجية الأمريكية 841.0073/12-3057.

١٠٩ التقرير مؤرّخ في ٢٧/ ١/ ١٩٥٨ ويحمل الرقم الإشاري JT 1011/1 . الملف رقم FO 371/131770.

١١٠ راجع الإشارة السالفة بشأن تقديرات السفارة الأمريكية لأعداد العاطلين عن العمل بسبب هذه الموضوع.

"إنَّ **الحكومـة الليبية** لم تصرّ على طلبها بإعادة النظر في المعاهدة الليبية البريطانية الذي عبّرت عنه في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ (خلال حكومة مصطفـى بن حليم)، بـل إنّها في الواقع **طلبت تجميد الأوضاع على ما هي عليه،** ليـس فقط فيـما يتعلق بالمعاهـدة ذاتها، ولكن أيضـاً فيما يتعلـق بالاتفاقية المالية الملحقة بها. غير أنَّ الحكومة البريطانية لم يكن بمقدورها الاسـتجابة إلى المطلب الأخـير، في ظل نيّتها بتخفيض مسـتوى المسـاعدة المالية التـي تقدّمها (لليبيا)، ومـع نهاية العام، كان قد شرع في اتخاذ الترتيبات للبدء في محادثات المسـاعدات الماليـة. وكانـت الحكومـة الليبيـة قـد عـبّرت عـن **ردّة فعـل سـلبية لمحاولات الربط بين المسـاعدات الماليـة والعسـكرية البريطانية والأمريكيـة لليبيا،** بحيث تبـدأ العمليـة بلجنة ثلاثية تتولى تقييـم احتياجات ليبيـا، وأصرّت فيما بعد على إجـراء محادثـات منفصلة مـع كل من بريطانيـا وأمريكا على حـدة. **إنَّ الليبيّين، والملـك إدريس خصوصاً، لا يحبّذون اقتراحاً بـأن يتولى الأمريكيون - بدلاً من البريطانيـين- الالتـزام بتدريب وتجهيز الجيـش الليبي**. ومع اقـتراب العام على الانتهاء، فإنَّ هذه المشكلة قد بقيت دون حل ظاهر".

"إنَّ التمـرّد الـذي وقع في عُمان قد أثار بعض الاهتمام في ليبيا حيث سـارت الصحافـة الليبيـة بوجـه عـام **في الخـط المعـادي لبريطانيـا نفسـه الذي رسـمته القاهـرة**. وقامت **الوفود الليبية**[111] بالانضمام مرّتـين إلى عددٍ من الوفود العربية الأخـرى في التوقيـع عـلى رسـائل إلى **مجلس الأمـن** تحتوي عـلى معلومات غير صحيحة وشديدة العداء لبريطانيا".

مساع ليبية لدى تركيا والعراق

تكشف برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية في بغداد بتاريخ **١٤/ ١/ ١٩٥٨** إلى الخارجية الأمريكية أنَّ **سليمان الجربي** (سفير ليبيا لدى تركيا والسفير غير المقيـم لدى العراق) قد وصل إلى العاصمة العراقية من أجل إقناع الحكومة العراقيـة وحثّهـا (كما فعـل قبل ذلك مـع الحكومـة التركية) على التوسّـط لدى الحكومـة البريطانية (شريكتها في حلف بغداد) من أجل إبقاء مسـاعداتها المالية لليبيا عند معدّلها السابق.

١١١ ظهرت أوّل حملة في الصحافة الليبية معادية لسياسة بريطانيا في عُمان يوم ٢٦/ ٧/ ١٩٥٧.

01__1st Chapter__Vol__03.indd 81 30/05/25, 01:43 ص

الحكومة البريطانية تراجع موقفها

وفي **١٥/ ١/ ١٩٥٨** تسلم وزير الخارجية الأمريكي **دالاس** من نظيره البريطاني **سلوين لويد** برقية عبّر الأخير فيها عن قلقه بشأن مدى استقرار الحكومة الليبية ومستوى المساعدات إلى ليبيا. وعلى الرغم من أنّ الحكومة البريطانية كانت قد قرّرت مبدئياً تخفيض حجم مساعداتها لليبيا من مبلغ (٤ , ٢٥) مليون جنيه إسترليني (بما في ذلك مساعدات التنمية) إلى (١ , ٢٥) مليون جنيه إسترليني، فإنَّ الوزير لويد استطاع أن يقنع حكومته بأن يكون حجم مساعداتها (٢ , ٢٥) مليون جنيه شريطة أن تتولى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والنفقات العسكرية في ميزانية ليبيا. وقد عبّر الوزير البريطاني في برقيته عن أمله في أن يتمكن من التحرّك على هذا الأساس. وكيفما كان قرار الولايات المتحدة، فإنّه يرى ضرورة **استمرار التنسيق** بين جهود بلديهما.[١١٢]

وفي ٢١/ ١/ ١٩٥٨ بعث وزير الخارجية الأمريكي **دالاس** بردّه إلى الوزير البريطاني **لويد** مؤكداً له أنَّ بلاده **سوف تبذل قصارى جهدها لمساعدة ليبيا في مجالي التنمية الاقتصادية واحتياجاتها العسكرية**. وعبرّ له عن اعتقاده أنَّ المساعدات البريطانية والأمريكية كفيلتان معاً بتلبية احتياجات الليبيّين. كما وافقه على أنَّ الليبيّين لن يحبّذوا هذه الترتيبات، وعبّر له عن شعوره بأنّه من "المناسب جداً" أن يقوم البريطانيون بإبلاغ الليبيّين خلال المباحثات القادمة عن نيّة الولايات المتحدة الأمريكية حول المساعدات.[١١٣]

وقد عاد **الوزير دالاس ونبّه نظيره البريطاني إلى ضرورة عدم إعطاء الليبيّين أيّ انطباع خاطئ مفاده أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتغطية كامل العجز الذي يترتب على تخفيض المساعدات البريطانية، أو أنَّها تتعهّد بأيّة التزامات بالمساعدة المالية تتجاوز السنة المالية الحالية.**

---

١١٢ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٨-١٩٦٠: النزاع العربي الإسرائيلي؛ الجمهورية العربية المتحدة؛ شمال إفريقيا**، المجلد الثالث عشر، ص ٧٢٠. *Foreign Relations of the United States, 1958-1969, Arab Israeli Dispute; United Arab Republic;-Vol. XIII, North Africa* (Washington D.C.: Department States of America, US Government Printing Office, 1992).

١١٣ كانت المباحثات بين الجانبين الليبي والبريطاني قد افتتحت في بنغازي (حيث كان مقرّ الحكومة الاتحادية حينذاك) في اليوم نفسه الذي بعث فيه الوزير الأمريكي بردّه.

وأضـاف **دالاس** في ردّه أنَّ أيّ قـرار بريطـاني بإبقاء قـوات في ليبيا بعد عام **١٩٥٩**، وهو الموضوع الآخر الذي أشـار إليه لويد في رسـالته، سـوف يسـاعد أمريـكا وبريطانيـا في مشـكلتهما المشـتركة، كـما أنّه سـوف يسـاعد، دون قصد، الاقتصاد الليبي.

وأضاف الوزير الأمريكي في رسالته الجوابية:

"بالطبـع، فـإنَّ الحالة في ليبيـا هي مصدر قلق لنا جميعـاً .. وإنّني أتفق معك بأنّها يمكن أن تصبح خطيرة .. وإنّني أعتقد أنَّ منَ الضروري جداً لنا أن نعمل سوياً فيـما يتعلـق بالحالة الليبية بصفة عامّـة، وأوافقك كلياً على ضرورة التنسـيق بين خططنا تجاهها".

وفيـما واصل **الجانبان الليبـي والبريطاني** محادثاتهما حول حجم المسـاعدات البريطانية المستقبلية لليبيا بموجب الاتفاقية المالية (المبرمة بينهما في عام ١٩٥٣) بعـث الوزيـر البريطاني **لويـد** برسـالة أخرى إلى نظـيره الأمريكـي في **٢٤/ ٣/ ١٩٥٨**، وقـد أعـاد الوزيـر البريطـاني الإشـارة في تلـك الرسـالة إلى مخاوفه من **امتـداد النفـوذ المصري في ليبيا**، طالباً مسـاعدة أمريـكا في المحادثات الجارية بين ليبيا وبريطانيا حول المسـاعدات، **كما عبّر لويد عن مخاوفه من تعرّض ليبيا لخطر الانهيـار ما لم تتلق تأكيدات بشـأن تسـلمها للأموال اللازمـة لمواجهة احتياجاتها الاقتصادية والعسكرية.**

وقـد عبّر **الوزير البريطاني** في رسـالته عـن اعتقاده بأنَّ الأسـبوعين التاليين (الأخير من مارس/ آذار والأول من إبريل/ نيسـان) سـوف يكونان حاسمين، كـما أعـرب عن أملـه في أن يقـوم الأمريكان بتقديـم التأكيـدات الضرورية بهذا الشأن إلى الحكومة الليبية في تلك الفترة.[١١٤]

- وفي **١٠/ ٤/ ١٩٥٨** بعـث **دالاس** ببرقيـة جوابيـة إلى الوزيـر البريطـاني لويـد، عـبر السـفارة الأمريكيـة بلندن، أعـرب له فيهـا عـن اعتقاده "بـأنَّ الوقت قد حان للجلوس مـع الليبيّين كـما فعلتـم أنتـم، وأن نشرح لهـم بالكامـل حدود اسـتعدادنا

١١٤ **علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، المصدر نفسه، ص ٧٢٠-٧٢١.

لمساعدتهم في مواجهة مشاكلهم المالية والعسكرية. وإذا كانت بريطانيا، كما اقترح الوزير لويد، على استعداد للالتزام بتقديم الأسلحة الخفيفة والتدريب للجيش الليبي ومساعدة مالية في حدود (٢٥ , ٢) مليون جنيه إسترليني سنوياً لدعم الميزانية العادية، فإنَّه (أي دالاس) سوف يصدر تعليماته للسفير الأمريكي الجديد في ليبيا (**جونز**) للبدء في مباحثات مع الليبيّين حول حجم المساعدات الأمريكية لهم[١١٥]".

- وفي **١٢/ ٤/ ١٩٥٨** ردَّ وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد بالموافقة على اقتراح الوزير دالاس.
- وفي **١٨/ ٤/ ١٩٥٨** بعث الوزير دالاس بتعليماته (البرقية الصادرة رقم ٨٢٥) إلى السفير الأمريكي في ليبيا (ويزلي جونز) يأذن له بموجبها البدء فوراً في المباحثات مع رئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار.[١١٦]

محادثات كعبار في لندن

- وفي **٢٧/ ٤/ ١٩٥٨** وصل إلى لندن رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار لاستكمال المباحثات مع الحكومة البريطانية حول المساعدات المالية لليبيا.
- وفي **٢٩/ ٤/ ١٩٥٨** بعث الوزير **لويد** للمستر **دالاس** ببرقية يخبره فيها **بالصعوبة**[١١٧] التي يواجهها خلال محادثاته مع كعبار، وأنّه قد يكون **مضطراً إلى أن يعرض عليه حجم مساعدات أكبر** من ذلك الذي اقترحه في رسالته السابقة له بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٥٨، كما تمنّى عليه، إذا ما اضطرّ لذلك، أن

---

١١٥ المصدر نفسه، ص ٧٢٠. البرقية الصادرة إلى لندن رقم (٧٢٤٨). الملف (773.5-MSP/4-1058).

١١٦ المصدر نفسه، الملفات المركزية للخارجية الأمريكية 773.5-MSP/4-1858.

١١٧ المصدر نفسه، تفيد المصادر البريطانية بأنَّ الجانب البريطاني طلب في إحدى المراحل من هذه المفاوضات أن تخفض الحكومة الليبية نفقاتها على الجيش وقوات الأمن، وكان ردّ الجانب الليبي أنَّ هذه المسألة هي شأن داخلي غير قابل للبحث. ومرّة أخرى، فإنَّ هذه المباحثات وطريقة كعبار في إدارتها، تشهد له بالكفاءة والاقتدار والبراعة والحرص على المصلحة الوطنية.

تحافظ أمريكا على وعدها السابق (فيما يتعلق بحجم مساعداتها لليبيا) وإلا فإنَّ الأثر السياسي لكل ذلك سيكون قد ضاع.[١١٨]

- وفي ١/ ٥/ ١٩٥٨ أكد الوزير دالاس لنظيره البريطاني استمرار الالتزام الأمريكي تجاه الدعم لليبيا على النحو الذي ورد سالفاً.[١١٩]

- وفي ٣/ ٥/ ١٩٥٨ تم الاتفاق بين كعبار والحكومة البريطانية على أساس تخفيض جزئي للمساعدة المالية التي حدّدت بمبلغ (٣،٢٥) مليون جنيه إسترليني سنوياً لمدّة خمس سنوات، كما تعهّدت بريطانيا بأن تزوّد ليبيا بالمعدات العسكرية (تقدّر بنحو ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني سنوياً) وأن تقوم بتدريب الضباط الليبيّين مجاناً.[١٢٠]

- عندما التقى الوزير **لويد** في كوبنهاجن يوم ٤/ ٥/ ١٩٥٨ بالوزير **دالاس**، أثناء حضورهما **محادثات الاجتماع الوزاري الخاصّ بدول حلف الناتو**، أعاد على مسامعه الصعوبات التي واجهها في محادثاته مع رئيس الوزراء الليبي كعبار في لندن، كما أبلغه بتفاصيل الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين البلدين. وأخبره كذلك بأنَّ الليبيّين لا يرغبون في **الحصول على أيّ دعم أمريكي لأغراض الميزانية العامّة.**[١٢١] وقد ردّ **دالاس** معقباً على الأخبار التي سمعها من نظيره البريطاني بقوله "**هذه الأنباء هي من أسعد ما سمعنا من أيّ مكان**".

- وفي ٦/ ٥/ ١٩٥٨ جرى إعلان البيان المشترك عن نتائج المحادثات الليبية-البريطانية، وهو البيان الذي تلاه رئيس

١١٨ المصدر نفسه.
١١٩ المصدر نفسه.
١٢٠ خدوري، ص ٣٢٨.
١٢١ ساد توجّه عام لدى الحكومات الليبية خلال تلك الحقبة – دون استثناء – تمثل في الاعتماد على المساعدات البريطانية في تغطية عجز الميزانية العامة (الإدارية)، واستخدام المساعدات الأمريكية بصفة أساسية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. وبصفة عامّة، فإنَّ تلك الحكومات كانت أكثر ارتياحاً للمساعدات البريطانية من نظيرتها الأمريكية، كما كانت تفضّل الاعتماد على الأولى بسبب أنَّ المساعدات الأمريكية يجري تقريرها وتحديد حجمها **سنوياً**، وهي بالتالي غير مضمونة مسبقاً وبشكل قاطع، كما أنَّ الإدارة الأمريكية درجت على وضع محدّدات كثيرة حول أغراض وأسلوب صرف المساعدات التي تمنحها.

الوزراء كعبار أمام البرلمان الليبي يوم ١٩/ ٥/ ١٩٥٨.

وبالمعايير كلها، وفي ظل الظروف والملابسات التي أشرنا إليها، فإنَّ ما حققته وزارة كعبار **يعدّ دون أدنى شك نجاحاً غير عادي**. كما لا يوجد شك في أنَّ من بين العوامل التي دفعت بريطانيا إلى عدم التمسّك بتخفيض حجم مساعداتها السنوية لليبيا (إلى مبلغ ١,٢٥ مليون جنيه كما كان مقترحاً) بل إلى القبول بزيادة حجم تلك المساعدات إلى (٣,٢٥) مليون جنيه سنوياً، هو حرصها على مصالحها ووضعها الخاص في ليبيا، وعدم رغبتها في التنازل عن هذا الوضع الخاص بالكامل للولايات المتحدة الأمريكية، كما حدث في جهات كثيرة من العالم، ولاسيما أنَّ مؤشّرات كثيرة أخذت تظهر في إمكان اكتشاف البترول بكمّيات تجارية في ليبيا.[١٢٢]

أحداث جسام في عام ١٩٥٨

شهد النصف الثاني من العام ١٩٥٨[١٢٣] أحداثاً جساماً على مستوى المنطقة العربية، ففي الرابع عشر من شهر يوليو/ تموز وقع **الانقلاب العسكري** الذي أطاح بالنظام الملكي في **العراق**، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنزال قواتها في كل من **لبنان** و**الأردن**.

وقد تمثل **ردّ الفعل الليبي الرسمي** لانقلاب العراق بإعلان **الحداد** في البلاد لمدّة ١٤ يوماً على مصرع ملك العراق فيصل الثاني،[١٢٤] وفي استدعاء جميع ضباط الأمن من إجازاتهم وبعثاتهم الدراسية في الخارج، وفي تعيين العميد **السنوسي لطيوش** (في ١٥ من شهر أكتوبر/ تشرين الأول) رئيساً لأركان الجيش الليبي بدلاً من العقيد عادل أحمد راغب (العراقي الجنسية)، وفي تأجيل زيارة رسمية كان **وليّ العهد** الأمير الحسن الرضا يزمع القيام بها إلى بريطانيا في تلك الفترة.[١٢٥]

---

١٢٢ تضمّنت الفقرة الخامسة من رسالة أعدّها المستر واتسون من الخارجية البريطانية مؤرّخة في ١/ ٥/ ١٩٥٨، وكان قد عاد لتوّه من محادثات مشتركة في واشنطن بين أمريكا وبريطانيا حول ليبيا، إشارة إلى أنّه (المستر واتسون) علم أثناء وجوده في نيويورك أنَّ شخصيات أمريكية عليمة كثيرة تأخذ مأخذ الجدّ احتمالات أن يتمّ قريباً في ليبيا اكتشاف وتطوير البترول بكمّيات تجارية. الرقم الإشاري JT 1107/40.

١٢٣ كان النصف الأول من عام ١٩٥٨ قد شهد خلال شهر فبراير/ شباط إعلان الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة.

١٢٤ لم يعترف النظام الليبي بالنظام الجمهوري الجديد في العراق إلا في ٤/ ٨/ ١٩٥٨.

١٢٥ تمّت زيارة وليّ العهد لبريطانيا في الفترة ما بين ١١-١٨ يوليو/ تموز ١٩٦٠.

أمَّا **ردّ الفعل الشـعبي** في ليبيا، فقد تمثّل في التأييد الكامل للثورة في العراق، وفي الشجب الكامل للإنزال العسكري الأمريكي/ البريطاني في لبنان والأردن، فأغلقـت المحلات التجاريـة بالكامل يـوم **١٨/ ٧/ ١٩٥٨** احتجاجاً على ذلك الإنـزال، كـما وجـدت ردّة الفعـل الشـعبي أصداءهـا على صفحـات **المجلات والصحف المحلية وفي الإذاعة** التي ظلت في مجملها تشنّ حملاتها على "**الاستعمار والقوى الاستعمارية**".

أمَّا **ردّ فعل بريطانيا** تجاه **الثورة العراقية**، فيما يتعلق بليبيا، فيشير إليه التقرير السرّي السـنوي الذي أعدّته السفارة البريطانية في **٢/ ٢/ ١٩٥٩** بشأن أحداث عـام ١٩٥٨ في ليبيـا. فقد تناول هـذا التقريـر، في الفقرة الرابعة منـه، ردّ الفعل البريطاني على النحو التالي:[١٢٦]

"كان في نيّـة بريطانيـا أن تنهي **سـحب جميـع قواتها من ولاية برقـة** (عدا سريّة واحـدة في طـبرق) مـع نهاية شـهر يوليو/ تـموز ١٩٥٨ غـير أنّه جـرى عكس هـذه السياسـة بعد قيـام **انقلاب بغـداد** في ١٤ من يوليـو.[١٢٧] فبالموافقـة القوية للملـك إدريـس (وليس بناءً عـلى طلبه) وكذلـك الحكومة الليبيـة تقرّر وضع وحدة عسـكرية في بنغازي لأمد غير محدود. و**قوبلـت عودة القوات البريطانية بالترحيـب من قبـل البرقاويين**. غير أنَّ هـذا التراجع المفاجئ في سياسـتنا أدّى إلى صعوبات قانونية وعملية فيما يتعلق بموضوع المسـاكن وغيرها .. ولم تظهر السلطات الليبية إلا جهداً متواضعاً للمساعدة في هذا الصدد..".

أمَّـا مجمل **العلاقة بين ليبيـا وبريطانيا** خلال ذلك العام، فيشـير إليه التقرير نفسه كما يلي:

"ظلت العلاقات بين ليبيا وبريطانيا ودّية طوال عام ١٩٥٧. وفي مطلع الربيع بـدأت المحادثات لتحديد حجم المسـاعدات البريطانية لليبيا خلال السـنوات الخمـس الثانيـة من مـدّة الاتفاقيـة المالية الليبيـة البريطانيـة، أي بـدءاً من أوّل

---

١٢٦ التقرير السرّي السنوي البريطاني، يحمل الرقم الإشاري JT 1011/1 بالملف FO 371/138728.

١٢٧ يكشـف التقريـر السـرّي المقـدّم إلى مجلـس الأمـن القومـي الأمريكـي في ١٥/ ٣/ ١٩٦٠ بشـأن سياسـة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا أنَّ بريطانيا فقدت، بسـبب الثورة العراقية، قاعدتها العسـكرية والتسـهيلات المتعلقة بها في العراق، وأنَّ البريطانيين أصبحوا ينظرون لأهمّية ليبيا الاسـتراتيجية بالنسـبة لهم كمصدر قوّة للجنيه الإسـترليني (العائدات البترولية) وكمعبر جوّي لإفريقيا وقاعدة انطلاق لعملياتهم العسكرية في الشرق الأوسط. **علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، المصدر نفسه، ص ٧٤٢.

إبريل/ نيسان ١٩٥٨، وقد تمّت هذه المحادثات في جوٍّ ودّي، **غير أنَّ الجانب الليبي لم يُعطِ اهتماماً يُذكر للتفاصيل الكثيرة التي قدّمها الجانب البريطاني والتي مفادها أنّ احتياجات ليبيا المالية خلال السنوات الخمس الأولى كانت مبالغاً فيها**. وقد ألحّ الليبيّون، ولاعتبارات سياسية، على أنّه ينبغي زيادة حجم المساعدات المالية السنوية خلال الفترة الثانية. واختتمت المحادثات في بدايات شهر مايو/ أيار عندما تمّ الاتفاق على تحديد حجم المساعدات المالية بمبلغ (٢٥, ٣) مليون جنيه سنوياً **تُخصّص جميعها لتغطية العجز في الميزانية العادية** (كانت المساعدة الأصلية ٧٥, ٢ مليون جنيه للميزانية العامة مضافاً إليها مليون جنيه آخر للتنمية الاقتصادية). وبالإضافة إلى ذلك، وعدت الحكومة البريطانية بتقديم كافة **الأسلحة الخفيفة** التي يحتاجها الجيش الليبي حتى تبلغ قوته (٥٠٠٠) رجل (كما تعهّد الأمريكان بتقديم الأسلحة الثقيلة المقابلة)، وكذلك تقديم الاستشارات المتعلقة بتأسيس **نواة السلاح البحري الليبي**".

مفاوضات واتفاق مع أمريكا

بعد أن توصّل كعبار في **٣/ ٥/ ١٩٥٨** إلى اتفاق مع **الحكومة البريطانية** حول حجم المساعدات المالية والعسكرية التي تقدّمها الأخيرة إلى ليبيا خلال السنوات الخمس التالية، تحرّك في اتجاه المفاوضات مع الولايات المتحدة حول حجم مساعداتها المالية لليبيا، وقد شرع في هذه المفاوضات في **شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ذاته.**

"وبعد مفاوضات مع واشنطن أذن للسفير الأميركي ج. ويزلي جونز أن يبعث إلى كعبار برسالةٍ مؤرّخة في **١٢ أيار (مايو) ١٩٥٩** يبلغه فيها أنَّ المساعدة المالية الأمريكية قد زيدت لسنة ١٩٥٩، وبالإضافة إلى المساعدة التي تقدّمها الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية الأمريكية الليبية المبرمة في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، وافقت الولايات المتحدة على:

(أن تضع تحت تصرّف الحكومة الليبية بشكل غير مقيّد بهذه السنة فقط وخاضع لتدابير النقل والتحويل حسب ما يتفق عليه بين ممثلي حكومتينا، مبلغ أربعة ملايين دولار من الأموال المخصّصة لالتزام وارتباط حكومة

الولايـات المتحدة، خلال سـنتها المالية ١٩٥٩، ليكون ذلـك دليلاً خاصّاً عن المسـاعدة والمعاضدة لحكومة المملكة الليبية المتحدة، دون أن يكون في ذلك أيّ ضرر أو التزام بالنسـبة لبرامج المساعدة أو الإجراءات المتعلقة بها في السنين المقبلة)".[١٢٨]

اكتشـاف البترول في عام ١٩٥٩

شـهد منتصف عـام ١٩٥٩، كما سـلفت الإشـارة، الإعلان عن اكتشـاف البـترول في ليبيـا، بكمّيـات تجاريـة هائلة. وعلى الرغـم من أنّـه كان واضحاً أنَّ الـشروع في تصديـره وتسـلّم عائداته سـوف يسـتغرق بعض الوقـت،[١٢٩] الأمر الذي يجعل حاجة ليبيا للمسـاعدات الأجنبية خلاله مسـتمرّة،[١٣٠] فإنّنا مع ذلك لا نشك بأنَّ هذه الاكتشافات البترولية قد غيّرت من مواقف الحكومات الليبية، وانعكسـت على مدى ثقتها بنفسها وبمسـتقبل بلادها، ومن ثم أسلوب تعاملها مـع الأطـراف الدولية الأخرى التـي كانت مصدر مسـاعداتها المالية في الماضي، وتحديداً بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقـد تنبّـأ التقرير الـسرّي المقـدّم إلى مجلـس الأمن القومـي الأمريكي في ١٥/ ٣/ ١٩٦٠ بشأن سياسة أمريكا تجاه ليبيا بما يلي:

"إنَّ القـدرات المشـتركة للولايات المتحدة الأمريكيـة وبريطانيا في التأثير على ليبيا من خلال تقديم المسـاعدات المالية لها، ربّما سـتذوي (ستضعف) كثيراً مع شروع الحكومة الليبية في تسلّم عائدات البترول الكبيرة".

كما يتوقع التقرير نفسه:

١٢٨ خـدوري، ص ٣٢٨-٣٢٩. وتوضـح الوثائـق السرّيـة للخارجيـة الأمريكيـة أنَّ حكومـة كعبـار كانـت في وضع حرج للغاية أمام البرلمان الليبي قبل حصولها على هذه الموافقة من الحكومة الأمريكية، ذلك أنَّ رئيس الوزراء كعبـار، عندما ألقى بيانه أمام البرلمان في ١٩/ ٥/ ١٩٥٨ بشـأن نتائج المفاوضـات مع بريطانيا، أعلن في ذلك البيان أن الحكومة الأمريكية قد تعهّدت في الوقت نفسـه بتعويض الدعم المالي السـنوي البالغ مليون جنيه إسترليني الذي كانت الحكومة البريطانية تقدّمه لليبيا، وأن هذا التعهّد الأمريكي غير المشروط يغطي مدّة خمس سنوات تالية بمبلغ سنوي قدره (٥ ,٥) مليون دولار. غير أنه في حقيقة الأمر لم يكن قد حصل حينذاك على أيّ التزام أمريكي حقيقي ومؤكد بهذا الخصوص، ومن المعروف أنَّ الدعم الأمريكي يُقرّر على أساس سنوي.

١٢٩ راجع حول ردود الفعل لاكتشاف البترول في ليبيا ما ورد في الجزء الثاني والثالث من هذا الكتاب.

١٣٠ ورد في تقريـر سرّي للسـفارة البريطانيـة عـن الاقتصـاد الليبـي مـؤرّخ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٢ "وفي الواقـع، فإنّه بدون مسـاعدات أجنبية خلال السـنوات القليلة القادمة، وإلى أن تصبح عائدات البترول الليبي متوفرة بمبالغ كافية، فإنَّه من المشكوك فيه أن تتحقق التنمية الاقتصادية في ليبيا بمعدّلات تتناسب مع الطموحات الحالية".

"أنَّ الليبيّين يرغبون أيضاً في ممارسة رقابة أكبر في إدارة أيّة مساعدات إضافية تقدَّم إليهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من عائدات البترول المنتظرة، فإنّه من المستبعد أن يقوم الليبيّون بتقليل طلباتهم بشأن المساعدات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. بل إنَّ ليبيا سوف تضغط من أجل مقابل أكبر للإبقاء على قواعد بريطانيا وأمريكا العسكرية".[١٣١]

بل لقد توقع التقرير نفسه، في فقرةٍ سابقة منه، أنَّ فشل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الاستجابة لطلّبات المساعدة المالية المرفوعة إليها من الحكومة الليبية، سواء من حيث المستوى أو الشكل، ربّما يدفع بها في اتجاه ممارسة ضغوط جادّة على أمريكا وبريطانيا من أجل إجلاء قواعدهما العسكرية.[١٣٢]

وتعدّ التقارير السرّية المرسلة من **السفارة البريطانية** في ليبيا إلى الخارجية البريطانية **أنَّ اكتشاف البترول بكميات تجارية في ليبيا هو أعظم حدث وقع في تاريخها المعاصر منذ رحيل القوات الإيطالية عنها وحصولها على الاستقلال.**[١٣٣] وقد توقعت تلك التقارير أن تكون المشكلة التي سوف تواجهها ليبيا بعد هذا الاكتشاف أنّه " **سيصبح لديها أموال أكثر من اللازم لا أقل من اللازم كما في الماضي**"، **كما توقعت أن يؤدّي الاستقلال الاقتصادي الذي سوف يحققه هذا الاكتشاف إلى أن تطالب ليبيا كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بمقابل مالي أكبر عن التسهيلات العسكرية الممنوحة لهما.**[١٣٤]

توجّس أمريكي

ورغم أنّ عام ١٩٥٩ لم يحفل بأيّة تطوّرات جديدة في مجال المساعدات البريطانية المقدّمة إلى ليبيا، فإنّه يبدو أنّ معلومات وصلت إلى الإدارة الأمريكية حول عزم الحكومة البريطانية زيادة مساعداتها المالية لليبيا فوق الحجم الذي تمّ الاتفاق عليه في مايو/ أيار ١٩٥٨، ومن ثمَّ فقد بادرت السفارة الأمريكية

---

١٣١ **علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، المصدر نفسه، ص ٧٤٣.

١٣٢ المصدر نفسه، راجع أيضاً التقرير الذي بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا عن الاقتصاد الليبي ذا الرقم (٣٤٦) والمؤرّخ في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٠.

١٣٣ التقرير السرّي السنوي للسفارة البريطانية في ليبيا الخاصّ بعام ١٩٥٩.

١٣٤ التقرير السرّي السنوي للسفارة البريطانية في ليبيا الخاصّ بعام ١٩٦٢ والمؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣.

في لندن بالاستفسار لدى الخارجية البريطانية عن مدى صحّة هذه المعلومات. وتكشف برقية سرّية مرسلة من تلك السفارة إلى الخارجية الأمريكية مؤرّخة في ٩/ ١٢/ ١٩٥٩ نتائج ذلك الاستفسار:

"استفسرت السفارة لدى الخارجية البريطانية (المستر سميث - مساعد رئيس الإدارة الإفريقية) في السابع من ديسمبر/ كانون الأول عمّا إذا كانت الحكومة البريطانية تفكر في إمكان زيادة مساعدتها لليبيا. وقد ردّ المستر سميث بالنفي الجازم. وأضاف معبّراً عن اعتقاده بأنَّ معدّل المساعدات الذي التزمت به بريطانيا يعتبر عالياً جداً ... وأضاف سميث أنَّ قيمة المعدات العسكرية التي قدّمتها بريطانيا لليبيا هي في حدود ربع مليون جنيه..".[١٣٥]

بن حليم سفيراً في باريس

جرى تعيين مصطفى بن حليم، كما سلفت الإشارة، سفيراً لليبيا لدى فرنسا[١٣٦] في ١/ ٣/ ١٩٥٨ وبقي في هذا المنصب حتى نهاية عام ١٩٥٩. وقد أشار بن حليم بإسهاب في مذكراته[١٣٧] إلى الدور الذي لعبه في العاصمة الفرنسية من أجل نصرة الثورة الجزائرية والقضايا العربية.[١٣٨]

وتكشف **مذكرة حوار** جرى في السفارة الأمريكية بباريس يوم **٢/ ٩/ ١٩٥٩** بين السفير الليبي مصطفى بن حليم والسكرتير الأول بالسفارة المستر **وليام ويتمان** William Whitman أنّ السفير بن حليم سبق له أن اتصل بالسفارة في **١٠/ ٨/ ١٩٥٩** طالباً أن تتاح له **فرصة اللقاء بالرئيس الأمريكي أيزنهاور** أثناء زيارته الرسمية المرتقبة للعاصمة الفرنسية، وكان طلب المقابلة هذا بحجّة أنّه **صديق قديم** "old friend' للرئيس وأنّه يرغب في تذكيره بوجهة النظر العربية. كما يُفهم من تلك المذكرة أنّ السفير بن حليم عاود صباح يوم **٢/ ٩/ ١٩٥٩**

١٣٥ البرقية رقم (س ٤٦٨) وموقعة باسم وليام برديت William C. Burdett.
١٣٦ أشارت برقية سرّية واردة للخارجية الأمريكية من سفارتها بطرابلس، مؤرّخة في ١٩٥٨/٨/٢٠ وتحمل الرقم الإشاري (G-15)، إلى أنّ بن حليم غير راض عن وضعه في باريس، وأنّه يبذل قصارى جهده من أجل أن يتمّ تعيينه سفيراً لبلاده في واشنطن. الملف (773.00).
١٣٧ بن حليم، ٣٦٣-٣٧٨.
١٣٨ تشير الوثائق الأمريكية إلى أنّه كان للسفير بن حليم اتصالاته المتواصلة بشركات البترول العاملة في ليبيا (راجع فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب)، كما كانت له نشاطاته التجارية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ السفير الأمريكي في ليبيا (تابن) غادر هو الآخر عمله في ليبيا في ١٧/ ٣/ ١٩٥٨، كما ترك العمل بالخارجية الأمريكية ليصبح شريكاً لبن حليم في شركة تجارية تمارس نشاطها في ليبيا.

الاتصال بالسفارة طالباً تسليم "**رسالة شفوية مستعجلة**" من رئيس الوزراء الليبي **عبد المجيد كعبار** إلى الرئيس أيزنهاور.

ولا توضّح المذكرة المفرَج عنها فحوى "الرسالة" التي حملها السفير بن حليم، فقد استثنيت من النشر وحُذفت من فقرات المذكرة المنشورة،[١٣٩] إلا أنّها تنسب إلى بن حليم قوله إنّه التقى برئيس الوزراء كعبار في **روما**، وأنّ الأخير طلب منه قطع إجازته في العاصمة الإيطالية والتوجّه إلى باريس من أجل تسليم تلك "الرسالة" إلى الرئيس أيزنهاور الذي كان قد وصل إلى العاصمة الفرنسية.

كما أوضحت الأجزاء المفرَج عنها من المذكرة – نقلاً عن السفير بن حليم – أنّ رئيس الوزراء كعبار كان يؤمل أن يتمكن سفيره من تسليم الرسالة شخصياً للرئيس أيزنهاور، غير أنّ كعبار عاد واقتنع بالتوضيح الذي قدّمه له سفيره حول عدم إمكان حدوث ذلك (التسليم الشخصي) بسبب الطابع الرسمي لزيارة الرئيس أيزنهاور لفرنسا.

كما يُفهم من هذه المذكرة أنّ رئيس الوزراء كعبار (الذي كان يشغل في الوقت ذاته منصب وزير الخارجية) توجّه في تلك الأثناء إلى الدار البيضاء بالمغرب للمشاركة في اجتماع جامعة الدول العربية المنعقد بها. وعبّر السفير بن حليم عن أمله في أن يتسلم "ردّاً ما" على الرسالة حتى يتمكن من إبراقه له خلال انعقاد اجتماع الجامعة ممّا سيكون له أثر طيّب على سيره.

وتفيد **مذكرة حوار** ثانية،[١٤٠] جرى بالسفارة الأمريكية يوم **٤/ ٩/ ١٩٥٩** بين السفير بن حليم والدبلوماسي الأمريكي ويتمان، أنّ الأخير أبلغ ضيفه بفحوى ردّ الرئيس الأمريكي على رسالة رئيس الوزراء كعبار والذي جاء فيه:

"إنّ الرئيس أيزنهاور يقدّر كثيراً رسالة رئيس الوزراء كعبار وما تضمّنته من أماني طيبة وثقة شخصية نُقلت إليه عبر صديقه القديم السفير بن حليم في باريس. ويؤكد الرئيس للسيد كعبار وللشعب الليبي صداقته الشخصية الحميمة التي يشاركه فيها كافّة الشعب الأمريكي. وفيما يتعلق **بالجزائر**، فإنّ

---

١٣٩ نُشرت المذكرة في عام ١٩٨٢. ميكروفيش رقم (٢٥٤٩). وللأسف فإنّ بن حليم لم يُشر في مذكراته لا إلى هذا اللقاء ولا إلى الرسالة التي حملها للرئيس أيزنهاور وما تضمّنته هذه الرسالة.

١٤٠ المذكرة موجودة ضمن أوراق الرئيس أيزنهاور المفرج عنها في عام ١٩٨٢. الميكروفيش رقم (٢٤٢٠).

الرئيس ديغول يعتزم في المستقبل القريب نشر بيان بشأنها. وإلى أن يقوم الرئيس ديغول بذلك، فإنّ الرئيس أيزنهاور لا يعتقد أنّ من المناسـب أن يقوم بالكشـف أو بالتعليق على المحادثات التي جرت بينهما هنا في باريس".

وتشـير المذكرة إلى أنّ السـفير بـن حليم قام خلال الاجتـماع **بالتعقيب** على ردّ الرئيـس أيزنهاور الذي نقله إليه المسـتر ويتـمان، إلا أنه لم يجرِ الإفراج عمّا ورد في ذلك التعقيب.[١٤١]

أمريـكا تزيد من حجم مساعداتها

مـن اللافـت حقاً للنظـر أنّه في الوقـت الذي كانت فيـه ليبيا بأشـدّ الحاجة للمسـاعدات الأجنبية، فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تتردّد بممارسـة أقصى درجات الشّحّ تجاهها، على حين سارعت لإظهار السخاء بهذه المساعدات عندما أصبحت ليبيا تبدو قادرة على الاستغناء عنها بعد اكتشاف البترول فيها بكمّيات تجارية هائلة.

ففـي عـام **١٩٦٠**، أجرى كعبـار مفاوضات جديدة مـع الولايات المتحدة الأمريكيـة سرعـان مـا انتهـت بموافقـة الأخـيرة في **٣٠/ ٦/ ١٩٦٠** عـلى رفع مسـاعداتها لليبيا إلى **عشرة ملايين** دولار سنوياً تدفع إلى الحكومة الاتحادية رأساً دون ربطهـا بمشروعـات أو برامج خاصّة[١٤٢] وذلك حتى عـام ١٩٦٤، تخفض بعدها المسـاعدات إلى مبلغ (١) مليون دولار سـنوياً. وقد أعلن كعبار عن هذا الاتفاق في بيان بثه عبر الإذاعة المسموعة يوم ٢/ ٨/ ١٩٦٠.[١٤٣]

وفيما يتعلق **بالعلاقات مع بريطانيا**، فإنَّ عام **١٩٦٠** لم يشهد أيّة وقائع ذات أهمية في مجال المسـاعدات المالية. فقد ورد **بالتقرير السـنوي السرّي** الذي أعدّته السفارة البريطانية عن أحداث وتطوّرات ذلك العام:

> "عـلى الرغـم من أنّه كان هناك أكثر من محاولة فاترة تعوزها الحماسـة من قبل الحكومـة الليبية لإقناع الحكومـة البريطانية بزيادة مسـاعدتها لها لتمويل بعض المشروعات الاقتصادية .. فإنَّ الحكومة الليبية لم تضغط كثيراً في هذا الاتجاه".

١٤١ وللأسف فإنّ بن حليم لم يُشر إلى هذه الواقعة وحرم قرّاء مذكراته من معرفة ما جاء في تعقيبه.

١٤٢ خدوري، ص ٣٢٩.

١٤٣ حصلـت ليبيا كذلـك في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٠ عـلى قـرض بمبلـغ (٥) ملايـين دولار أمريكـي مـن "صنـدوق قروض التنمية الأمريكي" "U. S. Development Loan Fund" لتطوير محطة كهرباء مدينة طرابلس.

تطـوّرات إقليمية وعربية

من **التطـورات الإقليمية والعربية** التي تزامنت مع حقبة هذه الوزارة وكان لها تأثيراتها، المباشرة أو غير المباشرة، على مسيرة النظام الملكي في ليبيا:

- إعـلان **الوحـدة بين مـصر وسـوريا** في فبراير/ شباط ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة.
- إحبـاط **محاولتين انقلابيتين** ناصريّتين للإطاحة **بالملك حسـين** في الأردن، الأولى في إبريل/ نيسـان ١٩٥٧ والثانية في يونيو/ حزيران ١٩٥٨.
- بدء **الأزمة اللبنانية** في مايو/ أيار ١٩٥٨.
- وقوع **انقلاب عسـكري في العـراق** في ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨ أطاح بالنظام الملكي فيه.
- فشـل محاولـة من قبل **أتبـاع عبد النـاصر** في **العـراق** للإطاحة بحكومـة **عبـد الكريم قاسـم** في مـارس/ آذار ١٩٥٩ وتبادل الحملات الإعلامية بين النظامين.
- وقوع **انقلاب عسـكري في السودان** بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٥٨ بقيادة قائد الجيش **إبراهيم عبود.**

وتكشـف الوثائق السرّية (المفرَج عنها) للخارجيتين الأمريكية والبريطانية أنَّ انقـلاب يوليو/ تمـوز ١٩٥٨ في **العـراق** أثـار اهتمامـاً كبيراً لـدى الإدارتين، وحـرَّك المخاوف لديهما حول **مسـتقبل النظـام الملكي في ليبيـا**. وكان من النتائج المبـاشرة لذلـك الانقلاب أن قامـت الحكومة البريطانية بتأجيـل الخطوات التي كانـت شرعت في اتخاذها بشـأن تخفيف حجـم قواتها العسـكرية في ليبيا. وتفيد

وثيقة أمريكية سرّية مرسلة من الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٥٨ إلى ممثلها لدى هيئة الأمم المتحدة المستر (هنري كابوت لودج) أنَّ الحكومة البريطانية كاتبت الحكومة الأمريكية تطلب ملاحظاتها حول خطوة يحتمل أن تقوم بها الأولى في **حال تعرّض ليبيا لوقوع انقلاب عسكريٍّ فيها معاد للغرب، وكانت هذه الخطوة المحتملة تتمثل في دعوة الأمم المتحدة للتدخل بحكم مسؤوليات الهيئة الدولية المتعلقة بمستقبل ليبيا، والناجمة عن قرارها رقم ٢٨٩/ ٤ القاضي باستقلال ليبيا.** [١٤٤]

وقد انعكس الصراع الذي قام بين **عبد الناصر** و**عبد الكريم قاسم** في عام ١٩٦٠ على **مواقف وعلاقات القوى الوطنية والحزبية والنقابية في ليبيا**. وعلى سبيل المثال، احتدَّ الخلاف في ولاية طرابلس بين "الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيّين" وبين "الاتحاد العام للعمَّال" بسبب الخلاف بين ناصر وقاسم. فبينما أخذ الاتحاد العام للعمّال وجريدته "**الطليعة**" موقفاً مؤيّداً للنظام الناصري، رأى اتحاد المهنيين ومؤيّدوه في جريدة "**الليبي**" أنَّ عبد الناصر كان يمارس إرهاباً واسعاً ضدَّ القوى الديمقراطية في الوطن العربي. [١٤٥]

---

١٤٤ رسالة سرّية للغاية مرسلة من قبل المستر Francis D. Wilcox من الخارجية الأمريكية إلى المستر هنري كابوت لودج مندوب الحكومة الأمريكية لدى الأمم المتحدة مؤرّخة في ٢/ ١٠/ ١٩٥٨، وموجودة بالملف المركزي A/MES Top Secret 73.00/10-258. ترى لماذا لم تفكر بريطانيا في مثل هذه الخطوة عند وقوع انقلاب سبتمبر؟!

١٤٥ انظر: "الحركة العمالية الليبية"، **مجلة الوطن**.

رصـد غربي مشترك

منذ مرحلة مبكرة من استقلال ليبيا، وإلى ما قبل أن يتمّ اكتشاف البترول بها في منتصف عام ١٩٥٩، مارست **البعثات الدبلوماسية الغربية في** ليبيا رصداً مكثفاً لكافة التطوّرات الاقتصادية والمالية بها، بل تبادلت فيما بينها المعلومات والتحليلات المتعلقة بهذه التطوّرات. يكشف عن هذا الأمر التقرير الذي بعث به المستشار بالسفارة الأمريكية في ليبيا المستر **جي. بول بارينغر** J. Paul Barringer إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **٣١/ ١/ ١٩٥٩**،[١٤٦] وقد جاء فيه:

"المرفقات بهذا التقرير هي صور من تقرير أعدّه القسم الاقتصادي بالسفارة البريطانية وأعطيت لنا كمجاملة. وقد أجري إبلاغنا بأنَّ المعلومات الواردة في هذا **التقرير سرّية جداً ولا ينبغي إطلاع أيّ مسؤول ليبي أو هيئة ليبية على محتوياته**".

"إنَّ السفارة (الأمريكية) تشارك منذ مدّة في **اجتماع أسبوعي** للملحقين التجاريين Economic Officers لسفارات وبعثات **دول الناتو** التي لها ملحقون تجاريون في ليبيا، ويشارك في هذه الاجتماعات موظفون من سفارات بريطانيا وإيطاليا وفرنسا واليونان وألمانيا، ويجري خلالها تبادل كم كبير من المعلومات ووجهات النظر التي ثبت أنّها على درجةٍ من الأهمّية والإيجابية. ومن خلال توظيف المصادر المتعدّدة المتاحة لكل سفارة أمكن مراجعة كافة المعلومات ذات الصفة المبدئية والاستعلامية، ومقارنة الملاحظات والآراء حول النشاطات الاقتصادية المحلية، وتقييم القوانين الجديدة أو المتوقعة، وتوضيح مواقف مختلف الليبيّين البارزين من المسؤولين ورجال الأعمال".

---

١٤٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري (201) بالملف (873.00)، وقد أرفق به خمس نسخ من تقرير سرّي أعدّته السفارة البريطانية عن "مراجعة للاقتصاد الليبي في عام ١٩٥٨"، وخمس نسخ أخرى من تقرير اقتصادي أعدّته السفارة الأمريكية عن أوضاع ليبيا الاقتصادية خلال الفترة من يوليو/ تموز إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨.

وأضاف المستر بارينغر في تقريره:

"وقد لاحظت السفارة أنَّ **البريطانيين واليونانيين**، وممّا يثير الحيرة **الفرنسيين** أيضاً، يبدون الأوسع إطلاعاً على النشاطات المحلية. وممّا يدعو للدهشة أنَّ **الإيطاليين**، بالرغم ممّا لديهم من مزيّة وجود جاليةٍ كبيرة مستقرّة منذ زمن بعيد في طرابلس، فإنّه لا يظهر لديهم إدراك كبير للتوجّهات المحلية والتطوّرات الاقتصادية. ووفقاً للمؤشّرات الحالية، فإنّه يبدو أنَّ للسفارة البريطانية اتصالات ممتازة بمؤسسات النظام المصرفي في ليبيا[١٤٧] وبحكومة ولاية طرابلس. ورغم العلاقات المتوترة بين ليبيا وفرنسا، **فالسفارة الفرنسية في ليبيا** تبدو على إطلاع غير عادي بالنشاطات السياسية والاقتصادية في ليبيا.[١٤٨] ومن الواضح أيضاً أنَّ **البعثة الدبلوماسية اليونانية** تتمتع بعلاقات صداقة متميّزة مع المسؤولين الليبيين، وهي من ثمّ في وضع يمكنها من الحصول على معلومات ليست متاحة لبقية السفارات".

١٤٧ قد لا يبدو في هذا الأمر غرابة، فنائب محافظ البنك الوطني هو بريطاني، وليبيا هي في منطقة الإسترليني، ولجنة العملة الليبية كانت حتى عهد قريب تجتمع في لندن.

١٤٨ لا شك أنَّ هذا يلقي مسؤولية خاصّة على الباحثين في تاريخ هذه الحقبة بضرورة الإطلاع على الوثائق السرّية للخارجية الفرنسية ودراستها.

تقريـر بعثة البنك الدولي

طلبـت حكومة كعبار في عام **١٩٥٨** من "**البنك الدولي للإنشـاء والتعمير**" إجراء دراسـة شـاملة للاقتصاد الليبـي وتقديم التوصيات اللازمة بشـأنه. وقد وصلت البعثة التي شكلها البنك لهذه المهمّة إلى ليبيا يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٩.

ضمّـت البعثـة المذكـورة، إلى جانـب رئيسـها الدكتـور **نريـان براسـاد** (الاقتصادي الهندي الشـهير)، اثني عشر خبيراً في شـتى التخصّصات، وشارك البنـك الوطنـي الليبي بدور بـارز في إنجاح مهمّتها. وقد انتهـت هذه البعثة من دراسـتها في عام ١٩٥٩ ونشرت تقريرها بعنوان "**التنمية الاقتصادية في ليبيا**" في ١/ ٤/ ١٩٦٠.

لقد أشـار تقرير بعثة البنك الدولي المذكـور إلى حالة التخبّط وعدم الكفاءة والفاعليـة التـي كانـت تعيشـها **الأجهـزة التخطيطيـة** في ليبيا يومـذاك، كما أكد **الوضـع السيّء الـذي عليه الاقتصاد الليبـي، وقدرته الاسـتيعابية الضعيفة** التي تتجلى **مظاهرها** في:

- إهمال الزراعة رغم أنّها ما تزال أساسية بالنسبة للاقتصاد الليبي.
- التزايد المستمرّ في عجز ميزان المدفوعات.
- تزايد معدّلات التضخّم.

وقد عزا ذلك التقرير تلك الحالة إلى **جملة أسباب** خلاصتها في الآتي:

- توجيـه قدر كبير مـن الأموال المحـدودة المتاحة نحـو التعليم والتدريـب لتعويض الإهمـال الكبير الذي عاشـته البلاد قبل الاستقلال.
- توجيه قدر من هذه الأموال أيضاً لإصلاح دمار الحرب.
- التكلفـة الهائلـة اللازمـة لمحاولة بنـاء شـبكة مواصلات عبر

مساحة شاسعة من الأرض غير مأهولة بالسكان.

- عـدم توجيه قدر مناسـب مـن الأموال المحـدودة المتاحة نحو المشروعات الإنتاجية عموماً، وإهمـال الصناعة والمشروعات الصناعية (كالصناعات الغذائية) إهمالاً تامّاً.
- الندرة الشديدة للموارد الطبيعية.
- تعقيدات وتكلفة النظام الفيدرالي.
- ندرة القدرات والخبرات الإدارية والفنية.
- ضعف وتخبّط العملية التخطيطية وأجهزتها.

وقد حدّد التقرير **معالم وأسباب** ضعف العملية التخطيطية في الآتي:

١- النقـص والضعـف في الهيئـات والأجهـزة واللجـان المعنيـة بالتخطيط.
٢- التناقـض والازدواجيـة وغيـاب التنسـيق بين هـذه الأجهزة والهيئات، الأمر الذي أدّى إلى تكرار الجهود، كما أدّى إلى عدم تنفيـذ بعض المشروعـات التي تـمّ تخطيطها، وعدم اسـتكمال تنفيذ بعضها الآخر.
٣- غياب التشاور بين هذه الأجهزة والحكومة.
٤- عـدم تنفيـذ بعـض المشروعـات الإنمائيـة بسـبب التعقيدات الإدارية والتنظيمية، رغم توفر الأموال اللازمة لها.
٥- غياب المشاركة الشعبية والأهلية في التنمية.
٦- غياب أجهزة الرقابة المالية والإدارية.
٧- عـدم التوفيـق في اختيار عدد من الخبراء والمستشـارين، كما أنَّ إقامـة بعض هـؤلاء بالبلاد لم يكن بالقدر الـكافي الذي يمكن من الاستفادة من خبراتهم.[١٤٩]

وقد شـملت **توصيات** البنك الـدولي ومقترحاته التي ضمّنهـا تقريره كافة نشـاطات الدولـة الليبية وأجهزتها، ومن ثمّ كانت هـذه **التوصيات والمقترحات** محـور نشـاط أجهزة الحكومـة في مجـال التخطيط والتنميـة في تلك الفـترة. ففي

---

١٤٩ Rawle Farley, *Planning for Development in Libya* (New York: Praeger, 1971), p. 178; انظر أيضاً: مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" بهذا الفصل.

ضوئهـا جرت عمليـة إعادة النظـر في أجهـزة التخطيط والتنميـة وتوحيدها في **"مجلـس الإعمار" الجديـد**[١٥٠]، كما شرع على ضوئها في إعـداد **مشروع لخطة تنمية خمسية** في البلاد.[١٥١]

ومع ذلك، كان واضحاً لدى عدد من الجهات، منذ مرحلة مبكرة، أنّ تنفيذ تلك التوصيات والمقترحات سوف يواجه **صعوبة رئيسية تتمثّل في ندرة ونقص العنـاصر الليبية الكفـؤة المدرّبة التي بمقدورها الاضطلاع بالمهام والمسـؤوليات المطلوبة في مجال التخطيط والتنمية.**

ففـي رسـالة سرّية موجّهـة من وزارة الخارجيـة الأمريكيـة إلى مدير البنك الدولي للإنشاء والتعمير المستر **يوجين بلاك** Eugene Black مؤرّخة في **١١/ ١/ ١٩٦٠** حول تقرير البنك عن الاقتصاد الليبي، وردت الإشارات التالية:

"إنَّ توصيات البنك الدولي تأتي في وقت مناسـب جداً، **فمن المحتمل أن يكون لـدى الليبيّين مـن عائدات البـترول في القريب ما يكفي لتمويـل خطةٍ طموحة للتنمية خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة**".

"إنّنا نأمل أن ينفق الليبيّون هذه العائدات بأسـلوبٍ حكيم، وأن يكونوا على استعدادٍ لتنفيذ توصيات البنك".

"غير أنّه، وللأسف الشديد، **ليس لدى الليبيّين العناصر الإدارية والفنية الكفؤة والقادرة على التعامل مع المشاكل المعقدة التي ما يجلبها البترول معه عادة**".

"إنَّ مشـكلة العنـاصر الفنيـة المدرّبـة يمكـن التغلب عليها من خـلال برامج التدريب خلال زمن معقول".

"إلا أنّ **المشكلة الحقيقية التي يواجهها الليبيّون تتمثل في أنّه لا يوجد ليبيّ واحد – كما يبدو – في الحكومة أو في خارجها يملك ما يؤهّله لتقديم المشورة، وللإدارة**

١٥٠ انظر: مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" في هذا الفصل.

١٥١ انظر: مبحث "مشروع خطة خمسية للتنمية" في الفصل التالي. وتورد "مذكرة حوار" دار في وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن يوم ٧/ ١١/ ١٩٦١ بين عدد من خبراء البنك الدولي ومسؤولي الخارجية الأمريكية أنَّ خبراء البنك كانوا يرون أن تشق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا طريقاً وسطاً بين التوجّه الذي سارت عليه التنمية في العراق (التنميـة الاقتصاديـة البحتـة) وبـين التوجّه الآخر الذي سـارت فيه التنميـة في دولة الكويت، والـذي غلبت عليه اعتبارات التنمية البشرية والاجتماعية.

والإشراف على سياسةٍ بترولية وطنية أو برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام عائدات البتّرول الهائلة".

وتمضي رسالة الخارجية الأمريكية موضّحة:

"إنَّ الشخص المطلوب لهذه المهمّة ينبغي أن يكون خبيراً اقتصادياً من الطراز الأول، دون حاجةٍ لأن يكون اختصاصيّاً في شؤون البترول. وينبغي، في الوقت ذاته، أن يكون قادراً على تقديم المشورة للحكومة الليبية حول القضايا والسياسات المتعلقة بالبترول والاقتصاد والمالية".

ثـمّ تقترح الخارجية الأمريكية على المستر **يوجين بلاك** في رسالتها هذه أن ينتهز فرصة تقديم تقرير البنك إلى الحكومة الليبية لإثارة هذه المسألة معها.

وفي مقابلة بين الدكتور **علي نور الدين العنيزي** (الذي كان يشغل منصب محافظ البنك الوطني الليبي) وبين القائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا المستر بارينغر J. Paul Barringer في مطلع **شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٠**، أشار الدكتور العنيزي إلى المشاكل والمعوّقات التي تعترض تنفيذ التوصيات والمقترحات الواردة بتقرير البنك الدولي، والتي يرى أنّها تتمثل في:[١٥٢]

١- مدى قدرة الإدارة الحكومية الليبية على تنفيذ هذه التوصيات بحزم وفاعلية وكفاءة وموضوعية.
٢- ندرة المهارات الوطنية المدرّبة في المجالات الفنية والإدارية، وقلة اليد العاملة المدرّبة عموماً.
٣- التناقض المحتوم بين ما يسميه التقرير "Commercial Nationalism" وبين الحاجة إلى استجلاب المهارات المتخصّصة من الخارج "Need to import specialized talents".

١٥٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٧٠) المؤرّخ في ٨/ ٤/ ١٩٦٠.

حـل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة

عـرف نشـاط الحكومـة الليبيـة، المتعلـق بالتخطيـط لمشروعـات التنميـة الاقتصاديـة وتنفيذهـا والإشراف عليها، عدّة لجان ومؤسسـات وهيئات، منها مـا كان ليبياً صرف كـ"**لجنة التخطيط الاقتصـادي**" و"**مجلس الإعمار**"، ومنها ما كان مشترك الإدارة والإشراف مثل "**وكالة التنمية والاستقرار**" Libyan Public Development and Stabilization Agency (LPDSA) الليبية/ البريطانيـة التي أنشـئت في ٦/ ٣/ ١٩٥٢، و"**الهيئة الليبيـة الأمريكيـة للإنشـاء والتعمـير**" [١٥٣] Libyan American Reconstruction Commission (LARC) التـي تأسّسـت في **٢٥/ ٤/ ١٩٥٥**، و"**هيئـة الخدمـات الليبيـة الأمريكيـة المشـتركة**"Libyan American Joint Services (LAJS). وفضـلاً عـن ذلـك، وجـد في هذا المجال هيئات أجنبية صرف، مثل **بعثة الأمم المتحدة للمسـاعدة الفنية** U. N. Technical Assistance Mission، و**بعثات وكالات الأمم المتحدة** كمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمـة العمـل الدوليـة (ILO) ومنظمـة اليونسـكو، وأخـيراً **بعثـة العمليـات الأمريكية/ ليبيا** U. S. Operations Mission/Libya التي تشرف على تنفيـذ برنامج المسـاعدة الفنية الخاصّ الذي تقدّمه الولايـات المتحدة الأمريكية لليبيـا، والتـي كان خبراؤهـا واختصاصيّوهـا يشرفـون على معظـم مشروعات التنمية في ليبيا.

ومنذ سـنوات مبكرة مـن شروع هذه الهيئات والمؤسسـات في عملها، كان أداء عـدد منهـا (ومن بينهـا الأمريكية) موضع انتقـاد الكثير مـن الليبيّين بينهم عـدد من المسـؤولين. وقد أثيرت هذه **الانتقادات** على صفحـات **الجرائد** اليومية الخاصّة، بل الحكومية أيضاً، وأثناء جلسات **البرلمان** الليبي.

فعـلى سـبيل المثـال، أورد **التقريـر الاقتصـادي** الأسـبوعي الـذي تبعث به السـفارة الأمريكية في ليبيا إلى وزارة الخارجية الأمريكية، والخاصّ بالفترة ١٢-

---

١٥٣ أصبحـت هـذه الهيئـة مـن الناحيـة الفعليـة، وعـلى الأخـصّ فيـما يتعلـق بالمسـائل الفنيـة، الجهـة الرئيسـة المنسّقة بين مشروعات التنمية في البلاد.

١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٨ (رقم ٢٦٠)، بالفقرة رقم (٥) فيه، وتحت عنوان "**تجدّد الانتقادات للمساعدات الأمريكية**"، ما نصّه:

"في عددها الصادر بتاريخ ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٨، انضمّت صحيفة "**برقة الأسبوعية**" (مستقلة) إلى الكورس الذي ما فتئ ينتقد بشدّة برنامج المساعدات الأمريكية لليبيا. ففي افتتاحيةٍ مطوّلة، يعبّر المحرّر عن أسفه الشديد لأنَّ المساعدات التي تقدّم إلى ليبيا، على قلتها، لا تستخدم في الأغراض التي تفيد البلاد. وبدلاً من ذلك، فإنَّ المساعدات الأمريكية يجري إنفاقها كمرتبات عالية للخبراء والفنيين وعلى السيارات الفاخرة. إنَّ ما تحتاجه البلاد فعلاً – في رأي المحرّر – هو إعادة بناء ميناء بنغازي. فبمثل هذا المشروع يمكن للشعب الليبي أن يرحّب وأن يقدّر المساعدات الأمريكية".

وعندما قام **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** في عام ١٩٥٩ بإجراء دراسة شاملة للاقتصاد الليبي، لم يتردّد، في تقريره الذي قدّمه عن نتائج تلك الدراسة، في توجيه العديد من الانتقادات إلى أداء هذه الأجهزة، والإشارة إلى التخبّط والتناقض في العملية التخطيطية في ظل هذه الأجهزة والمؤسسات.[١٥٤]

غير أنَّ ما ورد في ذلك التقرير المنشور من انتقادات لعمل هذه الهيئات والمؤسسات وخبرائها لا يشكل شيئاً يُذكر بالمقارنة مع ما ورد على لسان الدكتور **نريان براساد** (الخبير الهندي ورئيس بعثة البنك الدولي التي قامت بإعداد ذلك التقرير)، أثناء لقاء خاصّ تمّ بينه وبين **الملحق الاقتصادي** بالسفارة الأمريكية في ليبيا المستر بيترس Stephen Duncan-Peters بناءً على طلب الأخير في جناحه الخاص في فندق الودان بمدينة **طرابلس** يوم **١/ ٣/ ١٩٥٩**، إذ إنَّ تقريراً سرّياً بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٥٩ ينسب **جملة من الملاحظات والمآخذ الخطيرة على دور المستشارين والخبراء الأمريكيين والبريطانيين في ليبيا يومذاك**، كان من بينها:[١٥٥]

"لقد عبَّر الدكتور براساد عن خيبة أمله وأسفه الشخصي الشديد حول انغماس الخبراء الفنيين والمسؤولين **الأمريكان والإنجليز** في ليبيا في **حملة إفناء**

---

١٥٤ راجع تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير السالف الإشارة إليه. ص ٥٥–٥٨.

١٥٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٢٥٢)، وهو مودع بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 873.00.

وتصفية متبادلة. إنَّ كل جانب منهما منهمك في عمليات قذفٍ وافتراء خفية لتشويه سمعة شخصيات الجانب الآخر، بل توجيه انتقادات رخيصة مدسوسة وماكرة حول أساليب عملهم، الأمر الذي أدَّى في النهاية إلى إحداث شرخ غير قابل للإصلاح في سمعة وهيبة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ليبيا".

ويمضي هذا التقرير ناسباً إلى **الدكتور براساد** قوله:

"إنَّ السير **آرثر دين** Sir Arthur Dean (بريطاني) مدير وكالة التنمية والاستقرار الليبية، والمستر **تشارلز سترلينغ** Charles Stirling (بريطاني) المستشار المالي بنظارة المالية بولاية طرابلس، منهمكان بهمَّة ونشاط في إفساد نتائج المساعدات الأمريكية. وعلى الجانب الآخر، فإنَّ الخبراء الفنيين الأمريكان ومسؤولي بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا USOM لا يكفون عن توجيه الانتقاد لجهود زملائهم البريطانيين في ليبيا".

ويستطرد **الدكتور براساد** وفقاً لذلك التقرير:

"لو كانت هذه الانتقادات تقتصر على الاجتماعات التي يجريها هؤلاء مع مندوبي البنك الدولي لكان حجم التخريب يسيراً نسبياً، ولكن الذي يحدث غالباً أنَّ هذه الانتقادات تُطلق باستمرار ودون تفكير في العواقب، وبحضور المسؤولين الليبيّين".

"إنَّ الأمريكان والبريطانيين مسؤولون عن ارتكاب هذا الخطأ الفادح بدرجة متساوية، وإنَّ هذا التشويه المتبادل للسمعة هو ضارّ جداً بنفوذ وهيبة الغرب، ومعوّق لأهداف العالم الحرّ.."[156].

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية ناسباً إلى **الدكتور براساد** جملة من الملاحظات الأخرى حول النتائج التي توصّلت إليها بعثة البنك الدولي التي

---

١٥٦ يبدو أنَّ العلاقة بين خبراء البلدين في ليبيا ظلت فيما بعد على هذا النحو لسنوات عديدة. ففي رسالةٍ مؤرّخة في ٥/ ٩/ ١٩٦٢، بعث بها السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية (رقم ١١٠٥/٦٢) أورد أنَّ الأمريكيين يتحدّثون، منذ وقت ليس بالقصير، علانية فيما بينهم، ويردّدون مزاعمهم حول الجهود المعرقلة التي يضعها الخبراء البريطانيون في طريق المساعدات والمشروعات التجارية الأمريكية، وعن انحياز البريطانيين الفاضح إلى جانب المصالح التجارية البريطانية..". الملف FO 371/165755 22860.

يرأسها، بشأن أداء وعمل الأجهزة المعنية بالتخطيط والتنمية في تلك الفترة، والمموّلة عن طريق المساعدات الأجنبية (الأمريكية والبريطانية والأمم المتحدة)، وذلك على النحو التالي:

"إنَّ فاعلية وأسلوب إدارة المساعدة الخارجية لليبيا كانت موضوع تقييم دقيق من قبل بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وللأسف فإنَّ النتائج حتى يومذاك ليست مجلبة للإطراء والمدح، سواء للحكومة الليبية، أو للحكومتين البريطانية والأمريكية، أو وكالات الأمم المتحدة".

ولخَّص التقرير **المثالب ومواضع النقص والعيوب في تلك المساعدات**، كما وردت على لسان الدكتور براساد، في عدد من النقاط منها:

(١) إنَّ **النتائج** المتحققة لا تتناسب البتة مع النفقات التي صرِفت من أجلها.

(٢) إنَّ **البرامج** غير مناسبة وغير كفء كمشروعات، وتعرَّضت للتعطيل المتكرّر وغير المسوّغ، سواء من قبل المسؤولين الليبيّين، **أو الخبراء الأجانب أو الاثنين معاً.**

(٣) لم يكن هناك **تنسيق** بين البرامج، وفي أحيان عديدة كان أحد هذه البرامج معوّقاً لبرنامج آخر.

(٤) **إنَّ كفاءة كثير من الخبراء والفنّيين كانت دون المستوى المطلوب، الأمر الذي أدَّى إلى محدودية الاستفادة منهم. وبسبب عدم إلمامهم باللغة والعادات المحلية فقد كان قبولهم من قبل المواطنين الليبيّين محدوداً، وفي كثير من الأحيان ينتقد الليبيّون الموقف اللا مبالي لهؤلاء الفنّيين، وبدلاً من قبول النصائح التي تأتيهم لماماً فإنَّ هؤلاء الفنّيين كانوا ينظرون إلى الأعمال التي يقومون بها كنوع من مضيعة للوقت.**

(٥) إنَّ **التخطيط** للمشروعات لم يكن كفؤاً، ومن مظاهر ذلك عدم بذل أيّ مجهودٍ من أجل إعداد الليبيّين للمستقبل، فأحد

المشروعات جرى إنجازه ثمَّ تركه تحت رحمة عمَّال غير مدرّبين ولا يملكون القدرة على إدارته أو صيانته".

لا غرو، وفي ظل هذه السلبيات والمثالب التي كانت تحيط بأداء هذه الهيئات والأجهزة، من أن يتعاظم الإحساس لدى المعنيّين بالعملية التخطيطية في ليبيا، من ليبيّين وأجانب، بضرورة تصفية هذه الهيئات وحلها، وتوحيدها وتركيزها في جهاز واحد هو "**مجلس الإعمار**" بعد إعادة تنظيمه وتوسيع صلاحياته لتشمل عمليات التخطيط والتنسيق، والإشراف على كافة مشروعات وبرامج التنمية في البلاد، وهو ما أوصى البنك الدولي بتطبيقه بشدّة وباستعجال، في تقريره عن الاقتصاد الليبي الذي قدّمه في عام ١٩٥٩.[١٥٧]

وعندما قامت حكومة **عبد المجيد كعبار** في ٦/ ٤/ **١٩٦٠** بتقديم مشروع **قانون مجلس الإعمار** الجديد إلى البرلمان الليبي،[١٥٨] كان من بين النصوص التي اشتمل عليها ذلك المشروع **نصوصٌ تقضي بحل جميع الهيئات والمؤسسات والأجهزة التي كانت تتولى مهام التخطيط والتنمية في البلاد، وهي وكالة التنمية والاستقرار، والهيئة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير، وهيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة.**

وفي **١٢/ ٥/ ١٩٦٠** أصدرت الحكومة الليبية قراراً بتشكيل **لجنة ليبية أمريكية مشتركة لتتولى دراسة ووضع الخطط لنقل اختصاصات وموظفي هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة LAJAS إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث.**[١٥٩]

ولم تتردّد **الصحف الليبية** الصادرة خلال تلك الفترة في التعبير عن استحسانها لخطوة حل الهيئة المذكورة، وعن تطلعها للخطوة التالية المتمثلة في **إلغاء بقية الهيئات الأجنبية**. وقد ورد بالتقرير نصف الشهري الذي تقوم بإعداده السفارة الأمريكية في ليبيا عن الاقتصاد الليبي، الخاصّ بالفترة (٨-٢١

---

١٥٧ انظر: تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ص ٨٦.

١٥٨ تمّ إقرار هذا المشروع من قبل مجلس النواب في ٥/ ٥/ ١٩٦٠، ومن قبل مجلس الشيوخ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٠، وأصبح نافذاً من تاريخ نشره في **الجريدة الرسمية** بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٦٠.

١٥٩ عُيّن على رأس هذه اللجنة الدكتور وهبي البوري وزير الخارجية حينذاك.

مايو/ أيار ١٩٦٠)، التعليق التالي على ما ورد في **الصحافة الليبية** يومذاك:[١٦٠]

"إنّ هـذا الإجـراء من قبل الحكومة الليبية يحقق إحدى الأماني الرئيسـة لدى الليبيـيّين، والمتمثلـة في إزالـة الأجانـب عـن كافـة مواقـع الإشراف في أجهـزة الحكومة الليبية".

١٦٠ راجع تقرير السفارة الأمريكية الاقتصادي نصف الشهري المؤرّخ في ١٩٦٠/٥/٢٥ ذي الرقم (٤٧١).

الوطنيـة الصامتة[١٦١]

منذ أواخر الخمسـينيات، ومع بداية ظهور المؤشّرات بشأن إمكان اكتشاف البترول بكمّيات تجارية في ليبيا، لم تخلُ معظم التقارير السرّية التي أعدّتها **السفارة الأمريكية** في ليبيا عن حالة الاقتصاد الليبي، من **إشـارات لاذعة وقاسية** تنمّ عن الضيـق والتبرّم بما أطلقت عليه عبـارات متنوعة كـ"**الروح الوطنية**"، و"**الوطنية الضيّقة الأفق**"، و"**كراهية الأجنبي**"، و"**ليبيا لليبيّين**".

وكانت هذه العبارات تأتي في وصف موقف الليبيّين من الأجانب العاملين في ليبيا، ومن الاستثمارات الأجنبية والمستثمرين الأجانب في ليبيا.

وفيما يلي جملة من **المقتطفات** التي تتحدّث عن هذه الظاهرة:

☐ أوّل هـذه التقاريـر هـو تقريـر بعثت بـه السـفارة الأمريكية في ليبيـا بتاريخ **٢٦/ ٥/ ١٩٥٨** تحـت الرقـم **(٤٢٩)** عـن حالـة الاقتصـاد الليبـي حتى شـهر إبريل/ نيسان من العام ذاته **١٩٥٨**. وقد جاء في الصفحة العاشرة منه:

"ولتعويـض النقـص الحالي في التعليم والخبرة والموارد في ليبيا، فإنّها في حاجةٍ إلى كل مسـاعدةٍ خارجية يمكنها أن تحصل عليها، غير أنّه وللأسف فإنّ الروح الوطنية، والغرور، والجهل، والجشـع في بعض الأحيـان، تتضافر جميعاً لتخلق مناخاً في ليبيا لا يمكن اعتباره بحال مشـجّعاً لهذه المسـاعدة، سـواء أكانت من مصادر حكومية أم خاصّة".

"وإنَّ هـذه التصرّفـات تتضاعـف مـن خـلال مواقـف بعـض الأشـخاص الليبيّين الذين يبحثون عن فرص لتضخيم وتوسـيع ثرواتهم الشـخصية، ومن خـلال بعض الجهات من خـارج ليبيا التي لا تحبّ أن ترى هذه البلاد مسـتقلة

---

١٦١ استعرنا هـذا التعبيـر مـن كتـاب الدكتـور راؤول فـارلي: "*Planning for Development in Libya*".

بنجاح".

"إنَّ قانوناً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، لا يمكن اعتباره في حقيقته كذلك، إذا كانت الشركات الأجنبية تواجه صعوبات وعراقيل جمّة عند دخولها للبلاد أو خلال ممارساتها لنشاطها فيها، بسبب التفسيرات والتطبيقات المقيّدة للوائح المملكة والقوانين المنظمة لإقامة الأجانب وعملهم في ليبيا، أو بسبب حرمانها من حقوقها أو امتيازاتها المنصوص عليها في القوانين السارية أو الاتفاقيات المبرمة. وإنَّ الأشخاص الأجانب (الشركات الأجنبية) لا يتشجّعون على الاستثمار في ليبيا إذا كانوا لا يستطيعون ضمان أن العدالة سوف تأخذ مجراها في حال نزاع أحدهم مع أحد الليبيّين ولجوئه إلى المحاكم لفضّ هذا النزاع".

☐ أمّا التقرير الثاني، فهو التقرير السنوي عن الاقتصاد الليبي حتى سبتمبر/ أيلول **١٩٥٩** الذي أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ **٢٨/ ١١/ ١٩٥٩** تحت الرقم الإشاري (١٦٧). ففي إطار سرده للمحدّدات التي تعيق انطلاقة الاقتصاد الليبي، يشير إلى المعدلات العالية للتضخّم النقدي وإلى ندرة اليد العاملة المدرّبة، كما يشير إلى ما أسماه "الوطنية القصيرة النظر" كأحد هذه المحدّدات بالعبارات التالية:

"ومن العوامل الاجتماعية التي تحدّ من قدرة ليبيا على تحقيق أكبر الفائدة من الازدهار الاقتصادي المنتظر: **غلبة النزعة الوطنية القصيرة النظر**، وافتقاد روح الإحساس بالدولة الواحدة أو الارتباط بمبدأ الفيدرالية، والميل إلى إحباط الجهود المبذولة من أجل إقامة مؤسسات للتخطيط الاقتصادي من خلال التفسير المغلوط لعدد من هذه المؤسسات أو تجاوزها أو تجاهلها .. وإنَّ أكثر هذه المظاهر تصريحاً بهذا هو ذاك التوجّه الذي يطبع تصرّفات السلطات في الولايات من القوانين الاتحادية التي تهدف إلى توحيد الممارسات الإدارية في عموم البلاد".

"**إنَّ الإحساس المتنامي بين الليبيّين ضدّ الأجانب** يشكّل هو الآخر عاملاً مزعجاً على الساحة الليبية. فالمعروف أنَّ جزءاً مهمّاً وأساسياً من النموّ الاقتصادي الذي تحقّق في ليبيا تمّ إمّا عن طريق وإما بتوجيه شركات وأفراد أجانب، ومن

الواضـح أنَّ هناك حملة متنامية بين الليبيّـين لمضايقة الأجانب في ليبيا والحدّ من نشاطهم. وأبرز مثال على ذلك هو **قانون الوكالات التجارية** الجديد الذي يحظر على غير الليبيّين في المسـتقبل امتلاك أيّة مكاتب تجارية في ليبيا، ويتّجه إلى حظر عدد الوكالات المملوكة حالياً من قبل أيّ شخص أو شركة".

"كـما يلاحـظ وجود توجّـه إلى الإكثـار من التشريعـات، ووضـع المحدّدات في شـتى مجـالات النشـاط الاقتصادي .. وعلى سـبيل المثـال، فـإنَّ تنفيذ **قانون العمـل** أدّى إلى شـكوى كثير مـن الشركات - ولاسـيما شركات البترول- فإنَّه يـكاد يصبح من المسـتحيل عليها تسريح عامل لديها بسـبب عـدم كفاءته. وإنَّ اسـتكمال إجراءات تسجيل شركة جديدة- حتى لو كانت هذه الشركة ستعمل في مجال البترول وبما يخدم مصلحة ليبيا- كثيراً ما يسـتغرق - بسبب التعقيدات المكتبية- شهرين أو ثلاثة، الأمر الذي يؤدّي في بعض الأحيان إلى تعطيل بعض العمليات العاجلة".

☐ أمّـا التقريـر الـسّري رقـم **(٣٤٦)** المـؤرّخ في **٢٢/ ٣/ ١٩٦٠** (التقديـرات السـنوية لوضع الاقتصاد الليبي- حتى شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٠) فقد تضمّن عدة إشارات بهذا الصدد.

ففي الصفحة الرابعة منه:

"في المـاضي، كانـت المشروعـات التجاريـة الجديدة مقصـورة - بطريق الخطأ والإهمـال- عـلى فروع الـشركات الأجنبيـة أو الأجانـب المقيمين في ليبيـا. أمّا منـذ عـام ١٩٥٩، فإنَّ عدداً مهمّاً مـن الليبيّين - الأثرياء نسـبياً- قد تحوّلوا عن نشاطاتهم التقليدية في الاستيراد والتصدير أو المضاربة في العقارات إلى مجالات عديدة كالنقل والتموين..".

وفي الصفحة الثامنة منه:

"إنَّ المسـتثمرين الأجانـب في القطـاع الزراعي عازفون عن الاسـتثمار في ظل **روح العداء للأجانب المسيطرة على أحاسيس الليبيّين**".

أمَّا في الصفحة العاشرة من التقرير ذاته، فترد العبارات التالية:

"خلال السـنة الماضية (١٩٥٩)، تركّزت جهود الحكومة الاتحادية على إنشـاء عـدد مـن المشروعات تحاكـي المشروعـات التجاريـة المحلية (الوطنيـة). ومن الواضـح الآن أنَّ تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيـا أصبح معقوداً على مواطنيها (باسـتثناء شركات البترول). وعلى سبيل المثال، فإنَّ قانون الوكالات التجارية الجديد يهدف إلى **إقصاء الأجانب** عن هذا النشاط".

"في الماضي غير البعيد، كان موقف التشريعات الليبية والمسؤولين الليبيّين هو تشجيع الاستثمارات الأجنبية، غير أنّه من الواضح أنَّ اكتشاف البترول غيّر من نظرة الليبيّين وخلق بيئة جديدة كل الجدّة. فلأوّل مرّة وجدت ليبيا نفسها تملك سلعة ذات أهمّية اقتصادية عظيمة، وقد تمثّل ردّ الفعل الأولي لليبيّين برغبتهم في الاحتفاظ لأمّتهم بالمنافع كلها التي يمكن للبترول أن يجلبها لهم".

"وقـد أسرع رجـال الأعـمال الليبيّون في اتجاه اسـتغلال الفـرص جميعها التي تتيحهـا هذه التطـوّرات الجديدة. ومن الواضـح أنَّ إمكاناتهم وخبراتهم ظلت محـدودة، غـير أنه مع ازدياد عدد الليبيّين النشـطين في مجـال الخدمات لشركات البـترول، ازدادت حدّة لهجة **الصحافة الليبية** في حملاتها المطالبة بإبعاد الأجانب الدخـلاء أي المسـتثمرين الأجانـب (فالمصطلحـان كثـيراً مـا يعـدّان مترادفين في ليبيا)".

ويخلص التقرير إلى أنّه في ظل هذه النظرة الجديدة التي أصبحت تسيطر على الليبيّـين تجاه الأجانب ورأس المال الأجنبي، وبسـبب جملة الأحوال غير المواتية التـي كانـت عليهـا المصـارف التجاريـة وشركات التأمين، وعدم وجود سـوق لـلأوراق المالية، وغياب التعاونيـات، وعدم وجود تشريعات تنظيم اسـتخدام واسـتهلاك المياه، فإنَّ عائدات وتراكمات رأس المال الوطني والأجنبي أصبحت تجد طريقها للاستثمار - أو لمجرّد الادّخار- خارج ليبيا.

☐ أمّـا التقريـر الـسرّي رقـم **(٥٢)** المـؤرّخ في **١/ ٥/ ١٩٦١** (تقريـر السـفارة الأمريكيـة عن حالـة الاقتصاد الليبـي- مايو/ أيار ١٩٦٠) فهـو يخصّص لهذه الظاهرة أكثر من فقرة..

ففي الصفحة الثالثة من التقرير المذكور تقابلنا الفقرات التالية:

"كما توقعنا في تقديراتنا السابقة للاقتصاد الليبي، فقد أظهرت كثير من الخطوات والإجراءات التي قامت بها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات رغبة جامحة للاحتفاظ، بكل حماسة، بثروة البترول المرتقبة لليبيّين وحدهم. ولا شك أنَّ هذه الخطوات والإجراءات تشبع رغبة شعبية واسعة، غير أنّها تغلب خدمة المصالح السياسية على حساب المصالح الاقتصادية الحقيقية للبلاد".

ثمّ قام هذا التقرير، في الصفحات ٣ و٤ منه، بتعداد **الخطوات والإجراءات** التي تمّ اتخاذها من قبل السلطات الليبية في هذا الاتجاه على النحو التالي:

- إصدار قانون اتحادي يحظر على غير الليبيّين شراء أو امتلاك العقارات في ليبيا.
- إصدار تشريع ولائي يحدّ من استخدام الأجانب للعمل في ليبيا.
- إصدار تشريع ولائي يقصر شغل وظيفة "ضباط الاتصال" بالشركات الأجنبية على الليبيّين وحدهم.
- تشكيل لجنة من قبل المجلس التشريعي في ولاية طرابلس لدراسة "الأخطار" المترقبة مع تواجد الشركات الأجنبية في ليبيا.
- الانتقاد الحادّ الذي تعرّضت له بلدية مدينة طرابلس داخل المجلس التشريعي بسبب استخدامها "لجيش" من الإيطاليين فيها.
- التصريح الذي أدلى به وزير الاقتصاد الوطني بشأن منع شركات البترول في ليبيا من التعاقد مع أيّة شركة مقاولات أجنبية، قبل إثبات ضرورة ولزوم خدمات هذه الشركات للعمليات المتعلقة بالبترول وعدم وجود شركات ليبيّة يمكنها القيام بهذه الخدمات.

- إصـدار قانون الـوكالات التجاريـة الذي يحظـر أن يزيد عدد الـوكالات التي يمكن لأيّ شـخصٍ أو شركـة أن تمتلكها عن (١٠) وكالات.
- إصـدار لوائـح جديدة تفـرض رسـوماً جمركية عـلى واردات شركات البترول.

ويسترسـل التقرير في التعليق على هذه الإجراءات والخطوات التي اتخذتها مختلف السلطات الاتحادية والولائية على النحو التالي:

"وفي الوقت الذي يمكن فيه إرجاع هذه الإجراءات والخطوات إلى ردّة فعل – مفهومـة – مـن جانب الليبيّين ضدّ السـيطرة الأجنبية عـلى مقدّرات بلادهم لعـدّة قرون، أو إلى قلق مـن جانبهم على ثروة بترولهم، وفي الوقت الذي يمكن أن يأتي التشـجيع على هذه الإجراءات من قبل الرأسماليين الليبيّين الطامعين في هذه الثروة، أو بتأثير المشـاعر والأحاسـيس الوطنية، فإنّـه من المؤكد، وفي هذه الأحـوال جميعهـا، أنَّ هـذه الإجراءات والخطـوات قد أعاقت تقـدّم الاقتصاد الليبي وسرعة بلوغه الأهداف المنشودة".

"إنَّ عدداً من المسـؤولين في شركات البترول العاملة في ليبيا كثيراً ما يعبّرون عن ضيقهم واسـتيائهم من الإجـراءات العديدة التي تتخذهـا الحكومة الليبية للحدّ من حرّيتهم ونشاطهم، وكثيراً ما يؤكدون أنَّ ليبيا نفسها هي التي ستدفع في النهايـة ثمـن هـذه الإجـراءات، متمثـلاً في تعطيـل مواعيد الإنتـاج وزيادة تكاليفه، مع انخفاض قيمة العائدات البترولية وتأخّر مواعيد تسليمها".

ثمّ يؤكد التقرير ذاته في الصفحة الرابعة منه:

"أنّـه لا يوجـد أيّ سـبب يدعونا إلى الاعتقـاد بأنَّ هذه السياسـة القائمة على مقولة "**ليبيا لليبيّين**" سـوف تتغيّر في المسـتقبل القريب. إنَّ هذه السياسة تنزع بقوةٍ إلى منع الاستثمارات الأجنبية – التي تحتاجها ليبيا– من التدفق عليها".

ويعـود هذا التقرير، في الصفحة التاسـعة منه، لتأكيـد هذه القضية الأخيرة بالعبارات التالية:

"وتيمّناً بما وقع في كثير من البلدان الحديثة الاستقلال في شتى أنحاء العالم، فإنَّ نفاد صبر الليبيّين بالمعدّلات البطيئة لنموّ اقتصادهم ومجتمعهم، مقروناً باعتقادهم بأنَّ توجّههم الوطني المتطرّف (**ليبيا لليبيّين**) يشكل الحل لهذه المشكلة ويؤدّي إلى تسريع هذه المعدّلات، سوف يؤدّي في واقع الأمر إلى عدم تشجيع رأس المال الأجنبي من التدفق على ليبيا".

☐ وفي وثيقة أمريكية سرّية أخرى تحمل الرقم الإشاري TOIC (A-136) مؤرّخة في **٣/ ٨/ ١٩٦١** وتتناول تقييماً مشتركاً من قبل عدد من الأجهزة الأمريكية، من بينها وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير سبق أن أعدَّه فريق أمريكي رسمي أطلق عليه "**فريق التقييم الأمني المشترك**" "Mutual Security Evaluation Team" (وكان هذا الفريق قد وصل إلى ليبيا يوم ٢٦/ ١/ ١٩٦١ وانتهى من عمله وأحال تقريره إلى جهات الاختصاص في ٣١/ ٥/ ١٩٦١)، وقد وردت فيه العبارة التالية:

"إنَّ الحكومة الليبية ومجلس الإعمار الليبي يحتاجان للمساعدة بسبب قلة العناصر البشرية المدرّبة بها، غير أنَّ عملية تزويدهما بهذه العناصر تواجه تعقيدات جمّة بسبب الإحساس "بالاعتداد الوطني" National Pride وتنامي الشعور بالسيادة الوطنية بقوّة".

وقد أثارت هذه الظاهرة وثيقة أمريكية أخرى تسجّل حواراً جرى داخل وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بين عددٍ من مسؤولي الوزارة والأدميرال الأمريكي المتقاعد أرليه بيرك Admiral Arleigh Burke والذي أصبح يمثل شركة تيكساكو للبترول. وقد كان من بين ما ورد على لسان الأدميرال بورك في ذلك اللقاء (**١٩/ ٢/ ١٩٦٢**):

"وفي مثل ليبيا (من حيث الأهمّية)، فإنَّ شركات البترول تستطيع أن تفعل الكثير على طريق تشريب (تلقين) الليبيّين القيم الأمريكية من أجل حمايتهم ضدّ مخططات القوى المعادية لأمريكا (الشيوعية والناصرية)".

وتعليقاً على اقتراح الأدميرال بورك، ردّ أحد مسؤولي الخارجية المشاركين في الاجتماع المستر روبرت سترونغ Robert C. Strong على النحو التالي:

"إنّ فكرة تشريب الليبيّين القيم الأمريكية ينبغي أن تتمّ بمهارة ورقّة. لا ينبغي لنـا أن نتوقـع أنّه بمقدورنا أن نفرض على الليبيّين عاداتنـا وتقاليدنا، وبدلاً من ذلك علينا أن نكتشف، وأن نحدّد المجالات التي تنطوي على مصلحةٍ مشتركة بيننا وبين الليبيّين، ثمّ نسعى بعد ذلك لإقناع الليبيّين بأنّ خدمة مصلحتهم ذاتها تقتضي ارتباطهم بنا وليس بالاتحاد السوفييتي".

وقد عقب مشـارك آخر في ذلك الاجتماع هو المسـتر **وليـام ويتمان** على هذه النقطة ذاتها بقوله:

"**إنّنـا نجد في بعض الأحيـان صعوبة في إقناع الليبيّين بوجود مصلحةٍ مشـتركة بيننـا وبينهـم**. وعلى سـبيل المثـال، فإنّ الوفـد البرلمـاني الليبي الذي قـام بزيارة الولايـات المتحدة مؤخّراً (مارس/ آذار ١٩٦١) قـام خلال هذه الزيارة بحشر أنفه في قضية إسرائيل، وقد عادوا إلى ليبيا موجعين من هذه التجربة".

أمّا **الوثائق السرّية للخارجية البريطانية**، فلم تخلُ هي الأخرى من إشارات واضحة إلى هذه الظاهرة/ المشـكلة، وإن كانت **أقل تكراراً وأقل حدّة في لهجتها من الوثائق الأمريكية**، وقد وصفتها بعبارات "تنامي الوطنية الليبية" و"الاعتداد بالذات لدى الليبيّين".[١٦٢]

ومن الواضح أنّ الإحسـاس بهذه الظاهرة/ المشـكلة، وبما يمكن أن يكون لهـا من آثار ونتائج سـلبية عـلى الأوضاع الاقتصاديـة والتنمويـة في البلاد، كان موجوداً لدى عددٍ من رجال العهد الملكي، ولاسيما أولئك الذين كانوا يتابعون مسـيرة البلاد خلال تلك المرحلة بكثير من العمق وبعد النظر والحيدة وبالروح المهنية. يؤكد ذلك ما نسبته وثيقة سرّية أمريكية، تحمل الرقم **(٣٧٠)** بتاريخ **٨/ ٤/ ١٩٦٠**، بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا عن لقاءٍ مطوّل جرى بين القائم بالأعـمال الأمريكي في ليبيا وبين محافظ البنك الوطني اللّيبي آنذاك **الدكتور نور الديـن العنيـزي**. فوفقاً لما ورد في تلـك الوثيقة، كان الدكتـور العنيزي يتوقع أن تجد التوصيـات والمقترحات التي أوردها البنك الدولي للإنشـاء والتعمير حول

١٦٢ راجـع الفقـرة رقـم (١٠) مـن التقريـر السـرّي السـنوي للسـفارة البريطانيـة في ليبيـا المؤرّخ في ١٠/ ١/ ١٩٦١ والخاصّ بالأوضاع العامّة في البلاد خلال عام ١٩٦٠.

الاقتصـاد الليبي صعوبات كثيرة في مرحلة التطبيق. وقد توقع الدكتور العنيزي أن تأتي تلك الصعوبات من جانبين، الأوّل منهما هو نقص اليد العاملة المدرّبة في البلاد، والثاني هو التناقض المحتوم بين الرأسمالية الوطنية وبين حاجة الاقتصاد الليبي إلى استجلاب واستيراد مهارات وخبرات متخصّصة من الخارج.

آراء ومواقف لبن حليم

يقول السيد مصطفى بن حليم في أحد ردوده المنشورة في صحيفة "**الشرق الأوسط**" أنّه **استقال من جميع المناصب الحكومية واتّجه لأعماله الخاصّة** في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٠. "[١٦٣] وكان بن حليم قد أكّد هذا المعنى ذاته بمذكراته حيث يقول:

"**انصرف نشاطي تماماً لأعمالي الخاصّة وابتعدت ابتعاداً تامّاً عن السياسة** ..".[١٦٤]

غير أنّ الحقيقة، التي تظهر جليّة من مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية المنشورة، هي أنّ **بن حليم لم يترك الأعمال الخاصّة حتى عندما كان يتقلد المناصب الحكومية،**[١٦٥] لا سيّما عندما كان سفيراً لليبيا في باريس. كما أنّه لم يترك السياسة حتى بعد أن "**تفرّغ**" لأعماله الخاصة. ولعل أهم وأخطر مظهر لاستمرار خوضه في القضايا السياسية هو تواصل تردّده على السفارتين الأمريكية والبريطانية في ليبيا، واستمرار لقاءاته برجالهما والحديث معهم دون قيود أو حدود في كافّة الشؤون المتعلقة بالتطوّرات السياسية والأمنية في البلاد. هذا فضلاً عن استمرار علاقته الوطيدة بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي ذي النفوذ والطموح السياسي المعروفين.

الشواهد على لقاءات بن حليم العديدة برجال السفارتين الأمريكية والبريطانية كثيرة، وليس من المبالغة القول بأنّه **أكثر رجال تلك الحقبة نصيباً من لقاءات الدبلوماسيين في هاتين السفارتين، سواء عندما كان رئيساً للوزراء، أو بعد تركه لمناصبه الحكومية.**[١٦٦]

ومن الأمثلة على هذه اللقاءات الاجتماع الذي جرى في طرابلس يوم

---

١٦٣ هذا الرد منشور بالعدد (٥٥٧١) الصادر في ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤.
١٦٤ بن حليم، ص ٥٣٠.
١٦٥ راجع فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.
١٦٦ نحسب أنّ هذا الموضوع جدير ببحث مستقل من قبل المهتمين بتلك الحقبة. وسيلاحظ القارئ أنّ هذه اللقاءات كانت مثار استياء رئيس الوزراء محمود المنتصر خلال فترة وزارته الثانية (١٩٦٤-١٩٦٥).

١ /٨/ ١٩٦٠ بين بن حليم والسكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية المستر **جورج س. مور** George C. Moore بحضور السكرتير العربي بالسفارة **محمد صلاح،** ودام نحو ساعتين ونصف الساعة. وقد تحدّث بن حليم خلال هذا الاجتماع عن حكومة كعبار، ووصفها بأنّها أسوأ حكومة عرفتها ليبيا، كما انتقد النظام الاتحادي، وأكد أنّ المشاعر المؤيّدة لقيام النظام الجمهوري في ليبيا هي في ازدياد بين الليبيّين، وأنّ شعبية الملك في البلاد وصلت إلى أدنى مستوياتها. كما تحدّث بن حليم خلال الاجتماع نفسه بأسلوب ساخر حول الطريقة التي تمّ بها تعيين السيد **الحسن الرضا**، وبكلام جارحٍ وغير لائق بحقّ السيد **الصّدّيق الرضا السنوسي،** وحول أسباب استبعاده من خلافة العرش، رغم أنّه أكبر أبناء وليّ العهد الراحل السيد محمد رضا السنوسي.[١٦٧]

أمّا **المثال الآخر** لهذه اللقاءات، فهو الاجتماع الذي جرى في بيت السفير الأمريكي بطرابلس المستر جونز يوم **١٠/ ١٠/ ١٩٦٠**.[١٦٨] وقد كرّر بن حليم خلال هذا الاجتماع انتقاداته اللاذعة لحكومة كعبار بسبب تورّطها في شتى صور الفساد المالي، والتي كان من أبرزها التعاقد الخاص بطريق فزان. ثمّ شمل بن حليم بانتقاداته المريرة مواقف **البرلمان** و**الصحافة** في ليبيا إزاء الأزمة التي كانت تواجهها حكومة كعبار في تلك الفترة، فوصف البرلمان بأنّه مليء بالانتهازيين الذين جمعوا ثروات كافية تمكنهم من شراء الأصوات خلال الانتخابات الأخيرة (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠)[١٦٩] كي يصبحوا نواباً. أمّا الصحافة، فقد وصفها بأنّها غير مسؤولة، ومرتشاة وكثيرة الشكوك. كما عبّر بن حليم عن شعوره في هذا الصدد بالقول:

"إنّ البرلمان والصحافة أعطيا حرّية أكثر من اللازم في هذه المرحلة من التطوّر الديمقراطي في ليبيا".

"He felt that too much freedom had been given to the Parliament and the Press at this stage of Libyan democratic development".

---

١٦٧ راجع تقرير السفارة الأمريكية بشأن هذا اللقاء ذي الرقم (٣٨) المؤرّخ في ٥/٨/١٩٦٠. الملف (٧٧٣,٠٠).

١٦٨ أي خلال قرابة شهرين من اللقاء السابق. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٥٤) بالملف السابق نفسه.

١٦٩ أجمع المراقبون على أنّ تلك الانتخابات كانت من أنزه الانتخابات التي عرفتها ليبيا، ومن المؤكد أنّها كانت أنزه من الانتخابات التي أجريت خلال فترة حكومة بن حليم في عام ١٩٥٦. ويبدو أنّ بن حليم نسي أنّه قال خلال لقائه السابق بالمستر مور Moore يوم ١ /٨/ ١٩٦٠ أنّ ما لا يقل عن (٤٥) نائباً من إجمالي عدد نواب البرلمان البالغ عددهم (٥٥) نائباً اختيروا بحرّية خلال انتخابات عام ١٩٦٠.

كذلك يفهم من مطالعة الوثائق المنشورة، لا سيّما الأمريكية، أنّ بن حليم، **سواء عندما كان يتقلد المناصب الحكومية، أو بعد أن أصبح بعيداً عنها، لم يتردّد في توظيف علاقاته برجال البعثات الدبلوماسية الأمريكية (السابقين والحاليين) ومسؤولي شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا لخدمة مصالحه السياسية والتجارية، بل الخاصة.**

- فقد مرّ بنا كيف أنّ بن حليم طلب من السفير الأمريكي في ٢٧/ ٧/ ١٩٥٥ تخصيص إحدى الطائرات العسكرية التابعة لسلاح الجو الأمريكي بقاعدة ويلس **لنقله وعائلته وبعض مساعديه إلى تونس لتمضية إجازة عيد الأضحى بها.**[١٧٠]

- كما مرّ بنا كيف أنّ عدداً من كبار **مسؤولي شركات البترول** في ليبيا بذلوا خلال شهر إبريل/ نيسان ١٩٥٧ جهوداً مع وزارة الخارجية الأمريكية من أجل إقناعها بتوجيه دعوة لبن حليم (عندما كان رئيساً للوزراء) لزيارة واشنطن من أجل تعزيز موقفه السياسي الداخلي المتردّي يومذاك، بل طلب بعضهم من الإدارة الأمريكية إصدار بيان يعبّر عن تأييد أمريكا لسياسة حكومة بن حليم.[١٧١]

- كما تكشف الوثائق الأمريكية أنّ بن حليم، بعد تركه لمنصبه الدبلوماسي في باريس، قام خلال عام ١٩٦٠ **بتأسيس شركة تجارية مع السفير الأمريكي السابق في ليبيا المستر جون تابن** John Tappin، وآخرين، عُرفت باسم Eastern Development Corporation،[١٧٢] وأنّ هذه الشركة باشرت نشاطها التجاري في ليبيا. ومن المعروف أنّ السفير تابن كان قد وصل إلى ليبيا كأول سفير لبلاده بها في ١٦/ ١١/ ١٩٥٤ خلال فترة حكومة بن حليم، وبقي فيها على امتداد عمر تلك الحكومة، وغادر

١٧٠ راجع مبحث "إشارات متناثرة" في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني.

١٧١ راجع مبحث "مساعي شركات البترول" في الفصل نفسه، ومبحث "الشركات الأمريكية وبن حليم" في فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٧٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٨) المؤرّخ في ٥/ ٨/ ١٩٦٠ والتقرير رقم (A-178) المؤرّخ في ١٠/ ١٢/ ١٩٦٣. الملف (773.00).

منصبـه في ١٧/ ٣/ ١٩٥٨ (خـلال فـترة حكومـة كعبـار)، واستقال من العمل بالخارجية الأمريكية إثر ذلك بقليل.[١٧٣]

- كـما تكشـف الوثائـق الأمريكيـة أنّ مصطفى بن حليـم، فور تملكـه لحصّـة في **وكالـة شركـة GM الأمريكيـة** في ليبيـا (مـع شركاء آخريـن مـن بينهـم رئيس الـوزراء عبد المجيـد كعبار، ورجـل الأعمال عبد الله عابد، والإيطـالي Carlos Almagiar) واختيـاره رئيسـاً لمجلـس إدارتهـا في أواخـر إبريل/ نيسـان ١٩٦٠، قـام عـلى الفور **بمقابلة السـفير الأمريكـي جونز** يوم **١٢/ ٥/ ١٩٦٠** للاحتجاج لديـه وللحيلولة دون تمكن رجل الأعمال السـعودي السيد **علي رضا** من شراء تلك الوكالة التي كانت حتـى مطلع عـام ١٩٦٠ مملوكة بالكامـل تقريباً لرجل الأعمال الإيطالي المذكور.

وتـورد البرقيـة رقـم (٨٥٧) التـي بعـث بهـا **السـفير جونـز** إلى الخارجية الأمريكيـة يـوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٠ بشـأن اللقاء الـذي تمّ بينه وبين بـن حليم قبل يومين من تاريخها:

"لقـد ناقش بن حليم مع السـفير موضوع (وكالـة شركة GM) يوم ١٢/ ٥/ ١٩٦٠ مؤكـداً أنّ **العلاقـات الليبيـة الأمريكيـة، والعلاقات التجاريـة بين ليبيا وأمريـكا سـوف تصاب بعطب شـديد**[١٧٤] في حـال قيام شركـة GM الأمريكية بالانحيـاز إلى جانـب أحد السـعوديين أو أيّ أجنبي على حسـاب شركة يملك الليبيّون الآن ٥١٪ من رأسمالها .."

وختم السفير الأمريكي برقيته بتعقيبٍ جاء فيه:

"بالنظـر لـلأضرار التي يمكن أن تلحق بمصالح أمريـكا التجارية وشركائها في ليبيا (بسـبب موضوع الوكالة)، فإنّ السـفارة تقترح أن تقوم وزارة الخارجية

---

١٧٣ قـد يكـون مـا فعلـه المسـتر تابـن مقبـولاً ومسـموحاً بـه وفقـاً للتقاليـد والقوانـين الأمريكيـة. أمّـا السـيد بـن حليـم، فـما قام به برأينا مسـتهجن ومريب، ولعل هـذا ما جعل بن حليم يتجنّـب التطرّق إليـه في مذكراته، إذ كان سيصعب عليه تسويغه أو الدفاع عنه.

١٧٤ لم يجرؤ السيد بن حليم على استعمال لهجة قوية كهذه عندما كان رئيساً للوزراء.

بأسرع وقتٍ ممكن بإبلاغ شركة GM بالمخاطر التجارية والسياسـية التي يمكن أن تترتّب علىٍ قيامها بقطع علاقتها مع شركة قد جرى تلييبها حديثاً."[١٧٥]

١٧٥ للمزيـد حـول هـذا الموضـوع راجـع تقريـري السـفارة الأمريكيـة المؤرّخـين في ١٤، ٢٩ مـن إبريل/ نيسـان ١٩٦٠ تحت الرقمين (٣٨٠)، (٤٢١) بالملف (873.053).

لجنـة دريبر الأمريكية

ولعل **أخطر الوقائع**[١٧٦] التي شهدتها حقبة هذه الوزارة على المستوى الدولي ومواقـف الإدارة الأمريكيـة إزاء النظـام الملكي في ليبيا، الذي يفـترض أنَّه كان حليفـاً للغرب والولايات المتحدة، قد تمثل في إقدام الرئيس الأمريكي **أيزنهاور**، مـع اقـتراب نهاية دورته الثانيـة في أواخر عام ١٩٥٨، على تشـكيل "**لجنة سرّية**" أسـند رئاسـتها إلى الجنرال المتقاعد **وليام دريبر** William H. Draper Jr. ضمَّت عـدداً مـن الجنـرالات وكبـار موظفـي وزارتيْ الدفـاع والخارجيـة الأمريكيتين (٩ أعضـاء)، وكلفـت هـذه اللجنـة بدراسـة "**برنامج المسـاعدات العسـكرية**" التـي تقدّمهـا الولايـات المتحـدة لمختلـف دول العالم. وقـد انتهـت اللجنة من دراسـة الموضوع المكلفـة به وقدَّمـت تقريرها في **١٧/ ٨/ ١٩٥٩**، وقد اشـتمل ذلـك التقريـر وملحقاتـه توصية بأن **تعمـل الحكومة الأمريكية عـلى تهيئة صف مـن الضباط الصغـار الرتب للقيـادة في بلدين هما ليبيا والبرازيـل**، وأكد التقرير عـلى ضرورة تجهيز "**البديل العسـكري**" للملك إدريـس لضمان تبعية ليبيا لمدار السياسة الأمريكية، ولضمان تحقيق مصالحها فيها بصورةٍ متواصلة وسرّية.[١٧٧]

وتكشـف الوثائـق السرّيـة للخارجية الأمريكيـة اهتماماً من قبـل الحكومة الأمريكية في تلك الفترة **بالأحزاب السرّية** النشطة في ليبيا يومذاك، ومن الأمثلة على ذلك البرقية السرّية التي بعث بها المستر Herter القائم بمهام وزير الخارجية إلى السـفارة الأمريكية في ليبيـا بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٥٩ يطلـب فيها منها تزويده بتقرير شـامل عن حركة "**حزب البعث**" في طرابلس بحيث يشـمل التقرير بياناً عن قيادتها، ومدى قوتها، وتوجّهها السـياسي الحالي، وبرنامج عملها إن وجد، وعلاقاتهـا مـع بقيـة التجمّعات السياسـية الأخرى مثـل **حزب المؤتمـر الوطني الطرابلسي** المنحَل.[١٧٨]

---

١٧٦ راجـع حـول هـذا الموضـوع بالتفصيـل فصـل "الراعـي الأمريكـي – ١" في الجـزء الثالـث مـن هـذا الكتاب.

١٧٧ بالطبـع ظلـت هـذه الواقعـة خفيَّـة وطـيّ الكتـمان إلى أن جـرى الإفـراج عـن الوثائـق السرّيـة الخاصّـة بتلـك المرحلة بما فيها الأوراق الخاصّة بأيزنهاور بعد مرور قرابة ٣٠ عاماً.

١٧٨ البرقية موجودة بالملفات المركزية للخارجية الأمريكية. الملف رقم 773.00/3-1859.

انتشار الرشوة والفساد المالي

اشتهرت حقبة حكومة كعبار بانتشار الرشوة والفساد المالي على **نطاق غير مسبوق**. وكان من بين **العوامل** التي أسهمت بشكل كبير في بروز هذه الظاهرة واستفحالها اتساع **النشاط النفطي** وما صاحبه من إنفاق هائل، ومن منافسة وتسابق بين مختلف الشركات والأفراد والسماسرة والمغامرين من شتى الجنسيات للحصول على حصّة من الامتيازات البترولية، وعلى نصيب من الصفقات والأعمال والمشاريع المرتبطة بذلك النشاط.

ومن **أشهر قضايا الرشوة والفساد المالي** التي عرفتها حقبة حكومة **كعبار**:

- عقد بناء **طريق فزان** الذي وقّعته الحكومة في ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ مع شركة عبد الله عابد السنوسي المعروفة باسم شركة ساسكو. وقيل إنَّ رئيس الوزراء كعبار قبض مبلغ (٥٠) ألف جنيه ليبي كرشوة لإبرام ذلك العقد.
- عمليات **منح عقود امتياز التنقيب** عن البترول التي وقعت خلال فترة حكومة كعبار، ومن أشهرها منح عقد الامتياز رقم (٨٢) لشركة **كوري** الإيطالية التابعة لمؤسسة (ENI)[١٧٩] في ١٩/ ١١/ ١٩٥٩، وعقد الامتياز البترولي رقم (٨٥) لشركات "**أوزونيا**" و"**ديّا**" و"**أكيتان ليبيا**" في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٠.
- عقد مدّ **أنابيب مياه درنة/ طبرق** (١٩٦٠) وعقد بناء خط **أنابيب البترول** إلى طبرق التابع لشركة **(بريتش بتروليوم)**

١٧٩ أفاد تقرير أمريكي يحمل الرقم (٣٨٠) مؤرّخ في ١٤/ ٤/ ١٩٦٠ أنّ السفير الإيطالي في ليبيا في تلك الفترة السنيور ماريو مونديلو Mario Mondello لعب الدور الرئيس في تأمين وساطة السيد عبد الله عابد السنوسي مع رئيس الوزراء كعبار للحصول على امتياز شركة كوري الإيطالية.

البريطانية (١٩٦٠) إذ يعتقد أنّ ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي حصل على عمولة كبيرة لكلّ عقدٍ منهما.[١٨٠]

- قضية **وكالة شركة جنرال موتورز** GM الأمريكية التي كانت مملوكة للإيطالي Carlos Almagiar صاحب شركة General Overseas Libica إذ يعتقد أنّ رئيس الوزراء كعبار حصل من المالك الإيطالي على رشوة أخذت شكل ملكية ١٠٪ من رأسمال الشركة.[١٨١]

- عدد من التعاقدات الخاصة ببناء مدينة "**البيضاء**" كعاصمة جديدة للبلاد منذ فترة حكومة بن حليم ثمّ حكومة كعبار.

دفع انتشار هذه الظاهرة واستفحالها بالملك إدريس إلى أن يصدر في **١٣/ ٧/ ١٩٦٠** بيانه الشهير الذي عُرف باسم "**بلغَ السيلُ الزُّبَى**" والذي جاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا بلاغ للناس ولينذروا به

إلى رئيس الحكومة الاتحادية والوزراء ووكلاء الوزراء وكلّ المسؤولين في الحكومة الاتحادية، وكذلك إلى والي طرابلس ووالي برقة ووالي فزان وإلى النظّار والمدراء والمتصرّفين وكل من هو مسؤول في المتصرفيات.

لقد بلغَ السيلُ الزُّبَى، فقد وصلتنا كثير من التقارير التي تشير إلى سوء استعمال السلطة من قبل بعض مسؤولي الدولة في قبولهم الرشاوى في السرّ والعلن، والمحاباة. وهذان الشرّان سوف يؤدّيان إلى هدم أساس الدولة وأركانها وسمعتها الطيبة، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه الشرور تؤدّي إلى ضياع ثروة البلاد.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالَكم بينكم بالباطل وتُدلوا بها إلى الحكّام لتأكلوا فريقاً من أموال النّاس بالإثم وأنتم تعلمون﴾.

---

١٨٠ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-140) المؤرّخ في ٢/٦/١٩٦٩ بعنوان "أسرة الشلحي ونفوذها". الملف .POL 15-1 Libya

١٨١ يتّهم تقرير للسفارة الأمريكية يحمل الرقم (٣٨٠) مؤرّخ في ١٤/ ٤/ ١٩٦٠ السفير الإيطالي Mario Mondello بأنّه لعب دور الوسيط بين كعبار والمالك الإيطالي. الملف 879.053.

وقال النبيّ صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليُغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان".

وإنّني بعون الله ومشيئته سأحاول أن أغيّر هذا الأمر بيدي ولن أتزحزح أو أتراجع عن تنفيذ أمر الله حتى أستعيد لبلادي سمعتها الطيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.[١٨٢]

وقامت الصحف المحلية جميعها بنشر هذا البيان في صفحاتها الأولى.

وقد ورد بتقرير أعدّته **السفارة الأمريكية** حول هذا البيان [يحمل الرقم (٢٥) ومؤرّخ في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٠] ما ترجمته:[١٨٣]

"إنّ الفساد المالي في أوساط المسؤولين الحكوميين، الذي هو مشكلة مستمرّة ليس في ليبيا فحسب ولكن في معظم الدول النامية حديثاً، لقي خلال الأشهر الأخيرة اهتماماً متزايداً من الصحافة ومن البرلمان والدوائر الشعبية، على الرغم من أنّه لا يوجد، وفقاً لمعلومات السفارة، ما يدلّ على أنّ معدّل انتشاره زاد عمّا كان عليه في السنوات الماضية. وعلى أيّ حال، فإنّ الشائعات بشأن ضخامة الرشاوى التي دُفعت من أجل الحصول على الامتيازات البترولية من قبل شركة كوري وشركات أوزونيا Ausonia هي التي حفّزت الملك في النهاية على أن يجاهر بموقفه بشكل رسمي."

وتوضح **مذكرة محادثة** جرت في وزارة الخارجية بواشنطن يوم **١٧/ ٨/ ١٩٦٠** بين المستر **مارتن جونز** Martin Jones المسؤول بشركة **إسّو** العاملة في ليبيا وبين المستر **جون بكل** John F. Buckle والمستر **ريتشارد باركر** Richard B. Parker من الإدارة الإفريقية أنّ الحوار دار حول موضوع الفساد المالي في ليبيا ومنشور الملك إدريس بشأنه. ونسبت المذكرة إلى المستر مارتن جونز قوله إنّ مصادر الشركة داخل ليبيا تؤكّد أنّ المنشور كتب بوساطة الملك نفسه وأنّ عمليات الرشوة التي صاحبت ثلاثة عقود كبيرة؛ عقد طريق فزان وعقد ميناء بنغازي[١٨٤] وعقود الامتياز البترولية الممنوحة لشركتي كوري وأوزونيا

١٨٢ دي كاندول. م. س. ص. (١٢٨).

١٨٣ الملف (773.00).

١٨٤ كان السفير الأمريكي جونز قد بعث تقريراً بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٥٨ يحمل الرقم (٤٠٩)، إثر مقابلة له مع الملك إدريس يوم ١/ ٥/ ١٩٥٨، أشار فيه إلى أنّ الملك يبدي اهتماماً خاصاً بإنجاز أربعة مشروعات، هي بناء طريق فزان ومدّ أنابيب المياه من درنة إلى طبرق وإعادة بناء ميناء بنغازي وإنشاء مكتب اتحادي للإعلام وتقوية جهاز الإذاعة (الملف 773.00)، ومن الواضح أنّ عدداً من المسؤولين الحكوميين انتهزوا فرصة اهتمام الملك بهذه المشروعات وانغمسوا بالممارسات المالية الفاسدة في تنفيذها.

Ausonia، هي التي أثارت استياء الملك وحفّزته على إصدار المنشور.

كما نسبت المذكرة إلى المستر جونز اعتقاده بأنّ **المرتشين هم عبد المجيد كعبار والبوصيري الشلحي وعبد الله عابد**، وأنّ الملك رفض استقبال الأخير قبيل أيام من إصداره للمنشور. وقد عبّر المستر جونز عن فرحته لعدم تورّط أيّ من الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا بهذه الفضائح.

غير أنّه إذا كانت الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا غير متورّطة في هذه العقود بالذات فإنّها **لم تكن جميعها بعيدة عن الانغماس في عددٍ من الممارسات الفاسدة الأخرى** كما يتّضح من **المذكرة الخاصّة**[185] Special Staff Report التي أعدّها المستر **كلارنس راندل** Clarence Randall بتاريخ **١٢/ ١/ ١٩٦٠** إثر عودته من رحلةٍ زار خلالها ليبيا وعدّة أقطار أخرى، إذ كان ممّا ما جاء في هذه المذكرة:

".. إنّ قيام مواطنين أمريكيين بتقديم رشاوى لمسؤولين ليبيّين يعدّ مشكلة ينبغي على الإدارة الأمريكية مواجهتها .. توجد الآن ١٢ شركة تملك امتيازات بترولية في ليبيا. إنّ تعاملات الشركات الكبيرة والجيدة منها هي ذات طابع قانوني، ومع ذلك، فإنّ هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنّ بعض الشركات الأخرى قد حصلت على امتيازاتها البترولية من خلال تقديم رشاوى إلى مسؤولين ليبيّين ..".

"إنّ ملك ليبيا طاعن في السنّ، وقد تؤدّي وفاته إلى وقوع اضطرابات سياسية في ليبيا من المحتمل أن تجلب معها اتّهامات بأنّ ليبيا تمّ نهبها بواسطة الرأسماليين الأمريكان".

ثمّ تساءل المستر راندل في مذكرته:

(١) أليست في عداد الجرائم، وفقاً للقانون الأمريكي، أن يقوم مواطن أمريكي برشوة مسؤول دولة أجنبية؟

(٢) إذا كان الأمر كذلك، فما الذي قمنا به من أجل تطبيق القانون؟

(٣) وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي نقترحه من أجل إيقاف هذه الممارسات؟

---

١٨٥ المذكرة موجودة ضمن أوراق الرئيس أيزنهاور التي تمّ نشرها.

وفي الواقع فإنّ **الصحافة** المحلية لم تكتفِ بنشر بيان الملك في صفحاتها الأولى، بل شرعت في نشر سلسلة من المقالات والتقارير الصحفية التي ندّدت بالفساد المالي ورموزه. من ذلك، على سبيل المثال، الافتتاحية التي نشرتها صحيفة "**الليبي**" (التي يرأس تحريرها المحامي علي الديب) في عددها الصادر يوم ٤/ ٨/ **١٩٦٠** والتي تحدّثت بشكلٍ مكشوف عن الفساد المالي الذي انتشر خلال فترة **حكومة بن حليم**،[١٨٦] كما أنّ صحيفة "**المساء**" (التي يرأس تحريرها سليمان دهان) نشرت في عددها الصادر يوم **٢٠/ ٨/ ١٩٦٠** تقريراً مفصّلاً حول ملابسات "**عقد طريق فزان**"، وهو ما أدّى في النهاية إلى أن يقوم البرلمان بسحب ثقته من حكومة كعبار في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠، وأدّى من ثم إلى سقوطها.

١٨٦ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٧٨) المؤرّخ في ٥/ ٨/ ١٩٦٠. الملف (773.00).

سقـوط حكومة كعبار

تتلخَّص **وقائع سـقوط حكومة عبد المجيد كعبار** بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ في الآتي:

- أصدر الملك إدريس، كما سـلفت الإشارة، **بيانه** الشهير المؤرَّخ في **١٣/ ٧/ ١٩٦٠** والـذي نـدَّد فيـه بالفسـاد والمحسـوبية المستشريَين في الدولة.
- في منتصف شـهر أغسـطس/ آب ١٩٦٠ ظهـرت **قصَّة طريق فزان** لأول مرَّة في **الصحف الليبية** وتحديداً في صحيفة "**المساء**" مع الملابسات المتعلقة بتلك القضية، وكيف أنَّ المقاول المتعهّد ببناء ذلك الطريق (السـيد عبد الله عابد السـنوسي) قد طالب الحكومـة **بمبلغ إضافي** قدره (٤) ملايين جنيه ليبي لاسـتكمال بنـاء الطريـق المذكور على حـين أنَّ العطاء كان قـد أرسي عليه بمبلغ (١,٩) مليون جنيه ليبي فقط.
- نظـراً لأنَّ رئيـس الـوزراء كعبـار بـدا عاجزاً عـن معالجة هذا الموضـوع والدفـاع عنـه، قـام أكثـر مـن **ثلثي أعضـاء مجلسي الشـيوخ والنـواب** بتقديم **عريضـة إلى الملك** تحمـل توقيعاتهم تطلب منه دعوة البرلمان لعقد **جلسة استثنائية**.
- اسـتجاب الملـك إلى الطلب الـذي تضمَّنتـه العريضة وأصدر **مرسـوماً** بتاريـخ **١٧/ ٩/ ١٩٦٠** يدعو فيه البرلمان إلى **جلسـةٍ استثنائية** تعقد في **٣/ ١٠/ ١٩٦٠**.
- التـأم **البرلمـان في جلسـته الاسـتثنائية** يـوم ٣/ ١٠/ ١٩٦٠ ثمَّ أجِّلت الجلسـة إلى يـوم ٧/ ١٠/ ١٩٦٠ بسـبب غياب رئيس

الـوزراء الـذي كان في طـبرق حيـث الملك إدريـس. وأصدر **البرلمـان بيانـاً** أوضـح فيـه أنَّ الغرض مـن الاجتـماع ليس هو التوقف عن إتمام طريق فزان[187]، بل البحث عن السبب الذي مـن أجله رُفعت تكلفة بنـاء ذلك الطريق مـن (٩ ,١) مليون جنيه إلى ستة ملايين جنيه.

- لم يتمكـن **رئيـس الـوزراء** مـن المثول أمـام البرلمان في جلسـة السـابع مـن أكتوبر/ تشريـن الأول ومن ثمَّ تقـرَّر تأجيلها إلى يوم **العاشر** من الشـهر نفسـه (عام ١٩٦٠). وفي هذه الجلسـة **تحـوَّل الحوار بين الحكومة ومعارضيها، عن قضية طريق فزان، إلى قضية سحب الثقة عن الحكومة**. وجرى تأجيل الجلسة إلى يوم ١٩/ ١٠/ ١٩٦٠.

- في يـوم **١٢/ ١٠/ ١٩٦٠** وجَّه كعبار **رسـالة** إلى الملك إدريس ألحَّ فيها على أحد أمرين: إمَّا قبول اسـتقالته وإما حل البرلمان وإجـراء انتخابات جديـدة، بحيث يمكـن لرئيـس الوزراء أن يرى رأي الناخبين في هذه القضية. واختار الملك الخيار الأول رافضـاً حل البرلمان، وبعث إلى كعبار رسـالة مؤرّخة في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ شكره فيها على خدماته التي قدَّمها إلى بلاده.[188]

١٨٧ السـبب وراء إصـدار ذلـك البيـان أنَّ سـكرتارية المجلـس تلقـت خمسـاً وثلاثـين برقيـة مـن ولايـة فـزان تطالب بعدم التوقف عن إتمام طريق فزان.

١٨٨ للمزيـد حـول هـذا الموضـوع انظـر: خـدوري، ص ٣٣٧-٣٤٧؛ الصيـد، ص ١٢٩-١٣٣؛ دي كاندول، ص ١٢٨؛ المغيربي، ص ٤٢٠-٤٢٦.

الفصل الثاني

حكومة محمد عثمان الصيد
ونهاية حقبة (وقائع وتطورات)

مباحث الفصل الثاني

* تشكيل الوزارة
* وقائع وتطوّرات
* تطوّرات إقليمية ودولية
* العلاقات مع بريطانيا
* العلاقات مع أمريكا
* عداء إيطالي دفين
* قرار حل هيئة الخدمات المشتركة
* مشروع خطة خمسية للتنمية
* إقالة شقلوف
* زيارة وليّ العهد لأمريكا
* اتهامات بالفساد المالي

تشكيل الوزارة

كان السيد **محمد عثمان الصيد**[١] عندما شكّل الوزارة في **١٦/ ١٠/ ١٩٦٠** قد بلغ من العمر **(٣٦)** عاماً. فهو من مواليد قرية "**الزويّة**" متصرفية "**براك**" بمنطقة "**الشاطئ**" بإقليم **فزان**. كان والده السيد أحمد البدوي الصيد يعمل قاضياً ويرأس المحكمة الشرعية بالشاطئ. اشتغل في مطلع حياته بالزراعة والتجارة كما عمل بالتدريس، وتعرَّض للاعتقال من قبل سلطات الإدارة العسكرية الفرنسية في إقليم فزان[٢]. مثّل إقليم فزان خلال عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ في **لجنة الواحد والعشرين** وفي **الجمعية الوطنية التأسيسية** وفي **المجلس الاستشاري** التابع للأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا.[٣]

شغل عدَّة مناصب وزارية في الحكومة الاتحادية المؤقتة (برئاسة محمود المنتصر) وفي سائر الحكومات التي تشكلت منذ الاستقلال، عدا حكومة الساقزلي[٤] القصيرة العمر، وعدا فترة قصيرة من عمر حكومة عبد المجيد كعبار.[٥] وقد شغل الصيد في الحكومات التي شارك فيها كافة منصب **وزير الصحة**[٦] سوى في أواخر أيام حكومة كعبار عندما كلّف في ١٥ / ٢/ ١٩٦٠ بمنصب **وزير الاقتصاد**، ثمَّ في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٠ بمنصب **وزير المالية**، وهو المنصب الذي لم يبقَ فيه سوى قرابة أسبوعين إذ كلّف في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ بتشكيل الوزارة الجديدة.

وقد أورد الصيد في مذكراته إشارة إلى الكيفيّة التي تمّ بها تكليفه بتشكيل الوزارة، وإلى ما دار بينه وبين الملك إدريس بهذا الخصوص:

---

١ كان يعرف باسم محمد بن عثمان، وهو من مواليد ١٧/ ١٠/ ١٩٢٤.

٢ انظر: الصيد، ص ١٧ –٣٧.

٣ المصدر نفسه، ص ٣٨–٧٢، والفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

٤ المصدر نفسه، ص ٩٧.

٥ المصدر نفسه، ص ١٢٥.

٦ كما تحدّث الصيد في مذكراته، ص ١٢٥–١٢٨.

"كنت ما أزال مقيماً في الفندق (بطبرق) حين اتّصل بي **الدكتور علي الساحلي** رئيس الديوان الملكي بعد الظهر في ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٠... وحين التقيت به في مكتبه أنهى إليّ أنَّ الملك قرّر قبول استقالة الحكومة (حكومة كعبار) ... وقرّر تكليفي بتشكيل حكومة جديدة.."

ثمَّ يصف الصيد **ما دار بينه وبين الملك من حوار** حول تكليفه مساء ذلك اليوم، وكان من بين ما جاء في ذلك الوصف:

"سألني (الملك) هل أعددت قائمة الوزراء في الحكومة الجديدة؟ وكان جوابي بالنفي. واستفسرني عمّا إذا كان رئيس الديوان قد أبلغني بالقرار؟ فأجبته بأنّني أبلغت به.

فسأل: لماذا إذن لم تحضر تشكيلة الحكومة؟

قلت: يصعب عليّ وعلى عبد المجيد كعبار وعلى أيّ شخص في ليبيا تشكيل الحكومة في الوقت الحاضر..

قال: لماذا؟

قلت: بسبب تدخّل رجال القصر في شؤون الدولة، ولمعاكسة الولاة لعمل الحكومة الاتحادية، ولذلك يصعب تشكيل حكومة في ظل هذه الأوضاع.

وأجابني عن ملاحظتي قائلاً: هل تعرف لماذا اخترتك لتشكيل الحكومة الجديدة؟

قلت: لا.

قال: لأنّك عاصرت وعايشت هذه المشاكل وتعرفها وتستطيع معالجتها، لذلك اخترتك، فتوكّل على الله وباشر عملك ومهامّك.

قلت: أوافق ولكن لديّ طلبات وليست شروطاً، فإذا تفضلتم بقبولها فإنّني على استعداد لتشكيل الحكومة، وإذا لم تقبلوها فسأكون رهن إشارتكم وفي خدمتكم، ولكنّني لن أتحمّل مسؤولية تشكيل الحكومة."

ويواصل الصيد سرد **الحوار الذي جرى بينه وبين الملك** يومذاك:

"سألني الملك قائلاً: ما هي هذه الطلبات؟

قلت: لا يدخل الحكومة أيّ وزير طالما أنا رئيس لها، إلا الوزير الذي أقترحه، ومن حقكم دستورياً الاعتراض على أيّ شخص، وفي هذه الحالة أقترح غيره[٧]."

"وأضفت: كما أنّني لا أقبل أن أتلقّى توجيهات من أيّ موظف في القصر سواء أكان ناظر الخاصّة أم رئيس الديوان، ولا أقبل أن يتصل بي ويبلغني بتوجيهاتكم أو يبلغ الوزراء بهذه التوجيهات، ولا أقبل أن تطلبوا أيّ وزير لمقابلتكم إلا عن طريقي. إذا كان لديكم أيّ توجيه فوجّهوه لي مباشرة حتى تصبح للحكومة هيبة ويكون الوزراء مسئولين أمام رئيس الحكومة فقط ....".

"أجابني الملك: **طلباتك جميعها دستورية، وأنا موافق عليها جملة وتفصيلاً**..".

ثمَّ يعقب الصيد على ذلك الحوار الذي جرى بينه وبين الملك عند تكليفه بتشكيل الوزارة، بقوله:

"أقول الآن، وللأمانة والتاريخ وللحقيقة، والرجل في رحاب الله وذمّته، وسوف نلتقي جميعاً بين يديّ الله في الدار الآخرة، إنَّ ذلك كان هو الحوار الذي دار بيننا، **وقد التزم رحمه الله بوعده لي طوال فترة رئاستي للحكومة**..".[٨]

وفي ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ صدر مرسوم ملكي بتشكيل الوزارة الجديدة على النحو التالي:

- محمد عثمان الصيد — رئيساً للوزارة
- سالم لطفي القاضي — وزيراً للمالية
- أحمد الحصائري — وزيراً للدفاع

٧ أشار الصيد إلى أنَّ المادتين (٧٢/ ٧٨) من الدستور الليبي تعطيان الملك حق تعيين وإعفاء الوزراء بناءً على اقتراح رئيس الحكومة.

٨ الصيد، ص ١٣٤-١٣٥. انظر ما ورد بهذا الخصوص: خدوري، ص ٣٤٧-٣٤٨.

- أحمد عون سوف — وزيراً للمواصلات
- محمود البشتي — وزيراً للمعارف
- عبد القادر العلّام — وزيراً للخارجية
- سالم الصادق — وزيراً للصحة
- عبد الرحمن القلهود — وزيراً للعدل
- عبد القادر البدري — وزيراً للاقتصاد
- الطائع البيجو — وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
- حسن ظافر بركان — وزيراً للأنباء[9]
- محمد بودجاجة — وزيراً للزراعة
- فؤاد الكعبازي — وزيراً للدولة في رئاسة مجلس الوزراء
- وهبي البوري — وزيراً للدولة في رئاسة مجلس الوزراء

وفيما تشكلت الوزارة في معظمها من وزراء كانوا أعضاء في الحكومة السابقة، شهدت هذه الحكومة بعض الوجوه التي دخلت الوزارة للمرّة الأولى، ومن هؤلاء **محمود البشتي** و**الطائع البيجو** و**حسن ظافر بركان** و**فؤاد الكعبازي**.

وقد أدخل الصيد ستة تعديلات على حكومته. وقع **أوّلها في ٣/ ٥/ ١٩٦١** فتمّ بموجبه قبول **استقالة** وزراء الخارجية (**عبد القادر العلّام**) والعدل (الشيخ **عبد الرحمن القلهود**) والعمل والشؤون الاجتماعية (**الطائع البيجو**) والمالية (**سالم لطفي القاضي**)[10] والزراعة (**محمد بودجاجة**)، **كما دخل الوزارة السادة** (**سليمان الجربي**) للخارجية، و(**حامد علي العبيدي**) للزراعة، و(**عبد المولى لنقي**) للعمل والشؤون الاجتماعية، و(**يونس عبد النبي بالخير**) للدفاع، و(**محمد بحيح**) بلا وزارة. كما جرى استحداث وزارتين جديدتين هما **وزارة شؤون البترول** و**وزارة الصناعة**، وقد أسندت الأولى (**لفؤاد الكعبازي**) الذي كان يشغل منصب وزير الدولة في التعديل السابق، وأسندت الثانية إلى (**أبو القاسم العلّاقي**) الذي دخل الوزارة لأوّل مرّة.

---

٩ هذه هي المرّة الأولى التي يجري فيها تسمية وزير لهذه الوزارة، فتشكيلات الوزارة كلها منذ الاستقلال لم تعرف وزيراً للإعلام أو الإرشاد أو ما شابه ذلك.

١٠ أورد الصيد أنَّ ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي سعى إلى إعادة سالم القاضي إلى الحكومة كوزير للزراعة غير أنَّ الصيد تصدّى ورفض ذلك المسعى. الصيد، ص ١٥٧.

وفي ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ صدر مرسوم ملكي بتعيين محمد سليمان بوربيدة وزيراً للصحة خلفاً لعبد القادر البدري، الذي كان قد استقال احتجاجاً على نقله في شهر مايو/ أيار ١٩٦١ من منصب وزير الاقتصاد الوطني إلى منصب وزير الصحة.

أمّا **التعديل الثاني**، فقد وقع في **٢٧/ ١/ ١٩٦٢** وجرى بموجبه قبول استقالة (**سليمان الجربي**) من وزارة الخارجية، وحل محله فيها (**ونيس القذافي**) الذي دخل الوزارة للمرّة الأولى، كما جرى قبول استقالة (**فؤاد الكعبازي**) من وزارة شؤون البترول وحل مكانه فيها (**نوري بن غرسة**) الذي دخل الوزارة هو أيضاً للمرّة الأولى.

وفي **١٤/ ٦/ ١٩٦٢** أدخل الصيد تعديلاً **ثالثاً** طفيفاً على وزارته، نقل بموجبه (**حامد العبيدي**) من وزارة الزراعة إلى وزارة **التخطيط والتنمية** التي جرى استحداثها. كما جرى تعيين **محمد عطية الله بونويرة**، الذي دخل الوزارة للمرّة الأولى بديلاً لحامد العبيدي في وزارة الزراعة.

أمّا **التعديل الرابع**، فقد كان واسعاً وجرى في **١١/ ١٠/ ١٩٦٢**، وقد خرج بموجبه من الوزارة كل من **محمود البشتي** (الذي كان وزيراً للمعارف) و**أحمد الحصائري** (الذي كان وزيراً للمالية) و**سالم الصادق** (أمازيغي، وكان وزيراً للاقتصاد الوطني) و**محمد بحيح** (كان وزيراً بلا وزارة). كما دخلها عدد من الوجوه الجديدة وهم: **عبد السلام بريش** الذي تولى وزارة الاقتصاد الوطني، و**عمر محمود المنتصر** وزيراً للعدل، و**محمود فتح الله** وزيراً للشؤون البرلمانية، وجرى نقل **محمد سليمان بوربيدة** من وزارة الصحة إلى وزارة المالية، و**نوري بن غرسة** من وزارة شؤون البترول إلى وزارة الصحة، والدكتور **وهبي البوري** من وزارة العدل إلى وزارة شؤون البترول، و**بالقاسم العلّاقي** من وزارة الصناعة إلى وزارة المعارف، كما عاد **إبراهيم بن شعبان** (أمازيغي) إلى الوزارة (وقد كان سفيراً بوزارة الخارجية) ليتولى مسؤولية وزارة الصناعة.[11]

١١ تناولت هذا التعديل عدّة برقيات وتقارير بعثت بها السفارة البريطانية في ليبيا، كان من بينها التقرير السرّي المؤرّخ في ١٨/ ١٠/ ١٩٦٠ (الرقم الإشاري ١٠١٣٥/ ٦٢. الملف FO 371/165734 22860) الذي أرجع هذا التعديل إلى رغبة رئيس الوزراء الصيد في تحجيم الانتقادات التي يواجهها من داخل مجلس الوزراء والتي تتهمه بالفساد المالي.

وفي أعقاب الإعلان عن **تعديل الدستور** في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢، الذي تمّ بموجبه تولي الحكومة المركزية (الاتحادية) لبعض سلطات الولايات في السابق، جرى استحداث **وزارة للداخلية**، وصدر في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٢ مرسوم ملكي عيّن بموجبه **أحمد عون سوف** (الذي كان يشغل منصب وزير المواصلات) وزيراً للداخلية. كما حل محله بموجب المرسوم ذاته **إبراهيم بن شعبان** في منصب وزير المواصلات (فضلاً عن قيامه بأعباء وزارة الصناعة مؤقتاً).

وقبيل استقالة وزارة الصيد بأسابيع قليلة، وتحديداً في **٣/ ١/ ١٩٦٣**، صدر مرسوم ملكي يقضي بإدخال تعديل طفيف على الحكومة، ويقضي بنقل **محمود فتح الله** من وزارة الشؤون البرلمانية إلى وزارة الصناعة، وبتعيين **محمد السيفاط** (الرئيس الأسبق للجنة شؤون البترول) وزيراً للشؤون البرلمانية خلفاً **لمحمود فتح الله**. وفي **٦/ ٣/ ١٩٦٣**[١٢] صدر مرسوم ملكي بتعيين **أبي بكر نعامة** وزيراً للعدل خلفاً **لعمر محمود المنتصر** الذي نُقل إلى وزارة الخارجية، وبنقل وزير الخارجية السابق **ونيس القذافي** إلى منصب وزير الداخلية خلفاً **لأحمد عون سوف** الذي خرج من الوزارة، وبتعيين **أحمد عبد الرزاق البشتي** وزيراً جديداً للصحة.

وقد أورد الصيد أنّه بعد تشكيل حكومته وأدائها اليمين الدستوري أمام الملك يوم **١٦/ ١٠/ ١٩٦٠** اجتمع هو بالملك وطلب منه توجيهاته بشأن السياسة التي يجب على حكومته أن تتبعها في الداخل والخارج، وكان ممّا نسب إلى الملك قوله:[١٣]

"يجب أن نعتمد أولاً على الله سبحانه وتعالى ثمّ على أنفسنا، ونعمل من أجل بناء ليبيا ورفاهية شعبها وأمنه، ونشر العدل والطمأنينة في جميع أنحاء البلاد، والمحافظة على استقلالها وسيادتها وعدم السماح لأيّ جهة بالتدخّل في شؤوننا الداخلية، وأن نتعاون مع **الدول العربية** في إطار ما ينصّ عليه ميثاق الجامعة العربية، وأن نتفادى التدخّل في نزاع بين دولة عربية وأخرى، وأن نعمل على

---

١٢ الصيد، ١٣٦–١٣٧.

١٣ أشار الصيد، في مذكراته ص ٢٦٢، إلى أنّه استصدر من الملك في ١١/ ٣/ ١٩٦٣ (أي قبل نحو أسبوع من قبول استقالته) مرسوماً ملكياً يقضي بتعديل الوزارة، غير أنّه لم يبيّن تفاصيل ذلك التعديل، والأرجح أنّ هذا هو التعديل الذي عناه.

إصلاح ذات البين إذا استطعنا، وإذا لم نستطع نقف على الحياد ولا نتساهل في حدودنا الترابية".

وطلب (الملك إدريس) منّي العمل على أن يعيش **الشعب الليبي** حياة كريمة، لأنّه ظل محروماً عدّة قرون، **وحين يتوفر لدينا فائض من المال نقدّم العون لأشقائنا.**

كما طلب أن تكون سياستنا مع **الدول الإفريقية** قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في الشئون الداخلية، وإشعارهم بأنّنا سنكون لهم جيراناً صالحين.

وطلب الملك إدريس أن تكون علاقاتنا ودّية **مع الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الغربية**، لأنّهم ساعدونا في وقت حاجتنا، وتربطنا معهم الآن اتفاقيات يجب أن نحافظ على ما تنصّ عليه، وأن لا نختلق (معهم) مشاكل تتيح لهم التدخّل في شؤوننا الداخلية، **وألا نجدّد الاتفاقيات حين تنتهي مدّتها لأنّ الأسباب التي حتمت توقيعها قد زالت.**

كما طلب منّي الملك إدريس التطبيق الصارم لهذه السياسة لنحظى باحترام الجميع".[١٤]

وقد أورد الصيد أنّه قام، في اليوم التالي لتشكيل وزارته وأدائها اليمين، بزيارة خاصّة لمجلسي النواب والشيوخ عبّر خلالها عن رغبته في التعاون معهما. كما قام أيضاً في فترة لاحقة بزيارة مجاملة لرئيسي الوزارة السابقين عبد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم.[١٥]

١٤ المصدر نفسه، ١٣٦-١٣٧. إنّ هذه التوجيهات جديرة بالتأمّل ونحسب أنّها تنضح حكمة وواقعية وحرصاً على ليبيا وشعبها.

١٥ المصدر نفسه، ص ١٣٧، ١٣٩-١٤٠.

وقائـع وتطـوّرات

حفلت فترة حكم وزارة الصيد بجملة **وقائع وتطورات**، كان من أبرزها:

- أصـدرت الحكومـة بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٠ قـراراً بحل "**هيئة المصالـح الليبيـة الأمريكيـة المشـتركة**" وقـد لقي استحسـاناً واسـعاً في الصحافة الليبية وفي الأوسـاط الشعبية. وعدّ تنفيذ هذا القرار، الذي كانت حكومة كعبار قد شرعت في التخطيط لـه في ١٢/ ٥/ ١٩٦٠، تحقيقـاً لإحدى الأماني الرئيسـة لدى الليبيّـين، والتـي تتمثل في إزالـة "**الأجانب**" عـن كافة مواقع الإشراف في الأجهزة الحكومية.[١٦]

- في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٠ صـدر مرسـوم ملكـي بإعـادة تشـكيل **المجلـس التنفيـذي لولايـة طرابلـس**، وتكليـف **عـلي الديب** برئاسـة ذلك المجلس (كان علي الديب يشـغل منصب رئيس المجلـس التشريعـي في ولاية طرابلـس في مطلع عـام ١٩٥٤ عندمـا قامـت أزمـة بينه وبـين والي طرابلـس آنـذاك **الصّدّيق المنتصر**. وقد أدَّت تداعيات تلك الأزمة إلى إصدار الملك أمراً ملكيـاً حلّ بموجبـه المجلس التشريعي وهو مـا اعترض عليه الديـب لدى المحكمـة العليا التي حكمت ببطـلان هذا الأمر الملكي).[١٧]

- قامت الحكومة في مطلع شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٠ وفي شـهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ بإجراء تعديلات واسعة

١٦ انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٠–١٥٣، وما ورد في مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" بهذا الفصل.

١٧ راجع الفصل الثالث "حكومة محمد الساقزلي .. الوزارة الأقصر عمراً" في المجلد الثاني من هذا الكتاب، وما ورد في الفصل الرابع "حكومة الصيد .. تنامي الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

بالمناصب شملت عدداً من كبار موظفي الدولة. وقد أدّى بعض هذه التعديلات إلى اعتراض ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي عليها لأنّها شملت بعض أصدقائه والمقرّبين منه،[18] وكانت أبرز الشخصيات التي طالتها تلك التعديلات:[19]

١- **محمد عبد الكافي السمين**. نُقل من منصب مدير عام الجمارك إلى منصب وكيل وزارة الزراعة.
٢- **خليفة موسى**. رُقي من منصب نائب مدير عام الجمارك إلى مدير عام الجمارك.
٣- **محمد موسى المنصوري**. نقل من منصب مدير عام وزارة الدفاع إلى منصب مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٤- **محمد المريمي**. نقل من منصب مدير عام المهاجرة إلى منصب مدير عام وزارة الدفاع.
٥- المقدم **الصادق كشبور**. عيّن مديراً عاماً للجوازات والهجرة[20] بالإضافة إلى مسؤولياته كنائب لمدير الشرطة الاتحادية.
٦- **منير البعباع**. نقل من منصبه كمدير عام لوزارة الاقتصاد الوطني إلى منصب مدير عام مكتب مقاطعة إسرائيل.
٧- **أحمد صويدق**. نقل من عمله كمدير لمصلحة التجارة بنظارة المالية والاقتصاد بولاية برقة إلى منصب مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني.
٨- **محمود فرحات**. نقل من منصب مدير عام وزارة الشؤون البرلمانية إلى منصب مدير عام وزارة المواصلات.
٩- **عبد الحفيظ الكيب**. نقل من مدير عام الخدمة المدنية إلى منصب مدير عام وزارة الشؤون البرلمانية.

---

١٨ انظر: الصيد، ص ١٥٥-١٥٦.
١٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٩٩) المؤرّخ في ١٨/ ١/ ١٩٦١. الملف 775.14.
٢٠ حل محل السيد "محمد بورحيّم" الذي كان قد شغل هذا المنصب فترة طويلة منذ الاستقلال.

02__2rd Chapter__Vol__03.indd 143 30/05/25, 01:49 ص

١٠- **حسين المبروك زيدان**. عيّن مديراً عاماً للخدمة المدنية (شغل لفترة طويلة منصب مدير الأملاك الحكومية في ولاية برقة).

١١- **علي محمد المسلاتي**. نقل من منصب مدير عام مصلحة الإذاعة والصحافة والمطبوعات إلى منصب مدير عام بوزارة الدولة للشؤون الفنية.

- شهدت مدينة طرابلس ليل **٢٣-٢٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠** توزيع **ملصقات سرّية** تدعو إلى حل الحكومة القائمة، كما شهد يوم ٢٤ من الشهر نفسه (ذكرى الاستقلال) ظهور **صوَر** جديدة للرئيس المصري عبد الناصر كملصقات في الأماكن العامّة وعلى نوافذ سيارات الأجرة.[٢١]

- أصدرت الحكومة يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١ **اللائحة التنفيذية** رقم (١) لسنة ١٩٦١ الخاصّة بقانون **الوكالات التجارية** رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ . وقد نصّت تلك اللائحة على عدم السماح لأيِّ شخص أجنبي بأن يبقي في حوزته أكثر من **عشرة توكيلات تجارية**، كما حظّرت على أيِّ أجنبي امتلاك أيّة وكالة تجارية جديدة بعد صدور تلك اللائحة. وقد أثارت هذه اللائحة اعتراضات شديدة، ولاسيما من قبل الحكومة والشركات البريطانية، فقد كانت شركة (**ميتشل كوتس**) البريطانية تملك (**٣٥٠**) وكالة تجارية في ليبيا، كما كانت شركة (**غوردون وودروف**) البريطانية بدورها تملك (**١٥٠**) وكالة تجارية.[٢٢]

- شاركت ليبيا في اجتماعات **جامعة الدول العربية** الذي انعقد **ببغداد** منذ الأول من فبراير/ شباط ١٩٦١، وقد تشكل الوفد الليبي برئاسة وزير الخارجية عبد القادر العلّام.

---

٢١ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا رقم G-89 مؤرّخة في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٠. الملف المركزي رقم 773.00/12-3060.

٢٢ سبق هذه اللائحة صدور لائحة أساسية في عام ١٩٥٩، ثمّ عدّلت في ١٣/ ٩/ ١٩٦٠، ومرّة ثانية في ٥/ ٨/ ١٩٦٢.

- حمل قائد الأسراب حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة المصري يوم ٧/ ٢/ ١٩٦١ **دعوة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الملك إدريس لزيارة مصر.**

- جرى خلال شهر فبراير/ شباط ١٩٦١ توزيع **منشور سرّي** تضمَّن تهجّماً شديداً على الملك ورجال الحكم الفاسدين وعلى المستعمرين الأمريكان والبريطانيين والفرنسيين، كما ندَّد بحكام تونس والأردن والعراق، فيما أشاد بالرئيس المصري عبد الناصر. المنشور من إعداد جماعة أطلقت على نفسها اسم "**اليد الحمراء**". ونسبت السفارة الأمريكية إلى الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان الملكي أنَّ الملك اطلع على المنشور ولم يعره اهتماماً.[٢٣]

- جرى في شهر مارس/ آذار ١٩٦١ استجواب الحكومة[٢٤] داخل **البرلمان** عن مصير مشروع قانون سبق لها أن وعدت بتقديمه يقضي بتعديل **قانون ضرائب الدخل وإدخال الضريبة التصاعدية**،[٢٥] وأكدت الحكومة في ردّها أنّ الجهود ماضية في سبيل إعداد المشروع.

- **رفضت** الحكومة، بناءً على توجيهات الملك إدريس، المشاركة في **القوات الدولية** التي قرّرت الأمم المتحدة إرسالها في عام ١٩٦١ لحفظ السلام في **الكونغو.**

- أصدرت الحكومة بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٦١ قراراً بتعيين **خليل البنّاني** محافظاً للبنك الوطني، بديلاً **للدكتور علي نور الدين العنيزي**، كما جرى تعيين **علي جمعة المزوغي** نائباً للمحافظ، بديلاً للشخصية الإنجليزية التي كانت تشغل هذا المنصب.

٢٣ راجع التقرير السرّي المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا ذا الرقم (٣٥٠) بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٦١. الملف المركزي رقم 773.11/2-1561.

٢٤ راجع الفقرة (٢) من التقرير الاقتصادي السرّي نصف الشهري الذي تقوم السفارة الأمريكية في ليبيا بإعداده عن الاقتصاد الليبي المؤرّخ في ٢١/ ٤/ ١٩٦١ والمتعلق بالفترة من ٢٣/ ٣/ ١٩٦١ إلى ١٥/ ٤/ ١٩٦١.

٢٥ كان البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد أوصى في تقريره المشار إليه بإدخال نظام الضرائب التصاعدية وإصلاح الهيكل الضريبي الليبي.

وقد نسبت وثيقة سرّية أمريكية إلى الدكتور **محمود أبو السعود** (مستشـار اقتصادي بالبنك الوطني الليبي - مصري الجنسية) اعتقـاده بـأنَّ إقصـاء الدكتور العنيـزي عن منصبـه كان بتأثير المستشارين البريطانيين في وزارة المالية، بسبب مواقفه إزاءهم، ورغبته في تحرير البنك الوطني من هيمنة بنك إنجلترا المركزي والخروج من كتلة الإسترليني.[٢٦]

- شـهد شهر إبريل/ نيسان من عام ١٩٦١ **عودة** نحو (**١٣٠٠**) مواطن من أبناء القبائل الليبية التي كانت قد هاجرت إلى تشاد إبَّـان حقبة الاحتلال لليبيا، كما عـاد نحو (**٤٠٠**) مواطن آخر خلال عام ١٩٦٢. وقد استقرَّ معظم العائدين (الذين ينتسب جلّهم إلى قبيلة أولاد سليمان) في ولاية فزان.[٢٧]

- جرى في ٣/ ٥/ ١٩٦١ اسـتحداث **وزارتين جديدتين**، الأولى **لشـؤون البـترول** وقـد أسـندت إلى فـؤاد الكعبـازي، والثانية **للصناعة** وقد أسندت إلى أبي القاسم العلاقي.

- أصدر مجلس الوزراء قراراً بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٦١ يقضي بإزالة جميـع **النصـب التذكاريـة** التـي وضعتها سلطات الاسـتعمار الإيطـالي في مواقع المعارك التي دارت بـين المجاهدين الليبيّين والغزاة الطليان، واسـتبدال نصب تذكارية ليبية بها، وتسجيل أسـماء المعارك وقادتها وشهدائها. وشـكّل المجلس لجنة تابعة لوزارة الدفاع من أجل تنفيذ هذا القرار.[٢٨]

- أقصى الملـك يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ **حسـين مازق** عن منصب والي برقة، وكان قد شـغله لمدَّة تسع سنوات متواصلة، وجرى

---

٢٦ الوثيقة السرّية المرسـلة من السـفارة الأمريكية إلى واشـنطن بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٦١ ذات الرقم الإشـاري (٤٩٣) الملف المركزي رقم 773.00/5-1161 . انظر أيضاً: الصيد، ص ٢٠٧-٢٠٨.

٢٧ راجـع عـلى سـبيل المثال التقريـر السرّي الـذي بعثت بـه السـفارة الأمريكية في ليبيـا بتاريـخ ٣١/ ٥/ ١٩٦١ رقم (٥١٩). الملف المركزي 1485 873.411/5-3161، ومبحث "مسـعى لانفصال إقليم فزان" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٢٨ الصيد، ص ٢٢٢.

تعيين **محمود بوهدمة** (رئيس مجلس الشيوخ) خلفاً للسيد مازق. وقد تردَّد أنَّ ناظر الخاصَّة الملكية البوصيري الشلحي كان وراء إقصاء السيد مازق عن منصبه بوصفه **إحدى الشخصيات البرقاوية القوية** التي كانت تقف أمام طموحه في الاستيلاء على السلطة بالبلاد بعد إعلان الجمهورية بالتعاون مع مصر.[٢٩]

- افتتح **الملك إدريس** رسمياً في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦١ أوَّل **ميناءٍ بترولي** في منطقة **مرسى البريقة** (تمَّ إعداد الميناء بواسطة شركة **أسّو** الأمريكية). وجرى في ذلك اليوم تصدير **أوَّل شحنة** من البترول الليبي الخام على ظهر السفينة (إسّو كانتيربري) إلى **بريطانيا**.

- تردَّدت الأخبار خلال عام ١٩٦١ عن وجود مشاكل بين **الملك إدريس ووليّ عهده** السيد الحسن الرضا، وقد أشار محمد عثمان الصيد في مذكراته إلى عددٍ من مآخذ الملك على تصرّفات وليّ العهد وخيبة أمله فيه.[٣٠] وأشار وزير الخارجية الأمريكية **(دين راسك)** في برقية سرّية مرسلة منه بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦١ إلى السفارة الأمريكية في ليبيا إلى أنَّ الوزارة تلقت تقارير مخابراتية مفادها أنَّ وليّ العهد متورّط في المؤامرة المنسوبة إلى **إبراهيم حمّاد وآخرين**[٣١] (يوليو/ تموز ١٩٦١). وقد نسبت وثيقة أمريكية سرّية أخرى إلى أحد المسؤولين الليبيّين (**سعد العبيدي** مدير عام نظارة الداخلية في ولاية برقة) توقعه قيام **انقلابٍ** لمصلحة وليّ العهد في تلك الفترة،[٣٢] كما ورد بالتقرير السنوي السرّي الذي بعثت به السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٦٢ حول أحداث عام ١٩٦١ أنَّ "وليّ العهد أخذ المبادرة لأوَّل

٢٩ المصدر نفسه، ص ٢٢٣-٢٢٧ . راجع أيضاً مبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" في الفصل التالي.
٣٠ المصدر نفسه، ص ١٧٢-١٧٣.
٣١ البرقية السرّية تحمل الرقم الإشاري CW-4085 موجودة بالملف المركزي للوزارة رقم 773.11/11-961 .
٣٢ تقرير سرّي مرسَل من السفارة الأمريكية في ليبيا مؤرَّخ في ٦/ ١٢/ ١٩٦١ ويحمل الرقم (٦٧). موجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.00/12-661 .

مرَّة فناقش مع السفارة موضوع ولاية العهد".[٣٣]

- خلال عام ١٩٦٠ عُكف على العمل بمشروع تطوير **معهد السيد محمد بن علي السنوسي الديني** الذي جرى تأسيسه في السنوات المبكرة للاستقلال (١٩٥٥). وفي **٢٩/ ١٠/ ١٩٦١** صدر قانون إنشاء **جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية** التي ضمَّت جميع المعاهد الإسلامية في ليبيا ورصدت لها ميزانية خاصّة. وقد نصَّ القانون على أنَّ تعيين وإعفاء شيخ الجامعة يتمّ **بأمر ملكي**، وجرى تعيين الشيخ **منصور المحجوب** أول رئيس لهذه الجامعة. وقد تلقى الدراسة في هذه الجامعة طلاب من إفريقيا وآسيا وأوروبا والدول العربية فضلاً عن الطلبة الليبيّين.[٣٤]

- أعدَّت **إدارة البحوث بالبنك الوطني الليبي** في مارس/ آذار ١٩٦١ دراسة مستفيضة بعنوان "**التضخّم في ليبيا**". وقد نبَّهت فيها إلى هذه الظاهرة[٣٥] وأسبابها وآثارها الضارَّة على الاقتصاد الليبي، ودعت الحكومة إلى ضرورة مكافحتها.

- شارك وزير الدفاع يونس عبد النبي بالخير في اجتماعات وزراء **الخارجية والدفاع العرب** الذي انعقد بمبنى الجامعة العربية في القاهرة يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦١.

- صدر في ١٣/ ٦/ ١٩٦١ قانون بتأميم "**شركة الكهرباء الليبية**"[٣٦] في ولاية طرابلس. كانت الشركة حتى ذلك التاريخ مملوكة بنسبة ٤٩٪ من قبل **الشركة الإيطالية** المعروفة باسم

---

٣٣ الوثيقة السرّية رقم (1014/62) الموجودة بملف الخارجية البريطانية رقم FO 371/165731-22860 .

٣٤ كان من القرارات المبكرة التي اتخذها انقلابيو سبتمبر إغلاق جامعة السيد محمد بن علي السنوسي.

٣٥ كشفت الدراسة أنَّ معدّل الزيادة السنوي في الأسعار (التضخّم) بلغ حوالي ٨٪ خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٥٥ و١٩٦٠. وكان البنك يعتبر أنَّ نسبة ٣٪ تعدّ معدلاً مقبولاً للزيادة السنوية في الأسعار ولا تدعو للقلق والانزعاج.

٣٦ صدر قانون بإنشاء هذه الشركة بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٥٩ إبَّان حكومة عبد المجيد كعبار.

(الشركة الكهربائية التجارية الصناعية) واختصاراً باسم "**السي شي تي**" وقد قضى القانون بتمليك الشركة بالكامل لولاية طرابلس.

- أبرمت الدولة مع **الحكومة التونسية** يوم ١٤/ ٦/ ١٩٦١ في طرابلس **عدداً من الاتفاقيات** المتعلقة بشؤون الجنسية والإقامة والمواصلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والشؤون الصحية والحجر الزراعي والتجارة بين البلدين. وقد وقع الاتفاقيات عن الجانب الليبي سليمان الجربي وزير الخارجية وعن الجانب التونسي الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية. (تمَّ تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقيات بتونس يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٦٣).

- إثر قيام **عبد الكريم قاسم** بإعلان اعتباره **الكويت** جزءاً من **العراق**، استدعى رئيس الحكومة يوم ٢/ ٧/ ١٩٦١ السفير العراقي بليبيا (عبد المنعم الكيلاني) وأبلغه وجهة النظر الليبية المتمثلة في الدعوة إلى تفادي استعمال القوة في النزاعات العربية، وتأييدها لوحدة واستقلال الكويت، وتحبيذها إيجاد تسوية للمشكلة القائمة في إطار الجامعة العربية. كما طلب منه إبلاغ حكومته بهذا الموقف الرسمي الليبي.

- أصدر مجلس الوزراء في ٦/ ٧/ ١٩٦١ قراراً يقضي بتقديم **منح دراسية لطلاب من الجنوب العربي** (اليمن والخليج العربي) للدراسة في المدارس والمعاهد الليبية وفي كليات الجامعة الليبية.

- في لقاءٍ تمَّ خلال أيام ٢٥-٢٧ من شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ وضمَّ كلاً من رئيس الوزراء ووزير الخارجية الليبي سليمان الجربي ووزير الخارجية التونسي، ناقش الطرفان "**قضية بنزرت**" واتفقا على أن تسمح ليبيا بالمرور عبر أراضيها

للمقاتلين التونسيين وللأسلحة والطائرات. ومن جهة أخرى طلب رئيس الوزراء الليبي من سفيريْ بريطانيا والولايات المتحدة الضغط على فرنسا من أجل الوصول إلى حل القضية بينها وبين تونس.

- جرى في ٩/ ٨/ ١٩٦١ إبرام اتفاقية مع حكومة **ألمانيا الاتحادية** تحصل ليبيا بموجبها على **مساعدة فنّية وقرضٍ** بقيمة (٣٠) مليون مارك ألماني.

- في ٢٦/ ٩/ ١٩٦١ تمكن رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) ورئيس مجلس الشيوخ (محمود بوهدمة) من إقناع الملك إدريس **بالعدول عن القيام بزيارة مصر** التي كان مقرَّراً لها أن تتمَّ يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٦١. ومن المعروف أنَّ الترتيبات المتعلقة بهذه الزيارة، بما في ذلك توجيه الدعوة من قبل عبد الناصر للملك بقيامها، قد تمَّت بمعرفة ناظر الخاصَّة الملكية **البوصيري الشلحي** وبتجاهل كامل للحكومة.[٣٧]

- عندما وقع **انفصال سوريا** عن مصر في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١، لم تعترف ليبيا به إلا في ١٨/ ١٠/ **١٩٦١**، فكانت بذلك من أواخر الدول التي اعترفت بالحكومة الانفصالية في سوريا. وقد أدلى رئيس الوزراء إلى جريدة "**الرقيب**" الليبية بتصريح جاء فيه "إنَّ حكمة الرئيس عبد الناصر وبعد نظره جنَّبتْ العرب كارثة كبيرة"، وقد أشادت وسائل الإعلام المصرية بهذا التصريح وردَّدته.[٣٨]

- جرى في ١٥/ ١١/ ١٩٦١ تعيين الشيخ **عبد الحميد العبَّار** رئيساً لمجلس الشيوخ خلفاً **لمحمود بوهدمة** الذي جرى تعيينه

---

٣٧ ندعو الباحثين للاهتمام بملابسات هذه الزيارة، سواء من حيث أسبابها وتوقيتها، أو تداعيات إلغائها ودوافعه الحقيقية. وقد تناول الصيد بعض جوانب هذه الزيارة في مذكراته ص ١٥٩-١٦٤. راجع أيضاً مبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" ومبحث "مسعى جديد لإعلان الجمهورية" في الفصل التالي.

٣٨ الصيد، ص ١٩٤.

والياً لولاية برقة يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ خلفاً **لحسين مازق**.

- تمَّ يـوم ٢٥/ ١١/ ١٩٦١ افتتاح **مقـرّ وزارة الخارجية** الجديد في مدينـة **البيضـاء**، وكان قـد تمَّ إغـلاق مقرّ الوزارة السـابق في طرابلس يـوم ١٤/ ١١/ ١٩٦١. وجرى إعـلان أنّ مقريّ وزارتيْ **العـدل** و**المالية** سـوف يتـمّ نقلهـا إلى البيضاء في وقت قريب.

- كثّفـت الحكومـة جهودهـا مـن أجـل **شراء أراضي المعمّريـن الإيطاليـين بليبيا**، وهـي السياسـة التـي شرع في تنفيذها منذ عـام ١٩٦٠ (إبَّان حكومة كعبـار). وقامت حكومة الصيد في هذا الصـدد برصد مبلغ مليوني جنيـه ليبي خلال عام ١٩٦١ للمصرف الزراعـي ليقدّمها قروضاً للمواطنين الليبيّين الذين يشـترون مزارع مـن الإيطاليين، عـلى أن يتمَّ سـداد القروض خلال عشرين سـنة ودون فوائد. وقد أورد الصيد في مذكراته أنَّـه بعد مرور سـنة واحدة على صدور القـرار كانت ٩٠٪ من الأراضي قد عادت لليبيّين.[٣٩]

- جرى في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ إقصاء **اللواء السنوسي لطيوش عن منصبه كرئيس لأركان الجيش** وتمَّ تعيين **الزعيم نوري الصّدّيق** خلفـاً لـه. وقد لاحظت إحـدى البرقيات السرّية المرسـلة من السـفارة الأمريكية إلى واشـنطن، بشأن المرسـوم الملكي الذي تـمَّ بموجبـه إقصاء اللـواء لطيوش عن منصبه وتعيينه سـفيراً بـوزارة الخارجية، أنَّه قد خلا من أيَّة إشـارة إلى قبول اسـتقالة أو إقالة اللواء لطيوش، كما أنَّ المرسوم لم يُشِر إلى رتبة لطيوش العسـكرية أو منصبه السـابق كرئيس للأركان.[٤٠] وقد نسـبت وثيقة أخرى إلى السيد لطيوش قوله لرئيس البعثة الاستشارية

٣٩ المصدر نفسـه، ص ٢٢٢. على الرغم من أنَّ الفكرة التي اسـتندت إليها هذه السياسـة كانت سليمة من حيث المبدأ، وعلى الرغم من أنَّ "القروض" كانت متاحة نظرياً للمواطنين جميعاً، فقد شاب تطبيق هذه السياسة كثير من الفساد والتحيّز الأمر الذي كان مثار استياء وتذمّر المواطنين.

٤٠ البرقية السرّية رقم (٢٢٩) المؤرّخة في ٢٩/ ١١/ ١٩٦١، الملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم ٣٤, ٧٧٣/ ١١- 2961.

العسكرية الأمريكية بالجيش الليبي **المستر ويندت** Wendt أثناء لقائه بـه يـوم ٤/ ١٢/ ١٩٦١ أنّ **البوصيري الشـلحي** (ناظر الخاصَّـة الملكية) هو الذي يقف وراء إبعاده عن الجيش وذلك كخطوة من الأخير على طريق تحقيق أطماعه السياسية البعيدة، وكيف أنَّ لطيوش تصدَّى لتدخّلات البوصيري المطالبة بتعيين أخيه الرائد **عبد العزيز الشـلحي** وزميلـه الرائد **عون أرحومه** (اللذين عادا من دورة عسكرية للأركان مدّتها خمس سنوات بالقاهـرة) في مراكـز متميّـزة بالجيش. وقد أشـارت الوثيقة[٤١] نفسـها إلى أنَّ لطيوش حث محدّثه المستر ويندت على أن يشرح السـفير الأمريكي للملك إدريس النتائج الوخيمة التي تجلبها تحركات البوصيري الشلحي على ليبيا ومستقبلها.[٤٢]

- نظَّمت الحكومة احتفالات واسـعة بمناسـبة **الذكرى العاشرة لاسـتقلال ليبيا**، وقد امتـدَّت الاحتفالات من يوم ٢٤ إلى ٣١ مـن شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦١. شـاركت في هـذه الاحتفـالات وفود من عشرين دولة، وكانت **مصر** هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تشارك في هذه الاحتفالات رغم توجيه الدعوة إليها. وقد وجَّه الملك إدريس كلمة إلى الشـعب الليبي في هذه المناسبة.

- قام **البوصيري الشلحي** ناظر الخاصّة الملكية بزيارة لمصر، وقد استقبله **الرئيس عبد الناصر** يوم ٢٠/ ١/ ١٩٦٢.

- وصـل في ٢٨/ ١/ ١٩٦٢ وفد فنـي من **الصين الوطنية** بدعوة مـن وزارة الزراعـة، وأمضى في البلاد نحـو (٤٠) يوماً قدَّم في نهايتهـا تقريراً أوصى فيـه – ضمن توصيات أخـرى– بزراعة

٤١ البرقيـة السرّيـة رقـم (٩٤) المؤرّخـة في ٥/١٢/١٩٦١، الملـف المركـزي للخارجيـة الأمريكيـة رقـم 773.00./12-561 .

٤٢ للمزيد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ٢٢٨–٢٣٨. كما أورد التقرير السرّي الذي أعدَّته السفارة البريطانية في ليبيـا عـن أحداث عام ١٩٦١ عبارة بشـأن هذا الموضوع جاء فيها "**أنَّ الشـعب والجيش الليبيّين اسـتقبلا خطوة إقصـاء اللـواء السـنوسي لطيـوش بالاسـتنكار وعزياها لتدخـلات البوصيري الشـلحي**". راجع مـا ورد بمبحث "إقصاء السنوسي لطيوش" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

الأرز على نطاقٍ تجريبي في منطقة **فزان**.

- قـرّرت الحكومة في الأول من فبراير/ شـباط ١٩٦٢ تأسـيس **الخطـوط الجوية الليبية** وإضافة كلية جديدة إلى كليات الجامعة الليبية هي "**كلية الحقوق**".
- جـرى في الخامـس مـن فبراير/ شـباط ١٩٦٢ افتتـاح الدورة الأولى **لمعرض طرابلس الدولي**.
- أبـرِم يـوم ٢٧/ ٢/ ١٩٦٢ اتفاقيـة للتعاون الفنـي مع **الصين الوطنية**.
- أصدرت الحكومة في شـهر مارس/ آذار ١٩٦٢ **لوائح جديدة بالرسـوم الجمركيـة عـلى الـواردات**.[٤٣] وقد ألغيـت بموجبها كافـة الرسـوم الجمركية على الـواردات مـن الآلات الزراعية والمـواد الكيماويـة والأسـمدة الزراعية، كما خفضت الرسـوم عـلى الـواردات الصناعيـة. وعلى الرغـم من عدم فـرض أيّ حظـر على أيِّ نوع من الواردات فإنَّ التعريفة الجمركية زيدت بالنسـبة للواردات التي تشـكل منافسـة لمنتجـات محلية. وقد توقعـت الحكومة أن تؤدّي هـذه اللوائح الجمركية الجديدة إلى زيادة عائدات الحكومة من الضرائب غير المباشرة بنحو (١٠) ملايين جنيه خلال السنة المالية ٦٢/ ١٩٦٣.
- تمَّـت في ٥/ ٦/ ١٩٦٢ إقالـة **عبد الرازق شـقلوف** من منصبه كوكيل لـوزارة الماليـة ورئيس لمجلـس الإعمار. وكان السـيد شـقلوف مـن الشـخصيات الوطنية التـي لعبـت دوراً مبكراً في الحركـة الوطنيـة، وكان نائبـاً عن مدينة درنـة في أوَّل برلمان اتحـادي، وكان على درجـة طيّبة مـن الدراية الفنّيـة أهَّلته لأن يحتل مركزاً مرموقاً في إدارة الشؤون المالية بالبلاد، فظل وكيلاً

٤٣ تجدر الإشارة إلى أنَّ التقرير الذي أعدَّه البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام ١٩٦٠ عن الاقتصاد الليبي قد لاحظ بارتياح أن نطاق الضرائب والرسـوم الجمركية وأسـعارها قد حدّدت بطريقة تجنّب وقوع عبئها على ذوي الدخول المحدودة من المواطنين وبما يتناسب مع احتياجات ليبيا. (ص ٣٠٨-٣٠٩ من التقرير).

لوزارة المالية منذ أيام وزارة محمود المنتصر، كما أصبح بالإضافة إلى ذلك رئيساً لمجلس الإعمار بعد إعادة تنظيمه. كان بحكم منصبه على اتصال دائم بالخبراء والمستشارين الأجانب في الدولة، وكثير الصدام معهم، والأمريكان خصوصاً، وكان يفكر بالاستغناء عنهم واستبدالهم بآخرين من يوغوسلافيا. كان مقرَّباً جداً من **الملك** ومحبوباً لديه، كما كان محسوباً على مجموعة **البوصيري الشلحي** ناظر الخاصَّة الملكية، وقد سبَّب له هذا، مع ما عرِف عنه من أساليب فجَّة في التعامل مع الوزراء والمسؤولين، وإهمال في واجباته الوظيفية، عداوات كثيرة في أروقة الحكم، كما كشفت الوثائق الأمريكية السرّية المفرَج عنها عن تهليل وترحيب أمريكيين بخطوة إقالة السيد شقلوف، رغم أنَّه في الظاهر كان محسوباً عليهم.[٤٤] وقد جرى تعيين **عبد الله سكتة** خلفاً له في منصب رئيس مجلس الإعمار، و**خليفة موسى** وكيلاً جديداً لوزارة المالية.

- جرى في ٦/٦/١٩٦٢ إصدار مرسوم ملكي يقضي باستحداث وزارة جديدة هي **"وزارة التخطيط والتنمية"** وتعيين وزير لها هو **حامد العبيدي**، كما جرى **إعادة تشكيل مجلس الإعمار**، بحيث أصبح يتكوَّن من وزير التخطيط والتنمية رئيساً، ووزير الاقتصاد نائباً للرئيس، وعضوية وزير المالية (الاتحادي) ونظَّار المالية في الولايات الثلاث.

- منذ عهد وزارة كعبار، بذلت الأجهزة المعنيَّة جهوداً متواصلة لإعداد **مشروع أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** في البلاد. ورغم تكثيف الاهتمام والجهود في هذا الاتجاه خلال حكومة محمد عثمان الصيد، ولاسيما خلال عام ١٩٦٢، فإنّ هذه الجهود لم تفلح في بلورة وإقرار هذه الخطة.[٤٥]

- شهد النصف الثاني من عام ١٩٦٢ مغادرة رجلين من **رجال**

---

٤٤ راجع ما ورد حول هذه الشخصية في مذكرات بن حليم والصيد وفي مبحث "إقالة شقلوف" من هذا الفصل.
٤٥ راجع مبحث "خطة خمسية للتنمية الاقتصادية" في هذا الفصل.

المخابرات الغربية البارزين لمنصبيهما في سفارتي بلديهما في ليبيا. أولهما المسـتر **كاردين** D. C. Carden الذي أمضى عدّة سنوات في ليبيـا، كان خلالها عـلى اتصال بالمسـتويات العليا في الدولة الليبية.[٤٦] أمَّا الثاني فهو المسـتر **دونالد سـنوك** Donald Snook الذي كان قد وصل للعمل في ليبيا في أواخر عام ١٩٥٨ وكان كثير التردّد على وليّ العهد، وأقام معه صلة وطيدة.[٤٧]

- أصدرت الحكومة، في إطار جهودها للحدِّ من ظاهرة "**التضخّم المالي**"، **قانون التسعير الإجباري** في ٢٦/ ٦/ ١٩٦٢.
- اسـتضافت ليبيا بمدينة طرابلس يوم ٨/ ٧/ ١٩٦٢ أول **ندوة عربية** عن الدراسات الاجتماعية.
- استضافت ليبيا يوم ١٣/ ٧/ ١٩٦٢ **معسكر الصداقة الكشفي الدولي الثالث**، وقد اقتصرت المشـاركة في المعسـكر على وفودٍ مـن الحركات الكشـفية بالـدول العربية ودول حـوض البحر الأبيض المتوسـط. قام وزير العمل والشـؤون الاجتماعية عبد المولى لنقي بافتتاح المعسكر.
- توفي يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٢ السيد **الصديق الرضا السنوسي** أخو وليّ العهد، ولم يشـارك الأخير في مراسـم الجنـازة التي جرت في مدينـة المـرج حيـث كان يقيم السـيد الصديـق. كان معظم الليبيّـين يعدّون الراحل هو الأجدر بولاية العهد والأحق بها، وقـد حـال غضب الملـك إدريس منـه في أعقاب اغتيـال ناظر خاصّته إبراهيم الشلحي (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤) دون اختيـاره لمنصـب وليّ العهد في نوفمبر/ تشريـن الثاني ١٩٥٦. انتقد كثيرون وليّ العهد لعدم مشاركته في جنازة أخيه.[٤٨]

٤٦ راجع الرسـالة التي بعث بها السـفير البريطاني في ليبيا المسـتر سـتيوارت A. C. Stewart إلى الخارجية البريطانية بتاريـخ ١١/ ٥/ ١٩٦٢ ذات الرقـم الإشـاري VT 1015/23 . الملـف FO 371/165733 22860 . وقـد طلب السفير ستيوارت تأجيل رحيل المستر كاردين عن ليبيا قدر الإمكان.

٤٧ راجـع مبحـث "وضع وليّ العهد" في الفصل التالي، وراجع فصل "الراعـي الأمريكي- ٢" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٤٨ راجع التقرير السرّي للسفارة الأمريكية رقم A-57 المؤرّخ في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣. الملف رقم 773.11، وراجع مبحث "وضع وليّ العهد" في الفصل التالي.

- أبـرِم في ٢٥/ ٨/ ١٩٦٢ اتفـاق بـين وزارة الصناعـة وشركـة أفريسـكو Swiss Afresco الأمريكية لاستغلال منجم الحديد بمنطقة الشاطئ بولاية فزان (قامت حكومة محي الدين فكيني بإلغاء الاتفاق بحجَّة أنَّ المشروع كان محاباة لإقليم فزان الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الصيد).[٤٩]

- شرعـت الحكومـة عـن طريق البنـك الوطنـي الليبـي في شراء كميـات كبـيرة مـن الذهـب، بحيـث أصبحـت **العملـة الليبية المُصدرة مغطاة بالكامـل بالذهب**، بل أصبح ما لدى البنك من الذهب يغطي ضعف ما كان يطبع يومذاك من عملة ورقية.[٥٠]

- افتتح وليّ العهد بمدينة سـبها يوم ١٩/ ٩/ ١٩٦٢ **طريق فزان** (الـذي سـبق أن تعاقدت على تنفيذه حكومـة كعبار وأدَّى إلى سقوطها) بالإضافة إلى دار الإذاعة ومحطة اتصال هاتفي.

- لم تعـترف الحكومة الليبيـة **بالانقلاب العسـكري** الذي وقع في **اليمـن** يـوم ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ بقيادة **عبد الله السـلال**. وقد ظلت الحكومة على موقفها رغم مساعي الحكومة المصرية لإقناع ليبيا بالاعتراف بالانقلاب اليمني على اعتبار أنَّه يمثل ثورة وطنية.

- عـبَّر **ولي العهد** خلال لقاءٍ له مع سـفير الصين الوطنية في ليبيا عن مخاوفه من أحداث اليمن (انقلاب السـلال) وأنَّه يعدّ عبد الناصر وبن بيللا والاشتراكية العربية تهديداً للملكية في ليبيا. وقد نقل السـفير الصيني بدوره ما دار بينه وبين وليّ العهد من حديث إلى السفير الأمريكي ويزلي جونز.[٥١]

---

٤٩ انظر: الصيد، ص ١٥٥.

٥٠ انظـر: المصـدر نفسـه، ص ٢٠٩. تجدر الإشـارة إلى أنَّ المسـتر Bernson مدير برنامج المسـاعدات الأمريكية لليبيا ذكـر للملـك خـلال اجتماعه به يـوم ١٤/ ١/ ١٩٦١ بمناسـبة مغادرتـه لليبيا لانتهـاء خدماته فيها مـا ترجمته: "إن العملة الليبية الموجودة في التداول مغطاة بنحو ١٢٥٪ من قيمتها بالعملات الأجنبية، وهذا يشـكل أكبر غطاء من العمـلات الصعبة لأيَّة عملة مُصدرة في العالم". يراجَع التقرير السرّي المرسـل من السـفارة الأمريكية بليبيا بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٦١ ذو الرقم (٣٤٣) الموجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 873.00/2-1161 .

٥١ راجع البرقية السرّية المرسـلة من السـفارة الأمريكية إلى واشـنطن بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٦٢. الرقم الإشـاري (٩٦). الملف المركزي رقم 773.11/10-862 .

- قامت الحكومة في **٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢** بإجراء تنقلات واسعة جديدة بين كبار موظفي الدولة شملت:[٥٢]

  - نقل **إبراهيم البكباك** من منصب وكيل وزارة المعارف إلى منصب وكيل وزارة الشؤون البرلمانية.
  - نقل **منير البعباع** من منصب وكيل وزارة الزراعة إلى منصب وكيل وزارة الصناعة.
  - نقل **سليمان دهان** من منصب مدير عام وزارة المواصلات[٥٣] إلى منصب مدير عام وزارة الزراعة.
  - نقل **محمد موسى المنصوري** من منصب مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى منصب مدير عام وزارة المواصلات.
  - نقل **علي المسلاتي** إلى منصب غير محدّد برئاسة مجلس الوزراء.
  - تعيين **حامد بوسريويل** وكيلاً لوزارة المعارف. كان يشغل منصب مدير الطرق في نظارة المواصلات بحكومة ولاية طرابلس وقبلها مديراً للعمل لعدّة سنوات في هذه الولاية.
  - تعيين **محمد حسن المريمي** وكيلاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
  - تعيين **أحمد صالح الطرباقية** مديراً للأشغال العامّة في وزارة الموصلات.
  - تعيين **خليفة الزروق** مديراً للخدمات البريدية بوزارة المواصلات.

٥٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية A-122 المؤرّخ في ٨/ ١١/ ١٩٦٢. الملف 773.13.

٥٣ كان، خلال الفترة ما بين العام ١٩٥٧ حتى يناير/ كانون الثاني ١٩٦١، يملك ويرأس تحرير صحيفة **المساء** الأسبوعية التي تصدر بطرابلس، والتي قادت الحملة الإعلامية ضدّ حكومة كعبار بشأن طريق فزان والفساد المالي الذي صاحبها، وهو ما أدّى في النهاية إلى سقوط تلك الحكومة التي شغل فيه الصيد منصب وزير الاقتصاد ثمّ المالية.

- استدعى **الملك** رئيس الوزراء ورئيسيْ مجلس النواب ومجلس الشيوخ خلال شهر مارس/ آذار ١٩٦٢ وأبلغهم برغبته في **التنحّي عن الحكم** وترك الأمر للشعب الليبي ليختار شكل الحكم الذي يريده، وعارض الثلاثة رغبته هذه، واقترحوا عليه الاهتمام بتدريب وليّ العهد وإطلاعه على شؤون الدولة والحكم.[٥٤]

- غادر يوم ٢٢/ ٤/ ١٩٦٢ **وفد برلماني** برئاسة رئيس البرلمان **مفتاح عريقيب** متوجهاً إلى **روما** للمشاركة في أعمال الاتحاد **البرلماني العالمي**.

- توجَّه **الملك إدريس** في ٣/ ٥/ ١٩٦٢ لأداء **فريضة الحجّ** على نفقته الخاصَّة. وقد تلقى الملك، عند عودته من الحجّ بطريق البحر وأثناء مرور الباخرة بقناة السويس، **دعوة من الرئيس عبد الناصر** حملها إليه السيد حسن إبراهيم لزيارة **القاهرة لمدَّة أسبوع**،[٥٥] فاعتذر الملك عن تلبية الدعوة لأنَّه يُفترض أن يعود إلى بلده بعد أدائه للفريضة. وقد وصل الملك مدينة طبرق عائداً من رحلة الحج هذه يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.

- تمَّ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٢ إصدار **قانون جديد للمطبوعات**.

- تمَّ في ٦/ ١٢/ ١٩٦٢ افتتاح **الدورة البرلمانية الجديدة** لأول مرَّة في قاعة مدرسية في مدينة **البيضاء** لأنَّ المبنى المخصَّص للبرلمان لم يكن قد استكمل. وقد قاطعت **الكتلة البرلمانية المعارضة** (المؤلفة من النواب محمود صبحي، وبشير المغيربي، والفيتوري يوسف زميت، والسايح فلفل، وأحمد عبد الحفيظ الرماش) جلسات البرلمان في البيضاء، على اعتبار أنَّ اجتماع البرلمان في غير العاصمتين طرابلس وبنغازي مخالف

---

٥٤ انظر: الصيد، ص ١٦٢-١٦٣. راجع أيضاً مبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" في الفصل التالي.

٥٥ يبدو أنَّ هذه الدعوة كانت هي الأخرى بإيعاز من البوصيري الشلحي الذي كان مرافقاً للملك في رحلة الحج. لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ١٩٦.

للدستور.[56] وقد أفادت رسالة سرّية بعث بها السفير البريطاني ستيوارت حول هذا الموضوع[57] أنَّ السفير المصري غاب عن حفل الافتتاح، وأنَّ طلاب المدارس الثانوية في طرابلس أضربوا عن الدراسة يوماً واحداً احتجاجاً على افتتاح البرلمان في غير العاصمتين طرابلس وبنغازي.[58]

- **تمّت في ٧ من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ أول خطوة نحو إلغاء النظام الاتحادي** واستبدال نظام وحدوي به باقتراح من الملك إدريس على رئيس وزرائه محمد عثمان الصيد. وقد تمثلت هذه الخطوة في إدخال **تعديل على الدستور** تولت بموجبه الحكومة المركزية معظم سلطات الولايات، وجباية الضرائب المحلية العائدة إليها، كما أصبح الوالي رئيساً للمجلس التنفيذي (الذي أصبح يعرف بالمجلس الإداري) ومسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام المجلس التشريعي بالولاية بدلاً من الملك. وقد ترتب على هذا التعديل للدستور اتخاذ جملة من الإجراءات كان من أبرزها:[59]

١- إصدار قوانين أساسية جديدة للولايات الثلاث[60] وتعيين ثلاثة ولاة جدد.

٢- استحداث وزارة جديدة للداخلية وتعيين وزير للداخلية.

٣- توحيد قوات الأمن في الولايات الثلاث وتعيين قائدٍ واحدٍ لها.

- أفادت عدَّة برقيات سرّية مرسلة من سفارة بريطانيا في ليبيا وفرنسا أنَّ مسؤولين فرنسيين أبلغوا الحكومة الليبية

٥٦ انظر: المغيربي، ص ٤٢٧-٤٣٣؛ خدوري، ص ٣٦٢.

٥٧ الرسالة مؤرّخة في ١١/ ١٢/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري (10121/62). الملف FO 371/165734 22860.

٥٨ تجدر الإشارة إلى أنّه سبق افتتاح إحدى دورات البرلمان الليبي يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٦ (خلال حكومة بن حليم) بمدينة درنة، ومع ذلك فلم يعترض أيّ من أعضاء البرلمان على هذا الموضوع، ولم يحتجّوا آنذاك بعدم دستوريته.

٥٩ انظر: الصيد، ص ٢٤٣-٢٥٠؛ خدوري، ص ٣٦٢.

٦٠ صدرت القوانين الأساسية الجديدة للولايات الثلاث في ١٠/ ١/ ١٩٦٣.

وحكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن اتصال قام به عمر سيف النصر عبد الجليل والي ولاية فزان يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ (أي في اليوم التالي لإعلان التعديلات الدستورية) بالقائم بأعمال السفارة الفرنسية في ليبيا مستطلعاً رأيه، وطالباً نصيحته بشأن **فكرة إعلان ولاية فزان استقلالها عن الدولة الليبية**.[٦١]

- تسلمت الحكومة في ١٠/ ١٢/ ١٩٦٢ ثلاثة **زوارق حربية** مسلحة تسليحاً حديثاً من أصل عشرة قوارب كانت قد تعاقدت على شرائها من **بريطانيا** في ٣٠/ ٥/ ١٩٦١.

- في ١٨/ ١٢/ ١٩٦٢ قرَّر مجلس الوزراء إنشاء **بنك للإقراض العقاري والصناعي**، وشكل لهذا الغرض لجنة وزارية برئاسة وزير الاقتصاد الوطني عبد السلام بريش، وعضوية وزير المالية أحمد الحصائري ووزير العدل الدكتور عمر محمود المنتصر ووزير الزراعة محمد بونويرة ووزير الصناعة أبي القاسم العلاقي، بالإضافة إلى رئيس إدارة الفتوى والتشريع.[٦٢]

- جرى في طرابلس يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ التوقيع على **معاهدة حسن الصداقة والتعاون الليبية/ المغربية** وقد أرفقت بها مجموعة من الاتفاقيات الأخرى.

- أعدَّت مجموعة من **الشخصيات الوطنية**[٦٣] مذكرة حول الوضع الراهن بالبلاد وجَّهتها إلى الملك إدريس بتاريخ **٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢** وسلمت إليه عن طريق كبير التشريفات بالقصر **فتحي الخوجة**. وقد تضمَّنت المذكرة المطالب التالية:

---

٦١ راجع مبحث "مسعى لانفصال إقليم فزان" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٦٢ جرى افتتاح البنك في عهد حكومة حسين مازق.

٦٣ الموقعون على المذكرة هم: النواب محمود صبحي، ومحمد بشير المغيربي، ومحمد بوصاع الزنتاني، والفيتوري يوسف زميت، والسايح فلفل، وأحمد عبد الحفيظ الرماش، إلى جانب عدد من الشخصيات الوطنية هم: مصطفى بن عامر، ومحمود مخلوف، وإبراهيم بشير الغويل، وعبد الرحمن بركات بن سعود.

أولاً- اتخاذ الخطوات الدستورية لإنهاء النظام الاتحادي القائم الذي أثبت فشله واستنفد أغراضه، وتحقيق الوحدة الليبية الكاملة.

ثانياً- إصدار قانون "من أين لك هذا؟" وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً ابتداءً من إعلان الاستقلال.

ثالثاً- إعادة جميع أراضي الدولة ومبانيها ومزارعها التي اشتراها أصحاب النفوذ إلى ملكية الشعب.

رابعاً- استرجاع جميع الأموال التي اقترضها أصحاب النفوذ من خزينة الدولة.

خامساً- إيقاف مشروع مدينة البيضاء.

سادساً- تحقيق إرادة الشعب في تعيين العاصمة الواحدة وهي طرابلس بتعديل المادة ١٨٨ من الدستور.

سابعاً- اعتبار عقد مدّ أنابيب الدبوسية[٦٤]- المرج باطلاً لمخالفته للمادة (١٦٩) من الدستور وللطرق السليمة، وتطبيق هذا الاعتبار على كل عقدٍ يخالف الدستور.

ثامناً- تطهير جهاز الدولة وتنظيمه ليؤدّي واجبه بحرّية ونزاهة في تنفيذ مشاريع التنمية، لرفع مستوى الشعب مادياً ومعنوياً.

- دعا **المجلس التشريعي لولاية طرابلس**، عندما ناقش مشروع

٦٤ أحد المشروعات التي كانت مضرب المثل للفساد المالي في تلك الفترة. فقد جرى تكليف شركة ألمانية (شركة مانسمان) بتنفيذه بطريق التكليف المباشر، وكان عمر الشلحي شقيق ناظر الخاصّة الملكية وراء هذا التكليف. انظر: الصيد، ص ٢٦٦-٢٦٩؛ التقرير السنوي الذي بعثت به السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث عام ١٩٦٢، المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣ والذي يحمل الرقم الإشاري (1011/63).

القانون الأساسي الجديد للولاية وأقرَّه في ٦/ ١/ ١٩٦٣، إلى **تحقيق الوحدة الكاملة** للبلاد.[٦٥]

- صدر في ٢٩/ ١/ ١٩٦٣ قانون يقضي **باسترداد جميع الأراضي التي كانت قد صودرت** خلال حقبة الاحتلال من قبل الإيطاليين، وإعادتها إلى أصحابها الأصليين.
- اعترفت الحكومة يوم ١٤/ ٢/ ١٩٦٣ بنظام الحكم العسكري الجديد في **العراق** الذي أطاح بحكم **عبد الكريم قاسم** يوم ٨/ ٢/ ١٩٦٣ بقيادة **عبد السلام عارف**.
- ضرب مدينة **المرج** يوم ٢١/ ٢/ ١٩٦٣ **زلزال** عنيف. أدَّى الزلزال إلى تدمير المدينة تدميراً شبه كامل ووفاة نحو خمسمائة مواطن. وقد أعلنت الحكومة الأحكام العرفية وحالة الطوارئ في منطقة المرج واعتبرتها منطقة منكوبة، كما جرى تعيين العقيد **جبريل صالح** قائداً عسكرياً لها لمواجهة الموقف.
- اعترفت الحكومة يوم ١٣/ ٣/ ١٩٦٣ بنظام الحكم الجديد في **سوريا** إثر الانقلاب العسكري الذي قاده اللواء **لؤي الأتاسي** يوم ٨/ ٣/ ١٩٦٣.
- ذكر محمد عثمان الصيد[٦٦] أنَّ السفير المصري السيد **عبد الحميد صبور** أبلغه، عندما كان رئيساً للوزارة، أنَّ **مصر** طلبت رسمياً من الحكومة الليبية تسليمها **الدكتور محمود أبو السعود** أحد زعماء حركة الإخوان المسلمين الذي فرّ من مصر وأقام في ليبيا، وكذلك الدكتور **علي نشأت** الذي كان بدوره لاجئاً سياسياً في ليبيا. وذكر الصيد، الذي لم يوضح تاريخ ذلك الطلب، أنَّ ليبيا رفضت الاستجابة لطلب مصر لأنَّ الدستور الليبي يحظر تسليم اللاجئين السياسيين.

---

٦٥ صدرت القوانين الأساسية الجديدة للولايات الثلاث يوم ١٠/ ١/ ١٩٦٣.

٦٦ الصيد، ص ١٦٢.

- ومن أهم **التطوّرات والوقائع** التي جرت في **مجال النفط** خلال حقبة هذه الوزارة:[٦٧]

- أصـدر **وزيـر الاقتصـاد الوطني** في مطلع شـهر نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٦٠ قـراراً نصَّ على عدم جـواز إعطاء تراخيـص لأيَّة شركات أجنبية، للقيام **بأعمال الحفر أو أيَّة أعـمال فنية أخـرى** من الباطن لصالـح شركات البترول، قبل الحصول على إقرار كتابي من الشركات الأخيرة بعدم وجـود شركات ليبية قـادرة على تنفيذ هـذه الأعمال. كما نـصَّ قرار الوزيـر عـلى ضرورة إعطاء الأولويـة في كافة هـذه الأعمال للشركات التي يوجد ليبيّـون بين شركائها أو في عملياتها.[٦٨]

- قـرّرت الحكومـة إخضـاع **جميـع السـلع والمـواد التـي تستوردها شركات البترول للرسـوم الجمركيـة** بدءاً من ١/ ٢/ ١٩٦١. احتجَّـت الـشركات في البدايـة على قرار الحكومة غير أنَّها اضطرَّت في النهاية إلى أن تذعن له.[٦٩]

- جـرى في ٤/ ٥/ ١٩٦١ اسـتحداث وزارة جديـدة هـي "**وزارة شـؤون البترول**". وقد تعاقب عـلى هذه الوزارة خلال حقبة وزارة الصيد ثلاثة وزراء هم:

❋ فؤاد الكعبازي	حتى ٢٨/ ١/ ١٩٦٢
❋ نوري بن غرسة	حتى ١١/ ١٠/ ١٩٦٢
❋ الدكتور وهبي البوري	حتى ١٩/ ٣/ ١٩٦٣[٧٠]

٦٧ للمزيـد حـول هـذه التطـورات والوقائع راجع فصـل "جوانب من قصـة البترول الليبـي" في الجزء الثـاني من هذا الكتاب.

٦٨ نـشر القرار في **جريدة طرابلس الغرب** الحكومية الصادرة يوم ٤/ ١١/ ١٩٦٠، ومن الواضح أنَّ هذا القرار كان قد أعدَّ في فترة وزارة كعبار.

٦٩ للمزيـد حـول هذا الموضوع وحـول المناورات التي اسـتخدمتها الحكومة مع الشركات انظـر: الصيد، ص ١٤٦- ١٤٩.

٧٠ واصل الدكتور وهبي البوري شغل هذا المنصب في وزارة محي الدين فكيني حتى ١٣/ ١١/ ١٩٦٣.

- أعلن في شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ عن الشروع في تأسيس **شركة خاصَّة للتنقيب عن البترول** في ليبيا تعرف باسم الشركة الوطنية الليبية للنفط.[٧١] شارك في تأسيس هذه الشركة عدد من الشركات الأجنبية بحصّة ٤٩٪ من رأسمالها، وعدد من رجال الأعمال الليبيّين، من أبرزهم السادة **مصطفى بن حليم** و**عبد الله عابد السنوسي** والدكتور **مصطفى العجيلي** بحصَّة ٥١٪ من رأس المال.

- على الرغم من استحداث "وزارة شؤون البترول" ظلت **لجنة البترول** تمارس نشاطها وصلاحياتها السابقة إلى أن تمَّ إلغاؤها في ٢/ ٧/ ١٩٦٣ (وزارة فكيني) وأسندت صلاحياتها بالكامل إلى الوزارة الجديدة. وقد طرأت على هيكل اللجنة ورئاستها عدَّة تعديلات قبل إلغائها. فقد تمَّ في ٤/ ٥/ ١٩٦١ ضمّ **ثلاثة أعضاء جدد** إليها، هم السادة محمد عبد الكافي السمين ومحمد إبراهيم الميّت وعبد السلام مصباح الزايدي. وفي ١٦/ ٢/ ١٩٦٢ تمَّ تعيين **خليفة عبد القادر** رئيساً لها خلفاً لمحمد السيفاط. وفي ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢ جرى تعيين **الشريف رافع القاضي** رئيساً جديداً للجنة.

- قرَّرت **لجنة البترول** في ١١/ ٢/ ١٩٦٢ **التوقف عن منح عقودٍ جديدة للتنقيب عن البترول** إلى حين انتهاء البرلمان الليبي من النظر في التعديلات المطروحة أمامه بشأن قانون البترول.

- تمَّ قبول ليبيا **عضواً في منظمة الأقطار المنتجة والمصدّرة للبترول** (أوبك)[٧٢] بموجب القرار رقم ٤/ ٣١ الذي

---

٧١ عرِفت الشركة باسم National Oil Company of Libya . راجع ما ورد بشأن هذه الشركة في مذكرات الصيد، صَ ٢٠٣-٢٠٤.

٧٢ تأسّست منظمة الأوبك إثر عدد من الاجتماعات كان آخرها في **بغداد** في الفترة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٠ (أثناء حكم عبد الكريم قاسم) وقد اختيرت **فيينا**، عاصمة النمسا، مقرّاً للمنظمة، وكان اجتماع بغداد قد ضمَّ وزراء بترول كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا. انظر: عبد الرازق المرتضى سليمان، **العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبك)** (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣) ص ٦٠.

اتخذه المؤتمر الرابع للمنظمة المنعقد في جنيف من ٥ إلى ٨ إبريل/ نيسان ١٩٦٢.

- قامت الحكومة بتوظيف المستر Frank Hendryx[٧٣] مستشاراً قانونياً بوزارة شؤون البترول منذ أواخر عام ١٩٦٢، وقد أثار توظيفه تساؤلات واسعة في دوائر شركات البترول والسفارة الأمريكية في ليبيا.

- قبل أن يتمَّ **تصدير** أول شحنة نفطية من البلاد بدأت الحكومة بالتفكير في تعديل قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥[٧٤] وقد أدخلت على القانون **ثلاثة تعديلات**[٧٥] خلال حقبة وزارة محمد عثمان الصيد:[٧٦]

  * جاء **التعديل الأول** في ٣/ ٧/ ١٩٦١ وقد تناول التعديل عدداً من المسائل الجوهرية والإدارية من بينها **حصَّة الحكومة في الأرباح**. وكان الغرض الأساسي من التعديل هو وضع ليبيا على قدم المساواة مع بلاد الشرق الأوسط، وإلغاء المزايا التي كانت ممنوحة للشركات البترولية من أجل إغرائها في السابق للإقدام على التنقيب عن البترول في ليبيا.[٧٧]

  * أمَّا **التعديل الثاني** فقد تمَّ في ٩/ ١١/ ١٩٦١ وكان استكمالاً وتتمَّة للتعديل الأول، وفي ضوئه تمَّ إصدار اللائحة البترولية رقم (٦) في ٣/ ١٢/ ١٩٦٨.[٧٨]

٧٣ كان المستر **فرانك هندريكس** ضمن وفد السيد **الطريقي** وزير النفط السعودي الشهير الذي شارك في أعمال مؤتمر القاهرة في إبريل ١٩٥٩، الذي نظمته اللجنة البترولية للجامعة العربية تحت شعار "بترول العرب للعرب" الذي رفعه الرئيس الراحل عبد الناصر، وكان ذلك المؤتمر بمثابة أول بادرة في الطريق إلى إنشاء منظمة الأوبيك.

٧٤ عدّ قانون البترول الليبي عند صدوره أول تشريع نفطي متكامل يصدر في منطقة الشرق الأوسط، غانم، ص ٢٥.

٧٥ لمعرفة الأسباب والعوامل التي شجَّعت الحكومة على إدخال هذه التعديلات انظر: عتيقة، ص ٢٩-٣٧ و٤٨-٥١؛ غانم، ص ١٥١ وما بعدها.

٧٦ استعانت الحكومة في إعداد وصياغة هذه التعديلات بخبير البترول الوزير العراقي السابق الدكتور **نديم الباجه جي** الذي شرعت الحكومة في الاستعانة بخدماته بدءاً من ٣١/ ١/ ١٩٦١.

٧٧ غانم، المصدر نفسه، ص ١٥١-١٦٣.

٧٨ المصدر نفسه، ص ١٦٣-١٧٢.

* أمَّا **التعديـل الثالث** فقد صدر في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٢ وهو يتعلق بوضعية **لجنة البترول**. وعلى الرغم من أنَّ هـذا التعديـل أبقى على الشـخصية الاعتبارية للجنـة، مـن الناحيـة الاسـمية، فإنَّه مـن الناحية العملية أتبعها لوزارة شـؤون البترول التي كانت قد أنشـئت في مايو/ أيار ١٩٦١. كـما جرى أيضاً إصدار اللائحـة البترولية رقـم (٧) بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٦٢.[٧٩]

- افتتح **وليّ العهد** يوم ٢٤/ ١١/ ١٩٦٢ **ميناءً بترولياً** آخر في منطقة **السدرة** (تمَّ إعداد الميناء بوساطة مجموعة شركات **أويزيس** الأمريكية).

- بلغـت **مصروفـات شركات البـترول** العاملـة في ليبيـا خلال سـنوات هذه الحكومة (المبالـغ بملايين الجنيهات الليبية):

السنة	المصروفات خارج ليبيا	المصروفات داخل ليبيا	الإجمالي
١٩٦٠	٤٠	٢١	٦١
١٩٦١	٤٣	٢٨	٧١
١٩٦٢	٦٦	٤٠	١٠٦
الإجمالي	**١٤٩**	**٨٩**[٨٠]	**٢٣٨**

- تسـلمت الحكومـة أولى عائداتهـا مـن مبيعـات البترول الخام خلال السـنة الماليـة ٦٣/ ١٩٦٤ (السـنة المالية من ١/ ٤/ ١٩٦٣ حتـى ٣١/ ٣/ ١٩٦٤) وبلغـت هـذه

٧٩ المصدر نفسه، ص ٢٤٠-٢٤١.

٨٠ لقـد زادت هـذه المصروفات من الرواج الاقتصادي في البلاد، كما أنَّها أسـهمت في بروز الاتجاهات التضخمية التي عرفها الاقتصاد الليبي منذ عام ١٩٦٠.

العائدات نحو (٢٤) مليون جنيه ليبي أو ما يعادل نحو (٦٧) مليون دولار أمريكي. [تسلمت الحكومة خلال السنتين الماليتين ٦١/ ١٩٦٢، ٦٢/ ١٩٦٣م مبلغ (٢) مليون و(٢,٧) مليون جنيه ليبي على التوالي في شكل رسوم وإتاوات متعلقة بمنح الامتيازات النفطية].[٨١]

- شهدت حقبة هذه الوزارة تطوّرات أخرى مهمّة تتعلق **بالجيش الليبي**، عدا تلك التي سلفت الإشارة إليها في ثنايا هذا السرد. من هذه التطوّرات والوقائع:

– في ٩/ ١١/ ١٩٦٠ أخطر اللواء **السنوسي لطيوش**، رئيس أركان الجيش، البعثتين العسكريتين البريطانية والأمريكية في ليبيا أنَّ الجيش **سيتوقف** عن إرسال أيَّة أعداد أخرى من ضباطه في **دورات تدريبية** إلى بريطانيا والولايات المتحدة بعد **يناير/ كانون الثاني١٩٦١**.[٨٢]

– تمَّ يوم ٩/ ٨/ ١٩٦١ قبول استقالة **الرائد محمود بنّاجي** من الجيش الليبي. وقد سبق لهذا الضابط القيام بالشكوى لدى الملك من رئيس الأركان اللواء السنوسي لطيوش.[٨٣]

– أجرى الجيش يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٦١ **مناورات بالذخيرة الحيَّة** شرقي مدينة **المرج** (شرقي البلاد في الطريق إلى مدينة البيضاء).

– تمَّ يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ إقصاء رئيس الأركان اللواء **السنوسي لطيوش**[٨٤] واستبدال الزعيم **نوري الصديق** به.

---

٨١ انظر: عتيقة، ص ٤٨، ٥٢.

٨٢ قد يكون هذا القرار من بين أهمّ الأسباب التي أدّت إلى إقصاء اللواء السنوسي لطيوش عن منصبه في أواخر عام ١٩٦١ كما سيرد فيما بعد.

٨٣ إنَّ قصَّة هذا الضابط وموضوع شكواه لدى الملك جديرة بالتقصّي بحثاً ومتابعة من قبل المعنيّين بتاريخ تلك الفترة، ذلك أن الملك قام خلال أشهر معدودة بعدها بإقالة اللواء السنوسي لطيوش بصورة مهينة وغير معروفة الأسباب، كما أنَّ هذا الضابط ظل على صلة بالسفارة الأمريكية ورجالها في ليبيا حتى قيام انقلاب سبتمبر في عام ١٩٦٩.

٨٤ ذكر الصيد أنَّ اللواء السنوسي لطيوش همَّش العقيد عون أرحومة والعقيد عبد العزيز الشلحي فلم تعد لديهما أيّة مسؤولية داخل الجيش. الصيد، ص ٢٣٤

- كشف النقاب خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢ عن **أوَّل محاولة انقلابية** بالجيش الليبي. وتحدَّثت التقارير الدبلوماسية والأمنية عن تورّط أعدادٍ كبيرة من ضباط الجيش المعروفين بتعاطفهم مع رئيسٍ الأركان السابق السنوسي لطيوش، ومن أبرزهم المقدم **جبريل صالح** قائد منطقة طرابلس العسكرية، إلا أنَّه لم يجرِ إلقاء القبض سوى على عددٍ محدودٍ منهم قدِّموا للمحاكَمة العسكرية وصدرت بحقهم أحكامٍ بالسجن، من أبرزهم: الرواد **سالم الفرجاني** و**خليل العبَّار** و**فرحات العماري** و**علي لطيوش** و**السنوسي شلّوف** و**عابد جاد الله** و**إدريس سعد**.[٨٥]

- عاد وزير الدفاع يونس عبد النبيِ بالخير يوم ١٥/ ٧/ ١٩٦٢ من جولة زار خلالها كلاً من الصين الوطنية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. أثناء وجود الوزير ببريطانيا تباحث مع الوزراء المختصين بشأن تأسيس **نواة سلاح البحرية الليبي** وتسليح الجيش.

- أصدر مجلس الوزراء في ١٣/ ٧/ ١٩٦٢ لائحة بإنشاء **السلاحين البحري والجوي**.

- سافر العقيد **إدريس العيساوي** (الرجل الثاني في الجيش الليبي) ضمن الوفد المرافق للسيد وليّ العهد في زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية (١٥-٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢).

- وافقت أمريكا، في أعقاب زيارة وليّ العهد، على تكوين **سربٍ من خمس طائرات** بصفة مبدئية وطلب رئيس

---

٨٥ انظر: البرقيات السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى وزير الخارجية الأمريكي ذوات الأرقام ١١٢، ١٢١، ١٢٦، ١٦٣ المؤرّخة في ١، ٢٣، ٢٦ يناير و٢٦ مارس ١٩٦٢ على التوالي. الملف المركزي 773.00 ؛ الصيد، ص ٢٢٨-٢٤٠؛ مبحث "محاولة أولى لانقلابٍ عسكري" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

الوزراء أن يتدرَّب الطيارون العسكريون الليبيون داخل قاعدة ويلس الجوية بطرابلس.[86]

- وقع في ضواحي مدينة بنغازي حادث **اغتيال العقيد إدريس العيساوي** مساء يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ ولم يعرف الجاني.[87]

- أورد رئيس الوزراء الصيد في مذكراته (الصفحة ٢٣٩) أنَّ الملك إدريس أبلغه عن **طريق الفريق محمود بوقويطين** في أعقاب المحاولة الانقلابية (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢) اقتراحاً يقضي **بحل الجيش** والاكتفاء بإنشاء سلاح للحدود وتقوية جهاز الأمن وتعزيز القوات المتحركة. وقد زعم الصيد أنَّ الملك أبلغه شخصياً بأنَّه ما يزال غاضباً لما حدث داخل الجيش، وأنَّه يخشى أن يتكرَّر ما حدث وأن يفكر ضباط الجيش يوماً في تدبير انقلاب عسكري، وأنَّه -أي الملك- يريد ليبيا بلداً مستقراً وآمناً وشعبها يحسّ بالطمأنينة، ويعيش في هناء ورخاء بعد اكتشاف النفط. وقد ذكر الصيد بأنَّه نجح في إقناع الملك بالعدول عن فكرة حل الجيش.

- تمَّ في ١٩/ ١/ ١٩٦٣ **نقل رئاسة أركان الجيش الليبي** من مقرّها السابق في بنغازي إلى مقرّها الجديد في مدينة **البيضاء**.

- يُفهم من بعض الوثائق السرّية البريطانية أنَّ الحكومة الليبية فكرت في تطبيق "**التجنيد الإلزامي**"، وقد عبّرت السفارة البريطانية عن بعض التحفّظات حيال هذه الفكرة.[88]

---

٨٦ الصيد، ص ١٧١.

٨٧ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٨٨ انظر: تقرير السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخ في ١١/ ٥/ ١٩٦٢. الملف FO 371/165 733-22860.

- حفلت سنوات هذه الوزارة بصوَر عديدة من **الاضطرابات السياسية والصراع السياسي** بين شتى القوى السياسية (النقابية والقبلية والطلابية والحزبية والعسكرية) وبين النظام، وكان من أبرز **صوَر ووقائع** هذا الصراع – عدا ما أشرنا إليه في مواضع أخرى– ما يلي:[٨٩]

  - جرى خلال شهر مايو/ أيار ١٩٦١ توزيع **منشورات سرّية في عدد** من المدن الليبية تتهم رئيس الوزراء الصيد بالرشوة والفساد المالي. وقد أتهم الصيد بدوره، خلال الخطاب الذي ألقاه بمصراته بمناسبة افتتاح فرع البنك الزراعي الليبي يوم ١١/ ٦/ ١٩٦١، جهات أجنبية وعملاءها في الداخل بأنَّهم وراء تلك المنشورات.[٩٠]

  - إثر اكتشاف السلطات الأمنية لعدد كبير من **المنشورات السرّية** التي وزِّعت في مناطق شتى من مدينة طرابلس خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ قامت هذه السلطات بإلقاء القبض على كافة المشتبه بانتمائهم لحزب "**البعث العربي الاشتراكي**" في شتى المدن الليبية[٩١]. وبلغ عدد المعتقلين (**١٥٩**) شخصاً. وقد مثلوا جميعاً أمام محكمة الجنايات بطرابلس يوم **٢٥/ ١٢/ ١٩٦١** بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم والاشتراك في تأسيس حزب غير مرخَّص به. وقد أصدرت المحكمة أحكامها يوم **٣/ ٢/ ١٩٦٢** ببراءة (**٧٢**) متهماً، وتراوحت الأحكام بالنسبة للباقين ما بين الحبس لمدَّة ستة أشهر وسنتين وثمانية أشهر مع الحكم **بإبعاد عدد** من المتهمين

---

٨٩ انظر: الفصل الرابع بعنوان "حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

٩٠ زعم الصيد "أنَّه حين تمّت إحالة المناشير إلى قسم التحرّي في المباحث العامَّة ثبت أنَّ عبد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم كانا وراء تلك المناشير". الصيد، ص ٢٠٤.

٩١ لعب المخبر معمر القذافي دوراً مهماً في جمع المعلومات حول العناصر البعثية المقيمة في ولاية فزان. راجع ما ورد بهذا الشأن في فصليْ "انقلاب بقيادة مخبر ١-٢" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

من الرعايا العرب المقيمين في ليبيا[92]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس **علي الديب** أصدر بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٦١ بياناً أشار فيه إلى الاعتقالات التي جرت واستخف فيه بتنظيم "حزب البعث" في البلاد كما توعَّد فيه المتآمرين بالعقاب. وكان من المآخذ التي تردَّدت بشأن موقف السلطات إزاء المعتقلين تأخيرها لتقديمهم إلى المحاكمة **نحو خمسة أشهر**.

- ألقت السلطات الأمنية في **بنغازي** يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ القبض على **إبراهيم حماد** (إحدى الشخصيات القيادية العمالية الموالية لاتحاد سالم شيتا،[93] ومن المعروفين بميوله الإخوانية) وآخرين من بينهم الكاتب **محمد عبد الرازق منّاع**. وقد اتهمت المجموعة بإعداد "**كتاب أسود**" عن ممارسات السلطات في برقة وأنَّها كانت تدبّر لاغتيال والي برقة **حسين مازق** وقائد قوة دفاع برقة الفريق **محمود بوقويطين** والسيد **عبد الله عابد السنوسي** وناظر الخاصَّة الملكية **البوصيري الشلحي**. وقد تردَّد أنَّ المجموعة تعرَّضت للتعذيب أثناء اعتقالها. وكان من تداعيات اعتقال هذه المجموعة أن ألقت السلطات الأمنية في برقة في ١٤ سبتمبر/ أيلول القبض على **عبد القادر العلّام** (وزير الخارجية حتى ٣/ ٥/ ١٩٦١) متهمة إيَّاه بالتواطؤ مع هذه المجموعة.[94] (أطلق سراح العلّام في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ وصدرت الأحكام بالسجن ثلاث سنوات بحق حمّاد ومنَّاع في مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه).

٩٢ للمزيد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ٢١١–٢١٦؛ حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٩٤–١٩٧؛ مبحث "اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٩٣ سيأتي ذكر هذا الاتحاد ورئيسه فيما بعد.

٩٤ راجع ما تردَّد حول تورّط وليّ العهد السيد الحسن الرضا مع هذه المجموعة.

- انفجرت قنبلة في بيت **قائد عام قوة دفاع برقة الفريق محمود بو قويطين** بمنطقة البركة بضواحي بنغازي ليل ١١-١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١. لم يكن بوقويطين موجوداً فيه، ولم يؤدِّ الانفجار إلى وقوع أضرار أو إصابات. تردَّد أنَّ الانفجار تمَّ بعلم بوقويطين في إطار مساعيه للمحافظة على منصبه، وقد شاع يومذاك أنَّ الملك كان بصدد تنحيته عن منصبه وتعيينه رئيساً لمجلس الشيوخ.[٩٥]

- جرت **أول محاولة انقلاب عسكرية** خلال مطلع شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢ ومثل ثمانية من الضباط المتهمين بالتورّط في المحاولة أمام المحكمة العسكرية وصدرت بحقهم أحكام بالسجن خلال شهر مارس/ آذار ١٩٦٢[٩٦]

- في ٥/ ١١/ ١٩٦٢ نظَّم **طلبة كليات الجامعة الليبية** ببنغازي **إضراباً** شاملاً عن الدراسة (كان الإضراب ذا طبيعة مطالبية غير سياسية) وانضمَّ إليهم طلبة كليات طرابلس. تعطلت الدراسة في الجامعة بسبب الإضراب حتى يوم ٢/ ١٢/ ١٩٦٢. أدَّت هذه الإضرابات إلى نقل الأستاذ **بكري قدورة** من رئاسة الجامعة واستبدال الأستاذ **مصطفى بعيّو** به في ٦ مارس/ آذار ١٩٦٣ [٩٧].

- حفلت حقبة هذه الوزارة بعددٍ من الوقائع والتطوّرات البالغة

---

٩٥ البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٦١ وتحمل الرقم الإشاري (A-23).

٩٦ لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ٢٢٨-٢٤٠. انظر أيضاً: مبحث "محاولة أولى لانقلاب عسكري" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٩٧ ذكر الصيد أنّه جرى التفكير في نقل مقرّ الجامعة من بنغازي إلى (مدينة سوسة) النائية وأنَّ الأستاذ مصطفى بن عامر أحد الشخصيات الوطنية من زعماء جمعية عمر المختار لعب دوراً في عدول الحكومة عن تفكيرها بنقل مقرّ الجامعة إلى مدينة سوسة. الصيد، ص ٢٠٦؛ راجع أيضاً التقرير السرّي الذي بعثت به السفارة الأمريكية حول الإضراب ذا الرقم A-136 المؤرّخ في ١١/ ١١/ ١٩٦١. الملف المركزي 873.432/11-1162 .

الأهمّية المتعلقة **بالحركة النقابية في ليبيا**، من ذلك:[٩٨]

- أضرب **عمال الموانئ الليبية** في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ عن تفريغ **البضائع الفرنسية** الواردة إلى البلاد وقرّروا مقاطعة **السفن الفرنسية**.[٩٩]

- بعد انتظار طويل أصدرت السلطات الاتحادية في فبراير/ شباط ١٩٦١ رخصاً بتسجيل **(٢١) نقابة جديدة** انضوت ١٨ نقابة منها تحت **اتحاد نقابات عمال ليبيا** الذي يرأسه سالم شيتا.

- نظَّم عمال **ومستخدمو قاعدة ويلس** إضراباً مطالبياً ابتدأ يوم ١٩/ ٣/ ١٩٦١ واستمرَّ ستة أيام وقد استجابت سلطات القاعدة لمطالب المضربين.

- خلال اجتماع بمدينة **صفاقس** التونسية يوم ٥/ ٨/ ١٩٦١، ضمَّ قيادات الاتحادات النقابية في كل من المغرب والجزائر وتونس، وحضره سالم شيتا أمين عام الاتحاد العام لعمال ليبيا، تمّ الإعلان عن تأسيس "**لجنة دائمة للتنسيق**".

- **نظَّم الاتحاد العام لنقابات العمال في ليبيا إضراباً عاماً** في كافة أنحاء البلاد بدأ يوم ١٠/ ٩/ ١٩٦١ وشملت مطالب الاتحاد رفع الأجور وإطلاق الحريات العامَّة. وقامت السلطات باعتقال معظم القيادات العمالية.[١٠٠]

---

٩٨ راجع الفصل الرابع "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

٩٩ أوردت وثيقة سرّية أمريكية مرسلة من السفارة الأمريكية ببنغازي بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٦١ تحمل الرقم الإشاري G-16 (الملف المركزي 873.062/1-2861) أنَّ **إبراهيم حماد** الذي شارك مع **سالم شيتا** في اجتماعات الاتحاد العام لنقابات العمال العرب في القاهرة منذ السابع من يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ أبلغ مندوباً من السفارة أنَّ وفود جميع الاتحادات العربية المشاركة في تلك الاجتماعات – عدا وفدي الاتحاد **المصري** والاتحاد **اللبناني**– قد وافقوا على الاقتراح الذي قدَّمه وفد عمال ليبيا بمقاطعة البضائع والسفن الفرنسية، أسوة بما قام به العمال الليبيّون في الأول من شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١. وقد ترتب على تلك المعارضة أن أجِّل البحث إلى موعدٍ غير مسمّى ودون البت في الاقتراح الليبي.

١٠٠ رغم أهمّية الوقائع والتطوّرات المتعلقة بنقابات العمال في ليبيا خلال حقبة هذه الوزارة، فإنَّ مذكرات الصيد قد خلت من أيّة إشارات إليها.

(رفعت أجور العمال منذ الاستقلال حتى يومذاك بنحو ٤٠٠٪).

- جرت **محاكمة سالم شيتا** أمين عام اتحاد نقابات العمال في ليبيا بتهمة إساءة التصرّف في الأموال العامة والتحريض على الإضراب بالمخالفة للقوانين. كان السيد شيتا قد أُلقِي القبض عليه إثر الإضراب العام الذي نظَّمته نقابات العمال في ليبيا ابتداءً من يوم ١٠/ ٩/ ١٩٦١ وظل رهن الاعتقال إلى أن أصدرت محكمة طرابلس الحكم عليه يوم ٣/ ١٢/ ١٩٦١ بالسجن لمدَّة أربعة أشهر ونصف. لقي الاتحاد وأمينه العام تعاطفاً واسعاً من اتحادات نقابات العمال في العالم وحضر مندوبون عنها إجراءات هذه المحاكمة.

- قامت السلطات يوم ٢٧/ ٣/ ١٩٦٢ بمنع وفد يمثل الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحر I. C. F. T. U. من دخول البلاد عبر الحدود التونسية.

- ألقى عبد المولى لنقي وزير العمل والشؤون الاجتماعية يوم ٣/ ٤/ ١٩٦٢ تصريحاً شنَّ فيه هجوماً قوياً على الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحر، واتهمه بأنَّه صنيعة للاستعمار يحاول أن يفرض عقوبات على ليبيا. كما أنكر في خطاب ألقاه أمام منظمة العمل الدولية في جنيف يوم ٢١/ ٦/ ١٩٦٢ أن تكون الحكومة قد مارست اضطهاداً بحق الحركة العمالية في ليبيا.

• حفلت حقبة هذه الوزارة بجملة من الوقائع والأحداث المتعلقة **باليهود الليبيّين**، من ذلك:[١٠١]

- واصلت **المنظمات اليهودية والصهيونية** عبر الصحف

---

١٠١ راجع فصل "البعد الثالث" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

المعروفـة والقنـوات الدبلوماسـية الغربيـة في ليبيـا إثارة الادّعـاءات المغلوطة بشـأن ما يتعرَّض لـه اليهود في ليبيا من اضطهاد، بل ذهب بعضها إلى الادّعاء بأنَّ ليبيا تؤوي لديها بعض النازيين السابقين.[١٠٢]

- انتهـزت هـذه المنظمات فرصـة دعوة المسـتر **أدريان بلت** للمشـاركة في احتفـالات الذكـرى العـاشرة لاسـتقلال ليبيـا (ديسـمبر ١٩٦١) وأثـارت معه هـذه الادّعاءات، وهـدَّدت بإثارتهـا في محافـل الأمـم المتحـدة والأجهـزة والمنظمات التابعة لها.

- قـام اليهـودي الأمريكـي المسـتر **أرمانـد هامـر** صاحب شركـة أوكسـيدنتال ليبيا (التي كان قد أسّسـها في شـهر يناير/ كانـون الثـاني ١٩٦١) بزيـارة لليبيـا خـلال عـام ١٩٦١ محـاولاً الحصـول عـلى امتيـازات للتنقيـب عـن البترول في ليبيا، ولكن محاولاته باءت بالفشل.

- أصـدرت الحكومـة في ٢١/ ٣/ ١٩٦١ **القانون رقم (٦) لسـنة ١٩٦١** الـذي قـضى بوضـع الأمـوال والممتلكات الموجودة في ليبيا، والمملوكة لهيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسـيتهم أو يعملون لحسـابها، تحت الحراسة.

- تشـكلت بطرابلـس خـلال شـهر مـارس/ آذار ١٩٦١ **لجنـة** ضمَّـت خمسـة مـن قـادة اليهـود في ليبيـا.[١٠٣] وفي ١/ ٦/ ١٩٦١ تقدَّمت اللجنة **بعريضة** إلى رئيس الوزراء ضمّنتهـا عـدَّة **مطالـب** تتعلـق باليهـود الليبيـين، وهـي

١٠٢ راجـع عـلى سـبيل المثـال الرسـائل المتبادلـة بـين وزيـر الخارجيـة الأمريكـي كريسـتيان هيرتـر ومنظمـة Security for the Prevention of World War III, Inc. بنيويورك خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠. الملف المركزي 873.432/10-760 CSB والتقارير السرّية المرسلة من السفارة البريطانية بليبيا حول الموضوع نفسه بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٦١ و٣١/ ٣/ ١٩٦٢. الملف رقم FO 374/165768.

١٠٣ هـؤلاء الخمسـة هـم: Lillo Arbib, Hai Glam, Clement Habib, Angelo Nahum and Pinhas R. Naim.

الاعتراف بالجنسية الليبية لليهود المولودين أو المقيمين في ليبيا وليس لديهم جنسية أخرى، وإعطاؤهم الحق في أن يديروا بشكل مباشر مؤسساتهم الدينية والخيرية، وإعادة العمل بنظام المحاكم الخاصَّة بهم، وإعطاؤهم الحق في أن يستجلبوا من الخارج حاخاماً كبيراً لهم، وما يحتاجونه من مدرّسين وكتب لمدارسهم العبرية. كما طلبت اللجنة لوفدٍ منها مقابلة الملك.

- في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ أجري **تعديل على قانون الجنسية** يمنع على أيِّ ليبي زيارة إسرائيل. وفي ضوء ذلك قرَّر مجلس الوزراء تثبيت الجنسية الليبية لجميع اليهود الليبيّين الذين لا يحملون جنسيات أخرى، وقرَّر منحهم جوازات سفر ليبية ومعاملتهم كمواطنين ليبيّين، وكانوا يحملون قبل ذلك بطاقات سفر مؤقتة. وإثر ذلك شكل اليهود في ليبيا وفداً منهم برئاسة "حاي غلام Hai Glam" قابل رئيس الوزراء في البيضاء وعبَّر عن امتنان الطائفة اليهودية للملك والحكومة.[١٠٤]

- شهدت حقبة هذه الوزارة العديد من التطوّرات والوقائع المتعلقة بموقف الحكومة والشعب الليبي من **الثورة الجزائرية وحكومتها المؤقتة**:[١٠٥]

- صدر عن اجتماع، انعقد في طرابلس بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٠ وضمَّ اثني عشر نائباً برلمانياً، بالإضافة إلى سالم شيتا رئيس الاتحاد العام لعمال ليبيا، توصيات باتخاذ جملة من الإجراءات في إطار دعم الثورة الجزائرية، وعلى الأخص فيما يتعلق **بمقاطعة فرنسا اقتصادياً على الصعيد**

---

١٠٤ الصيد، ص ١٧٦.

١٠٥ حول الدور الذي حاولت ليبيا أن تلعبه للمصالحة بين القادة الجزائريين، إثر حصول الجزائر على استقلالها، انظر: الصيد، ص ١٧٦-١٨٢

الشعبي. ومن أجل وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ تشـكلت لجنتـان شـعبيتان: الأولى في طرابلـس والثانيـة في بنغـازي. وكانت إحدى النتائج المبكـرة لهذا الاجتماع قيـام نقابات عمال الموانـئ في بنغازي وطرابلس بمقاطعة السفن الفرنسية ورفض مناولة البضائع الفرنسية.[١٠٦]

- تواصـل خلال عـام ١٩٦١ **نقل الأسـلحة والمعدات** من مـصر إلى الجزائر وتونس **عبر الأراضي الليبية** وبحراسـة سيارات وجنود من قوات الأمن الليبية.[١٠٧]

- قامت القـوات الفرنسـية في مطلع عـام ١٩٦١ بالتوغّل لـدى ملاحقتهـا للثـوار الجزائريـين في الأراضي الليبية. وقد احتجّـت الحكومة الليبية لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية وطلبت مسـاعدتها الديلوماسـية والسياسية لها.[١٠٨]

- استقبل الملك إدريس يوم ١٠/ ٣/ ١٩٦١ **كريم بالقاسم** وزير الخارجية بالحكومة الجزائرية المؤقتة بحضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

- وصل إلى طرابلس يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٦٢ قادمين من تونس أعضاء **المجلس الثوري الوطنـي الجزائري** من أجل عقد اجتماعات سرّية في ليبيا.

- جـرت في عـددٍ من المدن الرئيسـية يـوم ٢٠/ ٣/ ١٩٦٢ **احتفالات** واسـعةً بمناسـبة إعلان اتفاقيـة وقف إطلاق

---

١٠٦ تراجـع الوثيقـة السرّيـة المرسـلة مـن السـفارة البريطانيـة في ليبيـا إلى الخارجيـة البريطانيـة المؤرّخـة في ١٤/ ١/ ١٩٦١ ذات الرقم الإشاري 1038/61 الملف رقم 22860 FO 371/155557.

١٠٧ تراجـع الوثيقتـان السرّيتـان المرسـلتان مـن السـفارة البريطانيـة في ليبيـا إلى الخارجيـة البريطانيـة بتاريـخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٦١ و٢٠/ ٢/ ١٩٦٢ ذواتا الرقمين 1026/62 ، 1026/61 الملف 22860 FO 371/165732 .

١٠٨ راجـع البرقيـة السرّيـة المرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة إلى واشـنطن بتاريـخ ١٦/ ١/ ١٩٦١ ذات الرقـم (٥٥٤)، الملف 773.00. وقد تضمّنت البرقية إشـارات لما ورد حول هذا الموضوع على لسـان فؤاد الكعبازي أثناء لقائه بالسفير الأمريكي جونز يوم ١٥/ ١/ ١٩٦١.

النار بين الثوار الجزائريين والحكومة الفرنسية.

- وصل إلى ليبيا يوم ١١/ ٤/ ١٩٦٢ السيد **أحمد بن بيللا** وبقية أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد استقبلهم الملك إدريس في طبرق، ثـمَّ توجَّهوا إلى طرابلس مساء اليوم نفسه.

- شرع **المجلس الوطني الجزائري** في عقد اجتماعاته بمدينة طرابلس يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٢. كان من بين المشاركين في الاجتماعات أحمد بن بيللا وفرحات عباس وبن يوسف بن خدّة.

- جرى في ٢٥/ ٦/ ١٩٦٢ افتتاح "**أسبوع الجزائر**" في كافة أنحاء البلاد وأعلن عن تقديم تبرّع من الملك إدريس بمبلغ (١٠,٠٠٠) جنيه ليبي ومن وليّ العهد بمبلغ (٥٠٠٠) جنيه ليبي ومن رئيس الوزراء بمبلغ (٣٠٠٠) جنيه ليبي.

- أرسل الملك إدريس ورئيس الوزراء برقيتين بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٦٢ إلى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة أكدا له فيهما مجدّداً **اعتراف ليبيا باستقلال الجزائر الكامل**.

- توقفت يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٢ **طائرة مصرية بمطار العدم** (بالقرب من طبرق) دون أن تحصل على إذن مسبق بالتوقف، وكانت الطائرة في طريقها إلى الجزائر.

- شاركت ليبيا في **احتفالات الجزائر** بانتصار ثورتها يوم ١/ ١١/ ١٩٦٢ **بوفدين** أحدهما رسمي والآخر شعبي (غير رسمي) وكان على رأس الوفد الثاني البوصيري الشلحي ناظر الخاصَّة الملكية.

• تواصل اهتمام ليبيا على المستويين الرسمي والشعبي **بالقضية**

الفلسطينية، وكان من الوقائع التي شهدتها حقبة هذه الوزارة:

- كانت القضية الفلسطينية وانحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل أحد الموضوعات التي أثارها **الوفد البرلماني الليبي** خلال زيارته لأمريكا في شهر فبراير/ شباط من عام ١٩٦١، وقد أثارت الملاحظات التي أبداها الوفد الليبي خلال اجتماع له مع مسؤولين بالخارجية الأمريكية ردّ فعل عنيفاً منهم.

- تمَّ تنظيم **اجتماع حاشد** في طرابلس في ذكرى (١٥/ ٥/ ١٩٦١)، وقد شارك في هذا الاجتماع فؤاد الكعبازي وزير البترول ممثلاً لرئيس الوزراء، وعلي الديب رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس، وعضوا مجلس النواب علي مصطفى المصراتي والشيخ محمود صبحي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الجزائرية والفلسطينية. وحمل المتحدثون خلال هذا الاجتماع على سياسات أمريكا المؤيّدة لإسرائيل. وقد خصَّصت الصحف والإذاعة الليبية جزءاً من مساحتها ووقتها للقضية الفلسطينية.[١٠٩]

• شهدت علاقات ليبيا **الإفريقية** نشاطاً متزايداً تمثل في عددٍ من الوقائع والتطوّرات التي كان من بينها:

- شاركت ليبيا في أعمال **مؤتمر القمّة الإفريقية** الذي انعقد **بالدار البيضاء** بالمغرب يوم ٢١/ ١٢/ ١٩٦٠. وقد مثل الملك في تلك القمّة وزير الخارجية عبد القادر العلّام. هاجمت بعض الوفود الإفريقية المشاركة بهذا المؤتمر وجود القواعد الأجنبية في ليبيا.

١٠٩ أشارت برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا بحنق إلى هذا الاجتماع، وحاولت التقليل من قيمته بالتذكير بأنّ الليبيّين كثيراً ما ينظرون إلى الفلسطينيين على أنّهم عرب من الدرجة الثانية، وكثيراً ما مارسوا التمييز ضدّهم باسم "الوطنية الليبية الضيّقة" كما لو أنّهم هم أيضاً ينتمون إلى معسكر الاستعمار. البرقية رقم (G153) مؤرّخة في ٢٠/ ٥/ ١٩٦١. الملف المركزي C.S 773.00/5-2061 .

- وصل إلى طرابلس يوم ٧/ ٢/ ١٩٦١ القائم بالأعمال **الغاني** لافتتاح سفارة لبلاده في ليبيا.

- قام وفد **مالي** برئاسة وزير الداخلية بزيارة لليبيا من ٢٢ إلى ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٦١.

- شاركت ليبيا في **القمّة الإفريقية** التي انعقدت في **منروفيا** ابتداءً من يوم ٩/ ٥/ ١٩٦١ وقد مثل ليبيا في هذه القمّة الدكتور وهبي البوري وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. (وليبيا هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي شاركت في قمّتيْ الدار البيضاء ومنروفيا).[١١٠]

- رغبة في تحسين علاقات ليبيا بدول الجوار الإفريقية شكلت الحكومة في ٣٠/ ٥/ ١٩٦١ **وفداً** برئاسة الدكتور وهبي البوري[١١١] قام بزيارة تشاد والنيجر ومالي ونيجيريا والسنغال والكاميرون، وقد طرح الوفد على حكومات الدول التي زارها استعداد ليبيا لفتح مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي معها، كما أبدى على الأخصّ استعداد ليبيا لتقديم منح للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعة الليبية والجامعة الإسلامية، وطرح عليها فكرة مدّ طريق طرابلس- سبها إلى نقطة ملتقى الحدود مع النيجر وتشاد، وإنشاء ميناء حرّ في مصراته يكون تحت تصرّف الدول الإفريقية وغيرها.[١١٢]

- قام الرئيس الغاني **كوامي نكروما** بزيارة ليبيا يوم ٩/ ٧/ ١٩٦١ في طريق عودته من موسكو. وقد أجرى محادثات مع رئيس الحكومة اتفقا خلالها على تعزيز العلاقات

---

١١٠ انظر: الصيد، ص ١٨٦-١٨٧، بشأن الملابسات التي أدَّت إلى مشاركة ليبيا في القمّتين الأفريقيتين.

١١١ ضمَّ الوفد الشيخ صالح بازامه، وتوفيق الجربي، من مجلس الشيوخ، والنائب عبد السلام التهامي من مجلس النواب، والأستاذ مصطفى بعيّو عن الجامعة الليبية، وعاشور الفرطاس عن وزارة الخارجية، وعلي عمّيش عن وزارة الاقتصاد، وإبراهيم الطوير عن الإعلام، ومحمد منصور بن بركة عن التجار. انظر: الصيد، ص ١٨٣.

١١٢ انظر: الصيد، ص ١٨٢-١٨٤.

الثنائية بين ليبيا وغانا.

- وصل يوم ٩/ ١١/ ١٩٦٢ وفد نيجيري برئاسة وزير الشؤون الثقافية بدعوة من جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية.

- وصل يوم ٦/ ٣/ ١٩٦٣ وزير خارجية أثيوبيا في زيارة قصيرة لليبيا.

• شهدت علاقات ليبيا **بالاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية** (آنذاك) نشاطاً متزايداً خلال حقبة هذه الوزارة كان من وقائعه ومفرداته:[١١٣]

- أعلن في ٢٤/ ١١/ ١٩٦٠ عن قبول الملك إدريس لدعوة وجّهت إليه لزيارة الاتحاد السوفييتي دون أن يجري تحديد موعد لتلك الزيارة.[١١٤]

- شرعت جمهورية **تشيكوسلوفاكيا** في إنشاء سفارتها في ليبيا يوم ٢/ ١٢/ ١٩٦٠، وكانت بعثتها الدبلوماسية برئاسة قائم بالأعمال. (وصل أول سفير تشيكوسلوفاكي إلى طرابلس يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٦١).

- قام **وفد برلماني ليبي** يتكوَّن من أربعة شيوخ وستة نواب وثلاثة من سكرتارية المجلس بزيارة رسمية بدأت يوم ٧/ ٣/ ١٩٦١ شملت الاتحاد السوفييتي

١١٣ أظهرت السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا مخاوف شديدة من تنامي العلاقات الليبية السوفيتية. ولم يفت المستر روبرت بيرنسون مدير برنامج المساعدات الأمريكية لليبيا أن يعبّر عن هذه المخاوف خلال لقائه الوداعي بالملك إدريس يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١. راجع التقرير السرّي الذي أعدّه السفير الأمريكي جونز بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٦١ حول هذا اللقاء. كما عبّر أيضاً عن هذه المخاوف السفير البريطاني في ليبيا ستيوارت من خلال رسالته إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ٦/ ٤/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري (٦٢/ ١٠٣٤) بالملف رقم FO 371/165736 36966، وفي الرسالة المؤرّخة في ٨/ ٥/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري 1034/62 VT 103138/2 بالملف رقم FO 371/165736 22860.

١١٤ تفيد برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٦٠ تحمل الرقم (١٢٣) أنَّ السفير أشار بانزعاج، خلال لقاء خاص مع الملك إدريس يوم ٥/ ١٢/ ١٩٦٠، إلى موضوع إعلان الملك موافقته الرسمية على تلبية دعوة الاتحاد السوفييتي لزيارته. الملف 773.00.

وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، وقد عاد الوفد بانطباع جيّد من تلك الزيارة.

- بدأ وزير الاقتصاد الوطني سالم الصادق يوم ٧/ ٩/ ١٩٦١ زيارة **لتشيكوسلوفاكيا**.

- قام وزير الصناعة أبو القاسم العلاقي بزيارة **ليوغوسلافيا** عاد منها يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٦١.

- وصلت **فرقة الباليه الروسية** العالمية إلى طرابلس يوم ١٦/ ١/ ١٩٦٢. وقد قدَّمت الفرقة عدَّة استعراضات فنية لقيت استحساناً شعبياً واسعاً.

- وصل إلى ليبيا يوم ١٨/ ١/ ١٩٦٢ **وفد سياحي** سوفييتي خاصّ ضمَّ (١٣) شخصاً كان من بينهم أستاذ اللغة العربية في جامعة موسكو.

- توقف يوم ٥/ ٢/ ١٩٦٢ بمطار طرابلس رائد الفضاء السوفييتي (**يوري جاجارين**) في طريقه من مصر إلى ليبريا.

- وصل يوم ٢٨/ ٣/ ١٩٦٢ وفد يمثل **مسلمي الاتحاد السوفييتي** برئاسة المفتي الأكبر. وقد نزل هذا الوفد ضيفاً على جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية.

- اعتمدت الحكومة في تسيير مصحة الأمراض الصدرية بالقرب من مدينة شحات، التي جرى افتتاحها في ١٧/ ٤/ ١٩٦٢، على خدمات طاقم كامل من الأطباء والممرضين والفنيين اليوغوسلاف.

- تعاقد الزعيم محمد المنصوري مدير عام شرطة ولاية طرابلس، أثناء زيارة قام بها ليوغوسلافيا في شهر

يوليو/ تموز ١٩٦٢، على شراء قاربي حراسة صغيرين لاستعمالهما من قبل قوات الأمن بالولاية.

- قدَّم **عمر الباروني** يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٦٢ أوراق اعتماده **كأول سفير لليبيا لدى الاتحاد السوفييتي**. (كان قرار الحكومة بفتح سفارة ليبية في موسكو قد تمَّ في ١/ ٥/ ١٩٦٢ أمَّا قرار إقامة التمثيل الدبلوماسي بين ليبيا والاتحاد السوفييتي فقد كان قد تمَّ الإعلان عنه في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥، كما وصل أول سفير سوفييتي إلى ليبيا في ٦/ ١/ ١٩٥٦).

- أصدرت الحكومة يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٢ بياناً عبَّرت فيه عن تأييدها لجهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل **لأزمة الصواريخ الكوبية** التي قامت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

- وصل إلى طرابلس يوم ١/ ١١/ ١٩٦٢ وفد من **الكتّاب السوفييت** في زيارة قصيرة لليبيا.

تطـوّرات إقليمية ودولية

ومن التطورّات **الإقليمية والعربية** التي تزامنت مع حقبة هذه الوزارة وكان لها تأثيراتها، المباشرة أو غير المباشرة، على مسيرة النظام الملكي:

- حصول **الجزائر** على استقلالها في عام ١٩٦٢ وتبنّيها على الفور للنمط الناصري الاشتراكي، ووقوع حرب بينها وبين المملكة المغربية في عام ١٩٦٣ بسبب نزاع على الحدود.
- تنامـي **الاهتمام الناصري بالبترول العربي** ورفع شـعار (بترول العرب للعـرب) منذ مؤتمـر القاهرة (إبريل/ نيسـان ١٩٥٩) وإنشـاء منظمـة الـدول المصـدّرة للبـترول (**الأوبـك**) عقـب اجتماع عقد في بغداد (سـبتمبر/ أيلول ١٩٦٠) واستثناء مصر من عضوية المنظمة على اعتبار أنّها لم تكن مصدّرة للبترول (إذ كانت تنتج البترول بكميات صغيرة).
- انفصال **سـوريا** عن مـصر وانتهاء الوحدة بينهـما في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١.
- وقوع **انقلاب عسـكري** في **اليمن** في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ ونشوب الحرب الأهلية بين الملكيين والجمهوريين.
- وقوع **انقلاب عسكري** في **العراق** في ٨/ ٢/ ١٩٦٣ بقيادة عبد السلام عارف ومصرع عبد الكريم قاسم وانهيار حكمه.
- وقـوع **انقلاب عسـكري** في **سـوريا** بقيـادة لـؤي الأتاسي يوم ٨/ ٣/ ١٩٦٣.
- أصـدرت الأمـم المتحـدة في دورتهـا الخامسـة عـشر بتاريـخ

١٠/ ١٠/ ١٩٦٠ **قراراً بتصفية الاستعمار**، وبلغت **حركة الاستقلال في القارَّة الإفريقية** ذروتها في عام ١٩٦٠ إذ استقلت نيجيريا في أكتوبر/ تشرين الأول من ذلك العام، كما شهد العام نفسه استقلال جميع المستعمرات الفرنسية (١٢ دولة) في القارَّة.

- حصلت **الكونغو** على استقلالها من بلجيكا في ٣٠/ ٦/ ١٩٦٠ وتفجَّر الصراع فيها إثر انفصال إقليم (كاتنجا) في ١١/ ٧/ ١٩٦٠ ومصرع الزعيم الإفريقي **لومومبا** في ١٤/ ٢/ ١٩٦١ في ظروف غامضة. (كما تحطمت في ١٨/ ٩/ ١٩٦١ الطائرة التي كانت تقل سكرتير عام الأمم المتحدة **داغ همرشولد** الذي كان في طريقه لمقابلة الزعيم الانفصالي الكونغولي مويس تشومبي).

أمّا على **الصعيد الدولي** فقد تزامنت حقبة هذه الوزارة مع وقوع عددٍ من التطورات الهامَّة، منها:

- تكامل التفتيت النهائي للحكم **الاستعماري الفرنسي** في منطقة المغرب العربي (باستقلال الجزائر في عام ١٩٦٢) وقبل ذلك في باقي القارة الإفريقية (خلال عام ١٩٦٠)، ومن جهة أخرى ظهور **المعارضة الفرنسية الديغولية** لأن تكون أوروبا الغربية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

- ظهور ارتفاع حادّ في **النفوذ السوفييتي** في المنطقة العربية، ومن ثم **تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية**. وبلوغ الحرب الباردة إحدى ذراها في عام ١٩٦٠ (إسقاط طائرة التجسّس الأمريكية، وإطلاق السوفييت لأضخم صاروخ في العالم يحمل محطة فضاء - مايو/ ١٩٦٠، وإجراء الاتحاد السوفييتي لسلسلة من التجارب النووية- يونيو/ ١٩٦٠، وإعلان الاتحاد السوفييتي أنَّه سيواصل بيع الأسلحة للدول العربية وتزويد كوبا بالصواريخ التي تستطيع الوصول إلى الولايات

المتحدة - يوليو/ ١٩٦٠، وفي أغسطس/ آب من العام نفسه بدأت محاكمة الطيار الأمريكي فرانسيس غيري باورس الذي كان يقود طائرة التجسّس..).

- تمَّ في مدينة **فيينا** في شهر يونيو/ حزيران من عام ١٩٦١ **أوَّل لقاء بين الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف والرئيس الأمريكي كنيدي**، ويعتقد أنَّ اتفاقاً سرّياً شاملاً تمَّ بين العملاقين خلال تلك القمَّة (التي فضَّلت أمريكا ألا تحضرها فرنسا وبريطانيا) فقد اتفقا على **التعايش السلمي** واقتسام العالم بينهما وتحديد مناطق نفوذ كل منهما. ومن ثمَّ كان ذلك اللقاء، في نظر بعضهم، علامة بارزة في **نهاية الحرب الباردة**.

العلاقـات مع بريطانيا[115]

تـكاد فترة حكومة الصيد تخلو مـن أيّة وقائع تُذكر فيما يتعلق **بالمسـاعدات المالية البريطانية** لليبيا، التي سُدّدت في مواعيدها وفي الحدود التي جرى الاتفاق عليها بين الحكومتين الليبية والبريطانية في مطلع شهر مايو/ أيار ١٩٥٨.[116]

وكما سـلفت الإشارة، أصدرت حكومة الصيد في ١٤/ ١/ ١٩٦١ **اللائحة التنفيذيـة** رقم (١) لسـنة ١٩٦١ الخاصّة **بقانون الـوكالات التجارية** رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩، وقد نصَّت تلك اللائحة على عدم السماح لأيِّ شخص أجنبي بأن يحتفـظ بأكثر من عشرة توكيـلات تجارية. وقد أثارت هـذه اللائحة اعتراضات شـديدة، ولاسـيما من قبـل الحكومـة والـشركات البريطانية، فقـد كانت شركة **(ميتشـل كوتس)** البريطانية تملك **(٣٥٠)** وكالة تجارية في ليبيا، كما كانت شركة **(غـوردون وودروف)** البريطانية تملك هي الأخـرى **(١٥٠)** وكالة تجارية. وقد أشـار الصيد[117] إلى أنَّ السـفير البريطاني في ليبيا قدّم **مذكـرة احتجاج** حول هذا الموضـوع إلى وزيـر الخارجيـة الليبـي، غـير أنَّ الحكومـة الليبية ظلت متمسّـكة باللائحة التي أصدرتها وأكدت أنَّ هذا الموضوع غير قابل للنقاش.

وتفيـد الوثائـق البريطانيـة أنَّ رئيـس الـوزراء الصيـد طلـب مـن السـفير البريطاني ريتشـس، خـلال لقاءٍ تمّ بينهـما في طرابلس يـوم ٢٨/ ١/ ١٩٦١، أن تقـوم الحكومـة البريطانيـة بتزويـد **قوّة دفـاع برقة بكمّيـة من الأسـلحة والعتاد**

---

١١٥ عرفت ليبيا خلال الحقبة منذ استقلالها حتى نهاية الحقبة غير النفطية **أربعة سفراء** لبريطانيا هم:
- السير **أليك كيركبرايد** Sir Alec Kirkbride وصل ليبيا في اليوم السابق على إعلان الاستقلال، وبقي فيها حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤؛
- **والتر جيرالد غراهام** W. G. Graham من عام ١٩٥٥ حتى إبريل/ نيسان ١٩٥٩؛
- **ديريك مارتن ريتشس** D. M. Riches من إبريل/ نيسان ١٩٥٩ حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٦١؛
- **أ. ت. ستيوارت** Andrew charles Stewart من فبراير/ شباط ١٩٦٢ حتى يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤؛

وكان السفير ستيوارت من بين هؤلاء الوحيد الذي لم يكن يتحدّث العربية.

١١٦ راجع الفصل الأول "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

١١٧ الصيد، ص ١٧٤-١٧٥.

كهديـة، أو كمبيعات بسـعر مخفض يجري سـداد ثمنها على مـدى ثلاث أو أربع سـنوات. وقـد أوضح رئيـس الوزراء أنَّ الهـدف من وراء طلب هذه الأسـلحة هـو الرغبـة في إيجاد **توازن بين تسـليح الجيش الليبي وتسـليح قوة دفـاع برقة إذ** إنَّ الجيـش تسـلم كمّيات من الأسـلحة في الآونة الأخيرة، ولاسـيما مـع ازدياد المخاوف من الانقلابات العسكرية في ضوء ما يجري في منطقة الشرق الأوسط. وقـد أكد رئيس الـوزراء أنَّه لا يوجد شـك في ولاء رئيـس أركان الجيش اللواء **السـنوسي لطيوش**، ولكن الخطر يكمن في **صغار ضبـاط الجيش**.[١١٨] وبعد تردّد امتدَّ عدَّة أشـهر اقتصرت استجابة الحكومة البريطانية في ٢٧/ ١٠/ ١٩٦١ على تقديـم هدية صغيرة من الأسـلحة الخفيفـة لقوة دفاع برقة قـدّرت بمبلغ (٢٠) ألـف جنيه إسـترليني، كما صُرف النظـر عن فكرة بيع صفقة أسـلحة كبيرة لقوة دفاع برقة إلى أجل غير محدّد.

كما تكشف رسالة سرّية أخرى من السفير البريطاني إلى الخارجية البريطانية بتاريـخ **١٣/ ٢/ ١٩٦١** [١١٩] أنّه قام بإبلاغ الملك إدريس، خلال لقاء منفرد معه، عـن رغبة بريطانيا **بتخفيض عدد قواتها في ليبيـا**، وفي مدينة **الخمس** بالذات، كما أكـد للملك أنَّ هـذا الإجراء لن يكون له أيّ تأثير على مقـدرة بريطانيا في القيام بالتزاماتهـا في ظل معاهدة الصداقة والتحالف بين البلدين. وقد قامت الحكومة البريطانية بتخفيض حجم قواتها في ليبيا في صيف العام **١٩٦١**.[١٢٠]

ويصف **التقرير السنوي السرّي**، الذي أعدّته السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث ووقائع عام **١٩٦١**، العلاقات الليبية-البريطانية على النحو التالي:

"لقـد بقـي موقـف الحكومة الليبيـة تجاه الحكومـة البريطانية **يتسـم بالصداقة المعتـادة**. وقد وجدت السـفارة تعاوناً ودّياً فعّالاً من جانـب الحكومة الليبية في معالجة المشـاكل اليوميـة النابعة عن تطبيق معاهدة الصداقـة بيننا، وعن تواجد قواتنا هنا.

---

١١٨ راجـع رسـالة السـفـير البريطـاني D. H. Riches إلى الخارجيـــة البريطانيـة المؤرّخـة في ١/ ٢/ ١٩٦١ ذات الرقم JT 119214 11910/61 الملف FO 371/155558 22860 .

١١٩ الرسالة تحمل الرقم الإشاري JT 1202/56. الملف FO 371/155559 22860 .

١٢٠ راجـع البرقيـة السرّيـة المرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة بتاريـخ ١١/٢/١٩٦١ ذات الرقـم (٦٤٢)، والتقرير السرّي المرسل بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٦١ ذي الرقم (٣٩) الموجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.56341.

إنَّ هذا التعاون ينبع بدرجة أساسـية من موقف الملك إدريس، لأنّه الوحيد من بـين الليبيّين الذي يتمتع بنفوذٍ كافٍ كقائدٍ عربي يحظى بشـعبية تجعله قادراً على التعـاون مع الغـرب دون أن يكونَ ذلك سـبباً لانتقاد شـعبه أو القـادة العرب الآخرين له".

وقد شـهد عام **١٩٦٢** قيام الحكومة البريطانية في **١٥/ ١٢/ ١٩٦٢** بإهداء الحكومة الليبية اثنتين من **القطع البحرية** التي تسـتخدم في إزالة الألغام، وكانت هـذه القطع قد وصلت الشـواطئ الليبيـة يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٦٢ مع ثلاث سـفن أخرى لتكوّن **نواة السلاح البحري الليبي**.

تجديـد الاتفاقية المالية

نصّت المادة السادسة من **معاهدة الصداقة والتحالف**، المبرمة بين الحكومتين الليبيـة والبريطانيـة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣، على أن يعاد النظـر فيها بعد مرور عشر سـنوات، ومـن ثـمَّ فقد كان مفترضـاً أن يحل ذلـك الموعد في **شـهر يوليو/ تموز مـن العـام ١٩٦٣**. كما نصّت المـادة الثالثة مـن **الاتفاقية المالية** الملحقـة بالمعاهدة المذكـورة عـلى أن يعـاد النظر في حجـم المسـاعدة المالية التـي تقدّمهـا الحكومة البريطانية للحكومة الليبية كل خمس سـنوات، ومن ثمّ كان من المفترض أن يتمّ ذلك في الموعد نفسه.

وتوضّـح الوثائق السرّية البريطانية الخاصّة بعـام ١٩٦٢ أنَّ رئيس الوزراء (الصيد) شرع – على الأقل – منذ شهر **سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢** في مفاتحة السفير البريطـاني في ليبيا المسـتر سـتيوارت **برغبـة الحكومة الليبية في تأجيـل المحادثات المتعلقـة بإعـادة النظر في المعاهدة وتجديـد الاتفاقية المالية، على أن يسـتمرّ الدعم المـالي دون مفاوضـات أو مباحثـات**. وقد كرّر الصيد الإشـارة إلى هذا الموضوع في أكثر من مناسبة تالية، كان آخرها ما كشفت عنه الرسالة السرّية[١٢١] التي بعث بها السـفير البريطاني **ستيوارت** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **١٨/ ١٠/ ١٩٦٢** والتي جاء فيها:

١٢١ أشـار الصيـد إلى هـذا الموضـوع في مذكراتـه ص ٢١٠-٢١١، وقـد أرجـع طلبـه إلى أنّـه كان منهمـكاً آنـذاك في تعديل الدسـتور (الذي أعلن عنه في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢) وكان يخشـى إذا قامت بريطانيا بتقليص حجم مساعداتها المالية أن يؤدّي ذلك إلى إرباك الأوضاع بالبلاد. وقد زعم الصيد أنَّ البوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية طلب من سفير ليبيا لدى بريطانيا عبد السلام البوصيري، أثناء لقائه به في طرابلس، أن يبذل كل جهد من أجل ألا تنجح مفاوضات حكومة الصيد مع الحكومة البريطانية لتجديد الاتفاقية.

"قابلت رئيس الوزراء (الصيد) مرّة أخرى الليلة الماضية.

وأبلغني أنّه فرغ من مناقشة موضوع تأجيل المحادثات بشأن إعادة النظر في معاهدة التحالف والصداقة (الليبية-البريطانية) مع **الملك**، وأنّه يرغب، بناءً على تعليمات من الملك، في اقتراح **تأجيل هذه المحادثات إلى عام ١٩٦٥**.

وإذا ما وافقت الحكومة البريطانية، فإنّه يقترح أن يتمّ ترتيب هذا الأمر عن طريق **تبادل الرسائل** (بين الحكومتين). وقد أعرب عن أمله في أن يلقى هذا الاقتراح التأييد (من الجانب البريطاني) على أعلى المستويات".

"كما طلب (الصيد) أن أنقل التوضيحات التالية:

أولاً: **إنَّ الوضع الحالي للسيولة النقدية في ليبيا سيء جداً**. وستظل الحكومة الليبية على امتداد السنوات القليلة القادمة في حاجة للاعتماد على المساعدات الأجنبية في معدلاتها الحالية. ومن المحتمل، فيما بعد، تخفيض حجم المساعدات البريطانية بشكل كبير، والاكتفاء ربّما بمساعدة فنّية. ومع ذلك، فتظل الرغبة تحدوهم في **الإبقاء على الاتفاقية الدفاعية بل تعزيزها**.

ثانياً: **إنَّ الخدمات الإدارية للحكومة الاتحادية سيئة جداً**، وإنّه من المنتظر إعادة تنظيمها.

ثالثاً: وهي معلومة على درجة **عالية من السرّية** ولأغراض الحكومة البريطانية فقط (؟!) إنّه من **المنتظر، وبناءً على تعليمات من الملك، أن يقوم باقتراح تعديلات دستورية قريباً، وأنّه لم يبحث هذا الموضوع بعد مع مجلس الوزراء**.

رابعاً: السنة القادمة (١٩٦٣) سوف تكون **سنة انتخابات (برلمانية)**، وربّما تشهد تلك السنة بعض الاضطرابات. ومن ثمّ، ولاعتبارات مالية وإدارية وفنّية، فمن المهمّ ألا تكون حكومته مشغولة بموضوع المفاوضات حول مراجعة المعاهدة".

ويواصـل **السـفير البريطاني** نقل مـا دار خلال ذلك اللقـاء بينه وبين رئيس الوزراء الصيد:

"لقـد أبلغت رئيس الوزراء بأنّني سـأبعث فـوراً بتقريري حول ما دار في هذا الاجتـماع .. غـير أنّني أكدت له أنَّ هذا الموضوع يحتـاج إلى بحثٍ دقيق من قبل الحكومة البريطانية، وقد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن يصل الردّ..".

ثمّ يضيف **السـفير سـتيوارت**، في ختام رسـالته، جملة مـن الملاحظات جاء فيها:

"(أ) إنّني لا أشـك في صحّة أنَّ وضع السـيولة النقدية للحكومة الليبية سيء جـداً، وأنَّ ليبيـا في حاجـة إلى المسـاعدات الأجنبيـة بمعدّلاتهـا الحالية لمدة سنة أو سنتين أخريين.

(ب) إذا حظي الاقـتراح بتأجيل محادثات مراجعة المعاهدة بقبول الحكومة (البريطانيـة) فإنّنـي أعتقـد بـأنَّ رئيـس الـوزراء الليبي سـيكون على اسـتعداد أن يمدّ التأجيل لمدة ثلاث أو أربع سنوات إذا ما وافق ذلك رغبة الحكومة البريطانية.

(ج) إذا رفضت الحكومة (البريطانيـة) الاقتراح بتأجيل المحادثات، فإنّني أتوقع أن تتبنّى الحكومة الليبية أسـلوب تأخـير المحادثات عن طريق عدم اتخاذ قرار بشأنها لعذر أو لآخر".

وختم السـفير البريطاني رسـالته[١٢٢] **بالإشـارة إلى أنَّ رئيس الـوزراء الصيد قـد طلب منه أن يقوم، في حال تسـلمه لردّ حكومته حول هذا الموضوع، بإبلاغه شخصياً.**

وتوضّـح **التعليقـات** التـي ذيّل بهـا **مسـؤولو الخارجيـة البريطانية** رسـالة السـفير سـتيوارت الآنفة، أنَّ **اقـتراح رئيس الـوزراء الليبي بتأجيـلِ المحادثات حـول المعاهدة والاتفاقية المالية قد راق لهم، ووجد لديهم استحسـاناً لاعتبارات**

١٢٢ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1025/25، الملف FO 371/165742 22860.

مالية وسياسية واستراتيجية. وتجدر على وجه التحديد الإشارة إلى بعض ما أورده المستر **سكريفنر**[١٢٣] R. S. Scrivner في ملاحظاته وتوجيهاته المؤرّخة في ١٩/ ١٠/ ١٩٦٢ بشأن الرسالة المذكورة:

"هناك نقطة أخرى تجدر الإشارة إليها حول ما ورد في رسالة وزارة الخزانة[١٢٤] (البريطانية)، وهي أنَّ الوقت الحالي هو الأنسب لتقديم ما ينبغي تقديمه من أجل دعم وضع النظام القائم في ليبيا. **إنَّ هذا الأمر يناسبنا بشكل مدهش، وهو بكل تأكيد يساعد في الأحوال جميعها على ضمان متطلباتنا العسكرية في هذه البلاد**. ولا ينبغي أن ننسى أنَّ الرأي العام في العالم العربي هو ضدّ الحكومات الملكية. وليس من المستحيل أن تؤدّي التطورات الجارية في **اليمن** إلى سقوط حسين وسعود. وإنَّ **القادة الجدد في الجزائر** يؤمنون **بالاشتراكية العربية**. وخلال اتصالات جرت مؤخّراً بيننا وبين الجزائريين، بدا واضحاً لنا أنّهم ينظرون إلى النظام الملكي في ليبيا على أنّه مفارقة تاريخية[١٢٥] (Anachronism). **ومن ثمَّ فإنّه يغدو مهمّاً جداً في هذا المنعطف أن نبيّن للحكومة الليبية أنّها تتمتع بتأييدنا، وأنّنا على استعدادٍ لأن نعطي هذا التأييد مضموناً عملياً ملموساً**".

ذكر الصيد[١٢٦] أنَّ **الحكومة البريطانية وافقت على طلبه بشأن تجديد الاتفاقية المالية دون مفاوضات**، وقد تمَّ ذلك من خلال استدعاء السفير الليبي في بريطانيا يومذاك الدكتور **عبد السلام البوصيري** من قبل رئيس الوزراء البريطاني **هارولد ماكميلان**، والذي طلب إليه أن ينقل إلى رئيس الوزراء، الصيد، موافقة الحكومة البريطانية على طلبه. كما أشارت إلى هذه الموافقة جملة من الوثائق البريطانية والأمريكية، من بينها التقرير السرّي رقم **(٢٠٤)** المؤرّخ في **٢٦/ ١/ ١٩٦٣** الذي بعث به القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس إلى الخارجية الأمريكية موضّحاً أنَّ المساعدة المالية التي وافقت بريطانيا على

---

١٢٣ كان المستر سكرايفنر يشغل في تلك الفترة منصب مدير إدارة شرق وشمال إفريقيا بالخارجية البريطانية.

١٢٤ بوصفها إحدى جهات الاختصاص (إلى جانب وزارتي الخارجية والدفاع) للنظر في رسالة السفير البريطاني ستيوارت والمقترحات التي تضمّنتها.

١٢٥ هذا هو الجزاء الذي لقيه الملك إدريس وحكوماته مقابل تأييدهم للثورة الجزائرية التي كانت قد حصلت قبل أشهر قليلة من ذلك العام (١٩٦٢) على استقلال بلادها. ومن المفارقات العجيبة أنّ "**مفارقة تاريخية**" هو التعبير نفسه الذي استعمله بشأن النظام الملكي في ليبيا التقرير الحاقد للسفارة الإيطالية الذي أشرنا إليه في مبحث "عداء إيطالي دفين" من هذا الفصل.

١٢٦ الصيد، ص ٢١٠-٢١١.

الاسـتمرار في دفعها سنوياً إلى ليبيا هي **(٣,٢٥)** مليون جنيه إسترليني، كما أفاد التقريـر ذاتـه أنَّ المقترحات البريطانية تضمّنت **اقتراحـاً بتأجيل النظر في معاهدة التحالف والصداقة إلى العام ١٩٦٥**.

وعـلى الرغم مـن أنَّ تجديـد الاتفاقيـة المالية جلـب للخزانة العامّـة أموالاً كانت في مسيس الحاجة إليها، إذ إنَّ ليبيا لم تكن بعد قد شرعت بتسـلم عائدات صادراتهـا البترولـيـة، فإنَّ **الطريقـة التي لجأ إليها رئيس الـوزراء الصيد في تجديد تلـك الاتفاقية ظلـت مثار نقد واسـتياء أطراف ليبية كثيرة، مـن داخل الحكومة ومن خارجها**.[١٢٧]

تقريـر بريطاني مثير

ضمّـن السـفير البريطـاني **سـتيوارت**[١٢٨] A. C. Stewart أوّل تقريـر سرّي سنوي أعدّه عن مجمل الأوضاع والتطوّرات في ليبيا خلال عام **١٩٦٢**[١٢٩] عدداً من **الملاحظات والتوقعات** المثيرة الهامّة، من بينها:

"**إنَّ ليبيـا تقـدّم للقادم الجديد إليها مشـهداً مؤسـفاً**. فممّا لا شـك فيه أنَّ وضع اقتصادهـا قـد تبدّل في العام ١٩٦٢ بشـكل جوهري نحو الأحسـن. وسـوف يأخذ اعتمادها على المسـاعدات الأجنبية منذ الآن في التضاؤل. ويرجع السـبب الرئيـس في ذلـك إلى **البترول**. فقد صدّرت ليبيا خلال العام ذاته (١٩٦٢) نحو (٨) ملايـين طن مـن بترولها الخام، وبلغت خلال الربـع الأخير من ذلك العام معـدّلات التصدير من البترول نحو مليون طن شـهرياً ... **غير أنَّ هذه الصورة سرعان ما تتشـوّه بسـبب ميل ليبيا لإنفـاق ثروتها على مشروعـات غير إنتاجية (كمشروع بناء عاصمة جديدة في مدينة البيضاء) وكذلك لعدم قدرتها بشـكل**

---

١٢٧ يتضـح مـن برقيـة سرّيـة مرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة في لنـدن إلى الخارجيـة الأمريكيـة (مؤرّخـة في ٢٤/ ٦/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشـاري ٣١٠٨/ أ) بشـأن المحادثات التي أجراها في العاصمة البريطانية المسـتر نيوسوم (نائـب مدير إدارة شـؤون شـمال إفريقيا بالخارجية الأمريكيـة) أنَّ الاتفاق بين الحكومتين الليبيـة والبريطانية حول تأجيل المباحثات المتعلقة بالمعاهدة تمّ بأسلوب **تبادل الرسائل** التي ظلت سرّية. وقد أفادت البرقية ذاتها أنَّ مشكلة قامت بين حكومة فكيني والحكومة البريطانية بسبب حاجة الأخيرة إلى نشر الرسائل السرّية المتعلقة بالاتفاق (على تأجيل المحادثات الخاصّة بالمعاهدة) لأغراض الاستمرار في تقديم المساعدات المالية السنوية، على حين أنَّ حكومة فكيني ظلت ترفض الإذن لبريطانيا بنشر تلك الرسائل.

١٢٨ قدّم السفير ستيوارت أوراق اعتماده إلى الملك إدريس في ٣/ ٢/ ١٩٦٢.

١٢٩ التقريـر يقـع في (١٢) صفحـة، مـؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣، ويحمـل الرقـم الإشـاري 1011/63، وهـو مـودع بالملف رقم FO 371/173236 28183.

ظاهر على التخطيط الاقتصادي السليم".

"إنَّ الحكومة الليبية لم تظهر أيّ تردّد فيما يتعلق **بالقضايا الأساسية**، فلقد أكد رئيس الوزراء (الصيد) لي أكثر من مرّة أنَّ الاتفاقيات العسكرية التي أبرمتها بلاده تشكل الحجر الأساس في سياستها الخارجية، وقد **تمتعت العلاقات البريطانية الليبية بسنة أخرى مرضية**".

"فضلاً عن **صحّة الملك**، فإنَّ المفتاح بالنسبة للسنة القادمة يكمن في **الوضع الاقتصادي**. ففي الربع الأخير من السنة الماضية (١٩٦٢) **فاقت صادرات ليبيا وارداتها لأوّل مرّة في تاريخها**. وإذا أمكن المحافظة على هذا التوجّه، وهو ما ينبغي أن يحدث في ظل الازدياد المستمرّ في صادرات البترول الليبي، **فإنَّ مضامين ومعاني مهمّة كثيرة سوف تترى فيما يتعلق بالمشاكل القائمة**".

"هناك كذلك نتائج أخرى سوف تكون خاصّة بنا. **فبريطانيا الآن هي أحسن زبون لليبيا**، وبمقدورها أن تتطلع إلى **زيادة حصّتها من الواردات الليبية** [التي بلغت خلال عام ١٩٦٢ نحو (٥٥) مليون جنيه إسترليني] وأن **تلبّي طلبات ليبيا المتنامية في مجال الخدمات الاستشارية والمهارات البشرية للمساهمة في تنميتها**".

"ومن جهة أخرى، سوف يعني استقلال ليبيا الاقتصادي أنّها **ستكون في وضع يجعلها تطالبنا بمقابل مالي أكبر للتسهيلات الممنوحة من قبلها لنا وللأمريكان**[١٣٠]، ومن هنا تبدو الحاجة إلى ضرورة إعطاء الليبيّين ردّاً مرضياً بشأن تأجيل مراجعة معاهدة الصداقة الليبية البريطانية".

'إنَّ الساحة قد أعدّت لعام ١٩٦٣ لتكون سنة تقدّم حقيقي لليبيا. ولست أدري إذا ما كنت سأتناول، في هذا الوقت نفسه من العام القادم، هذا الموضوع بتقريري السنوي أم لا. إنَّ ذلك سوف يتوقف على اللاعبين حينذاك**!**".

ويعدّ هذا التقرير من الوثائق المهمّة لتحليل الأوضاع بليبيا في تلك الحقبة،

---

١٣٠ لم يصدق هذا التوقع، بل إنَّ الذي حدث هو العكس، فقد تخلت ليبيا فيما بعد، وبشكل شبه كلي، عن مطالبة أمريكا وبريطانيا بأيّة مساعدات مالية، أو مقابل للتسهيلات العسكرية الممنوحة لها.

وقـد علّـق أحد كبـار رجال الخارجيـة البريطانية (المسـتر بيـث J. G. S. Beith) عـلى ما جاء فيه (بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٦٣) بقولـه **"إنَّ التقرير جعله يعتقد بأنَّ أحد الأسباب الرئيسية لسقوط النظام القائم في ليبيا سيكمن في حالة الفوضى القائمة بالأوضـاع الماليـة والإدارية فيها"**. كـما كان من **النتائج التـي ترتبت على ما جاء في ذلـك التقريـر أن قامت الخارجية البريطانيـة (في مايو/ أيار ١٩٦٣)، بالتعاون مع بقية الوزارات والأجهزة المختصّة في بريطانيا، بإعداد دراسة مستفيضة حول النظـام الملكـي في ليبيا واحتمالات المسـتقبل التي تنتظره بعد وفـاة الملك، ولم يجرِ الإفراج عن الوثائق المتعلقة بتلك الدراسة حتى بعد مرور ثلاثين سنة.**

ولا ينبغـي أن تفوتنـا الإشـارة إلى مـا ورد في التعليـق الـذي كتبـه المسـتر **سـكريفنر** مديـر إدارة شـمال وشرق إفريقيا بـوزارة الخارجيـة البريطانية بتاريخ **٢٥/ ١/ ١٩٦٣** عـلى هامـش إحدى الوثائـق المتعلقة بتلك الدراسـة، وقد جاء فيه:

> **"إنّنـي أعتقد بأنَّ الحكومة البريطانية (وعلى وجه التأكيد وزارة الخزانة) لا تدرك كـم نحن محظوظون بشـكل غير عادي للغاية في أن نحصـل على احتياجاتنا من ليبيا بهذا الثمن الزهيد مالياً وسياسـياً. إنّنا نتمتع حتى الآن بجملة من الظروف التـي تكاد تكون فريـدة.. فليبيا جـرى تحريرها من الطليان عـن طريق القوات البريطانية، وتمّ توحيدها من خلال احترام الشعب الليبي لملكٍ موال لبريطانيا، وتعتمد بشـكلٍ كافٍ على مسـاعدات مالية من بريطانيا، وهذا البلد (ليبيا) غير معقـد سياسـياً، وهو منعـزل ذهنياً، بوسـاطة الصحراء، عن مسـيرة الأحداث المعرقلة في العالم العربي .. لم يحدث على الإطلاق، في أيّ مكان آخر من العالم، أن تمتعت وزارات الخدمات (البريطانية) بمثل هذه الظروف المواتية".**[١٣١]

كما تجدر الإشـارة إلى **تعليقات** أخرى كتبها المسؤول البريطاني نفسه بتاريخ **٢٠/ ١/ ١٩٦٤** فعلى الرغم من أنَّ هذه التعليقات كانت حول التقرير السـنوي للسـفارة البريطانيـة عن وقائع وأحـداث العام **١٩٦٣** في ليبيـا، فإنّها ذات صلة بتقرير السفارة عن العام **١٩٦٢**.

---

١٣١ "No where else overseas have the Service Departments had it so good".

يقول المستر سكريفنر:

"نتيجـة للتقرير السـنوي للسـفارة عن تطـوّرات الأوضاع في ليبيـا خلال العام ١٩٦٢، فقـد قمنـا عـلى امتـداد الاثنـي عـشر شـهراً الماضيـة بمراجعـة وتقييم سياساتنا تجاه ليبيا، ونتائج تلك السياسات على علاقاتنا بذلك البلد".

ويشـير المسـتر **سـكريفنر** فيما كتبه إلى عددٍ من **التوصيات** التي تمّ التوصّل إليها، من بينها:

"ينبغـي أن نحتفـظ **بقواتنا العسـكرية** في ليبيا، كما ينبغـي أن نحافظ على تقديم **مسـاعداتنا المالية السـنوية** عـلى الأقل إلى أن تتـمّ مراجعة المعاهـدة البريطانية- الليبية في العام ١٩٦٥".

"وعلينا، إذا أردنا أن نضمن تحقيق مراجعة ناجحة للمعاهدة في عام ١٩٦٥، أن نكون على استعداد لتقديم مساهمة بشيءٍ ما، وأعتقد أنَّ الفرصة سانحة لأن نتخلـص من فكرة المسـاعدات (المالية) التي عفّى عليهـا الزمن .. غير أنّه علينا **أن نستبدل بها مساعدات فنية على نطاق كبير من جانبنا، مع قروض سخيّة** على أسـاس حكومي (من حكومة إلى حكومة). إنّنا شرعنا منذ الآن في دراسـة هذا الموضوع..".

"وربّـما سـيكون علينا، فضلاً عـن ذلك، أن نلبّـي طلب الليبيّـين، إذا ما رغبوا، في تخفيـض حجـم تدريباتنا العسـكرية في بلادهـم، على أن نحافـظ لقواتنا على حقوق الطيران والهبوط والإقلاع التي تتمتع بها الآن. ومن المسـتحيل تخمين ما إذا كان وجود قواتنا في ليبيا يمكن أن يصبح موضوع خلاف أو مساومة. وإنّني أميل إلى الاعتقاد بأنَّ الليبيّين يرغبون في أن يظل لديهم الإحساس بأنّهم يمكنهم الاعتماد على القوات البريطانية كرادع ضدّ مخططات جيرانهم تجاههم".

العلاقـات مع أمريكا

طـلب مساعدات أمريكية

فور تشكيل محمد عثمان الصيد لحكومته، كلّف وزير الدولة **فؤاد الكعبازي** بمتابعـة طلـب سـبق أن تقدّمت بـه **حكومة كـعبـار** للحكومـة الأمريكيـة يوم **٤/ ١٠/ ١٩٦٠** [١٣٢] بمنحها **مساعدة مالية إضافية** مقدارها **(٤٠)** مليون دولار، لأغـراض الميزانيـة الخاصّة بالسـنة المالية **٦٠/ ١٩٦١**، ولاسـتخدامها في تغطية الزيـادة المقترحـة في مرتبات موظفـي الدولة ومسـتخدميها، وفي تمويل عددٍ من المشروعـات، مثل ميناء بنغـازي وطريق فزان، ومشروعات القاعدة الأساسـية للاقتصـاد الليبـي مـن أجـل اسـتيعاب المشروعات التـي سـتصاحب عائدات البترول الليبي المتوقعة، وتحاشياً لأيّة اضطرابات وقلاقل اجتماعية قد تنجم عن الطفرة البترولية المنتظرة.

وتوضّح الوثائق السرّيـة للخارجية الأمريكية أنَّ **الحكومة الأمريكية ظلت مصرّة على عدم الاستجابة لطلب الحكومة الليبية** المذكور، وعلى عدم رفع حجم المسـاعدة المالية الاقتصادية التي تقدّمها لليبيا عن المبلغ الذي سـبق إقراره لتلك السنة وهو **(١٩)** مليون دولار.[١٣٣]

وقـد سـوّغ الجانـب الأمريكـي رفضه الاسـتجابة لطلـب الحكومـة الليبية بالأسباب التالية:

(١) أنَّ المبالغ المقرّرة للمسـاعدات الخارجيـة في الميزانية الأمريكية عمومـاً لا تفـي بحجم المسـاعدات المطلوبة مـن مختلف دول العالم.

---

١٣٢ أي قبـل أيـام قليلـة عـلى سـقوطها، وكان الصيـد عـلى درايـة بذلـك الطلـب بحكـم أنّـه كان يشـغل منصـب وزير المالية في آخر عهد تلك الحكومة.

١٣٣ راجع الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

(٢) أنَّ الحكومة الليبية لم تحاول استخدام احتياطياتها النقدية المتنامية،[١٣٤] وقدرتها على الاقتراض من المؤسسات الدولية.[١٣٥]

(٣) أنَّ الحكومة الليبية فشلت في تفعيل مجلس الإعمار، وفي وضع خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويورد التقرير السرّي الأسبوعي (رقم ٢٢٣)، الذي بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ **٢٨/ ١٢/ ١٩٦١**، عن الاقتصاد الليبي خلال الفترة من ١ إلى ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، أنَّ رئيس الوزراء (الصيد) بعث خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من عام ١٩٦١ برسالة إلى السفير الأمريكي يطلب فيها مساعدة من الحكومة الأمريكية لدعم خطة التنمية الخمسية (التي كانت قيد الإعداد) تبلغ نحو **(١٢)** مليون دولار سنوياً خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة. وعلى الرغم من أنَّ التقرير المذكور علّق على طلب حكومة الصيد بأنّه يعدّ، بالمقارنة مع الطلبات السابقة في عام ١٩٦٠، متواضعاً ومدروساً دراسة جيّدة، **فإنّه لم يفلح في إقناع الحكومة الأمريكية بالتراجع عن موقفها**. وتؤكد الوثائق الأمريكية أنّ رئيس الحكومة الصيد طلب من وليّ العهد إثارة هذا الموضوع مع الحكومة الأمريكية أثناء زيارته الرسمية لها، إلا أنّه لم يفلح بدوره في إقناعها بشيءٍ بهذا الاتجاه.[١٣٦]

وقائع أخرى

من الوقائع الأخرى التي شهدتها **العلاقات الثنائية** بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكومة الصيد:

- استكملت الحكومة الإجراءات التي كانت قد بدأتها حكومة كعبار في منتصف عام ١٩٦٠ لحلّ الهيئات الأجنبية (الأمريكية

---

١٣٤ وردت إشارة إلى هذا الموضوع على لسان المستر روبرت بيرنسون Robert Bernson مدير بعثة العمليات الأمريكية بليبيا USOM أثناء لقائه الوداعي بالملك إدريس يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١.

١٣٥ تؤكد الوثائق البريطانية والأمريكية عزوف جميع المسؤولين الليبيّين، دون استثناء، عن فكرة اللجوء للاقتراض من الخارج لتمويل مشروعات التنمية أو لدعم الميزانية العادية، وما حدث في بعض الأحيان القليلة كان استثناءً من هذه القاعدة.

١٣٦ راجع مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" من هذا الفصل.

والبريطانية) المعنية بالتخطيط والتنمية في ليبيا، فقامت حكومة الصيـد بإصدار قـرار في **٩/ ١١/ ١٩٦٠ بحـلّ هيئة الخدمات الليبية المشتركة** في غضون (١٥) يوماً من صدوره.[١٣٧]

- أخضعت الحكومة بدءاً من ١/ ٢/ ١٩٦١ نحو (١٠٠) صنف من البضائع التي تسـتوردها **شركات البترول في ليبيا** للرسـوم الجمركية، وكانت هذه البضائع معفاة من الرسـوم في السابق، ولم تقبل الشركات هذا القرار بسهولة.[١٣٨]

- قـام يـوم ٢٦/ ٢/ ١٩٦١ **وفـد برلمـاني** مؤلف من سـتة نواب بزيـارة **للولايـات المتحـدة الأمريكيـة** بدعـوة مـن حكومتها. وخـلال اجتماعـات الوفـد بالمسـؤولين الأمريكيـين لم يـتردَّد أعضاؤه بانتقاد موقف الحكومة الأمريكية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، والمساعدات الأمريكية لليبيا، ودور الخبراء الفنّيين الأمريكان الذين أرسِلوا إلى ليبيا. وقد انتقد الوفد لدى عودته إلى البلاد الطريقة التي عومل بها أثناء تلك الزيارة.[١٣٩]

- قـام خلال الفترة ما بـين ٢٦-٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦١ **وفد أمريكـي** بزيارة مدينة سـبها بولاية فزان، وقـد ضمَّ هذا الوفد السـفير الأمريكي في ليبيا المستر ويزلي جونز J. Wesley Jones والمستر **ريتشارد بوست** Richard Post رئيس مكتب الشؤون الليبيـة في وزارة الخارجيـة الأمريكية، كما ضمَّ الوفد موظفتين أمريكيتـين تابعتـين **لمركز المعلومـات الأمريكي** كانتـا معنيّتين بافتتـاح فـرع للمركز في **سـبها** (والذي كان يُتوقـع افتتاحه في **١/ ٩/ ١٩٦١**).[١٤٠]

١٣٧ راجع مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" في هذا الفصل.

١٣٨ الصيـد، ص ١٤٦- ١٤٩. وذكـر الصيـد (ص ١٧٣-١٧٤) أنّه أخضـع للرسـوم الجمركيـة مـا كانـت القاعدة الأمريكية تبيعه لمستخدميها ويجد طريقه إلى الأسواق المحلية.

١٣٩ ضـمَّ الوفـد كلاً مـن النـواب علي مصطفـى المـصراتي، والسـايح عبـد الرحمـن فلفـل، ونـوري سـليمان بـن غرسـة، وأحمـد المحيشي، وسـليمان أحمد العبدلي، وموسـى عبـد الرازق الأعوج. راجع الإشـارة التـي وردت لهذا الموضوع في مبحث "الوطنية الصامتة" في الفصل السابق "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط".

١٤٠ راجـع التقريـر السـرّي الـذي بعثـه السـفارة الأمريكيـة في ١٩٦١/٧/٨ رقـم (٩). الملـف المركـزي 773.00/7-861 C5. وكانـت هنـاك بسـبها، منـذ عـام ١٩٥٩، صالـة مطالعة أمريكيـة عُـرف أنَّ الطالب "معمر القذافي" كان كثير التردّد عليها.

- تسـلمت الحكومة مـن **القوات الأمريكيـة** في ١٥/ ٨/ ١٩٦١ معسـكر البركـة (٢) (**معسـكر قاريونس**) فقد اسـتغنت هذه القوات عن استخدامه.[١٤١]

- أجـرى نحـو (٢٠٠٠) جنـدي من مشـاة البحريـة الأمريكية التابعين للأسـطول السـادس مع نحو (٤٠) جندياً من قوات الكوماندو البريطانية **مناورات إنزال برّي- بحري** مشتركة في منطقـة خليج (بمبا) بالقرب مـن الحدود المصرية في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ من شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١.[١٤٢]

- في لقـاء مـع **وليّ العهـد** يـوم ٧/ ٥/ ١٩٦٢ وبحضور السـفير الأمريكـي ويـزلي جونـز أبلغـه رجـل المخابـرات الأمريكـي **دونالد سنوك** أنَّه سوف يغادر ليبيا قريباً بعد انتهاء مدَّة خدمته فيهـا. وكان سـنوك قـد وصل إلى ليبيـا في أواخر عـام ١٩٥٨ وعمـل كضابـط علاقـات عامَّة بالسـفارة الأمريكيـة والمركز الثقـافي الأمريكـي، ونجـح في إقامـة علاقات وطيـدة مع وليّ العهد، كما تجوَّل كثيراً في الولايات الثلاث.

- لعبـت السـفارة الأمريكيـة دوراً خفيّـاً وفعّـالاً في **إقالـة عبـد الـرازق شـقلوف** في ٥/ ٦/ ١٩٦٢ مـن مناصبـه كرئيـس لمجلـس الإعـمار ووكيل لـوزارة الماليـة. وقد عُرف شـقلوف بارتباطـه الوثيـق بناظر الخاصّـة الملكية البوصيري الشـلحي، وبمصادماته المستمرّة مع الخبراء والمستشارين الأمريكان على وجه الخصوص.[١٤٣]

---

١٤١ راجع التقرير السرّي الذي بعثت به السفارة الأمريكية إلى واشنطن حول هذا الموضوع، رقم (١٧٤) المؤرّخ في ٤/ ١١/ ١٩٦١. الملف المركزي رقم 773.56311/11-461 . ومن المفارقات الغريبة أنّ قوات الانقلابيين تحركت من هذا المعسكر ذاته ليلة انقلاب الأول من سبتمبر عام ١٩٦٩.

١٤٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٥٢) المؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦١، الملف 773.54. وتجدر الإشارة إلى أنّ مناورات مماثلة جرت على امتداد سنوات هذه الحقبة، كما أعقبتها مناورات أخرى تمّت خلال الفترة من ١٤-٢٤/ ١١/ ١٩٦٢. راجع التقرير A-67 المؤرّخ في ١٦/ ٥/ ١٩٦٢. الملف نفسه.

١٤٣ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل ومبحث "ولقاءات مع سنوك" في الفصل التالي "حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية".

- قام **وليّ العهد الأمير الحسن الرضا**، يصحبه وفد ليبي كبير، **بزيارة رسمية** للولايات المتحدة الأمريكية على امتداد الفترة من ١٥-٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الأمريكي كنيدي، وألقى كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.[١٤٤]

١٤٤ راجع مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" في هذا الفصل.

عداء إيطالي دفيـن

كان المسـتر **دي كاندول**[١٤٥] ضمن الشـخصيات البريطانية التي استضافتها الحكومـة الليبيـة لحضـور الاحتفـالات التـي أقامتهـا بمناسـبة مـرور الذكرى العـاشرة لاسـتقلال ليبيـا. وفي أعقاب تلك المشـاركة، أعدّ المسـتر دي كاندول **تقريـراً للخارجيـة البريطانية** ضمّنه عـدداً من ملاحظاتـه وانطباعاته عن النظام الليبـي وعلاقاتـه ومشـاكله. وقـد أورد في إحـدى فقـرات تقريره اعتقـاده بأنَّ **السـفارة الإيطاليـة في ليبيـا مسـؤولة عـن ترويـج حملة دعائيـة ضدّ الملـك ووليّ العهد.**[١٤٦]

وعندمـا أحالـت الخارجية البريطانية نسـخة من تقرير المسـتر دي كاندول بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٦١ على سـفارتها في بنغـازي طلباً لملاحظاتها حول ما جاء به، ردّ القائم بأعمال السـفارة يومذاك المسـتر **جاكسـون** G. N. Jackson برسالة مؤرّخـة في ١١/ ١/ ١٩٦٢ كان مـن بـين مـا جاء فيها أنّه لا يشـاطر المسـتر دي كاندول الرأي فيما ذهب إليه بشـأن اتهام السـفارة الإيطالية في ليبيا بترويج حملة دعائية مغرضة ضدَّ النظام الملكي الليبي.[١٤٧]

غـير أنّـه يتضح مـن مطالعـة التقرير الـذي أعدّه السـفير الإيطـالي في ليبيا السنيور بيير لويجي ألفيرا Pier Luigi Alvera بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٦٣ [١٤٨] بعنوان "**ليبيـا الأمس واليوم**" موجّهـاً إلى الخارجية الإيطالية، أنَّ ملاحظات واتهامات

---

١٤٥ شـغل المسـتر دي كانـدول منصـب المفـوض المقيـم للحكومـة البريطانيـة في برقـة منـذ عـام ١٩٤٩ إلى قبيـل استقلال ليبيا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، وقد أنعمت الحكومة الليبية عليه بوسام الاستقلال في عام ١٩٥٢.

١٤٦ تجـدر الإشـارة إلى أنَّ الحكومـة الإيطاليـة احتفلـت خـلال شـهر أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٦١ بالذكـرى الخمسين لاحتلالها لليبيا وفقاً لما ورد بالفقرة (٥) من المذكرة المرفوعة بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٦٤ إلى الملك إدريس من قبل عدد من أعضاء البرلمان الليبي. المرزوقي، ص ٢٥.

١٤٧ رسـالة المسـتر جاكسـون تحمـل الرقـم الإشـاري 1014/62 VT 1015/5 ومودعـة بالملـف FO 371/ 165732 22860.

١٤٨ سـلم السـفير الإيطـالي نسـخة مـن تقريـره إلى السـفير الأمريكـي في ليبيـا المسـتر لايتنـر Lightner يـوم ٦/ ٦/ ١٩٦٣. راجـع تقرير السـفير الأمريكـي رقم A-22 المؤرّخ في ١٨/ ٧/ ١٩٦٣ الـذي أرفق به ترجمة للتقرير الإيطالي.

المستر دي كاندول للسفارة الإيطالية في ليبيا كانت في محلها. فالتقرير الإيطالي يوضّح بجلاء أنَّ مرسله السفير ألفيرا يكنّ مشاعر بالغة العداء والكراهية للملك وللنظام في ليبيا. وكان ممّا جاء في هذا التقرير، وفقاً لترجمته الإنجليزية، أنَّ فترة الحكم (الاحتلال) الإيطالي لليبيا شكلت الذروة في التاريخ الليبي، وأنَّ النظام الملكي في ليبيا هو **مفارقة تاريخية**، وأنَّ الحكومة الليبية **لم تُبدِ أيّة مؤشّرات تدل على أنّها قادرة أو راغبة في توظيف ثروتها الجديدة من أجل تحقيق نفع حقيقي لعموم شعبها**.[١٤٩] كما يتهم التقرير الإيطالي الملك إدريس بأنّه يشكل حجر عثرة في طريق تطوير ليبيا اجتماعياً. ويضيف بلهجة متهكمة أنَّ وليّ العهد سوف يحكم ليبيا بـ "الطريقة الناجحة" نفسها التي حكم بها الملك إدريس.[١٥٠]

١٤٩ يلاحظ أنَّ ليبيا يومذاك (عند كتابة التقرير الإيطالي) لم تكن قد شرعت بعد في تسلم أيّة عائدات من تصدير نفطها الخام، وهو ما أشار إليه السفير الإيطالي بالثروة الجديدة.

١٥٠ لا يخفى أنَّ تطوير التعاون بين المملكة الليبية المتحدة وبين إيطاليا كان يلقى معارضة شديدة من قبل رجال النخبة الحاكمة، ولاسيما من ولايتي برقة وفزان. وقد مرّت بنا تلك المعارضة الشديدة التي ووجهت بها زيارة الثري الإيطالي مارزوتّو لبرقة في عام ١٩٥٤ (خلال حكومة بن حليم). وذكر سامي حكيم كيف أنَّ النائبين **عبد السلام التهامي** و**أبا القاسم العلاقي** (من ولاية طرابلس) قدّما سؤالين إلى حكومة **عبد المجيد كعبار** (الذي كان معروفاً بميوله الإيطالية) حول دخول (١٢) قطعة من الأسطول الإيطالي إلى ميناء طرابلس في شهر مارس/ آذار ١٩٦٠ وإخفاء الحكومة أنباء هذه الزيارة عن الشعب الليبي، إذ إنَّ هذه القطع دخلت الميناء دون أن تطلق مدافعها تحية وتقديراً، أو أن ترفع على ساريتها العلم الليبي. ولمّا لم يقتنع **النائب التهامي** بالجواب الذي قدّمته الحكومة للبرلمان يوم **١١/ ١/ ١٩٦٠** قام بتحويل سؤاله إلى **استجواب** ناقشه مجلس النواب يوم **٢٥/ ٤/ ١٩٦٠**، وأصدر قراراً بتوجيه اللوم إلى الحكومة حول هذا الموضوع، وذلك بموافقة **(٣٣)** عضواً من أعضائه الـ(٥٥) هم: آدم عبد الرازق الغويل، أبو القاسم العلاقي، أحمد الرماش، أحمد بن الحاج علي، أحمد المحيشي، جربوع الكزّة، يونس عبد النبي بالخير، سالم الأطرش، موسى اللواج، محمد عبد الجليل زعطوط، محمد بوصاع الزنتاني، محمد سليمان بوربيدة، محمد نشنوش، محمد ياسين المبري، محمد عطية بونويرة، محمد بشير المغيربي، محمود صبحي، مفتاح شريعة، نوري بن غرسة، ساسي حمادي، السايح فلفل، السنّي خليفة، سليمان العبدلي، عبد المولى لنقي، عبد السلام التهامي، عبد الفتاح بن زهرة، عبد القادر البدري، على مصطفى المصراتي، العربي بن خليل، عمران البصير، عمران يونس العابدية، الفيتوري زميت، الصابر حسن الشاعري. حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٨٨-١٩١.

قرار حـل هيئة الخدمات المشتركة

أشرنا من قبل[١٥١] إلى أنَّ قانون **مجلس الإعمار الجديد** الذي أصدرته حكومة **عبد المجيد كعبار** وأصبح نافذ المفعول منذ **١/ ٧/ ١٩٦٠ تضمّن نصوصاً تقضي بحل كافة الهيئات والمؤسسات والأجهزة التي كانت تتولى مهام التخطيط والتنمية في البلاد**، وهي "وكالة التنمية والاستقرار" و"الهيئة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير" و"هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة".

كما أشرنا في الفصل ذاته إلى أنَّ حكومة كعبار أصدرت في **١٢/ ٥/ ١٩٦٠** قراراً بتشكيل **لجنة ليبية أمريكية مشتركة** برئاسة وزير الخارجية الليبي يومذاك الدكتور **وهبي البوري** كلفت بدراسة ووضع الخطط لنقل اختصاصات وموظفي "**هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة**" LAJAS إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث.

وكما سلفت الإشارة، فقد تأخّر تفعيل مجلس الإعمار،[١٥٢] ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن يتأخّر تنفيذ خطوة حل الهيئات المذكورة، إلى أن جاءت حكومة الصيد فأقدمت في **٩/ ١١/ ١٩٦٠** [١٥٣] على اتخاذ قرار حل "**هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة**" في غضون **(١٥)** يوماً من صدوره.

لقد تناول الصيد[١٥٤] موضوع "**حل هيئة المصالح المشتركة**" وردود فعل السفارة الأمريكية على هذه الخطوة. وتؤكد الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية المفرج عنها صحة ما أورده الصيد حول هذا الموضوع، كما يتضح من هذه الوثائق أيضاً:

١- أنَّ وسائل الإعلام الليبية، الحكومية والأهلية، بما في ذلك

---

١٥١ راجع الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.
١٥٢ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل.
١٥٣ كان الصيد قد تولى رئاسة الوزارة في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠.
١٥٤ الصيد، ص ١٥٠-١٥٣.

الإذاعـة المسـموعة، قامـت في البداية بالترحيـب بهذه الخطوة منـذ صـدور القرار بشـأنها في ٩/ ١١/ ١٩٦٠ مع حملـة انتقادٍ شديدة لنشاط هذه الهيئة.

٢- توقفـت هـذه الوسـائل عـن انتقادهـا الموجّـه لنشـاط الهيئـة المذكـورة، وحـل محلها منـذ ١٥/ ١١/ ١٩٦٠ لهجـة مختلفـة تتجنّـب النقـد للهيئة وتذكـر لها جهودها في مجـال مشروعات التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال السنوات منذ إنشائها.

٣- تفيـد برقية مرسـلة مـن السـفارة الأمريكية في ليبيـا إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٦٠ ما يلي:

(أ) أنَّ وزيـر الخارجيـة الليبي (عبد القادر العـلّام)، الذي كان قد استقبل السـفير الأمريكي يوم ٨/ ١١/ ١٩٦٠ (أي قبـل يوم من صـدور قرار الحكومـة القاضي بحل هيئـة المصالح المشـتركة)، قد أبلغه عـن توجّه الحكومة في هـذا الصـدد إلا أنّه لم يـشر إلى قـرار الحكومة المزمع بشأنه.

(ب) أنّ قـرار الحكومة الليبية المباغت والمنفرد في هذا الصدد قـد أدّى إلى حالة من الفوضى والارتباك، ولا سـيما فيما يتعلـق بقيـام الشرطة الليبيـة بإخطـار العاملين في هذه الهيئـة (من الأجانب غير الأمريـكان) بضرورة مغادرة البلاد خلال خمسـة عشر يوماً. كما أدّى استيلاء الشرطة عـلى سـيارات الهيئة إلى إربـاك النشـاطات القائمة لهذه الهيئة.

(ج) أنَّ الحملـة التي قامت بها وسـائل الإعلام الليبية كانت بإيعازٍ من الحكومة.

(د) أن الاحتجـاج الفوري القوي الذي قامت به السـفارة

الأمريكيـة وبعثة العمليـات الأمريكية لـدى الحكومة الليبية حقق النتائج التالية:

- إعادة تقييم الموقف من العاملين غير الأمريكان في الهيئة.
- السماح بالإفـراج عـن عددٍ مـن ممتلـكات الهيئة وسياراتها.
- تخفيـف حـدّة الانتقـادات في وسـائل الإعـلام الليبية

(هـ) أنَّ الحكومة الليبية اتخذت قرارها بحل الهيئة دون تقدير مسـبق لحالة الإرباك والفوضى التي سـوف تترتب على ذلك القرار، وأنّها كانت مدفوعة في اتجاهه:

- بهدف إعطاء الانطباع للرأي العام الليبي بقدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة وحاسمة.
- بهدف الحصول على شعبية من خلال العزف على وتر "المعاداة للأجنبي".

(و) وتخلص البرقية إلى أنَّ القرار لن يؤثر في شـكل وطبيعة التعـاون الاقتصـادي والفنـي بـين الولايـات المتحـدة وليبيـا، غير أنّها تقترح أنّه مادام إنشـاء هذه الهيئة قد تمّ بقرار مشـترك فإنّـه ينبغي من الناحية الشـكلية إنهاؤها بقرار مشترك.

٤- وبالفعـل فقـد جـرى إعداد مـشروع اتفاق لإنهاء عمـل الهيئة والتوقيع عليه بين الحكومتين.

٥- حـرص السـفير الأمريكـي (جونز) خـلال مقابلتـين أجرتهما معـه صحيفتا "مـرآة طرابلـس" "*Tripoli Mirror*" و"الرائد" - مسـتقلة - (نُشرتا يـوم ٢٠/ ١١/ ١٩٦٠) على أن يزيل من

أذهان القرّاء أيّ انطباع مفاده أنَّ قرارات حل الهيئة كانت ضدّ رغبة الحكومة الأمريكية، كما إنّه حرص على الدفاع عن الهيئة المنحلة وعن إنجازاتها.

ورغم إتمام حل هذه الهيئة، وبقية الوكالات الأخرى التي كانت معنية بالتخطيط والتنمية في ليبيا مع نهاية عام ١٩٦٠، **فقد ظلت أصداء الانتقادات والمآخذ الموجّهة ضدّ أدائها تتردّد ردحاً من الزمن على ألسنة عددٍ من المسؤولين الليبيّين، بل الأمريكان أيضاً.**

فخلال اجتماع روبرت بيرنسون Robert Bernson مدير بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا (USOM /L) مع الملك إدريس يوم **١٤/ ١/ ١٩٦١**، بمناسبة انتهاء عمله في ليبيا، وجد الفرصة مناسبة لأن يقول للملك "إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودولاً أخرى، قدّمت لليبيا مساعدات اقتصادية وفنّية لعدّة سنوات. وقد أمكن إنجاز الكثير عن طريق هذه المساعدات، ومع ذلك فإنّه لا يستطيع الادّعاء بأنَّ كل ما قامت به الولايات المتحدة في مجال التنمية كان سلبياً، إلا أنه لا يمكن في الوقت ذاته القول بأنَّ كل ما قامت به أمريكا كان سيّئاً."[١٥٥]

وخلال الاجتماع الذي انعقد في مدينة واشنطن بتاريخ **١/ ٣/ ١٩٦١** وشارك فيه وفد برلماني[١٥٦] ليبي ومندوبون عن وزارة الخارجية، جاء من بين النقاط التي أثارها الوفد الليبي على لسان متحدّثه الأستاذ **علي المصراتي**:

"إنَّ ليبيا تقدّر بامتنان المساعدات الاقتصادية التي قدّمتها لها الولايات المتحدة الأمريكية. إنَّ المبالغ التي جرى إنفاقها كبيرة، ومع ذلك، ولسبب أو لآخر، تبدو تلك الإنجازات التي تحقّقت فعلاً غير متناسبة مع تلك المبالغ. إنَّ جزءاً من الخطأ يكمن في أنَّ بعض المشروعات لم يجر مسبقاً التخطيط لها بشكل جيد .. وفي كثير من الأحيان، فإنَّ سبب الخطأ لا يبدو معروفاً أو ظاهراً .. إلا أنَّ الأمر الذي لا شك فيه هو أنَّ الليبيّين يجدون أنَّ أموالاً هائلة قد أنفقت، على حين أنَّ النتائج هزيلة، وهم لا يعرفون السبب لذلك..".

١٥٥ تتضح اللهجة الاعتذارية في عبارات المستر بيرنسون. وللمزيد حول هذه المقابلة، راجع الفقرة الخاصّة بها من هذا المبحث.

١٥٦ ضمّ هذا الوفد كلاً من النواب علي مصطفى المصراتي، والسائح عبد الرحمن فلفل، ونوري سليمان بن غرسة، وأحمد المحيشي، وسليمان أحمد العبدلي، وموسى عبد الرازق الأعوج.

"مـن المعـروف عن العقليـة الأمريكية أنّها صاحبة إبـداع لا يعرف الحدود .. ولكن، للأسـف، يبدو أنَّ الخبراء والفنيين الأمريكان الذين أرسـلوا إلى ليبيا لم يكونوا من أصحاب هذه العقليات المبدعة".[١٥٧]

مقابلة مع المـلك

أمضى المستر **روبرت بيرنسون** نحو عام في ليبيا يشغل منصب مدير **برنامج المسـاعدات الأمريكية لليبيـا** (Director of USOM). وإثر قرار الحكومة الليبية بحـلّ هيئـة المصالح الليبيـة الأمريكيـة في ٩/ ١١/ ١٩٦٠، قرّر تـرك منصبه في ليبيا، بل التقاعد من خدمة الحكومة الأمريكية. وفي ١٤/ ١/ ١٩٦١ قام المسـتر بيرنسون بزيارة **الملك إدريس** زيارة وداعية كان يصحبه خلالها السفير الأمريكي **جون ويزلي جونز**، الذي أعدّ تقريراً سرّياً[١٥٨] حول هذه المقابلة مع الملك بعثه إلى الخارجية الأمريكية. وكان ممّا جاء في هذا التقرير:

"شـكر المسـتر **بيرنسـون** في بدايـة اللقـاء كلاً من **عبد الـرازق شـقلوف وفؤاد الكعبـازي وكليفـورد ديفيـز**،[١٥٩] ثمَّ تحـدّث عن الوضـع المالي لليبيـا، وقال إنَّ **الوضـع المـالي لليبيا** حتى هـذه اللحظة (قبل أن تشرع الحكومة الليبية في تسـلم عائدات البترول) **قوي** (Sound)، وبالطبع فخلال أمد قصير، سـنة أو سنتين، عندمـا تبدأ العائدات البترولية بالوصول، **سـوف تكون ليبيا بحق بلداً محظوظاً جـداً ماليـاً**. وبمقارنـة ليبيا بغيرها مـن الدول الناميـة، فإنَّ **التنميـة الاقتصادية في ليبيا تبدو مشـكلة سـهلة** بالنظر إلى قلة سـكانها، وثرواتها الطبيعية المعروفة،

---

١٥٧ أمّـا بالنسبة لمصير **وكالـة التنميـة والاسـتقرار**، فقـد نسـب التقريـر الاقتصـادي السـرّي نصـف الشـهري الذي أعدّته السـفارة الأمريكية في ليبيا بتاريـخ **٢٧/ ٣/ ١٩٦١** (من الفترة من ٢١/ ٢/ ١٩٦١ إلى ٨/ ٣/ ١٩٦١) إلى صحيفـة جورنـالي دي تريبولي *Giornale di Tripoli* (باللغة الإيطاليـة) الصادرة يوم ٥/ ٣/ ١٩٦١، أن تلك الوكالة سوف تتوقف عملياتها ونشاطها في ليبيا بدءاً من ٣١/ ٣/ ١٩٦١ وأنَّ الوكالة ستتحوّل، وفقاً لما أوردته تلك الصحيفـة، إلى جهاز استشـاري لمجلس الإعمار، وأنَّ السـير آرثر ديـن Sir Arthur Dean (البريطاني) الذي عمل مديراً للوكالة منذ إنشائها في عام ١٩٥٢ (باعتبار أنَّ الوكالة كانت قائمة على توظيف الأموال التي تقدّمها الحكومة البريطانية لأغراض التنمية في ليبيا) سوف يعمل رئيساً للقسم الفني بمجلس الإعمار.

١٥٨ التقرير يحمل الرقم (343) ومؤرّخ في ١١/ ٢/ ١٩٦١ بالملف 873.00.

١٥٩ كان شـقلوف يومـذاك يشـغل منصـب وكيـل وزارة الماليـة ورئيـس مجلـس الإعـمار، كـما كان فـؤاد كعبـازي يشـغل منصب وزير الدولة لشـؤون رئاسـة مجلس الوزراء، أمّا المسـتر ديفيز فكان مستشـاراً مالياً بريطانياً في وزارة المالية. ولا ندري ما إذا كان شـكر المسـتر بيرنسون لشقلوف حقيقياً أم أنّه مجرّد مجاملة، لأن الوثائق الأمريكية تؤكد أنَّ شـقلوف لم يكـن على وفـاق مع الخبراء والمستشـارين الأمريـكان العاملين في ليبيـا يومذاك. راجع مـا ورد بهذا الخصوص في مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل.

ووضعها المالي. **والعنصر الوحيد المطلوب** لضمان تحقيق رفاهية الشعب الليبي في أقصر وقت ممكن هو التخطيط الجيد من خلال مجلس الإعمار، والتنفيذ الفوري لخطة التنمية، والعمل الجاد من جانب الشعب الليبي".

"ثمّ أضاف المستر بيرنسون إنَّ **الوضع المالي للحكومة الليبية متين** (Sound)، فلدى الحكومة الآن نحو **(٩٠)** مليون دولار أمريكي في شكل **احتياطيات من العملة الأجنبية** مودعة في بنوك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وإنَّ عائدات ليبيا السنوية من النقد الأجنبي تقدّر بنحو **(١٠٠)** مليون دولار، وهو مبلغ كبير لبلدٍ صغير كليبيا".

"أشار المستر بيرنسون بعد ذلك إلى أنَّ **العملة الليبية** الموجودة الآن في التداول مغطاة بنحو **١٢٥٪** من قيمتها بالعملات الأجنبية. **وهذا يشكل تقريباً أكبر غطاء بالعملات الصعبة لأيّ عملة مصدّرة في العالم**. وفي رأيه، إنّه **ليس من الضروري تغطية العملة الليبية بهذا الشكل وإلى هذا الحدّ**. ومن المعتاد في بلدٍ كالولايات المتحدة وبقية بلدان العالم الحرّ أن يكتفي بتوفير غطاء (من العملات الأجنبية والذهب) للعملة المصدرة يتراوح ما بين **٣٠٪ و٤٠٪** من قيمتها، فإذا فعلت ليبيا الشيء ذاته فسوف يكون لديها أموال إضافية يمكن لوزارة المالية استخدامها".[١٦٠]

"ثمَّ أشار المستر **بيرنسون** إلى أنّه فهم أنَّ لدى الحكومة الليبية الآن تحت الإعداد **مشروع خطة خمسية للتنمية** من قبل **مجلس الإعمار**، وأنَّ هذه الخطة وضعت في ضوء ما جاء في **تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير** عن الاقتصاد الليبي.[١٦١] وقد عبّر المستر بيرنسون عن تثمينه لهذه الخطوة مؤمّلاً أن توضع موضع التنفيذ فور إقرارها".[١٦٢]

"عبّر الملك إدريس عند هذه النقطة عن اهتمامه الشخصي بموضوع إعادة تنظيم مجلس الإعمار، وأنّه كان يحث الحكومة على إنشاء مجلس إعمار قوي وقادر على

١٦٠ وكأنّه يقول: فلا حاجة لطلب المزيد من المساعدات المالية الأجنبية من أمريكا وبريطانيا، كما كانت حكومة الصيد تفعل يومذاك.
١٦١ نُشر التقرير، كما مرّ بنا، في عام ١٩٦٠ خلال حكومة عبد المجيد كعبار.
١٦٢ راجع مبحث "مشروع خطة خمسية للتنمية" من هذا الفصل.

تنفيذ كافة مشروعات التنمية التي تطرح أمامه".

"**أنّ المستر بيرنسون أضاف أنَّ كثيراً من الناس يعيشون في ظل إحساس خاطئ مفاده أنَّ التنمية الاقتصادية أمر ينبغي الإحساس بنتائجه على الفورً. من الطبيعي جداً أن تكون الحكومة الليبية حريصة على أن تتحقق الرفاهية للمواطنين جميعاً وبسرعة، غير أنّ التنمية الاقتصادية تستغرق وللأسف حقبة من الزمن، وقد يستغرق الأمر في بعض الأحيان جيلاً كاملاً قبل أن يبدأ المواطن العادي في الإحساس بنتائج تلك التنمية**".[١٦٣]

"ثمّ قال المستر **بيرنسون** إنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا ودولاً أخرى قدّمت لعدّة سنوات مساعدات اقتصادية وفنية لليبيا. وقد أمكن إنجاز الكثير عن طريق هذه المساعدات، ومع ذلك **فإنّه لا يستطيع الادّعاء بأنَّ كل ما قامت به الولايات المتحدة في مجال التنمية كان سلبياً، إلا أنّه لا يمكن في الوقت ذاته القول بأنَّ كل ما قامت به أمريكا كان سيّئاً**[١٦٤]. **وأضاف بأنّه فخور بالإنجازات المشتركة التي تمّت في ظل برنامج المساعدات الأمريكية لليبيا**".

"ثمَّ استدرك المستر بيرنسون قائلاً إنَّ معظم الناس (الليبيّين)، لسوء الحظ، لا يلمّون بالنشاطات التي وقعت في مجال التنمية الاقتصادية خلال السنوات الماضية بمساعدة الولايات المتحدة وآخرين. **ولا بدّ من توعية المواطنين الليبيّين** بهذه النشاطات حتى يتبيّن لهم أنَّ الحكومة الليبية، بالتعاون مع حكومات أخرى، تقوم بتحقيق إنجازات من أجلهم".

"واستطرد المستر بيرنسون موضّحاً أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع ببرامج مساعدات في نحو (٦٨) دولة. **وكمؤشّر على التعاطف الذي تحظى به ليبيا من الولايات المتحدة، فإنَّ ليبيا تتلقى أعلى معدّل للفرد** Per Capital **من المساعدات الأمريكية**. وعلى سبيل المثال، فقد تلقت ليبيا في العام الماضي

---

١٦٣ ومع ذلك فإنَّ تقارير مختلف السفارات في ليبيا (البريطانية والأمريكية، حتى الإيطالية) لم تكف عن انتقاد الحكومة الليبية في أنّها لم تقطع شوطاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٦٤ من الواضح أنَّ المستر بيرنسون كان يتحدّث تحت تأثير الانتقادات التي كانت قد راجت يومذاك في الأوساط الليبية، بما في ذلك الصحافة والبرلمان، ضدّ نشاطات الوكالات والهيئات الأمريكية في ليبيا.

مسـاعدات مـن أمريكا، بشـكل أو بآخر، بلغـت نحو (٣٠) مليـون دولار أي بمعدّل (٣٠) دولار للفرد".[١٦٥]

وأشـار المستر جونز في تقريره إلى أنَّ **الملك إدريس عبّر عند تلك النقطة عن انتقـاده** للجهاز الإعلامي **الليبي، وكيف أنّه لا يقوم بالتوعية والدعاية الكافية لما تنجـزه الحكومة. وعندما ألمح** المسـتر بيرنسـون إلى أنَّ الأجيـال القادمة هي التي سـتحسّ بتلك الجهود التـي بذلت من أجـل التنمية الاقتصاديـة وتجني ثمارها، **عقـب الملـك إدريـس بقوله إنّـه يأمل أن تحـسّ الأجيـال الحالية أيضـاً بثمار هذه الجهود.**

ويتضح من مطالعة التقرير عن هذه المقابلة أنَّ المستر بيرنسون تعمّد الإشارة إلى مشروع بناء **مستشـفى ترهونة** كي يحذّر الملك من **التغلغل الشـيوعي** في ليبيا عبر إبداء السـوفييت استعدادهم لتقديم بعض **المسـاعدات الفنية والاقتصادية**، والتي كان من أمثلتها تعبيرهم عن الاسـتعداد لبناء هذا المستشـفى. واسترسـل المسـتر **بيرنسون** في سرد **الأسـباب** التي ينبغي أن تجعل **المساعدات السوفييتية** في نظـر الحكومـة الليبية **ليس خطيرة فقـط ولكن غير ضرورية أيضـاً**، وقد لخّصها في:

أولاً: أنّ ليبيـا في الوقـت الحـاضر وفي حـدود إمكاناتهـا الذاتية تعدّ مستقلة مالياً.

ثانياً: أنَّ ليبيا لها أصدقاؤها (الولايات المتحدة وبريطانيا وآخرون) الذين أبدوا دوماً استعدادهم لتقديم ما تحتاجه من مساعدات دون التدخل في شـؤونها الداخلية.

ثالثاً: أنَّ ليبيا، وهي لا تحتاج إلا لوقت قصير لتحقيق استقلالها المالي، ليست في حاجة لأن تخاطر بقبول المساعدات السوفييتية.

رابعاً: أنَّ ليبيـا، عـلى العكـس مـن جيرانهـا في مصر وتونـس، تمتلك مقوّمات مستقبل اقتصادي ومالي زاهر من البترول.

١٦٥ لا يخفـى مـدى سـخف هـذا المؤشّر الـذي اسـتخدمه المسـتر بيرنسـون، فهـو يتحـدّث عـن المسـاعدات كأنّها هبات خيرية، ويتجاهل ما تحصل عليه أمريكا من تسـهيلات عسـكرية مقابل هذه الأموال، كما يتجاهل حالة الاقتصاد الليبي ومسـاحة ليبيا الشاسـعة، وهو يركز على العام ١٩٥٩ ويستخدمه كمثال لبقية السنوات وهو مثال مضلل أراد أن يخفي من خلاله الشحّ الذي مارسته أمريكا في السنوات السابقة.

وأضاف السفير الأمريكي ويزلي جونز في تقريره عن هذه المقابلة، أنَّ **الملك** تناول بالحديث الملابسات التي سبق أن جعلت حكومة كعبار تفكر بل تنصح الملك بقبول العرض السوفييتي ببناء مستشفى ترهونة تحت ضغوط أعضاء من البرلمان ومن الرأي العام. كما أكد الملك خلال المقابلة تثمينه العالي للمساعدات التي تلقتها ليبيا منذ حصولها على استقلالها من الولايات المتحدة وبريطانيا. **وأنّه يرى أنَّ المساعدات الأمريكية تأتي الأولى من حيث الأهمية،** كما أكد أنَّ الصداقة القوية بين ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا لن تتغيّر. وأشار الملك إلى أنَّ هناك فارقاً كبيراً بين مجرّد تقديم العروض بالمساعدات (حالة السوفييت) وبين تقديم المساعدات فعلاً (حالة أمريكا وبريطانيا). وألمح في ختام المقابلة إلى أنّه سمع الكثير من الثناء، عن طريق السيد شقلوف، للجهود الطيبة التي بذلها المستر بيرنسون من أجل مساعدة ليبيا.

مشروع خطة خمسية للتنمية

على الرغم من أنّ فريق الخبراء الذي كلفته الأمم المتحدة بدراسة أوضاع الاقتصاد الليبي في عام ١٩٥١ [١٦٦] تمكن من وضع ما وصف **بالخطة السداسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** في ليبيا،[١٦٧] على أن تتبعها خطط سداسية أخرى ثانية وثالثة ورابعة. وعلى الرغم من أنّه جرى في شهر فبراير/ شباط من العام ١٩٥٦ (حكومة بن حليم) إعداد ما وصف **بخطة سداسية للتنمية**،[١٦٨] فإنه لا يمكن القول بأنّ ليبيا عرفت خلال تلك الحقبة "**خطة شاملة للتنمية**" بالمعنى الصحيح للكلمة، ولم يتجاوز الأمر تنفيذ عدد من المشروعات الإنمائية في مختلف القطاعات تحت إشراف وتوجيه وكالات هيئة التخطيط التي سلفت الإشارة إليها.[١٦٩]

وكما ألمحنا،[١٧٠] فقد كان من النتائج التي ترتبت على الدراسة التي أجراها **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** عن الاقتصاد الليبي في عام ١٩٥٩ أن تنامى

---

١٦٦ قامت هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة بالاتفاق مع حكومتي بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٥١ بتعيين فريق يتكوّن من (٢٢) خبيراً برئاسة البروفيسور بنجامين هيجنز (كبير الخبراء الاقتصاديين) لدراسة كافة المشاكل المالية والنقدية والاقتصادية في ليبيا، ولوضع مشروع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفور حصول ليبيا على استقلالها، أبرمت الحكومة الليبية اتفاقية شاملة مع الأمم المتحدة ووكالاتها تضمن استمرار المساعدة المتمثلة في عمل هذا الفريق من خبراء الأمم المتحدة.

١٦٧ بلغت تقديرات الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية والإعمار الواردة في الخطة المقترحة نحو (٢,٣) مليون جنيه ليبي للسنة المالية ٥٢/ ١٩٥٣ ونحو (٢,٨) مليون جنيه لكل سنة من السنوات الخمس التالية. وقد أفاد تقرير سرّي بعثت به السفارة الأمريكية إلى واشنطن مؤرّخ في ٣٠/ ٦/ ١٩٥٥ (رقم ٣٨٦) أنّ "**لجنة التخطيط الاقتصادي**" الليبية اعتمدت، بدءاً من السنة المالية ٥٣/ ١٩٥٤، برنامجاً خماسياً للتنمية، وهو لا يعدو أن يكون تجميعاً لعدد من المشروعات الإنمائية التي أوصت بها مختلف الهيئات والوكالات الأجنبية والحكومية بعد تخفيضها إلى عدد وحجم معقول قابل للتنفيذ. وقد تُرك للهيئات والوكالات المختصّة بالتنمية، وعلى الأخصّ وكالة التنمية والاستقرار (الليبية/ البريطانية LPDSA) وبرنامج المساعدات الفنية الليبية الأمريكية (Libyan American Technical Assistance Service) (LATAS)، توفير التمويل اللازم لها والإشراف على تنفيذها.

١٦٨ راجع التقرير الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن حالة الاقتصاد الليبي المؤرّخ في ١٧/٦/١٩٥٧ رقم (٤٦٨). وقد أفاد هذا التقرير أنّ فريق عمل يتكوّن من مسؤولين في الحكومة الليبية وفي بعثة الأمم المتحدة وهيئات المساعدة الأمريكية انتهى في شهر فبراير/ شباط من إعداد مشروع ست سنوات للتنمية في ليبيا قدّر إجمالي مصروفاته بنحو (٤٠) مليون جنيه ليبي، غير أنّ هذا المشروع بقي دون اعتمادٍ من الحكومة.

١٦٩ راجع مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" من هذا الفصل.

١٧٠ راجع مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" من هذا الفصل.

الإحساس بين المسؤولين عن أوضاع التنمية في البلاد بضرورة توحيد أجهزة التخطيط والتنمية في الدولة، وإعادة تنظيمها والنظر في صلاحياتها، وبضرورة **وضع خطة متكاملة وشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** في إطار ما ورد في تلك الدراسة من توصيات ومقترحات.

وبالفعل، وبعد كثير من العناء والأخذ والردّ، تمكّنت **حكومة عبد المجيد كعبار** من إصدار قانون **مجلس الإعمار الجديد** الذي أصبح نافذ المفعول منذ **الأول من يوليو/ تموز ١٩٦٠**، [١٧١] وهو القانون الذي حل كافة الهيئات والمؤسسات الأخرى التي كانت معنيّة بالتخطيط والتنمية[١٧٢]، ووحّد العملية التخطيطية وركزها في جهاز واحد هو مجلس الإعمار الذي يرأسه وكيل وزارة المالية (عبد الرازق شقلوف).[١٧٣]

إنَّ عملية إعادة التنظيم لمجلس الإعمار، التي أقدمت عليها حكومة كعبار في منتصف عام ١٩٦٠، أصبحت – من الناحية النظرية على الأقل– رمزاً للانتقال من مرحلة "**التخطيط لليبيّين**" إلى مرحلة "**التخطيط من قبل الليبيّين**"[١٧٤] مع مساعدة الخبراء والمستشارين الأجانب، فقد حقّقت تلك العملية النتائج التالية:

(أ) **تلييب** أجهزة ومؤسسات التخطيط والتنمية.
(ب) **توحيد** وتركيز العملية التخطيطية.

---

١٧١ جرى تقديم مشروع هذا القانون إلى البرلمان بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٦٠، وتمّ إقراره من قبل مجلس النواب في ٥/ ٥/ ١٩٦٠، ومن قبل مجلس الشيوخ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٠، وأصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره في **الجريدة الرسمية** يوم ١/ ٧/ ١٩٦٠ بالعدد رقم (١٠) لسنة ١٩٦٠.

١٧٢ لوحظ أنَّ قانون المجلس الجديد لم ينصّ صراحة على إلغاء مجلس الإعمار، الذي كان قد صدر قرار تأسيسه في عام ١٩٥٦ من مجلس الوزراء (حكومة بن حليم)، والذي كان يرأسه آنذاك **نجم الدين فرحات**، ومن ثمّ بقيت بعض الازدواجية في أداء المجلسين قائمة لحين من الوقت. وقد أورد التقرير نصف الشهري الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا [التقرير رقم (٢٧) الذي يغطي الفترة من ١١ إلى ٢٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٠] أنَّ مصادر في **السفارة الإيطالية** بليبيا أفادت بأنَّ شقلوف (الرئيس الجديد لمجلس الإعمار) أبلغ نجم الدين فرحات أنَّ عليه أن يبقى في منصبه على الأقل حتى نهاية عام ١٩٦٠، ذلك أنَّ شقلوف مشغول بالكامل في عدّة مشروعات إنشائية خاصّة بمدينة البيضاء، وأنَّ هذا الانشغال يستنفد كافة جهوده ووقته ويحول بينه وبين تخصيص أيّ وقت لمنصبه الجديد كرئيس لمجلس الإعمار.

١٧٣ وردت أسماء كل من المستر دي كاندول (البريطاني) والدكتور نريان براساد (الخبير الهندي) كشخصيات مرشّحة لشغل منصب المدير التنفيذي للمجلس الجديد.

١٧٤ راجع الكتيّب الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية بعنوان **موجز لتطوّر أنظمة التخطيط في ليبيا** بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٦٥، (٢٢ صفحة).

غير أنَّ سقوط حكومة كعبار، خلال أربعة أشهر تقريباً من صدور قانون مجلس الإعمار الجديد، قد حال بينها وبين تفعيله، أو بين أن تشرع الحكومة في إعداد مشروع خطة شاملة للتنمية عن طريقه، وهو الأمر الذي سعى محمد عثمان الصيد إلى تحقيقه منذ الأسابيع الأولى لتوليه رئاسة الوزارة.

ففي **مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٠** أعلن رئيس الحكومة الجديد (الصيد) عن عزم حكومته على إعداد مشروع خطة خمسية للتنمية عن السنوات ١٩٦١-١٩٦٥. وفي الثاني عشر من الشهر ذاته، عمّم مجلس الإعمار **منشوراً** على كافة الوزارات والمصالح والأجهزة والهيئات الحكومية يطلب بموجبه منها تزويده **خلال ستة أسابيع** بالبيانات الخاصّة بمشروعات التنمية التي تقترحها، ممّا يقع في دائرة اختصاصها، منبّها إلى وجوب أن تكون المشروعات المقترحة "**ضرورية**" و"**مهمّة**"، وإلى وجوب أن تقوم لجان إقليمية بمهمّة فحص هذه البيانات والتنسيق بين مختلف المشروعات المقترحة.

ويتضح من تقرير بعثت به السفارة الأمريكية أنَّ نيّة مجلس الإعمار - وفقاً لمصادر بالسفارة البريطانية- كانت متجهة لأن يجري عرض المقترحات التي سترد من مختلف الجهات الحكومية على السير **آرثر دين** رئيس وكالة التنمية والاستقرار، وعلى المستشار البريطاني المالي بوزارة المالية المستر **كليفورد ديفيز** Clifford Davis، وعلى الخبير الاقتصادي الأمريكي التابع للأمم المتحدة الدكتور **إيرل هولد** Earl Hold.[١٧٥]

أمَّا فيما يتعلق **بتمويل مشروعات وبرامج الخطة الإنمائية المزمعة**، فمن الواضح أنَّ الصيد كان **يؤمّل أن يتمّ ذلك عبر المساعدات** التي كانت تتلقاها حكومته (أو تتوقع الحصول عليها) من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الثلاث الأولى من الخطة، على أن تتكفل عائدات البترول الليبي بتغطية تمويل السنوات الباقية منها، إذ إنَّ تلك العائدات أصبحت مؤكدة، كما أنَّ القانون رقم **(٧٩) لسنة ١٩٥٨** الذي أصدرته حكومة كعبار أوجب تخصيص ما لا يقل عن ٧٠٪ من العائدات البترولية لتمويل مشروعات وبرامج التنمية

١٧٥ التقرير يحمل الرقم (٣١) ويغطي الفترة من ٦ إلى ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٠.

الاقتصادية والاجتماعية.

وكما ألمحنا في مباحث أخرى من هذا الفصل، بذل رئيس الحكومة الصيد جهوداً متواصلة منذ تسلّمه رئاسة الوزارة، وعلى امتداد عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ من أجل الحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية لتمويل مشروعات خطة التنمية المزمعة،[١٧٦] إلا أنَّ الحكومة الأمريكية واجهت هذه المطالب بالصدّ والرفض، لاعتبارات وأسباب تتعلق أحياناً بالكيفيّة التي تمّ بها إعداد الخطة وإدراج عددٍ من المشروعات بها، وفي أحيان أخرى بسبب الفساد المالي الذي انتشر خلالَ تلك الفترة وطبع سلوك عددٍ من المسؤولين في الدولة،[١٧٧] وفي أحيان ثالثة بسبب شخصية عبد الرازق شقلوف رئيس مجلس الإعمار الجديد وموقفه المناوئ للمستشارين والخبراء الأمريكان.[١٧٨]

أمّا فيما يتعلق **بإعداد مشروع الخطة ذاته فقد ظلّ يتعثّر**، ولم يتمكن الصيد من الحصول حتى على موافقة مجلس وزرائه على "المشروع" الذي جرى إعداده بوساطة مجلس الإعمار بإشراف عبد الرازق شقلوف.

وتكشف الوثائق السرّية للخارجيتين الأمريكية والبريطانية[١٧٩] عن عدد من الجوانب المتعلقة بهذا المشروع، **وأسباب تعثره وفشله**، لا تخلو من دلالةً وعبرة بشأن ما كان يحيط بـ"**العملية التخطيطية**" في تلك الحقبة من تخبّط واضطراب وصراع، والذي كان أحد أثمانه الباهظة تعثّر مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية لمدّة قاربت ثلاث سنوات.[١٨٠]

وتلقي الوثيقتان السرّيتان التاليتان من وثائق الخارجية الأمريكية الضوء على جوانب ممّا صاحب إعداد مشروع الخطة المذكورة والمآل الذي انتهى إليه.

يتضح من الوثيقة الأولى:[١٨١]

---

١٧٦ راجع ما ورد تحت "طلب مساعدات مالية" في مبحث "العلاقات مع أمريكا" من هذا الفصل.

١٧٧ راجع مبحث "اتهامات بالفساد المالي" ومبحث "زيارة وليّ العهد" في هذا الفصل.

١٧٨ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل.

١٧٩ راجع على سبيل المثال التقارير المرسلة من السفارة البريطانية إلى وزارة خارجيتها خلال عام ١٩٦٢، وعلى الأخصّ تلك الموجودة بالملفات FO 371/165745 & 165746.

١٨٠ انظر أيضاً: الصيد، ص ١٩٨-١٩٩.

١٨١ برقية مرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٢/٥/٤ وتحمل الرقم الإشاري (٢٧٨).

- استغرق إعداد هذه الخطة عدّة سنوات بمعرفة وإشراف **خبير الأمم المتحدة المستر** Nunn وقد فرغ من إعدادها في **١٩/ ٤/ ١٩٦٢** كي تتمكن حكومة الصيد من تقديمها إلى البرلمان في **١/ ٥/ ١٩٦٢**. وقد بلغ إجمالي النفقات التقديرية للخطة نحو **(٨٠)** مليون جنيه ليبي. وجرى إعداد هذه الخطة في **ظل غياب كامل لتقديرات إيرادات الدولة** ومصادر تلك الإيرادات عبرً سنواتها الخمس. كما خضع إعدادها **لضغوطٍ ومطالبات كثيرة** من مختلف الوزارات الاتحادية والمجالس التنفيذية للولايات بإدراج المزيد من المشروعات التنموية -غير المدروسة- فيها.

- في **٢١/ ٤/ ١٩٦٢** قام رئيس مجلس الإعمار (عبد الرازق شقلوف) بمراجعة مشروع الخطة خلال اجتماع **لم يدم أكثر من ثلاث ساعات**، كما قام بالموافقة عليه بعد **إضافة عددٍ من المشروعات** الأخرى كان من شأنها رفع **إجمالي تقديرات النفقات** إلى نحو **(١٥٥)** مليون جنيه، أي بما يقارب ضعف التقديرات الأولية لها. وكان من بين المشروعات التي أضافها شقلوف مبلغ **(١٠)** ملايين جنيه لاستكمال بناء مدينة **البيضاء**، و**(١٥)** مليون جنيه لاسترداد **المزارع** التي كانت مملوكة للإيطاليين في ليبيا،[١٨٢] و**(٤)** ملايين جنيه لبناء **تجهيزات رياضية وشبابية** لاستضافة إحدى الدورات العربية الرياضية.

- على الرغم من أنَّ شقلوف طمأن المستر Nunn بألا يفكر في كيفيّة تمويل هذه المشروعات، ذلك أنَّ إيرادات الدولة سوف تكون أكبر بكثير من تصوّر أيّ شخص، فإنّه عندما أعلمه الأخير بأنَّ مخصّصات السنة الأولى لهذه الخطة - في ضوء

١٨٢ تردّد أنَّ الملك إدريس كان هو صاحب فكرة هذا المشروع الأخير، وكان قد شرع في تنفيذه خلال فترة حكومة كعبار.

التعديلات الجديدة التي أدخلت عليها- سوف تكون وحدها (٢٥) مليون جنيه، **قام شقلوف بتخفيض إجمالي مخصّصات** الخطة إلى نحو (١١٥) مليون جنيه مضافاً إليها مبلغ (١٥) مليون جنيه كاحتياطي للمشاريع، وبذا أصبحت **مخصّصات السنة الأولى** من تلك الخطة -بعد إجراء التعديل الأخير عليها- نحو (١٨) مليون جنيه (بدلاً من **٢٥** مليون جنيه)، في الوقت الذي لم تزد فيه مخصّصات التنمية للسنة المالية التي سبقتها عن (٥,٥) مليون جنيه.

- قام شقلوف في الوقت نفسه **بدعوة مجلس الإعمار للانعقاد على عجل** يوم **٢٢/ ٤/ ١٩٦٢**،[١٨٣] وتمّت خلال جلسة المجلس، التي **لم تستغرق أكثر من ساعتين**، الموافقة بالإجماع على ما جاء في مشروع هذه الخطة. وقد لوحظ بشأن تصرّفات شقلوف خلال هذه الفترة:
  - أنّه قام بتبديل أحد أعضاء المجلس (عن ولاية طرابلس)، وكان معروفاً بوجود خلاف بينهما، بشخص آخر كان معروفاً أنّه من الموالين له.
  - أنّه رفض وبكل إصرار أن يدعو **لجنة التنسيق**، التي كان قد جرى تشكيلها من عدد من وكلاء الوزارات لكي تقوم بمراجعة مقترحات الخبير Nunn بشأن خطة التنمية، كما اعتبر آراء هؤلاء الوكلاء والبنك الوطني غير ذات أهمّية.
- **وقد تعهّد شقلوف خلال الاجتماع بتأمين الموافقات اللازمة لاعتماد تلك الخطة، سواء عند تقديمها إلى مجلس الوزراء أو عند تقديمها إلى البرلمان.**

وتوضح الوثيقة ذاتها أنّه، بعد إتمام إدخال كافة التعديلات المقترحة من

---

١٨٣ لم يكن المجلس قد انعقد منذ شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١.

قبل رئيس مجلس الإعمار على مشروع الخطة، جرى صرف النظر عنها، **ولم يجر تقديمها إلى مجلس الوزراء في الأول من مايو/ أيار ١٩٦٢** كما كان مقرّراً. كما يتبيّن من أجزاء أخرى منها، أنَّ **رئيس مجلس الإعمار (شقلوف) أصبح يتعرّض لهجوم متزايد من عدّة جهات بسبب أساليبه التي تتسم بالتعالي والعجرفة في التعامل، وبسبب عدم إمكان الاتصال به من قبل المسؤولين والمساعدين، ورفضه لأيّة مقترحات قائمة من جانبهم، وقد جرى منذ أسابيع خلت التهجّم عليه داخل البرلمان، وكان أداؤه خلال الأشهر الماضية، كرئيس لمجلس الإعمار، مدعاة للاستنكار والاستهجان من قبل عددٍ من الوزراء ووكلائهم.** [١٨٤]

أمَّا **الوثيقة الثانية**[١٨٥] فتلقي الضوء على الأحداث التي جرت منذئذ حتى إقصاء شقلوف من مناصبه جميعها في **١٩٦٢/٦/٥** [١٨٦] واستبدال **عبد الله سكتة** به رئيساً لمجلس الإعمار و**خليفة موسى** وكيلاً لوزارة المالية. ويتضح من هذه الوثيقة:

- قيام مجموعة من الوزراء بقيادة كل من **أبي القاسم العلاقي** (وزير الصناعة) و**عبد المولى لنقي** (وزير العمل والشؤون الاجتماعية) بمعارضة عدد من جوانب مشروع الخطة الخمسية للتنمية المعدّة من قبل مجلس الإعمار، وذلك عند عرضها على مجلس الوزراء. وقد اتجه نقدهم إلى فقدان الخطة للتفصيل المطلوب، الأمر الذي استدعى **تشكيل عدد من اللجان المتخصّصة لبحث ومراجعة هذه الجوانب.**

- **وعلى الطرف الآخر، كان شقلوف (رئيس مجلس الإعمار) يرفض توسّلات رئيس الوزراء الصيد له بمقابلة الوزراء**

١٨٤ للمزيد حول وقائع هذه الفترة وأحداثها، راجع الرسالة التي أعدّها السفير البريطاني ستيوارت والتي أرفق بها التقرير المطوّل الذي أعدّه رجل المخابرات بالسفارة البريطانية المستر كاردين Carden عن اللقاء الذي تمّ بينه وبين رئيس الوزراء الصيد يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٢. وتجدر الإشارة إلى أنَّ السفير ستيوارت شكك في أن يكون كل ما قاله الصيد صحيحاً. الرسالة مؤرّخة في ١٥/ ٦/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري 1105/62 بالملف FO 371/165745.

١٨٥ البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن، مؤرّخة في ٨/ ٦/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري (٢١٥).

١٨٦ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل.

ومناقشتهم، كما كان يرفض حقّهم في إدخال أيّة تعديلات على مشروع الخطة المطروح.[١٨٧]

ومن الواضح أنَّ إقصاء عبد الرازق شقلوف من رئاسة مجلس الإعمار وإحلال **عبد الله سكتة**[١٨٨] محله، وإنشاء وزارة التخطيط والتنمية في ٦/ ٦/ ١٩٦٢ التي كلف **حامد العبيدي** بها، وإعادة تشكيل مجلس الإعمار،[١٨٩] ذلك كله **لم يغيّر من حظوظ هذا المشروع الذي ظل يتعثر ويخضع للمزيد من الدراسات والمراجعات، وسقطت حكومة الصيد قبل أن تتمكّن من تقديمه للبرلمان.**

---

١٨٧ ذكر الصيد أنَّ عبد الرازق شقلوف جاءه في بيته بالبيضاء يوم ١/ ٦/ ١٩٦٢ وقال له محتدّاً (بحضور رئيس مجلس النواب مفتاح عريقيب ومدير الجامعة الأستاذ بكري قدروة وأبي القاسم العلاقي وزير الصناعة ومحمود البشتي وزير المعارف) "سمعت أنَّ الوزراء يعيدون النظر في خطتي الخمسية ... وأقسم يميناً أنّه إذا تجرّأ أحد الوزراء وغيّر حرفاً واحداً في الخطة، فإنّني سأحضر له مرسوم إقالته وأرميه على وجهه ..". انظر: الصيد، ص ١٩٩.

١٨٨ قام **عبد الله سكتة**، بعد تعيينه رئيساً لمجلس الإعمار، بصحبة وكيل وزارة المالية الجديد **خليفة موسى** والمستشار البريطاني لوزارة المالية المستر **ديفيز** بزيارة لواشنطن في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢، وقام المدير الجديد ببعثة العمليات الأمريكية في ليبيا المستر ماكفايلMacPhail بتقديم الثلاثة إلى مختلف الشخصيات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكانت النصيحة التي وجّهت إليهم من مختلف الأطراف الأمريكية خلال هذه الزيارة تتمثل في ضرورة قيام الحكومة الليبية بدعوة خبراء من الصندوق أو البنك إلى ليبيا لوضع "**نظام مالي سليم**" لها. وذهب السفير الأمريكي في ليبيا بهذا الشأن إلى حدّ اقتراح أنَّ تقوم الحكومة الليبية بتوجيه الدعوة إلى المستر **يوجين بلاك** (الذي كان قد تقاعد من منصبه كمدير للبنك الدولي) لزيارة ليبيا من أجل دراسة نظامها المالي. راجع رسالة السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٢ ذات الرقم (A-185) والمتضمّنة لمحضر اجتماع بين السفير الأمريكي في ليبيا المستر جونز ورئيس الوزراء الصيد.

١٨٩ أصبح المجلس يتكوّن من وزير التخطيط والتنمية رئيساً، ووزير الاقتصاد الوطني نائباً للرئيس، وعضوية كل من وزير المالية (الاتحادي) ونظّار المالية في الولايات الثلاث.

إقالة شقلوف

يعدّ السيد **عبد الرازق شقلوف** أحد أهم وأبرز الشخصيات الليبية الحكومية التي شهدتها هذه الحقبة في مجالات المالية[١٩٠] والتخطيط والتنمية، فقد ظل اسمه يتردّد في هذه المجالات منذ الاستقلال[١٩١] حتى تاريخ إقالته في ١٩٦٢/٦/٥.

أورد مصطفى بن حليم، في معرض ردّه الذي نشره في صحيفة "**الشرق الأوسط**"[١٩٢] على ما جاء في مذكرات محمد عثمان الصيد (التي كانت قد نشرت بالصحيفة ذاتها)، إشارات إلى خلفية شقلوف الذي ينتمي لمدينته نفسها "**درنة**" جاء فيها:

"تولى السيد عبد الرازق بعض الوظائف المالية في الإدارة الإيطالية، وفرّ إلى مصر مع الجيش البريطاني في انسحابه من ليبيا سنة ١٩٤١، ثمّ انضمّ إلى الجيش السنوسي، وقام بأعمال مهمّة مع المخابرات الإنجليزية خلف الخطوط الإيطالية، وعاد إلى برقة سنة ١٩٤٣ أثناء حكم الإدارة العسكرية البريطانية، وتولى عدّة مناصب في الإدارة المالية".

"عند الاستقلال، انتخب **نائباً** عن دائرة بمدينة **درنة، ثمّ عيّنه المرحوم محمود المنتصر مديراً عاماً للمالية الاتحادية**، ورقي إلى منصب الوكيل الدائم لوزارة المالية في **وزارة الساقزلي**".

---

١٩٠ من الشخصيات المهمّة في هذا المجال الدكتور **علي نور الدين العنيزي** الذي يعدّ بحق أحد بناة النهضة المصرفية والمالية في ليبيا، والتي استكملتها من بعده شخصيات من أمثال السيد **خليل البناني** والسيد **علي جمعة المزوغي**. لقد توالى هؤلاء الثلاثة على منصب محافظ مصرف ليبيا الوطني منذ تأسيسه عام ١٩٥٥، وقد أسهم قسم البحوث بالمصرف (الذي تحوّل فيما بعد إلى إدارة البحوث)، من خلال التقارير والدراسات التي أعدّها، في إبراز الكثير من المشكلات الاقتصادية والمالية القائمة، كمشكلة التضخّم، وفي اقتراح الحلول لها، كما تحوّل المصرف إلى بيت للخبرة ترعرعت فيه مجموعة من الشخصيات المصرفية والمالية التي برزت فيما بعد في هذه المجالات وطنياً وعربياً ودولياً.

١٩١ كان عبد الرازق شقلوف ضمن أعضاء الوفد البرقاوي الذي طرح المسألة الليبية أمام الدورة الرابعة للجمعية العامة المتحدة (اللجنة السياسية) يوم ١٩٤٩/٩/٣٠ والتي نظرت في منح ليبيا الاستقلال. كان في الوفد أيضاً كل من عمر شنيب (رئيساً) وخليل القلال (عضواً). راجع الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد لأول من هذا الكتاب.

١٩٢ انظر: **الشرق الأوسط** (العدد ٥٥٧٢، ١٩٩٤/٣/١).

ولا يوجد شـك في أنَّ السيد شقلوف بهذه المؤهلات، على تواضعها في نظر بعضهـم، كان مـن **أكفأ المرشّـحين** يومـذاك لتلـك الوظيفة، إن لم يكن المرشّـح الوحيـد الكـفء لها، إذ كادت تنعـدم في تلك الحقبة المبكرة من اسـتقلال البلاد العناصر الوطنية المؤهّلة.

وفي الواقـع، فقـد كان لهـذا التعيـين **بعد آخـر** ونتائج أخـرى لم يذكرها بن حليـم وأشـار إليها تقريـر سرّي[193] بعثت به **المفوضية الأمريكيـة** في بنغازي يوم **٧/ ١٠/ ١٩٥٢**، كان ممّا جاء فيه:

"جرى تمثيل **درنة** في مجلس النواب عن طريق النائب عبد الرازق شقلوف الذي كان قد فاز **بالتزكية** في الانتخابات،[194] وكان متوقعاً منه، من قبل أهالي درنة، أن **يقـوم بدور قيادي في معارضة الحكومة داخل البرلمان**. وفي الواقع فإنّ شـقلوف قد شوهد، حتى قبل أن يجتمع البرلمان لأول مرّة في بنغازي، مراراً مع المسؤولين الحكوميين ومع العناصر الموالية للحكومة، وعلى الأخصّ **إبراهيم بن شعبان** الذي كان يشـغل منصب وزير المواصـلات في الحكومة الاتحاديـة (حكومة المنتصر) وكان عضـواً ومتحدثاً رئيسـياً باسـم الحكومة في البرلمان. لقد اختير شـقلوف **رئيسـاً للجنة المالية** بالبرلمان، غير أنّه اسـتقال (من رئاسـة اللجنة)، قبيل تقديم اللجنة المذكورة لتقريرها حول مشروع الميزانية إلى هيئة البرلمان. أصبح واضحاً حينـذاك أنَّ شـقلوف كان يعدّ العدّة للتخـلي عن عضويته بالبرلمـان والانحياز للحكومـة. وقـد أعلن استسـلامه أخيراً عندما اسـتقال في أغسـطس/ آب من مجلس النواب وقبل منصباً رفيعاً في وزارة المالية".

"**لقد شـطرت اسـتقالة شـقلوف مدينة درنة إلى معسـكرين، الأول** منهما استمرّ في تأييد شـقلوف الذي كان يتمتع بشـعبية واسـعة في المدينة، وكان فيها رئيسـاً لفـرع جمعيـة عمر المختـار (التي كان قد سـبق حلها)، وقد وجد هـؤلاء العذر لـه في أنّـه كان بوضـع مـاليٍّ سيء، وأنّه قام بقبـول المنصب من أجـل أن يضمن لنفسـه ولأسرته وظيفة مستقرّة. على حين أنَّ المعسكر **الثاني**، الذي كان يتزعّمه

---

١٩٣ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٢٤). الملف 773.00/10-752. ويحمل عنوان "التذمّر الشعبي في درنة" "Popular Dissatisfaction in Derna" .

١٩٤ الإشارة هنا إلى الانتخابات النيابية الأولى التي جرت خلال شهر فبراير/ شباط من عام ١٩٥٢.

عبـد الحميـد (المـبروك) بـن حليم، سـكرتير فـرع جمعية عمـر المختـار بالمدينة والمعروف بتطرّف آرائه المعادية للغرب، اتهم شـقلوف بأنّه باع نفسـه للحكومة وللمستعمرين..".

كما أشـار تقرير السـفارة الأمريكية ذاته إلى أنّه قد ظهرت في أعقاب إعلان اسـتقالة شـقلوف من مجلس النـواب كتابات على جدران المدينـة تحمل عبارات "**يسقط الملك وتسقط الحكومة**".[195]

أضاف **بن حليم** في ردّه، إلى تلك النبذة التي قدّمها عن شقلوف، قوله:

"ولقد استبقيته (خلال الوزارة التي ترأسّها بن حليم) في منصبه (وكيل وزارة الماليـة)، وعهـدت إليه رئاسـة "الهيئـة الليبية الأمريكيـة لإعادة بنـاء الاقتصاد الليبـي" (لارك) واسـتمرّ في مناصبه هـذه طوال وزارة كعبـار[196] وإلى أن عزله بن عثمان".[197]

أمّا **محمد عثمان الصيد**، الذي جرت إقالة شقلوف من مناصبه جميعها خلال فترة حكومته، فقد أشار إليه في مذكراته عدّة مرات:

"..اتفـق بن حليم (رئيس الـوزراء) مع الأمريكيين على أن تشرف على إنفاق الأموال التي سـتقدمها أمريكا في إطار المسـاعدة الاقتصادية هيئة تسمّى (هيئة المصالـح المشـتركة) ويترأسّـها اثنـان أحدهمـا ليبـي والآخر أمريكـي، وتكون للهيئة فروع على مسـتوى الوزارات، وكذلك على مسـتوى الولايات ومجالسها التنفيذية، وبالفعل تشـكلت الهيئة برئاسـة بن حليم وأمريكي يسمّى ماركوس غوردون، **وينوب عن ابن حليم عبد الرازق شقلوف وكيل وزارة المالية. كانت هذه بداية سوء التصرّف في الأموال الليبية**".[198]

"منـذ ذلـك الحين (نقـل الحكومـة الاتحاديـة إلى طرابلس خـلال حكومة بن حليـم) تقـرّر العمل بجـدٍّ ونشـاط في إنشـاء **مدينة البيضـاء**، وعيّن بـن حليم

195 تناول هذا التقرير تداعيات هذا الموضوع بإسهاب ممّا لا يتسع له المجال هنا.

196 لا شـك أنَّ شـقلوف حظي بنفـوذ واسـع خـلال حكومـة كعبـار بحكـم الطبيعـة الوادعـة المهادنـة للأخـير. وقد مرّت بنا إشارة إلى دور شقلوف خلال الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدات المالية في خريف عام ١٩٥٧. الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

197 **الشرق الأوسط**، العدد نفسه.

198 الصيد، ١٠٢.

عبدالـرازق شـقلوف مشرفـاً عـلى إنشـائها وخوّله صلاحيـات مطلقـة لتنفيذ المشروع، كما اشـترك بن حليم بنفسـه في بعض التصاميم بصفته مهندساً، وبعد ذلك تنتقل الحكومة بصفة نهائية إلى البيضاء، وكانت تلك رغبة الملك".[١٩٩]

".. احتفـظ عبـد الـرازق شـقلوف، وهو صديـق مصطفى بـن حليم (رئيس الـوزراء)، بمنصبـه كوكيل لـوزارة الماليـة. كان غرض بن حليم هـو التصرّف بحرّية في جميع الأمور المالية.

ثـمّ إنّـه (أي بن حليم) اتخـذ قراراً لم يعلم به مجلس الـوزراء إلا في وقت لاحق، يقضي بتفويض عبد الرازق شقلوف في تنفيذ قانون المالية[٢٠٠] بعد المصادقة عليه مـن مجلـسي النواب والشـيوخ واعتماده من الملـك. هذا التفويـض تمّ بموجب رسـالة وقعها وزير المالية بأمر من رئيس الحكومـة، وصارت قاعدة حقيقية إلى أن ألغيتها عام ١٩٦١، **وكان عبد الرازق شقلوف يتصرّف في ميزانية الدولة كما يريد**. واكتشفت ذلك حين توليت رئاسة الحكومة.

كان عبد الرازق شقلوف **مسرفاً ومبذّراً ومستهتراً**، ورغم ذلك اختاره بن حليم ليكـون نائبه في المصالح المشـتركة وفي مجلس الإعـمار، إضافة إلى منصبه كوكيل لوزارة المالية، وذلك حتى يتصرّف بن حليم بواسطته كما يشاء".[٢٠١]

"مثـل الجانـب الليبـي في **الهيئـة العليا للمصالـح المشـتركة** وكيـل وزارة المالية عبـد الرازق شـقلوف، ومنح له مصطفى بن حليم سـلطات واسـعة للصرف، واستمرّت هذه السلطات في عهد حكومة عبد المجيد كعبار، **لذلك أصبح عبد الرازق شـقلوف يتصرّف كما يشـاء، وأضحى سـلوكه مشـيناً ينفـق كالأباطرة ويبذّر الأموال بلا حساب**".[٢٠٢]

---

١٩٩ المصـدر نفسـه، ص ١٠٧. يجمـع المعـاصرون لتلـك الحقبـة عـلى أنَّ عبـد الـرازق شـقلوف كان يتمتـع بحظـوة خاصّـة لدى الملك إدريس، بسـبب مواقفه الوطنية السـابقة وولائه لـه وذكائه وقدراته التـي كان يفتقدها عـدد كبـير مـن رجال تلك الحقبـة، وهو فضلاً عن ذلـك كان على علاقة طيّبـة مع ناظر الخاصّـة الملكية البوصيري الشلحي.

٢٠٠ يقصـد قانـون الميزانيـة. وفي الواقـع لا توجـد غضاضـة في الإجـراء الـذي قـام بـه رئيـس الـوزراء بـن حليـم وفقاً للأصول والقواعد المعمول بها، وهو ما نصّت عليه المادة (٩) من قانون النظام المالي الذي صدر فيما بعد في عام ١٩٦٧.

٢٠١ المصـدر نفسـه، ص ١١١-١١٢. الذيـن يعرفـون شـخصية شـقلوف يسـتبعدون أن يكـون قابـلاً للسـيطرة عليه سواء من قبل بن حليم أم من غيره.

٢٠٢ المصدر نفسه، ص ١٥٠.

ثمّ أشار الصيد إلى جملة من المواقف والتصرّفات الشخصية التي صدرت من شقلوف بحق رئيس الحكومة (الصيد) وحق عدد من الوزراء والمسؤولين الآخرين، الأمر الذي جعل الصيد **يطلب مقابلة الملك إدريس ويقترح عليه إقالة شقلوف**، ولم يتردّد الملك في الاستجابة لاقتراح رئيس وزرائه، فأصدر مرسوماً ملكياً مؤرّخاً في **٥/ ٦/ ١٩٦٢** بإعفاء شقلوف من مناصبه كافة وتعيينه سفيراً بوزارة الخارجية وهو المنصب الذي قدّم استقالته منه على الفور. ويزعم الصيد في تلك الصفحات أنَّ **عبد المولى لنقي** (وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإحدى الشخصيات الوطنية التي برزت خلال تلك الحقبة) وقف وعانق الصيد، وقال له بشأن قرار إقالة شقلوف "**إذا لم تفعل في حياتك السياسية إلا إقالة شقلوف فإنّه يكفيك فخراً**".[٢٠٣]

لا يوجد شك في أنَّ عبد الرازق شقلوف، رغم وطنيته وذكائه ونظافة ذمّته الشخصية، قد ارتكب الكثير من الأخطاء، ووقع في عدد كبير من التجاوزات في مجال إدارة الأموال العامة التي كان، بحكم مناصبه، المسؤول الأول عنها. ومع ذلك، فإنّنا نحسب أنَّ **الأسباب الحقيقية لسقوطه وإقالته** من جميع مناصبه الحسّاسة الهامة **لا يمكن استكمال معرفتها** إلا بعد مطالعة الوثائق السرية (للخارجيتين) البريطانية والأمريكية المتعلقة بتلك الحقبة.

من الوثائق البريطانية

في رسالة سرّية بعثت بها السفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٦٢ (في أعقاب إقالة شقلوف) إلى السفير ستيوارت بطرابلس، وردت الإشارات التالية:[٢٠٤]

١- إنّ أداء شقلوف كرئيس لمجلس الإعمار كان موضع انتقاد شديد خلال الاجتماعات الأخيرة لمجلس الأمّة الليبي (إبريل/ نيسان ١٩٦٢) وكذلك الصحافة، لأنَّ مجلس الإعمار

---

٢٠٣ المصدر نفسه، ص ١٩٩-٢٠٢.

٢٠٤ الرسالة بالملف FO 371/165733 22860. راجع أيضاً الرسالة التي بعث بها السفير ستيوارت إلى الخارجية بلندن في التاريخ نفسه والتي تحمل الرقم الإشاري (10135/62) بالملف FO 371/166745.

فشـل في تحقيق تقـدّم كاف فيما يتعلق بالتخطيـط للكيفية التي سيتمّ بها إنفاق عائدات البترول المتوقعة.

٢- كما هو معروف، وبسـبب إدمان شـقلوف للخمر - فقد أسـاء إلى عـددٍ من شـخصيات النظام كان من بينهم الشـيخ منصور المحجوب (شـيخ الجامعة الإسلامية بالبيضاء) فقد جرت بين الاثنين مشادّة مشهورة في فندق (شحات) بمدينة البيضاء قام على إثرها الشيخ المحجوب بالاحتجاج لدى الملك على سلوك شقلوف.[٢٠٥]

٣- نقل عن أحد موظفي السـفارة الأمريكيـة في بنغازي أنَّ عدداً من الوزراء في حكومة الصيد قدّموا إليه إنذاراً يخيّرونه فيه بين إقالة شقلوف أو تقديمهم هم لاستقالاتهم.

٤- أنَّ بشـير المغيربي عضو البرلمان الليبي -أحد خصوم شـقلوف والمطالبين بإبعاده- لم يكن يتوقع أن تتمّ خطوة إقصاء شقلوف بالسرعة التي تمّت بها.

□ وفي رسـالة سرّيـة أخـرى من المسـتر **كارديـن** رجـل المخابـرات البريطانية بالسـفارة، مؤرّخـة في **١٠/ ٨/ ١٩٦٢** إلى الخارجيـة البريطانيـة، أشـار إلى لقاء بينه وبين رئيس الحكومة (الصيد)[٢٠٦] أخبره فيه الأخير بأنَّ عبد الرازق شقلوف أنفـق، أثناء شـغله لمنصب وكيل وزارة المالية، مبالـغ طائلة (على مشروع أنابيب نقل المياه بين درنة وطبرق، وعلى قصر الملك في سـواني بن يادم بطرابلس، وعلى هدايـا قدّمهـا الملك إدريـس إلى الرئيس المصري عبد الناصر، وعـلى تأثيث مبانٍ ومكاتب بمدينة البيضاء)، وأنَّ هذه المبالغ لم تجرِ إجازتها من قبل البرلمان.

وقـد أورد المسـتر كارديـن في رسـالـته أنّه اتصل بالمسـتر كليفـورد ديفـيز المسـتشـار البريطاني بـوزارة المالية الليبية، وفـهم مـنـه أنَّ المـبالغ التي أشار

---

٢٠٥ أورد تقريـر آخـر أنَّ شـقلوف كان مخمـوراً عندمـا كان في اسـتقبال الملـك العائـد مـن رحلـة الحـج بطـبرق يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.

٢٠٦ كان المسـتر كارديـن قـد أعـدّ تقريـراً مطـوّلاً عـن لقـاء سـابق له مـع رئيـس الـوزراء الصيـد يـوم ٨/ ٦/ ١٩٦٢ تحدّث فيه الأخير عن تفاصيل ملابسـات إقالة شـقلوفٍ، وقد أرفق السفير ستيوارت ذلك التقرير مع رسالة مطوّلة منـه إلى الخارجيـة البريطانيـة مؤرّخـة في ١٥/ ٦/ ١٩٦٢ وتحمـل الرقـم الإشـاري 1105/62 بالملـف FO 371/ 165745.

إليهـا رئيس الوزراء الصيد جميعهـا جرى **إنفاقها بطريقة قانونيـة**، وأنّها جميعها، عـدا الهدايا المقدّمة إلى عبد الناصر (بمبلـغ ٤٧٠٠٠ جنيه ليبي)، **جرت إجازتها عن طريق البرلمان**. ويختم المسـتر كاردين تقريـره بالتعبير عن حيرته حول دوافع الصيد لإثارة ما أثاره معه من اتهامات لعبد الرازق شقلوف.

من الوثائـق الأمريكية

أمّا وثائق الخارجية الأمريكية، فقد حفلت بمجموعة من الرسائل والتقارير المتعلقة بالسيد شقلوف، والتي تسلط المزيد من الضوء حول شخصيته وأسباب سقوطه، نورد فيما يلي عدداً منها وفقاً لتسلسلها الزمني:

☐ **الوثيقة الأولى** هي برقية مرسـلة من السـفير الأمريكي في ليبيا المسـتر **ويزلي جونز** بتاريخ **١٥/ ٣/ ١٩٦٠** عن لقاء جرى بينه وبين رئيس الوزراء **عبد المجيد كعبـار** بتاريـخ **٥/ ٣/ ١٩٦٠** وتركز **حول تعثر التعـاون الاقتصادي بين أمريكا وليبيا بسبب إصرار الجانب الليبي على الربط بين ذلك التعاون ونتائج المحادثات الجارية بين الطرفين، والمتعلقة بحجم المساعدات الأمريكية.**

وقد ورد في تلك الرسالة بشأن **موقف السيد شقلوف** الإشارة التالية:

"إنَّ شـقلوف رفـض التوقيـع عـلى الاتفاقيـات المشـتركة المتعلقـة بعـددٍ من المشروعـات، وهو موجود منذ عدّة أسـابيع في مونتي كاتينـي (بإيطاليا) حيث يعالج من حادث سيارة وقع له.. ولا يوجد في غيابه أحد من المسؤولين ممّن هو على استعداد أو يرغب في التوقيع على هذه الاتفاقيات".

كما أشارت هذه **الرسالة إلى أنَّ رئيس الوزراء كعبار نفسه يجد صعوبة بالغة في التعاون مع شقلوف.**

☐ أمّـا **الوثيقـة الثانيـة**، فهـي برقية مرسـلة من السـفير الأمريكـي ويزلي جونز إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **١٣/ ٥/ ١٩٦٠** ذات الرقم (٨٤٩). وقد جاء في الأسطر الأخيرة منها العبارات التالية:

"**إنَّ شقلوف سوف يمتلك في يديه سلطة تجعله واحداً من أعضاء دائرة صغيرة في الحكومة الليبية تملك وتمارس سلطة حقيقية بشأن مستقبل ليبيا**".

□ أمّا **الوثيقة الثالثة،** فهي رسالة بعث بها السفير الأمريكي في ليبيا المستر جونز، مؤرّخة في **٣٠/ ٥/ ١٩٦١** وتحمل الرقم الإشاري **(٥١٥)**، نقل فيها إلى الخارجية الأمريكية ما دار خلال اجتماع بينه وبين رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد، وجاء في جزءٍ من الفقرة الثانية منها العبارة التالية:

"أبلغنا رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) أنَّ رئيس مجلس الإعمار (عبد الرازق شقلوف) اشتكى إليه، عقب عودته من زيارته الأخيرة لولاية برقة، من استمرار عددٍ من الخبراء الأمريكيين في الاتصال المباشر مع المسؤولين في مختلف نظارات الولاية، وأنَّ شقلوف اقترح إبرام ترتيبات جديدة في هذا الشأن".

□ أمّا **الوثيقة الرابعة،** فهي رسالة سرّية بعث بها السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر **جيمس باوتون** James Boughton إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **١٨/ ٥/ ١٩٦١** حاملة الرقم الإشاري **(٥٠٥)**، وقد انصبّ موضوعها على **شخصية عبد الرازق شقلوف وتعاظم سلطته ونفوذه، واعتقاد الرأي العام الليبي بأنَّ هذا النفوذ هو بتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.**

تقول الوثيقة:

"منذ استقلال ليبيا، فإنَّ اسم عبد الرازق شقلوف ظل **يبرز ضمن أيّة قائمة بأسماء الشخصيات الليبية الهامّة**. وإنَّ الوظيفة الرسمية التي ظل يتبوّأها، وهي **الوكيل الدائم لوزارة المالية**، لا تعكس السلطة الحقيقية التي يمتلكها في البلاد، والتي بدت أوضح بتقلده مؤخّراً منصب **رئيس مجلس الإعمار**، وهو **الجهة التي ستكون مسؤولة عن إنفاق جل عائدات البترول الليبي**".

"ولا يوجد الكثير الذي يمكن إضافته إلى التقارير التي سبق إرسالها، والمتضمّنة للسيرة الشخصية لشقلوف .. فهو لا يزال، على الرغم من العهود التي قطعها على نفسه، **يعاقر الخمر بإسرافٍ وعلانية. وهو ما يزال يتمتع بنفوذٍ**

كبير في الدولة لأسباب ترجع إلى الصلة الخاصّة التي تربطه بالملك إدريس، الذي ينظر إليه كابن له. وهو، فضلاً عن ذلك، يتمتع - دون شك- بجاذبية خاصّة حين يرى استخدام ذلك، وفي الوقت ذاته يمكن أن يكون أحياناً -وفي العلن- ذا طبيعة جلفة فظة".[٢٠٧]

'إنَّ شقلوف من القلائل الذين لم تطلهم تلك الاتهامات بالرشوة والفساد المالي التي أصبحت منتشرة على الساحة الليبية. ومع ذلك فإنّه شخصية تتعرّض للانتقادات الشديدة، ليس فقط بسبب إدمانه على الخمر، ولكن لسبب آخر أكثر أهمّية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنه **ينظر إليه من قبل دوائر كثيرة في ليبيا على أنّه "أداة" للأمريكان. لقد سمعت السفارة الأمريكية مثل هذه الادّعاءات خلال الأشهر الأخيرة، ليس فقط من قبل النواب المعارضين في البرلمان، ولكن من كثير من الشباب المثقف، وفي شتى مجالات الحياة في ليبيا، الأمر الذي يؤكد أنَّ هذا الاتهام ليس مقتصراً على فئة محدودة من الليبيّين".**

"وعند استفسار السفارة من هؤلاء الأفراد عن أساس هذا الاعتقاد لديهم، بشأن علاقة شقلوف بأمريكا، كانت الردود تأتينا بأنَّ الاعتقاد السائد هو أنَّ "شقلوف" هو القناة التي يستخدمها الأمريكان لتقديم "الأموال" لأشخاص في النظام الليبي من أجل ضمان مصالح الغرب، وأمريكا على الخصوص، في ليبيا. وفضلاً عن ذلك، فقد تردّد **خلال الأسابيع الأخيرة أنَّ "شقلوف" يتلقى أموالاً خاصّة من الحكومة الأمريكية لاستخدامها في محاربة الشيوعية في ليبيا".**

وتمضي رسالة **السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية** على النحو التالي:

"إنَّ هذه القصص تكتسب مصداقية بسبب تصريحات شقلوف العلنية بشأن انحيازه وتأييده لفكرة استمرار التعاون مع الغرب، وبسبب حقيقة أخرى تتمثل في أنَّ شقلوف ظل، ولسنوات عديدة، المسؤول الليبي الممثل للحكومة

٢٠٧ وصفه تقرير سرّي بعثت به السفارة الأمريكية في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ تحت رقم أ/ ٢٧٠ **"أنّه معتدل ولا يخلو من عبقرية ويعمل بطريقة خرقاء".**

الليبية في كافة برامج المساعدة الأمريكية لليبيا، وهو، نيابة عن الحكومة الليبية، المخوّل بالتوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بهذه البرامج مع بعثة العمليات الأمريكية. ومن المعروف أنّه ظل على علاقة شخصية قوية مع واحدٍ على الأقل من مدراء هذه البعثة السابقين".

وتخلص الرسالة المذكورة إلى ما يلي:

"إنَّ السفارة لا ترى أمامها سبيلاً، لمواجهة انتشار هذه القصص، عدا إنكارها كلما ورد ذكرها أمام أحد من مسؤولي السفارة، بل إنّها **ترى أنَّ وجودها وانتشارها لا يخلو من أهمّيةٍ لأنّها تتعلق بشخصية من الشخصيات الليبية المثيرة المحيّرة، التي، على الرغم من أنّه لا تبدو أمامها حظوظ للمزيد من النفوذ، فإنّها في الوقت الحاضر تبدو على درجة كبيرة من الأهمّية على الساحة الليبية**".

☐ أمّا **الوثيقة الخامسة**، فهي **مذكرة حوار** جرى في وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن يوم **٧/ ١١/ ١٩٦١** كان موضوعه **مجلس الإعمار** الليبي، وشارك فيه مندوبون عن البنك الدولي والخارجية الأمريكية. وممّا جاء في الفقرة الأولى من تلك المذكرة:

"خلال الزيارة التي قام بها مندوب البنك الدولي المستر **روسينسكي**[٢٠٨] Rucinsky لليبيا مؤخّراً، تبيّن له أن **لا وجود لمجلس الإعمار الليبي إلا على الورق**، وأنَّ المطلوب لتفعيل ذلك المجلس هو البحث عن إداري كفء يعمل كنائبٍ لرئيسه **شقلوف**".

وتمضي هذه المذكرة مبيّنة في بقية فقراتها المواصفات والمؤهلات المطلوب توفرها فيمن يشغل ذلك المنصب الشاغر، فجاء فيها بهذا الصدد:

"بالدرجة الأولى ينبغي أن يتوفر في الشخص المرشّح لهذا المنصب (المدير التنفيذي- نائب رئيس مجلس الإعمار) القدرة على كسب ثقة السيد شقلوف،

---

٢٠٨ كان المستر جوزيف روسينسكي Joseph Rucinsky قد حضر إلى طرابلس في ١٩٦١/٩/٨ بناءً على طلب شقلوف لمقابلته والتباحث معه في شؤون مجلس الإعمار. ولمفاجأة المستر روسينسكي، فإن شقلوف لم يكن موجوداً بذلك التاريخ في طرابلس. وعندما اتصل به المستر روسينسكي حيث كان موجوداً في بنغازي، لم يبالِ شقلوف بالاعتذار له أو توضيح سبب عدم تمكنه من مقابلته. وفضلاً عن ذلك، أحاله على المستشار البريطاني لوزارة المالية المستر كليفورد ديفيز. راجع التقرير الاقتصادي نصف الشهري للسفارة الأمريكية في ليبيا عن الفترة من ١ إلى ١٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١ المؤرّخ في ٢٦/ ٩/ ١٩٦١.

وأن يكون لديه الاستعداد للبقاء حتى ساعات متأخّرة من الليل يشاركه معاقرة الخمر".

"ولا بدّ أن يشعر شقلوف بأنّه يستطيع أن يفوّض مساعده المقترح سلطة تنظيم وتسيير المجلس، على أن يحتفظ لنفسه بسلطة اتخاذ القرارات في الأمور السياسية، **والاتصال بالملك الذي يعدّ شقلوف مقرّباً جداً إليه**".

"إنَّ هذا التفويض المقترح ليس مطلوباً فقط لضمان حرية التصرّف لدى النائب المقترح لشقلوف، ولكن أيضاً من أجل ضمان سير العمل بالمجلس عموماً خلال **نوبات السكر المتكرّرة لهذا الأخير**".

"وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الشخص المرشّح لهذا المنصب ينبغي أن يكون قادراً على التفاهم مع الأشخاص المحيطين حالياً بشقلوف، وعلى الأخصّ **مساعدوه البريطانيون**، وعلى ضمان تعاونهم".

وتمضي المذكرة ناسبة إلى المستر **روسينسكي** جملة من الأقوال في وصف **المستشارين البريطانيين العاملين في ليبيا** جاء فيها:

"إنَّ هؤلاء المساعدين البريطانيين هم من صنفٍ متواضع: محاسبون بسطاء، تُركوا من قبل سلطات الإدارة العسكرية البريطانية السابقة في ليبيا، بعد أن غادرت "المواهب الحقيقية" في تلك الإدارة البلاد عقب استقلال ليبيا إلى حيث المروج الخضراء".

"وعلى الرغم من أنَّ هؤلاء المساعدين لشقلوف من البريطانيين سوف يخسرون الكثير بسبب هذا المنصب المقترح، فإنّه إذا توفر في الشخص الذي سيشغله القدرة على تكوين علاقات إنسانية طيبة، فسوف يكون قادراً على كسب ثقتهم وضمان تعاونهم".

"إنَّ الشخص المرشّح لهذا المنصب ينبغي أن يكون شخصية قوية إلى درجة يكون معها ندّاً لرئيسه القوي (يعني شقلوف) إن لم يكن قادراً على الهيمنة عليه .. وإذ يفضّل شقلوف أن يكون المرشّح شخصا بريطانياً، فإنّه على استعدادٍ أن يقبل أيّة جنسية أخرى عدا المصريين..".

□ **الوثيقة السادسة**، هي برقية بعث بها السفير الأمريكي في ليبيا المستر ويزلي جونز بتاريخ **٤/ ٥/ ١٩٦٢** إلى الخارجية الأمريكية، وتحدّث فيها بإسهاب عن الملابسات المتعلقة بإعداد أول مشروع للخطة الخمسية للتنمية من قبل مجلس الإعمار، والتعديلات التي أدخلت على ذلك المشروع، وما أحاط بتقديمه إلى مجلس الوزراء وإلى البرلمان للمناقشة.[٢٠٩]

يقول **السفير جونز** في الفقرتين الثانية والثالثة من برقيته:

'ليس سرّاً أنَّ شقلوف يتعرّض لهجوم متزايد من عدّة جهات بسبب أساليبه المتعالية في التعامل، وبسبب عدم إمكان الاتصال به، ورفضه لأيّة مقترحات.. منذ أسابيع خلت، تعرّض داخل البرلمان للهجوم علناً .. وكان أداؤه خلال الأشهر الماضية كرئيس لمجلس الإعمار مدعاة للاستنكار والاستهجان من قبل عددٍ من الوزراء ومساعديهم".

ويمضي السفير الأمريكي في برقيته موضّحاً:

"وهناك فضلاً، عن ذلك، **رفض متنام للدور الذي يلعبه المستشارون البريطانيون**، بدرجة أساسية في وزارة المالية ومجلس الإعمار .. **وهيمنتهم المزعومة على شقلوف**".

"ويرتبط بحالة الاضطراب الآنفة، والتصرفات المالية غير المسؤولة، **تدهور العلاقة بين برنامج المساعدات الأمريكية وبين الحكومة الليبية، ولاسيما مجلس الإعمار .. وفي مناسبات عديدة عبّر شقلوف عن مشاعر قوية ضدّ أمريكا، وخلال الأسابيع الأخيرة زادت هذه المشاعر المعادية لأمريكا حدّة لديه**".

"وقد أبلغ خبير الأمم المتحدة المستر (نَن) Nunn (الأمريكي الجنسية) مدير برنامج المساعدات الأمريكية في ليبيا بشأن **مشاعر شقلوف المعادية للولايات المتحدة الأمريكية**. وخلال الزيارة التي قام بها مندوب البنك الدولي المستر **كروتوف** Krutthof مؤخّراً إلى ليبيا، أسرّ إليه المستر **ديفيز** (أحد المستشارين البريطانيين لشقلوف) **أنَّ شقلوف على غير استعدادٍ لقبول خبراء فنيين**

---

٢٠٩ انظر ما ورد بهذا الخصوص: الصيد، ص ١٩٨-١٩٩.

أمريكان في مجلس الإعمار، وأنّه على استعدادٍ في هذا المجال لأن يقبل عرضاً يوغوسلافياً..".

ويمضي السفير جونز موضّحاً:

"وعلى الرغم من أنَّ الحكومة الليبية لم تخطرنا رسمياً بعد برفضها أيّة مساعدة أمريكية لمجلس الإعمار، فإنَّ المستر Nunn قد أكد لي بالأمس أنَّ ذلك هو قرار السيد شقلوف. غير أنّ شقلوف، وفقاً لما ذكره المستشار ديفيز، يشعر بالحرج، ولا يجد الطريقة المناسبة التي ينقل بها للحكومة الأمريكية هذا القرار".

"ومن جهة أخرى، فإنَّ **خبير منظمة العمل الدولية**، الذي يعمل كمستشار لوزير الصناعة، أخبر مسؤولي برنامج المساعدات الأمريكية في ليبيا بأنَّ العاملين بمجلس الإعمار يتهمونه بأنّه يحابي أمريكا كثيراً، بسبب اقتراحاته على وزارة الصناعة بالاستعانة بالفنيين الأمريكان. وفي الوقت نفسه، جرى إعاقة عددٍ من المشروعات المشتركة بين برنامج المساعدات الأمريكية ومجلس الإعمار، بما في ذلك **مستشفى ترهونة الذي وافق شقلوف، دون تشاور مع المسؤولين الأمريكان، على نقله إلى مدينة الخمس".**

ويختم السفير الأمريكي برقيته بالعبارات التالية:

"إنّ العداء الطافح الذي يظهره شقلوف ليس موجّهاً ضدّ أمريكا فحسب، فقد رفض خلال الأسبوع الماضي استقبال مندوب البنك الدولي المستر كروتوف Krutthof".

"وإنّني، بالتشاور مع مدير بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا، أقوم بمراجعة وتقييم مدى فاعلية هذا البرنامج، ولاسيما في ضوء الأحداث التي وقعت منذ تصفية "هيئة الخدمات المشتركة" في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٠. وسوف أسافر في نهاية الأسبوع إلى البيضاء، بناءً على موعدٍ محدّد بصورة مبدئية مع رئيس الوزراء بن عثمان (الصيد)، وسوف أبحث معه عدم قدرة الولايات المتحدة على التعاون مع مجلس الإعمار، وفشل المجلس في تقديم قيادة ذكية في مجال التنمية الوطنية، كما سأحاول استطلاع الموقف الرسمي للحكومة الليبية

تجاه المساعدات الفنية والاقتصادية الأمريكية".

وبهذه العبارات انتهت برقية السفير الأمريكي إلى الخارجية الأمريكية المؤرّخة، كما ذكرنا، في **٤/ ٥/ ١٩٦٢**.[٢١٠]

وفي تقرير سرّي مؤرّخ في **٢٤/ ٥/ ١٩٦٢**،[٢١١] وآخر مؤرّخ في **٨/ ٦/ ١٩٦٢**،[٢١٢] نقل السفير الأمريكي إلى الخارجية الأمريكية وجهات نظر **لمسؤولين ليبيّين** يتهمون فيها شقلوف بعدم الكفاءة، وبالفساد وعدم المسؤولية، **ويطالبون السفير الأمريكي بالتدخّل لدى الملك واقتراح عزل شقلوف من منصبه.** ويختم السفير الأمريكي **التقرير الأول** منهما بتعليقٍ جاء فيه:

"مثل معظم الليبيّين الآخرين، فإنَّ **سليمان الجربي** ليست لديه القدرة أو الشجاعة لإبداء آرائه للملك حول شقلوف. وهو (الملك) سيرحّب بأيّ تدخّل من أيّ طرفٍ آخر - مثل السفير البريطاني أو السفير الأمريكي - في هذا الموضوع .. وقد اعترف السيد الجربي بأنّه لا يوجد بين الليبيّين من يستطيع مجابهة شقلوف والتصدّي له، على الرغم من أنّهم جميعاً يعرفون ويستهجنون عدم كفاءته وتصرّفاته اللا مسؤولة..".

"ويبدو أنّه من الضروري بالنسبة لي (أي السفير الأمريكي) أن أطلب مقابلة الملك لكي أعيد على مسامعه ما ذكرته لبن عثمان (الصيد) في البيضاء يوم ٦ مايو/ أيار (١٩٦٢)".

لا تكشف الوثائق الأمريكية المنشورة ما إذا كان السفير الأمريكي ويزلي جونز قد قام فعلاً بمقابلة الملك إدريس بشأن موضوع شقلوف أم لا. وإذا كانت هذه المقابلة قد تمّت بالفعل، فما هي تفاصيل الحوار الذي دار بين الملك إدريس والسفير جونز حول هذا الموضوع؟ ومع ذلك، فإنّ برقية وردت إلى

---

٢١٠ أي قبل نحو شهر من إقالة شقلوف.

٢١١ يحمل الرقم الإشاري (184). الملف 811.0073/5-2462. وقد تضمّن ما دار من حوار بين السفير الأمريكي وسليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية السابق، والذي كان قد عيّن سفيراً لليبيا لدى تركيا. وقد جرى هذا الحوار يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٢.

٢١٢ يحمل الرقم الإشاري (193). وقد تضمّن ما دار من حوار بين السفير الأمريكي ووالي فزان عمر سيف النصر يوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٢ ورئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان سيف النصر عبد الجليل يوم ١/ ٦/ ١٩٦٢. الملف 773.13/6-862.

وزارة الخارجية الأمريكية، موجّهة إلى وزير الخارجية الأمريكية من مقرّ السفارة في بنغازي بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٦٢ [٢١٣] وتحمل الرقم الإشاري (٢١٥)، سلّطت بعض الضوء على الأحداث التي جرت خلال الأسبوع الذي سبق سقوط شقلوف.

تقول البرقية:[٢١٤]

"...إنَّ إبعاد شقلوف جاء محصّلة للسخط الذي ساد (الأوساط الرسمية الليبية) تجاه مجلس الإعمار وموقف رئيسه المتغطرس، الذي تجسّد بشكل سافر خلال الأسبوع الماضي عندما انعقد مجلس الوزراء بمدينة البيضاء لمناقشة الخطة الخمسية للتنمية، وقد أعدّ مشروعها مجلس الإعمار، وبلغ إجمالي تقديرات مصروفاتها نحو (١٥٠) مليون جنيه ليبي لمشروعات وبرامج أدرجت بشكل مجمل ودون تفصيل. إنَّ مجموعة الوزراء بقيادة وزير الزراعة العلاقي[٢١٥] ووزير العمل والشؤون الاجتماعية لنقي (يقصد عبد المولى لنقي) عارضت عدّة جوانب من مشروع الخطة، ومن أبرزها فقدانها للتفصيل الضروري، الأمر الذي استدعى تشكيل عددٍ من اللجان المتخصّصة لبحث ومراجعة عدّة جوانب من مشروع الخطة".

"وعلى الطرف الآخر كان شقلوف – رغم توسّلات رئيس الوزراء المتكرّرة له– يرفض رفضاً مطلقاً مقابلة الوزراء، كما ينكر حق البناني (يقصد خليل البناني محافظ البنك الوطني الليبي) في تعديل أو مناقشة أيّ رقم من أرقام مشروع الخطة المقدّم .. ولم يجد رئيس الوزراء (الصيد)، في مواجهة هذه الحالة المستحيلة، بداً من أن **يهرول إلى طبرق، وأن يطلب من الملك أن يختار بينه وبين شقلوف**..".

ويضيف السفير جونز:

"ويقال أنَّ الملك اختار أن يقيل شقلوف من مناصبه كافة، غير أنّه رأى – إمّا

٢١٣ أي بعيد إقالة شقلوف في ٥/ ٦/ ١٩٦٢.
٢١٤ يلاحظ أنَّ الجزء الأخير من هذه البرقية لم يجرِ الإفراج عنه وظل طيّ الكتمان.
٢١٥ يقصد السيد أبا القاسم العلاقي، وقدَ شغل منصبي وزير الصناعة ووزير المعارف على التوالي ولم يشغل منصب وزير الزراعة.

بدافع الإحسان أو الحذر فيما يتعلق بوضع رئيس الوزراء – أن يعيّن شقلوف سفيراً بوزارة الخارجية .. وقد ورد أنَّ شقلوف قام على الفور بإبراق استقالته إلى الملك وبمغادرة مدينة شحات والاختفاء عن الأنظار".

ويختم السفير برقيته قائلاً:

"وقد سيطرت الدهشة على معظم الليبيّين لسقوط "**تيتا**"،[٢١٦] ولاسيما أنَّ قليلين منهم هم الذين تصوّروا أن يكون لابن عثمان (رئيس الوزراء) الجرأة أو القوة الكافية للإطاحة بشقلوف".[٢١٧]

وكما سلفت الإشارة، جرى إعفاء عبد الرازق شقلوف من مناصبه كافة بموجب مرسوم ملكي صدر في ٥/ ٦/ ١٩٦٢. وبذا أسدل ستار النسيان على إحدى أهم الشخصيات الوطنية الليبية الذي لعب أخطر الأدوار في التطور المالي والاقتصادي والإنمائي للبلاد، والذي ذهب ضحية سلوكه الشخصي والتآمر الخارجي معاً. ولم يعد شقلوف إلى تقلد أيّ منصبٍ في الحكومة الليبية بعد ذلك.[٢١٨]

٢١٦ التعبير الإنجليزي الذي استخدمه السفير جونز في برقيته هو "Fall of Tita" في إشارة إلى أسرة الجبابرة التيتان التي، وفقاً للأساطير الإغريقية، حكمت العالم قبل آلهة الأولمب.

٢١٧ لعل السفير الأمريكي يحاول بهذه العبارة الإشارة إلى الدور الخفي الذي لعبته السفارة الأمريكية في هذا الشأن. وقد ورد في وثيقة أخرى تحمل الرقم الإشاري أ/ ٤٥ (وهي عبارة عن رسالة مؤرّخة في ٢٠/ ٨/ ١٩٦٢ مرسلة من جون دورمان John Dorman المستشار بالسفارة الأمريكية إلى خارجية بلاده) ما ترجمته "إنَّ السفير الإيطالي في ليبيا ينسب إلى المستر كليفورد ديفيز المستشار البريطاني بوزارة المالية الليبية (والقريب من شقلوف) ترديده بأنَّ الأمريكان هم المسؤولون عن إقالة شقلوف من مناصبه". كما يكشف تقرير آخر مرسل من الشخص ذاته يحمل الرقم A-954 مؤرّخ في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٤ أن المستر ديفيز أبلغه شخصياً أثناء لقاء بينهما جرى يوم ٩/ ٤/ ١٩٦٤ بفندق شحات بمدينة البيضاء "أنّه يعدّ الأمريكان مسؤولين عن الطريقة الفذّة الّتي جرى بها تنحية شقلوف عن مناصبه كوكيل لوزارة المالية ورئيس لمجلس الإعمار، وأنَّ خطوة إبعاد شقلوف كانت خطوة قاتلة للنظام الملكي". (الملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم DEF. 15 Libya-US).

٢١٨ أورد السفير البريطاني ستيوارت في رسالة سرّية بعث بها إلى خارجية بلاده بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٦٢ (الرقم الإشاري JT 1015/38 الملف FO 371/165733 22860) أنّه فهم من رئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي خلال لقاء له معه تمّ يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ أنّه لا يوجد أساس من الصحّة لما راج يومذاك حول احتمال عودة شقلوف لتقلدٍ منصب هام إثر استقبال الملك له. وقد أكد الساحلي للسفير البريطاني أنَّ شقلوف نزل ضيفاً على البوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) بطبرق قرابة عشرة أيام في انتظار استقبال الملك له. وقد وافق الملك على استقباله بعد إلحاح عليه من عائلة الشلحي كلها، غير أنّه، فور اندفاع شقلوف في سباب رئيس الوزراء الصيد أمام الملك، قام الأخير على الفور بإنهاء اللقاء معه.

زيـارة وليّ العهد لأمريـكا

يرجع الحديث عن زيارة وليّ العهد الأمير الحسـن الرضا للولايات المتحدة الأمريكية إلى شـهر فبراير/ شباط من العام **١٩٦٠** (خلال فترة حكومة كعبار)، عندمـا كان الأمير يفكر بزيارة كل من تركيا وتايوان (فرموزا) وبأن يقوم بزيارة أمريكا في طريق عودته. غير أنَّ الخارجية الأمريكية[٢١٩] أشـارت يومذاك إلى أنّه، نظـراً لأنَّ وليّ العهـد ليـس برئيس دولـة أو رئيـس حكومة، فإنَّ زيارته سـوف تكون **غير رسـمية**، ومـن ثم فإنَّ على الحكومة الليبية أن تكون مسـتعدّة لتحمّل تكاليفها.

وقد تجدّد الحديث عن الزيارة من خلال الرسائل المتبادلة في شهر مايو/ أيار من العام ذاته، وخلال الحديث الذي جرى في واشنطن في شهر ديسمبر/ كانون الأول بـين وزيـر الخارجيـة الليبي آنذاك **عمـر محمود المنتـصر** (حكومة الصيد) وبين المسـتر ريتشارد ب. باركر Richard B. Parker من إدارة الشؤون الإفريقية بالخارجيـة الأمريكيـة. وكان ذلك إثر الإعلان عـن قبول **الملك إدريس** في **٢٤/ ١١/ ١٩٦٠** دعوة من **موسكو** للقيام بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتي.[٢٢٠]

وتفيد برقية مرسلة من الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في ليبيا[٢٢١] أنَّ السفير الليبـي بواشـنطن **محي الدين فكينـي**[٢٢٢] أثار يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٦١ مع المسـؤولين في الـوزارة موضوع قيام وليّ العهد بزيارة رسـمية للولايات المتحدة الأمريكية، وأفـاد بأنّه حصـل على موافقـة الملك إدريس عـلى هذا الموضـوع. وقد أظهرت

---

٢١٩ راجـع تعليـمات الخارجيـة الأمريكيـة إلى سـفارتها في طرابلـس المؤرّخـة في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٠ والتـي تحمـل الرقم الإشاري CA-7996. الملف المركزي (773.11).

٢٢٠ راجع مذكرة المحادثة بمبنى وزارة الخارجية الأمريكية المؤرّخة في ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٠. الملف السابق.

٢٢١ البرقية مؤرّخة في ٢٩/ ٤/ ١٩٦١ وتحمل الرقم (١٤٤٢٠). الملف السابق.

٢٢٢ كان الدكتـور فكينـي قـد قـدّم أوراق اعتـماده سـفيراً لليبيـا لـدى واشـنطن في ٢٦/ ١/ ١٩٦٠. ومـا ورد في هـذه البرقيـة يناقض ما ذهب إليه الصيد في مذكراته (ص ١٦٩-١٧٠) من أنّـه هو الذي اقترح هذه الزيارة على السفارة الأمريكية، وأنّ السفير فكيني لم يكن يعلم بموضوعها.

الخارجية الأمريكية اهتمامها بالفكرة غير أنّ سفارتها أفادت بأنّ من غير الممكن القيام بتلك الزيارة خلال عام **١٩٦١** نظراً لانشغال الرئيس كنيدي بالكامل.

وفي **٢٨/ ٤/ ١٩٦١** بعث السفير الأمريكي بليبيا المستر **ويزلي جونز** برسالة[٢٢٣] إلى الخارجية الأمريكية يطلب الإذن له فيها **بتوجيه الدعوة إلى الملك إدريس** للقيام بزيارة رسمية للولايات المتحدة على أن تتمّ خلال العام ١٩٦٢. ويضيف السفير أنّه من المرجّح أنَّ الملك لن يكون باستطاعته القيام بهذه الزيارة (لا يسافر بالطائرة)، ومن ثمّ فالسفير يطلب الإذن له في هذه الحالة، **بتوجيه الدعوة إلى وليّ العهد للقيام بالزيارة**. ثمَّ يعدّد السفير في رسالته **المزايا والفوائد** التي يمكن لهذه الزيارة أن تحققها والتي تتمثل في:

- إظهار دعم أمريكا ومساندتها للنظام الملكي في ليبيا.
- إظهار اهتمام أمريكا ومصلحتها في وليّ العهد.
- المساعدة في استمرار دعم النظام الملكي لمصالح الغرب، وعلى الأخص التواجد العسكري الأمريكي في ليبيا.
- المساعدة في تطوير مساندة النظام الملكي لمصالح أمريكا البترولية المتزايدة في ليبيا.
- إتاحة فرص هائلة للتأثير على وليّ العهد بطرقٍ عديدة.

كما عبّر **السفير الأمريكي جونز** في رسالة أخرى[٢٢٤] منه، موجّهة إلى مدير مكتب شؤون شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية، ومؤرّخة في **١٥/ ٦/ ١٩٦٢**، عن فرحته بالأنباء التي تلقاها من الوزارة[٢٢٥] بشأن **إمكان توجيه الدعوة لوليّ العهد** الأمير الحسن الرضا بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني **١٩٦٢**. وقد أكد السفير في رسالته أنّه مادام الاقتراح بتوجيه الدعوة قد جاء في الأصل من السفير فكيني، **فينبغي أن يتولى السفير الليبي مهمّة نقل توجيه الدعوة إلى الأمير**. وأشار السفير إلى أنّه من المستبعد أن يوافق الأمير على أن ترافقه زوجته خلال هذه الزيارة المزمعة، أمّا فيما يتعلق

---

٢٢٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري G. 173 بالملف السابق.
٢٢٤ الرسالة تحمل الرقم الإشاري A-2 بالملف السابق (773.11).
٢٢٥ كان السفير قد تلقى رسالة من المكتب المذكور في ٣١/ ٥/ ١٩٦٢.

بطريقة سفر الأمير فقد اقترح السفير استخدام **الطيران التجاري**، واستبعد استخدام الطيران الخاص.[226]

ويتبيّن من مطالعة مراسلات جرت داخل وزارة الخارجية الأمريكية، وكذلك بين الوزارة والبيت الأبيض، أنَّ **الوزارة متحمّسة لتوجيه الدعوة لوليّ العهد الليبي للقيام بزيارة رسمية للولايات المتحدة**، إمّا في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢ وإما في ربيع عام ١٩٦٣. وكان ممّا جاء في تلك المراسلات:

> **"في تقدير الوزارة أنَّ استمرار الملكية في ليبيا، مع وجود الحسن الرضا ملكاً عليها، في حال وفاة الملك إدريس أو تنازله عن العرش، يشكل أفضل السبل للمحافظة على وحدة واستقلال واستقرار ليبيا في وضع هو الأنسب لحماية مصالحنا الاستراتيجية والاقتصادية البالغة الأهمّية في هذا البلد".**

> **"ومن خلال علاقات حميمة من قبل سفارتنا بالأمير، توصّلنا إلى قناعات بأنّه على دراية كافية بمشاكل بلاده، وبأنّه مقتنع بأنَّ مصلحة ليبيا تكمن في استمرار تعاونها الوثيق مع الغرب. وعلى الرغم من أنّ الأمير الحسن ليس بشخصية قوية ولا هو ألمعيّ الذكاء، إلا أنّ لديه مع ذلك ما يخوّله أن يكون حاكماً مقتدراً".**

كما ورد في إحدى تلك المراسلات[227] أنّه من بين **الأسباب** التي تدعو إلى توجيه الدعوة للأمير رغبة الحكومة الأمريكية **بتجديد ثقة الأمير في نيّات الولايات المتحدة الأمريكية**، تلك الثقة **التي اهتزّت مؤخّراً من خلال قصة وردت في الصحف البيروتية - من الواضح أنّها بإيعاز من الحكومة المصرية- مفادها أنَّ الحكومة الأمريكية تسعى إلى إقامة نظام جمهوري في ليبيا في أعقاب وفاة الملك.**

كما يستفاد من مطالعة الوثائق الأمريكية المتعلقة بالتحضيرات لزيارة وليّ العهد للولايات المتحدة الأمريكية:

- اهتمام **شركات البترول الأمريكية** العاملة في ليبيا بالزيارة، ومحاولتها إقناع المسؤولين الليبيّين بتمديد مدّة زيارة الأمير

---

٢٢٦ الرسالة لا تحمل رقماً إشارياً وهي محفوظة بالملف السابق نفسه.

٢٢٧ جرت تلك المراسلات خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٦٢ وهي محفوظة بالملف السابق نفسه.

حتى تتمكن من استضافته أثناء وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية.[228]

- بعث نائب رئيس أركان سلاح الطيران الأمريكي الجنرال Frederic H. Smith من **وزارة سلاح الطيران الأمريكية** برسالة إلى البيت الأبيض مؤرّخة في ١١/ ٦/ ١٩٦٢ عبّر من خلالها عن اهتمام الوزارة بزيارة وليّ العهد المزمعة واستعدادها للمساهمة في العمل على إنجاح هذه الزيارة.[229]

- اقترح السفير **ويزلي جونز**، بموجب رسالة منه بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٦٢ موجّهة إلى مكتب شؤون شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية، الاستفادة من خدمات المستر **دونالد سنوك** ضابط الشؤون الثقافية السابق بطرابلس، والذي كان قد ترك الخدمة بهيئة المعلومات الأمريكية والتحق بالعمل في شركة أسّو البترولية. **وقد** جاء هذا الاقتراح على أساس أنّ هناك علاقة وطيدة تربط المستر سنوك بولي العهد خلال مدّة خدمة الأول بطرابلس.[230]

- تقرّر تخصيص إحدى طائرات الرئاسة الأمريكية كي يستخدمها وليّ العهد في رحلته إلى الولايات المتحدة، كما كلف الرئيس كنيدي السيناتور **بنجامين سميث** Benjamin Smith كممثل شخصي له لمرافقة الأمير في رحلته التي تقرّر أن تبدأ يوم **١٥/ ١٠/ ١٩٦٢** [231] (كما تقرّر أيضاً أن يكون **السفير ديوك** Duke من موظفي البيت الأبيض ضمن مرافقي الأمير).

- عبّر الجانب الليبي عن حرصه على أن يتمّ استقبال وليّ العهد في واشنطن من قبل الرئيس كنيدي أو نائب الرئيس الأمريكي

---

٢٢٨ راجع على سبيل المثال برقية السفارة الأمريكية إلى واشنطن المؤرّخة في ١٨/ ٨/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري (٣٠). الملف السابق.

٢٢٩ الرقم الإشاري لهذه الرسالة هو 10656 5/5. الملف السابق.

٢٣٠ راجع ما ورد حول هذه الشخصية في مبحث "ولقاءات مع سنوك" بالفصل التالي.

٢٣١ برقية السفارة رقم (٧٣) المؤرّخة في ٧/ ١٠/ ١٩٦٢. الملف السابق. (773.11).

على الأقـل، وأن يلتقي بالرئيس الأمريكي لقـاءً مطوّلاً يجري فيـه بحـث العلاقـات العربيـة الأمريكيـة والعلاقـات الليبية الأمريكيـة، وأن تحظى الزيـارة بتغطية إعلامية واسـعة، وأن يُحرص على نجاحها.[٢٣٢]

- عـبّر مكتـب الشـؤون الإفريقيـة في رسـالة مؤرّخـة في ٢٥/ ٩/ ١٩٦٢، وموجّهـة إلى إدارة الشـؤون الإفريقيـة بالخارجية الأمريكية عـن مخاوفه من أن يكون **لقـرار الحكومة الأمريكية في تلك الفترة بيع صواريخ أرض-جو لإسرائيل**، انعكاسـاته السلبية على زيارة وليّ العهد.[٢٣٣]

- عـبَّر السـفير الأمريكي جونـز، في برقية بعث بها إلى واشـنطن بتاريخ **١٠/ ١٠/ ١٩٦٢**، عن أمله في أن يقوم **الرئيس كنيدي بنفسـه بالتأكيد لوليّ العهد** عن استعداد الولايات المتحدة لأن تقـدّم للجيش الليبي الأسـلحة والعتاد الـذي طلبته الحكومة الليبيـة وفقـاً لما أوصـت بـه جهـات الاختصـاص في الجيش والطـيران الأمريكي. وقد أوضح السـفير أنَّ مثل هذا التأكيد سـوف يكون مهماً للنفوذ السـياسي لوليّ العهد ولدعم وضعه في ليبيا، كما عبَّر السـفير عن أملـه في أن يؤدّي ذلك التأكيد إلى تخفيف ردّة الفعل القوية في الأوساط الليبية تجاه قيام الولايات المتحـدة بالموافقة على **بيع صواريخ أرض-جو أمريكية الصنع لإسرائيل**.[٢٣٤]

- في يـوم **١٣/ ١٠/ ١٩٦٢** مسـاءً (أي قبل الموعـد المحدّد لبدء رحلـة الأمـير بيومين) اتصـل وزيـر الخارجية **ونيـس القذافي** بالسـفير الأمريكـي في ليبيا، وأبلغه **رغبـة وليّ العهد في تقصير مـدَّة الزيـارة** بداعـي انزعاجـه على صحَّـة زوجته التـي ألمَّ بها مرض مفاجئ[٢٣٥] بسـبب حملها المتقدم، وأنَّ وليّ العهد كاد أن

٢٣٢ راجـع عـلى سـبيل المثـال مـا دار خـلال اللقـاء بـين رئيـس الـوزراء الصيـد وبـين المستشـار بالسـفارة الأمريكية المسـتر جـون دورمان John Dorman يوم ٢٣/ ٨/ ١٩٦٢. التقريـر رقم A-54 مؤرّخ في ٢٧/ ٨/ ١٩٦٢. الملف السابق ذاته.

٢٣٣ الملف السابق (773.11).

٢٣٤ البرقية تحمل الإشاري (٧٩). بالملف المركزي السابق.

يلغي الزيارة كلية بسـبب هذا الانزعاج، غير أنّه، بعد التشاور بـين الأمير ورئيـس الـوزراء الصيد، تـمّ الاتفاق عـلى محاولة **تقصـير أمـد هذه الزيـارة يومـين** وأن يتمّ إلغاء بعـض فقرات برنامجهـا. كـما أفاد وزيـر الخارجية الليبي (ونيـس القذافي) **أنّ وليّ العهد لن يعقد مؤتمراً صحفياً أثناء هذه الزيارة.**

تنـاول **الصيد** ما أشـارت إليـه برقية السـفير الأمريكي الآنفة، حـول **تردّد الأمـير** في اللحظـات الأخيرة عـن القيام بالزيـارة إلى الولايات المتحـدة، وجاء فيها:

"قبيل سفر الوفد بيوم واحد في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٢[٢٣٦] وصلت الطائرة الرئاسية الأمريكية واتصل بي سكرتير الملك عند منتصف الليل، وكنت آنذاك في البيضاء. وقال لي إنَّ وليّ العهد اتصل بالملك وطلب منه شـيئاً لم يوافق عليه، وأبلغني السكرتير أنَّ وليّ العهد سيتصل بك، ويطلب منك الملك إبلاغه بما سـيقوله لك وليّ العهد. بعد لحظات من مكالمة سـكرتير الملك، اتصل بي وليّ العهـد مـن طرابلس وكان ذلك في الفجر. وقال لي إنّـه اتصل مع الملك وأخبره بـأنَّ زوجته مريضـة جداً، وحالتها الصحية سـيئة، لذلك يقـترح تأجيل موعد الزيـارة إلى واشـنطن، وأنَّ الملك أمره بالاتصـال بي ليحدّثني في الموضوع. كان جوابي لوليّ العهد، إنَّ تأجيل الزيارة أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً، لأنّنا نعلق آمـالاً كبيرة على هذه الزيارة، خاصّة إلى دولة كبرى، لأنَّ الحكومة الليبية كانت تعتـزم طرح موضوع تسـليح الجيش الليبي خـلال الزيارة، لذلـك فإنَّ تأجيل الزيارة ليس من مصلحة ليبيا. وقلت له إنّه بالنسـبة للسـيدة حرمكم سـتتكفل الحكومة بتأمين علاجها حتى لو اسـتدعى الأمر إحضار أطباء من خارج ليبيا، وأبلغته أنّني سـأعرض المسـألة على الملـك. بعد هذه المكالمة تحـدّث معي الملك شـخصياً، وكان محتـدّاً وغاضبـاً، وقـال لي لا بـدّ أن يسـافر وليّ العهـد حتى لو توفيـت زوجته، لأنّ الأمـر يتعلق بعلاقات مع دولة مهمّـة، ونحن نريده ملكاً للمسـتقبل، وملك المسـتقبل لا يفكر في زوجته بل يفكر في مسـتقبل بلده. بعد هـذه المكالمة تحدثت مجدّداً مـع وليّ العهد، وتفاديت أن أنقل له ما دار بيني وبين

---

٢٣٥ راجع برقية السفارة السرّية إلى واشنطن ذات الرقم (١٠٧). الملف المركزي 773.11/10-13662 .

٢٣٦ مـن الواضـح أنَّ الصيـد يتحـدّث مـن الذاكـرة التـي يبـدو أنّهـا خانتـه مرّة أخـرى، فـوليّ العهـد غـادر طرابلس للولايـات المتحدة يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢ وليس يوم ١١/ ١٠/ ١٩٦٢، كما أنَّ يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٢ ليس صحيحاً وهو على الأرجح يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٦٢.

الملـك، وأكـدّت ضرورة السـفر لأنَّ ذلك يتعلـق بمصلحة ليبيـا، وقلت له إنَّ الملك أمرني بالبحث عن أطباء أخصّائيين للإشراف على علاج زوجته.

في اليوم التالي سـافرت من البيضـاء إلى طرابلس، والتقيت بوليّ العهد وتحدثت معه مجدّداً حول ضرورة السـفر فاقتنع، وانتقلنا إلى قاعدة هويلس حيث توجد طائـرة الرئاسـة الأمريكيـة، وودّعناه وسـافر وليّ العهـد والوفد المرافـق له إلى واشنطن في ١١ أكتوبر ١٩٦٢".[٢٣٧]

ويتضـح من الوثائـق الأمريكية أنَّ **الوفد الليبي**، الذي رافق الأمير الحسـن الرضا في زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، قد ضمّ كلاً من:

١	-	ونيس القذافي	وزير الخارجية.
٢	-	يونس عبد النبي بالخير	وزير الدفاع.
٣	-	الدكتور محي الدين فكيني	سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة.
٤	-	فتحي الخوجة	كبير التشريفات الملكية.
٥	-	عبد الله سكتة	رئيس مجلس الإعمار.
٦	-	خليفة موسى	وكيل وزارة المالية.
٧	-	أحمد الهمَّالي	وكيل وزارة الإعلام.
٨	-	أبو القاسم الغماري	سكرتير وليّ العهد.
٩	-	العقيد إدريس العيساوي	نائب رئيس أركان الجيش الليبي.
١٠	-	المقدم راسم النايلي	ياور وليّ العهد.

وفي يـوم ١٦/ ١٠/ ١٩٦٢ عقد الرئيس الأمريكـي كنيدي اجتماعاً مع وليّ العهد الأمير الحسن الرضا حضره كل من وزير الخارجية ووزير الدفاع والسفير فكينـي، أمّا عن الجانب الأمريكي فقد حضره كل من السـفير الأمريكي في ليبيا ومسـاعد وزير الخارجية للشـؤون الإفريقيـة الحاكم وليامـز Governor G. M. Williams ومدير مكتب شـؤون شـمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية المستر وليام

٢٣٧ الصيد، ص ١٧٠. انظر الهامش السابق (خطأ الصيد فيما ذكره كتاريخ لسفر وليّ العهد).

ويتمان، كما تولى الترجمة كميل نوفل C. Nowfel من الخارجية الأمريكية. وقد جاء في مذكرة المحادثة الخاصة بذلك الاجتماع ما ترجمته:

"لقد عبّر الرئيس عن امتنانه لقيام وليّ العهد بالزيارة. وامتدح دوره القيادي في ليبيا، مشيراً إلى أنَّ الجميع معجبون بالدور الذي يلعبه. كما عبّر الرئيس عن أحسن تمنياته لرفاهية الشعب الليبي، مضيفاً أنّه يودّ أن يؤكد لوليّ العهد أنَّ له أصدقاء في أمريكا. كما أعرب الرئيس عن أمله في أن ينجح هذا الشاب الفتى، معلناً أنّه يمثل أمل ليبيا".

ويستفاد من مطالعة الوثائق الأمريكية أنَّ محمد عثمان الصيد انتهز فرصة قيام وليّ العهد بزيارة أمريكا فجدّد، من خلاله ومن خلال عضوي الوفد المرافق عبد الله سكتة وخليفة موسى، الطلب الذي سبق أن قدّمه للحكومة الأمريكية حول حاجة الاقتصاد الليبي إلى **مساعدات أمريكية عاجلة**.[٢٣٨] ويفيد تقرير بعث به المستشار بالسفارة الأمريكية المستر **جون دورمان** عن لقاء تمّ بينه وبين رئيس الحكومة الصيد يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٢ (فور عودة وليّ العهد من رحلته إلى أمريكا) أنَّ **رئيس الوزراء كان متلهفاً لمعرفة نتائج محادثات الأمير في واشنطن حول المساعدات المالية**.[٢٣٩] وعلى ما يبدو، فإنَّ الجانب الأمريكي لم يكتفِ فقط بالاعتذار عن الاستجابة لطلب الصيد بتقديم مساعدات مالية عاجلة للخزانة الليبية، ولكنّه انتهز فرصة وجود الوفد المرافق لوليّ العهد ونبّه إلى صور الفساد المالي والرشوة المنتشرة (ومن أمثلتها مشروع مياه عين الدبوسية)، وأكد أنّه لا ينبغي على المسؤولين الليبيّين أن يتوقعوا أن تزيد أمريكا من حجم مساعداتها المالية لبلادهم إذا ما استمرّ تبذير المساعدات التي سبق تقديمها بالطريقة القائمة يومذاك.[٢٤٠]

أمّا بالنسبة **للمساعدات العسكرية** التي طلبتها الحكومة الليبية من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان واضحاً أنّها كانت تعوّل كثيراً عليها من خلال وجود كل من وزير الدفاع (يونس عبد النبي بالخير) ونائب رئيس الأركان (العقيد إدريس العيساوي) ضمن الوفد المرافق للأمير، فيبدو أنّها لقيت

---

٢٣٨ راجع ما ورد تحت عنوان "طلب مساعدات أمريكية" بمبحث "العلاقات مع أمريكا" من هذا الفصل.

٢٣٩ التقرير يحمل الرقم A-115 مؤرّخ في ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢ بالملف السابق.

٢٤٠ راجع مبحث "اتهامات بالفساد المالي" من هذا الفصل.

بعض الاسـتجابة من أمريكا التي تمثلـت في الموافقة من قبل الرئيس كنيدي على **تكوين سربٍ من خمس طائرات بصفة مبدئية.**

لقد وصف المسـتر **ديفيد نيوسـوم** نائب مدير إدارة شـؤون إفريقيا الشمالية بالخارجيـة الأمريكية، خلال لقائه بمستشـار السـفارة الإيطالية بواشـنطن،[٢٤١] النتائج التي أسفرت عنها زيارة وليّ العهد بقوله:

"إنَّ الموضـوع الوحيـد ذا الأهمّيـة (الـذي تناولتـه الزيارة) هو بحـث **إمكان مسـاعدة ليبيا** في تكوين سلاح طيران. وقد تمّ مناقشة توصيات لجنة من سلاح الطـيران الأمريكـي بشـأن تقديـم مسـاعدة **متواضعـة** لليبيا في مجـال التدريب والتجهيز، وسـوف تجـري متابعة هذا الموضوع بوسـاطة السـفير الأمريكي في ليبيا المستر جونز".[٢٤٢]

وقد أوردت صحيفة "**الرائد**" (مستقلة) في عددها الصادر يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢ تقريـراً إخباريـاً جاء فيه أنَّ مجلس الوزراء ناقـش، خلال اجتماعه بمدينة البيضاء في اليوم السـابق، نتائج زيـارة وليّ العهد للولايـات المتحدة الأمريكية. وأفـاد هـذا التقريـر أنَّ المجلس عـبّر عن رضـاه عن نتائـج الرحلة بـما في ذلك الاسـتقبال الحـارّ الذي لقيـه الأمير خلالهـا، والمحادثات الصريحـة التي أجراها أثناءها مع الرئيس كنيدي حول عدد من القضايا، من بينها **القضية الفلسـطينية،** وقـرار الحكومـة الأمريكيـة **تزويـد إسرائيـل** بالصواريخ، كما عـبّر المجلس عن ارتياحه للتأكيدات التي أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية بشـأن تقوية الجيش الليبي، والمساهمة في بعض مشروعات التنمية في ليبيا.

وقد علق تقرير، أعدّته السفارة الأمريكية بالاشتراك مع مكتب المعلومات الأمريكي USIS مؤرّخ في ١/ ١١/ ١٩٦٢ (ذو الرقم الإشـاري A-184)، حول نتائـج رحلـة وليّ العهد، بـأنَّ **هناك بعـض المؤشّرات حـول اعتقـاد الليبيّين** بأنَّ العرض الأمريكي بالمسـاعدات العسكرية يتضمّن تزويد ليبيا بالعتاد العسكري

---

٢٤١ جـرى اللقـاء في مبنـى وزارة الخارجيـة بواشـنطن يـوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢ بنـاءً على طلـب مستشـار السـفارة الإيطاليـة في العاصمـة الأمريكية Dr. Jincenzo De Benidictis الذي كان يسـتفسر عـن عدد من الموضوعات الخاصّـة بشـمال إفريقيا، كان مـن بينها نتائج زيارة وليّ العهـد المملكة الليبية. راجع محضر المحادثة المؤرّخ في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢. الملف المركزي 773.00.

٢٤٢ تجـدر الإشـارة إلى أنَّ السـفير جونـز غـادر ليبيـا في ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢ بعـد أن أتـمّ خدمـة السـنوات الأربـع المعتادة فيها.

الذي طلبته، فضلاً عن المساعدة في تأسيس نواة لسلاح الطيران الليبي.

كما تمّ تذييل التقرير ذاته بتعقيبٍ جاء فيه:

"لقد استفاد وليّ العهد من نوع وحجم الدعاية التي أثارتها رحلته لأمريكا. فقد ردّدت الإذاعة والصحافة، من خلال التغطية الإعلامية التي قامت بها، اسم وليّ العهد أمام جميع قطاعات الشعب على مدى أسبوع ونصف الأسبوع. وقد ظهر وليّ العهد، من خلال لقائه بالرئيس كنيدي وخطابه الذي ألقاه أمام الأمم المتحدة، بمظهر رجل الدولة الذي يمارس دوره، وهو ما لم يشهده عليه الليبيّون من قبل".

اتهامات بالفساد المالي

قد لا يكون من المبالغة القول **بأنَّ اسم رئيس الحكومة محمد عثمان الصيد هو أكثر أسماء مسؤولي العهد الملكي تردّداً عند الحديث عن الفساد المالي الذي ظهر خلال سنوات ذلك العهد**. يتضح ذلك ليس فقط من خلال ما تردّد على **ألسنة المواطنين** يومذاك،[٢٤٣] ولكن أيضاً من خلال مطالعة ما ورد **بالوثائق السرّية للحكومتين البريطانية والأمريكية** الخاصة بتلك الحقبة.

وعلى سبيل المثال، جاء في تقرير سرّي بريطاني مبكر بعث به السفير **ريتشس** إلى الخارجية البريطانية ما ترجمته:[٢٤٤]

"من الواضح أنَّ حكومة محمد عثمان الصيد فاسدة مالياً. والصيد نفسه يقوم بتبذير أمواله بتباهٍ على بناء منزل تقدّر تكلفته المالية بنحو (٥٠,٠٠٠) ألف جنيه".

"وفي الحقيقة، يبدو أنَّ الصيد نجح في **نشر عدوى الفساد المالي إلى المعارضة** داخل البرلمان. **فبشير المغيربي** (عضو البرلمان) الذي تمتع حتى الآن بالدعم المالي من المصريين، هو الآن في قائمة الأشخاص الذين يتلقون الدعم المالي من الحكومة.[٢٤٥] ومن المؤكد أنَّ حماسته المتطرّفة قد خفتت. غير أنَّ نوّاباً **كعبد المولى لنقي** و**محمود صبحي**، اللذين يشكلان شوكة مهمّة في جسم الحكومة، ما زالا دون تشويه، ويمثلان خطراً قائماً. إنَّ الناس مصابون بخيبة أمل كبيرة في محمد عثمان الصيد".

---

٢٤٣ عندما جاء الصيد للحكم رفع شعار "جئنا لنخدمكم لا لنحكمكم"، وفي آخر عهده قلب المواطنون هذا الشعار إلى "جئنا لنسرقكم لا لنخدمكم".

٢٤٤ التقرير مؤرّخ في ٨/ ٢/ ١٩٦١ وموجود بالملف رقم FO 371/155553 22860.
راجع على سبيل المثال الإشارات التي وردت في تقرير مسؤول المخابرات في السفارة البريطانية المستر كاردين عن لقائه برئيس الوزراء الصيد بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٦٢. الرقم الإشاري 1100/62. الملف FO 371/165733 22860.

٢٤٥ لم يضرب التقرير أمثلة تعزّز مزاعمه، ولعله يشير إلى ما تردّد يومذاك حول حصول المغيربي على عطاءات بتزويد مباني الحكومة بمدينة البيضاء بالأثاث.

ولا يغيب عن القارئ أنَّ التقرير السالف الذكر كان في بداية فترة حكومة الصيد، ولا يوجد شك في أنّ **ممارسات رئيس الوزراء قد سارت على المنوال نفسه خلال الفترة اللاحقة من عمر حكومته.**

لقد كان من **أشهر قضايا الرشوة والفساد المالي**[٢٤٦] خلال فترة حكومة الصيد قضية مشروع "**مدّ مياه عين الدبوسية**" من طبرق إلى المرج، الذي منح العطاء المتعلق بتنفيذه إلى شركة **مانسمان** الألمانية بالتكليف المباشر، دون عرض المشروع في مناقصة عالمية. وقد تردّد أنَّ رئيس الوزراء الصيد و**عمر الشلحي** (شقيق البوصيري) قبضا رشوة مالية كبيرة من الشركة الألمانية. ووردت عدّة إشارات إلى هذه القضية في الوثائق الأمريكية والبريطانية السرّية، كان من بينها الإشارة التي وردت في رسالة السفير البريطاني **ستيوارت** إلى الخارجية البريطانية، فضلاً عن تقرير رجل المخابرات البريطانية **المستر باكماستر**،[٢٤٧] وقد جاء فيها بهذا الخصوص:

"مضى على وجود محمد عثمان الصيد في رئاسة الوزارة نحو عامين، وهذا يستتبع وجود استياءٍ طبيعي منه ومن حكومته. وهناك أمران أدّيا مؤخّراً إلى استفحال هذا الاستياء. **أوّلهما**، منح العطاء المتعلق بمدّ **مياه عين الدبوسية** إلى مدينة المرج (ومن المحتمل فيما بعد إلى مدينة بنغازي) إلى شركة مانسمان MANNESMAN الألمانية بالتكليف المباشر (دون دعوة شركات أخرى لتقديم عروضها بشأن هذا المشروع). ويسود اعتقاد على نطاق واسع بأنَّ قيمة العقد -٧ ملايين جنيه ليبي- مبالغ فيها، وأنَّ الرشوة الكبيرة (التي منحتها الشركة مقابل تكليفها بالمشروع) تمّ تقاسمها بين رئيس الوزراء الصيد وآل الشلحي (ويُعتقد في بعض الأوساط أنَّ البوصيري بعيد عن الصفقة هذه المرّة)".

ويضيف السفير **ستيوارت** في رسالته:

---

٢٤٦ من بين قضايا الفساد الكبيرة التي اشتهرت خلال حكومة الصيد ما تردّد حول التلاعب الذي طال المساعدات العينية التي بعثت بها عدّة جهات أجنبية لمساعدة متضرّري الزلزال الذي ضرب مدينة المرج في ٢١/ ٢/ ١٩٦٣.

٢٤٧ المستر باكماستر M.S. Buckmaster هو أحد رجال المخابرات البريطانية الذين سبق لهم أن عملوا في ليبيا لفترة طويلة منذ مطلع الاستقلال. وقام بزيارة برقة في الفترة ما بين ١١-١٩ من أكتوبر/ تشرين الأول، وقام في ١٣/ ١١/ ١٩٦٢ بإعداد تقرير عن هذه الزيارة وجّهه إلى السفير البريطاني ستيوارت الذي قام في التاريخ نفسه بإحالته على الخارجية البريطانية. وتحمل رسالة الإحالة الرقم الإشاري 16320/62. الملف FO 371/165734 22860.

"إنَّ اللغط حول هذا الموضوع قد بلغ حدوداً جعل الأمريكيين ينتهزون فرصة **زيارة وليّ العهد** للولايات المتحدة (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢) ويبلغون المسؤولين الليبيّين المرافقين له أنّه لا ينبغي عليهم أن يتوقعوا أن تزيد أمريكا من حجم مساعداتها المالية لليبيا، إذا ما استمرّ تبذير المساعدات التي سبق لها تقديمها بهذه الطريقة".

"وعلى الرغم من أنَّ جزءاً من الانتقادات الموجّهة لانتشار الفساد المالي في البلاد جاء من بعض الدوائر الليبية، بسبب عدم حصولها على حصّة من ثمار هذا "الفساد"، فإنّه لا يوجد شك في أنَّ جزءاً آخر من هذه الانتقادات يأتي من عناصر ليبية تعبيراً عن أسى حقيقي لرؤية سمعة بلادهم تتلطخ بهذه الكيفيّة".

ثمَّ يضيف في فقرة ختامية محذّراً:

"إنَّ عدداً من الليبيّين، الذين لا يستطيعون الصبر على الفساد المالي وسوء الإدارة المنتشرين في ليبيا، قد يجدون جاذبية في أفكار الاشتراكية العربية الضبابية التي يدعو إليها عبد الناصر، وفي النظام الجمهوري الذي يمثله.. كما لا يوجد شك في أنَّ كثيراً من الانتقادات، الموجّهة إلى الحكومة في هذا الشأن، قد نالت من سمعة الملك ذاته ورُبطت به".

وفي تقرير سرّي بعثت به **السفارة الأمريكية** في ليبيا بتاريخ **١٧/ ٤/ ١٩٦٣** بعنوان "**مضامين السياسة الأمريكية في ليبيا**" خُصّص بند مطوّل في مطلع ذلك التقرير (الصفحات ١-٣) لموضوع **الفساد المالي والإداري**، ولاسيما خلال فترة **حكم محمد عثمان الصيد**، على النحو التالي:

"إنَّ استقالة رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد التي وقعت في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣، بعد قرابة ٣٠ شهراً في الحكم، خلفت وراءها للحكومة التي أعقبتها **أكبر تركة مثبطة للهمّة من الفساد المالي وسوء الإدارة.**

وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، وبحكم أنّه **لم يكن أمامنا من خيار آخر، قمنا بدعم حكومة فاسدة، غير كفؤة ولا مبالية، انتقامية السياسات**

والممارسات".

وبعد أن يستعرض التقرير سياسة الصيد الخارجية المعادية للسوفييت، والموالية للولايات المتحدة وللغرب، يواصل تناول **سياسته على الصعيد الداخلي، والتي كان طابعها الفساد وسوء الإدارة**، على النحو التالي:

"وكنتيجة لسياسات حكومة بن عثمان (الصيد) في المجال الاقتصادي، والتي كانت تترقب تسلم عائدات سنوية هائلة من البترول الليبي، فإنَّ **كامل الآلية المختصّة بالتخطيط وتوظيف هذه العائدات غدت في حالة من الفوضى الشاملة**. وبسبب من هذه السياسات، فإنّ حالة **السيولة النقدية** أصبحت سيئة، وهي تزداد سوءاً، ولا توجد أيّة ضوابط إجرائية أو محاسبية للرقابة المالية، وإنَّ مستويات مرتبات وأجور مستخدمي الدولة أصبحت متدنّية جداً، كما أنَّ القوة العاملة المدرّبة، على ندرتها، أخذت تنزح عن المصالح الحكومية للعمل بالشركات وفي المشروعات الخاصّة، وإنَّ الخدمات الحكومية كافة إمّا لا وجود لها وإما هي في حالة من الفوضى الشديدة. وبالنسبة لوزارات مهمّة، كالصناعة والزراعة والتعليم، فإنّه لا يوجد لديها برامج وسياسات، بل لا يوجد لديها العناصر القادرة على وضع هذه البرامج والسياسات. ومن الواضح أنَّ الحكومة الليبية لم تتمكن من الاستفادة من **المساعدات الفنية** التي وضعت تحت تصرّفها عن طريق الأمم المتحدة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من المصادر. و**مجلس الإعمار** بدوره لم يجرِ تفعيله بعد، وما يزال على رأسه شخصية معتدلة ولكنّه مدمن للخمر.[٢٤٨]

وفضلاً عن ذلك، فإنّه تحت تأثير بن عثمان ونمط إدارته انتشرت الرشوة والفساد المالي في كافة أجهزة الحكومة، حتى إنّها وصلت إلى مستوى موظفي السكرتارية وعمّال بدّالات الهواتف".

"**ولا يستبعد أن يكون صحيحاً ما تردّد حول أنَّ آخر الأفعال التي قام بها بن عثمان – والتي دفعت الملك إلى أن يطلب منه تقديم استقالته– هي محاولته إبرام عقد بمليون جنيه لتزويد مساكن جاهزة لمدينة المرج[٢٤٩] دون موافقة البرلمان، وأحد أقاربه كان صاحب مصلحة كبيرة في هذا العقد**".

---

٢٤٨ إذا كانت الإشارة هنا إلى عبد الرازق شقلوف، فهو قد أحيل من مناصبه كافة في ٥/ ٦/ ١٩٦٢.

٢٤٩ كان الزلزال قد ضرب هذه المدينة ودمّرها تدميراً كاملاً في أواخر شهر فبراير/ شباط ١٩٦٣.

"إنّ أداء الحكومات الليبية خلال السنوات القليلة الأخيرة لا ينطوي على أيّة حوافز للدول المستثمرة ... أمّا فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فسوف تظل مضطرّة – وبسبب وجودها في قاعدة ويلس – للتعرّض لضغوط الحكومة الليبية المطالبة بتقديم المزيد من المساعدات المالية وغيرها..".

'وكنتيجة لهذه الحالة، فإنَّ أغلب النقد الموجّه لحكومة بن عثمان لم يأتِ من مصادر خارجية، ولكن من مصادر داخلية معارضة تحتجّ على الروح والكيفيّة التي يجري بها إنفاق عائدات البترول المتوقعة، والتي تؤدّي إلى خدمة مصالح فئة قليلة من الأشخاص على حساب المصلحة العامة للبلاد".

ويتطرّق التقرير بعد ذلك **للنتائج السياسية والأمنية** المترتبة على انتشار الفساد المالي واستمرار تدهور الإدارة في ليبيا:

"على الرغم من أنّه لا يمكن القول بأنّه لا يوجد الآن في ليبيا عناصر مناوئة ومتمرّدة على الدولة بشكل منظّم، فإنَّ استمرار حكومة مثل حكومة محمد بن عثمان من شأنه أن يخلق تذمّراً عاماً يجعل من قيام "انتفاضة شعبية" أمراً لا يمكن تجنّبه".

ويبدو أنَّ **وزارة الخارجية الأمريكية**، تحسّباً منها للنتائج الأمنية والسياسية السلبية المتوقعة لهذه السياسات، كانت قد اقترحت تكليف **مستشار أمنيٍّ كبير** للعمل بقوات الأمن الليبية، ويمضي التقرير معلقاً على هذا الاقتراح بقوله:

"إنَّ مثل هذا الاقتراح – في ظل وجود حكومة مثل حكومة محمد بن عثمان الصيد – سوف يؤدّي إلى دعم قوة الشرطة وقدرتها على قمع أيّة اضطرابات، وسوف يؤدّي ضمناً بالحكومة الأمريكية إلى دعم الفساد المالي المنتشر داخل حكومة لا تقيم أيّ وزن أو اعتبار لقضايا التقدّم الاجتماعي والاقتصادي".

ويقترح التقرير بديلاً للتوجّه السابق (تكليف مستشار أمني أمريكي) أن تقوم الحكومة الأمريكية:

"باستخدام كافة ما لديها من إمكانات تحت برنامج المساعدات، وما لها من علاقات دبلوماسية، للتأكد من أنَّ مجلس الوزراء الليبي والوزارات الرئيسية

به كافة على إدراكٍ لأهمّية وضرورة **النموّ الاقتصادي** في البلاد، سواء من وجهة النظر الاجتماعيةً أو السياسية، ولأهمّية وضرورة توظيف عائدات البترول المتوقعة على أسسٍ صحيحة، ولأهمّية ضمان تحقيق تقدّم ملموس في إنجاز مشروعات مفيدة للبلاد".

وفي فقرة ختامية منه، يحذّر هذا التقرير:

"إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية متهمة لدى بعض الأوساط الليبية بالموافقة على حالة الفساد المالي والإداري المنتشر في البلاد، وبفشلنا في استخدام نفوذنا من أجل الحث على معالجة وتصحيح هذه الحالة.

وإذا لم يجرِ اجتثاث الفساد المنتشر في الحكومة الليبية، أو تحجيمه على الأقل بشكل فعّال، فإنّه ينبغي على الحكومة الأمريكية ألا تتردّد في إثارة هذا الموضوع بشكل مناسب على شتى المستويات الرسمية في ليبيا ومع الملك خصوصاً".

ويبدو أنَّ تدهور الأوضاع الإدارية والمالية في البلاد قد بلغ خلال تلك الفترة درجة من السوء دفعت **بالحكومة البريطانية** إلى التفكير في إرسال **خبير بريطاني** رفيع المستوى متخصّص في الشؤون المالية والإدارية لمساعدة الحكومة الليبية في التغلب على المشكلات التي كانت تواجهها في هذه المجالات. ويتضح ذلك في الفقرة التالية الواردة في رسالة بعث بها **المستر بيث** J. G. S. Beith من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت بتاريخ **٨/ ٢/ ١٩٦٣**:

"... إنَّ تقييمكم السنوي (للأوضاع في ليبيا ١٩٦٢) دفع بنا إلى الاعتقاد بأنَّ أحد أهمّ الأسباب التي يمكن أن تؤدّي إلى سقوط النظام في ليبيا هي حالة الفوضى التي تتخبط الأوضاع المالية والإدارية فيها. وإنّنا نميل إلى التفكير بأنّه يمكننا أن نخاطر بإرسال خبير رفيع المستوى في الشؤون المالية أو في الإدارة إذا استطعنا الحصول على تأكيدٍ من الحكومة الليبية بأنّه سوف يلقى الدعم الذي يساعده على القيام بمهمّته".

لقد حاول الصيد في مذكراته، بمعرض الدفاع عن نفسه ومحاولة تبرئة ذمّته المالية من تهمة الفساد والرشوة، أن **يزجّ بالملك إدريس** رحمه الله في موضوع

الشركة الألمانية "مانسمان"، فزعم أنَّ العقد أعطي للشركة المذكورة **بناءً على توجيهات الملك له**، وأنَّ الملك تدخّل في هذا الموضوع استجابة لرجاء من **عمر الشلحي**.[٢٥٠] كما حاول الصيد أن يعدّ قيام الملك إدريس بمنحه - بعد خروجه من الحكومة- قلادة السيد محمد بن علي السنوسي دليلاً على براءة ذمّته المالية.[٢٥١] ويظل رئيس الوزراء الصيد، في اعتقاد الكثيرين، **أحد أسوأ رموز الفساد المالي خلال حقبة العهد الملكي**.

وفي الحقيقة، فإنَّ صور الفساد المالي في تلك الحقبة، التي تزامنت مع اكتشاف البترول والشروع في تصديره وتوقّع تسلّم عائداته، لم تقتصر على رئيس الوزراء الصيد وبعض أعضاء حكومته، فقد تجاوزتهم إلى غيرهم من خارج الحكومة، وتجاوزت آل الشلحي إلى غيرهم، من الذين ربّما وجدوا في فساد رئيس الوزراء عاملاً مشجّعاً لهم.

يروي المستر (**أرماند هامر**) صاحب شركة أوكسيدنتال الأمريكية، في كتابه الذي ألفه عن حياته بالتعاون مع نيل ليندون،[٢٥٢] كيف أنَّ شخصية ليبية تصرّ على أن تُعرف **بالأمير الأسود** Black Prince،[٢٥٣] لتؤكد صلتها بالملك إدريس، قد قامت بزيارته في مقرّ إقامته بالفندق أثناء رحلة قام بها إلى ليبيا في مطلع عام ١٩٦١، وكيف أنَّ هذه الشخصية طلبت منه أن يدفع لها مبلغ مليونين من الدولارات مقدّماً، وأنّ بمقدوره، من ثم، أن يحصل له على عقد امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا. ويزعم المستر هامر بأنّه رفض الاستجابة إلى هذا العرض.

كما يؤكد المستر **ويلبر كرين إيفلاند** Wilbur C. Eveland، العضو السابق في وكالة المخابرات المركزية والمستشار في عدد من الشركات البترولية، في كتابه "**حبال من الرمال**" "*Ropes of Sand*"،[٢٥٤] أنَّ **مصطفى بن حليم** قد قام بعمل كل ما يمكن عمله من أجل أن تتحصّل شركة أويزيس الأمريكية على أفضل الامتيازات البترولية. كما يدّعي أنّه وجد نفسه مضطراً لدفع مبالغ كبيرة **لبن حليم** وأخيه في مقابل الحصول على عقدٍ لصالح شركة (فينيل Vinnell).

٢٥٠ الصيد، ص ٢٦٦-٢٦٩. راجع أيضاً ما ورد في ص ٢٦٢-٢٦٣ حول مشروع إعادة تعمير مدينة المرج.

٢٥١ نحسب أنّ الملك إدريس منح محمد عثمان الصيد هذه القلادة لاعتبارات سياسية كثيرة.

٢٥٢ انظر: Armand Hamer, Neil Lyndon, Hammer: *A Witness to History* (New York: G. P. Putnam's Son, 1987) الفصل العشرين، ص ٣٣٤-٣٣٥.

٢٥٣ الإشارة هنا إلى السيد عبد الله عابد السنوسي.

٢٥٤ Wilbur C. Eveland, *Ropes of Sand: America's Failures in the Middle East* (New York: W. W. Northon, 1980). انظر أيضاً: الصيد، ص ١٣٩، ١٤٠- ١٤١، ١٤٧.

الفصل الثالث

حكومة الصيد..
الصراع بين وليّ العهد
وناظر الخاصّة

مباحث الفصل الثالث

تمهيـد

يمكـن القول بـأنّ العلاقة بـين وليّ العهد الأمير الحسـن الرضا السـنوسي وناظـر الخاصّة الملكيـة البوصيري إبراهيم الشـلحي **ألقت بظلالهـا المظلمة على كافة جوانب الحياة السياسية الداخلية في ليبيا، سواء الاتحادية منها والولائية، أو العسكرية والمدنية، وذلك على حدٍّ سواء.. بل لا يوجد شك في أنّها قد انعكست على بعض علاقات ليبيا الخارجية.**

فالأمـير **الحسـن الرضا** من جانبه، منـذ اختياره وليّاً للعهـد في أواخر العام **١٩٥٦**، يـرى أنّـه هـو الوريث الشرعـي والدسـتوري للملكية في ليبيـا. وناظر الخاصّـة الملكيـة **البوصـيري**، منذ توليه لذلـك المنصب في أعقـاب مصرع والده إبراهيـم الشـلحي على يـد أحد أفراد العائلة السنوسـية بأواخر عـام **١٩٥٤**، لا يخفي من جانبه آراءه، بل إنّه يجاهر بعدم جدوى بقاء واسـتمرار الملكية في ليبيا. وسـواء أكان ذلـك لأسـباب شـخصية عنـده أم أيديولوجية، فهـو لم يكفّ عن **محاولة السـعي**، منفرداً أو معَ آخرين من أمثـال مصطفى بن حليم، لإقناع الملك إدريس **بإعلان النظام الجمهوري** وتنصيب نفسـه رئيسـاً للجمـهورية يـوماً ما. ولعـل من الأمور التـي أغرت البوصيري بالمثابرة قدماً في مسـعاه، ما عرف عن وليّ العهـد من ضعف الشـخصية وفتـور الهمّة، وما يعلمـه البوصيري من خيبة أمل الملك المبكرة في ابن أخيه وليّ العهد.

وفضـلاً عـن ذلـك، فـإنّ البوصـيري الشـلحي، وإن وجـد مـن واجبـه – لاعتبـارات كثـيرة – أن يبقـى منصاعـاً لإرادة الملك، حتى مع فشـله في إقناع الملـك بضرورة التخلي عن الملكية وإعلان النظـام الجمهوري، وفي أن يبقى وفيّاً ومديناً بالـولاء التامّ لـه، **فإنّ هذا لم يمنعـه من أن يتصوّر أنّ مـن حقه، بل شرع فعـلاً في إعداد كامل العدّة للاسـتيلاء على السـلطة في ليبيا أثنـاء وجود الملك أو فـور وفاتـه، وأن يقطع على وليّ العهد الطريق لاعتـلاء العرش، الأمر الذي كان**

وليّ العهد وأنصاره ومؤيّدوه يلاحظونه ويخشـونه، وهو ما كان بدوره يؤدّي إلى تأجيج الصراع بين الرجلين دونما توقف.

وفي الواقـع، فـإنّ **صـور الـصراع الداخلي** التي شـهدتها ليبيا خـلال عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ على النحو الذي سيرد بالفصل اللاحق، كانت في جزء كبير منها **صـدًى ونتاجاً للعلاقـة الصراعية المعلنة والخفيّة بـين وليّ العهد وبين البوصيري الشـلحي**، وهـو الصراع الذي انقسـم فيه جلّ رجـال النخبة السياسـية ورجال الجيـش والأمن، ما بـين مؤيّدٍ لوليّ العهد أو محسـوب عليـه، ومؤيّدٍ للبوصيري أو محسـوب عليه، فيما تغيّبت شريحة ثالثة بانتظار ما يسـفر عنه ذلك الصراع، أو كانـت تحاوِل أن تنأى بنفسـها عن أتونه، وقد ذهـب ضحيته الكثيرون، وكان له ثمنه الفادح على الوطن.

نفـوذ البوصيري الشلحي

مـرّ بنا كيف أنَّ **مصطفى بن حليم**[1] عانى الكثير من تدخّلات ناظر الخاصّة الملكيـة **البوصيري الشـلحي** في شـؤون الدولـة، الداخلية منهـا والخارجية على السـواء، وأنَّ هذا الأخير كان وراء اضطرار بن حليم لتقديم اسـتقالة حكومته. وفي الواقـع، فـإنَّ شـخصية **عبد المجيد كعبـار**، الذي خلف بن حليم في رئاسـة الحكومـة، ومـا اتسـمت به من **وداعة وتسـامح وتجنّـب للصدام**، مـا كان لها إلا أن تغـري البوصيري الشـلحي بالمزيد مـن التدخّل في إدارة شـؤون الدولة على أصعدتهـا كافـة، ولاسـيما بوجـود صديقـيّ البوصـيري المقرّبـين، الدكتور **علي السـاحلي** و**عبد الرازق شقلوف**، في منصبي رئيس الديوان الملكي ووكيل وزارة الماليـة الهامّين. وتشـير الوقائع المتعلقـة بحقبة حكومة كعبـار أنَّ **البوصيري بلغ بممارساته حدّ التدخّل في سير الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال حقبة تلك الوزارة**.[2]

آراء للملكـة فاطمة

ورد في تقرير سرّي بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٦٠ آراء نُسـبت للملكة فاطمة حول ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشـلحي، وقد جاء في ذلك التقرير:

"يبـدو أنَّ الملـك والملكة على اطّلاع كامل على تصرّفات **البوصيري الشـلحي وأعوانه**. وقد وصفت الملكة البوصيري الشـلحي بأنّه مغفّل (Fool) إذ إنّه على الـدوام، وبطريقـة غـير مقبولة، يقوم بالشـكوى من كل شيء ومـن كل واحد.

---

١ راجع الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" في المجلد الثاني من هذا الكتاب.

٢ ذهب التقرير السرّي السـنوي الذي أعدّته السـفارة البريطانية عن أحداث عام **١٩٦٠** إلى اتهام البوصيري الشلحي بالتدخّل في سـير الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم ١٧/ ١/ **١٩٦٠** وأنَّ المرشّـحين من معارضي الحكومة تلقوا أموالاً من مصر عبر ناظر الخاصّة الملكية البوصيري. وفي اعتقادي أنَّ هذا الاتهام لا ينفي أنَّ تلك الانتخابات كانت من أنزه ما شهدته حقبة العهد الملكي من انتخابات، وذلك بشهادة المراقبين جميعاً، كما سلفت الإشارة.

وقـد عبّرت الملكة عن اعتقادها بأنَّ **البوصيري وأعوانه يشـكّلون عنصراً مضرّاً لدرجة عالية، وأنّه لا بدّ من القيام بعمل شيء من أجل إنهاء سلطتهم**".

"أشـارت الملكة إلى أنَّ البوصيري ردّد خلال **الثورة العراقية** ما مفاده أنَّ تلك الثـورة شيء جيّـد، وأنَّ الثورة يجـب أن تحدث في ليبيا أيضـاً، وأنّه يفضّل نظاماً جمهورياً على الملكية في ليبيا. **وقد أمر الملك البوصيري مؤخّراً، أن يلتزم بواجباته وأن يتوقف عن التدخّل في الشؤون الرسمية للدولة.** كما أفادت الملكة بأنَّ **الملك أبلغها بأنّه يعتزم أن يُبعد مجموعة البوصيري واحداً واحداً**".

"لقد قالت الملكة إنَّ **عبد الله عابد السـنوسي** رئيس شركة ساسـكو حصل على العطاء المتعلق ببناء **طريق فزان بمسـاعدة البوصيري الشلحي**، وأنّه مرتبط معه بعلاقـة وثيقـة. وأنّ عبد الله عابد قد دفع من أجل الحصول على هذا العقد مبلغ (١٠) آلاف جنيه رشـوة إلى **محمد عبد السلام الغماري** ومبلغ (٦٠) ألفاً لرئيس الوزراء عبد المجيد كعبار".

كما نسب هذا التقرير إلى الملكة فاطمة قولها:

"إنَّ **محمد عبد السـلام الغماري** هو زوج أخت البوصيري ويعمل مخبراً له، وأنّه كوّن ثروة كبيرة عن طريق معاملات مشبوهة ورشاوى، وقد قبض نحو (٥٠) ألف جنيه رشوة من شركة بترول إيطالية لمساعدتها بدخول البلاد".

"ومن بين الأشـخاص الذين يعتزم الملك إبعادهم من مناصبهم الزعيم **سـالم بن لامين** مدير شرطة ولاية طرابلس[٣]. ووفقاً لما قالته الملكة، فإنّ بن لامين ردّد على مسـامع أصدقائه أنّه عندما ذهب إلى طبرق منذ عدّة أشـهر ذهب للحديث مع البوصيري الشلحي، ولم يكترث بمقابلة الملك. ويعتقد الملك أنَّ **الزعيم بن لامين هو من زمرة البوصيري**".

ويضيف التقرير:

"إنَّ الملـك والملكـة يعتقـدان بأنَّ **محمد عبد الكافي السـمين** مديـر عام الجمارك هـو **من جماعـة البوصيري الشـلحي وأداة من أدواتـه**، وأنّهما في غايـة التبرّم من المضايقات التي سبّبها لمختلف المؤسسات والأفراد".

٣ وقد تمّ هذا بالفعل.

"كـما وصفت **الملكـة عبد العزيز الشـلحي**، أخا البوصيري، بأنّـه **ماكر ومتكتم وأكثر ذكاءً** من أخيه، وهو جدير بالمراقبة".[٤]

في ظـل حكومة الصيد

عندمـا جـاء **محمـد عثـمان الصيـد** إلى رئاسـة الـوزارة، كانت علاقتـه طيّبة ووطيدة بالبوصيري الشلحي:

".. وفي حقيقـة الأمـر لم تكن بينـي وبين البوصيري أيّة عـداوة، بل بالعكس كنـت أحترمـه، خاصّة أنّ والده (إبراهيم الشـلحي) صاحـب فضل عليّ وكان يقدّرني ولم يكن بيننا إلا المودّة والاحترام".[٥]

"إنَّ علاقتنـا قبـل أن أتولى رئاسـة الحكومـة كانت متينة ووطيـدة، خاصّة أنَّ والده وقف إلى جانبي ضدّ عائلة سيف النصر".[٦]

ومـن الثابت أنَّ الصيـد حاول في بداية عهد حكومته اسـترضاء البوصيري وتقديم الخدمات التي تطيّب خاطره وتبعد نقمته. يقول الصيد:

"اقـترح عليّ **بـن حليم** أن يدعـوني على مائدة غـداء (في منزله) مـع **البوصيري الشلحي** وعبد الله **عابد السنوسي**، كنت أعرف، كما كان يعرف جميع الليبيّين أنَّ الشلحي وعبد الله عابد السنوسي هما سندا بن حليم. قبلت دعوة الغداء ... وفي الموعد المحدّد التقيت مع البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي في منزل بـن حليم، وخـلال المأدبة تحدّث مصطفى بـن حليم فقال إنّه **هـو والبوصيري وعبـد الله عابـد سـيكونون بمثابة سـند لشـخصي وحكومتي**، وأشـار إلى أنّهم عـلى اسـتعداد لتزويدي باقتراحـات وبكل مـا أحتاجه، وأضاف أنّـه بدعمهم ومساندته لن أحتاج إلى أيّ شخص آخر..".

ويمضي **الصيد** معقباً على كلام بن حليم حسب روايته:

---

٤ التقريـر يحمـل الرقم (٩٥) بالملف (773.11) بعنوان "ملاحظات القصر من زوجة الملك" "Palace Comments From The King's Wife". راجع المقتطفات الأخرى التي وردت في الفصل الخاص بحكومة كعبار وما ورد تحت العنوان نفسه بمبحث "وضع وليّ العهد" من هذا الفصل.

٥ الصيد، ص ١٥٨.

٦ المصدر نفسـه، ص ١٩٢. وقد ذهب التقرير الذي أعدّته السـفارة الأمريكية بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٩ رقم (A-104) عن نفوذ آل الشـلحي إلى اتهام البوصيري الشـلحي بأنّه كان يعارض تعيين محمد عثمان الصيد رئيسـاً للوزارة. ص (٥) من التقرير المذكور. الملف POL. 15-1 Libya.

"شكرتهم على هذا الموقف، لكنّني كنت في واقع الأمر مستاءً جداً من المبادرة. قلت في نفسي إنَّ مصطفى بن حليم يريد إقحامي في المشاكل التي عاناها حين كان رئيساً للحكومة، ويريد مني أن أدخل ناظر الخاصّة الملكية كشريكٍ في الحكم كما فعل.."[7]

وبرغم ما يزعمه الصيد من استياء أصابه بسبب كلام بن حليم، وبالرغم ممّا **يزعم أنّه قال ما قاله في نفسه يومئذ**، فمن الثابت أنَّ الصيد **حاول في بداية توليه رئاسة الوزارة استرضاء البوصيريّ الشلحي وتقديم بعض الخدمات إليه التي ظنّ أنّها تطيّب خاطره وتقرّبه منه وتبعد نقمته**. من ذلك، على سبيل المثال، قيام الصيد خلال نحو شهر من توليه رئاسة الحكومة، بعزل والي طرابلس **أبي بكر نعامة**[8] المعروف بخصومته للبوصيري الشلحي وتعيين **فاضل بن زكري** بديلاً له، وكذلك تعيين **علي الديب** بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٠ رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية طرابلس.[9]

غير أنَّ العلاقة بين رئيس الحكومة الصيد وناظر الخاصّة الملكية البوصيري **سرعان ما تعرّضت للتدهور وطَبَعها الجفاء**. يقول الصيد في هذا المضمار:

"كان الجفاء من جهته (جهة البوصيري) إذ إنَّ علاقتنا قبل أن أتولى رئاسة الحكومة كانت متينة ووطيدة ... بيد أنّني لم أسمح للبوصيري الشلحي بالتدخّل في شؤون الحكومة، وكان هذا هو السبب الحقيقي لحالة الجفاء".

"كان بن حليم في حاجة إلى تأييده (تأييد البوصيري) عند الملك، لذلك تعوّد أن يشاركه في الحكم ويدخله في كل صغيرة وكبيرة. وحين تولى عبد المجيد كعبار رئاسة الحكومة،[10] ونظراً لطبيعته المهادنة والمسالمة، لم يشأ الدخول

---

٧ الصيد، ص ١٤٠.

٨ راجع على سبيل المثال التقرير رقم (٥١٧) المؤرّخ في ١٧/ ٦/ ١٩٦٠ حول التغييرات التي أدخلتها حكومة كعبار على مناصب ومسؤوليات كبار ضباط الشرطة في ولاية طرابلس، وما دار حولها من صراع خفيّ وسافر بين أبي بكر نعامة والي طرابلس يومذاك والبوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، ولاسيما حول شخصيتي سالم بن لامين والعقيد خيري العرادي.

٩ أشار الصيد إلى هذا الموضوع في مذكراته (ص ٢٥٥-٢٥٦). ولا شك أنَّ بن زكري والديب كانا جديرين بالمنصبين اللذين عيّنا بهما، غير أنّه ممّا لا شك فيه أيضاً أنَّ ذلك التعيين تمّ بإيعاز من البوصيري الشلحي الذي كان قد تصالح مع هاتين الشخصيتين متجاوزاً الخصومة التي كانت قد قامت بينهما وبين والده إبراهيم الشلحي في عامي ١٩٥٣، ١٩٥٤. راجع الفصلين الأول والثالث في المجلد الثاني من هذا الكتاب.

١٠ يعتقد بعضهم أنَّ هذا ما يفسّر بقاء كعبار في الحكم أطول فترة بقيتها أيّة حكومة من حكومات العهد الملكي. خدوري، ص ٣٢٧.

في صراع مع البوصيري الشلحي، لذلك أبقى أصدقاءه (أصدقاء البوصيري) في الحكومة وفي مواقع المسؤولية.

"لكن الوضع اختلف حين عُيّنت رئيساً للحكومة، فقد طلبت من الملك أن لا يتدخّل أحد في شؤون الدولة، وبالتالي أبعدت البوصيري عن المشاركة في الحكم".[11]

"لكنّني منذ اليوم الذي تسلمت فيه رئاسة الحكومة سعيت أن أنهج سياسة مستقلة، بحيث لا أسمح بأن يتدخّل في عملي أيّ أحد، **وقد أقرّ الملك هذا الأسلوب وظل يساندني طوال فترة رئاستي للحكومة**".[12]

وقد أشار الصيد، في معرض توضيحه **لأسباب الجفاء بينه وبين البوصيري الشلحي**، إلى قيام رئيس الوزراء الأسبق بن حليم بتحريض الأخير عليه:

"... منذ ذلك اليوم ناصبني **بن حليم** العداء، لكن لم يكن بمقدوره عمل أيّ شيء سوى **تحريض ناظر الخاصّة الملكية** وخلق المشاكل عن طريقه وبث الإشاعات المغرضة".[13]

لقد ضرب الصيد أمثلة عديدة لمحاولات البوصيري الشلحي التدخّل في شؤون الدولة خلال حقبة حكومته. من أبرزها:

- مساعي البوصيري الشلحي مع عبد الله عابد السنوسي لإلغاء قرار مجلس النواب بحرمان الأخير من الدخول في أيّ مناقصات في مشروعات الدولة بسبب المخالفات التي ارتكبها في تنفيذ طريق فزان.[14]
- مساعي البوصيري مع مصطفى بن حليم لإيقاف العمل بالقرار الذي أصدرته حكومة الصيد بإخضاع واردات شركات البترول العاملة في ليبيا للرسوم الجمركية.[15]

١١ الصيد، ص ١٩٢، ١٩٣.
١٢ المصدر نفسه، ص ١٥٨. من الأمور الجديرة بالملاحظة تباين ما أورده كل من بن حليم والصيد في مذكراتها حول موقف الملك معهما إزاء تصرّفات ناظر خاصّته البوصيري الشلحي. فبن حليم يدّعي أنّ الملك كان في غالب الأحوال يساند موقف ناظر خاصّته ضدّه، على حين يؤكد الصيد أنّ موقف الملك معه كان على عكس ما يدّعيه بن حليم!
١٣ المصدر نفسه، ص ١٤١.
١٤ المصدر نفسه، ص ١٣٧-١٣٨.
١٥ المصدر نفسه، ص ١٤٧-١٤٩.

- مساعي البوصيري لإيقاف القرار الذي أصدرته حكومة الصيد في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠ وشهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ بإجراء تنقلات بين كبار موظفي الدولة كان من بينهم بعض أصدقاء ناظر الخاصّة البوصيري.[١٦]

- مساعي البوصيري (منتصف شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦١) لتعيين **سالم لطفي القاضي** و**محمد عبد الكافي السمين** في منصبي وزيريّ الزراعة وشؤون البترول على التوالي ضدّ رغبة رئيس الحكومة الصيد، ومساعيه لتعيين الشيخ **محمد الكرّاتي** مفتياً لليبيا بديلاً للشيخ محمد أبو الإسعاد العالم.[١٧]

- مساعي البوصيري الشلحي للتدخّل، عبر صديقه وكيل وزارة المالية ورئيس مجلس الإعمار عبد الرازق شقلوف، من أجل تعديل مشروع الخطة الخمسية للتنمية الذي أعِدّ في صيف عام ١٩٦٢.[١٨]

- مساعي البوصيري مع آخرين لإفشال الخطوات التي قامت بها حكومة الصيد، والتي تمثلت في الإصلاحات الدستورية التي تمّت في نهاية الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢.[١٩]

تدخّلات خطيرة أخرى

إذا كان رئيس الوزراء الصيد قد نجح، كما سلفت الإشارة، في إيقاف عدد من محاولات البوصيري الشلحي بالتدخّل في شؤون الدولة، فمن المؤكد أنّه قد **فشل في إيقاف عدد آخر** من التدخّلات التي يعدّها بعضهم الأخطر شأناً على مسيرة النظام الملكي ومصيره. من ذلك:

---

١٦ المصدر نفسه، ص ١٥٥-١٥٦. راجع ما ورد تحت مبحث "وقائع وتطوّرات" في الفصل السابق.
١٧ المصدر نفسه، ص ١٥٧-١٥٨، ٢٥٩-٢٦٠.
١٨ المصدر نفسه، ص ١٩٨-١٩٩.
١٩ المصدر نفسه، ص ٢٥١.

١- دفع والي برقة **حسين مازق** للاستقالة من منصبه في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١.[٢٠]
٢- إقصاء رئيس أركان الجيش الليبي اللواء **السنوسي لطيوش** من منصبه في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.[٢١]
٣- اغتيال نائب رئيس الأركان العقيد **إدريس العيساوي** في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢.[٢٢]

إنَّ هذه الأحداث الخطيرة تؤكد - إن صحّت نسبتها إلى تدخّلات البوصيري- أنَّ أطماعه وطموحاته السياسية كانت أكبر من أن تقدر على كبح جماحها شخصية مثل رئيس الوزراء الصيد، مهما كانت درجة الثقة التي يزعم أنّه كان يحظى بها لدى الملك إدريس.

عوامل محلية وإقليمية

بمقدور المتابع لأحداث تلك الحقبة أن يضع يده على جملة من **العوامل الذاتية والمحلية، والأخرى القومية والإقليمية**، التي كان من شأنها أن تنفخ هذه الطموحات لدى البوصيري الشلحي وأن تغريه بالسعي لتحقيقها، عبر شتى صور التدخّل في شؤون الدولة واستعمال النفوذ، معتمداً بذلك على **حظوته لدى الملك** أكثر ممّا تسمح به صلاحيات منصبه كناظر للخاصّة الملكية.

من هذه **العوامل الذاتية والمحلية:**

- قوة شخصيته.[٢٣]
- نظافة ذمّته المالية.[٢٤]

٢٠ راجع مبحث "استقالة الوالي مازق" في الفصل التالي.
٢١ راجع مبحث "إقصاء رئيس الأركان لطيوش" في الفصل التالي.
٢٢ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في الفصل التالي.
٢٣ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الفصل الرابع "حكومة بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب. راجع أيضاً ما ورد في التقريرين اللذين أعدّهما رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر كاردين عن لقاءين له بالبوصيري الشلحي؛ الأول في ٨/ ٣/ ١٩٦٢ (التقرير مؤرّخ في ٩/ ٣/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1022/5 بالملف37103 FO 371/165738)، والثاني في ٧/ ٧/ ١٩٦٢ (التقرير مؤرّخ في ١١/ ٧/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاريVT 1022/5 بالملف 22860 FO 371/165735). وقد وصف كاردين البوصيري في التقرير الثاني بقوله "**إنّه يملك الصفات التي تفرض احترامه وتجعله قائداً**".
٢٤ التقرير السرّي، الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٩ ويحمل الرقم الإشاري (A-140) حول نفوذ آل الشلحي، اتهم البوصيري في ذمّته المالية، وزعم أنّه قبض عمولات/ رشاوى كبيرة خلال العام ١٩٦٠ من وراء مشروع أنابيب نقل بترول شركة بريتش بتروليوم. البريطانية إلى طبرق، ومن وراء مشروع نقل مياه درنة إلى طبرق.

- الضعف النسبي لشخصية رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد، ومن قبله سلفه عبد المجيد كعبار، وتردّد الإشاعات والاتهامات حول ذمّتهما المالية وتورّطهما في صور من الفساد المالي، الأمر الذي زاد من ضعفهما في مواجهته، فضلاً عن الارتباط المصلحي لسلفهما بن حليم بالبوصيري.

- وجود أخيه المقدم عبد العزيز الشلحي وصهريه العقيد السنوسي شمس الدين والمقدم عون أرحومة في مراكز متقدمة ومؤثرة بالجيش الليبي، الأمر الذي سهّل له أن يمدّ نفوذه إلى بعض أوساط الجيش.

- نجاحه في استمالة كثير من العناصر السياسية في حكومات الولايات الثلاث (ولاسيما ولاية طرابلس) والحكومة الاتحادية والقصر، حتى شيوخ بعض القبائل وأعضاء البرلمان، ولعل أهمّ أداة استعملها في هذا الخصوص تدخّلاته في التعيينات والترقيات والتنقلات المتعلقة بالوزراء وأصحاب المناصب الكبيرة في الحكومة والجيش والشرطة، وكذلك تمويل الحملات الانتخابية التشريعية والاتحادية.

وللتدليل على مدى النفوذ الذي كان البوصيري الشلحي يتمتع به داخلياً خلال تلك الحقبة، نشير إلى بعض ما ورد في البرقية التي بعث بها السفير الأمريكي جونز بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٦١ إلى الخارجية الأمريكية، والتي تحمل الرقم الإشاري (A-3)،[٢٥] وقد جاء فيها:

"وصل البوصيري الشلحي، ناظر الخاصّة الملكية، إلى ڤيلاه بالبيضاء الأسبوع الماضي لإحياء ذكرى والده الراحل إبراهيم الشلحي الذي كان قد اغتيل بمدينة بنغازي في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ ودفن في "سيدي رافع"[٢٦]

---

٢٥ الملف المركزي (773.00).

٢٦ الإشارة هنا إلى المسجد المعروف الذي يوجد به قبر الصحابي الجليل سيدي "رويفع الأنصاري" حامل لواء رسول الله ﷺ.

الملاصق لڤيلا البوصيري (التي كانت قصراً للملك)".

" ما هو جدير بالملاحظة تلك القائمة من المسؤولين والوجهاء الذين توجّهوا إلى قبر الشلحي لقراءة الفاتحة على روحه (Lay a wreath) ثمّ تحوّلوا لزيارة الشلحي الابن حيث جرت دعوتهم إلى تناول طعام الغداء. لقد كان ضمن هؤلاء الحاضرين، وفقاً لمصادر موثوق بها، رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد ووزير الخارجية سليمان الجربي ورئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان سيف النصر عبد الجليل ورئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم".

ثمّ يعلق السفير جونز في برقيته قائلاً:

"ونظراً لأنَّ علاقة رئيس الوزراء بن عثمان بالبوصيري أصابها النفور مؤخّراً، ولكون بن حليم أصبح مجاهراً بعداوته لبن عثمان، فمن المرجّح أن يتخذ هؤلاء مناسبة اجتماعهم في هذه الذكرى كوسيلة لتحقيق مصالحة بين بن عثمان وزمرة الشلحي التي أصبحت تضمّ الآن – لأغراض تجارية – بن حليم".

"ومن الممكن أيضاً تفسير هذا اللقاء على أنّه إعادة تأكيد الولاء للشلحي الوريث، واعتراف بوضعه القوي في القصر وفي البلاد".

أمّا **على مستوى ولاية طرابلس**، فيكفي، للتدليل على مدى نفوذ البوصيري الشلحي وتسلطه على أوضاعها يومذاك، أن نشير إلى أنّه، وخلال أقل من شهرين على وصول الصيد إلى رئاسة الوزارة، تمّ إقصاء "**أبي بكر نعامة**" الذي كان معروفاً بخصومته للبوصيري الشلحي، وتعيين "**فاضل بن زكري**" بدلاً منه، وهو يُعدّ من الشخصيات الطرابلسية الكفؤة، إلا أنّه كان معروفاً بصداقته للبوصيري وولائه له. ثم لم تمض عدّة أيام أخر حتى تمّ تعيين **علي الديب**، المعروف أيضاً بولائه للبوصيريَ، في منصب رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس.

ويصف تقرير، أعدّته السفارة الأمريكية في أواخر أيام العهد الملكي بتاريخ

٢/ ٦/ ١٩٦٩ حـول نفوذ آل الشـلحي، ما كان يتمتع بـه البوصيري أثناء حياته بقوله: [٢٧]

".. فإلى جانب إدارته للشؤون الخاصّة للملك، وقيامه بمسؤوليات السكرتير الرئيـس للملـك، فالبوصيري يتـولى الإشراف على شـؤون الزوايا السنوسـية نيابة عن الملك، كما أنّه، ووفقاً لبعض التقارير، يسـيطر سـيطرة تامّة على شؤون ولاية طرابلس وحكومتها. إنَّ مع البوصيري حشـداً من الحلفاء السياسيين،[٢٨] وعـدد كبير من هؤلاء متهمون بالتآمر مـع البوصيري لإقامة جمهورية في البلاد في أعقاب وفاة الملك".

أمّا **العوامل الإقليمية والقومية**، فيندرج تحتها:

- توجّهات البوصيري الوطنيـة والقومية المعروفة والمعلنة (فهو ضدّ المعاهدات والقواعد).
- تعـزّز الصلة بينه وبين الرئيـس المصري عبد النـاصر، وقيامه بزيـارة مـصر مـرّات عديـدة واسـتقبال الرئيـس المـصري له أثناءها.[٢٩]
- توثـق الصلـة المبـاشرة بينه وبين قـادة الثـورة الجزائرية، وعلى الأخصّ أحمد بن بيللا[٣٠] الذي أصبح رئيساً للجزائر.

---

٢٧ التقريـر بعنـوان: "The Shalhi Family and its Influence" ويحمل الرقم الإشـاري (A-140) الملف POL. 18-1 Libya.

٢٨ أرفـق بهـذا التقريـر عـدّة ملاحـق أحدهـا الملحـق (ب) الـذي يضـمّ أسـماء عـدد مـن هـؤلاء الحلفاء السياسـيين للبوصيري.

٢٩ كانت أحدث هذه الزيارات الزيارة التي قام بها البوصيري الشـلحي لمصر واسـتقبله خلالها الرئيس عبد الناصر في منتصف شهر يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٢، كما أجرت معه صحيفة "**أخبار اليوم**" بالقاهرة مقابلة مطوّلة نشرتها في عددها الصادر يوم ٢٠/ ١/ ١٩٦٢.

٣٠ تحدّث البوصيري الشـلحي، خلال لقائه في منزله بطرابلس يوم ٧/ ٧/ ١٩٦٢ مع المسـتر كاردين Carden (رجل المخابرات البريطانية في ليبيا)، عن صلته القوية منذ عدّة سنوات مع أحمد بن بيللا، وكيف أنّه تسلم منه رسائل بعث بها إليه من سجنه في فرنسا (في أعقاب اختطافه ورفاقه). وقد وصف البوصيري بن بيللا في تلك المقابلة بأنّه عميق الفكر، كما وصفه بالقوة المصحوبة بالهدوء وبوحدة الهدف عنده. راجع تقرير المسـتر كاردين عن هذه المقابلة الذي بعـث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٦٢ ويحمل الأرقام الإشـارية VT 1022/5، 1035/62 بالملف FO 371/165735 22860. وقد أورد الصيد في مذكراته (ص ١٨١) أنّه بعد استقلال الجزائر وجّه بن بيللا دعوة شخصية للبوصيري الشلحي لزيارة الجزائر، وقد رافقه في تلك الزيارة عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم، وعومل الثلاثة في الجزائر معاملة خاصّة.

- تنامي المـّد القومي والناصري في المنطقـة العربية (وفي ليبيا)[٣١] وتزايد الانقلابات العسـكرية في الدول العربية وسـقوط عددٍ من النظم الملكية (العراق ١٩٥٨ واليمن ١٩٦٢).

من الوثـائق البريطانية

كان المستر **دي كاندول** والسـفير البريطاني المتقاعد السير **أليك كيركبرايد**، كما وردت الإشـارة،[٣٢] ضمـن الشـخصيات الأجنبية العديدة التي اسـتضافتها الحكومـة الليبية للمشـاركة في **احتفـالات الذكرى العاشرة للاسـتقلال**. وتفيد الوثائـق السرّيـة البريطانيـة أنَّ كلاً منهـما قـام بإعـداد تقريـر سرّي للخارجيـة البريطانيـة ضمّنـه تقييمـه الخـاص للأوضـاع في ليبيـا. وقـد وردت في هـذه التقاريـر، والتعليقات التي أعدّت حولها من قبل الخارجية البريطانية، إشـارات وملاحظات حول وضع **البوصيري الشلحي** يمكن إجمالها في الآتي:[٣٣]

١- إنَّ البوصـيري الشـلحي وعبـد الله عابـد السـنوسي وزمرتهما يشـكلان إحـدى **مجموعتـين** وليـس المجموعـة الوحيـدة المرتبطة بالنظـام الناصري في مصر والمتعاطفة معه، وإنَّ **هاتين المجموعتين متنافرتان**.[٣٤] والبوصيري، وإن كان مقتنعاً بأنّ من مصلحته الخاصّـة إقامة هذا الارتباط بمصر تعزيزاً لوضعه في حال وفاة الملك، **فإنه يدرك في الوقت نفسه أن لا مكان لأمثاله وأمثـال رجـال زمرته في مصر الحديثة، عـلى العكس من وضع رجال المجموعة الثانية المعروفة بارتباطها بمصر**.

٢- إنَّ البوصيري الشلحي وعبد الله عابد وزمرتهما قاموا **بتحويل أمـوال كثـيرة إلى أوروبـا**، ويتوقـع أن يلحق هـؤلاء بأموالهم

٣١ راجـع عـلى سـبيل المثال التقريـر السرّي الذي بعثـت به السـفارة الأمريكيـة بتاريـخ ١/ ٨/ ١٩٥٨ ذي الرقم (٤) (الملـف 773.00) بعنـوان (الناصرية في ليبيا) عن مضمون حوار جرى بين سـالم عميش الموظف بوزارة الاقتصاد، والمستر Stephen Duncan-Peters الملحق بالسفارة أثناء لقاءٍ عارض على متن طائرة محلية.

٣٢ راجع مبحث "في الذكرى العاشرة للاستقلال" في الفصل التالي.

٣٣ راجع على سبيل المثال تقرير السفارة البريطانية في بنغازي المؤرّخ في ١١/ ١/ ١٩٦٢ ذي الرقم الإشاري 1014/62 VT 1015/5، الملف رقم FO 371/165732 22860.

٣٤ تتكوّن المجموعة الثانية من عدد من قيادات جمعية عمر المختار في بنغازي وبعض الشخصيات الوطنية في طرابلس، من أمثال النائب محمود صبحي، وإبراهيم الغويل، وعلي الوريّث.

في حال وفاة الملك. وهذه **الزمرة مكروهة على نطاق واسع في ليبيا**. وفي حال قيام نظام جمهوري معادٍ للغرب في أعقاب وفاة الملك، فإنَّ هذا النظام سوف يقوم على عناصر ليست من ذلك النوع المتواجد حالياً بالقصر (البوصيري) بل **على عناصر شابّة قد لا تكون معروفة الآن**.[٣٥]

وقد تناول تقرير مطوّل، بعث به السفير البريطاني **ستيوارت** مؤرّخ في **٩/ ٢/ ١٩٦٢**،[٣٦] التطوّرات السياسية الداخلية في ليبيا منذ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١، ودور البوصيري بشأنها، ومدى دلالاتها على قوة نفوذه.

يقول التقرير:

"على الرغم من أنّه لا يزال مبكراً[٣٧] بالنسبة لي أن أبعث تقييماً شاملاً للأوضاع في ليبيا، فإنّه من المناسب لي أن أعرض عليكم مع ذلك تقييماً مبدئياً للتغييرات التي طرأت منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي (١٩٦١)، والتي تبدو أنّها عزّزت، في الوقت الراهن على الأقل، وضع البوصيري الشلحي وأصدقائه".

"وإذا أخذنا، كنقطة انطلاق، نجاح رئيس الوزراء (الصيد) في سبتمبر/ أيلول الماضي بمنع الملك إدريس من زيارة القاهرة تحت رعاية البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي، فإنّ المنحنى السياسي أخذ منذئذٍ يتّجه بين النقاط التالية:

(أ) في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول جرى إقصاء والي برقة **حسين مازق**، وهو معروف بأنّه من حلفاء رئيس الوزراء ومعارضي البوصيري الشلحي. وعلى الرغم من أنَّ **محمود بوهدمة**، الذي عيّن والياً جديداً لبرقة، ليس من أصدقاء البوصيري، فإنَّ البوصيري يعدّ هو الرابح في النهاية ولو لمجرّد نجاحه في تحقيق ذلك التغيير.[٣٨]

---

٣٥ أيّة نبوءة سياسية هذه؟ راجع التقرير السرّي الذي تضمّن ملاحظات السفير البريطاني السابق في ليبيا السير أليك كيركبرايد المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/3. الملف السابق.

٣٦ التقرير يحمل الأرقام الإشارية VT 1015/12، 10135/62 بالملف FO 371/165732 22860 .

٣٧ كان السفير ستيوارت قد قدّم أوراق اعتماده إلى الملك إدريس في مطلع شهر فبراير/ شباط من العام ١٩٦٢.

٣٨ ظل حسين مازق والياً لبرقة لأكثر من تسع سنوات بدءاً من مايو/ أيار ١٩٥٢.

(ب) مـع نهايـة شـهر نوفمبر/ تشريـن الثـاني جـرى إقصـاء **اللواء السنوسي لطيوش** من رئاسة أركان الجيش واستبدل به الزعيم **نـوري الصدّيـق**. ومـن شـبه المؤكـد أنَّ هـذا الأمر تـمّ بتدبير البوصـيري الشـلحي مـن أجل أن يحقق لنفسـه وضعـاً أقوى وأكثر نفوذاً في الجيش.

(ج) في أواخـر شـهر يناير/ كانـون الثـاني (١٩٦٢)، جـرى إبعـاد **فـؤاد الكعبـازي** من منصب وزير شـؤون البـترول وحلّ محلّه في المنصـب ذاتـه **نوري بن غرسـة**. وعلى الرغم مـن أنَّ الأول (الكعبازي) لم يمارس سـيطرة كبيرة على شـؤون البترول، فإنّه **مـع ذلـك اسـتطاع أن يـمارس ما لديه مـن نفوذ لمنع اسـتغلال صناعـة النفـط في ليبيا لمصلحـة أصدقاء البوصـيري من أمثال عبـد الله عابـد السـنوسي ومصطفى بن حليم**. فبن غرسـة من أصدقـاء البوصـيري، وفور تعيينـه وزيراً لشـؤون البترول تمّ إصـدار الإذن بتسـجيل أوّل **شركـة ليبيـة خاصّـة للبـترول**[39] التي يشغل عابد وبن حليم منصبي عضوين في مجلس إدارتها. وهنـاك نقطـة حول هذا الموضـوع جديرة بالملاحظـة، فرئيس الوزراء بـن عثمان قام في الخريف الماضي بعرقلة تسـجيل هذه الشركـة، وفي بدايـة شـهر فبراير/ شـباط جـرى تنحيـة **محمد السـيفاط**[40] رئيـس لجنة البـترول الذي كان يعارض تسـجيل الشركة المذكورة وتمّ استبدال **خليفة عبد القادر** به..".

وبعد أن يسـتعرض **السـفير سـتيوارت** هـذه الوقائع في تقريـره للخارجية البريطانية، يعلق عليها قائلاً:

"من كل ما سـبق، **يبدو لي بكل تأكيد بروز زيادة في نفوذ البوصيري الشـلحي على امتداد الأشـهر الأولى الماضية**. ولسببٍ أو لآخر، يبدو لنا **أنّ رئيس الوزراء**

٣٩ شُرع في تأسيس هذه الشركة "**الشركة الوطنية الليبية للنفط**" في يوليو/ تموز ١٩٦١ بحيث يشارك في تأسيسها عدد من الشركات الأجنبية بحصّة ٤٩٪ من رأسـمالها وعدد من رجال الأعمال الليبيّين، من أبرزهم مصطفى بن حليم، وعبد الله عابد السنوسي، والدكتور مصطفى العجيلي، بحصّة ٥١٪ من رأس المال.

٤٠ وُصف محمد السيفاط بأنه كان من المقرّبين جداً إلى حسين مازق وأحد خصوم البوصيري، وكان معروفاً بممارساته لصلاحيات أكبر من تلك التي يمارسها الوزير في مجال البترول.

الصيد منجرّ إلى هذه المخطّطات. قد يكون ذلك بسبب أنَّ الاثنين (البوصيري والصيد) عقدا تحالفاً تكتيكياً بينهما، أو ربّما لأنَّ البوصيري قريب إلى أذن الملك إلى درجة جعلت الصيد يدرك أنَّ بقاءه في رئاسة الوزارة فترة أطول مرهون بأن يقوم بعمل كل ما يأمره البوصيري القيام به".

ثمّ يضيف:

"هناك أيضاً بعض ما يدلّ على أنّه رغم أنَّ **البوصيري يملك الآن المزيد من السلطة**، فإنّه أخذ في الوقت ذاته يبتعد عن المصريين..".

ثمّ يستدرك السفير **ستيوارت** في تقريره قائلاً:

"لا بدّ أن أضع **تحفّظاً** على كل ما أوردته من استنتاجات، **بالتأكيد على أنَّ مظاهر السلطة كلّها التي يتمتع بها البوصيري الشلحي تتوقّف على صلته بالملك**. فلو حدث غداً أمرٌ ما جعل الملك يتوقف عن الابتسام في وجه البوصيري ويستبدل ذلك الابتسام بالتجّهم، فإنّه لا يوجد شك في أنّ هذه السلطة سوف تنساب من بين أصابع هذا الأخير كما تنساب الرمال".

وفي رسالة[41] بعث بها السفير البريطاني **ستيوارت**، إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ **٢٩/ ٦/ ١٩٦٢**، أورد طرفاً ممّا دار بينه وبين رئيس الديوان الملكي آنذاك **الدكتور علي الساحلي** حول وضع ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي**. وقد أشار السفير في رسالته هذه إلى أنّه طرح على الدكتور الساحلي سؤالاً يتعلق بمدى صحّة ما تردّد من **إشاعات** في تلك الفترة مفادها أنَّ الملك إدريس يعتزم تعيين البوصيري في منصبٍ آخر. ونسب السفير إلى **الدكتور الساحلي** قوله:

"بكل تأكيد، فإنَّ الملك يعتزم إدخال إصلاحات على حكومتي برقة وطرابلس. لقد قام حتى الآن بعزل **شقلوف**[42] وإنشاء وزارة جديدة للتخطيط والتنمية، وسوف يقوم باتخاذ خطوة أخرى في القريب. وفيما يتعلق **بالبوصيري** نفسه فقد

---

٤١ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1015/38 10135/62 بالملف FO 371/165733 22860.

٤٢ جرت الإقالة يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٢. راجع مبحث "إقالة شقلوف" في الفصل السابق.

كان في البداية شاباً صغيراً ودون خبرة، غير أنّه تمتع بنفوذٍ واسع استمدّه من عطف الملك عليه. لقد أصابه هذا بالغرور، وأخذ يتصرّف في الأشهر الأخيرة بطريقة غير سليمة، من ذلك اعتداؤه على **الفريق بو قويطين** أمام الملك[٤٣]. غير أنَّ هذا ليس كل ما في الأمر. إنَّ **شكاوى عديدة حول سلوك البوصيري وصلت إلى الملك من الحكومة.** والملك الآن على اطّلاع كامل بكل ما يتعلق بالبوصيري، وهو يقلب الأمر الآن حول ما يفعل بشأنه".

وقد علق السفير **ستيوارت** في رسالته على ما سمعه من رئيس الديوان الساحلي بقوله:

"لقد استنتجت من كلام الدكتور علي الساحلي أنَّ الملك لا يعتزم اتخاذ قرار بشكل عاجل أو حتى قاس جداً بحق البوصيري، غير أنّ من المؤكد أنَّ هذا الأخير هو الآن في (وجار الكلب[٤٤])".

ومن الواضح أنَّ ما تعرّض له البوصيري من تأنيب وتأديب من الملك، أو لاح أنّه سيتعرّض له، لم يحل بينه وبين أن **يواصل تدخّلاته في شؤون الدولة خلال ما بقي من فترة حكومة الصيد.**[٤٥] **ولعل أخطر هذه التدخّلات وأسوأها أثراً على مسيرة العهد الملكي هو تورّطه، فيما لو صحّت الاتهامات، في تدبير حادث اغتيال نائب رئيس الأركان الليبي العقيد إدريس العيساوي**[٤٦] يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢، الذي كان ينظر إليه على أنّه العقبة الرئيسية أمام تحقيق البوصيري لطموحاته السياسية بالاستيلاء على الحكم عقب وفاة الملك إدريس.

ورد في تقرير سرّي مؤرّخ في ١٤/ ١٢/ ١٩٦٢، أعدّته الخارجية البريطانية في إطار التحضيرات لمحادثات بين رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان والرئيس الأمريكي كنيدي، ما نصّه بشأن ليبيا:[٤٧]

---

٤٣ حاول البوصيري الشلحي الاعتداء بالضرب على صهره الفريق محمود بوقويطين أمام الملك عند عودة الأخير من الحج يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.

٤٤ يقصد أنّه مغضوب عليه. وقد علق السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر هاريسون سايمز Harrison M. Symmes حول هذه المعلومات التي نُقلت إليهم بوساطة السفارة البريطانية بقوله "إنّ كل المعلومات التي تصلنا من شتى المصادر تؤكد أنّ الملك غير راض بشكل كبير عن البوصيري الشلحي، غير أنّ من المستبعد أن يخرجه بالكامل من دائرة الحظوة لديه". راجع تقرير السفارة الأمريكية المؤرّخ في ٦/ ٧/ ١٩٦٢ الذي يحمل الرقم الإشاري (٣) بالملف (773.11).

٤٥ راجع ما ورد تحت عنوان "تجدّد المخاوف من البوصيري" في مبحث "وضع وليّ العهد" بهذا الفصل.

٤٦ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في الفصل التالي.

٤٧ لم يكن موضوع ليبيا مدرجاً في جدول أعمال هذه المحادثات، وقد أعدّت الخارجية البريطانية هذا التقرير لرئيس وزرائها في حال قيام الرئيس الأمريكي بإثارة الموضوع.

"إنَّ الأحداث الأخيرة في ليبيا، **بما في ذلك اغتيال نائب رئيس الأركان بالجيش الليبي**، تدعو للقلق، **وهناك احتمال أنَّ أزمة من نوع ما سوف تتفجّر بشكل غير متوقع خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول**".

ويضيف التقرير في خاتمته تحت عنوان "**الوضع الداخلي في ليبيا**":

"العقيد **إدريس العيساوي**، المعروف بكفاءته وميوله الغربية، والذي كان يشغل منصب نائب رئيس أركان الجيش الليبي، جرى اغتياله يوم ٩ ديسمبر/ كانون الأول. لم يُعرف حتى الآن ما إذا كان هذا الاغتيال سياسياً أم لا، وإن كان سياسياً فمن هم الجناة؟ غير أنَّه إن كان الاغتيال كذلك، فإنَّ الشكوك تحوم حول **المجموعة التي يقودها البوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، الذي يعارض بشكل سافر تعاون الحكومة الليبية الحالي مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن المعروف أنَّ العيساوي كان يعارض سياسات البوصيري بقوة. إنَّ رئيس الأركان الجديد ليس بشخصية قوية، والشخص التالي له بالأقدمية في الجيش الليبي هو أخو البوصيري الشلحي والذي يُعرف عنه أنّه يشارك أخاه في وجهات النظر**".[٤٨]

محاولتان للمصالحة

أشار الصيد في مذكراته إلى محاولتين جرتا للمصالحة بينه وبين ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي.

وقعت المحاولة **الأولى**،[٤٩] على ما يبدو، في أواخر عام ١٩٦١ بوساطة والي طرابلس **فاضل بن زكري** الذي كان صديقاً مشتركاً للطرفين. أمَّا **المحاولة الثانية**[٥٠] فقد كانت بوساطة من قائد الأسراب **حسن إبراهيم** عضو مجلس قيادة الثورة بمصر أثناء إحدى الزيارات التي قام بها لليبيا. وقد أسفرت هاتان المحاولتان عن **فشل مساعي المصالحة**، ممّا أدّى إلى استمرار حالة الجفاء والخصومة بينهما، الأمر الذي ربّما يفسّر اندفاع الصيد إلى تدعيم صلته بوليّ العهد **الأمير الحسن الرضا** في محاولة منه أن يقيم "**تحالفاً**" في مواجهة البوصيري وأطماعه.[٥١]

٤٨ التقرير يحمل الأرقام الإشارية PM (8) (62) 15, VT 1054/43 بالملف FO 371/165742 22860.

٤٩ الصيد، ص ١٥٧-١٥٨.

٥٠ المصدر نفسه، ص ١٩٢-١٩٣. ولم يحدّد الصيد تاريخ هذه المحاولة.

٥١ راجع مبحث "وضع وليّ العهد" في هذا الفصل.

مسعى جديد لإعلان الجمهورية [52]

البوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية معروف **بتوجّهاته الجمهورية،**[53] وليس سرّاً أنّه ساند بقوّة تلك المساعي التي بُذلت عام ١٩٥٥، خلال حكومة مصطفى بن حليم، لإعلان النظام الجمهوري في ليبيا. هل كان ذاك التوجّه عنده تعبيراً عن قناعة أيديولوجية تحرّرية؟ أم إشباعاً لنزوة انتقامية لديه ضدّ العائلة السنوسية التي يعدّها مسؤولة عن اغتيال والده إبراهيم الشلحي عام ١٩٥٤؟ أم كان هذا التوجّه من أجل تحقيق طموحاته الشخصية بأن يصبح ذات يوم صاحب السلطة المطلقة في البلاد؟!

أيّاً ما كانت الدوافع والبواعث الحقيقية لدى البوصيري، فمن المؤكد أنّه لم يكفّ عبر السنوات، ومنذ تعيينه في مركز والده الراحل في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، عن السعي لكسب مزيد من السلطة والنفوذ السياسي، وعن التدخّل في كافة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وعن مناوأة ولي العهد، ومعاودة المحاولة من أجل إقناع الملك إدريس، في زمنه وحياته، بإعلان النظام الجمهوري بليبيا.

يزعم الصيد في مذكراته أنّه استطاع خلال فترة حكومته **إحباط إحدى مساعي البوصيري لإعلان النظام الجمهوري في البلاد، والتي كانت هذه المرّة بالاتفاق مع الرئيس المصري، بحيث يقوم الأخير بدعوة الملك إدريس لزيارة مصر ويتمّ هناك إقناعه بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية.**

لا يقدّم الصيد قرينة قاطعة لتعزيز ما ادّعاه .. غير أنّه يشير إلى جملة من **الملابسات والوقائع** يؤسّس عليها ما ذهب إليه من زعم .. من ذلك، أنَّ ناظر

---

٥٢ راجع ما ورد حول مسعًى سابق لإعلان النظام الجمهوري في عام ١٩٥٥ في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم.. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

٥٣ فضلاً عن توجّهاته الاشتراكية والقومية.

الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي كان على **علاقة وطيدة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر**، وأنّه، في زيارات عدة قام بها لمصر، جرى استقباله من قبله خلال بعض منها.[٥٤] من هذه الوقائع أيضاً، أنَّ عضو مجلس قيادة الثورة المصري **قائد الأسراب حسن إبراهيم**[٥٥] وصل إلى ليبيا يوم **٧/ ٢/ ١٩٦١** في زيارة خاصّة، استقبل خلالها من قبل البوصيري الشلحي الذي رتّب له لقاءً مع الملك إدريس سلمه خلاله **دعوة من الرئيس المصري لزيارة مصر**. وقد عبّر الملك عن قبوله للدعوة، كما جرى تحديد موعد الزيارة في **٣٠/ ٩/ ١٩٦١** وكان الملك ينوي أن تكون هذه **الزيارة خاصّة**، كما كان يعتزم أن يرافقه فيها وفد حكومي يضمّ من بين أعضائه **خالد القرقني** و**عبد الرزاق شقلوف**.[٥٦]

وقد أضاف الصيد **وقائع أخرى**، وردت على لسانه خلال لقائه بالقائم بأعمال السفارة البريطانية في طرابلس المستر لاندي مور A. A. W. Landymore[٥٧] **يوم ٢٧/ ٢/ ١٩٦١**، منها أنَّ البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي توجّها إلى مصر خلال شهر أغسطس/ آب ١٩٦١، وأنّهما أتمّا آنذاك الترتيبات لزيارة الملك لمصر التي كان مقرّراً أن تتمّ خلال شهر سبتمبر، وأنّ الملك عند هذه النقطة قرّر إخطار رئيس وزرائه على الأقل بشأن نيّته بزيارة مصر، فبعث ببرقية إلى رئيس وزرائه الصيد، الذي كان موجوداً في روما، يطلب فيها منه العودة فوراً إلى ليبيا. وبالفعل، فإنَّ الصيد عاد فوراً وتوجّه لمقابلة الملك في طبرق يوم **١٩/ ٩/ ١٩٦١**.[٥٨] وقد حاول الصيد خلال تلك المقابلة أن يثني

---

٥٤ انظر: الصيد، ص ١٩٢. كما أشار بن حليم إلى هذا الموضوع في أكثر من موضع بمذكراته.

٥٥ كان الاتفاق قد تمّ مع عبد الناصر إبّان حكومة بن حليم على أن يتولى حسن إبراهيم الإشراف على العلاقات المصرية الليبية. انظر: بن حليم، ص ١٧٤.

٥٦ الصيد، ص ١٩٢. خالد القرقني هو إحدى الشخصيات الطرابلسية القريبة من الملك، كما أنّه معروف هو وشقلوف بصلتهما القوية بالبوصيري الشلحي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ ما ورد بمذكرات الصيد بشأن هذه الزيارة مبهَم ومتضارب، وقد اعتمدنا بشأن التواريخ المتعلقة بهذه الزيارة على ما ورد بالتقرير السنوي السرّي الذي أعدّته السفارة البريطانية عن أحداث ووقائع العام ١٩٦١ في ليبيا.

٥٧ قام القائم بالأعمال البريطاني بإطلاع السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية Mr. James Boughton على مضمون ما دار خلال ذلك اللقاء، الذي قام بإعداد تقرير بشأنه بعثه إلى الخارجية الأمريكية، والتقرير المذكور يحمل الرقم (١٤٠) ومؤرّخ في ٢/ ١٠/ ١٩٦١. الملف (773.00).

٥٨ ومع ذلك يزعم الصيد، في (ص ١٥٩) من مذكراته، أنّه لم يعلم بموضوع هذه الزيارة حتى أواسط شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ١٩٦٢ بمدينة روما من السيد عبد الله عابد السنوسي الذي كان قد حضر إلى العاصمة الإيطالية لشراء بعض الهدايا بمناسبة تلك الزيارة. والتاريخ الذي ذكره الصيد في مذكراته (نوفمبر ١٩٦١) غير صحيح ولا يمكن حتى أن يكون (نوفمبر ١٩٦٢) ذلك أنّه، كما يتضح من السياق الذي أورده الصيد نفسه في مذكراته، لو تمّت زيارة الملك لمصر لكانت تزامنت مع انفصال سوريا عن مصر، وهذا الانفصال كما هو معروف وقع في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١.

الملك عن عزمه على القيام بتلك الزيارة، إلا أنّه لم ينجح لأنَّ الترتيبات المتعلقة بها كانت قد بلغت مرحلة متقدّمة يستحيل معها التراجع عن هذه الزيارة.

ومن هذه الوقائع التي وردت على **لسان الصيد** خلال لقائه يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٦١ بالقائم بأعمال السفارة البريطانية، أنَّ الملك اتصل يوم **٢٥/ ٩/ ١٩٦١** هاتفياً بالصيد الذي كان قد عاد إلى طرابلس، وسأله عمّا إذا كان ما يزال عند رأيه بشأن الاعتذار لعبد الناصر عن القيام بالزيارة. وقد استأذن الصيد الملك، بعد أن ردّ على سؤاله بالإيجاب، بالحضور لمقابلته في اليوم التالي يصحبه بعض زملائه. وإثر موافقة الملك، حضر الصيد يوم **٢٦/ ٩/ ١٩٦١** إلى طبرق بصحبة رئيس مجلس الشيوخ **محمود بوهدمة** ونائب رئيس مجلس النواب **السنوسي حمادي**، وقابلوا الملك وأقنعوه، بعد جدل طويل، بالعدول عن القيام بهذه الزيارة والاعتذار للرئيس المصري عنها. وتوجّه على الفور إلى مصر كل من الشيخ بوهدمة والنائب حمادي حاملين معهما رسالة الاعتذار، وطلب الصيد من وزير الخارجية **سليمان الجربي** إبلاغ مستشار السفارة المصرية في طرابلس بهذا الموضوع.[٥٩]

وقد أورد الصيد في مذكراته أنّ ناظر الخاصّة الملكية البوصيري انفعل انفعالاً شديداً عندما بلغه قرار تأجيل الزيارة، ووصل الأمر به حدّ شتم رئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي الذي قام بتبليغه هذا القرار.[٦٠]

بعد هذه الواقعة، يورد الصيد في مذكراته تحت عنوان "**الملك يقرّر التنحّي عن الحكم**"،[٦١] كيف أنَّ الملك إدريس قام خلال شهر **مارس/ آذار ١٩٦٢** باستدعائه ومعه رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب، وأبلغهم **قراره بالتنحّي عن الحكم** وأنّه يزمع ترك الأمر للشعب الليبي ليختار شكل الحكم الذي يريده،

٥٩ الرواية التي أوردها الصيد في مذكراته لهذه الوقائع لا تتسم بالدقة، فقد جاء فيها، ص ١٥٩-١٦٢، أنّه إثر علمه بموضوع زيارة الملك المزمعة للقاهرة سعى بالتعاون مع رئيسي مجلسي النواب والشيوخ وبحضور رئيس الديوان الملكي لإقناع الملك بالاعتذار عن القيام بالزيارة، وقد حمل رسالة اعتذار الملك إلى عبد الناصر رئيسا المجلسين اللذان استقبلا من قبله بحضور سفير ليبيا بمصر خليل القلال، وأظهر الرئيس المصري تفهّماً للاعتذار ولدواعيه.

٦٠ المصدر نفسه، ص ١٦٢. عُرف عن البوصيري اعتداؤه بالسباب والشتم والضرب لكبار المسؤولين في الدولة. وقد أكدت ذلك كثير من التقارير السرّية للسفارتين البريطانية والأمريكية. راجع على سبيل المثال ما ورد بصفحة رقم (٥) من التقرير السرّي الذي أعدّته السفارة الأمريكية فيها بعد بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٩ ذي الرقم A-140 بعنوان "نفوذ آل الشلحي".

٦١ المصدر نفسه، ص ١٦٢-١٦٣.

حتى لا يكون مسؤولاً عن أيّ إنسان بعده قد يرتكب أخطاء في حق الشعب ويحاسبه الله تعالى عن تلك الأخطاء. كما يتحدّث الصيد كيف أنّه أخذ المبادرة في الردّ على ما سمعه من قرار الملك بالتنحّي عن الحكم **وأقنعه بالتراجع عن ذلك القرار**، وقد أيّده في مبادرته هذه رئيسا المجلسين. كما يزعم الصيد أنّه قال في ختام كلمته للملك:

"أستميحكم عذراً في أن أقول لكم، وبكل صراحة، إنَّ ما تفكرون فيه اقترحه عليكم ناظر الخاصّة الملكية وبإيعازٍ من الرئيس جمال عبد الناصر".[٦٢]

وأيّاً ما كانت دوافع **البوصيري** من وراء رغبته في أن يقوم الملك بزيارة مصر، فمن الواضح أنّه لم يكف عن محاولة إقناع الملك بها، ويقول الصيد عن هذا الأمر:[٦٣]

".. سافر الملك إلى الحجّ يوم ٣ مايو/ أيار ١٩٦٢ [٦٤] ... كان البوصيري الشلحي قد رافق الملك خلال الرحلة. وعند العودة اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر[٦٥] لإيفاد مبعوث منه للترحيب بالملك حين تمرّ باخرته في قناة السويس ودعوته لزيارة مصر. وبالفعل (!) حين وصلت الباخرة إلى مصر، في طريق العودة إلى ليبيا عبر قناة السويس، جاء حسن إبراهيم ورحّب بالملك وقدّم له دعوة باسم الرئيس عبد الناصر لزيارة القاهرة لمدّة أسبوع. لكن الملك اعتذر بلباقة، وقال لحسن إبراهيم إنّه عائد من الحج ويفترض بعد أدائه الفريضة أن يعود إلى بلده. ووعد بتلبية الدعوة في وقت لاحق. **انزعج البوصيري الشلحي كثيراً لاعتذار الملك عن تلبية الدعوة**".[٦٦]

---

٦٢ قد يكون ما قاله الصيد صحيحاً، ولكن لا يخفى أنَّ هناك أسباباً ووقائع كثيرة جرت خلال تلك الفترة (الاضطرابات العمالية، المنشورات السرّية، اعتقالات البعثيين، استقالة حسين مازق، وإقصاء رئيس الأركان لطيوش ومحاولة الانقلاب، وأخيراً وضع وليّ العهد وما تردّد حول ارتباطه ببعض الأشخاص الذين جرى اعتقالهم) فهذه جميعاً أو بعض منها كانت كفيلة لأن تدعو الملك لأن يفكر في التخلي عن الحكم.

٦٣ الصيد، ص ١٩٦.

٦٤ سافر الملك إلى الحج على نفقته الخاصّة، ورفض عرض الحكومة في أن تغطّي أيّ جزءٍ من تكاليف رحلته.

٦٥ من حق القارئ أن يتساءل كيف تسنّى للصيد العلم بواقعة اتصال البوصيري بالرئيس عبد الناصر إلا أن يكون ذلك تخميناً من قبله.

٦٦ يؤكد المعاصرون لتلك الأحداث أنَّ البوصيري كان عند نزوله من الباخرة في طبرق على درجة كبيرة من الغضب، وأنّه دخل في مشادّة كلامية عنيفة أمام الملك مع صهره الفريق محمود بوقويطين قائد قوات دفاع برقة. أشار إلى هذه الواقعة الصيد في مذكراته ص ١٩٦. وتجدر الإشارة إلى أنَّ باخرة الملك وصلت إلى طبرق يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢ وليس ٢٢/ ٥/ ١٩٦٢، كما أورد الصيد.

وضع وليّ العهد

عقب الإعلان المفاجئ،[٦٧] أثناء اجتماع مجلس الأمّة يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦،[٦٨] عن تعيين السيد الحسن الرضا المهدي السنوسي (من مواليد عام ١٩٢٨، الابن الأصغر لوليّ العهد الراحل السيد محمد الرضا المهدي السنوسي) وليّاً جديداً للعهد، عاد الأمير إلى بنغازي يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٥٦ حيث جرى له استقبال على عجل من قبل حكومة ولاية برقة. وعلى الرغم من تحفظات الكثيرين - ممّن يعرفون الأمير الجديد - حول شخصيته وقدراته، فقد استقبل هذا الإعلان بالكثير من الارتياح في الأوساط كافة.[٦٩]

غير أنّه، فيما عدا إعادة تأثيث بيت الضيافة الحكومي (الواقع بالقرب من مصيف جليانا على مشارف مدينة بنغازي) الذي تقرّر أن يقيم فيه الأمير الجديد، وتعيين **محمد المذبّل** (أحد أقارب والدة الملك) سكرتيراً له، وتخصيص

---

٦٧ كان الإعلان مفاجئاً من ناحيتين؛ **الأولى** أنّه جاء بغتة وبعد فترة طويلة على وفاة وليّ العهد السابق في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٥ بقي المنصب فيها شاغراً، وبُذلت خلالها مساع حثيثة من قبل رئيس الوزراء بن حليم وناظر الخاصّة الملكية الجديد البوصيري الشلحي لإقناع الملك بإلغاء النظام الملكي. أمّا الوجه **الثاني** للمفاجأة في الإعلان، فهو وقوع اختيار الملك لشغل هذا المنصب على الابن الأصغر لأخيه وليّ العهد الراحل لا على الأكبر السيد **الصديق الرضا السنوسي** الذي يُعدّ في نظر الكثيرين الأجدر بهذا المنصب، ليس لأنّه الأكبر فحسب، بل أيضاً لأنّه كان معروفاً ومحبوباً على نطاق واسع، دمث الخلق وقوي الشخصية. ويذهب بعضهم إلى أنَّ الإعلان عن اختيار وليّ العهد الجديد كان مفاجئًا للجميع ولم يعلم به أحد، حتى الأمير الجديد نفسه، إلا يوم إعلانه. غير أنَّ نشرة "**المنار**"، التي يصدرها في لندن مكتب ابن الأمير وليّ العهد السيد **محمد الحسن الرضا السنوسي**، أوردت في عددها الثاني الصادر في ١/ ٥/ ١٩٩٣ أنَّ الملك إدريس اتصل بابن أخيه الحسن الرضا في منتصف عام ١٩٥٦ ونقل إليه، عن طريق **أبي القاسم الغماري** (أحد أخوال والده الراحل)، رغبته في تعيينه وليّاً للعهد. كذلك أفاد تقرير سرّي بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٧ يحمل الرقم (٢٥٦) بالملف (773.11) أنَّ رئيس الوزراء بن حليم كان على علم باختيار الملك لوليّ العهد إذ إنَّه (بن حليم) أبلغ السفير الأمريكي في ليبيا بذلك يوم ٢٤/ ١١/ ١٩٥٦ (أي قبل الإعلان عن هذا الأمر بيومين).

٦٨ أشار التقرير السرّي رقم (٥٣)، الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٥٦ حول هذا الموضوع، إلى أنَّ السيد محي الدين السنوسي (والد الشريف السنوسي قاتل إبراهيم الشلحي) قد عبّر عن ارتياحه لهذا الإعلان لعدّة أسباب، من بينها أنّه يدل على أنّ الملك بدأ يتفلت من التأثير الشرير لرئيس الوزراء بن حليم عليه، وأنّه بدأ يعود إلى رشده. كما قوبل هذا الإعلان بالارتياح نفسه من والي برقة حسين مازق، الذي رأى فيه لطمة شديدة لغريمه السياسي بن حليم.

٦٩ صدر الأمر الملكي بتعيين السيد الحسن الرضا ولياً جديداً للعهد بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٥٦.

النقيب **راسم النايلي**[٧٠] (من البوليس الاتحادي) ياوراً خاصاً معه، فإنَّ وليّ العهد لم ينل أيّ اهتمام خاصّ، ولم يتلق أيّ تأهيل أو تدريب منظّمين للقيام بالمهام التي تنتظره في منصبه الجديد. وقد ظل، فضلاً عن ذلك، بعيداً عن الملك ولم يحظ بمقابلته إلا لماماً.[٧١]

أمضى وليّ العهد نحو سبعة أشهر متقطّعة، في الفترة ما بين الثامن من مايو/ أيار ١٩٥٧ حتى فبراير/ شباط ١٩٥٨، في إحدى المصحّات بسويسرا للعلاج من **مرض السل**.[٧٢] وبعد إتمامه العلاج أقام فترة في مدينة **طبرق** قريباً من عمّه الملك. وقام وليّ العهد أثناء فترة إقامته هذه بزيارة لولاية طرابلس خلال شهر يونيو/ حزيران من العام ١٩٥٨ استغرقت قرابة أسبوع، والتقى خلالها بالعديد من رجال الحكم والأمن في الولاية، كما افتتح مسجداً بمدينة **غريان**. وعاد مرّة ثانية لزيارة طرابلس خلال شهر سبتمبر/ أيلول من السنة ذاتها، حيث أمضى نحو سبعة أسابيع نظمت له خلالها لقاءات بوفود شعبية من مختلف أنحاء الولاية.[٧٣] كما عاد إلى طرابلس في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه بصحبة الملك لافتتاح دورة البرلمان الجديدة. وفي ٢٠/ ٤/ ١٩٥٩ تزوّج من كبرى بنات الطاهر باكير والي طرابلس، وانتقل الأمير للإقامة في طرابلس حيث رزق بأوّل أبنائه السيد محمد المهدي الحسن الرضا في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٠.

اقتصرت نشاطات وليّ العهد، خلال إقامته في مدينة طرابلس، كنشاطاته قبلها– على الإشراف على بعض الفعاليات المتعلّقة بالحركة الكشفية (بحكم

---

٧٠ من مواليد مدينة زوارة. عمل من قبل ياوراً خاصّاً لوالي طرابلس الصديق المنتصر، ثمّ لرئيس الوزراء مصطفى بن حليم. أعدّت السفارة الأمريكية نبذة عنه في تقريرها المؤرّخ في ٤/ ١٠/ ١٩٦٢ ذي الرقم (A-153) بالملف (773.11) بمناسبة مرافقته لوليّ العهد أثناء زيارة الأخير للولايات المتحدة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢.

٧١ راجع تقرير السفارة الأمريكية في ليبيا رقم (٦٨) المؤرّخ في ٧/ ٢/ ١٩٥٧ وتقريرها رقم (١٠٥) المؤرّخ في ١١/ ٥/ ١٩٥٧.

٧٢ بدأ الأمير يشكو من أعراض المرض في مطلع شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧، وأجريت له فحوص طبية بمستشفى قاعدة ويلس بطرابلس حيث اكتشفت إصابته بمرض السل في مرحلة متطوّرة. راجع تقرير السفارة الأمريكية السابق رقم (١٠٥)، وكذلك تقرير السفارة البريطانية خلال العام ١٩٦٨ الموجود بالملف FCO 39/124 .60604

٧٣ أعلن أثناء هذه الزيارة (في ١٧/ ١٠/ ١٩٥٨) عن خطبة وليّ العهد من كريمة والي طرابلس آنذاك الطاهر باكير. وقد أفاد تقرير سرّي للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٠/ ١٠/ ١٩٥٧ ذو الرقم (٣٤) أنّه قبل هذا الإعلان كانت هناك ثلاث مرشّحات للخطوبة من الأمير؛ الأولى إحدى أخوات البوصيري الشلحي، والثانية كريمة سليمان كانون (أحد رجال الأعمال في بنغازي)، والثالثة إحدى كريمات ملك المغرب الراحل محمد الخامس.

أنّه الكشّاف الأول) وبالمباريات الرياضية، كما كان ضيف الشرف في أحد الاحتفالات المهرجانية لمناصرة الثورة الجزائرية.

وعُرف عن الأمير الحسن الرضا، رغم ما كان يظهر عليه من سمات التحفظ، الاسترسال العفوي في التعبير عن آرائه الشخصية، ولاسيما عند تقييمه لرجال النظام. وقد ظهر ذلك جليّاً خلال المقابلة المبكرة التي أجراها معه في منزله ببنغازي السكرتير العربي بالسفارة الأمريكية يوم **٦/ ٢/ ١٩٥٧** (بحضور وكيل الديوان الملكي في بنغازي **خليل البناني**). فقد وجّه الأمير انتقادات لاذعة وصريحة للسيد **عبد الله عابد السنوسي** حول جشعه وراء جمع المال، **ولعمر الأشهب** صاحب جريدة "الزمان"، التي تصدر في بنغازي، والذي عدّه من عصابة الأول، وأنّه يعمل باستمرار على إيغار صدر الملك ضدّ عائلة أحمد الشريف السنوسي التي يرى أنّها ينبغي أنْ تُترَك وشأنها. كما تعرّض أيضاً لموضوع **المساعدات الأجنبية** التي رأى أنّها تبذّر، وأنَّ رئيس الوزراء **بن حليم** يستخدمها لمصلحته الخاصّة.[٧٤] كما ظهر ذلك جليّاً مرّة أخرى عندما قام الملحق السياسي والسكرتير العربي بالسفارة الأمريكية بمقابلة الأمير الحسن الرضا في بيته ببنغازي يوم **٥/ ١٠/ ١٩٥٧** إثر عودته من العلاج بالخارج. لقد وصفه زائراه بأنّه بدا في صحة جيدة، وشاباً مستقلاً وذكياً يملك رغبة حقيقية في الاهتمام بشؤون بلاده، رغم خلفيته المحدودة، كما نسبا إليه **انتقاده لمشروع بناء مدينة البيضاء كعاصمة**.[٧٥]

ومن الواضح أنَّ هذه السجيّة قد استمرّت لدى الأمير الشاب، ولم يجد من حوله من ينبّهه إلى محاذيرها ومخاطرها بالنسبة لشخص في وضعه ومكانته، ولاسيما أنَّ خصومه والمتربّصين به من داخل القصر وخارجه كثيرون. لقد غاب عنه أنَّه بمثل هذه التصريحات يزيد من عدد هؤلاء الخصوم النافذين، وأنّه فضلاً عن ذلك يضيف إليهم غضب عمّه الملك عليه.

أوردت برقية سرّية بعثت بها السفارة الأمريكية، مؤرّخة في **٢٩/ ٧/ ١٩٥٩** وتحمل الرقم الإشاري (G. 12)، أنَّ السكرتير الشرقي بالبعثة البلجيكية

٧٤ التقرير السرّي للسفارة الأمريكية المؤرّخ في ١١/ ٥/ ١٩٥٧ ويحمل الرقم (١٠٥) بالملف (773.11).

٧٥ التقرير السرّي للسفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٠/ ١٠/ ١٩٥٧ ويحمل الرقم (٣٤) بالملف السابق نفسه.

في بنغـازي المسـتر **روبـرت ميسّـون** Robert Misson [٧٦] أبلـغ أحـد موظفيها في بنغـازي محتوى مـا دار من حوار بين المسـتر ميسّـون **وولي العهد الحسـن الرضا** قبل سـفر الأخـير إلى طرابلـس في **٢٥/ ٧/ ١٩٥٩**، وأنَّ المسـتر ميسّـون[٧٧] كان مندهشـاً لمـا سـمعه من الأمير عـلى مدار سـاعة كاملة (على عكس مـا كان يبدو عليه في لقاءات سابقة له معه من تحفظ ودقة في الحديث) من **انتقادات للحكومة الاتحادية** (حكومة كعبار يومذاك) و**لحكومة ولاية برقة**، ولنشـاطات السـيد **عبد الله عابـد** المشـبوهة، وعلى الأخصّ مـا يتعلق بملابسـات منحه تنفيـذ عقد بناء طريـق فزان. وممّا أقلق المسـتر ميسّـون وأصابه بالصدمة **نقـد وليّ العهد للملك وإسـهابه في الحديـث عنه، وكيـف أنّه (الملـك) "منهك ومريـض" ويحتاج كثيراً للراحة**. وقد علّق المسـتر ميسّـون لمحدّثه من السفارة الأمريكية أنَّ الأمير، إذا ما استمر بالحديث على هذه الشاكلة، فإنّه لن يبقى طويلاً في منصبه.[٧٨]

وبالطبع فما كان لمثل هذه الأقوال الجارحة التي تُنسب إلى الأمير بحق عمّه الملـك أن تبقـى بعيـدة عن أُذن الأخير. وسـواء أوصَلت هـذه الكلمات في واقع الأمـر إلى أذن الملك أم لم تصل، **فالبوصيري الشـلحي** كان هنـاك، قريباً من أذن الملك على الدوام، وهو لم يكفّ يوماً، كما كان معروفاً، عن بذل المساعي لتهميش وليّ العهد ودوره، وإيغار صدر الملك عليه، بل للتخلّص كلّية من النظام الملكي في ليبيا.

يقـول تقريـر سرّي متأخّـر، مـؤرّخ في **٩/ ٥/ ١٩٦٤**،[٧٩] بعـث بـه السـفير البريطاني في ليبيا المسـتر **سـاريل** في أعقاب مصرع البوصيري الشـلحي في شهر إبريل/ نيسان من ذلك العام:

---

٧٦ عمل المسـتر ميسّـون بالسفارة البلجيكية في ليبيا متقلداً عدّة وظائف للتغطية على صفته المخابراتية، وقد بقي في ليبيا حتى سـقوط النظام الملكي فيها. راجع مبحث "منشـور سرّي" في فصل "حكومة ونيس القذافي .. آخر حكومات العهد الملكي" بالجزء الثاني من هذا الكتاب.

٧٧ وصفت البرقية المسـتر ميسّـون بأنّه مقيم في بنغازي منذ مدّة طويلة، وأنّه على علاقة ومعرفة بأفراد العائلة السنوسية جميعهم، وأنّه التقى بالسيد الحسن الرضا عندما كان يافعاً، غير أنّه لم يهتم بأن يقيم معه علاقة وطيدة قبل تعيينه وليّاً للعهد بسبب صغر سنّه وعدم أهمّيته يومذاك.

٧٨ علقت السفارة الأمريكية في برقيتها على ما أفاد به المستر ميسّون بأنَّ إقامة وليّ العهد الحالية، على مدى تسعة أسابيع، والتـي كان طابعهـا العزلة وقلة النشـاط، قد ذكّرته بالأشـهر الأولى التـي أعقبت تعيينه وليّاً للعهد. ولعل شـعوره بالإحباط أخذ يزداد بسـبب ما يسـمعه عن تآمر خصومه ضدّه من أجل اسـتئصاله عند وفاة الملك، في الوقت الذي يجد نفسـه فيه غير قادر أو راغب في القيام بأيّ شيء. فإن كانت هذه هي الحال التي عليها الأمير، فلا شـك أنَّ مثل هذا الحديث غير المتكلف مع أحد الدبلوماسيين الأجانب يمكن أن يسرّي عنه بعض الشيء. إلا أنّه في المدى البعيد، لا يمكن التشـكيك بملاحظة المسـتر ميسّـون، فلو سـمع الملك أنَّ وليّ العهد يتكلم بهذه الطريقة، فمن المحتمل أن ينتهي فجأة وضعه كوليٍّ للعهد.

٧٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/83 1010 بالملف FO 371/178 856.

"**إنَّ كراهية البوصيري الشلحي الشديدة لوليّ العهد، كانت تصبّ على الدوام في أُذن الملك**. ولا يوجد شـك في أنّها كانت ذات تأثير على موقفه تجاه وليّ العهد".
"أمّا الآن وقد تمّت إزالة هذا المعين من السمّ (بموت البوصيري) فمن المحتمل أن يتغيّر موقف الملك تجاه وليّ العهد".

ومن الواضح أنّ كلمات وليّ العهد الجارحة، غير المحسوبة وغير المسؤولة، قد وصلت إلى أذن عمّه الملك إدريس. يقول مصطفى بن حليم عن الأمير حسن الرضا:

".. ثمّ أحاط الأمير نفسـه بمجموعة من السياسـيين الفاشلين، وأصبح ينتقد أعـمال عمّه (الملك) في مجالسـه الخاصّة، وطبعاً كانت الأخبـار تنقل بسرعة إلى مسامع الملك بفضل مجموعة خبيرة من الوشاة. وبدأ الملك يهمل وليّ عهده ولا يهتـّم بتوجيهـه أو تدريبـه، بل إذا اضطرّ الملـك إلى إنابته فإنَّ هـذه الإنابة كانت بشروط تشلّ من حرّيته وتقيّد تصرّفاته. ثمَّ بدأ الملك يشعر بأنّه أساء الاختيار في تعيين الحسن الرضا وليّاً للعهد، وهذا ما صرّح لي به في مقابلات كثيرة في أواخر أيامي في الوزارة وبعد خروجي منها".[٨٠]

ويبـدو أنَّ الأمر لـدى وليّ العهـد لم يقتصر على التصريحـات والأقوال غير المسؤولة، بل تجاوزها إلى بعض **التصرّفات**، وفيما يلي بعض ما سجّله محمد عثمان الصيد بهذا الخصوص عن ولي العهد في مذكراته:[٨١]

"كان وليّ العهـد يتـصرّف تصرّفات تزعج الملك وتضايقه .. كما أنَّ وليّ العهد دأب على كتابة توصيات لأشخاص لتمنحهم الحكومة صفقات وعطاءات ... ومن الأشـياء التي لم تكن ترضي الملك في تصرّفات وليّ العهد، أنّه كان يتحدّث مع الملك كأنّه يتعمّد تعظيم نفسـه .. وتمـادى في تصرّفات أزعجت الملك، مثل إقامـة المـآدب الباذخـة ومخالطـة أنـاس لا يرضى عنهـم الملك. وأصبـح الملك تتجاذبـه عدّة أفكار بشـأن وليّ العهد، ومجمل القـول إنَّ العلاقات بينهما لم تكن طيّبة بسبب تصرّفات وليّ العهد، وأعتقد أنّه خيّب ظنّه فيه".

٨٠ بن حليم، ص ١٣٥.
٨١ الصيد، ص ١٧٢-١٧٣.

ورغـم خيبة ظـنّ الملك في وليّ العهد، أو ربما ندمه على قرار اختياره، ورغم عدم اهتمامه بتوجيه الأمير الحسـن أو تدريبه، فإنّه لم يحل بينه وبين ممارسـة الحدّ الأدنـى مـن صلاحياتـه ونشـاطاته. إذ تفيـد الوقائع بـأنّ الأمير الحسـن الرضا بدأ في التاسـع مـن يونيو/ حزيران **١٩٦٠ بـأوّل زيارة له لولاية فـزان**[٨٢]. ورغم التحضـيرات الكبـيرة التـي كانـت قد أعـدّت في كل مـن **غات** و**بـراك** و**مرزق** لاسـتقبال وليّ العهـد، فإنّه اختصر مـدّة زيارته للولاية إلى نحـو يومين أمضاها كلها في عاصمة الولاية **سبها** وعاد إلى طرابلس يوم **١٢/ ٦/ ١٩٦٠**، وقد عدّت هذه الزيارة فاشـلة في نظر الكثيرين، ولم تخدم صورة وليّ العهد في أعين مواطني الولايـة.[٨٣] ثمّ قـام الأمير في الفـترة الواقعة ما بـين **أواخر شـهر يونيو/ حزيران** وبدايـات الشـهر التالي من العام نفسـه بزيـارة **منطقة الواحـات** (الكفرة وجالو وأوجله) **بولاية برقة**.

وفي العام نفسـه (١٩٦٠)، قام وليّ العهد بأوّل **زيارة رسمية له خارج ليبيا**، فقـد زار، خـلال الفترة ما بين **١١، ١٨ من شـهر يوليو/ تمـوز، المملكة المتحدة**، ونـزل ضيفاً عـلى الحكومـة البريطانية. وقـد جرى **أيضـاً اختصـار برنامج هذه الزيـارة بسـبب إصابة الأمير مـرّة أخرى بالإعيـاء**، ولم تعدّ الزيـارة ناجحة بأيِّ معنًى من المعاني.

ثـمّ قام الأمير الحسـن بزيارة **ولاية برقة** لمدّة ١٧ يومـاً على امتداد الفترة من **السـادس إلى الثاني والعشرين من شـهر أغسـطس/ آب من العام ذاته (١٩٦٠)**، وشـارك في الاحتفال الذي نظّمته حكومة الولاية في بنغازي يوم **٧/ ٨/ ١٩٦٠ بنقل رفات شـيخ الشـهداء عمـر المختار من مقبرة "سـيدي عبيـد" إلى الضريح الذي أقيم خصوصاً له في شـارع عمرو بن العاص وسـط المدينة**.[٨٤] وقد شهدت

---

٨٢ سـافر الأمير الحسـن على متن طائرة حربية أمريكية من طراز VC-54 مخصّصة للسفير الأمريكي لأداء واجباته بها. وقد رافق وليّ العهد وفد كبير ضمّ كلاً من رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار، ووزير الدفاع أحمد الحصائري، ووزير الاقتصاد (آنذاك) محمد عثمان الصيد، والشيخ منصور المحجوب المستشار بالمحكمة العليا الاتحادية، ورئيس أركان الجيـش الزعيم السـنوسي لطيـوش، ووالي طرابلس أبي بكر نعامـة، ووكيل الديوان الملكي عبد السـلام باش إمام، ومدير المراسم بوزارة الخارجية فرج بن جليل، بالإضافة إلى السيد عبد الله عابد السنوسي.

٨٣ راجـع التقرير السرّي الذي أعدّته السـفارة الأمريكية حول هذه الزيارة بتاريـخ ٢١/ ٦/ ١٩٦٠، وهو يحمل الرقم الإشاري (٥٢٥) بالملف (773.11).

٨٤ تجدر الإشارة إلى أنّ النظام الانقلابي نقل، في السنوات الأولى لاستيلائه على السلطة، رفات الشهيد عمر المختار إلى قرية "**سـلوق**" النائية بحجّة أنّها المنطقة التي جرى فيها شـنقه من قبل سـلطات الاحتلال الإيطالي يوم ١٦/ ٩/ ١٩٣١. وفضـلاً عـن ذلك، قام النظام الانقلابي خلال عام ٢٠٠١ بهدم وإزالـة كافة معالم الضريح الذي ظل حتى يومذاك قائماً في مدينة بنغازي.

هذه المناسبة إلقاء الأمير لأول خطاب عام له في حياته. وأمضى بقية مدّة الرحلة في زيـارة شـتى مـدن الولايـة، مـن أجدابيـا (غربي بنغـازي) حتى طـبرق (على الحـدود مـع مصر). وقد حـرص على إلقـاء كلمة قصـيرة عند كل زيـارة، **وبدا الأمـير أكثر ثقة بنفسـه من ذي قبل، كما أنَّ اسـتقبال مواطنـي الولاية له في المدن التـي زارها كلها كان عـلى درجة عالية من الحرارة**. ولوحـظ أنَّ الغائب الوحيد عن هذه الاحتفالات، من بين المسـؤولين، كان ناظـر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي.[٨٥]

رأي للمـلكة فاطمة

ورد في تقريـر[٨٦] بعثـت به السـفارة الأمريكية بتاريـخ ١٣/ ٩/ ١٩٦٠ آراء للملكة فاطمة[٨٧] حول وليّ العهد، وقد جاء في ذلك التقرير ما ترجمته:

"قالـت الملكـة فاطمـة إنَّ الملك إدريس عـبّر عن أملـه في أن يبقى في العرش خمس سـنوات أو عشراً أخرى. ووفقاً لرأي الملكة، فإنَّ هذه الرغبة لدى الملك جـاءت بسـبب انعدام ثقته في قدرات وليّ العهد الحسـن الرضـا بأن يحافظ على الملكيـة في مواجهـة العنـاصر الباحثـة عن السـلطة. لقد أشـارت الملكـة إلى أنَّ وليّ العهـد ضعيف الشـخصية، لا يتمتع بشـعبية بين النـاس، ولا يبدي اهتماماً كافيـاً بشـؤون الدولة. كما وصفته الملكـة بأنّه أناني، كثير الشـكوى وغير ودود (unfriendly)، وأنّـه وزوجته لم يتعلما كيف يسـتقبلان الناس، وأنّهما في الواقع فظّان اجتماعياً، ولم يظهرا أيّة رغبة في تطوير شخصيتهما العامّة".

٨٥ أعدّت السـفارة الأمريكية في ليبيا ثلاثة تقارير مطوّلة عن هذه الزيارة، وكان تقييمها لها إيجابياً بشـكل كبير. راجع التقريـر رقـم (٥) المؤرّخ في ١٢/ ٨/ ١٩٦٠، والتقرير رقم (١٠) المؤرّخ في ٢٢/ ٨/ ١٩٦٠، والتقرير رقم (١٢) المؤرّخ في ١/ ٩/ ١٩٦٠ الموجودة بالملف المركزي رقم (773.11).

٨٦ التقرير يحمل الرقم (٩٥) بالملف (773.11) بعنوان "ملاحظات القصر من زوجة الملك" "Palace Comments From The King's Wife". راجـع المقتطفـات الأخرى من هـذا التقرير التي وردت في الفصل الخاص بحكومة كعبار تحت عنوان "آراء للملكة فاطمة"، وما ورد تحت مبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" في هذا الفصل.

٨٧ جـاءت هذه الملاحظات، وفقاً للتقرير المذكور، على لسـان الملكة فاطمة أثناء إقامتها بمستشـفى القاعدة الأمريكية ويلـس بطرابلـس خلال الفـترة ما بـين ١٣/ ١٢/ ١٩٥٩ و٦/ ١/ ١٩٦٠ حيث أجريت لها خلالهـا عملية جراحية كبـيرة. وكان الملـك إدريس مقيماً مع الملكة فاطمة في المستشـفى طوال هذه الفترة. وكان يقوم عند التاسـعة صباحاً يوميـاً بمغـادرة المستشـفى إلى القـصر، ثـمّ يعـود إليها عنـد الرابعة مـن بعد الظهر حيـث يقضي الوقت مـع الملكة بالمستشفى حتى صباح اليوم التالي.

في ظـل حكومة الصيد

تحدّث الصيد **عن بداية الصلة بينه وبين وليّ العهد**، فقال:

"ربطتنـي بالأمير الحسـن الرضا علاقة صداقة وودّ، لأنّنـي تعرّفت عليه عن كثب في ربيـع سـنة ١٩٥٧ حـين كان يعالـج في سـويسرا، وكنـت في الفـترة نفسـها في جنيف أقوم بمهمّة تمثيل ليبيا في مؤتمـر منظمة الصحة العالمية، فزرته في مصحّـة تقـع في جبال المقاطعـة الألمانية، وبقيت معه عشرة أيـام، ومنذ ذلك التاريـخ توطّـدت العلاقـة بيننـا، وصرت أزوره بين الفينة والأخـرى في منزله بطرابلس".[٨٨]

أمّـا عـن علاقته به **منـذ توليه رئاسـة الـوزارة في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠**، فيقول عنها:

"**فبعد تشكيل الحكومة بفترة وجيزة** تطرّقت مع الملك إدريس إلى **وضعية الأمير الحسـن الرضا**. قلت للملك إنَّ وليّ العهد **يوجـد حالياً في حالة لا تليق به**، فهو يقيـم في فيلا، ويتقـاضى راتباً مبلغ **خمسـمائة جنيه** (أي ما يعـادل ١٥٠٠ دولار تقريباً) في الشـهر من الخاصّة الملكية. واقترحت على الملك تأسيس **دائرة خاصّة** لـه عـلى أن ترصـد للدائرة **ميزانيـة** يوافق عليهـا الملك ويتـمّ إقرارها من مجلس الأمّـة. **كانـت وجهة نظري أنّه لا بدّ من الاعتناء به مادّياً ومعنوياً، وأن تكون له وضعية اعتبارية أمام الناس.**

وافـق الملـك عـلى اقتراحاتي بشـأن تحسـين وضعيـة وليّ العهـد، وأصبحت له دائـرة (الديوان الأمـيري)[٨٩] واختار موظفيها، وأضحى يـزار من جميع طبقات المجتمع، ويتصرّف بحرّية، ولم يرق هذا التحوّل لناظر الخاصّة الملكية".[٩٠]

ووفقاً لما أورده **الصيد** في مذكراته، فقد انتهز فرصة مقابلته للملك (بصحبة رئيـسي مجلسي النواب والشـيوخ) **خلال شـهر مـارس/ آذار ١٩٦٢** عندما كان

---

٨٨ الصيد، ص ١٦٨.

٨٩ صدر الأمر بتأسـيس الديوان الأميري في فبراير/ شـباط ١٩٦١، وتمّ اختيار أبي القاسم الغماري (السكرتير السابق للملك) سـكرتيراً لوليّ العهد. وقد بلغت الاعتمادات المالية لديوان وليّ العهد خلال العام المالي ٦٢/ ١٩٦٣ (٥٠) ألف جنيه.

٩٠ الصيد، ص ١٦٨

الملـك يفكر بالتنّحي عن الحكم، فرجـاه التخلّي عن هذه الفكرة، كما اقترح عليه الاهتمام بوليّ العهد:

".. فاقترحـت وبـكل قـوة أن ينصبّ الاهتـمام على وليّ العهـد لأنّه يحتاج إلى العنايـة، وضرورة تدريبـه وإطلاعه على شـؤون الدولة، وقلـت مخاطباً الملك: يجب أن يحضر (وليّ العهد) مع السـفراء حين يقدّمون أوراق اعتمادهم لديكم، كـما يحـضر اجتماعاتكم مع الـزوّار الأجانب، ومع رئيـس الحكومة حين يجتمع بكم، ويسـتمع لما يدور في هذه الاجتماعات دون أن يتدخّل، وأن تقرّبوه منكم ليكون مثل سكرتيركم الخاصّ.

كـما اقترحـت أن يجتمـع معـه الـوزراء والولاة حتـى يتعـرّف عـلى التفاصيل، وطلبت منه أن يعيّن له **أسـاتذة متخصّصون**، وتنظّـم له زيارات خاصّة للدول ذات النظام الملكي، مؤكداً أنَّ هذه هي بالفعل المسؤولية التي يمكن أن يحاسب عليها الملك، أي التفريط في تنشئة وليّ العهد التنشئة السياسية المطلوبة".[٩١]

وفي موضع آخر من مذكراته:

".. اقترحت كذلك على الملك أن تخصَّص له أسـاتذة في مختلف التخصّصات لتكوينـه سياسـياً وعلميـاً، غـير أنَّ وليّ العهـد للأسـف لم يقبـل هـذه الفكرة، واقتـصر الأمر على أحد الأسـاتذة المصريين اسـمه الدكتور **محمود أبو السـعود** تولى تدريسـه التاريخ والرياضيـات ... **وإلى جانب محدودية ثقافته (وليّ العهد) ونفـوره من التعلّم، عـلى اعتبار أنَّ ذلك يمسّ بكرامته، لم يكـن وليّ العهد ميّالاً للعمل العام** ..".[٩٢]

اهتمـام من آخرين

وفي الواقـع، فـإنَّ رئيـس الـوزراء الصيد لم يكـن وحده المتعاطـف مع وليّ العهد، فقد **كان إلى جانبه عدد لا بأس به من رجال النظام الملكي (من الولايات الثـلاث) يكنّـون التعاطف ذاته للأمـير رغم معرفتهم بمحدوديّـة قدراته، لأنّهم كانـوا يرون فيه رمزاً لوحدة البـلاد، وبديلاً أفضل من البوصيري وزمرته**. وعلى

٩١ المصدر نفسه، ص ١٦٣.
٩٢ المصدر نفسه، ص ١٦٨.

سبيل المثال، يقول السير **أليك كيركبرايد** (الذي شغل منصب أول سفير لبريطانيا في ليبيا حتى ديسمبر/ كانون الأول من العام ١٩٥٤)، في تقرير أعدّه للخارجية عن انطباعاته عن ليبيا خلال الزيارة التي قام بها إليها في أواخر عام **١٩٦١** وبدعوة من الحكومة الليبية للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة للاستقلال، ما ترجمته:

"هناك مجموعة من الأشخاص (من بين رجال العهد الملكي) الذين يفكرون في تنظيم أنفسهم في شكل حزب (تكتل) سياسي يقوم بمساندة وليّ العهد والارتباط ببريطانيا عند وفاة الملك. غير أنَّ هؤلاء يخشون، إذا ما أقدموا الآن على هذه الخطوة، أن تقول مجموعة البوصيري الشلحي وعبد الله عابد للملك إدريس إنَّ هؤلاء يناصبونه العداء. لقد ألمح السيد **حسين مازق**[٩٣] لي أنّه وأصدقاءه يتوقعون مساندة بريطانيا لهم في أهدافهم هذه .."[٩٤]

وتجدر الإشارة في هذا المضمار إلى ما نُسب إلى **سعد العبيدي**،[٩٥] الذي كان يشغل منصب مدير عام وزارة الداخلية في حكومة ولاية برقة، خلال اللقاء الذي جرى بينه وبين المستر جون **دورمان** John Dorman (المستشار بالسفارة الأمريكية) في منزل الأخير ببنغازي وبناءً على طلب الأوّل.

لقد لخّص المستر **دورمان** في الفقرات الأخيرة من تقريره عن هذا اللقاء (الذي امتدّ لثلاث ساعات) وجهات نظر ضيفه قائلاً:

"إنَّ هناك **طريقتين** فقط يمكن من خلالهما تحسين الوضع السياسي الراهن في البلاد. إنَّ نفوذ البوصيري الشلحي والسيد عبد الله عابد وبن حليم **ينبغي أن يُزال**. لقد بات واضحاً الآن أنَّ الملك ليس بمقدوره أن يفعل شيئاً بنفسه كي يفلت من هذا النفوذ".

---

٩٣ من الواضح أنَّ حسين مازق كان ضمن هؤلاء الأشخاص المؤيّدين لوليّ العهد، رغم ما كان له من تحفظ شديد في البداية على شخصيته واختيار الملك له كوليٍّ للعهد. ولا يغيب عن القارئ أنَّ حسين مازق كان مبعداً، عندما قام السير أليك كيركبرايد بزيارته لبرقة في أواخر عام ١٩٦١، عن منصب والي برقة الذي ظل يشغله لأكثر من تسع سنوات.

٩٤ راجع التقرير وملاحظات إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية بشأنه. التقرير مؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/3 بالملف FO 371/165732 22860.

٩٥ كان السيد سعد العبيدي من الشخصيات المعروفة بصلتها بالكثير من رجال الأسرة السنوسية، وكان من القلة المعروفين بتردّدهم على السيد الصديق الرضا السنوسي (أخي وليّ العهد) الذي كان مغضوباً عليه من الملك، وموضوعاً تحت الإقامة الجبرية في بيته.

"ومن ثمّ ينبغي إقناع الملك بأن **يفوّض بعض صلاحياته لوليّ العهد**. ويُفترض في هذه الحالة أن يقوم الأمير بإحاطة نفسه بمستشارين أكثر كفاءة من أولئك المحيطين بالملك حالياً، ولا بدّ من **إجبار البوصيري وزمرته على الانسحاب من الحياة السياسية**".

"إذا ثبت أنّ هذا السبيل غير ممكن، فلا بدّ في هذه الحالة من **نصيحة الملك بالتنازل عن صلاحياته كافة لوليّ العهد والتخلي عن العرش**".

ثمّ يضيف المستشار السياسي دورمان في تلخيصه:

"لقد تساءل السيد سعد العبيدي بعد ذلك عن **موقف الولايات المتحدة الأمريكية** في حال قيام **ثورة** Revolt **ضدّ الملك ولصالح وليّ العهد**، وأجبته: في هذه الحالة سوف تحجم الحكومة الأمريكية تماماً عن تأييد أيّ لجوءٍ للقوة أو الانحياز إلى أيّ طرف في صراع داخلي".

"وقد علق السيد سعد بأنّه طرح السؤال فقط من أجل أن يعرف ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تعارض بقوة **أيّة محاولة لتنصيب وليّ العهد ملكاً**. وأضاف إنّه لا يستطيع أن يسأل أكثر من ألا تتدخّل الولايات المتحدة في حال وقوع هذا الأمر. وأجبته أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ما يزال لديها الكثير من الاحترام لقدرة الملك وذكائه".

"**لقد عاد السيد سعد مرّة أخرى للتأكيد على استهجان الحالة القائمة (في ليبيا) التي تمكنت فيها عصابة صغيرة من السياسيين المتآمرين من وضع الملك تحت سيطرتهم الكاملة، في الوقت الذي تندفع فيه بقية البلاد بسرعة كبيرة نحو الانشطار**".[٩٦]

استفسار أمريكي

في **٩/ ١١/ ١٩٦١** بعث وزير الخارجية الأمريكية المستر دين راسك برقية سرّية تحمل الرقم الإشاري (CW – 4085) يستفسر بموجبها عن العلاقة

٩٦ التقرير مؤرّخ في ٦/ ١٢/ ١٩٦١ ويحمل الرقم الإشاري (٦٧) بالملف (773.00).

بين وليّ العهد والملك إدريس. وكان هذا الاستفسار، من جهة، في إطار الاهتمام العام الذي توليه الحكومة الأمريكية لموضوع خلافة الملك، ومن جهة أخرى بسبب التوصيات الصادرة عن السفارة الأمريكية إلى واشنطن بأن تقوم بتوجيه الدعوة إلى وليّ العهد لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من بين ما جاء في تلك البرقية:

"لقد تسلمت الوزارة بعض التقارير الاستخباراتية التي تشير إلى **إمكان أن يكون وليّ العهد مورّطاً في مؤامرة إبراهيم حماد في بنغازي،**[٩٧] وتقريراً آخر يشير إلى أنَّ وليّ العهد مغضوب عليه من قبل الملك بسبب إعطائه وعوداً لضمان إطلاق سراح **البعثيين** الموجودين الآن في السجون".[٩٨]

وتضيف البرقية:

"وعلى الطرف الآخر، فإنَّ تفويض الملك لوليّ العهد باستقبال الحاكم وليامز Governor Williams[٩٩] نيابة عن الملك في طبرق، يعدّ خطوة غير مسبوقة من جانب الملك في اتجاه تدريب وليّ العهد على القيام ببعض واجبات ومسؤوليات الملك".

وعلى الرغم من أنّنا لم نعثر ضمن وثائق الخارجية الأمريكية المفرج عنها على ردّ السفارة حول هذه الاستفسارات، فإنّنا نستبعد أن يكون ذلك الردّ قد تضمّن أيّة سلبيات، أو ما يؤكد وجود صلة بين وليّ العهد وبين أطراف تلك "المؤامرة".[١٠٠]

الأمير نائباً للملك

لم يحدث منذ تعيين الأمير الحسن الرضا وليّاً للعهد في نوفمبر/ تشرين

---

٩٧ سنأتي على ذكر هذا الموضوع في مبحث "قضية حمّاد ومنّاع" في الفصل التالي.

٩٨ الملف (773.11). راجع مبحث "اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم" في الفصل التالي.

٩٩ كان يشغل يومذاك منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية.

١٠٠ راجع مناقشة هذا الموضوع في مبحث " قضية حمّاد ومنّاع" في الفصل التالي.

١٠١ كانت آخر مرّة غادر فيها الملك إدريس البلاد في شهر يوليو/ تموز ١٩٥٦ عندما قام بزيارة للجمهورية التركية. وقد أصدر الملك في تلك المناسبة أمراً ملكياً بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٥٦ بتفويض كل من رئيس مجلس الشيوخ محمود بوهدمة ورئيس مجلس النواب عبد المجيد كعبار نواباً عنه طوال فترة غيابه عن البلاد. وكان السبب في تعيينهما أنَّ منصب وليّ العهد كان شاغراً، إذ إنَّ وليّ العهد السابق (أخا الملك) السيد محمد الرضا السنوسي كان قد توفي فجأة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٥، ولم يكن قد تمّ تعيين وليّ عهدٍ جديدٍ بعد.

الثاني من العام ١٩٥٦ أن غادر الملك البلاد في زيارة خارجية،[١٠١] ومن ثمّ فلم تتَح للأمير فرصة تعيينه **نائباً للملك** وفرصة ممارسة صلاحيات ذلك المنصب. وجاءت هذه الفرصة لوليّ العهد عندما قرّر الملك أداء فريضة الحج في العام ١٩٦٢.

ففي اليوم السابق لتوجّهه إلى الأراضي المقدّسة، أصدر الملك أمراً ملكياً مؤرّخاً في **٢/ ٥/ ١٩٦٢** عيّن بموجبه الأمير الحسن الرضا وليّ العهد **نائباً عنه، وفوّضه كامل صلاحياته طوال فترة غيابه عن أرض الوطن**. ويبدو أنَّ البوصيري الشلحي وآخرين كانوا حريصين على الحدّ من الصلاحيات المعطاة لوليّ العهد بموجب ذلك الأمر، كما كانوا يرغبون في تعيين "**مجلس استشاري**" له خلال غياب الملك. غير أنَّ رئيس الحكومة الصيد[١٠٢] كان من بين المعارضين لهذه الاقتراحات، كما أنّه اقترح على الملك أن يصحب معه في رحلة الحج[١٠٣] الأخوين البوصيري وعبد العزيز الشلحي حتى لا يقوما بالتنغيص على وليّ العهد في غياب الملك.

ويبدو أنَّ هذا التكليف قد أمدّ وليّ العهد بشحنة من الثقة بالنفس انعكست على أدائه وتصريحاته طوال فترة غياب الملك، وبعد عودته أيضاً.

ففي ٢٥/ ٥/ ١٩٦٢، بعث السفير الأمريكي **جونز** بتقرير مختصر إلى الخارجية الأمريكية أشار فيه إلى أنَّ زميله السفير البريطاني قابل رئيس الوزراء الصيد **يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٢**[١٠٤] واستفسر منه عن علاقته بالأمير الحسن (نائب الملك يومذاك) وعمّا إذا كان يراه باستمرار، وما إذا كانت علاقته الشخصية والرسمية به وثيقة وعلى انسجام. وقد أفاد هذا التقرير أنَّ رئيس الوزراء الصيد أكد في إجابته أنّه يتمتع بعلاقة عمل ممتازة مع الأمير وأنّه يقابله بانتظام (وأنّه

---

١٠٢ راجع التقرير الذي أعدّه رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر كاردين D. C. Carden عمّا دار خلال اللقاء الذي جرى بينه وبين رئيس الوزراء الصيد يوم ٩/ ٥/ ١٩٦٢. التقرير مؤرّخ في ١١/ ٥/ ١٩٦٢، ويحمل الرقم الإشاري 1943/62 بالملف FO 371/165733 22860.

١٠٣ أصدر الملك تعليماته بأن تغطّي الحكومة ٢٥٪ من مصاريف جميع الحجاج المسافرين على الباخرة نفسها التي سافر الملك عليها. كما قرّر أن يصحب في طريق الذهاب حجاج ولاية برقة، وأن يصحب في طريق العودة حجاج ولاية طرابلس، فقد كان حجاج الولاية الأخيرة قد غادروا إلى الأراضي المقدسة يوم ١٦/ ٤/ ١٩٦٢. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٣٦) المؤرّخ في ٥/ ٥/ ١٩٦٢، الملف رقم (773.11).

١٠٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-61) بالملف (773.11).

كان في طريقه لرؤيته ذاك اليوم)، وأنّه (أي الصيد) يقوم بإطلاعه باستمرار (منذ أصبح نائباً للملك) على الأمور كافة.

لقـاءات مثيـرة

حفلـت الحقبـة، التي تولى فيهـا الأمير الحسـن أعباء "**نائـب الملك**" خلال وجـود الملـك في الأراضي المقدّسـة، بعـدّة مقابـلات مـع سـفيري بريطانيـا والولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا على وجه الخصوص. ولقد بذل السـفيران جهديهـا خلال تلـك المقابلات في التعـرّف أكثر على وليّ العهـد، وعلى الطريقة التي يفكر بها في تلك الفترة العصيبة من تاريخ البلاد.

ففي **العاشر من مايو/ أيار ١٩٦٢** (أي خلال أسبوع من سفر الملك للحج)، اسـتقبل وليّ العهد (نائب الملك) السفير الأمريكي **ويزلي جونز** في القصر الملكي (وليـس في الديوان الأميري) وكان بصحبته رجـل المخابرات الأمريكية **دونالد سـنوك** Donald Snook [١٠٥] الذي حضر كمترجم، وقد جـاء هذا اللقاء بناءً على طلب السفير الأمريكي.[١٠٦]

وقد قدّم **السـفير جونز** لتقريره عـن هذه المقابلة (مؤرّخ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم ٣٤٥ وعنوان "**مناقشـة العلاقات والسياسات الليبية الأمريكية مع الأمير "نائب الملك"**) بالإشارة إلى أنّه لم يقابل الأمير الحسن منذ قرابة العام (منذ يونيو/ حزيران ١٩٦١) بسـبب ظروف كل منهما وتعارضها مع ظروف الآخر، كـما أشـار إلى أنّه وجد الأمير، في هـذا اللقاء الذي دام لأكثر من سـاعة، **ودوداً، متجاوبـاً**، ومرتاحـاً، كـما لاحظ عليه **درجـة من الثقـة والاعتـداد بالنفس لم يره عليهما من قبل**.

وقد أشـار السـفير في تقريره إلى أنّه أكد للأمير أنَّ **سياسـة أمريـكا تجاه ليبيا تقوم على أسـاس اعتقادٍ راسـخٍ لديها بأنَّ الملكية تجسّـد أحسـن ضمان لاستمرار**

---

١٠٥ راجع ما ورد تحت عنوان "ولقاءات مع سنوك" بهذا المبحث.

١٠٦ كان السـفير الأمريكـي قـد أبـدى، خـلال اجتـماع " مربّـع- الأربعـة Four-Square" الـذي انعقـد يـوم ٢/ ٥/ ١٩٦٢ بين الجانبين الأمريكي والبريطاني في ليبيا، انزعاجه بسبب انقطاع الصلة بين السفارة الأمريكية وولي العهـد، وقد عبّر السـفير الأمريكي عن مخاوفـه من أن يكون ذلك بتأثير المقال الذي نشرته منذ شـهر مضى صحيفة "**كل شيء**" اللبنانيـة والـذي اتهـم بريطانيـا وأمريكا بالعمـل سرّاً من أجل إقامة نظام جمهـوري في ليبيا بعد وفاة الملك إدريس. راجع رسالة السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخة في ٤/ ٥/ ١٩٦٢ والتي تحمل الأرقام الإشارية VT 1943/626 , 1091/86، الملف FO 371/165743.

الاستقرار والتقدّم لهذا البلد. وقد عبّر الأمير عن ارتياحه وامتنانه لما سمعه من السفير.

وأضاف السفير جونز في تقريره أنَّ الأمير تحدّث، بلهجة أكثر حدّة من ذي قبل، ضدّ **عبد الناصر** ونيّات مصر تجاه ليبيا، وكيف أنَّ عبد الناصر يسعى لإزالة النظم الملكية كافة في العالم العربي، وأشار إلى أنّه يعدّ مصر "العدوّ الأول لليبيا"، وأنَّ الخطر الرئيس الذي تشكله مصر على ليبيا لا يتمثل في قيامها بعدوان خارجي عليها، ولكنّه يتمثل في نشاطات التغلغل والدعاية المضادّة والعملاء.

كما عبّر الأمير - وفقاً لما جاء في هذا التقرير - عن مخاوفه من **الجزائر** عندما تحصل خلال عام أو عامين على استقلالها. ونبّه إلى وجود خلافات على الحدود بينها وبين ليبيا، مؤكداً أنَّ **مصطفى بن حليم**، عندما كان رئيساً للوزراء، تنازل عن جزءٍ من الأراضي الليبية للفرنسيين خلال المحادثات السرّية التي أجراها معهم. وفي كلمات الأمير التي اقتطفها التقرير "**إنَّ هذه هي أرض ليبية بسكانها الطوارق الليبيين الذين يعيشون فوقها وبالنفط الموجود في أعماقها**". كما بدا الأمير متخوّفاً من المساعي المبذولة لإقامة "**المغرب العربي الكبير**" لأنَّ هذا يعني قيام جار قوي على حدود ليبيا الغربية مرتبط بفرنسا ويعمل بالتعاون مع جارتها في المشرق "مصر".

وأوضح التقرير أنَّ الأمير أبدى اهتماماً زائداً عند تناول السفير في حديثه **التهديدات** التي قد تستهدف الدستور والنظام الملكي في ليبيا. واستفسر الأمير عمّا إذا كان السفير يشعر بوجود **عناصر داخل ليبيا** قادرة على تغيير النظام، وعمّا إذا كانت هذه العناصر تشكل خطراً وشيكاً على الوضع. ويُفهم من قراءة للتقرير أنَّ السفير لجأ إلى **المراوغة** في إجابته عن استفسار الأمير، فهو من جهة لم يقطع بوجود مثل هذه العناصر، غير أنّه في الوقت نفسه لم يستبعد وجود بعض الأشخاص الطموحين الذين يسعون للحصول على السلطة بدوافع أنانية. كما أكد السفير أنّه، لكي يتمكن هؤلاء الأشخاص من تغيير الوضع، لا بدّ أن يكون بأيديهم القوة الكافية للقيام بذلك، وفي اعتقاده أنّ هؤلاء لا يملكون في الوقت الراهن مثل هذه القوّة.

وأشار التقرير نفسه إلى أنَّ الأمير نائب الملك كان حريصاً على أن يطول

وقـت اللقـاء، كما ألمح للسـفير بـأن يعـاود الزيارة. وفي ختـام هـذه المقابلة، قام السفير بإهداء الأمير ترجمة عربية لكتاب "*Army Control: Disarmament and National Security*".

ويتضح من **الوثائق السرّية البريطانية** أنَّ السفير الأمريكي جونز أبلغ زميله البريطـاني بفحوى مقابلـة الأول مع وليّ العهد وأطلعه على مـا دار خلالها. وقد قـام السـفير البريطاني بإعـداد رسـالة إلى الخارجيـة البريطانية مؤرّخـة في **١٢/ ٥/ ١٩٦٢**، واعـداً إيّاها بـأن يحيل عليها صورة من التقريـر الأمريكي عن هذه المقابلة. وجاء في رسالة السفير ستيوارت:

"**في العمـوم تبـدو المقابلة مرضية جداً، وتشـير إلى أنَّ وضـع وليّ العهد قد تعزّز كثـيراً**. هنـاك نقطـة تحتـاج إلى المزيـد مـن الاسـتيضاح تتعلـق **بدرجـة الترابط والتعـاون بين وليّ العهـد ورئيس الوزراء** (الصيـد) إن كان ثمّة شيءٍ من ذلك. إنّنـي سـأحاول الحصول على مقابلة وليّ العهـد في القريب من **أجل التحقق من هذا الموضوع**".

"إنَّ اعتمادنـا عـلى ما قالـه رئيس الوزراء للمسـتر كاردين (رجـل المخابرات البريطـاني) يجعلنا نطمئنّ إلى أنَّ رئيس الوزراء حريص على مصالح وليّ العهد، وبالواقـع فإنّه **إذا كان بمقـدور الاثنين (وليّ العهد والصيـد) أن يعملا بتعاون، فإنَّ ذلك سوف يكون من مصلحتهما سوياً**".

"**مـن خلال مـا قاله لي السـفير جونز، فهم ما زالـوا لا يثقون في رئيـس الوزراء الصيد**".[١٠٧]

وبتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٦٢، قام السـفير سـتيوات بإحالة صـورة من التقرير الـذي زوّده به السـفير الأمريكـي جونز عـلى الخارجية البريطانيـة. وقد جاء في رسالة الإرفاق:

---

١٠٧ الرسـالة تحمـل الأرقـام الإشـارية 1943/622 , VT 1015/20 بالملـف FO 371/165738 22860. يبـدو أنَّ مـن بين أسـباب عدم ثقـة السـفارة الأمريكية في رئيس الـوزراء الصيد تـورّط الأخير في معامـلات مالية مشـبوهة مـع شـخصيات محسـوبة على "مجموعـة البوصـيري". فقـد أورد تقرير للسـفارة الأمريكية، يحمـل الرقم الإشـاري (A-167) ومـؤرّخ في ٣/ ٤/ ١٩٦٢، أنَّ الصيد وعبد الله عابد السـنوسي اشـتريا في تلـك الفترة "عمارة أليطاليا" بشارع هايتي بطرابلس بمبلغ (١٨٥) ألف جنيه ليبي، كما أنّه اشترى عدداً كبيراً من أسهم "شركة البترول الوطنية الليبية" التي أسّسها مصطفى بن حليم وعبد الله عابد وآخرون .. (الملف 873.053).

"**إنَّ السـفير الأمريكـي يؤكـد في تقريره (المرفق) أنّـه يعدّ المقابلة مـع وليّ العهد مرضيـة جـداً. غـير أنَّ مطالعـة دقيقـة للوثيقـة المرفقـة لا تقـدّم أساسـاً مقنعـاً للاستنتاج أنّ وضع وليّ العهد قد تعزّز كثيراً**".[١٠٨]

في **٢١/ ٥/ ١٩٦٢** جاء دور السـفير البريطاني ستيوارت لمقابلة وليّ العهد. وكـما أحـضر السـفير الأمريكي معـه خلال لقائـه مع الأمـير رجـل المخابرات الأمريكـي **سـنوك**، فقـد أحضر سـتيوارت معه لمقابلـة الأمير رجـل المخابرات البريطانية **كاردين**. يقول المسـتر ستيوارت في المحضر الذي أعدّه بالتاريخ نفسه عن تلك المقابلة:

"لقد افتتحت الحوار مع وليّ العهد بالإشارة إلى أنّني، في آخر مرّة زرته فيها، أحضرت معي، بسـبب قصوري في اللغة العربية، مترجماً ربّما لم يكن الأمير يثق بـه ثقة كاملة. أمَّا اليوم، فقد أحضرت معي المسـتر **كارديـن** الذي يعرفه الأمير جيداً. ولعل الأمير يرغب بالتالي في الحديث معي بصراحة أكثر. وقد استجاب الأمير على الفور وأعطاني موجزاً لوجهات نظره حول سياسـات ليبيا الداخلية والخارجية".

"لقـد شرع الأمـير عـلى الفور بالتعبـير عن أسـفه لكـون **الملك** محاطـاً بزمرة يرأسـها **البوصـيري الشـلحي** و**عبـد الله عابـد السـنوسي** وتضـمّ **عبـد العزيـز الشـلحي** وآخرين، وهم لا يعيرون أيّ اهتمام للملكية في ليبيا. وقد اسـتطاعت هـذه الزمرة عبر حظوتهـا عند الملك أن تحصل على **رشـاوى كبيرة** من شركات البـترول وغيرها من الـشركات، في الوقت الذي يتمنّى فيـه هؤلاء **إقامة النظام الجمهـوري** في البـلاد بعد وفاة الملك. وتتلقى هذه الزمـرة التأييد في داخل ليبيا مـن قبل أشـخاص من أمثال **مصطفى بـن حليم** و**عبد المجيـد كعبار** ومجموعة أخـرى مـن الموالين لمصر، وبمقدور هـؤلاء إثارة **الاضطرابات** مـن داخل ليبيا وخارجها عند وفاة الملك".

وقد أضاف هذا المحضر ناسباً إلى وليّ العهد قوله:

"إنَّ **الملك طاعن في السنّ**، وقد يموت في هذا العام أو العام التالي أو في أيّ وقت.

١٠٨ الرسالة تحمل الرقم الإشاري السابق ومودعة بالملف ذاته.

وعندما يحدث ذلك، فهناك خطر قيام تحرّك لإعلان النظام الجمهوري في ليبيا. وفي اعتقادي، أنّ **نقاط الخطر** داخليا تكمن في **طرابلس وفزان، وتعدّ طرابلس هي الأكثر خطراً**. والحالة في **برقة** ليست على الدرجة نفسها من السوء، فالوالي **محمود بوهدمة** ورئيس المجلس التنفيذي **هاشم العبّار** ومحمود بو قويطين (قائد عام قوة دفاع برقة) أصحاب موقف ثابت، و**محمود بوقويطين** يمكن الوثوق به (رغم أنّه صهر البوصيري الشلحي) لأنّه يكره المصريين. أمّا بالنسبة لطرابلس فأخطر الأشخاص هما الوالي **فاضل بن زكري** ورئيس المجلس التنفيذي **علي الديب**، ويؤمل إجراء تغييرات في حكومة طرابلس في أعقاب عودة الملك من رحلة الحج".

"أمّا بالنسبة **للأخطار الخارجية**، فالأمير يعتقد أنَّ **مصر** تَغار من ليبيا بسبب ثروتها النفطية الجديدة، وبحسب رأيه، فإنَّ مصر تخشى، حينما يبدأ تصدير النفط الليبي إلى أوروبا (دون الحاجة للمرور عبر قناة السويس) أن يؤدّي ذلك إلى التأثير على عائدات القناة، ومن ثمّ فإنَّ مصر مستعدّة للاستيلاء على برقة. ثمّ هناك، على الطرف الآخر، **المغرب** التي يعتقد الأمير بشأنها أنَّ **فرنسا**، قبل أن توافق على استقلال الجزائر، أجرت مشاورات سرّية مع **الملك المغربي الحسن**، الذي يرغب في تأسيس "**المغرب الكبير**" على أن يكون هو على رأسه. ولا يعرف الأمير شيئاً عن موقف كل من تونس والجزائر (بعد استقلالها) إزاء هذا المشروع".

وأضاف الأمير أنَّ ليبيا لها حدود مع **الجزائر**. وخلال فترة حكومة بن حليم جرى التنازل لفرنسا (التي كانت تحتل الجزائر) عن جزءٍ من الأراضي الليبية الغنية بالبترول. إنَّ **على ليبيا أن تتوقع الخطر عبر حدودها من المصريين ومن التوانسة ومن الجزائريين**، والخطر الأشدّ هو من مصر، والأقل من تونس. ومن واجب ليبيا أن **تحمي نفسها من أيّ عدوان خارجي بالاعتماد على صداقتها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقام الأول مع بريطانيا التي ترتبط معها بمعاهدة صداقة وتحالف هي الأساس لسياسة ليبيا الخارجية**".

"كما عبّر الأمير عن أمله، في حال وقوع **اضطرابات داخلية خطيرة**، أن تستطيع ليبيا الاعتماد على بريطانيا، ذلك أنَّ لمصر داخل ليبيا أشخاصاً كثيرين،

لعلهم يشكلون نحو ٢٥٪ من مجموع السكان، بمقدورهم إثارة الاضطرابات الداخلية. غير أنّه لا يعتقد أنَّ الصورة حالياً هي قاتمة جداً بالنسبة للوضع الداخلي".

ثمّ يقول المستر **ستيوارت** في تقريره (المحضر) عن اللقاء الذي جرى بينه وبين الأمير– نائب الملك– الحسن الرضا بحضور رجل المخابرات البريطانية بقصر الخلد بطرابلس يوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٢:

"لقد تحاشيت تقديم أيّة إجابة على اقتراح الأمير بإمكان اعتماد ليبيا على بريطانيا في حال وقوع اضطرابات داخلية خطيرة. وقد اضطررت بسبب ضيق الوقت، لأنَّ السفير الفرنسي كان بانتظار دوره لمقابلة الأمير، أن أستأذنه في توجيه سؤالين إليه. **الأول، هل يضع الأمير ثقته في الحكومة الحالية** (حكومة الصيد)؟ وهل **هناك تعاون وثيق بينه وبين رئيس الوزراء**؟ وقد أجاب الأمير بأنّه يثق في الحكومة مع نوع من التحفظ، ذلك أنّه لا يوجد شك في وجود شبهات حول الذمّة المالية لبعض الوزراء في الحكومة، ومن ثم فهم يعرّضون أنفسهم للانتقادات. أمّا فيما يتعلق برئيس الوزراء الصيد، فهو يتعامل معه بدرجة معقولة من التعاون والتنسيق. وقال عنه أنّه أفضل من سابقيه بن حليم وعبد المجيد كعبار غير أنّه عرضة للفساد المالي، ومن يدري فإنّه قد لا يكون في منصبه هذا حين تحين ساعة الطوارئ.[١٠٩] وعلى أيّ حال، فقد بحث معه بشكل مجمل **الإجراءات** التي ينبغي أن يتمّ بموجبها مواجهة الطارئ المحتمل. ولم يناقش الأمير هذا الموضوع بأيّ تفصيل".

ويضيف السفير ستيوارت:

"أمّا **سؤالي الثاني** الذي وجّهته للأمير فقد كان حول **تقييمه الذاتي لشخصية البوصيري الشلحي**، إذ إنّه أمر معروف جداً أنَّ البوصيري يتمتع بنفوذٍ كبير لدى الملك، ولكن بعيداً عن ذلك، هل يرى الأمير أنّ البوصيري يمتلك **المقوّمات الشخصية** التي تجعل منه زعيماً، أم أنّه يجري تحريكه واستغلاله من قبل شخص آخر يقف وراءه؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن هو هذا الشخص

١٠٩ يقصد وفاة الملك واعتلاءه العرش من بعده.

في اعتقـاده؟ وقـد أجاب الأمير مؤكـداً أنَّ البوصيري يسـتمدّ نفوذه من الملك، كما عبّر عن اعتقاده بأنَّ البوصيري سـوف يجد نفسـه مضطـراً لمغادرة البلاد إذا لم ينجـح في الاسـتيلاء على السـلطة. كما أكد الأمـير على اعتقاده بـأنَّ **بن حليم** صاحـب تأثـير على البوصيري، غير أنّـه لا يذهب إلى حدّ القـول بأنّه هو الذي يحرّكـه. ثـمَّ أضـاف الأمـير أنَّ البوصـيري وزمرتـه منفلتون (غـير منضبطين) ويحتاجون إلى الضرب على أيديهم، وقد عبّر عن أمله بأن يقوم الملك بهذا الأمر في أعقاب عودته من الحج".[110]

وقد علق **المستر روبرت جون** R. M. John بالخارجية البريطانية على ما جاء في تقرير المستر ستيوارت عن هذا اللقاء بالعبارة التالية:[111]

"التقريـر في مجملـه مشـجّع، ويعطي الانطبـاع بأنَّ الأمير، عنـد غياب الملك، يسـعى بروح حقيقية للاسـتفادة من المناسبة لممارسـة بعض صلاحياته كملك. **ليس هناك في التقرير ما يدعونا إلى تغيير وجهات نظرنا حول المسـتقبل في ليبيا.** ومـن الواضح أنَّ الأمير يتبنّى وجهة النظر القائلـة بأنّه إذا لم يتمكن البوصيري من الاستيلاء على السلطة فور وفاة الملك، فإنّه يتوجّب عليه مغادرة البلاد".

"ليس بالأمر غير الطبيعي، أن **يعاني الأمير من بعض الضيق في أفقه السـياسي.** وفي ظنّي قد تكون فكرة جيدة أن نشـجع الأمريكان حول اقتراحهم بأن يسافر وليّ العهـد إلى خـارج ليبيـا وأن يقوم بزيارة عـدّة دول. وقد يكـون ذلك ممكناً عمليـاً بعـد عـودة الملك من الحـج. لقد قـام الأمير في المـاضي بزيـارة بريطانيا رسـمياً، وقد يكون من المثمر تشـجيعه على القيام بزيارة غير رسـمية لبريطانيا وإظهار بعض الامتنان له".

بعد عودة المـلك

قـرّر **الملـك**، بعد **عودته** من رحلـة الحج، تمديد فترة راحته لبضعة أسـابيع، وترك لوليّ العهد خلالها الاسـتمرار بمهمّات استقبال الضيوف وتصريف بعض الشؤون الداخلية للدولة.

---

١١٠ التقرير بالمحضر يحمل الرقم الإشاري VT 1015/22 بالملف السابق (873.053).

١١١ التعليق مؤرّخ في ٢٩/ ٥/ ١٩٦٢.

فقد ورد في تقرير[112] أعدّته **السفارة الأمريكية** بتاريخ ٨/ ٦/ **١٩٦٢** أنَّ **سيف النصر عبد الجليل** رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان أبلغ السفير الأمريكي **جونز**، خلال لقاءٍ معه في الأسبوع السابق، إثر رجوع الأول من طبرق التي ذهب إليها للترحيب بعودة الملك من الحج، **أنّه لم يُسمح لأيّ أحد بلقاء شخصي مع الملك باستثناء وليّ العهد**، حتى هذا الأخير كان عليه الانتظار بضعةً أيام حتى يتمكن الملك من استرداد صحّته بعد متاعب الرحلة.[113] لقد أعلن الملك للجميع عن رغبته في تمديد فترة راحته أسبوعاً، أو عشرة أيام. **كما جرى إبلاغ المسؤولين كافة بأنَّ عليهم أن يراجعوا وليّ العهد في حال وجود أيّة مسألة ملحّة لدي أيٍّ منهم.**

وقد أضاف هذا التقرير أنَّ سيف النصر الذي كان يأمل برؤية الملك، **استقبل بدلاً من ذلك من قبل وليّ العهد**، وقد وصف سيف النصر وليّ العهد بقوله أنّه وجده "**ذكياً، وذا إطلاع جيد على الأوضاع الداخلية والتطورات العالمية**". وأنّه يتفق مع الرأي القائل بأنَّ وليّ العهد **قام بمهامه أثناء غياب الملك في الحج بطريقة جيدة**، وأضاف بأنّه شاب يرغب في تصريف شؤون البلاد. وقد ختم سيف النصر حديثه بالتعبير عن اعتقاده **بوجود مؤشرات تدل على أنَّ الملك أصبح يميل إلى إعطاء وليّ العهد مسؤوليات أكبر في الشؤون العامة.**

وفي ٩/ ٦/ ١٩٦٢ صدر عن القصر الملكي **بيان** يفيد بأنَّ الملك سوف يتوقف منذ **١١/ ٦/ ١٩٦٢** عن استقبال أيّ أحد خلال أشهر الصيف كما هي العادة، وأنَّ وليّ العهد هو الذي سيتولى هذه المهمّة نيابة عن الملك. وقد علّق تقرير للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٦/ ٦/ ١٩٦٢ [114] على هذا البيان مشيراً إلى أنَّ الملك قد درج في السابق على الاعتذار عن استقبال أيّ ضيوف خلال أشهر الصيف، إلا أنّها المرة الأولى التي كلّف فيها وليّ العهد القيام بهذه المهمّة.

وقد أشار التقرير نفسه إلى أنَّ رئيس الديوان الملكي الدكتور **علي الساحلي** حاول أن يقلّل من أهمّية دلالة هذا البيان، مؤكداً أنَّ تصريف شؤون الدولة

---

١١٢ يحمل الرقم (١٩٤) بالملف (773.11).

١١٣ يلاحظ أنَّ الملك اتخذ قراره بإعفاء عبد الرازق شقلوف رئيس مجلس الإعمار من مناصبه جميعها يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٢ أي خلال هذه الفترة. وقد سلفت الإشارة إلى أنَّ شقلوف كان مخموراً عندما شارك في استقبال الملك لدى وصوله من الأراضي المقدّسة إلى طبرق يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.

١١٤ التقرير يحمل الرقم (A-68) بالملف السابق نفسه.

الحقيقية ما يزال في يد الملك، على حين يقتصر دور وليّ العهد على مهام الاستقبال والترحيب.

مقابلة مع دي كاندول

خلال هذه الفترة، استقبل الملك المستر **دي كاندول** استقبالاً قصيراً، وطلب منه مقابلة وليّ العهد والتحدّث معه عن مختلف القضايا وشرح الأمور له، ذلك أنَّ وليّ العهد يعكف الآن على دراسة شؤون الحكم بهمّة:[١١٥]

"The King told De Candole to speak to the Crown Prince, and explain things to him, because he was, the King told him, now actively studying the business of Government".

وتورد رسالة السفارة البريطانية في بنغازي حول ما دار في المقابلة التي جرت بين وليّ العهد ودي كاندول، نقلاً عن لسان الأخير، ما يلي:[١١٦]

"لقد قال وليّ العهد للمستر دي كاندول إنَّ مشكلة ليبيا الخارجية الرئيسية في الوقت الحاضر هي مسألة **حدودها مع الجزائر**، فقد تنازل بن حليم خلال فترة رئاسته لفرنسا عن مساحات مهمّة من الأراضي الليبية يعتقد الآن أنّ فيها بترولاً. إنَّ الحكومة الليبية تأمل الآن في إعادة فتح هذا الموضوع عند اللقاء بالجزائريين في طرابلس قريباً، وأن تجعلهم في النهاية يردّون إلينا هذه الأراضي. وفي الوقت نفسه، فإنَّ **سمعة بن حليم** سيئة جداً لدى وليّ العهد، وكذلك لدى الملك حسبما يبدو الآن. وهو بالطبع مكروه جداً cordially disliked من قبل الملكة منذ زمن طويل بسبب تقديمه النصيحة للملك بالزواج مرّة ثانية".

"أمّا فيما يتعلق بالنظام الاتحادي فقد كان الأمير **ضدّ أيّة فكرة تدعو إلى صورة من الاتحاد بين الولايات الثلاث أكثر ممّا هو قائم في ظل الدستور الحالي**، لأنّه يعتقد – كما عبّر – **بأهمّية المحافظة على المصالح البرقاوية. إنَّ التآمر وأعمال التخريب ضدّ العائلة السنوسية هي في ازدياد، وعلى الأخصّ في طرابلس**، وهم

---

١١٥ راجع رسالة المستر جاكسون G. N. Jackson من السفارة البريطانية في بنغازي إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ٦/ ٦/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري 1014/62. الملف FO 371/165733 22860.

١١٦ المصدر نفسه.

يحتاجون إلى برقة قوية حتى يمكنهم الاعتماد عليها". وعند هذه النقطة يقول دي كاندول: "إنّني أحسست بأنَّ وليّ العهد أصبح يخاف من **بو قويطين**".

"أمّا فيما يتعلق **بمصر**، فقد كانت آراؤه إزاءها كآراء الملك، فهي بنظره تشكل الخطر على ليبيا، كما أشار إلى مطالبات مصر باسترداد "البردية" و"واحة الجغبوب" وإلى أنَّ التجارة مع مصر سيئة جداً وتكاد تكون متوقفة تماماً".[117]

آراء الصديق المنتصر

الصديق المنتصر، كما مرّ بنا،[118] هو من الشخصيات المثيرة للجدل وللمشاكل، وقد جرى تعيينه (بعد إعادته من منصبه كسفير لليبيا في القاهرة) بمنصب **وزير الدفاع** في أوّل تشكيل لوزارة عبد المجيد كعبار، إلا أنّه خرج من الوزارة بعد نحو عام ليبقى في الظل بعد ذلك إذ لم يُسند إليه منذئذٍ أيّ منصبٍ عام.

وقد درجت السفارتان البريطانية والأمريكية على إجراء مقابلات معه – مثل غيره – عبر موظفيها بين الفينة والأخرى من أجل استطلاع وجهات نظرهم حول التطوّرات الجارية في البلاد. من هذه اللقاءات لقاء أجراه معه موظفان من السفارة الأمريكية يوم **٢٨/ ٧/ ١٩٦٢**، تركز خلاله الحوار حول موضوع "**خلافة وليّ العهد**". وقد جاء في التقرير الذي أعدّه المستشار السياسي بالسفارة المستر **جون دورمان** عن ذلك اللقاء:

"لقد قال المنتصر إنَّ **مسألة تولي وليّ العهد للعرش فور وفاة الملك إدريس أمر ضروري جداً لمستقبل ليبيا**".

"وعندما سئل السيد الصديق عمّا إذا كان بمقدور **البوصيري الشلحي**[119] وعبد الله عابد السنوسي الحيلولة بفاعلية دون ارتقاء وليّ العهد العرش بعد

---

١١٧ التقى المستر دي كاندول، خلال الزيارة نفسها، برئيس الوزراء الصيد الذي أثار معه العديد من الموضوعات، من بينها العلاقة مع شركات البترول العاملة في ليبيا، والموقف من المساعدات الأمريكية لليبيا، وكيفيّة استخدام عائدات ليبيا البترولية، كما فاتحه أيضاً في أنَّ الحكومة تفكر بتعيينه رئيساً لمجلس الإعمار خلفاً لعبد الرازق شقلوف، الذي كان ما زال عندما جرت المقابلة بين دي كاندول والصيد يشغل هذا المنصب.

١١٨ راجع الفصول الخاصّة بحكومات محمود المنتصر ومحمد الساقزلي ومصطفى بن حليم في هذا الجزء من الكتاب.

١١٩ من المعروف أنَّ الصديق المنتصر هو من الأشخاص المحسوبين على البوصيري الشلحي، ومن قبله على والده إبراهيم الشلحي.

وفـاة الملـك، أجاب قائـلاً إنّه عـلى الرغم مـن أنَّ البوصيري كثـيراً ما يوصف بالطفل المدلل الذي لم ينضج أبداً، فإنَّ هذه **ليسـت القصة بكاملها**، كما أنّه ليس صحيحاً أنَّ البوصيري مسـيطر على الملـك، أو أنَّ بمقدوره أن يؤثر عليه لاتخاذ قـرارات تصطدم مع قناعاته الخاصّة. كل الذي **حـدث أنَّ البوصيري أدرك أنه يحتـل مركزاً متميّـزاً** (قريباً من الملـك)، وأنّه كان على درجة مـن الذكاء بحيث استغل هذا المركز".

"إنَّ البوصـيري لم يـترك فرصة تفوته لاسـتغلال هذا الوضع. غـير أنّه **تجاوز صلاحياته** في مرّات عديدة، واختبر صبر الملك عليه طويلاً، الأمر الذي أدّى به حالياً لأن يصبح **مغضوباً عليه من الملك**".

"صحيحٌ أنَّ البوصيري موجود الآن في طبرق مع زوجته، التي تتوقع مولوداً جديـداً، إلا أنّه ليـس ضمن معيّة الملك. والقصص المتعلقة بالمفك المكسـور في خزانة الملك الخاصّة، وبسـلوك البوصيري المشين خلال رحلة الحج، وباعتدائه بالسـباب على الفريـق بوقويطـين، كلها حقيقيـة. وعلى الرغم مـن حبّ الملك العميق لإبراهيم الشـلحي (والـد البوصيري)، فإنَّ الملك يجـد صعوبة تتعاظم باستمرار في نقل حبّه لإبراهيم إلى ابنه البوصيري".

ويضيف التقرير:

"ثـمّ يذهـب الصديق المنتـصر إلى القول بـأنَّ **البوصيري لن يسـتطيع وحده أن يشكل أيّة عقبة في طريق تولي وليّ العهد العرش**".

"أمَّا **عبد الله عابد**، في رأي المنتصر، فهو **ذكيّ وخطير ولا يعرف الشـفقة**. وعلى الرغم من أنّه ليس مقبولاً شـعبياً، فإنّه **أغنى رجل في ليبيا**."[١٢٠] وفي ظل الفسـاد المـالي القائم الآن في ليبيا فالمال بمقدوره أن يشـتري النفوذ. وقد **اسـتخدم عبد الله عابـد البوصيري لخدمة مصالحه الخاصّة**. والبوصيري يحصل على الكثير من وراء هـذه الشراكـة. وعلى الرغم من أنَّه ليس لعبـد الله عابد الكثير من الأتباع، فإنَّ الكثيرين يحسّـون بأنّهم رهناء أياديه السـابقة عليهم. **ويـدرك عبد الله عابد**

١٢٠ توفي السيد عبد الله عابد مديناً معدماً في مصر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

أنّ حظوظه ستنتهي فجأة لو حدث أن مات الملك غداً وتولى وليّ العهد الملك من بعده. وبالطبع فإن من مصلحة عبد الله عابد ألا تتمّ خلافة الملك بشكل طبيعي".

ويضيف هذا التقرير ناسباً إلى الصديق المنتصر قوله:

"**إنَّ الأربع والعشرين ساعة الأولى التي تعقب وفاة الملك سوف تكون الأكثر حسماً وخطورة**. وما لم يتمكن وليّ العهد من اعتلاء العرش خلال تلك الساعات، تكون الفرصة قد ضاعت وتعمّ فوضى كاملة. إنَّ **وحدة ليبيا واستقرارها السياسي والاقتصادي لا يمكن أن يتحققا إلا في ظل استمرار الملكية الدستورية**. ومع غياب الأحزاب السياسية وعدم وجود أيّة شخصية وطنية مرموقة، فإنَّ أيّة محاولة لإقامة نظام جمهوري بعد وفاة الملك في ليبيا سوف تؤدّي إلى كارثة رهيبة".

ثمّ استطرد الصديق المنتصر، وفقاً للتقرير، قائلاً:

"**لقد طرأ تطوّر سريع على شخصية وليّ العهد خلال السنوات الأخيرة، وسوف يكون قادراً على حكم البلاد عندما يحين الوقت، شريطة أن يعطى الفرصة**. إنَّ وليّ العهد بحاجة إلى الدعم الكامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق أن تحدّثت مراراً في هذا الاتجاه مع السفير الأمريكي".[١٢١]

وأضاف التقرير أنَّ الصديق المنتصر عبّر عن سروره عندما علم بأنَّ السفير الأمريكي بصدد مقابلة وليّ العهد لإبلاغه بالدعوة الموجّهة إليه من الرئيس كنيدي **لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية**، كما أكد على يقينه بأنَّ الدعوة جاءت في الوقت المناسب والصحيح، وأنَّ وليّ العهد سوف يقبلها.

كما أورد التقرير أنَّ السيد المنتصر ظل خلال هذا اللقاء رافضاً التفكير **في احتمال وقوع شيء لوليّ العهد** قبل وفاة الملك، غير أنّه عبّر عن اعتقاده بأنّه، في حال وقوع كارثة كهذه، **ينبغي أن يكون الشخص الذي يخلف الملك "سنوسياً"** لكي يحظى بتأييد عائلات نافذة في ليبيا **كالمنتصر والقره مانلي**. وإنّ

١٢١ التقرير مؤرّخ في ١/ ٨/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري (A-62). الملف (773.11).

أحد الاحتمالات، في مثل هذه الحالة، هو السيد **الصديق الرضا** الأخ الأكبر لوليّ العهـد، إلا أنّـه لا يتمتع في الوقـت الحالي برضا الملك، كـما يحتمل ألا يكون على دراية كافية بما يجري داخل ليبيا وخارجها.

ولقـاءات مع سنوك

مرّ بنا كيف أنَّ مندوباً من السفارة الأمريكية قام بزيارة للأمير الحسن الرضا في منزله ببنغازي منذ الأيام الأولى لتعيينه وليّاً للعهد. وعندما أخذ الأمير يشكو من آلام حادّة في صدره في مطلع عام ١٩٥٧ تمّ نقله إلى مستشفى القاعدة الأمريكية ويلـس بطرابلس حيـث أجرى عليه أطباؤها فحوصهم واكتشـفوا لديه الإصابة بمرض السل ونصحوا أن يتلقى العلاج في إحدى المصحات السويسرية.

ويفيـد تقـريـر مرسـل مـن السـفارة الأمريكيـة في طـرابلـس مـؤرّخ في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٧ [١٢٢] أنَّ **البعثـة كانـت مهتمـة بتوطيـد علاقتهـا مـع وليّ العهـد الجديـد**، كما تفيـد بأنَّ السـفير الأمريكي تابـن زار الأمير الحسـن في مقرّ إقامته ببنغازي يوم ٢١/ ١١/ ١٩٥٧. ومن الخطوات التي اقترحتها السـفارة في ذلـك التقرير، اسـتجلاب كمية مـن أفلام هيئة الاسـتعلامات الأمريكية USIS وتقديمها للأمير لمشاهدتها، وكذلك ضمان تدفق المواد المعلوماتية إليه. كما يشير التقرير ذاته إلى أنّه تمّ اتخاذ الترتيبات الأولية لقيام الأمير بجولة في قاعدة ويلس حسب طلبه.[١٢٣]

ويبدو أنَّ اختيار السفارة الأمريكية قد وقع على رجل المخابرات الأمريكي المدعـو **دونالـد لويـس سـنوك** Donald Snook [١٢٤] الـذي كان يعمل تحت غطاء ضابـط علاقات عامة بالسـفارة والمركـز الثقافي الأمريكي في ليبيـا ليكون حلقة الاتصال بين الأمير والسفارة ويتولى مهمّة توطيد العلاقة مع الأمير.

---

١٢٢ يحمل الرقم الإشاري (١٧٦) بالملف (773.11).

١٢٣ يشـير التقريـر ذاتـه إلى أنَّ الأمـير أبـدى رغبتـه في ركـوب إحـدى الطائـرات النفاثـة، غـير أنّـه تعـذّر تحقيـق ذلك الطلب يومذاك بسبب الحالة المرضية التي كان عليها.

١٢٤ المسـتر سـنوك مـن مواليـد ١٧/ ٣/ ١٩٢٣، يحمـل ليسـانس مـن مدرسـة الإدارة وماجسـتير مـن كليـة الدراسـات الدولية العليا (١٩٥١). عمـل ملازماً بالجيش الأمريكي خارج أمريكا (١٩٤٣-١٩٤٦) وبالسـفارة الأمريكيـة بدمشـق (١٩٥١-١٩٥٣) خلال فترة الانقلابات المتواصلة بسـوريا، وعمـل فترة قصيرة بمصر في عام ١٩٥٦، وشغل منصب نائب مدير القسم العربي بوكالة المعلومات الأمريكية بواشنطن. متقن للغة العربية.

وتكشف الوثائق السرّية الأمريكية أنَّ المستر **سنوك** وصل للعمل في ليبيا في أواخر عام **١٩٥٨**، وقام برحلة إلى إقليم **فزان** من ١٠ إلى ١٧ من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨ قابل خلالها والي فزان عمر سيف النصر، ورئيس المجلس التنفيذي للولاية سيف النصر عبد الجليل، ومدير شرطة فزان العقيد عبد الرحمن بادي. كما تفيد الوثائق ذاتها بأنّه نجح في إقامة علاقات وطيدة مع وليّ العهد، فقد ظل يتردّد عليه كثيراً، منفرداً وبصحبة السفير الأمريكي. ويمكن الإشارة إلى اللقاءات التالية، التي اجتمع خلالها المستر سنوك بالأمير:

اللقاء	التقرير
* لقاء يوم ١٩٥٩/٨/٢٢	(التقرير رقم (٨٦) المؤرّخ في ١٩٥٩/٨/٢٨)
* لقاء يوم ١٩٥٩/٩/١٩	(التقرير رقم (١١٩) المؤرّخ في ١٩٥٩/١٠/٨)
* لقاء يوم ١٩٥٩/١٠/٨	(بصحبة السفير ويزلي جونز. التقارير ذات الأرقام (١١٤، ١١٥، ١١٦) المؤرّخة في ١٩٥٩/١٠/٢٠)
* لقاء يوم ١٩٥٩/١١/١٠	(التقرير رقم (١٥٤) المؤرّخ في ١٩٥٩/١١/١٨)
* لقاء يوم ١٩٦٠/٩/١٧	(التقرير رقم (١١٠) المؤرّخ في ١٩٦٠/٩/٢٣)
* لقاء يوم ١٩٦٠/١٢/١٥	(بصحبة السفير جونز. التقرير رقم (٢٨٦) المؤرّخ في١٩٦١/١/١٢)
* لقاء يوم ١٩٦١/٣/٩	(بصحبة السفير جونز. التقرير رقم (٣٨٨) المؤرّخ في ١٩٦١/٣/١١)
* لقاء يوم ١٩٦١/٦/٣	(التقرير رقم (٥٥٧) المؤرّخ في ١٩٦١/٦/١٠)
* لقاء يوم ١٩٦١/٩/١٤	(التقرير رقم (١٣٧) المؤرّخ في ١٩٦١/٩/٢٨)
* لقاء يوم ١٩٦٢/٥/١٠	(لقاء توديعي بصحبة السفير جونز. التقرير رقم (٣٤٥) المؤرّخ في ١٩٦٢/٥/١٠)

ويتضح من حجم هذه اللقاءات، ومن مضمون ما دار خلالها من أحاديث تناولت شتى الموضوعات،[١٢٥] وكذلك من التعليقات المباشرة الواردة بهذه التقارير، أنَّ المستر سنوك استطاع أن يقيم علاقة وطيدة جداً مع وليّ العهد، حاز خلالها على ثقته،[١٢٦] واستطاع أن يعرف وجهات نظر الأمير إزاء القضايا والأشخاص، وأن يسهم أيضاً في تشكيل بعض القناعات لديه.

وتدل المقتطفات التالية على الموضوعات التي كان يتمّ التطرّق إليها خلال هذه اللقاءات، ودلالاتها لدى المستر سنوك ورفاقه في السفارة الأمريكية في ليبيا.

□ يقول المستر **سنوك** تعليقاً على ما دار خلال اللقاء الذي تمّ بينه وبين الأمير الحسن يوم **١٠/ ١١/ ١٩٥٩**:

"إنَّ أبرز انطباع خرجت به من مقابلتي مع **وليّ العهد** هو أنَّ مشاعره كانت بقوّة ضدّ **تنقلات الحكومة الاتحادية**. إنّها من المرّات القليلة التي واصل فيها الأمير الحديث. إنّني على يقين من أنّه كان يعبّر عن مشاعر حقيقية عندما كان يعبّر عن اعتراضه على الإنفاق على أكثر من عاصمة، ويمكن وصف موقفه هذا بالساخط، وإنَّ ملاحظاته بشأن العاصمة والزراعة تكشف عن اهتمام لديه أكثر من المعتاد حول رفاهية المواطنين والبلاد".

"انطباع مثير آخر خرجت به من لقائي بالأمير يتعلق **بموقفه من الملك. فعلى** الرغم من عدم وجود أيّة إشارات تنمّ عن عدم احترامه أو تقديره للملك، أو ما يدل على عدم انتظام الاتصال بينهما، **فإنّ ما قاله الأمير بحق الملك يوحي بانتقاده له**. وإنَّ عدم قيام الملك باتخاذ أيّ قرار بشأن العاصمة لهو خير دليل".

"إنَّ ملاحظات الأمير هذه المرّة حول الإجراءات التي تقوم بها الحكومة أعطتني الانطباع بأنّه **ليس حريصاً بقوة على "فكرة الملكية" في ليبيا**، ومن ثم

---

١٢٥ شملت الموضوعات التي تطرّق الحديث إليها خلال هذه اللقاءات؛ الملك والملكية، البوصيري الشلحي وجماعته، رؤساء الوزارات، الجيش، الأمن، البرلمان، الصحافة، قوى المعارضة، والعلاقات مع مصر والجزائر ...

١٢٦ لعل ممّا زاد من ثقة الأمير بالمستر سنوك قيام الأخير بالمشاركة في تسليم هدية الرئيس أيزنهاور (يوم ٢٨/ ٤/ ١٩٥٩) للأمير بمناسبة زواجه، وإشراف المستر سنوك (عبر المركز الثقافي الأمريكي) على طبع وتوزيع نحو (٧٥) ألف نسخة من صور الملك ووليّ العهد وتوزيعها على الجمهور بمناسبة زواج وليّ العهد. راجع التقرير رقم (٢٢٢) المؤرّخ في ٧/ ٥/ ١٩٥٩. الملف (773.11).

يمكن وصفه بأنّه **ليبرالي** سياسـياً. ويمكن للمرء أن يتكهّن بأنَّ الأمير يمكن أن يتخلى عن العرش أو أن يقبل بإدخال تعديلات على النظام الملكي بحيث يصبح شبيهاً للنظام البريطاني فيما لو حدث أن اعتلى العرش ذات يوم".

ويضيف المستر سنوك مستدركاً:

"وبالطبع، فإنَّ عدداً من المحادثات المحدودة لا تصلح أن تكون أساساً يمكن أن يبنـي المـرء عليها أيّة توقّعات، غير أنَّ الملاحظات السـابقة هي انطباعات لا يوجد شـك بأنّي أحسســت بها أثناء وبعد لقاء الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني مع وليّ العهد".[١٢٧]

☐ لاحـظ المســتر جيمــس باوتــون السـكرتير الأول بالسـفارة الأمريكيـة في تقريـره[١٢٨] رقـم (١١٠) المؤرّخ في **٢٣/ ٩/ ١٩٦٠** عـن لقاء المســتر سـنوك بـوليّ العهد يـوم **١٧/ ٩/ ١٩٦٠** أنّ ما قاله الأمير لسـنوك قـد تناقض مع ما قد قاله خلال لقاء سـابق له مع المسـتر **روبرت ميسّـون** المستشـار الشرقي **بالسفارة البلجيكية** في ليبيا حول الموضوع ذاته: علاقته بالملك إدريس. فأوضح أنَّ الأمير قال للمستر ميسّون كلاماً يوحي بانتقاده للملك "**إنَّ الملك يعيش في عزلة شرقي برقة**" وإنَّ الأمير "**يتمنّى أن يصحو الملك قريباً**".

كما أشـار المسـتر باوتون أنَّ وليّ العهد تكلّم مع المستر ميسّون عن شيء آخر ينـمّ عن **اسـتقلالية في التفكير لدى الأمير**، فقـد انتقد له قيـام المجلس التنفيذي لولاية طرابلس خلال شهر أغسطس/ آب بإغلاق صحيفة "**الليبي**" التي يرأس تحريرها المحامي **علي الديب**، كما أشـار باسـتياء إلى قيام عبد الله عابد برفع قضية "قذف" أمام المحاكم ضدّ **سـليمان دهان** رئيس تحرير صحيفة "**المسـاء**" بسـبب ما نشرته صحيفته حول قضية طريق فزان. وقد عبّر الأمير للمســتر ميسـون عن انزعاجه لعدم السماح للصحف الليبية بأن تتمتع بحرّية الصحافة.

☐ ونسـب التقريـر رقـم (٢٨٦) المؤرّخ في ١٢/ ١/ ١٩٦١ بشـأن لقاء كل من السفير الأمريكي جونز والمستر سنوك مع وليّ العهد يوم **١٥/ ١٢/ ١٩٦٠** جملة من الأقوال إلى الأخير، من بينها:[١٢٩]

---

١٢٧ راجع التقرير رقم (١٥٤) المؤرّخ في ١٨/ ١١/ ١٩٥٩. الملف (773.11).
١٢٨ الملف السابق.
١٢٩ الملف السابق.

فيما يتعلق **بالبوصيري الشلحي**:

- أنَّ الملك سمح للبوصيري بالعودة إلى طبرق شريطة ألا يتدخّل بتاتاً في الشؤون السياسية للدولة. وأنَّ البوصيري لم يعد يملك النفوذ نفسه الذي كان له قبل عامين، وأنّه لم يعد بالقوة (السابقة) نفسها.
- أنَّ البوصيري يفضّل البقاء في طرابلس كي يكون على اتصال دائم بالسفارتين المصرية والسوفييتية وسفارة ثالثة لم يتذكرها الأمير. وأضاف أنَّ البوصيري له في طرابلس جماعة تتكوّن من نحو (٢٩) شخصاً يلتقي بها ويعمل معها بانتظام. وأنَّ للبوصيري طموحاً سياسياً كبيراً، وأنّه يسعى ليكون رئيساً للوزراء.
- كما أرجع الأمير تعيين علي الديب رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية طرابلس[١٣٠] لتدخّلات البوصيري عبر صديقه والي طرابلس فاضل بن زكري.

كما علق المستر سنوك في تقريره عن هذه المقابلة بقوله:

"**لم يسبق لي أن وجدت الأمير ملمّاً بالتطوّرات السياسية في ليبيا كما وجدته في هذه المرّة. لقد بدا أكثر استعداداً لمناقشتها. لقد تحدّث لفترات طويلة دون استفسار منّا أو ملاحظات.** وفي **أكثر من مرّة اضطرّرت أن أطلب منه التمّهل خشية أن يفوتني أيّ شيء** ... وعلى الرغم من **مخاوفه من مصر**، التي أحسست أنّه عبّر عنها بقوة أكثر من ذي قبل، فإنَّ الأمير **بدا كما لو أنّه يشعر بأنَّ كفة مجموعة "العائلة الملكية" أخذت ترجح على كفة زمرة البوصيري وعبد الله عابد**".

☐ أمّا عن لقائه مع السفير جونز بالأمير يوم ٩/ ٣/ ١٩٦١، فقد علق المستر **سنوك** قائلاً:

---

١٣٠ أشار السفير جونز أنّه لاحظ قيام المجلس التنفيذي الجديد لولاية طرابلس عند تشكيله بزيارة البوصيري الشلحي وهي بادرة غير مسبوقة تنمّ عن نفوذ البوصيري في الولاية.

"على الرغم من أنَّ الأمير بدا أقل حيوية من اللقاءات السابقة معه، فإنّه استمرّ في التعبير عن اهتمامه بليبيا وبالسياسة العربية، وظهر أنّه أكثر متابعة ومطالعة حول الموضوعين ممّا كان يتوقعه المرء بعد ثمانية عشر شهراً[131] خلت بخصوص مستقبل الأمير".[132]

وقد قام سنوك بمقابلة الأمير الحسن بمفرده يوم **٣/ ٦/ ١٩٦١** عقب انتقال الأمير إلى مكتبه الجديد، وإثر عودته من رحلته إلى "**مزدة**" حيث شارك في الاحتفال الذي أقيم بالبلدة بمناسبة إعادة **ترميم الزاوية السنوسية**[133] فيها. وقد نقل سنوك في تقريره الذي أعدّه عن هذه المقابلة أنَّ الأمير أبلغه أنّه لم يجر بناء أيّة زاوية سنوسية جديدة منذ أيام الاحتلال الإيطالي، وأنّه لا توجد أيّة نيّةَ في بناء زوايا جديدة. وكان عدد الزوايا السنوسية الموجودة في ليبيا يومذاك يبلغ نحو **(١٧٠)** زاوية.[134]

وكما سلفت الإشارة،[135] فإنَّ المستر سنوك (بصحبة السفير الأمريكي جونز) قابل وليّ العهد يوم **١٠/ ٥/ ١٩٦٢** مقابلة توديعية قبل أن يقوم بمغادرة ليبيا في النصف الثاني من العام **١٩٦٢**.[136]

جنازة الصديق الرضا السنوسي

في يوم **٢١/ ٨/ ١٩٦٢** وافت المنيّة السيد **الصديق الرضا السنوسي** الأخ الأكبر، غير الشقيق، لوليّ العهد عن عمر يناهز **(٥٤)** عاماً، وكان المرحوم يعاني من متاعب في القلب ومن داء السكري.[137] وقد جرى دفنه في مقبرة "**سيدي رافع**" وشارك في تشييع جنازته أعداد كبيرة من المواطنين وشيوخ القبائل والمسؤولين.

١٣١ الإشارة هنا إلى أوّل لقاءٍ له (في ٢٢/ ٨/ ١٩٥٩) مع الأمير وقد مضى على هذا اللقاء قرابة (١٨) شهراً.

١٣٢ التقرير رقم (٣٨٨) المؤرّخ في ١١/ ٣/ ١٩٦١. الملف (773.11).

١٣٣ زاوية مزدة ذات أهمّية تاريخية للحركة السنوسية.

١٣٤ راجع التقرير رقم (٥٥٧) المؤرّخ يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦١. الملف السابق.

١٣٥ راجع مبحث "وعلاقات مع سنوك" في هذا الفصل.

١٣٦ عاد سنوك إلى ليبيا خلال عام ١٩٦٤ مديراً للعلاقات العامة بشركة أسّو ليبيا. راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب (دولة الاستقلال – الحقبة النفطية). وقد سبق أن ألمحنا في فصل "حكومة الصيد ونهاية حقبة .. وقائع وتطوّرات" تحت مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" كيف اقترح السفير جونز أن يقوم المستر سنوك بمرافقة الأمير خلال تلك الزيارة، رغم أنَّ مدّة خدمته في ليبيا كانت قد انتهت.

١٣٧ كانت قد أجريت له عام ١٩٦١ عملية جراحية في لندن .

ورغـم أنَّ السـيد الصدّيق **ظل مغضوباً عليه من الملـك**، منذ حادث اغتيال إبراهيـم الشـلحي في أكتوبر/ تشريـن الأول من العام ١٩٥٤، فـإنَّ الملك **أناب عنه والي برقة محمود بوهدمة** للمشـاركة في مراسـم الدفن، كما قام بنفسه في اليوم التـالي للجنازة بزيارة قبر المرحوم السـيد الصديق. كـما أنَّ **الملكة فاطمة** حضرت شخصياً إلى بيت الفقيد وأمضت ثلاث ساعات مع أسرته بمدينة المرج.

اللافت للنظر أنَّ وليّ العهد السـيد الحسـن الرضا لم يشارك في تشييع جنازة أخيه الأكبر، بل لم يكترث حتى بإرسال من ينوب عنه لحضورها. وقد أخذ على الأمير هذا الموقف من أطراف كثيرة ليبية وغير ليبية.

يقول تقرير سرّي أعدّته **السفارة الأمريكية** حول هذا الموضوع:

"يبـدو أنَّ وليّ العهـد، بعـدم حضوره جنـازة أخيه، بل عدم إرسـال مندوب عنه، قد فـوّت فرصة لتعزيز الولاءات له داخل الأسرة (السنوسـية) ولتحقيقً مكسبٍ سياسيٍّ له في أوساط زعماء القبائل".[١٣٨]

كما يضيف تقرير آخر أعدّته السفارة نفسها بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٦٢:

"وللأسـف، فإنَّ جزءاً كبيراً ممّا حققه وليّ العهد من تحسـين لصورته وشعبيته خلال هذا الصيف، قد مُسـح بشـكل كبير – على الأقل في برقة – بسـبب عدم مشـاركته في تشـييع جنازة أخيـه الأكبر الصّدّيـق الرضا الـذي كان محبوباً على نطاقٍ واسع".[١٣٩]

تجـدّد المخاوف من البوصيري

بعـد فترة سـادها التفـاؤل لـدى وليّ العهد (ومعسـكر المؤيّديـن له) حول تضـاؤل نفـوذ البوصـيري الشـلحي وحظوتـه لـدى الملك، **بـدأ الانزعـاج** من عودة البوصيري إلى سـابق سطوته وتدخّلاته في شـؤون الدولة **يدبّ من جديد** في أوساط هذا المعسكر. وقد جاء التعبير عن هذا الانزعاج على لسان **وليّ العهد**

١٣٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-57) وتاريخ ٢٨/٨/١٩٦٢ بالملف (773.11). كان السيد الصديق الرضا يحظى بقبول كبير في أوساط القبائل وزعمائها ومختلف المدن في ولاية برقة على وجه الخصوص.
١٣٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-85) بالملف السابق نفسه.

أثنـاء لقاء له مع السـفير البريطاني المسـتر سـتيوارت، دُعي إليـه الأخير من قبل الأمير على عجلٍ صباح يوم ١٥/ ٩/ ١٩٦٢.

يسـتفاد مـن مطالعـة التقريـر الـذي أعدّه السـفير البريطـاني حول مـا دار في لقائـه مع الأمير الحسـن الرضا أنَّ الحديث تناول عـدّة موضوعات، من بينها الإشـاعات التـي كانـت رائجة في تلـك الفترة حـول احتمال **عودة عبـد الرازق شـقلوف** رئيسـاً للـوزراء خلفـاً للصيـد، وحـول **احتـمال تكليـف مصطفى بن حليم** برئاسـة الوزارة من جديد، كما تطرّق الحديث إلى اسـتمرار نفوذ فاضل بن زكري وعلي الديب،[١٤٠] وإلى اسـتمرار الخطر المـصري[١٤١] والجزائري، والتغلغل السـوفييتي في ليبيـا، والعلاقـات مع تونس. غـير أنَّ الذي يعنينا هنـا هو ما ورد في هـذا التقريـر حول عودة البوصيري من جديد إلى سـابق نفـوذه ومخاوف وليّ العهد من ذلك.

يقول السفير في تقريره:

".. إنَّ وليّ العهد يعتقد بأنَّ البوصيري الشلحي هو الذي يقف وراء المساعي لتعيـين شـقلوف رئيسـاً للـوزراء أو لإعـادة بـن حليـم إلى المنصب ذاتـه خلفاً للصيـد، وأنَّ هـذا أمر غير مستسـاغ من قبله. وعندما سـألته عمّا تـردّد في بداية العام حول تفكير الملك في **تعيين البوصيري سـفيراً بالخارج** أكّد الأمير حصول حديـثٍ حـول هـذا الموضوع، كـما أنّه أوضـح أنَّ كل مـا يتمنّاه هـو أن يتوقف **البوصـيري** عن تدخّله في الشـؤون الداخليـة للبلاد، **ولكن الأمير بدا متشـائماً حيال ذلك**".

ثمّ يورد السفير ستيوارت في تقريره:

١٤٠ كان الملـك قـد أصـدر مرسـوماً ملكيـاً في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ قـضى بإحـلال أبي القاسـم العيسـاوي محـل عـلي الديب، في رئاسة المجلس التنفيذي لولاية طرابلس. غير أنَّ المجلس التشريعي الجديد في الولاية، والذي كان يرأسه العيساوي، انتخب علي الديب رئيساً جديداً له.

١٤١ تنـاول الحديـث دعـوة الرئيس عبـد النـاصر في تلـك الفـترة إلى حـل "جامعـة الـدول العربيـة" واسـتبدال "جامعة الشـعوب العربية" بها. وقد أشـار السـفير في رسـالة أخرى ملحقة، مؤرّخة في ١٩/ ٩/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري VT 1944/19, 1944/62 بالملف ذاته، أنَّ الحديث تناول **عاصمة** ليبيا مستقبلاً عندما يعتلي الأمير العرش، وقد صرّح الأمير بأنَّ مشروع البيضاء كعاصمة فكرة غير سليمة وينبغي التخلي عنها، كما ينبغي التخلي عن فكـرة وجود عاصمتين للدولة، فهذه الفكرة غير عمليـة ومكلفة، وهو يفضّل أن يكون للدولة عاصمة واحدة هي طرابلس.

"في النهايـة، وجّه الأمير إليّ سـؤالاً مباشراً حول **موقف الحكومـة البريطانية في حـال تعـرّض ليبيا لاعتـداء خارجي أو في حـال وقوع اضطرابـات داخلية.** وقـد أجبته بأنّنا سـوف نكون بلا شـك على مسـتوى التزاماتنـا في حال تعرّض ليبيـا لعدوان خارجـي بموجب المعاهـدة التي بيننا. أمّا في حـال الاضطرابات الداخليـة، فأنـا عـلى يقين مـن أنَّ الجيش والشرطة وقـوة دفاع برقـة قادرة على التعامل معها".

ويضيف السفير في تقريره:

"عند ذلك تابع الأمير هذا الموضوع بتفصيل أكثر بقوله: إنّه بافتراض، في حال وفـاة الملـك وتوليه هـو العرش، **أنّ انقسـاماً وقـع داخل قوات الدفـاع** بحيث أصبـح نصفهـا معـه والنصـف الآخر ضـدّه، فهل تتدخّـل القـوات البريطانية في هـذه الحالـة؟ لقد قلت لوليّ العهـد، إنّني على يقين من أنّه يـدرك أنَّ **التدخّل المبـاشر للقـوات البريطانية إلى جانبه سـوف يؤدّي في المـدى البعيد إلى الإضرار بـه أكثـر من نفعه**. عنـد ذلك الحدّ قـال الأمير، مـا يرغب فيه هـو معرفة **كيف سـتكون ردّة فعلـه الشـخصية**. فلو حـدث أن طلب رئيـس الـوزراء (الليبي) منـك في ذلك الوقت وضـع القوات البريطانية في ليبيا في حالة اسـتعداد داخل معسكراتها تحسّباً لاستدعائها لحماية بعض النقاط فهل ستكون هناك استجابة؟ لقـد أجبت وليّ العهد بأنّه في حال وقوع اضطرابات داخلية فإنّني على يقين من أنَّ القوات البريطانية سوف توضع في حالة استعداد داخل معسكراتها. أمّا فيما يتعلق باستعمالها فعلياً لأيّ غرض، فأنا على يقين من أنَّ وليّ العهد يدرك أنَّ أيّ تدخّل مباشر من هذه القوات سوف يكون ذا أثر مدّمر على مصلحته. وعلى **أيّ حال فإنَّ القرار سوف يتوقف على الظروف القائمة لحظتها، ولا بدَّ من الحصول عـلى تعليمات مـن الحكومة البريطانية التي سـتعتمد إجابتها عـلى الحالة الجارية يومذاك**".[١٤٢]

وختم السـفير تقريره بفقرة جاء فيها أنَّ وليّ العهد أبلغه أنّه مسافر إلى **سبها** يـوم **١٧/ ٩/ ١٩٦٢** لقضـاء يومين يتمّ خلالهـا افتتاح **محطة الإرسـال الإذاعي**

---

١٤٢ التقريـر مـؤرّخ في ١٥/٩/١٩٦٢ ويحمـل الأرقـام الإشـارية VT 1015/39, 1944/62 بالملـف FO 371/165733 22860.

الجديدة، وأنّه سوف يعود إلى طرابلس بعد **افتتاح طريق فزان** الجديد يوم **١٩/ ٩/ ١٩٦٢**.[١٤٣]

وقد علق المستر بنهام J. M. M. Banham من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٦٢ على تقرير المستر ستيوارت بعبارة جاء فيها:

"هذه الرسالة ذات أهمّية قصوى، وإنّه **لأمر مثير للقلق أن نعلم أنَّ البوصيري ما زال يمارس نفوذاً كبيراً في الشؤون الداخلية** .. إنَّ ما جاء في هذه الرسالة يشير إلى أنّه لا يمكن تأمين عملية خلافة وليّ العهد بسهولة. ومن الواضح أنَّ وليّ العهد يدرك أهمّية الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات البريطانية. وقد يساعدنا هذا الأمر أثناء المفاوضات القادمة الخاصّة بمراجعة المعاهدة مع ليبيا".

ويُفهم من التقرير السرّي الذي أعدّته السفارة البريطانية عن أحداث ووقائع العام ١٩٦٣ أنَّ حكومة الصيد **شرعت سرّاً في اتخاذ الترتيبات لإعداد برنامج أمني مع الحكومة البريطانية يهدف إلى تدريب كوادر ليبية خاصّة تكون قادرة على السيطرة على الأوضاع في البلاد، وذلك من أجل ضمان تولي وليّ العهد العرش في حال وفاة الملك إدريس فجأة ووقوع حالة فوضى في البلاد.**[١٤٤]

انطباعات أمريكية

في إطار التحضير لزيارة وليّ العهد للولايات المتحدة الأمريكية، قامت سفارتها في ليبيا بإعداد جملة من التقارير لإعطاء الإدارة في واشنطن فكرة واضحة عن **شخصية وليّ العهد**[١٤٥] ومرافقيه. ومن بين التقارير التكميلية التي أمكن العثور عليها تقرير أعدّته السفارة بتاريخ **٢١/ ٩/ ١٩٦٢** كان من أهمّ ما جاء فيه:

"**على امتداد العامين الماضيين**، واصل **وليّ العهد إظهار إصرار قوي على تولي العرش** (في أعقاب وفاة الملك)، كما عبّر عن **قدرات أكبر على اتخاذ القرارات**،

---

١٤٣ قام البوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) بدوره بزيارة سبها في ٢٢/١١/١٩٦٢ أي بعد شهرين من زيارة وليّ العهد لها.

١٤٤ التقرير مؤرّخ في ٦/١/١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشاري VT/1011 بالملف FO 371/165734 22860. وقد أفاد التقرير ذاته أنَّ حكومة الدكتور فكيني صرفت نظرها عن هذا البرنامج الأمني. ونجد من اللافت للنظر أنَّ الصيد لم يشر إلى هذا الموضوع المهم في مذكراته.

١٤٥ للأسف لم نعثر على معظم هذه التقارير ويبدو أنّه لم يتمّ الإفراج عنها، ولعل أهمّها التقرير التفصيلي الذي يحمل الرقم الإشاري (NIS-49).

وأظهر استشعاراً متزايداً لأهمّية **بناء علاقات سياسية متينة** مع عددٍ من الشخصيات، من أمثال رئيس الوزراء الحالي الصيد الذي يشاطر الأمير حرصه على تولي العرش. وخلال لقاءات له مع السفير الأمريكي خلال العام الماضي، أظهر وليّ العهد **تفهماً لحقائق الواقع السياسي في بلاده، وثقة بنفسه عند الحديث والتصرّف لم تكن معروفة عنه في الماضي**".

"كما توجد مؤشّرات على أنَّ وليّ العهد أصبح يدرك بشكل متنام **أهمّية صورته الشعبية**. وخلال المناسبات العامّة التي ظهر فيها – والتي أصبحت أقل ندرة من ذي قبل – أخذ **يبدو أكثر انتباهاً واهتماماً**، على عكس ما كان يظهر به من وجه متخشّب عديم الحركة في الماضي".

"لقد وردت تقارير تفيد بأنَّ وليّ العهد أمضى جزءاً كبيراً من صيف هذا العام في طبرق، قضاه في **إقامة علاقات وطيدة مع زعماء القبائل**، وقد ساعده على هذا بالطبع تفويض الملك له (وهي خطوة عدّت مؤشّر ثقة كبيرة من الملك فيه) باستقبال الضيوف الذين جاءوا لتهنئة الملك بأداء فريضة الحج. وبالمناسبة، فإنَّ وليّ العهد استخدم القصر الملكي في هذه المناسبات".

وبعد أن أشار هذا التقرير إلى الانتكاسة التي أصابت صورة وليّ العهد وشعبيته – على الأقل في برقة – جرّاء **عدم حضوره لجنازة أخيه الأكبر الصديق الرضا السنوسي** الذي وافته المنيّة في ٢١/ ٨/ ١٩٦٢،[١٤٦] أضاف:

"على الجانب السلبي، مع تنامي ثقة الأمير بنفسه، أصبح يظهر، بشكل صارخ أحياناً، بمظهر **المتسم بالغرور** مع مسحة من فظاظة في السلوك والعناد، ولا **يُظهر إلا آثاراً باهتة من السحر والجاذبية** التي تشتهر بها العائلة السنوسية، والتي يجسّدها عمّه (الملك إدريس) باقتدار، وكذلك بقية أفراد الأسرة (بمن في ذلك، وفقاً للتقارير القديمة، والده الأمير محمد الرضا السنوسي على وجه الخصوص). إنَّ وليّ العهد **حسّاس جداً** إزاء وضعه، وهو يرفض بقوة وبسرعة أيّ ازدراءٍ به، سواء أكان حقيقياً أو متوهّماً".

"وباختصار، فإنَّ وليّ العهد نما خلال العامين الماضيين كشخصية ذات أكثر من

---

١٤٦ راجع ما ورد تحت "جنازة الصديق الرضا" في هذا المبحث.

أبعاد ثلاثة، وبالتأكيد **كشـخص يجب أن يؤخذ بالاعتبار أكثر من ذي قبل**. كما **أنَّ مزاياه وعيوبه، على السواء، أصبحت أكثر بروزاً عنها في الماضي**".[١٤٧]

وقـد وصف السـفير الأمريكـي جونز وليّ العهـد، خلال اللقـاء التوديعي بينهما في مكتب الأمير بطرابلس يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٦٢، بقوله:

"لقـد بـدا وليّ العهد **مرتاحاً جداً وبشوشـاً**، كان **يتكلم بحرّيـة وبتركيز**. وكان تعبيره الراسخ عن أمله بأن يبقى بن عثمان رئيساً للحكومة لعام آخر على الأقل دليـلاً عـلى أنَّ الأخير مـا زال يتمتع بثقتـه. إنَّ مخاوفه حول اسـتبدال الملك لبن عثمان هي أمر مهم، كما أنّها **دليل على أنّه ليس واثقاً من نيّات الملك**".

ويضيف المستر **جونز**:

"**إنَّ إشارات وليّ العهد الصريحة والمباشرة المتعلقة ببعض الشخصيات، بالاسم**، سـواء في مجال المـدح أو الذمّ، هي طابع مميّز للمحـاورات التي جرت بينه وبين ممثلي هذه السفارة على امتداد السنوات".

"وفي الختـام، فإنَّ **إحاطة وليّ العهد بالمشـاكل التي تواجههـا ليبيا تبدو مؤكدة، وآراءه حـول حلهـا تبـدو صائبـة. لقد عـبّر الأمير بوضـوح عن تأييـده للمبدأ الداعـي إلى تحقيـق المزيد في مجال توحيـد البلاد وأنّه يزمع العمـل بجدّ من أجل تحقيق هذا المبدأ**".[١٤٨]

لقـاء مع السفير الصيني (التايواني)

تكشـف الوثائق السرّية للخارجيتين الأمريكية والبريطانية أنَّ سفير الصين الوطنية (تايوان) المسـتر **تشين** Chen Chin-Ping[١٤٩] مسلم نجح منذ وقت مبكر

---

١٤٧ التقريـر يحمـل الرقـم الإشـاري (A-85) تحـت عنـوان: "Additional Biographic Comments – Crown Prince Hassan Al-Rida Al-Sanusi".

١٤٨ راجـع التقريـر رقـم (٢٢٦) المؤرّخ في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ بالملـف (773.11). وقـد دام هـذا اللقـاء ثلاثة أربـاع السـاعة وتناول عدداً مـن الموضوعات هي: عائدات البـترول المتوقعة، والتعديلات الدسـتورية التي جرت في مطلـع شـهر ديسـمبر/ كانون الأول من ذلك العـام، ووضع الجيش بعد اغتيـال العقيد العيسـاوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢.

١٤٩ تكشـف الوثائـق الأمريكيـة أنَّ هـذا السـفير كان دائـم التنسـيق مـع السـفارات الغربيـة، والسـفارة الأمريكيـة خصوصاً، وقد نجح في إقناع الحكومة الليبية في استجلاب أعداد من الأطباء والممرضين من بلاده للعمل في الجيش وفي عددٍ من المستشـفيات الأخرى، كما أنّه اسـتطاع إقناع حكومة الصيد بإجراء تجارب على زراعة الشـاي والأرز في فزان. انظر: الصيد، ص ٢٠٥، وتقرير السـفارة الأمريكية المؤرّخ في ٢/ ٨/ / ١٩٦٢ ذي الرقم (A-65)، الملف (873.0093). وقد امتدّت إقامته سفيراً لبلاده في ليبيا إلى أن أصبح عميداً للسلك الدبلوماسي في عام ١٩٦٥.

في إقامـة علاقات قوية مع وليّ العهـد وكان كثيراً ما يتردّد عليه، كما أنّه وجّه إليه دعـوة في شـهر فبراير/ شـباط ١٩٦٠ لزيارة "فورمـوزا"، وقد قبـل الأمير هذه الدعـوة وحدّد موعداً لها في منتصف شـهر يوليو/ تموز من العـام ذاته.[١٥٠] ولقد حالـت بعض الاعتبـارات العملية دون تحقيق تلك الزيارة، غير أنَّ السـفير ظلَّ عـلى علاقتـه الوطيدة بـوليّ العهـد. وكان ما يدور بينـه وبين وليّ العهـد مصدراً إضافياً للمعلومات يصبّ في تقارير السـفارات الغربية، وعلى الأخص السفارة الأمريكية منها.

وقد أشـار السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر **وليام وايت** William L. Wight Jr في تقريـر سرّي بعـث بـه إلى الخارجيـة الأمريكيـة، إلى مـا نقله إليه السـفير الصيني خـلال لقاء بينهما يوم ٣/ ١٠/ ١٩٦٢ عـمّا دار بين الأخير ووليّ العهد من أحاديث في ثلاث مناسبات سابقة تعرّضت لمختلف القضايا الداخلية والخارجية.

يقول المستر **وايت**:

"قـال لي السـفير الصينـي إنَّ **وليّ العهـد** بـدا مهتّماً وملـمّاً بالشـؤون الخارجية، وحريصاً بشـكل متزايد على متابعتها، وكذا الحال بالنسـبة للشـؤون الداخلية، وأنّـه لـن يتمكن من زيارة تايـوان غير أنّه يتطلع بشـغف إلى رحلتـه للولايات المتحدة، وكان في غاية الحماسة بشأنها".

"قال السفير الصيني إنَّ وليّ العهد أبلغه بأنّه منزعج جداً لما يجري في "**اليمن**"، وعـبّر عـن شـعوره انّـه بوجود **عبـد النـاصر** في الشرق و**بـن بيلـلا** في الغرب، وبتبنّيهـما لأفـكار القومية العربية والاشـتراكية، فإنّهما يشـكلان تهديـداً حقيقياً للملكية وليبيا".

وأضاف تقرير السفارة الأمريكية:

"لقـد **زعـم السـفير الصينـي** أنّه تحـدّث، في تعقيبـه عـلى كلام وليّ العهد، بكل صراحة، وقال له إنَّ ليبيا في **وضع محظوظٍ جداً**، وتتمتع بوضع سياسي مستقر،

---

١٥٠ راجع البرقيـة المرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة بتاريـخ ٢٧/ ٢/ ١٩٦٠ ذات الرقـم (G.89) بالملـف (773.11).

وعدد سـكانها قليل، وهي بلد واسـع، وعائداته البترولية المتوقعة هائلة. وزعم السـفير الصيني أنّه نصح وليّ العهد بأنّ مـن الواجب عمل المزيد من أجل خير المواطـن العادي ولمنفعة الناس الفقراء. إنَّ هـؤلاء هم أكثر الناس انجذاباً لعبد النـاصر وللاشـتراكية، وكجملة اعتراضية، زعم السـفير الصينـي أنَّ **الناس في الشوارع فرحون بالثورة في اليمن**".

كـما أورد السـفير أنّه قال لوليّ العهـد: "إنّه من الضروري أن يسـعى النظام الملكي والحكومة الليبية لربط أنفسـهم بمطالب ورفاهيـة الجماهير، وبذل المزيد مـن الجهود لمنفعة عامّة الناس، وإلا فإنَّ الأغنياء سـوف يزدادون غنًى والفقراء سوف يزدادون فقراً، وهذا ما سيحدث على وجه التحديد بسبب **التضخّم** الذي سوف ينجم عن عائدات البترول".

وقد علق المستر وايت على مزاعم السفير الصيني بعبارات جاء فيها:

"**إنّنـي أشـك فيـما إذا كان بمقـدور السـفير الصينـي أن يتحدّث مـع وليّ العهد بالصراحـة التـي ادّعاها**، وعلى الأخصّ فيـما يتعلق بادّعائه أنّه سـأل وليّ العهد "لِمَ تقوم بهدم **قصرك** على شاطئ البحر بطرابلس لتبني قصراً مكانه يكلف نحو (١٠٠) ألـف أو (١٥٠) ألف جنيه ليبي؟" وسـؤاله لـه "لِمَ طلبت **أثاثاً** لقصرك في بنغـازي تبلـغ قيمته (١٥٠) ألف جنيـه؟" وادّعائه بأنّه قـال للأمير "إنَّ هذه الأشياء هي التي تخلق لدى الليبيّين – عند سماعهم لها – انطباعاً سيئاً".

كما أضاف المستر **وايت** متسائلاً:

"إنَّ السـفير الصينـي لم يقـل لنا كيـف كان ردّ فعل وليّ العهد لدى سـماعه ما سبق؟!".[١٥١]

نتائـج رحلة الولايات المتحدة

في هذا السياق التاريخي من الصراع الظاهر والخفي بين وليّ العهد وأنصاره مـن جهة، وبين ناظر الخاصّة الملكية وزمرته من جهة أخرى، قام الأمير الحسـن الرضـا بزيارته الرسـمية للولايات المتحـدة الأمريكية التي امتدّت نحو أسـبوع

١٥١ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-152) ومؤرّخ في ٨/ ١٠/ ١٩٦٢. الملف السابق.

مـن ١٥ إلى ٢٣ من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢،[١٥٢] وهي الزيارة التي كشـفت الوثائق الأمريكية المفرَج عنها أنّه كان من بين أهداف أمريكا وراءها:

- إظهار دعم أمريكا ومساندتها للنظام الملكي في ليبيا.
- إظهار اهتمام أمريكا ومصلحتها في وليّ العهد.

وبصرف النظر عمّا انتوته أمريكا، فإنَّ هذه الزيارة قد تركت انطباعات، كما كان لها ردود فعل، في عدّة اتجاهات لدى الإدارة الأمريكية، وفي أوساط الشعب الليبي، ثمّ أخيراً لدى البوصيري وجماعته.

☐ الانطباعات التي تركتها زيارة وليّ العهد في **أوساط الإدارة الأمريكية** نقلتها **رسـالتان،**[١٥٣] بعثت بهما السفارة البريطانية في واشـنطن إلى الخارجية البريطانية، وهما مؤرّختان في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢ و١٦/ ١١/ ١٩٦٢.

جاء في **الأولى** منهما:

(-) .. لقد زوّدتنا الخارجية الأمريكية ببيان مفصّل إلى حدٍّ كبير حول ما جرى خلال زيارة وليّ العهد الليبي في واشنطن.

(-) المحادثـات مـع وزارة الخارجية ومـع الرئيس كنيـدي كانت ذات طبيعة عامّة. غير أنَّ المسـؤولين كانوا معجبين إلى درجة الاندهاش بالاعتـماد على الذات والثقـة اللذين أظهرهما الأمير. فقد اسـتطاع وليّ العهد، على سـبيل المثال، أن يرتجل كلمة عندما جرى تسـليمه مفتـاح مدينـة واشـنطن. ومـن الواضـح أنّه قـام بالتحضـير جيداً لمحادثاته مع الرئيس كنيدي.

(-) بعـد المجامـلات المعتـادة، كان وليّ العهد هو الذي قـام على الفور بتقديـم عرض مفصّل ووافٍ للمصاعب المالية التي تواجهها ليبيا، وللمسـاعدات الاقتصادية والعسـكرية التي هي بحاجـة إليها ...

---

١٥٢ راجع مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" في الفصل السابق.

١٥٣ الرسـالتان موجّهتـان مـن المسـتر R. W. H. Du Boulay بالسـفارة البريطانيـة في واشـنطن إلى المستر R. S. Scrivener بالخارجية في لندن، الأولى تحمل الرقم الإشـاري VT 1941/30, 16335/-/62، والثانية تحمل الرقم الإشاري VT 1941/30, 16325/-/62 وهما مودعتان بالملف FO 371/165770.

وقد أضاف الأمير في ختام عرضه (إنَّ صداقة بلاده للولايات المتحدة لا تعتمد على حجم المساعدات المقدّمة إليها، ولكنّها تنبع من الاحترام المتبادل ووحدة المصالح ..).

(–) ... لقد أصاب الأمريكيين بعض خيبة أمل بسبب إلغاء الأمير لكامل البرنامج المتعلّق بمدينة "**ديترويت**" ذلك أنّه كان من المقرّر أن يتواجد الحاكم وليامز (مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية) في استقبال الأمير ... ولم تقع خلال هذه الزيارة أيّة حوادث، أو مواقف مؤسفة. وفي العموم، فإنّ الأمريكيين قد وجدوا أنَّ آمالهم تحققت **فقد بدا لهم واضحاً أنَّ وليّ العهد يمثل لليبيا ملكاً دستورياً ذا شأن تحت الإعداد.**[١٥٤]

أمّا **الرسالة الثانية**، فقد نقلت عن هذه الزيارة انطباعات مغايرة، وتتسم بالسلبية، وقد جاء فيها:

"إنَّ الانطباع الإيجابي نسبياً الذي خلّفه الأمير في واشنطن لم يستمرّ، للأسف، بقية الرحلة. فمخزونه الضئيل من الحيوية نضب بشكل ظاهر مع وصوله إلى ولاية **كولورادو**. ومنذ تلك اللحظة غدا الأمير، وبشكل متزايد، سلبياً وغير مكترث، على الرغم من أنّه ظل طوال الوقت مؤدباً ودمثاً. إنَّ الأمريكان يجدون صعوبة مع السمت السلبي لوليّ العهد، كما يشعرون بخيبة أمل لأنّه فوّت فرصاً كثيرة كان بمقدوره أن يقول أو يفعل خلالها الشيء المناسب (دون أن يكلّفه ذلك جهداً كبيراً). ومع تقدّم برنامج الرحلة، أصبح الأمير أقل إقبالاً. وكمثال صغير (للحالة التي كان عليها الأمير) فقد أخبرني المسؤول الأمريكي الذي صاحب الأمير في رحلة العودة إلى ليبيا، أنَّ الأمير ظل طوال الرحلة تقريباً (التي استغرقت عشر ساعات ونصف الساعة) صامتاً، ولم يقم حتى بقراءة أو كتابة شيء .. كان جالساً فقط".

١٥٤ أشار السفير الأمريكي خلال لقائه وأسرته مع الملك إدريس والملكة فاطمة بمقرّ إقامة الأخيرين عشيّة يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٢، إلى مفارقات كثيرة تزامنت مع وجود وليّ العهد في الولايات المتحدة، وارتبطت في معظمها مع ما عُرف بأزمة الصواريخ الكوبية. منها أنَّ يوم وصول وليّ العهد إلى واشنطن كان اليوم نفسه الذي اطّلع فيه الرئيس كنيدي على صور الصواريخ التي نصبها الاتحاد السوفييتي في كوبا، كما أنَّ اليوم الذي ألقى فيه وليّ العهد كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة كان اليوم ذاته الذي شرع فيه مجلس الأمن بمناقشة أزمة الصواريخ الكوبية.
راجع التقرير الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن تلك المقابلة ذي الرقم (A-158) بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٦٢. الملف (773.11).

□ أمّا عن نتائج هذه الزيارة **وتأثيراتها على الشعب الليبي ونظرته إلى وليّ** العهد، فقد تناولتها مجموعة من التقارير من بينها التقرير المشترك الذي أعدّته السفارة بالاشتراك مع مكتب المعلومات الأمريكي USIS ذو الرقم (A-184) والمؤرّخ في ١/ ١١/ ١٩٦٢، وقد جاء فيه:

"لقد استفاد وليّ العهد من نوع وحجم الدعاية التي أثارتها زيارته للولايات المتحدة الأمريكية. فقد ردّدت الإذاعة والصحافة، من خلال التغطية التي قامت بها، اسم وليّ العهد أمام جميع قطاعات الشعب على مدى أسبوع ونصف الأسبوع. وقد ظهر وليّ العهد، من خلال لقائه بالرئيس كنيدي وخطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمظهر رجل الدولة الذي يمارس دوره، وهو ما لم يشاهده الليبيّون عليه من قبل".

كما جاء في تقرير آخر أعدّه السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر **وليام وايت** بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٢ وتناول في جزءٍ منه نتائج تلك الزيارة:

"لا يوجد شك في أنَّ وليّ العهد، من خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، قد جعل نفسه أكثر شعبية لدى الطرابلسيين. فأنصار وليّ العهد، بزعامة **الطاهر العقبي**، يعتقدون أنَّ هذه الرحلة لم تجعل وليّ العهد أكثر شعبية في أوساط الشعب فقط، ولكنّها أيضاً جعلت الكثير من الطرابلسيين، الذين كانوا في الماضي غير مبالين، ينظرون الآن إلى وليّ العهد بعيون مختلفة. ومع ذلك، فقد بقيت في الحقيقة مسألة إقناع الكثير من الطرابلسيين بأنّ تولي وليّ العهد للملك من شأنه أن يقدّم الحل لمشاكل ليبيا".

وعلى الطرف الآخر، أورد رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر **باكماستر** Buckmaster في التقرير الذي أعدّه بتاريخ **١٣/ ١١/ ١٩٦٢** أنَّ **زيارة الأمير للولايات المتحدة جلبت عليه الكثير من الاستياء، ولاسيما في الأوساط الشابة، إذ جرى الإعلان عن قبول تلك الزيارة فور صدور قرار أمريكا بالموافقة على تزويد إسرائيل بالصواريخ المضادّة للطائرات**. وأضاف اعتقاده بأنَّ السلطات في ولاية برقة قرّرت تأجيل استئناف الدراسة في المدارس الثانوية

ببنغـازي إلى مـا بعد عودة الأمير من رحلته تجنّباً لقيـام مظاهرات طلابية معادية له عند عودته.[155]

ومن اللافت للنظر أنَّ **الملك إدريس والملكة فاطمة** لم يبديا، لدى اسـتقبالهما للسـفير الأمريكي جونز وزوجته يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٢ في طبرق، أيّ اهتمام أو رغبـة في الحديـث حول زيـارة وليّ العهد للولايات المتحـدة الأمريكية، رغم أنَّ هذا اللقاء كان الأول بين الملك والسفير الأمريكي بعد قيام الأمير بتلك الزيارة، وأنّه لم يكن قد مضى عليها وقت طويل.[156]

□ وبـصرف النظـر عـن الانطباعـات التـي خلفتهـا هـذه الزيارة عنـد رجال الإدارة الأمريكيـة، وأيّـا كانت النتائج الحقيقية لها في الشـارع الليبي في طرابلس وفي بنغـازي، فـلا يوجد شـك في أنّهـا[157] **أثـارت انزعـاج البوصـيري وجماعته** ومخاوفهم.[158] ولعل ذلك ما عجّل باغتيال العقيد **إدريس العيساوي**، الذي قال عنه تقرير السـفارة البريطانية،[159] في معرض توضيح أهمّية مصاحبته لوليّ العهد خلال زيارته لأمريكا:

"إنَّ ضمّ العقيد إدريس العيسـاوي (إلى الوفد المصاحب لوليّ العهد) هو **أمر ذو مغزى. فالعيساوي هو بكل اعتبار أكفأ كبار ضباط الجيش وأوسعهم نفوذاً، وقـد يثبـت قريباً أنّ له شـأناً في البـلاد** "May well prove to be a power in the land" إنّـه يؤكـد أنّه "**رجـل وليّ العهـد**"، ووليّ العهد بـدوره يعدّ العقيد العيسـاوي مـن الموالين لـه. وإنَّ **مجـرّد اختياره للذهـاب إلى الولايـات المتحدة بدلاً من رئيس الأركان نفسـه** (على الرغم من أنَّ نوري الصديق صاحب وزير

١٥٥ راجـع رسـالة السـفير البريطـاني سـتيوارت إلى الخارجيـة البريطانيـة المؤرّخـة في ١٣/١١/١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/44, 16320/62، الملف FO 371/165734 22860.

١٥٦ راجـع التقريـر السـرّي الـذي أرسله السـفير حـول هـذه المقابلـة، وهـو مـؤرّخ في ٨/ ١٢/ ١٩٦٢ ويحمـل الرقم الإشاري (A-851). الملف (773.11).

١٥٧ ولاسـيما في ضـوء مـا سـبقها مـن أحـداث منـذ عـودة الملك مـن رحلـة الحـج، وهـي أحـداث هيّـأت لـوليّ العهد أسباب الظهور والنفوذ.

١٥٨ راجـع مـا ورد في الفقـرة التالية بعنـوان "الطاهـر العقبـي يتحـرّك" مـن إشـارة إلى لقـاء البوصـيري وجماعتـه في الجزائـر في مطلع شـهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢ بالرئيس الجزائري بن بيللا، وطلبهم مسـاعدته في خطتهم الرامية للاسـتيلاء على السـلطة عند وفاة الملك. كما تجدر الإشـارة إلى أنّ البوصيري قام في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٢ بزيارة سبها.

١٥٩ التـقـريـر مـؤرّخ في ٦/١٠/١٩٦٢ ويحـمـل الـرقـم الإشـاري VT 1941/22, 1944/62 بالملف FO 371/165770.

الدفـاع في زيارة للولايـات المتحدة بداية هذا العام) قد **يحمـل في حدّ ذاته أهمّية خاصّة كاستعراض علني للمكانة التي يتمتع بها**".

كـما يمكن الاسـتدلال على هـذا الانزعاج مـن خلال محاولـة أحد عناصر هذه المجموعة (السـيد عبد الله عابد السـنوسي)، وربّما بالاتفاق مع البوصيري، السـعي خلال شهر مارس/ آذار **١٩٦٣** عبر وسيط أمريكي مشبوه يدعى **وليام تـوب** William L. Taub لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، **دون علم السـفارة الأمريكيـة في ليبيـا**، وترتيـب مقابلـة له مـع الرئيـس الأمريكـي "لإطلاعه على الصـورة الحقيقيـة للأوضاع في ليبيا، وهي صـورة مغايرة تماماً لما تقوم السـفارة الأمريكية بنقلها إليه".[١٦٠]

الطاهر العقبي يتحـرّك

السـيد **الطاهر العقبـي** من مواليـد سـبتمبر/ أيلول **١٩٢٢** في بلدة **صرمان** بمنطقـة الزاويـة بولاية طرابلـس الغرب. وقد انتخب عـام **١٩٥٢** عضواً بأوّل **مجلس تشريعي للولاية**، وظل **رئيسـاً لذلك المجلس منذ عام ١٩٥٤ حتى شـهر فبراير/ شـباط ١٩٦٢** عندمـا جـرت آخـر انتخابـات تشريعية، وقـد اختير **أبو القاسم العيساوي** رئيساً لذلك المجلس خلفاً له.[١٦١]

عُرف عن العقبي أنّه من **أنصار الملكية في ليبيا**، وكان من **المقرّبين لوليّ العهد** ومـن أنصاره، كـما كان معروفاً أيضـاً بعلاقاتـه الوطيدة مع **السـفارة الأمريكية** بطرابلس. وقد أعدَّ السـكرتير الأول بهذه السفارة المسـتر وايت تقريراً سرّياً[١٦٢] مؤرّخاً في **٢٩/ ١١/ ١٩٦٢** عن حديث جرى بينه وبين العقبي خلال لقاءٍ بينهما جاء فيه:

"لقد قال العقبي أنّه إبلغ وليّ العهد مؤخّراً بأنَّ **البوصيري ومجموعته:**

---

١٦٠ راجع محضر المحادثة التي جرت في وزارة الخارجية بواشـنطن يوم ٩/ ٣/ ١٩٦٣، والتي شـارك فيها كل من المسـتر وليام توب، ومحاميه المستر كنيث ميلر Kenneth Miller مع المستر غرانت. ماكلانهان Grant V. McCLanahan الموظف المسـؤول عن الشـؤون الليبية في الوزارة. الملف POL. 37 Libya-US. ويوجد في هذا الملف عدّة وثائق أخرى تتعّلق بالموضوع ذاته.

١٦١ تـمّ تعيـين أبي القاسـم العيسـاوي رئيسـاً للمجلـس التنفيـذي لولايـة طرابلـس في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ خلفـاً لعـلي الديب، واختير الأخير رئيساً للمجلس التشريعي بالولاية.

١٦٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-208) بالملف (773.00).

١- ماضون في خطتهم التي تهدف إلى كسب **تأييد مجموعة ضباط الجيش** الذين سبق لهم الدراسة في الكليات العسكرية بمصر.
٢- استمرار سيطرتهم على **حكومة ولاية طرابلس والشرطة فيها**.
٣- تعزيز صلتهم **بالرئيس المصري عبد الناصر والجزائري بن بيللا**".

"كما أفاد العقبي أنَّ **مجموعة الضباط** المشار إليها تضمّ المقدم **عون أرحومة أشقيفة**، والمقدم **عبد العزيز الشلحي**، (الاثنان يعملان برئاسة أركان الجيش) والرائد **عبد السلام الشكشوكي**، والرائد **الطاهر بوقعيقيص**،[١٦٣] والرائد **أحمد سالم بن فايد**. وقال العقبي إنَّ هذه المجموعة شكلت فيما بينها **خليّة أمنية** محكمة التنظيم داخل الجيش تقوم بمراقبة كافة كبار الضباط، بمن في ذلك رئيس الأركان نفسه. وذكر العقبي أنّه اقترح على وليّ العهد أن يطلب من الملك إرسال المقدم أرحومة خارج البلاد لعدّة أشهر، وأن يعيّن المقدم الشلحي ضمن طاقم القصر، وأن يتمّ طرد الثلاثة الباقين من الجيش، أو أن يجري نقلهم إلى البوليس الاتحادي. **وإلى أن يتمّ نقل أو إبعاد هؤلاء الضباط الخمسة، فإنَّ احتمال ألا يقف الجيش وراء وليّ العهد عندما تحين ساعة تولّيه العرش يظل قائماً**. وأفاد العقبي أنَّ وليّ العهد وافقه الرأي، ووعد بأن يناقش هذا الموضوع مع الملك".

ويضيف المستر وايت في تقريره:

"النقطة الأخرى التي شكّلت شاغلاً عند العقبي هي **استمرار سيطرة البوصيري الشلحي على حكومة طرابلس، وعلى جهاز الشرطة فيها**. ووفقاً لرأي العقبي، فإنَّ البوصيري وجماعته قرّروا أنّهم **لا يمكنهم الاعتماد إلا على مساندة الطرابلسيين، وعلى سيف النصر عبد الجليل[١٦٤] في فزان**، في تنفيذ خطة

---

١٦٣ يبدو أنَّ الزجّ باسم الرائد **الطاهر بوقعيقيص** في مجموعة البوصيري لا يستند إلى أساس، سوى أنّه من ضمن العسكريين الذين كانوا يدرسون بمصر. كل ما هو معروف عن الرائد بوقعيقيص يناقض ما ذهب إليه العقبي. راجع ما أورده القنصل الأمريكي في بنغازي المستر تَيني John D. Tinny في ص ١١ من تقريره المؤرّخ في ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٤ ذي الرقم (A-54) الملف POL. 14 Libya حول شخصية الرائد بوقعيقيص، بل يذهب هذا التقرير إلى القول بأنّه من خرّيجي الكلية العسكرية في بغداد وليس القاهرة.

١٦٤ ظل **سيف النصر عبد الجليل** يشغل منصب رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان قرابة عشر سنوات. وقد تردّد في عددٍ من الوثائق البريطانية أنّه كان على صلة وثيقة بالبوصيري الشلحي. وقد علق السكرتير الأول بالسفارة الأمريكيّة المستر جيمس باوتون على هذه الصلة في أحد تقاريره بقوله (حتى لو ظل سيف النصر عبد الجليل على صلة قوية مع "المتآمرين" (يقصد البوصيري وجماعته) وشريكاً لهم (plotter) فإنَّ السفارة من جانبها تعدّ استمرار علاقة سرّية به أمراً ذا أهمّية قصوى). [التقرير رقم (٣٢٠) المؤرّخ في ٢٨/ ١/ ١٩٦١. الملف (773.00)]. كما ورد في تقرير سرّيٍّ آخر بعثت به السفارة الأمريكية حول لقاءين للسفير ويزلي جونز مع سيف النصر يومي ١٧، ٢٠ من مايو/ أيار ١٩٦١ في منزل السفير، دام ثانيهما خمس ساعات من العاشرة ليلاً حتى =

انقلابهــم المزمع. أمَّا **برقة فهي خارجة من حســاباتهم لأنّهم عجزوا عن اختراق "قوة دفاع برقة" وضمان ولاء أيٍّ من التجمّعات القبلية الرئيسية"**.

ويضيف المستر وايت:

"ووفقــاً لاعتقــاد العقبي، فإنّ البوصيري يحظى حاليــاً بتأييد **فاضل بن زكري** والي طرابلس، و**أبي القاســم العيســاوي** رئيس المجلس التنفيذي، و**علي الديب** رئيــس المجلس التشريعي، وعددٍ من المســؤولين بالولاية. كما أنَّ البوصيري قد تمكــن مــن اختراق جهاز شرطة ولايــة طرابلس. وقد شــكّك العقبي في إمكان اعتماد مجموعة وليّ العهد على مدير شرطة طرابلس الزعيم **محمد المنصوري**.[١٦٥] وأفاد العقبي بأنّه يمكن الاعتماد على جهاز الشرطة في طرابلس لحماية وليّ العهد في حال وضع الجهاز تحت قيادة **محمد كرواط**".[١٦٦]

ثمّ يضيف التقرير:

"**النقطــة الثالثــة** التــي أثارها العقبي مــع وليّ العهــد حول البوصــيري وجماعته هــي أنّه، في الوقت الذي يحرص فيه الأخير على **اســتمرار علاقته الوطيدة بعبد الناصر ومصر**، بدأ في **تعزيز علاقته مع بن بيللا**. وقد أفاد العقبي أنَّ البوصيري والعنــاصر المهمّة من مجموعته (رجل الأعمال عبد الله عابد الســنوسي، ورئيس الــوزراء الســابق مصطفى بــن حليم، ووكيــل وزارة المالية الســابق عبد الرازق شــقلوف، ووزير الخارجية الأســبق عبــد القادر العلّام) **قامــوا، خلال زيارتهم الأخيرة للجزائر (١/ ١١/ ١٩٦٢) للمشــاركة في احتفالات الجزائر، بمناقشــة خطتهــم (الرامية للاســتيلاء عــلى الحكم في ليبيــا في أعقاب وفــاة الملك)** مع بن

= الســاعة الثالثــة مــن صباح اليوم التالي: (يعدّ ســيف النــصر على ارتباط بمجموعة الشــلحي – عبــد الله عابد – علي الساحلي، ومع ذلك فإنَّ محاولاته الظاهرة خلال العام الماضي لإقامة علاقة مع السفارة الأمريكية وبعثة المساعدات الأمريكية USOM تمّ تفســيرها من قبل بعضهم على أنّها نوع من الانســحاب من جانبه من هذه المجموعة. غير أنَّ كراهيته الحالية لرئيس الوزراء الصيد وتأييده لرئيس الوزراء الســابق بن حليم تنمّ عن رباطٍ مشــترك جديد مع هذه المجموعــة. وفضــلاً عن ذلك، فإنَّ أصدقاءه في مصر ما زالوا يشــملون حســن إبراهيم وعبــد اللطيف البغدادي). التقرير يحمل الرقم الإشاري (٣) وهو مؤرّخ في ٦/ ٧/ ١٩٦١، بالملف (773.13).

١٦٥ يلاحــظ وجــود تبايــن بــين تقييــم كل مــن العقبــي والصيــد لموقــف الزعيــم المنصــوري مــن وليّ العهــد، ومــدى درجــة اعتــماد مجموعة الأمير على ولاء المنصوري للأمير. وقد علق المســتر وايت على ذلك بقولــه، إنّ هذه هي المرة الأولى التي يسمع فيها باحتمال أن يكون المنصوري من ضمن مجموعة البوصيري.

١٦٦ محمــد كــرواط عقيــد ســابق بجهــاز الشرطــة بطرابلــس، وقــد اشــتغل، منــذ تركــه العمــل بهــذا الجهــاز، بالأعمال الحرّة.

بيللا، وقد وافق الأخير، وفقاً لمصادر العقبي، أن يمنح البوصيري تأييده في خطته.[١٦٧] وأفاد العقبي بأنّه نصح وليّ العهد بأن يبذل جهده ليستبدل بالضباط المسؤولين عن **مستودعات الذخيرة في الجيش الليبي** غيرهم ممن يثق بهم ثقة كاملة. كما ذكر العقبي أنَّ وليّ العهد أفاده بأنّه على علم بالخطر الذي يمثله كل من عبد الناصر وبن بيللا، وأنّه سيسعى لإدخال التعديلات المناسبة في الجيش وفي حكومة ولاية طرابلس".

وقد ذيّل المستر وايت تقريره عمّا ورد على لسان الطاهر العقبي بتعليقٍ جاء فيه:

"من الواضح أنَّ انزعاج الحكومة الليبية من الضغوط الشديدة التي تمارسها عليها دولتان اشتراكيتان، هما مصر والجزائر، له ما يسوّغه من حيث الخطر الذي قد تشكله هذه الحالة الجديدة على النظام الملكي في ليبيا. إنَّ خطة البوصيري الشهيرة من أجل الاستيلاء على السلطة في ليبيا غداة وفاة الملك تكرّر الحديث عنها. **ولكن هل توجد فعلاً خطة محدّدة أم لا؟ هذا محل تساؤل.** إنّ كون العقبي وآخرين على يقين بوجود هذه الخطة فعلاً، ومن ثمّ قيامهم بإعداد خطة أخرى لمواجهتها، هو **أمر يعني أنَّ فرص وليّ العهد في إحباط أيّة مؤامرة تدبّر ضدّه أصبحت أحسن من ذي قبل**".

مصرع العقيد العيساوي[١٦٨]

بصرف النظر عن الجهة التي قامت باغتيال العقيد إدريس العيساوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢، فلا يوجد شك في أنَّ ولي العهد قد فقد بموته أحد أهمّ أنصاره في الجيش الليبي، وإحدى الركائز الأساسية لضمان توليه العرش بعد الملك إدريس. وقد أشار إلى هذه الحقيقة عدد من التقارير السرّية التي أعدّتها السفارتان البريطانية والأمريكية. ويمكن الاكتفاء بالإشارة في هذا السياق إلى

١٦٧ ذهب الطاهر العقبي إلى حدّ القول إنّه تمّ التفاهم بين البوصيري وبن بيللا على استخدام الأسلحة التي تخصّ الثورة الجزائرية، والتي كانت مودعة في مخازن سرّية في طرابلس، أثناء التحرّك المزمع للبوصيري وجماعته للاستيلاء على السلطة في ليبيا. ويبدو أنَّ موظف السفارة وايت لم يصدّق هذا الجزء من حديث العقبي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الصيد أكد في مذكراته، (ص ١٧٨-١٨٠)، وجود هذه الأسلحة، إلا أنّه لم يشِر إلى هذه المسألة.

١٦٨ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في الفصل التالي.

مـا ورد في التقرير السرّي السـنوي الذي أعدّته السـفارة البريطانيـة في ليبيا عن وقائع وأحداث عام ١٩٦٢، وقد جاء فيه:[١٦٩]

"أيّـاً ما كانت الجهة التي اقترفت جريمة قتل العقيد العيسـاوي، فإنّه من المؤكد أنَّ حـادث الاغتيـال هـذا قد غيّـب ضابطـاً متميّزا بالجيـش الليبـي. وإذا صحّ الاعتقاد بأنَّ العيسـاوي كان موالياً للملكية، فلا يوجد شـك في أنَّ الجيش، بعد غياب العيسـاوي، أصبح عاملاً أقل أهمّية، في حال وقوع اضطراب بعد خلافة وليّ العهد للملك".

١٦٩ التقريـر مـؤرّخ في ١٩٦٣/١/١ ويحمـل الأرقـام الإشـارية VT 1011/1, 1011/63. الملـف /FO 371 173236 28183.

أمريـكا تفاتح وليّ العهد؟!

بعـد وفـاة وليّ العهد الأمير الحسـن الرضا،[١٧٠] نشر السـيد **محمد بن غليون** (رئيس الاتحاد الدسـتوري الليبي المعـارض) مقالاً في صحيفة "**الحياة**" اللندنية، بعددهـا رقم (٥٠٥٩) الصـادر بتاريخ **٤/ ١٠/ ١٩٩٢**، يحمـل **عنوانه الرئيسي** عبارة: "**هل سهّلت واشنطن وصول معمر القذافي إلى الحكم؟**" مع **عنوان جانبي** يقول: "**كنيدي عرض على الأمير الحسن الرضا تولي الحكم بدل الملك إدريس**". وخلاصـة مـا ورد في هـذا المقـال، كـما يدل عليه العنـوان الجانبـي، أنَّ الرئيس الأمريكـي كنيدي صارح الأمير الحسـن الرضا (عبر مترجـم)[١٧١] خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الأمير الحسن للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من شهر أكتوبر/ تشرين الأول **١٩٦٢**،[١٧٢] بقوله:

> "إنَّ وجـود الملـك إدريس على عـرش ليبيا يتعارض مع المصالـح الأمريكية. وطلـب منـه أن يقوم بانقـلاب في القصر للجلـوس على العرش بـدلاً من عمّه حتـى لا تضطرّ أمريـكا لإيجاد بديل في ليبيـا. وأكد له اعـتراف أمريكا الفوري بجلوسه على العرش وتأييدها ودعمها وحمايتها لانقلابه".

لقد أكد بن غليون أنّه **سـمع هذا القول من الأمير الحسـن شـخصياً** عندما قام الأخير بزيارته وعائلته في مدينة (مانشسـتر) ببريطانيا شـتاء سنة ١٩٨٩. كما

---

١٧٠ تـوفي الأمـير الحسـن الرضـا في لنـدن يـوم ٢٨/ ٤/ ١٩٩٢. وكان الأمـير قـد وصـل إلى لنـدن للعـلاج بصحبـة ابنه محمـد في أكتوبر/ تشرين الأول مـن عام ١٩٨٨. والجديـر بالذكر أنّ انقلابيّي سـبتمبر ١٩٦٩ أجبروا الأمـير الحسـن على التنازل عـن العرش تحت تهديد السـلاح، ثمّ قامـوا باعتقاله ومحاكمته ووضعـه بعد ذلك تحت الإقامة الجبرية. وبعد رفع الإقامة الجبرية عنه قامت في عام ١٩٨٤ اللجان الثورية للنظام، بإيعاز من العقيد القذافي، بإحراق منزل الأمير الحسن في طرابلس وطرده منه. وفي عام ١٩٨٦ أصيب الأمير الحسن بجلطّة في الدماغ سبّبت له شللاً نصفياً، ومع استشراء هذا المرض سمح الانقلابيون له بالعلاج في لندن فوصلها في العام ١٩٨٨، غير أنّهم سرعـان مـا أوقفوا دفع مصاريف الخدمـة العلاجية. للمزيد، راجع العـدد الثاني من "المنار" النشرة السياسـية التي يصدرها مكتب السيد محمد الحسن الرضا السنوسي في لندن بتاريخ ١/ ٥/ ١٩٩٣.

١٧١ تشـير الوثائـق الأمريكيـة الخاصّـة برحلـة وليّ العهـد لأمريـكا أنّ الـذي تـولى الترجمـة خـلال محادثـات الأمـير الحسن مع الرئيس كنيدي هو السيد كميل نوفل C. Nawfel.

١٧٢ للمزيد حول هذه الزيارة راجع ما ورد بشأنها في هذا الفصل وفي الفصل التالي.

أكد أيضاً أنّه سمع من الأمير بهذا الشأن **أنّه عبّر للرئيس الأمريكي عن رفضه للعرض، وأبدى له استياءه من طرحه عليه.**

وقد وردت في نشرة "**المنار**" الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني **١٩٩٤ إشارة مقتضبة ومبهمة،** حول ما ورد في مقال بن غليون، جاء فيها:

"... وحول هذه الزيارة، نشرت إحدى الصحف قبل ثلاث سنوات تقريراً ذكرت فيه أنَّ الإدارة الأمريكية طلبت من وليّ العهد آنذاك عزل عمّه الملك وتنصيب الأمير الحسن ملكاً على ليبيا، و تتعهّد الولايات المتحدة بالمناصرة والمساندة. وقد رفض هذا الطلب".

"وعند التنقيب في هذه الوثائق والشهادات تبيّن أن لا صحّة لهذه الواقعة، ولا وجود لأثر لها، وهي من بين التلفيقات الكثيرة التي طالت العهد الملكي الليبي، علماً بأنَّ بعض أعضاء الوفد الملكي الليبي المرافق ما زالوا أحياء".

إنَّ ما ورد في النشرة المذكورة قد **يشكك** في صحّة ما ورد في مقال بن غليون، لكنّه **لا ينفيه ولا يدحضه**.[١٧٣] ومن ثمَّ فإنَّ السؤال حول هذه "**المفاتحة**"، هل وقعت فعلاً أم لا، يبقى قائماً. وبافتراض وقوعها، ما المقاصد الحقيقية للإدارة الأمريكية من ورائها؟ ويبقى من المهمّ كذلك **معرفة ما إذا كان الأمير الحسن قد أبلغ عمّه الملك إدريس بالذي دار بينه وبين الأمريكان أم آثر ألا يفعل؟**[١٧٤]

وقد يفيد في إلقاء بعض الضوء على هذا الموضوع أن نشير إلى المقتطفات التالية التي وردت بالمجلد الحادي والعشرين من "**العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**" عن السنوات ١٩٦١-١٩٦٣ الخاصّ بإفريقيا، والصادر في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥[١٧٥] حول زيارة وليّ العهد للولايات المتحدة وما دار خلالها:

---

١٧٣ إنَّ ردّ نشرة "المنار" متهافت. فلم يكن مطلوباً من مكتب السيد محمد، نجل وليّ العهد، أن ينقب في الوثائق والشهادات بقدر ما كان مطلوباً منه أن ينفي أو يثبت إن كان والده وليّ العهد الأمير الحسن رحمه الله قد تحدّث مع السيد بن غليون بما نسبه إليه الأخير في مقاله، أو أن يذكر الأمير محمد ما إذا كان هو شخصياً أو أحد أخوته قد سمعوا والدهم يتحدّث عن هذه الواقعة. أمّا من بقي حيّاً من أعضاء الوفد المرافق لوليّ العهد أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، فنحن نستبعد أن يكون لأيّ منهم إلمام بما جرى من حديثٍ خاصّ بين الرئيس كنيدي والأمير الحسن عن طريق مترجم غير ليبي.

١٧٤ من المهمّ أن يحظى هذا الموضوع باهتمام الباحثين في تاريخ هذه الحقبة.

١٧٥ *Foreigm Relations of the United States, 1961-1963, Vol. XX1, Africa,* (Washington D.C.: Department States of America, US Government, US Government Printing Office, 1995).

أوّل هـذه المقتطفات ورد برسـالة بعث بها وزير الخارجيـة الأمريكي **دين راسـك** إلى الرئيس **كنيدي** بتاريخ **١٥/ ٦/ ١٩٦٢**، يتحدّث فيها عن مسوّغات وأهداف الزيارة من وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية، كما يشير في نهايتها إلى المشاركة المطلوبة من الرئيس أثناء هذه الزيارة على النحو التالي:[١٧٦]

"... إنّني أتوقع أن تقتصر مشاركتكم بالنسبة لزيارة الأمير الحسن الرضا، التي سـوف تكون لمدّة يومين في واشـنطن وبضعة أيام أخرى خارج العاصمة، على استضافتكم له في حفل غداء رسمي تعقبه جلسة محادثات، وعلى حضور حفل الاسـتقبال الذي سـيقيمه الأمير في بلير هاوس، **ثمّ اسـتقبال الأمير لمرّة أخرى بالبيت الأبيض قبل مغادرته واشنطن**".[١٧٧]

أمّا **ثاني** هذه المقتطفات فهي مذكرة مؤرّخة في **١٥/ ١٠/ ١٩٦٢** مرسلة من المسـتر **روبرت كومـر** Robert W. Komer، من مجلس الأمن القومي الأمريكي، إلى الرئيس كنيدي جاء فيها:[١٧٨]

"يأتي وجود وليّ العهد الليبي الأمير الحسن في زيارة لواشنطن ضمن جهودنا

١٧٦ المصدر نفسـه، ص ١٣٩-١٤٠. الفقرة رقم (٩٥). **وتجدر الإشـارة إلى أنّ الفقرة رقم (٩٦) مسحوبة بالكامل، ولم يجر الإفراج عمّا تضمّنته من معلومات**، وهي ليست متعلقة بالضرورة بهذه الزيارة.

١٧٧ إنْ كانـت هنـاك مفاتحـة مـع الأمـير، وفقـاً لمـا ورد بمقـال جريـدة **الحيـاة**، فعلى الأرجـح أنّهـا تمّـت خـلال هذا اللقاء، وهذا ما يفسّر سـلوك الأمير خلال بقية الرحلة على النحو الذي سـلفت الإشارة إليه في مباحث متعدّدة خاصّة بهذا الموضوع في هذا الفصل، والفصل الذي يليه.

١٧٨ المصـدر نفسـه، ص ١٤٢-١٤٤. الفقـرة (٩٧). وقـد ورد بشـأن المسـتر كومـر في كتـاب محمـد حسـنين هيكل، **حرب الثلاثين سـنة: سـنوات الغليان**، (ج١، ص ٧٠٤-٧٠٥)، أنّ الرئيـس كنيدي طلب إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي في الربع الأول من عام ١٩٦٣ إجراء تقييم جديد للأوضاع في الشرق الأوسط، واقترح روبرت كومر، وهو رئيس مجموعة العمل الخاصة في مجلس الأمن القومي المسـؤولة عن الشرق الأوسـط، أن يسـافر بنفسه إلى المنطقـة. وقـد وصف هيكل كومر بعبارات جاء فيها "كان روبرت كومر شـخصية غريبـة، وكانت خدمته كلها في وكالـة المخابـرات المركزيـة، ومنها اختاره مـاك جورج بانـدي McGeorge Bundy، مستشـار الرئيس للأمن القومي (يهودي)، لكي يعمل معه مختصاً بالشرق الأوسط، وكان ذلك هو الذي جعله مسؤولاً عن مجموعة العمل الخاصّة بالشرق الأوسـط في مجلس الأمن القومي. وفيما بعد عيّن كومر سـفيراً للولايات المتحدة في أنقرة، وسـبقته إلى هنـاك سـمعته بالخدمة في وكالة المخابرات المركزية، وتسرّبت في ذلك الوقـت وثيقة أكّدت للأتراك دوره البارز في العمليـات السرّية لهذه الوكالة. واسـتقبلته في أنقرة مظاهرات عدائية، واضطرّت حكومته إلى سـحبه والاعتذار رسمياً عن تعيينه للحكومة التركية". ما لم يوضحه هيكل أن المستر كومر هو يهودي أيضاً.

كما يضيف هيكل في كتابه، **حرب الثلاثين سنة: الانفجار**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩)، المزيد مـن المعلومـات حـول شـخصية كومـر إذ ورد في (ص ١١٨): "لعلّ أكثر مـا كان يجب أن يثير الانتباه هو شـخص الرجـل الـذي برز عـلى مسرح الـصراع في اليمـن، وهو (روبـرت كومر) مسـاعد مستشـار مجلس الأمـن القومي الأمريكـي. كان (روبرت كومر) من أكثر مسـئولي مجلس الأمن القومي تبحّـراً في العمل المباشر في فيتنام، وقد تولّى تنظيم وتنفيذ مشروع (فينوكس) الذي يستهدف القيام بعمليات تصفية جسدية لكل العناصر المشتبه في تعاونها مع الشـيوعيين في فيتنـام الجنوبيـة، وقد بلغ عدد الذين جرت تصفيتهم بهذا الأسـلوب سـنة ١٩٦٤ ما يزيد على أربعة عشر ألف فيتنامي جنوبي. وفجأة ظهر (كومر) على مسرح اليمن ينسّـق مع التحالف الثلاثي (للسـلاح والمخابرات والبـترول) ويشـارك في توجيه خطـط المرتزقة ضدّ الجيش المصري، حتى إنّ المسـئولين في البيت الأبيض الأمريكي كانوا يسمّون حرب اليمن كلها بوصف أنّها (حرب كومر الخاصّة)".

لتعزيز وضعه كخليفة فعّال للملك إدريس البالغ من العمر (٧٢) عاماً".

"إنَّ **النظام المصري** نشط جداً في ليبيا، كما أنَّ هناك **عدّة تكتلات** داخلية متنافسة. وإنّنا نخشى أن يؤدّي موت الملك إدريس إلى فوضى، أو انقلاب عسكري يعرّض للخطر وضعنا في قاعدة ويلس، ومصالحنا النفطية المتنامية".

وبعد أن يشير المرجع المذكور إلى **وجود سطر ونصف السطر من رسالة المستر كومر لم يتم الإفراج عنهما** يواصل:

"**إنَّ تأييد الأمير الحسن هو نوع من المقامرة**".

ثمّ يشير مرّة ثانية إلى **وجود أقل من سطر لم يتمّ الإفراج عنه**، ويواصل:

"لقد انتابنا شعور مفاجئ بالسعادة للطريقة التي أدار بها (الأمير الحسن) أوضاعه كنائب للملك أثناء المرات القليلة التي غاب فيها الأخير. غير أنّنا **نرغب في أن نحثّه باتجاه عدّة مبادرات نيابة عنه، مثل تطوير برنامج تقدّمي يقوم بتنفيذه من أجل بناء قاعدة سياسية له بعد أن يتولى الملك**".

ثمّ يشير المرجع نفسه مرّة ثالثة إلى وجود **فقرة كاملة تتكوّن من خمسة أسطر ونصف سطر من رسالة المستر كومر لم يتمّ الإفراج عنها**، وبقيت طيّ الكتمان، ويواصل المستر كومر مخاطباً الرئيس كنيدي:

"فيما يتعلق **بلقائك الرسمي**[١٧٩]، (As to your formal meeting) فإنّني أقترح أن تشدّد على نقاطٍ ثلاث[١٨٠] هي:

(١) **أنّنا نؤيّد خلافة الأمير للملك إدريس**. فعلى الرغم من أنَّ حكومة **جمهورية** هي الأكثر مناسبة لمصالحنا في شمال إفريقيا، فإنَّ الدعم الواسع الذي يلقاه الأمير من الحركة السنوسية يجعل منه رهاناً أفضل لنا، حتى من أحسن **القادة الجمهوريين المحتملين**. ويمكنك وضع ذلك بطريقة دبلوماسية في عبارات تؤكد تأييدنا المستمرّ للدستور الليبي وللترتيبات التي اختارها الليبيّون أنفسهم لانتقال السلطة. ولن يحدث أيّ ضرر لو أنَّ المسؤولين المرافقين لوليّ العهد

١٧٩ معنى ذلك أنَّ هناك لقاءً غير رسمي، وحديثاً غير رسمي.

١٨٠ ينبّه المستر كومر الرئيس كنيدي، عند هذه النقطة، إلى أنَّ الأمير يميل للانطواء Recessive، ومن ثمّ فإنَّ عليه أن يقوم بتوجيه دفة الحديث معه.

سمعوا هذا الكلام لأنَّ ذلك سيؤدّي لوصوله إلى قادة المعارضة المحتملين".

أمّا النقطتان الأخريان، اللتان طلب المستر كومر من الرئيس كنيدي الإشارة إليهما في حديثه مع وليّ العهد، فهما:

- ضرورة أن تتحرّك الحكومة الليبية بسرعة في اتجاه التخطيط لتوظيف عائداتها البترولية بطريقة فعّالة.
- أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تريد البقاء في قاعدة ويلس العسكرية.

كما تشير **ملاحظة هامشية**،[181] تحمل الرقم (٢) في المرجع نفسه، إلى أنَّ المستر **كومر بعث مذكرة أخرى** للرئيس **كنيدي** مؤرّخة في **١٥/ ١٠/ ١٩٦٢**، أورد فيها أنَّ وزارة الخارجية الأمريكية تستحث الرئيس على أن يأخذ الأمير الحسن جانباً لبضع دقائق من أجل إعطائه بعض كلمات التشجيع كما هو مقترح، وأضاف بأنَّ هذا، أكثر من أي شيءٍ آخر، كفيل لأن يؤدّي إلى إنجاح الزيارة.

كما ورد في الملاحظة الهامشية نفسها أنَّ المستر **كومر** بعث بمذكرة أخرى إلى الرئيس بتاريخ **١٦/ ١٠/ ١٩٦٢** ملاحظاً فيها أنّه، على الرغم من أنّ الرئيس انفرد بالأمير جانباً لعدّة دقائق، فإنَّ المناسبة لم تواتِ كي يؤكد الرئيس للأمير الحسن بأنَّ **الولايات المتحدة مهتمّة بتسهيل خلافته للعرش ضدّ أيّة تهديدات محتملة في حال وفاة الملك**. ثمّ قال كومر في مذكرته أنَّ الأمير سوف يكون ممتنّاً لسماع مثل هذه الكلمات. وفيما يلي النصّ الإنجليزي للمقتطفات السابقة من رسالة المستر كومر وللملاحظة الهامشية كما وردت بالمرجع المذكور.

97. **Memorandum From**
Robert W. Komer of the National Security Council Staff
to President Kennedy.

Washington,
October 15, 1962

Crown Prince Hasan of Libya is here as part of our effort to build him as an effective successor to 72-year-old King Idris. The UAR is very active in Libya; there are also a number of contending domestic factions. We fear that Idris' death may lead either to chaos or a coup endangering our hold on Wheelus Base and our growing oil interests.

١٨١ المصدر نفسه، ص ١٤٤.

[*1-1/2 lines of source text not declassified*] Backing Hasan is a gamble. We [*less than 1 line of source text not declassified*] have been pleasantly surprised by the way he has handled himself as Regent in the King's few absences. But we want to prod him toward further initiatives on his own behalf- developing a progressive program to carry out when he becomes King and building his own political base.
[*1 paragraph (5-1/2 lines of source text) not declassified*]
As to your formal meeting, I suggest you press three points (the Prince is normally a bit recessive, so you'll have to steer the talk for him):
1- We support the Crown Prince's succession. Although a republican government might be more compatible with our interests in North Africa, the Crown Prince's broad political support from the Sanusi sect makes him a better bet to hold Libya together than even any of the better potential republican leaders. You can put this diplomatically in terms of our continued support for the Libyan constitution and for the arrangements the Libyans themselves have worked out for an orderly transfer of power. It won't do any harm for Libyan officials with the Crown Prince to hear this so the word can get around among potential opposition leaders.

أمّـا **الملاحظـة الهامشـية** التـي وردت في المرجـع المذكـور، فقـد وردت في نصّها الإنجليزي كما يلي:

Komer sent a follow-up memorandum to the President on October 15 saying that the Department of State was now urging the Crown Prince aside for a few minutes and give him the few words of encouragement as proposed. He added that this would do more than anything else make the visit a success. (Ibid). On October 16, Komer sent another memorandum to Kennedy, noting that, although the President had taken the Crown Prince privately for a few moments, there had not been any opportunity to tell the Crown Prince privately that the United States was interested in facilitating his succession against possible threats to it after King Idris died. Komer said that the Prince would be grateful or such words. (Ibid.)[١٨٢]

---

١٨٢ ونترك للقارئ أن يستنتج ما يشاء حول هذا الموضوع.

خطـة الطوارئ واجتماعات "مربّع-الأربعة"

يفهـم من مطالعـة الوثائق السرّية البريطانيـة أنَّ بريطانيا وضعت منذ العام ١٩٥٨ "**خطـة طـوارئ**" (Emergency Plan) لمواجهـة أيّ **عـدوان خارجـي عـلى ليبيا، أو قلاقـل داخلية بفعل خارجـي**، وذلك تنفيـذاً لالتزامات الحكومة البريطانيـة تجـاه النظام الليبي بموجـب معاهدة التحالـف والصداقة المبرمة بين البلديـن. ولم تكـن هـذه الخطة بعيـدة عن علـم الحكومة الأمريكيـة، فهي، وإن كانت بريطانية، فقد تمّ إعدادها بعلم حكومة الولايات المتحدة وبتنسـيق معها. ويوجد في هذه الوثائق ما يدل على أنَّ الحكومتين البريطانية والأمريكية قدّ اتفقتا عـلى إدراج **جملة من الترتيبات والإجراءات تتعلـق بضمان تولي وليّ العهد الأمير الحسن الرضا العرش في حال وفاة الملك** ضمن مكوّنات تلك الخطة.

كـما يُفهـم من مطالعـة الوثائق السرّيـة لخارجيتي البلدين أنّهـما اتفقتا على اسـتحداث ما عرف باجتماع "**مربّع-الأربعـة**" Four-Square كآلية تضـمّ، فضلاً عـن سـفيري البلدين بليبيـا، رئيسي بعثتيهما العسـكريتين ومسـؤولي المخابرات بسـفارتيهما في ليبيـا، وتجتمع كلما جدّت بالبلاد ظروف وأوضاع طارئة تسـتلزم ذلك.

ولقـد كان طبيعيـاً، في ظـل الظروف والأحـداث التي شـهدتها ليبيا خلال العـام **١٩٦١** (كـما مـرّ بنا في هـذا الفصل والفصـل الذي تـلاه) أن يُدعى لعقد اجتـماع "**مربّع-الأربعـة**". فقـد ورد بالبرقية السرّية جـداً[١٨٣] ذات الرقم (A 3) والمرسلة من السفير ستيوارت بتاريخ **١٠/ ٢/ ١٩٦٢** إلى الخارجية البريطانية:

(١) لقـد اقترح السـفير الأمريكـي عقـد "**اجتـماع مربّع-الأربعة**" قريباً. إنّني أتوقع "**برنامجاً هادفاً**" خلال هذا الاجتماع، وسوف

---

١٨٣ البرقيـة تحمـل الرقـم الإشـاري VT 1091/1، الملـف FO 371/165743، وهـي مختومـة بختـم يحظـر نقلها إلا في صندوقٍ مقفل.

أكون ممتنّاً لتسلم توجيهاتكم بهذا الخصوص.

(٢) لقد **أظهر رئيس الوزراء (الصيد) مؤخّراً علامات تدل على أنّه الآن في حالة مصالحة مع البوصيري الشلحي،**[١٨٤] ومن ثم فإنَّ مفاتحة الأول (الصيد) بأيّ تنشيط فعّال ننوي القيام به بشأن التخطيط للوضع في ليبيا في مواجهة أيّة احتمالات متوقعة، **قد تصل الآن إلى آذان البوصيري،** ومن ثم فإنّها ستضرّ بأهدافنا.

(٣) رغم ذلك، فهناك فرق بين عملية **التنشيط** (التي قد تستلزم تقديم بعض النصائح) وبين عملية **الاستفسار** (التي هي شأن دبلوماسي معتاد بين الأطراف المتحالفة). وإنّني أعتقد أنَّ انتهاج سبيل الاستفسار مع رئيس الوزراء، وربّما مع أشخاص آخرين، قد يكون مفيداً لنا. وقد يكون لدى زميلي الأمريكي بعض الأفكار المفيدة حول من يمكن إشراكه في "عملية الاستفسار".

(٤) إنّني غير ميّال للتخلي كلية عن فكرة الاستفسار، ذلك أنَّ أيّة معلومات حول النيّات الليبية يمكن أن تكون ذات فائدة عظيمة في مواجهة ذلك اليوم المحتوم (the inevitable day) (يقصد يوم وفاة الملك إدريس). وسوف أكون ممتنّاً لكم إذا ضمّنتم تعليماتكم توجيهاً لي بشأن الحديث مع السفير الأمريكي حول ما جاء في الفقرة (٣) أعلاه.

وقد أفادت رسالة أخرى سرّية جداً،[١٨٥] من السفير **ستيوارت** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **٢/ ٣/ ١٩٦٢**، أنَّ "**اجتماع مربّع-الأربعة**" قد تمّ بتاريخ **٢١/ ٢/ ١٩٦٢** وأنَّ المجتمعين وافقوا على أن يقوم المستر **كاردين** مسؤول المخابرات البريطانية بالسفارة بمقابلة رئيس الوزراء الصيد والاستفسار منه

---

١٨٤ راجع ما ورد تحت عنوان "محاولتان للمصالحة" بمبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" من هذا الفصل.

١٨٥ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية 1943/62 G , VT 1091/4G، الملف FO 371/165743. كما قام المستر كاردين من جانبه، بناءً على تعليمات السفير، بإرسال ما دار خلال اجتماع مربّع-الأربعة إلى الخارجية البريطانية في رسالة تحمل الرقم الإشاري 1091/3G ومؤرّخة في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٢.

بطريقـة غـير مباشرة حـول الترتيبـات التي اتخذتهـا الحكومة لمواجهـة أيّة حالة طارئة قد تترتب على وفاة الملك. وقد ختم السـفير البريطاني رسالته هذه بعبارة جاء فيها:

"ربّـما جـاز لي القول إنّني أشـعر بتفـاؤل معقول، أنّه في حال **وقـوع أيّ شيءٍ للملك في المستقبل القريب،**[١٨٦] فإنَّ لدى وليّ العهد فرصة جيدة لاعتلاء العرش بسهولة. أمّا كم من الوقت سيسمح له بالبقاء فيه، فتلك مسألة أخرى".

وبالفعـل، فقد تمكن المسـتر **كاردين** مـن مقابلة رئيس الـوزراء **الصيد** يوم **١٠/ ٣/ ١٩٦٢**، واسـتفسر منـه عن الترتيبات التي تزمـع حكومته اتخاذها عند وفاة الملك. وقد تحدّث الصيد باستفاضة عمّا ينوي اتخاذه من ترتيبات فيما لو كان يشـغل يومذاك منصب رئيس الوزراء. وأشـار الصيد إلى أنّ من تلك الترتيبات المزمعـة إعلان حالة الطوارئ على الفـور، وإلقاء القبض على كل من البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد السـنوسي ومصطفى بن حليم، ووضعهم تحت حراسة الجيـش لا (الشرطة)، والحيلولـة بينهم وبين الاتصال بأحد. كـما أنّ من ضمنها أيضـاً دعـوة البرلمان للانعقاد. وقد أكد الصيد أنّـه لا يعتزم الاعتماد على القوات البريطانية لتلعب أيّ دور في الشؤون الداخلية.[١٨٧]

وفي **٤/ ٥/ ١٩٦٢** بعث السـفير سـتيوارت إلى الخارجية البريطانية برسالة سرّية[١٨٨] جاء فيها أنَّ السـفير الأمريكي جونز طلب منه خلال الأسـبوع السابق الموافقـة عـلى عقـد "**اجتـماع مربّع-الأربعـة**" **في الثاني مـن مايو/ أيار**. كما أشـار سـتيوارت إلى أنَّ السـفير جونـز ذكر خلال هـذا الاجتماع أنّه تسـلم من وزارته موافقـة متحفظـة على توصيات اجتـماع مربّع-الأربعة السـابق (فبراير/ شـباط ١٩٦٢). وقـد تضمّنـت تلـك التحفظـات **أنَّ الخارجية الأمريكيـة لا تثق كثيراً في رئيـس الحكومـة الصيـد، وأنّهـا غير مسـتعدّة لإطلاعـه عـلى أيّ شيء يتعلق بنشـاطات الولايـات المتحدة السرّية الخاصّة بخلافـة وليّ العهد.** ومع ذلك، فإنَّ الخارجيـة الأمريكيـة لا تمانـع في أن يقـوم وليّ العهـد ورئيس الـوزراء (الصيد)

١٨٦ مـن الواضـح أنّـه كانـت لـدى السـفارتين الأمريكيـة والبريطانيـة معلومـات غـير مطمئنـة عـن صحّـة الملك في تلك الفترة.

١٨٧ راجـع رسـالة السـفير سـتيوارت السرّيـة جـداً المؤرّخـة في ١٦/ ٣/ ١٩٦٢، والمرفـق بهـا محـضر لمـا دار خلال الاجتماع بين رئيس الوزراء الصيد والمستر كاردين. الرقم الإشاري VT 1091/5 G. الملف السابق.

١٨٨ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية VT 1091/8 G , 1043/62 G. الملف السابق.

بإعـداد خططهـا الخاصّة (بمنأى عن الخطط الأمريكيـة) لضمان تولّي وليّ العهد العرش (بعد وفاة الملك).

كما ورد في الرسالة ذاتها أنَّ السفير **ستيوارت** أبلغ نظيره الأمريكي **جونز** أنّه من جانبه لم يتلق بعد أيّة تعليمات من جهات الاختصاص في الحكومة البريطانية حـول توصيـات اجتماع مربّع-الأربعة السـابق، ومن ثمّ فليـس بمقدوره القيام بأيّ شيء. وقد علّق السـفير سـتيوارت بأنّه لم تظهر على السفير جونز أيّة مظاهر خيبـة أمـل كـما كان يتوقـع، ويبدو أنَّ **السـفير الأمريكـي قد فقد الاتصـال بوليّ العهـد منذ اجتماع مربّع-الأربعة السـابق، ونخشـى أن تكـون علاقته بالأمير قد أصابها البرود.**[١٨٩] وأضاف السفير ستيوارت أنّه من جانبه أيضـاً يواجه صعوبة في الاتصال بوليّ العـهد، إذ لم يتـمكّن من تدبير لـقاء **للسير روجر سـتيـفنس** Sir Roger Stevens معه.[١٩٠] وأضاف أنّه **يميل للاعتقاد بأنَّ الأمير أصبح مقتنعاً أنّ أيّـة علاقـة حميمة "too close" له مع السـفارة البريطانيـة، أو الأمريكية هي، حين يحين موعد اعتلائه العرش، في غير صالحه.** ثمّ يعلق السـفير ستيوارت على ذلـك بقوله "والأمر إن كان كذلك، وإن اعتقد الأمير أنّ بإمكانه اعتلاء العرش دون مساعدتنا له، فذلك أفضل".[١٩١]

أمّـا فيما يتعلق **بخطة الطـوارئ** ذاتها، التي يبدو أنّهـا كانت قد وضعت منذ فـترة مبكّـرة (نوفمبر/ تشرين الثـاني **١٩٥٨**)، فقـد باتت مراجعتهـا ضرورية، في ظـل التقليص لحجم القوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وتقدّم سـّن الملك، وتنامـي الصراعـات الداخلية التي شـهدتها البلاد خلال عـام ١٩٦١، وازدياد

---

١٨٩ راجـع مـا ورد بهـذا الخصـوص تحـت عنـوان "لقـاءات مثيرة" مـن مبحـث "وضـع وليّ العهـد" في هـذا الفصل.

١٩٠ عندمـا عـاد السـير سـتيفنس مـن رحلتـه التـي زار خلالهـا ليبيـا ذكـر أثنـاء الاجتـماع الـذي عقـد في وزارة الخارجيـة البريطانيـة لبحـث نتائـج تلك الزيـارة "أنَّ الحالـة في ليبيا تبعث عـلى الكآبة. وقـد اعتقـد الأمريكان أنَّ بمقدورهـم صنـع شيءٍ يعـزّز مـن وضـع وليّ العهـد، لكـن نحـن (حيال ذلـك) كنّـا أكثـر شـكاً. "Libya was depressing. The Americans thought that the Crown Prince could be built up but we were more doubtful". الوثيقة ذات الرقم VT1015/19 بالملف 22860 FO 371/165732.

١٩١ تبـيّن أنّ هـذه المخـاوف والتكهّنـات جميعـاً، كـما سـبق أن أشرنـا، لم تكـن في محلّهـا، فقـد ظهـر أنَّ السـبب الحقيقـي مـن وراء ذلـك الانقطاع كان يكمن في انهماك الأمـير بالتحضيرات التي كانت قائمـة يومذاك لتولّيه مهام منصب نائب الملك أثناء غياب الأخير لأداء فريضة الحج. فقد صدر الأمر الملكي بتعيين الأمير الحسن نائباً للملك في ٢/ ٥/ ١٩٦٢، ثمّ ما لبث الأمير (نائب الملك) أن استقبل السفير الأمريكي في قصر الملك يوم ١٠/ ٥/ ١٩٦٢، والسفير البريطاني يوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٢.

نفوذ البوصيري الشلحي، وحصر بريطانيا لمسؤوليتها بموجب المعاهدة – في حال نشوب صراع داخلي– في تأمين سلامة الملك وأفراد عائلته المباشرة.

وقد تمّت الإشارة إلى موضوع **مراجعة الخطة الأمنية** في عددٍ من الرسائل والوثائق البريطانية السرّية جداً[192] الصادرة منذ بداية شهر فبراير/ شباط ١٩٦٢. من ذلك البرقية السرّية جداً المؤرّخة في ١٦/ ٣/ ١٩٦٢ الموجّهة من وزارة الدفاع البريطانية إلى قيادة قواتها في الشرق الأدنى C.-in-C. Near East تطلب منها بموجبها أن تقوم، بالتعاون مع السفارة البريطانية في ليبيا، بمراجعة خطة الطوارئ الخاصّة بالتدخّل في ليبيا في حال قيام اضطرابات داخلية، آخذة بالاعتبار التخفيض الذي طرأ على حجم القوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وأنّ تدخّل هذه القوات هو بغرض ضمان حماية الملك وأفراد أسرته المباشرة فقط.

كما يتضح من مطالعة هذه الوثائق أنَّ السفير البريطاني **ستيوارت** أرسل بتاريخ **١٥/ ١/ ١٩٦٣** إلى وزير الخارجية البريطانية رسالة أرفق بها **مشروع خطة الطوارئ الجديدة**، بعد إعادة تنقيحها بالاشتراك مع السلطات العسكرية البريطانية المحلية، آخذاً في الاعتبار التخفيض الذي طرأ على حجم القوات البريطانية في ليبيا، وبقية التعليمات الصادرة بهذا الخصوص.[193] كما تفيد الوثائق ذاتها أنّه تمّت مناقشة مشروع خطة الطوارئ الجديدة من قبل مختلف الوزارات البريطانية المختصّة على امتداد عدّة أشهر **ولم يجر إفرازها بشكل نهائي إلا خلال شهر يونيو/ حزيران من العام ١٩٦٣**.[194] وقد أشارت رسالة سرّية للغاية[195] مرسلة من المستر **لوكاس** I. T. M. Lucas (رجل المخابرات البريطانية الجديد في ليبيا) إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **٢/ ٩/ ١٩٦٣** إلى أنّه **لن يسمح بمناقشة خطة الطوارئ الجديدة مع أيّ ليبي**.

---

١٩٢ تحمل هذه الوثائق الأرقام الإشارية VT 1091/1-8 G بالملف FO 371/173 251. وقد وضع على هذه الوثائق جميعها ختم يحظر نقلها إلا في صندوق مقفل. "This paper must travel by locked box".

١٩٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1091/1G , 1198/G، الملف FO 371/173 261.

١٩٤ أي أنّها تزامنت مع مجيء حكومة الدكتور محي الدين فكيني.

١٩٥ الرقم الإشاري VT 1091/5 C , 1198 G، الملف السابق.

تقييـم أمريـكي

احتـوى التقرير السرّي الأمريكي رقم (A-290) المؤرّخ في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ تقييماً شاملاً لقضية خلافة الملك، وشخصية ولي العهد، والقوى المناوئة والمؤيّدة له، ومدى فرصه في أن يخلف عمّه الملك إدريس على عرش المملكة الليبية. وفيما يلي ترجمة لمقتطفات وردت في ذلك التقرير:[١٩٦]

مشكـلة ولاية العهد (خلافة الملك)

"إنَّ مشـكلة خلافة الملك، على الرغم من أنّها قائمة منذ خمس سـنوات، فإنّها مع تقدّم الملك في العمر أخذت طابعاً من الحدّة، ولاسيما في ظل عجز وليّ العهد عن أن يبرز كوريثٍ قوي للعرش يتمتع بشعبية".[١٩٧]

(أ) ولـيّ العـهد

"**زيـارة وليّ العهـد للولايـات المتحـدة الأمريكية التـي** امتدّت مـن ١٥ إلى ٢٤ أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٦٢ كانت، بسـبب التخطيط الجيـد والتنفيذ المحكم لهـا، ناجحـة في تحقيـق أحد أهدافهـا الرئيسـية وهو **تركيـز اهتـمام الليبيّين** على شـخصية وليّ العهـد. وقد حظيت هذه الزيـارة بتغطية إعلامية جيـدة في ليبيا، كما قامت دور السينما بعرض عدّة أشرطة غطّت هذه الزيارة. **غير أنَّ وليّ العهد سرعـان ما عاد، فور عودته من هذه الزيـارة، إلى حالة الاحتجاب والغياب عن الأضواء التي كان قد خرج لفترة قصيرة منها للقيام بزيارة أمريكا.**

"كثيراً ما يقال إنَّ شخصية الملك قد طغت على شخصية وليّ العهد بالكامل، وأنَّ خيبـة أمـل الملـك في وليّ العهـد آخـذة بالازديـاد. وقـد يكـون صحيحـاً

---

١٩٦ التقريـر موجـود بالملف POL. 1 Libya-US ويحمـل عنـوان "Implications for US Policy in Libya".

١٩٧ يلاحـظ القـارئ أنّ بـين قيـام وليّ العهـد بزيارتـه للولايـات المتحـدة في أواخـر أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٦٢ وبين كتابة هذا التقرير أقل من سـتة أشـهر. ولا يخفى أنَّ السـفارة كانت خلال هذه الفترة تقيّم وليّ العهد وفرصه في الخلافة تقييماً مختلفاً، ولا بدّ أنّ هذا التغيير في التقييم له أسبابه.

أنّ **الملك** لم يتح للأمير فرصة القيام بتطوير المواهب القيادية المحدودة التي يملكها، **غير أنَّ الأمير من جانبه لم يعرف كيف يستفيد ممّا أتيح له من فرص**. وعلى سبيل المثال، فوّض الملك الأمير الحسن في افتتاح **ميناء سرت** النفطي في ٢٥/ ١١/ ١٩٦٢، وافتتاح البرلمان بالبيضاء يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٢، وحضور العرض العسكري بمناسبة ذكرى الاستقلال بالبيضاء يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢. وعلى الجانب الآخر، فات الأمير أن يرسل مندوباً عنه للمشاركة في تشييع **جنازة أخيه الأكبر السيد الصديق الرضا** (والذي يحظى بشعبية واسعة) يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٢. لقد تمّ تعيين وليّ العهد **رئيساً للجنة منكوبي الزلزال** الذي وقع بمدينة **المرج**. وبدلاً من أن يقوم ببذل جهدٍ غير عادي، من خلال الحضور إلى المنطقة المتضرّرة، ومواساة أهلها وتقديم التعازي إليهم وإظهار مشاركته له في مصابهم، وتطمين المتضرّرين الذي فقدوا بيوتهم، اقتصر الأمير على القيام بزيارة قصيرة للمدينة المتضرّرة، وعلى إعلان وسائل الإعلام بأنَّ الأمير رفع قيمة تبرّعه للمتضرّرين من (١٥) ألف جنيه إلى (٢٥) ألف جنيه".

"وعلى الرغم من كل ما ينتشر بين الليبيّين من لا مبالاة إزاء وليّ العهد، وما يردّدونه عنه من أقوال، فإنّه لا يوجد حتى الآن أيّ شخص آخر يمكنه بعد وفاة الملك اعتلاء عرش المملكة سواه. **والغالبية من الليبيينّ لا تشكك في الوضع الدستوري للأمير كوريثٍ شرعي للعرش**، كما أنّهم يتوقعون أنّه سيخلف عمّه. والأمير من جانبه على درجة **معقولة من الذكاء**، كما أنّه **شجاع**، غير أنّه مصاب **بالإحباط** بسبب إقامته المنعزلة بين الفينة والأخرى في طبرق، حيث لا يجد أيّ شيءٍ يشغل به وقته. وعلى حين توجد **مجموعة صغيرة تعارضه بعزم** (زمرة الشلحي)، **وأخرى أصغر مصرّة على تأييده**، فإنَّ الغالبية من السياسيين الليبيّين لم يحدّدوا موقفهم بفاعلية بعد. وفي الواقع، فإنَّ تولي الأمير الحكم دون مشاكل، واستمرار نظام حكمه، يتوقفان بالدرجة الأساسية على موقف هذه الفئة الأخيرة، وعلى موقف **الشريحة الواسعة من الشعب الليبي**، التي لا يعنيها سوى استمرار رفاهية الشعب الليبي، واطّراد تقدّم ليبيا دون الارتباط بأيّة توجّهات حزبية سياسية داخل ليبيا أو خارجها ..".

"... **وباختصار، فإنَّ وليّ العهد لم يظهر الخصائص القيادية والشعبية التي**

كنّا نؤملها، ولا يوجد ما ينمّ عن أنّه سوف يفعل ذلك أثناء حياة الملك. وعلى الطرف الآخر، فإنّ هناك بعض القوى المناصرة لوليّ العهد، التي بمقدورها، إن لم تجابه بمعارضة، أن توصله إلى العرش (حيث يحتمل أن يبقى - وربّما على حساب معاناة مواطنيه - إلى أن تتمّ الإطاحة به عن طريق قوة معارضة صاعدة، وقد تكون مستندة إلى دعم خارجي). وفي الوقت الحاضر، يبدو أنَّ المعارضة المنظمة لتولي وليّ العهد العرش قد تنجح في مسعاها. وعلينا أن نكون على استعداد لمواجهة مثل هذا الاحتمال".

(ب) احتمالات أخرى

"على الرغم من أنّ النظام الملكي يرتبط حتى الآن لدى الليبيّين **بشخص الملك إدريس**، الذي يحظى لديهم باحترام كبير (وربّما ارتبط اسمه مؤخّراً بانعدام الكفاءة والفساد المالي)، فإنّه من **المستبعد أن ينتقل ولاؤهم العميق للملك إلى وليّ العهد**. وهناك شخصيات قيادية ليبية تؤيّد **تأسيس نظام جمهوري** ليحل محل الملكية، كما أنّهم قد يؤيّدون مرشحين من بين زمرة القصر لتولي منصب رئيس الجمهورية. **الحجج** التي يطرحها الفريق الذي يرى عدم إمكان قيام نظام جمهوري في ليبيا تتمثل بأنَّه لا **البوصيري الشلحي** ولا **عبد الله عابد** يتمتعان بشعبية بين الليبيّين. غير أنّه يمكن القول، بالمقابل، أنّه، في ظل **غياب أحزاب سياسية** في ليبيا، لا وجود **لمعارضة منظمة**، ولا لآلية إحداث مثل هذه المعارضة. ويترتب على ذلك أنّه **بمقدور أيّة شخصية تتمتع بتأييد الجيش** أن تستولي بسهولة على الحكم بصرف النظر عن درجة شعبيتها، ويمكنها أن تستمرّ في حكم البلاد كما كان الأمر في الماضي دون أن تتعرّض لتهديدٍ من معارضة عبر عملية ديمقراطية لا يبدو حتى الآن أن الليبيّين قد تعوّدوا عليها. غير أنّ هذا الأمر يحمل معه احتمالاً قوياً بوقوع سلسلة من محاولات الانقلاب".

"وفيما عدا المجموعة المعروفة بزمرة القصر Palace Clique فإنّه لا يمكننا القول بوجود معارضة منظّمة أخرى تسعى للسلطة. وما لم تقم هذه الزمرة - وهو أمر مستبعد - باستبدال قرصنتها المالية وحرصها على مصالحها الخاصّة بتصورّات عن نظام جمهوري عصري، فإنّه لن يكون من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية دعمها كبديل للملكية في ليبيا.

ومن ثمّ، ففي ضوء الإطار المرسوم لاهتمامات السياسة الأمريكية في ليبيا، لا توجـد أمامنا في الوقت الحاضر من خيارات مقبولة سـوى تأييد خلافة وليّ العهد للملك إدريس".

(ج) توصيـات

"كان المؤمّل منذ تعيين الأمير الحسن الرضا ولياً للعهد في فبراير/ شباط ١٩٥٦،[١٩٨] أن يطـوّر نفسـه ليصبح شـخصية سياسـية محنّكـة، وأن يحوز الاحـترام ذاتـه الذي يحظى بـه عمّه الملك بـين الليبيّين، وأن يبقـى موالياً للغـرب. غـير أنَّ وليّ العهـد لم يفلـح في بلوغ هـذه الآمـال دون أن يخفق في بلـوغ التوقعـات الحقيقية ''true expectations''. وأيّـاً ما كانت آمالنا، فعلينـا بواقعية أن نخلص إلى أنّه، إذا تمكن الأمير الحسـن من خلافة عمّه عـلى عرش ليبيا، فإنّه سـوف يبقـى في الحكم لمجرّد عـدم وجود معارضة قويـة لـه، أو ربّـما لأنَّ ذلـك في المدى البعيـد يخدم مصلحـة أولئك الذين يؤيّدونه بحماسة".

"في مثـل هـذه الحالـة التـي نحـن بصددها، ومـع وجود شـك في ولاء قيـادة الجيـش، وفي ظـل حكومة جديـدة لم يجـرِ اختبارها بعـد[١٩٩] إلا أنّها تضـمّ مختلـف التوجّهـات السياسـية، ومـع وجـود وزير دفـاع جديد[٢٠٠] معروف باحترامه الشـخصي للنظام الناصري، **فيغـدو أمراً عظيم الأهمّية لنا أن تحافظ السفارة على اتصالاتها بالمجموعات الليبية كافة، أيّاً ما كانت توجّهاتهـا الإيديولوجية وميولها السياسـية. وقد قمنا بذلك حتى الآن، في مجـال الحركة العمالية وجمعية الفكر ومع رؤسـاء الحكومات السـابقين وفي أوساط البرلمانيين. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ جهوداً أخرى ينبغي أن تبذل من أجـل إقامة علاقات مع أعضاء المعارضة في البرلمان، وإقامة علاقات أوثق ''closer'' مـع البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد معـاً**. وعلى الرغم من معرفتنا بأنَّ هذه الاتصالات سوف تستغلها المعارضة، فإنّ من واجبنا أن نطـوّر هذه العلاقة وأن نحافظ عليها بحـذر وسرّية، ودون أيّ إضرار أو

١٩٨ وقع محرّر هذا التقرير في خطأ لأنّ اختيار الأمير الحسن وليّاً للعهد تمّ في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦.
١٩٩ يقصد التقرير حكومة الدكتور فكيني التي كانت قد تشكلت في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣.
٢٠٠ يقصد سيف النصر عبد الجليل.

إجحاف بالحكومة القائمة، ولاسيما مع الملك وولّي العهد".

ثمّ تختم السفارة الأمريكية توصياتها بعبارة جاء فيها:

"نحن نريد أن نرى وليّ العهد يخلف الملك على عرش ليبيا، ونرغب في العمل من أجل تحقيق هذه الغاية، غير أنّنا لن نكون واقعيين على الإطلاق إذا نحن لم نضع خططاً أخرى بديلة لمواجهة احتمالات عدم سير الأمور على النحو الذي نهواه. ومن خلال إقامة صلات لنا، منذ الآن، مع المجموعات الليبية كافة، سوف نجد أنّنا نمتلك مرونة كبيرة، عندما يحين الوقت الذي نصبح فيه ملزمين باتخاذ قرارات سريعة وتعهّدات بالمساندة".

الفصل الرابع

حكومة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي

مباحث الفصل الرابع

* تمهيد
* المعارضة البرلمانية
* الصحافة الوطنية
* النشاط الحزبي
* حركة المنشورات السرّية
* اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم
* قضية حمّاد ومنّاع
* صراع نقابات العمال
* اعتقال عبد القادر العلّام
* نزاعات قبلية وعرقية
* استقالة الوالي مازق
* تنافس بين الجيش وقوات الأمن ←

← ❊ قنبلة في منزل بو قويطين

❊ إقصاء رئيس الأركان لطيوش

❊ اليهود على الخط

❊ في الذكرى العاشرة للاستقلال

❊ محاولة أولى لانقلابٍ عسكري؟!

❊ تداعيات أخرى داخل الجيش

❊ إضراب طلابي

❊ مسعى لانفصال إقليم فزان

❊ اغتيال العقيد العيساوي

❊ صورة الملك الشعبية

❊ استقالة حكومة الصيد

تمهيد

مع مضيّ أكثر من عشر سنوات على استقلال البلاد، وباقتراب هذه الحقبة غير النفطية من الانتهاء، كان المجتمع الليبي قد تعرّض لكثير من **عوامل وأسباب التغيير التي بدّلت بشكل كبير من نسيجه وتركيبته، وأسهمت في ظهور قوى جديدة** (طلابية ونقابية وعسكرية) **إلى جانب تلك التقليدية المحافظة القديمة**. وقد **تمايزت** القوى القديمة والجديدة بعضها عن بعض من حيث العمر، ودرجة التعليم، وطبيعة الانتماءات والارتباطات والولاءات، ونوع الأماني العامّة والخاصّة، كما تباينت من حيث الصورة التي تحلم بها لليبيا الغد مجتمعاً ودولة، ومن حيث نظرتها لدورها الخاصّ والعام في تلك الصورة.

لقد كان طبيعيّاً أن يؤدّي ذلك كلّه إلى أن تشهد البلاد **حراكاً اجتماعياً وسياسياً** واسعاً ومتسارعاً. وقد زاد في تسارع هذا الحراك ودرجة حدّته **عاملان رئيسيان**، تمثل **أوّلهما** في **اكتشاف البترول** في منتصف العام **١٩٥٩**،[١] وما صاحب هذا الاكتشاف من **ثراء مفاجئ**، غذّى صور الجشع والأطماع الداخلية والخارجية، وأخلّ بالتوازن الاجتماعي القائم، وخلق الفجوات الطبقية بل وسّعها، وأثار الضغائن والأحقاد والحفائظ. أمّا **العامل الثاني** فقد تمثّل في المساعي المتواصلة والمتعدّدة من قبل ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وزمرته (والداعمين له من خارج الحدود) لتوسيع نفوذه والاستيلاء على السلطة في البلاد، سواء في حياة الملك (بإعلان النظام الجمهوري)، أو بعد وفاته بقطع الطريق على وليّ العهد ومنعه من اعتلاء العرش، وما ترتّب على هذه المساعي من قيام صراع خفيٍّ ومعلن بين الأخير ومؤيّديه، وبين البوصيري وأنصاره.[٢]

---

١ إنَّ تأثيرات البترول في الواقع قد سبقت الإعلان عن اكتشافه عام ١٩٥٩، فهي قد بدأت مع شروع شركات التنقيب عن البترول في إجراء نفقات واسعة داخل ليبيا منذ العام ١٩٥٦.

٢ كما مرّ بنا في الفصل السابق "حكومةً الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة".

وليس من المبالغة القول بأنَّ الفترة منذ بداية العام ١٩٦٠ حتى نهاية هذه الحقبة كانت هي الأطول من حيث ما شهدته من **حراك وصراع سياسيٍّ واجتماعي**،[٣] سواء **بأبعاده** الشخصية والفئوية والقبلية أم تلك العسكرية والحزبية الأيديولوجية وكذلك المالية التجارية. أمّا **ساحات** هذا الصراع فقد شملت جميع المجالات: الحركة الطلابية، والحركة النقابية، وكتائب الجيش، والتجمّعات السكانية الجديدة، والنوادي الرياضية والثقافية، وصفحات الجرائد والمجلات، وقاعات البرلمان، والمجالس التشريعية، وشرائح الرأي العام. كما كان لهذا الصراع والحراك **أدواته** التي شملت الإشاعات والمنشورات السرّية والاعتصامات والإضرابات والمظاهرات، وتكوين التشكيلات الحزبية السرّية المدنية والعسكرية، ودفع الرشاوى المالية من أجل الحصول على أصوات الناخبين، والحصول على عقود الأعمال والمشروعات والامتيازات البترولية، وكذلك التدخّل بالتعيين للمناصب الحكومية. كما كان من بين أدوات هذا الصراع تدبير المكائد السياسية، وعمليات الاغتيال، ومحاولة القيام بانقلاب عسكري، وحركات الاحتجاج العسكري.

٣ ليس أدل على ذلك من أنَّ عدد الوثائق الأمريكية السرّية التي لم يجرِ الإفراج حتى الآن عنها قد بلغ فيما يتعلق بعام ١٩٦١ وحده (١٠٢) وثيقة، وهذا بالنسبة لأيّة سنة من سنوات العهد الملكي هو الأكبر عدداً.

المعارضة البرلمانية

أشرنا من قبل كيف أنَّ انتخابات **الهيئة البرلمانية الثالثة** التي جرت في **١٧/ ١/ ١٩٦٠** (حكومة عبد المجيد كعبار) كانت من أنزه الانتخابات العامة التي شهدتها ليبيا، فقد أسفرت عن سقوط عدد كبير من مرشحي الحكومة المعروفين، ولم يبقَ من بين الوجوه البرلمانية المعروفةً سوى (٢٨) نائباً من نواب الهيئة السابقة البالغ عددهم خمسة وخمسين (٥٥). كما أدّت تلك الانتخابات إلى **ظهور عدد كبير وجديد من البرلمانيين، وبرز نحو (١٢) نائباً معارضاً من أعضاء البرلمان الجديد شكّل بعض منهم كتلة معارضة.**

واجهت حكومة كعبار، كما سلفت الإشارة، صعوبة كبيرة مع هذا البرلمان الجديد، زاد من شأنها أن الملك إدريس اختار البقاء على الحياد بين الحكومة والبرلمان، ولم يتدخّل في الصراع الذي قام بينهما تحت قبّة البرلمان. وقد ترتب على ذلك أن نجح البرلمان في جلسة يوم **٢٥/ ٤/ ١٩٦٠** في أن **يوجّه لوماً للحكومة** (وافق عليه ٣٣ عضواً من أعضاء البرلمان)[٤] حول قيام قطع من الأسطول الإيطالي بزيارة ميناء طرابلس خلال شهر مارس/ آذار من العام نفسه. كما قام البرلمان، **وللمرّة الأولى في تاريخ التجربة البرلمانية، بسحب الثقة من حكومة كعبار بسبب قضية طريق فزان، ممّا أدّى إلى سقوط هذه الحكومة في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠**.[٥]

يصف تقرير أعدّته **السفارة الأمريكية** بتاريخ **١/ ٥/ ١٩٦١** هذه الحالة بقوله:[٦]

"خلال العام المنصرم (١٩٦٠) وصلت ليبيا، في طريق تطوّر ديموقراطيتها الدستورية، إلى **ثلاث علامات متميّزة** على الأقل، تمثّلت **الأولى** منها في نتيجة

---

٤ هذا هو اللوم الأول الذي يوجّهه البرلمان الليبي منذ استقلال البلاد إلى أيّ حكومة من حكومات هذه الحقبة. راجع المبحث الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني "حكومة محمد عثمان الصيد.. ونهاية حقبة" من هذا المجلد.

٥ راجع مبحث "استقالة حكومة كعبار" من فصل "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط".

٦ يحمل هذا التقرير الرقم الإشاري (٥٢) بالملف 873.00.

انتخابـات مجلـس النواب الجديـد في يناير/ كانون الثـاني (١٩٦٠). لقد جرت إعـادة انتخاب الثلث فقط من أعضاء البرلمان القديم، وسـقط كثيرون ممّن كان يُتوقع إعادة انتخابهم عن طريق شراء الأصوات والنفوذ. وقد سجّل الناخبون ضيقهم العارم بالمجلس القديم، وصرّحوا بشـكل سـافر أنّهـم أدلوا بأصواتهم في الانتخابات على أسـاس شـخصيات المرشّحين وبرامجهم لا على أساس المال والنفوذ كما كان عليه الحال في الماضي، ومن ثم فإنّهم قد أصبحوا عنصراً مؤثراً في العملية الانتخابية الديموقراطية".

"العلامـة البـارزة **الثانيـة** تمثلـت في قـدرة البرلمان، بعـد أن ازداد عـدد أعضائه المسـتقلّين الذين لا يدينون للحكومة بأيّ فضل في انتخابهم، على أن يستعرض "**عضلاتـه الديموقراطيـة**" من خلال موافقته للمرّة الأولى في تاريخه على **توجيه لوم للحكومة** "Vote of censure"".

"الخطـوة التاريخيـة **الثالثـة** تمثلـت في قيام البرلمـان خلال شـهر أكتوبر/ تشرين الأول (١٩٦٠) بما يمكن وصفه **إسقاطاً لحكومتين**".

إذن، لا غرو أن يستقبل هذا البرلمان حكومة محمد عثمان الصيد التي تشكّلت في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ بروح يطبعها التحدّي. وتشير إلى هذه الروح الجديدة برقية سرّية بعثت بها السفارة الأمريكية بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٦١، وتحمل الرقم الإشاري (G. 96)، مـن حيـث أنّها تلقي الضوء عـلى ما جرى في مطلـع العام ١٩٦١ بين الحكومة وبين بعض أعضاء البرلمان في إحدى جلساته، كالآتي:

"أثنـاء القـراءة المعتادة للرسـائل الواردة لمجلس النواب في بداية كل جلسـة، جرت في بداية جلسـة يوم **٢/ ١/ ١٩٦١** قراءة رسـالتين من عددٍ من المواطنين العاديـين بينهم بعض رجال الأعمال والمحامـين (من بينهم النقابي عبد اللطيف الكيخيا والمحامي عبد الله شرف الدين)، وأخرى من عددٍ من العمال النقابيين. وقد احتجّ مرسـلو الرسالتين على الكلمة التي ألقاها **رئيس الوزراء الصيد** عبر تلفزيـون قاعدة الملاحة يوم **٢٢/ ١٢/ ١٩٦٠**، وقـال فيها: "إنَّ "**قاعدة الملاحة أنشـئت للدفاع عن الحرية**". كما أكّد الموقّعون على هاتين الرسـالتين أنّ قاعدة الملاحـة، باعتبارها قاعدة لقوات الناتو، تشـكّل اضطهاداً للشـعب الجزائري.

وقـد قـام النائب **محمود صبحـي** (المعـروف بتعاطفه مع مـصر) وزميله النائب **السـايح فلفل** بمقاطعة تلاوة الرسـالتين ليؤكدا على النقـاط التي وردت فيهما. وأكـد النائب صبحـي أنَّ أمريكا تقف ضدّ الجزائر وضدّ شـعب الكونغو، وأن معارضتها للحق العربي في فلسطين لا تُعدّ قطعاً دفاعاً عن الحرّية".

كما يشـير تقرير آخر بعثت به السـفارة الأمريكيـة بتاريخ **١٢/ ١/ ١٩٦١**[٧] إلى أنَّ **وليّ العهـد** قـد عبّر خلال لقائه بالسـفير الأمريكي جونـز يوم ١٥/ ١٢/ ١٩٦٠ عـن انزعاجه عـلى وجه الخصوص من مواقـف (١١) عضواً في البرلمان الليبي، فهو يخشـى أن يسـبّب هؤلاء مشـاكل للحكومة خلال الـدورة البرلمانية الجديـدة، ولاسـيما فيما يتعلق بموضوع "**البيضـاء**" كعاصمة جديدة، وموضوع طريـق فزان. **كـما عبّر وليّ العهد عن مخاوفه من أن تـؤدّي مواقف هذه المجموعة (المعارضة) إلى حل البرلمان.**

الانتخابـات التكميلية

أعطـت القوانين الليبية **للمحكمـة الاتحادية العليا** الحق في النظر في الطعون المقدّمة من المرشّحين في الانتخابات بشأن صحّة هذه الانتخابات. وكما جرى في انتخابات الهيئات البرلمانية السـابقة، جـرى الطعن أيضاً في صحّة عددٍ من نتائج هذه الهيئة. وقد بلغ عدد الطعون التي قدّمت إلى المحكمة العليا بشأن نتائج هذه الهيئة خمسة وعشرين (٢٥)، منها (١١) طعناً في دوائر انتخابية بولاية برقة،[٨] من بينها تلك التي فاز فيها النواب عبد القادر البدري، ومحمد بشير المغيربي، ومحمد بونويـرة، وعمـران يونـس العابدية، وسـليمان العبدلي، وحسـن نشّـاد، ومحمد بوربيـدة. ومنهـا (١٢) طعنـاً في دوائـر طرابلس،[٩] مـن بينها تلك التـي فاز فيها رئيس الوزراء السـابق كعبـار، والنواب الفيتوري زميـت،[١٠] ويونس عبد النبي بالخـير، ويوسـف الجعراني. ومنها طعنـان في دائرتين من دوائر فـزان الانتخابية الخمسة، يخصّ الأوّل النائب السنوسي حمادي، والثاني النائب علي أحمد زيدان.

---

٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (286) بالملف 773.11.

٨ إجمالي عدد الدوائر الانتخابية في ولاية برقة هو (١٥) دائرة.

٩ إجمالي عدد الدوائر الانتخابية في ولاية طرابلس هو (٣٥) دائرة.

١٠ تكتب أيضاً "زميط".

في **١٣/ ٢/ ١٩٦١** (خلال حكومة الصيد) أصدرت المحكمة العليا حكمها بصحّة الطعن المقدّم من المرشّح **عبد الله السنكي** ضدّ النائب **محمد بشير المغيربي** (عن دائرة الصابري - بنغازي)، وكذلك بصحّة الطعن المقدّم ضدّ النائب **الفيتوري زميت** (عن الدائرة الثالثة - طرابلس)، بناءً على أنَّ الأدلة المقدّمة تثبت أمّية النائب زميت. كما أصدرت المحكمة العليا في **٣٠/ ٤/ ١٩٦١** حكمها القاضي بصحّة الطعن المقدّم ضدّ رئيس الوزراء السابق **عبد المجيد كعبار** (الدائرة الانتخابية غريان - شرق)، على أساس ثبوت إساءة الأخير لاستخدام سلطته باستعماله للسيارات الحكومية في نقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع.[١١] كما أصدرت حكماً مماثلاً بصحّة الطعن المقدّم ضدّ النائب **يوسف الجعراني** (دائرة القصبات - طرابلس). ووفقاً لنصّ المادة (١٢٨) من الدستور الليبي فإنّه ينبغي إجراء الانتخابات التكميلية لهذه المقاعد الشاغرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ خلّوها.

الذي يعنينا هنا ما حدث في الانتخابات التكميلية الخاصّة بالنائبين **محمد بشير المغيربي ويوسف زميت**، فقد كانا ضمن أعضاء الكتلة المعارضة التي تشكّلت منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠ داخل البرلمان الجديد. وتشير الوقائع فيما يتعلق بالانتخابات التكميلية بدائرة بنغازي - الصابري أنّه تحدّد موعدها في **٣/ ٧/ ١٩٦١**، وأنَّ المغيربي أعاد ترشيح نفسه لمقعدها، وأنَّ منافسه، هذه المرّة، كان **محمد علي حنيش**، أحد كبار موظفي نظارة الداخلية في ولاية برقة. وعلى الرغم من محاولات **البوصيري الشلحي** و**عبد الله عابد السنوسي** و**عبد الرازق شقلوف**[١٢] التأثير على موقف والي برقة **حسين مازق** وناظر الداخلية **محمود بوشريدة** للتدخّل في سير الانتخابات لصالح محمد علي حنيش فإنَّ محاولاتهم هذه ووجهت بالرفض وباءت بالفشل، الأمر الذي **أسفر عن فوز المغيربي مرّة أخرى بعضوية البرلمان**.[١٣] وقد وصف تقرير مطوّل للسفارة الأمريكية في بنغازي نتيجة هذه الانتخابات التكميلية بأنّها "**انتصار للعملية الديموقراطية**".[١٤]

---

١١ لعل الذين يستخفون بالتجربة البرلمانية في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي يجدون في حكم المحكمة العليا دليلاً قاطعاً على الدرجة المتقدّمة التي بلغتها هذه التجربة رغم هناتها الكثيرة.

١٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٢) المؤرّخ في ٣١/ ٨/ ١٩٦١، الملف 773.00.

١٣ يُعتقد أنَّ هذه التطورات كانت وراء إبعاد محمود بوشريدة في أغسطس/ آب عن منصب ناظر الداخلية بالولاية، وأنّها من بين الأسباب التي اضطرّت الوالي حسين مازق إلى تقديم استقالته في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١.

١٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٥) مؤرّخ في ١٣/ ٧/ ١٩٦١، الملف 773.00. راجع أيضاً ما ورد حول هذا الموضوع في التقرير رقم (A-354) المؤرّخ في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٤، الملف DEF. 15 Libya-US، فقد أشار إلى بعض ما جرى خلال هذه الانتخابات، وإلى تداعياتها على الوضع في ولاية برقة.

أمّا بالنسبة للانتخابات التكميلية في الدائرة الانتخابية (طرابلس-الثالثة) فقد حدّد لها يوم ٣/ ٧/ ١٩٦١، ورشح النائب السابق **الفيتوري يوسف زميت** نفسه مرّة أخرى للمقعد[١٥] الذي نافسه عليه خمسة مرشّحين آخرين وكانت حصّة كل منهم من الأصوات كما يلي:

عدد الأصوات	
٨٢٣	الفيتوري يوسف زميت
٥١١	الضاوي العزّابي مسلّم
٢٦٤	عبد السلام زهلوق
٢٠٠	عاشور العنيشي
١٥٤	محمد رجب فرانكا
٦٤	يوسف عز الدين الرعوبي

وبذا، فاز المرشح الفيتوري زميت مرّة أخرى بالمقعد البرلماني.

مواجهة مع الحكومة

تشير الوثائق والوقائع إلى أنَّ حكومة الصيد واجهت معارضة شديدة داخل البرلمان، ولاسيما من الكتلة البرلمانية المعارضة التي تعزّز موقفها، كما أشرنا، بعودة المغيربي وزميت من جديدٍ إلى البرلمان.

وقد ورد في أحد التقارير التي أعدّتها السفارة الأمريكية[١٦] عمّا كان يدور داخل البرلمان من مناقشات واستجوابات للحكومة، أنَّ أحد النواب استجوب الحكومة حول **الأخطارً الكبيرة التي يمكن أن تتعرّض لها ليبيا جرّاء وجود أسلحة ذرّية بقاعدة ويلس الجوية بطرابلس**. وأشار التقرير نفسه إلى ما دار خلال الجلسة ذاتها عند مناقشة شكوى مقدّمة من قبيلة "**الرجبان**" ضدّ عميد بلدية "يفرن"، وكيف أنَّ النائب المغيربي قال خلال هذا النقاش "**إنَّ الحكومة تعجّ بالخونة**".

١٥ أشار التقرير الذي أعدّته السفارة الأمريكية رقم (١٣) المؤرّخ في ١٠/ ٧/ ١٩٦١ أنَّ النائب زميت استعان بثلاثة مدرّسين للتغلب على مشكلة الأمّية لديه، ومن ثم تمكن من اجتياز الامتحان الذي أجري له عند تقدّمه للترشّح من جديد. (الملف 773.00).

١٦ التقرير رقم (٩٠) المؤرّخ في ٢١/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.00.

كما شـهدت الفـترة منذ أواخـر **مارس/ آذار ١٩٦٢** نقاشـات حـادّة **حول مـشروع الميزانية الخمسـية الأولى للتنمية** الاقتصادية التـي أعدّها وقدّمها مجلس الإعـمار للبرلمـان، وكيف أنَّ عـدداً كبيراً من النـواب اتهموا الحكومة في جلسـة **٢٦/ ٣/ ١٩٦٢** بمسـؤوليتها عـن **عـشر سـنوات مـن الضياع وانعـدام الكفاءة الماليـة**، وطلبوا مـن الحكومة تقديم بيانات عن **حسـابات الدولة** عن السـنوات ٥٩/ ١٩٦٠، ٦٠/ ١٩٦١ كـشرط مسبق للموافقة على **مـشروع الميزانية العامة** المقدّم للبرلمان. وقد عزّز النواب المشـاركون في مناقشـة مشروع الميزانية مطلبهم هذا بإشـارات إلى ما ورد في **تقرير رئيس ديوان المحاسـبة** الذي تضمّن انتقادات للحكومة الاتّحادية بشـأن عدم تعاونها معه، وبشـأن عـدم وجود موظفين أكفاء بـإدارة الحسـابات الحكوميـة.[١٧] وقد سـبق أن ألمحنا كيـف أنَّ الموقف المتصلب لمجلس النواب ضدّ مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية كان من بين الأسباب الهامّـة التـي أدّت إلى إقالة رئيس مجلس الأعمار ووكيـل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٢.[١٨]

ويشـير تقرير أعدّته السـفارة البريطانية[١٩] بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٢ إلى ما دار خلال عددٍ من جلسـات البرلمان التي انعقدت أيام ١٤، ١٥، ١٨، ١٩ من شـهر إبريل/ نيسـان من العام نفسـه، وإلى الأسئلة والاسـتجوابات التي ووجهت بها الحكومة، والتي كان من بينها سـؤال عن نوع المراقبة التي تمارسـها الحكومة على شركات النفط لضمان عدم تلاعبها بشأن كميات البترول المنتجة والمصدّرة.

محـاولات استرضاء

يبـدو أنَّ رئيس الـوزراء الصيد أحسّ بالخطر الذي يشـكّله البرلمان الجديد عـلى حكومتـه، فهو قد شـاهد من خلال موقعـه كوزير في حكومـة كعبار كيف نجـح هـذا البرلمان، وللمـرّة الأولى في تاريخ التجربة البرلمانيـة الليبية، في توجيه لـوم في إبريل/ نيسـان ١٩٦٠ لتلـك الحكومـة، وكيـف أنّـه نجح في إسـقاطها بالنهايـة خلال شـهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسـه. ومـن ثمّ **فقد شرع**

---

١٧ البرقية المرسلة من السفير الأمريكي جونز ذات الرقم (١٦٧) المؤرّخة في ٢/ ٤/ ١٩٦٢.

١٨ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في الفصل الثاني "حكومة الصيد ونهاية حقبة .. وقائع وتطوّرات" من هذا المجلد.

١٩ التقريـر يحمـل الرقـم الإشـاري 1014/62, VT 1015/17 بالملف FO 371/165732 22860. وهو من إعداد المستر إيبوت A. Ibbott الذي يبدو أنّه من رجال المخابرات البريطانية بفرع السفارة في بنغازي، وموجّه إلى المستر كاردين الذي أحاله، بموجب رسالة مؤرّخة في ١/ ٥/ ١٩٦٢، إلى الخارجية البريطانية.

الصيد في تحييد واستمالة عددٍ من أعضاء البرلمان من خلال ضمّهم إلى الوزارة.[٢٠] ففـي التعديل الذي أدخله على وزارته يوم **٣/ ٥/ ١٩٦١** ضمّ إليها كلاً من عبد المـولى لنقـي (وزيراً للعمـل والشـؤون الاجتماعيـة)، ويونس عبـد النبي بالخير (وزيـراً للدفـاع)، وأبي القاسـم العلاقي (وزيراً للصناعة). كـما ضم في التعديل الـذي أدخله على وزارته يوم **١٤/ ٦/ ١٩٦٢** وزيريـن جديدين إليها هما: محمد عطية الله بونويرة (وزيراً للزراعة)، ومحمد بوربيدة (وزيراً للصحة). كما أشارت بعض التقارير إلى لجوء الصيد إلى أساليب غير نظيفة في استمالة بعض النواب إلى جانب حكومته.[٢١]

مقاطعـة ومذكـرة

بسبب روح التحدّي التي سيطرت على عددٍ من أعضاء المعارضة البرلمانية، قـام تسـعة منهم (هم النواب: محمد نشـنوش، والسـايح فلفـل، ومحمد بوصاع الزنتـاني، وعلي مصطفى المصراتي، ومحمود صبحي، والفيتـوري زميت، وأحمد الرمـاش، وعبـد السـلام التهامـي، ومحمد بشـير المغـيربي)[٢٢] **بمقاطعـة الدورة البرلمانيـة الجديدة،** التي جرى افتتاحها يوم **٦/ ١٢/ ١٩٦٢** بمدينة "البيضاء".[٢٣] وكانـت هـذه المقاطعة على أسـاس عدم دسـتورية عقـد البرلمان خـارج إحدى العاصمتين المنصوص عليهما في الدستور، وهما: طرابلس وبنغازي.

وفضـلاً عن ذلـك، قام عدد من هـؤلاء النواب (صبحـي وفلفل والمغيربي وزميـت والرمـاش والزنتـاني) بالتوقيـع مع عـددٍ مـن **الشـخصيات الوطنية**[٢٤] (الأسـتاذ مصطفـى بـن عامر ومحمـود مخلوف وعبـد الرحمن بركات بن سـعود وإبراهيـم الغويل) **على مذكرة مؤرّخـة في ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢**، وموجّهة إلى الملك

٢٠ يلاحظ أنَّ هؤلاء النواب جميعهم كانوا أصحاب مواقف متشدّدة ضدّ الحكومة.

٢١ راجع ما ورد في مبحث "اتهامات بالفساد المالي" في الفصل الثاني "حكومة الصيد ونهاية حقبة .. وقائع وتطوّرات" من هذا المجلد.

٢٢ يلاحظ أنّ هؤلاء النواب جميعاً، فيما عدا الأخير محمد بشير المغيربي، هم من ولاية طرابلس.

٢٣ جـرى افتتـاح الـدورة الجديدة في مبنى لمدرسـة ثانوية بالمدينة بسـبب عـدم اكتمال بنـاء مقرّ البرلـمان الجديد بمدينة البيضاء. وقد لاحظ تقرير أعدّته السـفارة البريطانية، حول هذا الموضوع، غياب السفير المصري وعدم مشاركته في الاحتفـال. (التقريـر مؤرّخ في ١١/ ١٢/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشـاري VT 1015/50، 10121/62. الملف FO 371/165734 22860.

٢٤ أربعة من الموقعين على المذكرة (بن عامر والمغيربي ومخلوف وبن سـعود) هم من زعماء جمعية عمر المختار التي سـبق حلها، ويعرف عن جميع الموقعين على هذه المذكرة أنّهم على صلة بالحكومة المصرية، وذوو توجّهاتٍ ناصرية).

إدريـس،[٢٥] ضمّنوهـا عـدداً من المطالـب الوطنيـة، كان من أبرزهـا التخلي عن مـشروع البيضاء كعاصمة للبلاد، وإعـلان الوحدة الكاملـة، والتخلّي كلية عن النظام الاتحادي، واختيار مدينة "**طرابلس**" كعاصمة وحيدة لليبيا.[٢٦]

٢٥ سلمت المذكرة إلى الملك إدريس عن طريق كبير التشريفات الملكية السيد فتحي الخوجة.

٢٦ بصرف النظر عن مدى استجابة الملك والحكومة لتلك المطالب، فإنَّ مجرّد تقديمها لأمر ذو دلالة على هامش الحرّية الكبـير الـذي كان متاحاً للمواطنين للتعبير عن مطالبهم من خلاله، كما أنّه مؤشّر هام على تلك الروح السـائدة بين النخب السياسية والمثقفة وما اتسمت به يومذاك من جرأة وإقدام.

الصحافة الوطنية

بلغ عدد الصحف والمجلات الليبية التي صدرت خلال هذه الحقبة **(٢١)** صحيفة ومجلة يومية وأسبوعية وفصلية، منها اثنتان **حكوميتان** هما: "**طرابلس الغرب**" و"**برقة الجديدة**"، وأربعة مملوكة من قبل **هيئات اعتبارية**، أمّا البقية، **(١٥)** صحيفة ومجلة،[٢٧] فهي مملوكة ملكية خاصّة وذلك علىٍ النحو الذي يتضح من البيان التالي:

الصحيفة/المجلة	صاحب الامتياز	سنة التأسيس	الجهة
الليبي	علي محمد الديب	١٩٥١	طرابلس
المنار	عمر الأشهب	١٩٥٢	بنغازي
الدفاع	صالح مسعود بويصير	١٩٥٢	بنغازي
اللواء	علي رجب	١٩٥٢	طرابلس
ليبيا (مجلة)	مصطفى بن عامر[٢٨]	١٩٥٣	بنغازي
البشائر	علي زاقوب	١٩٥٣	بنغازي
الزمان	عمر الأشهب	١٩٥٤	بنغازي
صوت المربّي (فصلية)	اللجنة الثقافية لرابطة المعلمين	١٩٥٥	طرابلس
الأفكار	الجمعية الليبية التركية	١٩٥٥	طرابلس
الرائد	بشير يوسف الطويبي	١٩٥٦	طرابلس
النور (مجلة)	عقيلة بالعون	١٩٥٧	بنغازي
الضياء	عمر الأشهب	١٩٥٧	بنغازي

٢٧ شهدت الفترة السابقة على الاستقلال صدور عدد من المجلات والصحف هي: "**شعلة الحرية**"، الناطقة باسم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي، و"**الوطن**"، التي تصدرها جمعية عمر المختار، و"**التاج**"، لصاحبها عمر الأشهب، و"**الاستقلال**"، التي تصدرها رابطة الشباب الليبي ببنغازي.

٢٨ كان قد خرج من السجن في مايو/أيار ١٩٥٢.

العمل	أحمد بوهدمة	١٩٥٨	بنغازي
الطليعة	سالم علي شيتا	١٩٥٨	طرابلس
المساء	سليمان دهان	١٩٥٨	طرابلس
الرقيب	رجب المغربي	١٩٦١	بنغازي
جيل ورسالة (مجلة)	المفوضية العامة للكشاف		
الهدى الإسلامي	جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية	١٩٦١	البيضاء
طرابلس الغرب	حكومية	١٩٥٢	طرابلس
برقة الجديدة	حكومية [٢٩]	١٩٥٢	بنغازي

وقد نظم **قانون المطبوعات** رقم **(١١) لسنة ١٩٥٩** الصادر في ١٤/ ٦/ ١٩٥٩ أوضاع الصحافة والمطبوعات في البلاد. ورغم ما يمكن أن يوجّه لهذا القانون وللتشريعات التي سبقته من انتقادات، وما انطوت عليه من **ثغرات**، فإنّها أتاحت للصحافة الليبية في تلك الحقبة **هامشاً واسعاً من حرية التعبير والنشر**. وممّا يزيد في تقدير ما كانت تتمتع به الصحافة الليبية من مزايا إدراك واقع حال الصحافة الأسيف في معظم الدول العربية يومذاك.

ولا نشك في أنَّ صدور **هذا العدد من الصحف والمجلات**، في بلدٍ لا يزيد تعداد سكانه عن المليون ونصف المليون نسمة، ونسبة **الأمّية** بينهم تبلغ نحو ٩٠٪، **هو في حدّ ذاته ظاهرة جديرة بالتثمين الإيجابي**. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ استعراض **عيّنات وأمثلة من الموضوعات** التي خاضت فيها صحافة تلك الحقبة، ومراجعة **الطريقة الصريحة** التي تناولت بها الكثير من القضايا والمسائل الحساسة، والتي بلغت درجة الاستفزاز للحكومة في أحيان كثيرة، لتزيد من درجة هذا التثمين وتقديره.[٣٠] وعلى سبيل المثال، فإنّ هذه الصحف تعرّضت بالانتقاد الشديد إلى:

- معاهدة التحاف مع بريطانيا في عام ١٩٥٣.

٢٩ كانت تصدر منذ العام ١٩٤٧ في بنغازي وكان السيد صالح بويصير يرأس تحريرها.

٣٠ نحسب أنّ هذا الموضوع جدير بدراسات خاصّة عديدة، وباهتمام الباحثين والدارسين لتاريخ تلك الحقبة.

- الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٥٤ ووجود القواعد الأمريكية في ليبيا.
- العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وسياسات أمريكا في الخليج العربي.
- مساندة أمريكا ودعمها للعدوّ الصهيوني، وسياسات أمريكا في إفريقيا.
- الاتفاقية مع فرنسا، وسياسة الأخيرة تجاه دول المغرب العربي، وقيامها بإجراء تجارب نووية في الصحراء الجزائرية.
- الاتفاقية مع إيطاليا، وكثير من صور التعاون بين الحكومة الليبية وإيطاليا.
- برنامج مساعدات النقطة الرابعة (الأمريكي).
- نشاط هيئة المصالح الليبية-الأمريكية المشتركة.
- مواقف ونشاط اليهود في ليبيا.

كما **ناصرت** هذه الصحف بقوّة وبشكل متواصل:

- الثورة الجزائرية منذ لحظة انطلاقتها، إلى أن حققت انتصارها.
- القضية الفلسطينية.
- حركات التحرّر والمطالبة بالاستقلال، في شمال إفريقيا، وفي بقية القارة الإفريقية والعالم العربي.

وفضلاً عن ذلك، حملت هذه الصحف على كثير من **مظاهر الفساد المالي والتسيّب الإداري**. وقد انتهزت معظم هذه الصحف **المنشور** الذي أصدره الملك إدريس في **١٣/ ٧/ ١٩٦٠** المعروف بمنشور "**بلغ السيل الزبى**"، فضاعفت من حملتها ضدّ مظاهر الفساد المالي والمحسوبية.

وممّا يُذكر بإكبار لصحافة هذه الحقبة أنّها **هيّأت أرضية خصبة ترعرعت على صفحاتها كثير من الأقلام** التي عُرفت واشتهرت فيما بعد **وأسهمت في إثراء الحركة الثقافية والفكرية في البلاد**[٣١].

٣١ راجع مقالة "الصحافة الليبية في مائة عام"، مجلة **الوطن** الناطقة باسم "الجبهة الليبية الوطنية الديموقراطية". (العدد ١١، يناير/ كانون الثاني-فبراير/ شباط ١٩٨٣).

وينبغي الإشـارة إلى أنّه، وإن كانت أغلبية هذه الصحف، بما فيها الصحف الحكوميـة، **قـد تجنّبـت الوقـوع في رذيلة المبالغة والإسـفاف في إطراء سياسـات ومواقـف مختلـف حكومات الحقبة**، فإنَّ قلة منها بلا ريب مارسـت بعض صور **المديح الممجوج**، كما أنّ بعضاً آخر منها كان **نموذجاً لصحافة الابتزاز**.

وقـد كان في عداد الظواهر الصحية لصحافة هذه الحقبة أن تفتح صفحاتها لتلاقـح مختلـف الآراء والاتجاهـات والأفكار، ولاسـيما في ظل ازدياد النشـاط الحزبي العقائدي السرّي، إلا أنّه لا يخفى تحوّل **بعض الصحف إلى ميدان للصراع الحزبي والخلاف الشخصي والتشهير البغيض**.

وفي العموم، **لا نشـك بأنَّ صحافة هذه الحقبة قد أسـهمت وبشكل فعّال في إنضاج الرأي العام الليبي**.[32]

مـواقـف

وبالطبـع لم تتخلّـف الصحافـة الليبيـة، ولاسـيما الأهلية منها، عـن مواكبة "**الأجواء السياسـية**" التي سـادت البـلاد، وعلى الأخصّ منـذ **انتخابات الهيئة البرلمانيـة الثالثـة** (يناير/ كانـون الثـاني ١٩٦٠)، بـل إنّها أسـهمت في خلق تلك الأجواء وفي التمهيد لقيامها، كما أنّها كانت مرآة تعكس ما يمور بداخلها.

وعـلى سـبيل المثال، نـشرت صحيفـة "**الرائد**" في أحـد أعدادهـا الصادرة خلال شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥٨ مقالاً باسـم **علي بوزقيّة** (الذي كان معروفـاً بميوله اليسـارية) انطلق فيه ممّا ورد بخطاب العـرش الذي ألقاه رئيس الـوزراء كعبار يـوم ٣٠/ ١١/ ١٩٥٨، ودعا الكاتب في مقاله هذا إلى تنفيذ جملة مـن المطالب، من بينها الدعوة إلى مراجعة **قانون المطبوعات**، بما يعطي الصحافة الوطنيـة المزيد مـن حرّية النشر، والدعـوة إلى تعديل **قانـون الانتخابات العامة**، بـما يعطي العمليـة الانتخابية حرّية أكثـر ويجعلها أكثر نزاهة.[33] وقد اسـتجابت حكومة كعبار بالفعل لهاتين الدعوتين.[34]

---

٣٢ وصف التقرير السـنوي للسـفارة البريطانية، الخاصّ بأحداث ووقائع العام ١٩٦١ في ليبيا، الرأي العام في ليبيا بأنّه عاطفي ومتحامل وغير ناضج.

٣٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٨٣) المؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٥٩، الملف 773.21.

٣٤ راجع الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

وعلى سبيل المثال، شجبت الصحف الأهلية الثلاث الصادرة في طرابلس خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير/ شباط ١٩٦٠ (صحيفة "**الطليعة**" يوم ٢٣/ ٢، وصحيفة "**الليبي**" يوم ٢٥/ ٢، وصحيفة "**الرائد**" يوم ٢٧/ ٢) الزيارة التي قامت بها (١٢) قطعة من الأسطول البحري الإيطالي لميناء طرابلس (خلال الفترة ٢٠-٢٣ من فبراير/ شباط ١٩٦٠)، وهو الموضوع الذي تبنّاه عدد من أعضاء البرلمان، كما مرّ بنا، وأدّى في النهاية إلى أن يوجّه البرلمان، للمرّة الأولى في تاريخه، لوماً للحكومة وافق عليه **(٣٣)** عضواً من أعضائه. ومرّة أخرى، لم تتأخّر الصحافة عن نقل ما كان يجري حول هذا الموضوع من سجال ومناقشاتٍ داخل البرلمان.[٣٥]

وتؤكد الوقائع أنَّ **التداعيات السياسية** التي آلت إلى سحب البرلمان الثقة من حكومة عبد المجيد كعبار، وأدّت في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ إلى سقوطها، بدأت بتقرير صحفي مفصّل نشرته للمرّة الأولى صحيفة "**المساء**" (التي يملكها ويرأس تحريرها **سليمان دهان**) في عددها الصادر يوم ٢٠/ ٨/ ١٩٦٠ حول "طريق فزان" وملابسات تكليف شركة عبد الله عابد السنوسي به.[٣٦]

وكمثال آخر، نشرت صحيفة "**الرقيب**"[٣٧] مقالاً في عددها الصادر يوم **٢٠/ ٢/ ١٩٦٢** بقلم **عبد السلام محمد شلّوف**، شنّ فيه هجوماً عنيفاً على **الولايات المتحدة الأمريكية** وصناعة السينما في هوليوود، وعلى **إيطاليا**، بسبب ما تردّد عن عزمهما على إنتاج **فيلم عن النبي محمد** ﷺ، وكان مّما جاء فيه:

"**أمريكا** التي قتلت الآلاف من الناس في هيروشيما وناجازاكي .. أمريكا التي جعلت العالم يعيش على حافة جحيم الحرب .. بسبب عدم احترامها للحرّية وللمبادئ المقدّسة .. أمريكا التي لا تكنّ أدنى احترام لحرمة الإنسانية، والتي ساعدت على قيام إسرائيل، وعلى إمدادها بالمساعدات .. أمريكا التي دمّرت عن طريق دولاراتها كل القيم والمثل .. أمريكا هذه تمدّ يدها الآن لتعبث وتشوّه مقدّساتنا بإنتاج فيلم عن نبيّنا محمد ﷺ".

٣٥ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٢٧) المؤرّخ في ٨/ ٣/ ١٩٦٠، الملف 773.5865.

٣٦ انظر: "الصحافة في عهد الاستقلال"، مجلة **الإنقاذ** (العدد ٣٩، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١)؛ انظر أيضاً: خدوري، ص ٣٣٧.

٣٧ كانت قد شرعت في الصدور خلال العام ١٩٦١، ورئيس تحريرها هو رجب المغربي.

"في السـابق أنتجت أمريكا فيلم "**الوصايا العشر**"، الذي تمّ تصويره في مصر .. هذا الفيلم سيء، وهو يحمل دعاية خبيثة ضدّ العرب .. غير أنّه لم يخطر ببالنا أن يصـل العبـث بأمريكا إلى درجـة تجعلها تفكر في تصويـر أشرف المخلوقات سـيدنا محمـد ﷺ في فيلم تجـاري يجري اسـتغلاله بواسـطة الاسـتعمار وأعداء العرب والمسلمين .. أعداء الإسلام .. إنّنا قد نقبل أيّ شيءٍ من أمريكا إلا مثل هذا الأمر..".

وبعد أن يعدّد الكاتب الأسباب التي تدعوه لأن يعارض بكل قوّة مثل هذا الأمـر، يخلص إلى القول بأنّ هذا الفيلم ليس سـوى مؤامـرة أمريكية/ صهيونية لتشـويه الإسـلام ونبيّـه – عليه وآله الصـلاة والسـلام. ثمّ يعـرّج الكاتب على "**إيطاليا**" فيقول:

"إنَّ **إيطاليا** هي الأخرى تفكر في إنتاج فيلم سينمائي حول النبيّ .. وهي أخطر من أمريكا، ونواياها أكثر سواداً .. إنَّ نوايا إيطاليا ومشاعرها تجاهنا تجسّدها مؤامراتها المستمرّة ضدّنا عن طريق شركاتها الاستعمارية المتغطرسة، وسلوك جاليتها المقيمة في بلادنا، وعن طريق استيطانها لوطننا قرابة ثلث قرن من الزمان".

"إنَّ تفكـير إيطاليـا اليـوم في إنتـاج فيلـم حـول نبيّنـا محمد هو تحـدٍّ صريح لنا، ومؤامـرة جديـدة ضدّنا وضـدَّ مقدّسـاتنا .. إنَّ نواياها يكشـفها زيـف صداقتها التـي فرضهـا علينا أشـخاص من أجـل خدمة مصالحهـم الخاصّة مـن وراء هذه الصداقة."

"إنَّ شـعبنا الـذي يدرك حقيقـة إيطاليـا والإيطاليين، يعرف بـكل تأكيد أنَّ نار الانتقـام ما تزال تشـتعل في صدورنا، وإنّ هذه النار لن تنطفـئ أبداً .. فلتحذروا منّـا **يا قتلـة عمر المختار** .. وكفـوا عن تقديم ابتسـاماتكم الصفراء لنـا، ذلك أنّنا أذكى من أن تنطلي علينا حيلكم أيّها القراصنة والشـياطين الذين ترتدون مسـوح الملائكة".

ومن الأمثلة الأخرى على ما كانت تتناوله الصحافة الوطنية في هذه الحقبة، ما ورد في صحيفة "**العمل**" التي كان يرأس تحريرها السيد **أحمد بوهدمة**.[٣٨]

٣٨ أحمد بوهدمة هو الأخ الأصغر للشيخ محمود بوهدمة الذي خلف حسـين مازق في منصب والي برقة، وكان يشـغل قبل ذلك منصب رئيس مجلس الشيوخ.

فقـد ورد في عددهـا الصـادر يـوم ١١/ ١٢/ ١٩٦١ افتتاحيـة موجّهـة إلى أعضاء مجلس النـواب تدعوهم إلى أن يولوا اهتمامهم لعددٍ من القضايا الحيوية، من بينها:[٣٩]

- المساعدات الأجنبية والقواعد العسكرية البريطانية والأمريكية في ليبيـا. (وتسـاءلت الصحيفة عـمّا إذا كانت أمريـكا لا تزال مستمرّة في دفع المساعدات، وعن قيمة تلك المساعدات).
- الخبراء الأجانب في ليبيا ودورهم ومدى جدواه.
- المحادثـات الجاريـة من أجـل إعطاء شركـة "أليطاليـا" امتياز تسيير خطوط الطيران الداخلية في ليبيا.
- سياسات الحكومة في مجال النفط.

كما أوردت الصحيفة ذاتها، في افتتاحية عددها الصادر يوم **١٣/ ٨/ ١٩٦٢**، إشـارة إلى طلب الحكومة الإسـبانية من الولايات المتحدة الأمريكية زيادة قيمة إيجـار القاعـدة الأمريكية فوق أراضيها، ونبّهت الصحيفة إلى أنَّ إسـبانيا تحصل مـن الولايـات المتحدة الأمريكية، مقابل قاعدة عسـكرية هـي أصغر من قاعدة ويلـس. عـلى مقابـل مالي يفـوق (١٥) مـرّة ما تحصـل عليـه ليبيا مقابـل قاعدة ويلـس. وقد تضمّن التعليـق، الذي ذيّلت به السـفارة الأمريكية تقريرها[٤٠] عن الافتتاحية المذكورة، إشـارة إلى أنَّه قد سـبق للصحيفـة ذاتها أن نشرت في أواخر شهر مايو/ أيار ١٩٦٢ مقالاً ادّعت فيه أنَّ قاعدة ويلس سوف تصبح في القريب قاعدة لإطلاق الصواريخ النووية.

وعـادت صحيفـة "**العمـل**" في عددهـا الصـادر يـوم **٢٧/ ٨/ ١٩٦٢** إلى موضـوع **قاعـدة ويلـس** فقلّلت من أهمّية الإيجـار الذي تحصل عليـه ليبيا مقابل هـذه القاعدة، وأكدت على المخاطر المترتبة عـلى وجودها فوق الأراضي الليبية، كـما دعـت الحكومـة إلى الدخـول في محادثاتٍ مـع الحكومة الأمريكيـة من أجل إزالتها.[٤١]

٣٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٨٩) المؤرّخ في ١٦/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.56.3.
٤٠ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-46) المؤرّخ في ٢٢/ ٨/ ١٩٦٢، الملف السابق.
٤١ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-61) المؤرّخ في ٣١/ ٨/ ١٩٦٢، الملف السابق.

ومـن الأمثلة على نـوع الموضوعات التي تناولتها الصحافـة الليبية يومذاك مـا ورد في افتتاحيـة صحيفة "**الرائـد**" الأهلية (كان يـرأس تحريرها عبد القادر بوهـروس) يـوم **٣١/ ١٢/ ١٩٦٢** حول التعّصـب الذي يمارس ضدّ **مسـلمي الحبشـة**، وقد جاء فيها "**إنَّ إخواننا المسـلمين في الحبشـة يتعرّضـون لخطر عظيم بسـبب المخطط الذي يسـتهدف تحويلهم، بكل السـبل الممكنـة، إلى النصرانية**". وحـث محـرّر هـذه الافتتاحية الـدول الإسـلامية جميعها على نـصرة إخوانهم في الحبشة من أجل درء هذا الخطر الداهم عنهم.[٤٢]

٤٢ التقرير المرسل من السفارة البريطانية حول ما ورد في الصحافة الليبية خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢، الملف.FO 371/173 237 28183

النشـاط الحزبـي

عرفـت ليبيا، خـلال حقبـة **الإدارة البريطانيـة** في إقليمي برقـة وطرابلس، تكويـن العديد مـن **الجمعيات والأحزاب السياسـية**،[٤٣] كان منهـا في **برقة** جمعية عمر المختار،[٤٤] ورابطة الشـباب الليبي البرقـاوي،[٤٥] والمؤتمر الوطني البرقاوي، كـما كان منهـا في **طرابلـس** الحـزب الوطنـي، وحزب الجبهـة الوطنيـة المتحدة، وحـزب الكتلـة الوطنيـة الحرّة، وحـزب الاتحاد المصري الطرابلـسي، وحزب العمال، وحزب الأحرار، وحزب الاسـتقلال، وهيئـة تحرير ليبيا، وأخيراً المؤتمر الوطني الطرابلسي. وكانت **معظـم هذه الأحزاب ذات طبيعة وتوجّهات وطنية محليـة**، كـما كان لبعـض منها صحفـه الخاصة: "**الوطـن**" لجمعية عمـر المختار؛ و"**الاسـتقلال**" لرابطة الشـباب الليبي؛ و"**شـعلة الحرية**" لحزب المؤتمر الوطني الطرابلسي.

وعرفـت الدولـة الليبية الوليـدة **أول انتخابات برلمانية عامّـة**، كما مرّ بنا، في **١٩/ ٢/ ١٩٥٢** (أي بعد أقل من ثلاثة أشـهر من حصول ليبيا على اسـتقلالها). وقد شـارك **حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي**، بزعامة **بشـير السـعداوي**، في هذه الانتخابـات **ببرنامج**[٤٦] أعلنـه في ٤/ ٢/ ١٩٥٢، وكان الحـزب يؤمل أن يحصل عـلى أغلبيـة في البرلـمان المرتقب (إذ إنَّ ٣٥ من أعضائه الخمسـة والخمسـين هم مـن ولاية طرابلس). غـير أنَّ حزب المؤتمـر لم يفز بالنتيجة التـي كان يؤملها،[٤٧]

---

٤٣ راجع الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

٤٤ حلـت "جمعية عمر المختار" نفسـها اسـتجابة لطلب الأمير إدريـس في ٧/ ١٢/ ١٩٤٧، وعـادت للظهور كمنظمة رياضيـة، ثمّ عادت من جديد كمنظمة سياسـية بعد اسـتقلال برقـة في يونيو/ حزيران ١٩٤٩ تحت اسـم "الجمعية الوطنية"، وقامت حكومة برقة بحلها نهائياً في يوليو/ تموز ١٩٥١ (قبيل استقلال ليبيا).

٤٥ حلت الرابطة نفسـها اسـتجابة لطلب الأمير إدريس في ٧/ ١٢/ ١٩٤٧ ثمّ عادت للنشاط في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩ بعد استقلال برقة. استأنفت إصدار الصحيفة الناطقة باسمها "الاستقلال" التي كان يرأس تحريرها عبد ربّه الغنّاي، كما كان يشارك في تحريرها حتى ربيع عام ١٩٥١ منير البعباع، وصالح بويصير، وعبد المجيد بوجازية.

٤٦ شـاركت الأحزاب الطرابلسـية الأخرى، التي كانت (عملياً) شـبه منحلة، بشـخصيات زعمائها دون أن يكون لها برنامجها الخاص.

٤٧ فـاز في تلـك الانتخابات عن حزب المؤتمر ثمانية أعضاء فقط هم: الشـيخ عبد الرحمـن القلهود، ومصطفى ميزران، ومصطفـى الـسراج، ومحمـد الزقعار، وكمال فرحـات الزاوي، والعربي بوسـن، وعبد العزيـز الزقلعي، ومصطفى المنتصر.

واتهم زعماء الحزب حكومة محمود المنتصر بالتلاعب في تلك النتيجة، وترتّب على ذلك قيام **قلاقل واضطرابات** في عدد من مدن ولاية طرابلس أدّت إلى مقتل وجرح عددٍ من المواطنين ورجال الشرطة.

ولم تكتف حكومة محمود المنتصر إثر تلك الاضطرابات، كما هو معروف، بإعلان حالَة **الطوارئ** في الولاية، وبنفي زعيم حزب المؤتمر الوطني بشير السعداوي إلى خارج ليبيا[٤٨] يوم **٢٢/ ٢/ ١٩٥٢**، بل إنّها أصدرت أيضاً **قراراً إدارياً يمنع النشاط الحزبي، ويحظر تشكيل الأحزاب السياسية في البلاد.**[٤٩]

غير أنَّ صدور القرار الإداري المذكور لم يحل دون سعي عدد من تلك الأحزاب لأن **تحيي وتستأنف** نشاطها بطريقة أو بأخرى غير معلنةً، متجنّبة الوقوع تحت طائلة القانون. كما سعت الحكومات المتعاقبة إلى غضّ النظر عن تلك المحاولات، وحاولت فضلاً، عن ذلك، **استقطاب واسترضاء** قيادات هذه الأحزاب وعناصرها البارزة من خلال تعيينها في مناصب وزارية (خليل القلال، وعبد الرحمن القلهود، ومصطفى ميزران، ومصطفى السراج)، وفي مجلس الشيوخ (سالم المنتصر، وأحمد رفيق المهدوي)، وفي مناصب على مستوى المجالس التنفيذية بالولايات.

الأحزاب التقليدية

يمكن القول إنّه، باستثناء عناصر "**جمعية عمر المختار**" في برقة، و"**حزب المؤتمر الوطني**" وحزب "**الكتلة**" في طرابلس، فإنَّ معظم زعامات وقيادات الأحزاب التقليدية الأخرى (التي عرفتها مرحلة ما قبل الاستقلال) انصهرت جميعها في دولة الاستقلال، وتلاحمت معها، وأصبحت جزءاً من النخبة الحاكمة.

(أ) عناصر جمعية عمر المختار

فيما **نجحت الحكومة في استقطاب عدد من عناصر جمعية عمر المختار البارزين** (من أمثال خليل القلال، وعبد الرازقً شقلوف، وعبد الكريم ليّاس، وعبد الله سكته، وعلي فلاق، ومحمد السعداوية) وعددٍ من المتعاطفين معهم

---

٤٨ نفت معه الحكومة كلاً من أخيه نوري السعداوي، وابن أخيه الزهير السعداوي، والسيد خليفة شعبان، ورئيس تحرير صحيفة "شعلة الحرّية" أحمد زارم، بحجّة أنّهم جميعاً كانوا يحملون جوازت سفر أجنبية (سعودية ولبنانية وتونسية).

٤٩ راجع ما كتبه الأستاذ عبد الله القويري حول الأحزاب في ليبيا في "**معنى الكيان.. محاولة نظرية لفهم الواقع الليبي**"، كراسات ليبية (١)، (بيروت: مطابع دار لبنان، ١٩٦٢)، ص ٣٧-٤٣.

(الشـيخ عبد الحميد الديباني، وعبد السـلام بسـيكري، وحامد العبيدي، وعمر شـنيب، وصالح بويصـير)، **بقيت أبرز قياداتهـا**، المتمثلة في مصطفـى بن عامر، وبشـير المغـيربي، ومحمود مخلوف، ومحمـد الصابري، وعـلي زواوه،[٥٠] في **موقف معارض إجمالاً لسياسـات الحكومات المتعاقبة منذ الاسـتقلال**، كما أنّها انتهجتْ خطـاً ناصريـاً فيما بعد، وعُـرف عن بعضهـا ارتباطاته الوثيقة بالسـفارة المصرية وبالنظام المصري.

وقد سمحت الحكومة للأستاذ **مصطفى بن عامر**، بعد خروجه من السجن في مايو/ أيار ١٩٥٢، بإصدار مجلة ثقافية هي مجلة "**ليبيا**"،[٥١] غير أنّها لم تسمح له بإصدار صحيفة سياسية، الأمر الذي جعل رجال الجمعية يلجأون إلى استخدام صفحات صحيفة "**الدفاع**" التي كان يملكها صالح بويصير. وبعد قيام خلاف بين بويصير ورجال الجمعية عام ١٩٥٣[٥٢] اضطر هؤلاء إلى استخدام صفحاتٍ مجلـة "**ليبيـا**" الثقافية في حملاتهم السياسـية **ممّـا** أدّى إلى إغلاقها. وقد لجأوا فيما بعد إلى اسـتخدام صفحات مجلة "**النور**" الثقافية التي كان يملكها الحاج عقيلة بالعون أحد أعضاء الجمعيةً المؤسّسين لها.

وتشـير الوقائـع إلى أنَّ رجال الجمعية فكّروا خلال عام **١٩٥٣** في تأسـيس **حزب سـياسي** باسـم "**الحـزب الحر**"، غير أنّهـم تراجعوا عن هذه الفكرة بسـبب عدمٍ وجود أعضاء بينهم يمثلونهم في البرلمان. وشهد آخر العام ١٩٥٣ **توتراً في العلاقة بين حكومة ولاية برقة ورجال الجمعية**، فقد اتهمت الحكومة عدداً منهم بأنّهم كانوا وراء حملة **المنشورات السرّية** المضادّة للملك وللحكومة التي وزّعت في بنغـازي عشـيّة عـودة الملك من رحلتـه إلى أوروبا في شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥٣. وأقدمـت الحكومة في ١٢/ ١٢/ ١٩٥٣ **على نفي ثلاثة من رجال الجمعيـة** (هم محمـود مخلوف، ومحمد بشـير المغيربي، وعبد الوهـاب المبروك)[٥٣] واعتقال نحو (١٩) آخرين.

٥٠ كان قد ألقي القبض على هؤلاء أثناء الاضطرابات التي شـهدتها مدينة بنغازي في يوليو/ تموز ١٩٥١ أثناء حكومة برقـة، وقبـل الاسـتقلال. وقد حكم على بعض منهم بالسـجن، مثل الأسـتاذ مصطفى بن عامر الـذي حُكم عليه بالسجن مدّة ثلاث سنوات وأطلق سراحه في مايو/ أيار ١٩٥٢.

٥١ انظر: المغيربي، ص ٣٧٠.

٥٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٤٢) المؤرّخ في ١٨/ ١١/ ١٩٥٣، الملف 773.00.

٥٣ كتـب صالـح بويصـير مقـالاً، صدر في جريدتـه "**الدفـاع**" بتاريـخ ١٧/ ١٢/ ١٩٥٣، احتـجّ فيه على سياسـة نفي المواطنين الثلاثة، كما قدّم عضو المجلس التشريعي محمد عيسى الكاديكي استجواباً للحكومة حول هذا الموضوع. وقد عاد المنفيّون الثلاثة إلى بنغازي يوم ٢/ ٣/ ١٩٥٤. انظر: حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٦٠-١٦٢؛ وكذلك تقريري السفارة الأمريكية رقم (٦٣) بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٥٣، ورقم (١٦٨) بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٥٤، الملف 773.00 .

عندما جرت **الانتخابات البرلمانية الأولى** (فبراير/ شباط ١٩٥٢) كان الأستاذ **مصطفى بن عامر** زعيم الجمعية ما يزال في السجن. وبعد خروجه من السجن، ومع تنامي الإحساس لدى رجال الجمعية بحاجتهم إلى من يمثلهم في البرلمان، فقد رأوا ترشيح الأستاذ بن عامر في الانتخابات التكميلية لدائرة الشريف ببنغازي التي كان يمثلها خليل القلال.[٥٤] وقد **لعب النائب مصطفى بن عامر دوراً متميّزاً داخل البرلمان**، غير أنَّ حضوره البرلماني لم يدم طويلاً، إذ اقتصر على الدورة الرابعة والأخيرة من الهيئة البرلمانية الأولى، ولم يتمكّن من إعادة ترشيح نفسه للهيئة الثانية بسبب إصدار حكومة **بن حليم** لقانون يحظر على أيّ شخص صدر بحقه حكم بالحبس (ولو بقضية سياسية) أن يرشّح نفسه لعضوية البرلمان.

وفي ١٧/ ١/ ١٩٦٠، خاض **محمد بشير المغيربي** الانتخابات العامّة للهيئة البرلمانية الثالثة التي جرت خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار. وقد لعب النائب[٥٥] المغيربي دوراً بارزاً في تشكيل كتلة برلمانية معارضة تمكّنت من توجيه لوم إلى حكومة كعبار في مارس/ آذار ١٩٦٠ (بسبب زيارة قطع من الأسطول البحري الإيطالي لميناء طرابلس) وإلى حجب الثقة عن الحكومة نفسها في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠.

كما لعب النائب المغيربي دوراً بارزاً في جميع الاستجوابات والمناقشات التي دارت تحت قبّة البرلمان خلال حكومة الصيد، ومن أبرزها تلك المناقشات التي دارت حول مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية، والتي كانت من العوامل التي أدّت إلى سقوط رئيس مجلس الإعمار **عبد الرازق شقلوف**، كما أنّه شارك مع عدد من أعضاء البرلمان في **مقاطعة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة** يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٢ في قاعة مدرسية بمدينة البيضاء[٥٦] باعتبار أنّ هذه الخطوة ليست دستورية.

وشهدت فترة حكومة الصيد تلاحماً[٥٧] بين رجال الجمعية وعدد من الشخصيات الوطنية الليبية الأخرى (بمن فيهم أعضاء في البرلمان) تمثل

---

٥٤ كان خليل القلال قد تخلى عن عضويته بالبرلمان بعد أن تمّ تعيينه سفيراً بالقاهرة.

٥٥ اتهم بشير المغيربي بقبض أموال من الحكومة المصرية ساعدته في الفوز بالانتخابات.

٥٦ راجع مبحث "المعارضة البرلمانية" من هذا الفصل. ومن المفارقات العجيبة أنّ السفير المصري لم يشارك في حفل افتتاح الدورة البرلمانية المذكورة.

٥٧ يعتقد بعضهم أنّ هذا "التلاحم" كان برعاية مصرية.

في تقديمهـم **مذكـرة للملـك إدريـس** بتاريـخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ ضمّنوها عدداً مـن المطالب، مـن بينها التخلي عن مشروع "البيضـاء" كعاصمة للبلاد، وإعلان الوحـدة الكاملة، والتخلي كلية عن النظـام الاتحادي، واختيار مدينة "طرابلس" كعاصمة وحيدة للبلاد.

ولا شـك في أنّ تحرّكات ونشاطات رجال جمعية عمر المختار، خلال الفترة الأخـيرة مـن عمر حكومة كعبار، وعلى امتداد سـنوات خـلال حكومة الصيد، قد أسـهمت في تأجيج حدّة الصراع الداخلي، ولاسيما أنّهم، رغم ما عُرف عنهم مـن توجّهات ناصرية قومية وارتباطات مصرية (وهي التوجّهات والارتباطات التي يشـاركهم فيها كل من البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد السنوسي وعبد الرازق شـقلوف ومصطفى بن حليم بدرجاتٍ متفاوتـة)، فإنّ هؤلاء الأخيرين وقفوا منهم موقف المناوئ والمخاصم.

(ب) عناصر حزب المؤتمر الطرابلسي

كان مـن الواضـح أنّ عمليـة النفـي الجائـرة التـي تعرّض لهـا زعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي **بشـير السعداوي** يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٥٢ (إثر المصادمات الداميـة التي شـهدتها عدّة مدن من ولاية طرابلـس) ظلّت لها بصماتها الواضحة على مواقف أتباع الحزب، الذين كانوا يشكّلون نسبة عالية من أهالي الولاية، كما أنّ هذا النفي ظل يلوّن نظرتهم المعارضة، ليس تجاه رئيس الوزراء محمود المنتصر فحسب، بل تجاه النظام الملكي برمّته وحكوماته المتتالية كافة.

مـن جانـبها، سـعت **الحكومات** المتعـاقبة، التي تلـت حكومة المنـتصر، إلى **محاولـة اسـتمالة واسـترضاء قيادات حزب المؤتمر**، سـواء من فـاز منـهم في الانتـخابـات البرلمـانيـة أم مـن لم يفـز، وذلـك بإشـراكهم في تشـكيـلات الحـكومة الاتحـادية والمجلس التنفـيذي للولاية، وفي غيرها من المـناصب الحكومية.

أمّـا على **جانـب القيادات نفسـها**، فإن الوقائـع تفيد أنَّ مصطفـى ميزران، الـذي كان قـد فاز في انتخابات الهيئة البرلمانيـة الأولى، حاول أن يعيد بناء حزب المؤتمـر، غـير أنّه، على الرغم ممّا كان يتمتع به من شـعبية واسـعة في طرابلس ظل

يفتقر إلى قدرات السعداوي الفكرية والحركية.[٥٨] ومن جهة أخرى، سعى السيد ميـزران مع أعضاء برلمانيين من حزب المؤتمر (مثل الشـيخ عبد الرحمن القلهود، ومصطفـى السراج، وعبـد العزيز الزقلعي، ومحمد الزقعـار) وآخرين من برقة، مثل عبد السلام بسيكري، وصالح بويصير،[٥٩] إلى تكوين **جبهة برلمانية معارضة** باسم "**الكتلة**".[٦٠]

وعندمـا قدّمت **المعاهدة** التي وقعها **محمود المنتصر** مـع بريطانيا إلى البرلمان الليبي يوم ١٨/ ٨/ ١٩٥٣ للمصادقة عليها، عارضها ستة عشر نائباً منهم ثمانية من ولاية طرابلس، جميعهم من حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي، وهم: مصطفى ميزران، وعبد الرحمن القلهود، ومصطفى السراج، وعبد العزيز الزقلعي، ومحمد الزقعار، ومنير العروسي، والعربي بوسن، وكمال فرحات الزاوي.

وتفيد الوقائع الخاصّة بحكومة **محمد الساقزلي** (القصيرة العمر) أنّه نجح في إقناع النائب الشيخ **عبد الرحمن القلهود** (أحد قياديي حزب المؤتمر السابقين) أن يدخل معه في تشـكيل وزارته[٦١] متقلداً منصب وزير العدل. غير أنَّ هذا لم يمنع بعض قيادات حزب المؤتمر السـابقين من الاستمرار في معارضة الحكومة داخل البرلمـان، فقد ذكرت إحـدى البرقيات المرسـلة من المفوضيـة الأمريكية في ليبيا بتاريـخ ١/ ٣/ ١٩٥٤ أنَّ **النائـب محمد الزقعار** كان يسـعى لتأليـف كتلة داخل البرلمان بالتعاون مع النائب البرقاوي **صالح بويصير**.[٦٢]

أمّـا **مصطفـى بـن حليم**، فيبـدو أنّـه كان أكثر إقداماً في سياسـة اسـترضاء القيـادات السـابقة لحـزب المؤتمـر الوطنـي الطرابلـسي واسـتمالتهم إلى صـف الحكومـة، فضمّ إلى جانـب **عبد الرحمن القلهود**، الذي اسـتبقاه في منصب وزير العدل، **مصطفى السراج** الذي اختاره وزيراً للاقتصاد الوطني.[٦٣]

---

٥٨ برقية المفوضية الأمريكية رقم (٧٨٠) المؤرّخة في ٢٠/ ٦/ ١٩٥٢، الملف 773.00.

٥٩ من المتعاطفين مع جمعية عمر المختار.

٦٠ خدوري، ص ٢٥٦.

٦١ ضمّت وزارة محمد الساقزلي أيضاً خليل القلال وزيراً للدفاع. وكان القلال عضواً في مجلس إدارة جمعية عمر المختار الذي تشكل في عام ١٩٤٦، وأعيد انتخابه في عام ١٩٤٨. انظر: المغيربي، ص ١٠-١١.

٦٢ البرقية رقم (١٣٥)، الملف السابق (773.00).

٦٣ لم يبـقَ الـسراج طويـلاً في الوزارة إذ خـرج منها في ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥. ويعتقد أن السـبب الحقيقـي وراء خروجه من الـوزارة يرجـع إلى توقيعـه، مع آخريـن، على عريضة موجهة إلى الملك إدريس تلتمس منه إصدار عفو بشـأن بشـير السعداوي الموجود بالمنفى. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "إشارات متناثرة" بالفصل الرابع "حكومة بن حليم.. السنوات العصيبية" من المجلد الثاني.

وقـد واصل **نواب البرلمان** مـن أعضاء حزب المؤتمر السـابقين – على تباين بينهـم[٦٤]– مواقفهـم المعارضـة لمختلـف سياسـات حكومة بن حليم، ولا سـيما للاتفاقيـات التـي أبرمتهـا مـع كل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفرنسـا وإيطاليـا. وعندما حل موعد **انتخابات الهيئة البرلمانيـة الثانية** في ٧/ ١/ ١٩٥٦، خـلال حكومة بن حليـم، لم يفز فيها كل من النواب السـابقين **مصطفى ميزران** و**مصطفـى السـراج** و**محمد الزقعـار**، كما لم يتقـدّم النائب **كمال فرحـات الزاوي** لترشـيح نفسـه، ولا يُعـرف على وجـه التحديد مـا إذا كان ذلك بسـبب تدخّل حكومة بن حليم في سـير تلك الانتخابات أم بسبب فقدانهم للشعبيّة التي كانوا يتمتعون بها.[٦٥]

وقد شهدت **انتخابات الهيئة البرلمانية الثالثة** التي عقدت في ١٧/ ١/ ١٩٦٠ (خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار) اختفاء المزيد من الوجوه البرلمانية لحزب المؤتمر مثل النائب **عبد العزيز الزقلعي**، والنائب **عبد الرحمن القلهود**. كما شهدت في الوقت نفسه بـروز جيل آخر من رجال حزب المؤتمر الوطني السـابقين من أمثال الأستاذ **علي مصطفى المصراتي**، الذي لمع كأحد أبرز وجوه الكتلة البرلمانية المعارضـة التـي واجهت حكومة كعبار في سـنتها الأخيرة، وتمكنت من حجب الثقة عنها ومن إسقاطها، كما أنّها واجهت حكومة السيد الصيد فيما بعد.

(ج) حزب الكتلة الوطنية[٦٦]

لم يعرف عن السيد **علي الفقيه حسن**، مؤسس ورئيس حزب "**الكتلة الوطنية الحرّة**" ذي الميول الجمهورية، أيّ نشاط منظم علني يُذكر منذ الاستقلال وقرار الحكومة بحظر النشـاط الحـزبي. غير أنَّه-يبدو أن نتائج **انتخابـات الهيئة البرلمانية الثالثـة**، وتلـك المناقشـات والمواجهـات التـي واجهتهـا حكومـة كعبـار داخل البرلمان، وما أسـفرت عنه من توجيه اللوم إليها ثمّ حجب الثقة عنها، شـجّعت بعـض قادة الأحـزاب التقليدية القدامى عـلى محاولة إحيـاء أحزابهم، ولو تحت أسماء جديدة، إذ إنَّ الوقائع تفيد بأنَّ **علي الفقيه حسن** قدّم في أواخر عام **١٩٦٠**

---

٦٤ على سـبيل المثـال، كان النائب محمد الزقعار من بين أعضاء النواب الذين وافقـوا على الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قاعدة ويلس.

٦٥ أعيد انتخاب النواب عبد العزيز الزقلعي، وعبد الرحمن القلهود، وسعيد العربي بوسن، ومنير العروسي.

٦٦ راجع ما ورد حول تأسيس هذا الحزب وقيادته في فصل "على طريق الاسـتقلال .. المخاض العسير" بالمجلد الأول من هذا الكتاب.

عريضـة طلب فيها السـماح بمعاودة نشـاط الحزب اسـتناداً إلى المـادة **(٢٦)** من الدسـتور، وأنّه أطلق على حزبه الجديد اسـم "**حزب الشعب**"، وأنّه أرفق بطلبه هـذا ميثاق الحـزب ومبادئه. وقـد هدّد علي الفقيه حسـن باللجـوء إلى المحكمة العليا في حال رفض الحكومة الاستجابة إلى طلبه.[٦٧]

الأحـزاب العقائـدية

عرفـت ليبيـا الأحـزاب والجماعـات العقائديـة حتـى مـن قبـل أن تحصل عـلى اسـتقلالها. من ذلك ما عُرف عن نشـاط **العنـاصر الشـيوعية الإيطالية** من أمثـال الدكتـور أنريكو شـيبلّي Enrico Cibelli خـلال حقبـة الإدارة البريطانية بطرابلـس.[٦٨] مـن ذلك أيضاً ما عُرف عن نشـاط بعض عنـاصر **جماعة الإخوان المسـلمين** التـي لجـأت إلى برقـة واحتمـت بقصر الأمـير إدريس في أوائل شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٤٩،[٦٩] وشرعـت بالدعـوة فيـما بعـد إلى أفكارهـا بين أوسـاط الشباب في مدينة بنغازي.

وإذا كانـت **حكومـة السـيد محمـود المنتصر** قد فرضـت حظراً رسـمياً على النشـاط الحـزبي وعـلى تشـكيل الأحـزاب السياسـية منـذ مرحلة مبكـرة عقب الاسـتقلال، فإنَّ ذلـك الحظر لم يكن ليحول دون أن يتواصـل **احتكاك الليبيّين، ولاسـيما من الشـباب والطلاب، بالحركات الحزبية العقائديـة والأفكار القومية والناصريـة** التـي أخذت تنتشر في منطقة المشرق العربي على امتداد الخمسـينيات مـن القـرن الماضي، وأخـذت تتسرّب إليهم عـبر **الصحف والمجـلات** والكتب والإذاعـات، أو مـن خـلال **الطـلاب الليبيّين** الدارسـين في الجامعـات العربية، أو عن طريق **المدرّسـين والموظفين** الذين اسـتعانت الحكومـات الليبية بخبراتهم وخدماتهـم منـذ فجـر الاسـتقلال. وكان من أبرز هـذه الأحـزاب والحركات: **الشـيوعيون، والإخوان المسـلمون، وحزب البعث العربي الاشـتراكي، وحزب التحرير الإسـلامي**. وتكوّنت من خلال هذا التماسّ والاحتكاك القناعات لدى أعدادٍ من الشباب والطلاب، أعقبتها الارتباطات مع هذه الأحزاب والجماعات،

---

٦٧ راجع ما ورد بمبحث "وقائع وتطوّرات" في الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

٦٨ انظر: جون نورمان John Norman، ص ٢٦-٣١.

٦٩ راجع فصل "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

ثمّ تلاها تأسـيس التشـكيلات الحزبية المتفاوتة قوّة وضعفاً، والتي ظلت جميعها في نطـاق "**العمـل السرّي المحظور**" الذي كانت أجهـزة الحكومة السرّية تتابعه وتراقبه دون أن تصطدم به ما لم يوجد لديها المسوّغ الأمني لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ موقف جميع التشكيلات والتنظيمات العقائدية السرّية كان مناوئاً للنظام الملكي ومعبّأ ضدّه، بسـبب وجـود القواعد الأجنبية والدعاية المضـادّة الوافـدة عبر الحـدود، وفوق ذلك كله، وقبل أيّ شيءٍ آخر، بسـبب منع ذلك النظام للنشاط الحزبي العلني أيّاً كان نوعه.[٧٠]

ومع تزايد **المدّ القومي** في ظل الأحداث الكبيرة التي شهدتها المنطقة (تأميم قنـاة السـويس والعدوان الثلاثـي على مصر وقيـام الوحدة بين مصر وسـوريا، ثـمّ وقوع الانفصـال بينهما وتتابـع الانقلابات العسـكرية ..) ومـع ازدياد عدد الكليـات والمعاهد والمـدارس، ومن ثمّ انتشـار التعليم وازديـاد عدد الطلاب، ومع تنامي **أعداد الطلاب** الليبيّين العائدين من الدراسة في الخارج، ونموّ حركة التنقل والاتصال بين ليبيا والدول العربية، **زاد انتشار هذه الأفكار والتوجّهات، وازداد عدد أتباعها والمتعاطفين معهم، ونمت تشـكيلاتهم**. وشهدت الفترة منذ منتصف الخمسـينيات **زيادة في حدّة التنافس والصراع السلمي** بين أتباع وأنصار هذه الحركات والتشـكيلات، وتحوّلت الكليات والمعاهـد والنقابات والنوادي الرياضية والثقافية وصفحات الجرائد ميداناً ومسرحاً لهذا التنافس والصراع،[٧١] كـما اسـتطاعت بعض هذه الحـركات والتنظيمات أن تتسـلل إلى صفوف الجيش وإلى بعـض المرافـق الحكومية، وأن تحوز على تعاطف عدد محدود جداً من رجال النخبـة الحاكمـة. ومـن الواضـح أنَّ درجـة الحيـاد والنزاهـة التي كانـت عليها انتخابـات الهيئة البرلمانيـة الثالثة (يناير/ كانون الثـاني ١٩٦٠) جعلت **أصحاب هـذه التوجهات الحزبيـة يتطلعون إلى أن تكون لهم حصّة كبـيرة في مقاعد برلمان الهيئة الرابعة التي كان من المقرّر إجراء انتخاباتها في مطلع عام ١٩٦٤.**

٧٠ لعل من العوامل الأخرى التي لعبت دوراً مهمّاً في هذا الاتجاه قوة الدعاية المتحاملة على النظام، وعدم اهتمام النظام الملكي بالدفاع عن توجّهاته وسياسـاته ومكتسـباته، وعدم سعيه لتنمية الإحسـاس بالانتماء الوطني جنباً إلى جنب مع الانتماء القومي والإسلامي.

٧١ راجـع مباحـث "مواقـف الصحافـة" و"المعارضـة البرلمانية" و"قضيـة حمّاد ومنّـاع" و"حركة المنشـورات السرّية" و"صراع نقابات العمال" و"إضراب طلابي" من هذا الفصل.

ومن الأمور المؤسفة أنَّ أصحاب هذه التوجّهات الحزبية لم يعيروا أيّ اهتمام جادٍّ للقضايا الوطنية، ولم يعطوا أيّ وزن لما يمكن أن يوصف بالخصوصية الليبية، ولم يحرصوا على النظر إلى القضايا الإقليمية والقومية من زاوية ليبية بصفة أوّلية وأساسية**. وقد ترتب على هذا القصور أن طبعت العلاقات بين أصحاب هذه التوجّهات في ليبيا بما ساد بين نظرائهم في الأقطار العربية. فالصراع الذي ساد بين الشيوعيين والبعثيين في العراق، مثلاً، انعكس على علاقات البعثيين بالشيوعيين في ليبيا، والخلاف الذي وقع بين عبد الناصر وبين الشيوعيين في العراق، أو مع الاتحاد السوفييتي انعكس على علاقات الناصريين بالشيوعيين في ليبيا، والخلاف الذي وقع بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر في مصر انعكس هو الآخر سلباً على علاقات الإخوان المسلمين في ليبيا مع بقية العناصر القومية والناصرية والبعثية، **ومن ثمّ وقعت هذه المجموعات جميعها أسيرة لتلك الصراعات العقيمة الوافدة من وراء الحدود، والتي ألهتها عن التفكير في قضايا واقعها المحلي الوطني بعمق وتركيز، واستنزفت كثيراً من وقتها وجهدها، كما أسهمت في إفساد علاقاتها.**

ومن الأمور المؤسفة أنَّ أصحاب هذه التوجّهات الحزبية لم يعيروا أيّ اهتمام جادٍّ للقضايا الوطنية، ولم يعطوا أيّ وزن لما يمكن أن يوصف بالخصوصية الليبية، ولم يحرصوا على النظر إلى القضايا الإقليمية والقومية من زاوية ليبية بصفة أوّلية وأساسية

وقد لا يكون من المبالغة القول بأنَّ ثروة ليبيا النفطية الهائلة التي اكتشفت في عام ١٩٥٩، والتي حوّلت ليبيا إلى "**كنز وغنيمة**" بعد أن كانت "**عبئاً مالياً ثقيلاً**" أغرت بعض النظم العربية ذات التوجّهات الأيديولوجية بأن تسعى من خلال "**أنصارها**" و"**الجماعات المحسوبة عليها**" في ليبيا إلى زعزعة النظام الملكي والاستيلاء على السلطة في ليبيا (ويمكن في هذا الإطار فهم تحرّكات بعض الناصريين المستمرّة في ليبيا، وقضية اعتقال المشتبه بانتمائهم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وتقديمهم إلى المحاكمة يوليو/ تموز- ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١).

جمعية الفكر[٧٢]

في ١١/ ١٢/ ١٩٥٩ (حكومة كعبار)، جرى الإعلان عن تأسيس "**جمعية الفكر**" بطرابلس كجمعية غير ذات أهداف سياسية، وتسعى لتحقيق التبادل

٧٢ راجع الكتيّب الصادر عن الجمعية في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٧ بعنوان "جمعية الفكر في ليبيا - تاريخها ونشاطاتها، ١٩٥٩-١٩٦٦".

الفكـري والثقـافي عن طريق إقامـة المحـاضرات والندوات (الشـهرية ونصف الشـهرية) والزيارات والمسابقات والمعارض والاحتفالات الشعبية. وقد شارك في تأسيس هذه الجمعية كل من السادة:

❋ كاظم نديم بن موسى	❋ مصطفى الأمير	❋ عبد الله شرف الدين
❋ محمد فريد سيالة	❋ محمد مرشان	❋ عبد الهادي الفيتوري
❋ محمد الشاوش	❋ نور الدين المسعودي	❋ سعيد السراج
❋ محمد بوزيد الشريف	❋ عبد اللطيف الشويرف	
❋ عبد القادر بوهروس	❋ علي بوزقية	

وقـد تـرأسّ الجمعيـة في العـام ٦٠/ ١٩٦١ محمـد **المهـدي بوحامـد**، تلاه في العـام ٦١/ ١٩٦٢ النائـب البرلماني **علي مصطفى المصراتي**، ثـمّ عاد بوحامد مـرّة ثانية لرئاسـة الجمعيـة في العـام ٦٢/ ١٩٦٣. ولأنـه لم يكـن للجمعية مقرّ خـاصّ في البداية، فقـد عقدت معظـم اجتماعاتها في مقرّ **نـادي الاتحاد الرياضي** بطرابلـس، وقـد بلغ مجمـوع أعضائها نحـو (١٠٠) عضو، منهـم (٦٥) عضواً نشـطاً ومعظمهم من العاملين بالحكومـة. وقد عُرف عن عددٍ كبير منهم ميولهم الحزبية البعثية والإسـلامية والشـيوعية والقومية، كـما كان عدد كبير منهم ذوي ميـول وطنية ليبية بحت. وقد حظيت الجمعية عموماً برعاية الحكومة، وعُرف عـن **فـؤاد الكعبـازي** (الوزيـر في حكومـة الصيـد) أنّـه كان مـن كبـار منظّمي الجمعيـة وأنصارهـا، فيما نظـر بعض المسـؤولين إليها على أنّهـا "منظمة ثوريين" "Organization of Revolutionaries".

ورغم ما تشـير إليه فعاليات الجمعيـة وانتخابات مجالس إدارتها عن وجود الصراع الحزبي/ السـياسي الخفيّ بين أعضائها، فإنّها شـكّلت دون شـك اختياراً حضاريـاً ومتقدّماً من قبل النخبة المثقفـة يومذاك، حاولت من خلاله أن تتغلب عـلى موقف الحكومـة الذي ظـل رافضاً لفكرة تشـكيل الأحـزاب والجمعيات السياسـية. وقـد جـاء في أحـد التقاريـر السرّيـة المبكـرة التـي أعدّتهـا السـفارة الأمريكية عن الجمعية ونشاطها ما ترجمته:[٧٣]

٧٣ التقريـر رقـم (٢١٠) المؤرّخ في ٩/ ١٢/ ١٩٦١، الملف (773.00). وقد أفاد التقرير ذاته أنَّ السـفارة قرّرت متابعة نشاط الجمعية باهتمام خاص.

"إذا سـمحت الحكومـة الليبيـة للجمعية بالاسـتمرار كمنبر لمناقشـة المسـائل والشـؤون الثقافيـة، فإنّـه بمقدورهـا أن تتحـوّل إلى وسـيلة اسـتقطاب لحالـة الرفـض العـام للقضايـا السياسـية في البـلاد. وفي غيـاب أيّة منظمات سياسـية أخرى، فإنَّ من المرجّح أن يصبح لهذه الجمعية أهمّية كبيرة في ليبيا".[٧٤]

٧٤ يلاحظ أنَّ عبد الحميد البكوش (الذي أصبح فيما بعد وزيراً للعدل ورئيساً للوزراء) وخليفة التليسي (الذي أصبح وزيراً للإعلام والثقافة منذ وزارة المنتصر الثانية) وعبد اللطيف الشـويرف (الذي أصبح وزيراً للإعلام والثقافة في حكومة محي الدين فكيني) كانوا جميعاً أعضاء في مجلس إدارة الجمعية في وقت من الأوقات.

حركـة المنشورات السرّية

شـهدت سـنوات أغلب حكومات هذه الحقبة توزيع "**المنشورات السرّية**" المعاديـة للنظـام عـلى نطـاق محـدود، ولا سـيما في المـدن الرئيسـية. كانـت هـذه المنشـورات تحمل توقيعاتٍ شتى: "**اليد السوداء**"، و"**اليد الحمراء**"، وغيرها من الأسماء المبهمة. كما كانت معظمها موجّهة **ضدّ الحكومة**، وتركّزت مآخذها على صور **الفساد المالي المستشري** في أجهزة الدولة وبين رموزها، وكذلك ضدّ وجود **القواعـد الأجنبية**. ويلاحظ أنَّ **شـخصية الملك ظلّت في أغلب هذه** المنشـورات بمنأى عن التجريح والنقد.

ولم تخُل بدورهـا سـنوات حكومـة الصيـد مـن هـذه الظاهـرة في توزيـع المنشورات والملصقات السرّية..

- فقـد شـهدت ليلـة **٢٣/ ١٢/ ١٩٦٠** قيـام مجهولـين بتعليـق نحـو (٦٥) ملصقـاً في عـدد مـن شـوارع طرابلـس تدعو إلى **حـل حكومة الصيـد** (التي كانـت قد تشـكلت في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠). كـما ظهـرت في اليـوم التـالي[٧٥] صـور جديـدة لعبد الناصر في الأماكن العامة وعلى نوافذ سيارات الأجرة.[٧٦]
- شـهد النصـف الأول من شـهر **فبراير/ شـباط ١٩٦١** توزيع منشـور سرّي في مدينة طرابلس بتوقيـع "**اليد الحمراء**" موجّه إلى "الشـباب الليبـي"، وينتقـد حـكام ليبيا وتونـس والأردن والعراق، فيما يشيد بالرئيس المصري عبد الناصر.[٧٧]
- جـرى في الفترة مـا بين **١٠-١٥ إبريل/ نيسـان ١٩٦١** توزيع منشـور سرّي في مدينـة طرابلـس بعنوان: "**الصرخـة الأولى**"

---

٧٥ أي اليوم المصادف للذكرى التاسعة لاستقلال البلاد.

٧٦ برقية السفارة الأمريكية ذات الرقم G-89 المؤرّخة في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٠، الملف 773.00.

٧٧ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٥٠) المؤرّخ في ١٥/ ٢/ ١٩٦١، الملف 773.11.

دون أن يحمل اسم أيّة مجموعة. وقد **اتهم هذا المنشور رئيس الوزراء بقبض رشوة مالية بمبلغ مليون دولار** تتعلق بمنح عقود امتياز نفطية.[٧٨]

- جرى في **الأول من مايو/ أيار ١٩٦١** توزيع منشور سرّي يحمل عنوان "**سلالة اللصوص**" “Dynasty of Thieves”. وقد هاجم، كسابقه، رئيس الوزراء الصيد واتهمه بإساءة إستخدام السلطة. ووردت في هذا المنشور إشارة إلى الملك بعبارة "الشخص الذي يبقي بعيداً عن إدراك الحقيقة" “The man who is kept unaware of reality”.
- جرى خلال **شهر يوليو/ تموز ١٩٦١** توزيع عددٍ كبير من المنشورات السرّية في مناطق شتى من مدينة طرابلس، ويبدو أنّها كانت ذات طابع سياسي، فقد ألقي القبض، إثر اكتشافها، على عددٍ كبير من المتنسبين سرّاً إلى "**حزب البعث**".

وممّا هو جدير بالملاحظة أنَّ أصابع الاتهام، بشأن إعداد هذه المنشورات وتوزيعها، في السابق وفي الحالات جميعها، اتجهت إلى **عناصر مناوئة للحكومة وللنظام، تعبيراً عن مواقف وطنية وسياسية**، بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه العناصر قد انطلقت في فعلها من دوافع أو قناعاتٍ ذاتية، أو أنّها كانت في أغلب الأحوال بتأثير وتدبير خارجي من مصر.

واللافت للنظر أنَّ بعض المنشورات السرّية، التي تـمّ توزيعها في طرابلس خلال شهري إبريل ومايو(نيسان وأيار) ١٩٦١، **كانت فيما يبدو من تدبير شخصيات محسوبة على النظام، ومن شخصيات أخرى هي جزء من النخبة الحاكمة، وكانت جزءاً من صراع بينها على المصالح والصفقات المالية والنفطية.**

يقول الصيد:

"وفي شهر يونيه (يونيو/ حزيران) ١٩٦١ قمت بزيارة إلى مدينة مصراته بمناسبة افتتاح فرع البنك الزراعي ... وعند نهاية زيارتي لمصراته ألقيت

٧٨ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٤٦٦) المؤرّخ في ٢٧/ ٤/ ١٩٦١، الملف 773.00.

خطابـاً[٧٩] ... وتطرّقـت في الخطاب لعـدّة مواضيع سياسـية، ومن ذلك أشرت إلى مناشـير سرّية وزّعت في مدينة طرابلس. وكانت هذه المناشـير تتحدّث عن وزارة البـترول وعقـود الامتيازات التي تمنح للـشركات للتنقيب عن البترول، واشـتملت المناشـير على تلميحات مفادها أنَّ هناك رشـاوى تدفع عند التعاقد مـع الشركات. وحين تمّت إحالة المناشـير إلى قسـم التحـرّي في المباحث العامّة ثبـت أنَّ عبـد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم (رئيسي الوزراء السـابقين) كانا وراء تلك المناشير".[٨٠]

وفي الواقـع فإنَّ الاتهام الذي أورده الصيد في مذكراته **لعبد المجيد كعبار** في أنّه وراء تلك المنشـورات **هو اتهام جديد**، أمّا اتهامه لبن حليم في هذا الخصوص فهو قديم، وقد تردّد على لسانه مذ كان في رئاسة الوزارة. فقد أفاد تقرير[٨١] بعثت به السـفارة الأمريكية بتاريخ **٢٧/ ٤/ ١٩٦١** أنَّ مصادر خاصّة بالسفارة أكدت لهـا **أنَّ رئيـس الحكومة الصيد يتهـم رئيس الوزراء الأسـبق بن حليـم بأنّه وراء المنشـور السرّي** الذي كان قد وُزّع خلال النصف الأول من شـهر إبريل/ نيسان احتجاجـاً عـلى الطريقـة التي تـمّ بها توزيـع عقود امتيـاز التنقيب عـن البترول يومذاك، وأسـفرت عـن حرمانه من الحصول على الحصّة التـي كان يطمع فيها. كما أشـارت **برقية**[٨٢] للسـفارة ذاتها مؤرّخة في **١٥/ ٦/ ١٩٦١** إلى الخطاب الذي ألقـاه رئيس الحكومـة الصيد في مدينـة مصراته يـوم **١١/ ٦/ ١٩٦١** وكيف أنّه تنـاول في ذلك الخطاب موضوع المنشـورات السرّية التي جرى توزيعها في تلك الفترة، واسـتهدفت الحط من قدره، وأنحى باللائمة في شـأنها "**على "الأجانب" وعـلى الليبيّـين الذيـن يعملـون معهم**". وقـد علقت هـذه البرقية عـلى ما ورد بالخطـاب مشـيرة إلى أنَّ الصيـد، خـلال جلسـاته الخاصّـة، يتهـم مصطفـى بن حليم بكتابة تلك المنشورات. كما أضافت البرقية أنَّ ما ورد يُعدّ، في نظر الليبيّين، إشارة واضحة إلى بن حليم.[٨٣]

---

٧٩ كان الخطاب يوم ١١/ ٦/ ١٩٦١.

٨٠ الصيد، ص ٢٠٤.

٨١ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٤٦٦) الملف 773.00.

٨٢ البرقية تحمل الرقم G-205، الملف السابق.

٨٣ أورد بـن حليم في ردّه المنشـور بالعدد (٥٥٧١) من صحيفة **الشرق الأوسط** الصادر يـوم ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤ أنّه كان قـد اسـتقال من جميـع مناصبه في الحكومـة واتجه للأعـمال الخاصّـة في يناير/ كانون الثـاني ١٩٦٠. وأنّـه اضطرّ إلى رفع شـكوى إلى الملك إدريس في صيف عام ١٩٦٢ حول منافسـة رئيس الوزراء الصيد لرجال الأعمال والتجار في أعمالهـم، وأنَّ الملـك كلف والي طرابلس فاضل بن زكري للتحقيق في هذا الموضوع، وأنَّ الأخير رفع تقريره للملك حول الموضوع بعبارة من جملة واحدة هي "إنَّ الخلاف بين رئيس وزرائك وبن حليم سببه المنافسة التجارية".

اعتـقالات البعثيين ومحاكمتهم

* الاعتـقالات

قامت السـلطات الأمنية، إثر اكتشـافها لعـدد كبير من المنشـورات السرّية التي وزّعت في مناطق شتى من مدينة طرابلس خلالً شهر يوليو/ تموز ١٩٦١، بإلقاء القبض على نحو (**٣٠٠**) شخص من المشتبه في انتمائهم إلى حزب "**البعث العربي الاشـتراكي**" المحظور في ليبيا، والمعتقلون بهذه التهمة كانوا من مختلف المـدن الليبيـة.[٨٤] وفي ٣/ ٨/ ١٩٦١ ألقـى **عـلي الديب** رئيس المجلـس التنفيذي لولاية طرابلس بياناً أشار فيه إلى الاعتقالات التي وقعت، واستخف فيه بتنظيم "حزب البعث" في ليبيا، كما توعّد المتآمرين من المعتقلين بالعقاب.

وقد ألقى الصيد الضوء على ملابسات الاعتقالات فقال:

"... في شـهر يوليـو ١٩٦٢ [٨٥] كنـت في البيضـاء، واتصل بي السـيد فاضل بن زكـري والي طرابلس، وأخبرني أنَّ الشرطة عثرت على مناشـير كثيرة وزّعت في جميع أحياء شوارع طرابلس، وقامت الشرطة بجمع تلك المناشير.

طلبـت من الوالي معرفة مصدرهـا، وفي اليوم التالي أبلغني أنّه ألقي القبض على جماعة كانت مجتمعة في مكتب محامٍ يسمّى **عامر الدغيس**...

واكتشـفت أجهزة الأمـن أنَّ عامر الدغيس هـو الذي يتزعّـم البعثيين في ليبيا، والتفـت حولـه مجموعـة مـن الشـباب الذيـن درسـوا في مـصر وربطـوا هناك اتصـالات مـع حـزب البعث، وقامـوا بنشر مبـادئ البعـث في الجامعـة الليبية والمدارس الثانوية وبين شباب الموظفين.

---

٨٤ يُعتقد أنَّ الطالب المخبر معمر بومنيار (القذافي) لعب دوراً في جمع المعلومات عن الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم في ولاية فزان حيث كان يدرس. راجع فصلي "انقلاب بقيادة مخبر ١-٢" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٨٥ مـن الواضـح مرّة أخـرى أنَّ الصيد كان يتحدّث من الذاكرة التـي يبدو أنّها خانته مرّة أخـرى هاهنا، فالاعتقالات وقعت خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ وليس ١٩٦٢.

كانـت المناشـير تحرّض الشـعب عـلى الثورة، والجيش للاسـتيلاء عـلى الحكم. لذلـك تقـرّر إلقـاء القبـض عـلى المجموعة التـي وُجـدت في مكتـب المحامي الدغيـس. وبعد إلقـاء القبض عليهم وتفتيش المكتب وجدت مناشـير أخرى، وقوائـم تضمّ أسـماء جميع المتنسـبين لحـزب البعث في كافـة أنحاء ليبيـا، بيد أنَّ **الأكثرية كانت من ولاية طرابلس**.

شرعـت قوات الأمن في اعتقال جميع مـن ثبت انتماؤهم لحزب البعث. وخلال أسبوعين ألقي القبض على جميع البعثيين في ليبيا، وبعد إجراء تحقيق معهم، من طرف النيابة العامة، طلب السـيد **فاضل بن زكـري** والي ولاية طرابلس مقابلة **الملك** في طبرق. جاء الوالي إلى بنغازي ومنها انتقل إلى البيضاء، واجتمعنا سوياً وقـدّم لي تفصيلات وافية حول الموضوع، وقـال إنَّ قوات الأمن وضعت يدها على مخطط جهنّمي يرمي إلى قلب نظام الحكم في ليبيا.

وأشـار إلى أنّه ذاهـب الآن إلى طبرق ليقابـل الملك ليطلعه عـلى نتيجة التحقيق وليأخذ التعليمات والتوجيهات منه في هذا الصدد، لأنّ النظام الاتحادي لم يكن قد ألغي، وكان أي والٍ يتلقى توجيهاته مباشرة من الملك.

قبـل اجتماعـي بالـوالي في البيضاء، كان يعمل في مكتبي مستشـار قانوني اسـمه **محمـد بن محمود** وهو من خيرة شـبابنا وعلى خلق ودرايـة، لذلك كنت أحترمه وأقـدّره، وقـد وجـدت أجهـزة الأمن اسـمه على قوائـم البعثيين، كـما وضعوا أيديهم على رسـائل متبادلة بينه وبين **منصور الكيخيا**[٨٦] تتعلق بالنشـاط الحزبي. وكان منصـور الكيخيا سـفيراً لليبيا في إحدى العواصـم الأوروبية، وعضواً في حـزب البعث. وأبلغني الوالي أنَّ قوات الأمن تريـد إلقاء القبض على محمد بن محمود وكذلك على منصور الكيخيا.

عارضت الاقـتراح، وقلت للوالي حين تعرض القضيـة أمام المحكمة وتطلبهما للمثـول أمامها آنـذاك يمكن إلقاء القبض عليهما، أمّـا الآن فإنّني لا أوافق على هذا الإجراء.

---

٨٦ هو الأسـتاذ منصور رشـيد الكيخيا نفسه الذي قامت سلطات النظام الانقلابي باختطافه من مدينة القاهرة في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٣ حين كان يشارك في أحد مؤتمرات المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

اجتمع الملك مع الوالي فاضل بن زكري، ويبدو أنَّ السيد بن زكري هوّل الأمر كثيراً أمام الملك. ولا بدّ من القول إنَّ رئيس أيّ دولة حين يتلقى تقارير تشير إلى وجود حركة ثورية تريد الاستيلاء على الحكم لا شك أنَّ ردّ فعله سيكون عنيفاً، لذلك حين اقترح الوالي على الملك إعلان **الأحكام العرفية** وتقديم المتهمين إلى **محكمة عسكرية**، وافق على الفور، رغم أنَّ إعلان الأحكام العرفية ليست من اختصاص الوالي، بل هو من اختصاص الحكومة الاتحادية.

عاد السيد فاضل بن زكري بعد اجتماعه مع الملك، وأبلغني بأنّه اقترح اتخاذ إجراءات صارمة، لم أعلق على الأمر، وقلت للوالي: حين يحدثني الملك في الموضوع سأبدي له رأيي.

عاد الوالي إلى طرابلس، وبعد ذلك استدعاني الملك، وسألني عن اجتماعي مع الوالي فقلت له: إنّنا تحدّثنا في العموميات. فطلب مني الملك تحضير مرسوم لإعلان الأحكام العرفية وتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين،[٨٧] وأشار إلى أنَّ حزب البعث ليس لديه رخصة قانونية لممارسة نشاطه، وهو من وجهة نظره يتبع جهة خارجية، وهذا هو الواقع فعلاً.

قلت للملك إنَّ الشباب الذين ألقي عليهم القبض اتضح فعلاً أنّهم ينتمون لحزب البعث، وكانت لديهم اجتماعات ومخططات، لكن كيف يقوم هؤلاء بثورة وهم لا يملكون أسلحة ولا عتاداً، أعتقد أنَّ الأمر لا يعدو أن يكون حماسة شباب، وأحلاماً خيالية، لذلك أرجو عدم إعطاء الموضوع أهمّية أكثر ممّا يستحق، حتى لا نترك انطباعاً مفاده أنَّ الوضع غير مستقر في بلادنا، ونصوّر للعالم الخارجي أنَّ الشعب الليبي يعيش حالة غليان، صمت الملك برهة، وبعد ذلك سألني عمّا أقترحه.

قلت، أولاً لا داعي لإعلان أحكام عرفية، وثانياً نقدّم المتهمين للنيابة العامة، وبعد أن نحقق معهم نقدّمهم لقاضي التحقيق، وتتمّ محاكمتهم أمام محكمة

٨٧ تورد برقية من السفارة الأمريكية مؤرّخة في ١٦/ ١١/ ١٩٦١ نقلاً عن رئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي أنَّ الملك إدريس كان يفضّل إطلاق سراح أغلب المقبوض عليهم دون محاكمة على اعتبار أنّهم "شباب ولا خبرة لهم"، الملف (773.00). ولا شك أنَّ موقف الملك من هذا الموضوع، كما ورد في هذه البرقية، يناقض ما نسبه الصيد له حول الموضوع ذاته في مذكراته.

الجنايات العادية وليس أمام محكمة عسكرية، وطبقاً للقوانين الجنائية العادية، ولا داعي لتهويل الموضوع.

وافق الملك على اقتراحي بعد **نقاش طويل**.[٨٨]

ثمّ سافرت إلى طرابلس، واستدعيت الوالي ورئيس النيابة العامة الأستاذ **عبد الحميد ضو** ورئيس محكمة الجنايات الأستاذ **الهادي التركي**، واجتمعت بهم، وخلال الاجتماع قدّم النائب العام خلاصات للتحقيقات التي أجريت مع المتهمين. وكان رأيه مطابقاً لما طلبه الوالي من الملك. فأبلغتهم بما دار في اجتماعي مع الملك، واعتراضي على فكرة إعلان الأحكام العرفية وتقديم المتهمين لمحكمة عسكرية. وقلت لهم دعونا نتحدّث كمواطنين ليبيّين، هل من مصلحة ليبيا خلق زوبعة وإعطاء هذا الموضوع حجماً أكبر من حجمه؟ وكان ردّهم أنّه بالإمكان تحجيم الأمر، وبالمقابل أيضاً يمكن تهويله.

بيّنت لهم أنَّ المتهمين من أبناء ليبيا، لذلك لا داعي لتهويل الأمور، وطلبت منهم أن يسير التحقيق سيره العادي، وأن يحوّل النائب العام نتائج التحقيق على قاضي غرفة الاتهام، وبعد ذلك تتخذ الإجراءات القانونية لمثول المتهمين أمام محكمة الجنايات، وطلبت من رئيس المحكمة أن لا يؤثر عليه أيّ مخلوق، وأن يحكّم ضميره ويستند على القوانين الجاري بها العمل.

عقب هذا أدليت للصحافة الليبية التي كانت تصدر في تلك الفترة في أغسطس (آب) ١٩٦٢ [٨٩] ببيان أوضحت فيه جميع ملابسات القضية. وتطرّقت إلى موضوع القوائم، وأعلنت أنَّ الذين ألقي عليهم القبض هم من شباب ليبيا، وأنَّ بلادهم في حاجة ماسّة إليهم، لذلك تقرّر إحالتهم على القضاء المدني، وسيحاكمون طبقاً للقوانين السارية، ومن تثبت إدانته أمام المحكمة سيصدر عليه الحكم المناسب. لكنّنا كدولة لا نريد اتخاذ أيّ إجراءٍ تعسّفي ضدّ أحد، وتمنّيت على الجميع وضع مصلحة ليبيا نصب أعينهم".[٩٠]

٨٨ كأنّ الصيد يوحي بأنَّ الملك إدريس كان متمسكاً بموقفه المتشدّد في هذا الموضوع.
٨٩ مرّة أخرى يخطئ الصيد بشأن العام الذي وقعت فيه هذه الأحداث فهو عام ١٩٦١ لا عام ١٩٦٢.
٩٠ الصيد، ص ٢١٣-٢١٦.

وقد تناولت موضوع اعتقالات البعثيين عدّة وثائق سرّية صادرة من السفارة الأمريكية في ليبيا. من بينها برقية مؤرّخة في ٧/ ٨/ **١٩٦١** تحمل الرقم الإشاري **(٦٤)**[٩١] أشارت إلى **بيان** رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس **علي الديب** بشأن الاعتقالات التي جرت للبعثيين، المنشور في الصحف ذلك اليوم (٣/ ٨/ ١٩٦١). وقد أشارت هذه البرقية إلى أنَّ بيان الديب استخفّ بالبعثيين ووصفهم بأنّهم "**طلاب مدارس**"، غير أنه أكّد على الطبيعة التخريبية لنشاط تنظيمهم، كما توعّد بإلقاء القبض على المزيد منهم، وأنّ الحكومة لن تظهر إزاءهم أيّة رحمة. كما أشارت هذه البرقية إلى وجود رأي عام يعتقد بأنَّ **هذه الاعتقالات جرى استخدامها للتغطية على اعتقالاتٍ أخرى طالت خصوم رئيس الوزراء**[٩٢] **وحكومة ولاية طرابلس.**

كما تناولت الموضوع ذاته برقية مطوّلة أخرى مؤرّخة في ٨/ ٨/ **١٩٦١** تحمل الرقم الإشاري **(١٥)** فأوردت ترجمة كاملة لبيان رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس، وأشارت إلى أنَّ عدد الذين ألقي القبض عليهم يتراوح ما بين (١٠٠) و(٨٠٠) شخص، وأنَّ الحكومة اتخذت عدّة إجراءات أخرى **للتخلّص من "الأجانب"**، والمصريين خصوصاً، من خلال رفض الموافقة على طلبات تجديد الإقامة التي يتقدّمون بها.

كما نسب تقرير من السفارة الأمريكية يحمل الرقم الإشاري **(١١٤)** بتاريخ **١٦/ ٩/ ١٩٦١** أقوالاً إلى سلطان الخطابي[٩٣] (مدير عام نظارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية بولاية طرابلس) مفادها أنَّ **اعتقالات البعثيين هي خدعة من الحكومة**، فالبعثيون لا يشكّلون أيّ خطر على البلاد، وأنَّ عملية الاعتقالات تمّ افتعالها من قبل الحكومة كستار من الدخان لحجب الفساد المالي المتورّطة هي

---

٩١ بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم (773.00).

٩٢ تجدر الإشارة إلى أنّه جرى خلال شهر مايو/ أيار ١٩٦١ توزيع منشورات سرّية في عددٍ من المدن الليبيّة تتهم رئيس الوزراء الصيد بالرشوة والفساد المالي. وقد اتهم الصيد، خلال الخطاب الذي ألقاه بمدينة مصراته بمناسبة افتتاح فرع البنك الزراعي الليبي بها يوم ١١/ ٦/ ١٩٦١، جهات أجنبية وعملاءها في الداخل بأنّهم وراء تلك المنشورات. كما زعم الصيد في ص ٢٠٤ من مذكراته أنَّ عبد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم كانا وراء تلك المناشير. راجع مبحث "حركة المنشورات السرّية" من هذا الفصل.

٩٣ الأقوال جاءت على لسانه خلال اجتماع له في منزل السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية بطرابلس يوم ٨/ ٨/ ١٩٦١.

فيـه، وللتأثـير على الملك كـي يعتقد أنّه لا يمكن الاسـتغناء عـن محمد بن عثمان الصيد وحكومته للمحافظة على أمن البلاد.

* المحـاكمة والأحكـام

بعـد مـضيّ أكثر من **خمسـة أشـهر** عـلى عمليـة الاعتقـال مَثّـل **(١٥٩)** من المعتقلـين أمام محكمـة جنايات طرابلس يـوم **٢٥/ ١٢/ ١٩٦١**. وقد تشـكّلت هذه المحكمة برئاسة القاضي **الهادي التركي**، رئيس محكمة الاستئناف، وعضوية **فراز الروسـان**، و**أبي الحسـن فراج**، ومثّل النيابة العامة **عبـد الحميد ضو**، رئيس النيابـة العامة، ووكيلا النيابة **حسـن بن يونس** و**عمران عرفـة**. وقد تولّى الدفاع عن المتهمين المحامون: كامل المقهور، وإبراهيم الغويل، وعبد الحميد البكوش، وعبد الرحمن دقدق، ومحمد عزوز، وعبد الرحمن الجنزوري، ويوسـف العسـلي، وعـلي حيدر، وميلاد قناوي، وعز الدين بوراوي، وشـمس الدين بوشـويرب، وعبد المجيد الميت.

وقد استمرّت محاكمة المتهمين أكثر من شهر، وأصدرت المحكمة أحكامها يوم **٣/ ٢/ ١٩٦٢** على النحو التالي:[٩٤]

١- معاقبـة كل مـن عامـر الدغيـس،[٩٥] وصالح الشريـف، وتاج الديـن موسـى غانم، بالحبس مع الشـغل لمدّة سـنتين وثمانية أشهر لكل واحدٍ منهم.

٢- معاقبة كل من مفتاح سـالم البرشوشي، وعمر عبد الله شعبان، ومحمد المهدي الأطرش، ومحمود حسين كمال، ومصطفى عبد الله الدالي، ومصطفى صالح التركي، ورجب الزقوزي، وأحمد آدم، وعثمان علي البزنطي، بالحبس مع الشغل لمدّة سنة واحدة وستة أشهر لكل منهم.

٩٤ انظر: حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٩٦-١٩٧.

٩٥ اعتقـل النظـام الانقلابي **عامر الطاهر الدغيـس** عدّة مرّات منذ الأول من سـبتمبر ١٩٦٩ كان آخرها يوم ٢٤/ ٢/ ١٩٨٠. وقامت سـلطات النظام بتسـليم جثته إلى أهلـه بعد ثلاثة أيام (٢٧/ ٢/ ١٩٨٠) مدّعيـة بأنَّ المرحوم مات منتحراً في المعتقل.

٣- معاقبة كل من عبد الله شرف الدين، وإبراهيم الهنقاري، وسعدون حمادي،[٩٦] وفريد حسين أشرف، ومحمد فرج حِمّى،[٩٧] وناصر العدوي، بالحبس مع الشغل لمدّة سنة واحدة.

٤- معاقبة كل من نوري البغدادي الساعدي، وصادق السعادي، وأحمد الطاهر الشريف، ومحمد بهلول المغيربي، وفيصل المعتصم، وعامر الطاهر البكوش، وحسين علي الكردي، واشتيوي خليفة، ومحمد علي ناصر، وبصار عسكري، وأسعد العكا، وخليفة سالم الأسطى، ومحمود شحادة، ومحمد بوميزر، وصالح رشيد جبريل، وفتح الله عمر الطرابلسي، وعبد الرحمن الرمادي، وموسى إدريس القطروني، وفرج سابا، وسعيد شاهين، وحسين البكري، ويوسف هامان، وإميل داود الغطاس، بالحبس مع الشغل لمدّة ثمانية أشهر.

٥- معاقبة كل من محمود بوعبيد، ومصطفى عبد السلام نافع، ومحمد هلال الصادق، وعبد الحكيم عبد الجليل برشان، وعبد السلام افطيس، ومحمد محمد الكريو، وفوزي البغدادي الصيد، ومحمود بن غارات، وبشير بن كورا، وسليمان عيسى فارس، وإبراهيم حافظ رمضان، ومصطفى النحاس، والعربي صالح القاضي، ويونس علي إدريد، ومحمد شعبان، وأحمد جبر، ومحمد يعقوب العوري،

---

٩٦ **سعدون حمادي** عراقي الجنسية، وكان يعمل موظفاً في مصرف ليبيا المركزي، وقد شغل فيها بعد عدّة مناصب رفيعة في بلاده منذ وقوع الانقلاب البعثي فيها عام ١٩٦٨، وكان يشغل قبل احتلال الأمريكان للعراق، وسقوط النظام العراقي (٩ إبريل/ نيسان ٢٠٠٣)، منصب رئيس المجلس الوطني العراقي.

٩٧ اعتقل النظام الانقلابي **محمد فرج حِمّى** عدّة مرّات، كان آخرها في أواخر شهر فبراير/ شباط ١٩٨٠، وقام بتسليم جثته، هو الآخر، إلى أهله في مطلع شهر مارس/ آذار ١٩٨٠، ولم تُبدِ السلطات أيّ تفسير لوفاته، ومن المعروف أنّه توفي تحت وطأة التعذيب.

ونصـر الديـن بشـير محمـود، وهاشـم المهـدي الشـريف، وعبـد المولـى عبـد اللطيـف الشـريف، وإبراهيـم بشـير الشـريف، ورمضـان محمـد عميـش، ورمضـان عبـد اللـه بوخيط، ومحمد سـليمان الزليطني، وعلي حسين الجبالي، وأحمد حسن اجويرف، ومفتاح سالم الشكماك، ومصطفى مبـروك اسويسـي، وعبـد العاطـي إبراهيم، وسـعيد محمد الأطـرش، ومحمـود حموده، وعلـي عمر قرقـوم، ومحمد بوغراره، وحسـونة الدغيس، وعبد القيوم بوكعباش، وعلي ميلود، ومحمد القبلاوي، وعبد القادر الدرناوي، ويوسـف فرج العلواني، وبشـير أحمد زنقيه، والبخاري سـالم، وعبد السـلام المزوغي، بالحبس مع الشـغل لمدّة سـتة أشـهر.

٦- براءة باقي المتهمين ممّا أسند إليهم.

٧- حل تشكيلات حزب البعث التي شكّلها المتهمون، ومصادرة النقـود والأوراق والكتب التي اسـتعملها المتهمون لأغراض التشكيل.

٨- إبعاد كل أجنبي من المحكوم عليهم عن البلاد.[٩٨]

ويؤكـد الصيد أنَّ الحكومة لم تقـم بترحيل جميع العناصر العربية التي جرى إلقاء القبض عليها خلال هذه الاعتقالات، فقد تدخّل عدد من الليبيّين لصالح بعضهم وقدّموا من أجلهم ضماناتٍ وتعهّدات.[٩٩]

كما يضيف الصيد:

"بعد صدور الأحكام اتضح لنا أنَّ معظم المحكوم عليهم من الموظفين الذين يعملـون في دوائـر حكوميـة، لذلـك اتخذنـا قـراراً في مجلـس الوزراء بتشـكيل

٩٨ انظر: حكيم، المصدر نفسـه، ص ١٩٦-١٩٧؛ والرسـالة السرّية التي بعث بها المسـتر كاردين مسـؤول المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا المؤرّخة في ١٠/ ٢/ ١٩٦٢ رقم 10715/62 الملف FO 371/165732 22860.

٩٩ الصيد، ص ٢١٥-٢١٦.

لجنـة برئاسـة وزير العدل الدكتور عمر محمود المنتـصر وعضوية نظّار العدل في الولايات الثلاث لدراسة أحوال المتورّطين في هذه القضية، ومعالجة أوضاعهم جميعاً بكيفية مرنة وبما لا يترتب عنها ضرر يمكن أن يلحق بأيّ أحدٍ منهم سواء أكان من الموظفين أو من الطلبة، وكان غرضنا من ذلك أنّهم حين يكملون فترة العقوبـة القانونية التـي قرّرها القضاء بإمكانهم الالتحـاق من جديد بوظائفهم وأعمالهم ودراستهم".[100]

ورغـم عـدم تعرّض أيّ من المعتقلـين للتعذيب، أو المعاملـة المهينة، ورغم مثـول المتهمـين أمام محكمـة عادية ترافع خلالهـا عنهم عدد كبير مـن المحامين، ورغم أنَّ الأحكام الصادرة كانت مخفّفة نسـبياً وتمّت تبرئة الغالبية من المتهمين، ومعالجة الأوضاع الوظيفية والدراسية لجميع المتورّطين بطريقة إنسانية رحيمة، فقـد ظلـت تلـك الاعتقالات أحـد المآخذ التـي تردّد الـكلام عنها عـلى امتداد السنوات بحقّ النظام الملكي.[101]

---

١٠٠ المصدر نفسه، ص ٢١٦.

١٠١ كان بعضهـم يومـذاك يعـدّ أنَّ مجـرّد تأخّـر النظـام في تقديـم المتهمـين إلى المحاكمـة نحـو خمسـة أشـهر هـو سـبّة في وجه العهد الملكي، ودليل على انتهاكه الصارخ لحقوق الإنسان الليبي.

قضيــة حمّاد ومنّاع

في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ ألقـت السـلطات الأمنية في بنغازي القبض على السـيد **إبراهيـم فـرج حمّـاد**[١٠٢] والسـيد **محمـد عبـد الـرازق منّـاع**[١٠٣] وآخريـن، متهّمة المجموعة المقبوض عليها بإعداد "**كتاب أسود**" عن ممارسات السلطة في حكومة ولايـة برقة. كما اتُهمت هـذه المجموعة بأنّها كانت تدبّـر لإلقاء القبض على والي برقة **حسـين مازق**، وعـلى بعض النظار في المجلس التنفيـذي للولاية، بالإضافة إلى قائد قوة دفاع برقة الفريق **محمود بوقويطين**، والسـيد **عبد الله عابد السنوسي**، وناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي**. كما اتُهمت هذه المجموعة بأنّها كانت تخطـط لتطويـق مدينـة بنغـازي وإجبـار الملك على تعيـين وال ومجلـس تنفيذي جديديـن للولايـة. كما زُعم بأنّها كانت تخطط لإعـلان الوحدة في البلاد ووضع حدٍّ للفوضى الإدارية القائمة.[١٠٤]

وقـد تـردّد أنَّ المعتقلين تعرّضـوا **للتعذيـب**. وكان من تداعيـات التحقيق معهـم أن أقدمت سـلطات الأمـن بالولاية في **١٤/ ٩/ ١٩٦١** عـلى اعتقال **عبد القـادر العلّام**، الذي كان يشـغل حتى ٣/ ٥/ ١٩٦١ منصـب **وزير الخارجية** في حكومة الصيد، بتهمة أنّه كان المحرّك الرئيس لحمّاد ومنّاع ومجموعتهما.

---

١٠٢ **إبراهيـم حمّـاد** مـن مواليـد وسـكان مدينـة بنغـازي العـام ١٩٣٣. لم يكمـل تعليمـه النظامـي، عصامـي واسـع الثقافة. أحد القيادات البارزة في التنظيمات الإسلامية السرّية في بنغازي في مطلع الخمسينيات. كان صاحب مطبعة ومكتبة خاصّة. انصرف عن العمل الإسـلامي احتجاجاً منه على عدم اهتمام التنظيمات الإسـلامية بالقضايا العامّة للمجتمـع الليبـي. شرع منذ العام **١٩٥٥** بتوجيه نشـاطه إلى مجـال **نقابات العمال**، فقد كان صاحـب مخبز، وأصبح **رئيسـاً لنقابة عمال المخابز** في **٢/ ١١/ ١٩٥٩**. انشـق حمّاد بنقابته وسبع نقابات أخرى عن اتحاد نقابات العمال الذي كان يرأسه **رجب النيهوم** (والذي كان معروفاً بسيطرة العناصر اليسارية والشّيوعية عليه) وشكل اتحاداً آخر عُرف باسـم "اتحـاد نقابات العمال الليبيّـين في برقة F.L.T.U" وأعلن انضمامـه إلى الاتحـــاد الـعـــام للعـمال الليـبيّين (L. G. L. U.) في ولاية طرابلس، الذي كان يرأسه **سالم علي شيتا**. وقد شارك حمّاد وشيتا في اجتماعات "اتحاد عام نقابات العمال العرب" الذي انعقد في القاهرة خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ وبحثا خلاله موضوع مقاطعة العمال العرب لفرنسا.

١٠٣ **محمـد عبـد الـرازق منـاع** مـن مواليـد وسـكان مدينـة بنغـازي. صحفـي وكاتـب مـن ذوي التوجّهـات الوطنية. وقد جرى تعيينه بعد انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ رئيساً لتحرير صحيفة "**الثورة**" الرسمية، غير أنّه سرعان ما اختلف مع الانقلابيين وتوجّهاتهم ممّا دعاهم إلى إقصائه وإقفال الصحيفة واستبدال صحيفة "**الفجر الجديد**" بها.

١٠٤ راجـع برقيـة السـفارة الأمريكيـة ببنغـازي إلى واشـنطن ذات الرقـم (٥٧) المؤرّخـة في ٢٧/ ٩/ ١٩٦١، الملف (773.00).

كما قامت **النيابة العامة** في بنغازي إثر هذا الاعتقال بالتحقيق مع عدد من **الشخصيات القبلية** البارزة لأنّهم كانوا على صلة بهذه المجموعة. وكان من أبرز هذه الشخصيات:

* **ناصر الكزة**، وزير المواصلات في حكومة كعبار (من قبيلة **العواقير**).
* **مصباح رقرق**، الرئيس السابق للمجلس التشريعي لولاية برقة (من قبيلة **العواقير**).
* **الكيلاني الضريريط**، عضو سابق بمجلس النواب (من قبيلة **المغاربة**).
* **مفتاح الشلماني، عضو سابق بمجلس النواب (من قبيلة الدرسة).**

غير أنّه سرعان ما أطلِق سراح هؤلاء فور الانتهاء من استجوابهم والتحقيق معهم.[105] أمّا حمّاد ومنّاع فقد جرى تقديمهما إلى المحاكمة أمام **محكمة الجنايات ببنغازي**، فقضت، خلال الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦١، بحبس كل منهما لمدّة **ثلاث سنوات**. وتجدر الإشارة إلى أنَّ برقية سرّية وردت من الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في ليبيا تستفسر بموجبها عن صحّة ما تردّد عن وجود صلة لوليّ العهد **الأمير الحسن الرضا** بالمتورّطين في هذه القضية.[106]

ويفيد التقرير[107] الذي بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا، حول مجريات اللقاء الذي تمّ بين **وليّ العهد** ومسؤول الشؤون الثقافية بهيئة الاستعلامات الأمريكية في ليبيا المستر **سنوك**[108] يوم **١٤/ ٩/ ١٩٦١**، أنّ الأمير تحدّث خلال ذلك اللقاء **حول الوضع الداخلي في البلاد**، وأنّ ممّا جاء على لسانه (الأمير) - تبعاً لوصف هذا التقرير- ما يلي:

".. تحوّل الأمير بعد ذلك إلى الحديث عن الوضع الداخلي في البلاد. وقد لاحظ أنّ مشكلة "**البعثيين**" قد تمّت معالجتها تقريباً.[109] ويبدو أنّ الأمير كان

---

١٠٥ راجع برقية السفارة الأمريكية رقم (٥٠) المؤرّخة في ٢٠/ ٩/ ١٩٦١، الملف (773.00).
١٠٦ البرقية تحمل الرقم الإشاري CW-4085 بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦١، الملف (773.11).
١٠٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (١٣٧) مؤرّخ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ بالملف (773.11).
١٠٨ راجع ما ورد حول علاقة المستر سنوك بوليّ العهد في مبحث "وضع وليّ العهد" بالفصل السابق.
١٠٩ الإشارة هنا إلى اعتقالات البعثيين في ليبيا التي جرت خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦١. راجع مبحث "اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم" في هذا الفصل.

يحمل الانطباع بأنّ عدد الأشخاص المتورّطين في قضية البعثيين محدود جداً. كما أنَّ الأمـير لم يـشر إلى وجود أيّ **تدخّل أجنبي** فيهـا إلا قوله إنّ **المصريين لا صلة لهـم بالقضيـة**، وإنَّ المصريـين مهتمّـون فقط بـ"**الحـزب القومـي**".[110] وقد أكد الأمير في حديثه أنَّ المستشـار السـياسي بالسـفارة المصرية في ليبيـا (**كمال الدين زكي**) كان نشطاً جداً في دعم عناصر ليبية ضدّ مصالح بلادها".

أمّا فيما يتعلق بقضية **حمّاد ومنّاع**، فقد ورد في التقرير ذاته:

"لقـد ذكـر الأمير أنَّ **الشرطة في برقة** ألقت القبض مؤخّراً على إحدى **القيادات العماليـة**[111] فوجـدت بحوزته **خرائط ومخططـاً لتغيير الحكومـة**.[112] وبالتحقيق مع هذا الشـخص اعترف بأنَّ خطته التي شـملت أشـخاصاً كثيريـن (مؤيّدين ومعارضين) تمّ إعدادها بوساطة المستشار السياسي بالسفارة المصرية في ليبيا".

"وأضـاف الأمـير أنّـه، بسـبب هذا التطـوّر، قامـت الحكومة الليبيـة بإدخال تعديـلات على طاقـم سـفارتها بالقاهرة. ومـن المتوقع أن تطلب مـن الحكومة المصرية سحب المستشار بسفارتها في ليبيا".

ويمضي **سنوك** في تقريره عن لقائه هذا بالأمير قائلاً:

"وعندما سـألت الأمير عمّا إذا كان أحد من أعضاء السـفارة الليبية بالقاهرة متورّطاً في المؤامرة ضدّ ليبيا، أجاب الأمير بالنفي، مؤكداً أنَّ الإجراء احترازي وأنّـه مـن المفيـد القيـام بمثل هـذا التغيير بسـبب علاقاتهـم هنـاك (في مصر). وأضـاف أنَّ **موقـف السـفير الليبي بالقاهـرة معروف جداً**.[113] وعندما سـألت الأمير عمّا إذا كان يعرف اسم السفير الليبي الجديد بالقاهرة ردّ بالنفي".

---

١١٠ لعـل الأمـير هنـا يشـير إلى العنـاصر ذات التوجّـه القومـي إذ إنَّ تاريـخ الأحـزاب السرّيـة في ليبيـا لم يعـرف أيّ حزب بهذا الاسم، حتى "حركة القوميين العرب" لم تكن يومذاك قد وجدت لها مكاناً بعدُ في ليبيا.

١١١ أشـار التّقريـر إلى اسـم هـذا القيـادي العـمالي بصيغـة الشـك عـلى أنّـه "إبراهيـم حـداد" والمقصـود بالطبـع هـو "إبراهيم حمّاد".

١١٢ لاحظ التقرير أنَّ الأمير لم يستخدم عبارة "انقلاب" وإنّما استخدم عبارة "تغيير الحكومة".

١١٣ الإشارة هنا إلى عبد السلام بسيكري الذي كان معروفاً بميوله المتعاطفة تجاه مصر.

صـراع نقابات العمال

في **١٧/ ٣/ ١٩٥٨** أصـدرت حكومـة كعبـار **قانونـاً جديـداً للعمـل** حل محـل القانـون رقـم (٥) لسـنة ١٩٥١ الـذي كانت حكومـة محمـود المنتصر قد أصدرتـه.[١١٤] وقد أعطى هذان التشريعـان للعمال في ليبيا **الحق في تكوين نقابات واتحادات تنظّم شؤونهم وتدافع عن حقوقهم**، واعترفا بحقهم في **الإضراب** بعدَ أن وُضعَـت لـه عدّة ضوابط ومعايير. وهكذا لم يكن غريباً أن تشـهد هذه الحقبة (١٩٥١-١٩٦١)، ولاسـيما في ظل مـا طرأ على أوضاع اليـد العاملة وتركيبتها مـن تغيـيرات كمّية ونوعية، **ظهـور عدد مـن النقابات والاتحـادات**[١١٥] نجحت في أن يكـون لها **حضـور** في الملتقيات العمالية العربيـة والإقليمية والدولية، وبأن تقيم **علاقات** مع اتحادات نقابات العمال العربية والإفريقية والعالمية. كما تمكّنت النقابـات والاتحادات الليبية على الصعيـد الداخلي، خلال الفترة حتى بداية عام ١٩٦١، مـن **تنظيم اثني عشر إضراباً** كان بعضهـا **ذا** طابع **مطالبي نقابي** (كزيادة الأجـور) فيـما كان بعضها الآخر **ذا طابع سـياسيٍّ وطنـيٍّ صرف** (كالتضامن مع ثورة الشعب الجزائري ضدّ فرنسا والتضامن مع العمال العرب ..).

وقـد عرفت هذه الحقبة عـدداً من القيادات العماليـة كان الأبرز منها في **ولاية طرابلس**: سـالم علي شـيتا، ومحمد بشـير الشريـف، والحاج علي بو شـويقير، وعلي أحمد النفيشي، ومحمد بوراس، والهاشـمي بو خلال، وعبد اللطيف الكيخيا، وعلي بيطار، وعلي بوزقية، ومختار الدوكالي، ومحمد القاضي، ومصباح الطرشاني، ومحمد سـعد، ومحمـد الفيتـوري، وإبراهيم حافـظ رمضان، كما بـرز منهـا في **ولاية برقة**: رجـب النيهوم، وإبراهيـم حمّاد، ومفتاح بلهـا الشريف، وعثـمان العمامي، وعثمان العالم، وعبد الحميد زيو، ومفتاح الدروقي، وعلي السعداوية، ومحمد الكيش.

---

١١٤ جرى إعداد هذا القانون بالتعاون مع منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة.

١١٥ انحصرت هـذه النقابـات والاتحـادات في ولايتـي برقـة وطرابلـس، أمّـا ولايـة فـزان فلـم تنشـأ بهـا أيّـة حركـة نقابية عمالية بسبب ضعف أعداد القوة العمالية فيها.

ومع نهاية فترة حكومة كعبار، كان المشـهد النقابي العمالي في ليبيا يتكوّن من اتحادين عامّين للعمال في ولاية طرابلس، هما **الاتحاد العام للعمال الليبيّين** Libyan General Labour Union ويُرمـز إليـه بــ(L. G. L. U.)، وهـو الأقـدم والأكبر، وسـكرتيره العـام هو **سـالم شـيتا**، و**الاتحاد العـام للـعـمال المـهنيـين الليبيّين** Libyan Federation of Labour and Professional Unions ويُرمـــز إلـــيـه بــ(LFL PU)، وهـو الأحـدث والأصغر ويرأسـه **إبراهيم حافـظ رمضان**. أمّا **ولايـة برقـة** فـكان فيها اتحـادان يحمـلان الاسـم نفسـه وهـو "**اتحـاد نقـابات العـــمال الليبـي في برقـة**" "Federation of Libyan Trade Unions in Cyrenaica" ويُرمـــز إليـــه بـ(F. L. T. U.). الأول وهو الأقدم والأكبر برئاسة **رجب النيهوم**، والثاني وهو الأحدث والأصغر برئاسـة **إبراهيم حمّاد**. وفيما كان الاتحاد الذي يرأسـه سـالم شـيتا يسـتخدم صحيفة "**الطليعة**" التي يملكها شـيتا نفسـه، لم يكن اتحاد العـمال المهنيين يملك صحيفة خاصّة بـه، أو مملوكة من قبل أحـد زعمائه، ومـن ثمّ فإنّه كان يلجأ إلى اسـتخدام عدد مـن الصحف المتعاطفة معه، أو المناوئة لاتحاد شيتا، ومن أبرزها صحيفة "**الليبي**" التي كان يملكها **علي الديـب**، إلى الحـدّ الـذي جعـل الكثيريـن يصفـون هـذا الاتحـاد بـ"**اتحـاد علـي الديـب**".[116] أمّا في **برقة**، فلم يكن أيّ من الاتحاديـن يملك منبراً إعلامياً خاصاً بـه، وعُـرف عـن الاتحاد الـذي يرأسـه النيهـوم اسـتخدامه لصحيفـة "**العمل**" المتعاطفة معه والمناوئة لحماد وشيتا.[117]

وقد شـهدت هـذه النقابـات والاتحادات، سـواء داخـل اجتماعاتها أو على منابر الصحف وألسن مناصريها، **صراعاً داخلياً حادّاً** متبوعـاً باتهامات متبادلة، وكان في البداية ذا طابع شخصي (من أمثلته الصراع بين النيهوم وحماد في برقة[118] وبـين شـيتا والشريف في طرابلس)، ثـمّ أصبح منذ عام ١٩٥٨ (بتسـجيل نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول في ٣١/ ٥/ ١٩٥٨) يأخذ **طابعاً أيديولوجياً سياسـياً** بعـد أن نجحت مجموعـة من الشـخصيات ذات الميـول الحزبية (وعلى

---

١١٦ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٨٧) المؤرّخ في ١/ ١٢/ ١٩٥٩، الملف 873.062.

١١٧ راجع على سـبيل المثـال المقالـين المنشـورين بعـددي صحيفـة "العمـل" الصادريـن يومـي ٧، ١٣ مـن يناير/ كانـون الثـاني ١٩٥٩، الأول بقلم رجب النيهوم والثاني بتوقيع "قيادي عمالي"، والمقالان ينتقدان سـالم شـيتا انتقاداً لاذعاً. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٤٥) المؤرّخ في ٩/ ٢/ ١٩٥٩، الملف السابق.

١١٨ في اعتقـاد المؤلـف أنَّ هـذا الـصراع كان يخفـي وراءه بعـداً أيديولوجيـاً. فمـن المعـروف أنَّ حمـاد كان ذا توجّـهٍ إسـلامي على حين كان النيهوم، على الأقل، يحظى بتعاطف مجموعة اليسـاريين في برقـة، وكان معظمهم من كتاب صحيفة "العمل".

الأخصّ الشيوعية والبعثية كعبد اللطيف الكيخيا ومحمد بوراس وعلي بوزقية والهاشمي بوخلال ومفتاح الدروقي وعبد الله شرف الدين وإبراهيم حافظ) في التغلغل داخل الحركة العمالية وبعض النقابات (نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول ونقابة عمال ميناء طرابلس) والاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيّين. وقد شهد مطلع عام ١٩٥٩ "**انقلابين**" داخل أهمّ نقابتين في ولاية طرابلس، وقع **الأوّل** منهما **في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٩** داخل **نقابة عمال ميناء طرابلس** حيث جرى تغيير مجلس إدارتها وإبعاد كافة العناصر المعروفة بميولها الشيوعية (محمد بوراس[119] والهاشمي بو خلال فضلاً عن رئيسها الحاج **علي بو شويقير**) وتولى رئاستها الحاج **علي النفيشي**، أمّا **الثاني** فقد وقع في **٢٤/ ٢/ ١٩٥٩** داخل **نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول** في طرابلس عندما تمّ استبعاد جميع العناصر اليسارية الموالية لعبد اللطيف الكيخيا واستبدال **مختار الدوكالي** وآخرين بهم، ممّن أعلنوا انضمامهم للاتحاد الذي يرأسه شيتا.

أمّا **الصراع الخارجي الأساس** لهذه النقابات فقد تمثّل في **نشاط نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول** منذ إنشائها في مواجهتها لشركات البترول الأجنبية وتبنّيها لمظالم العمال والمستخدمين الليبيّين، ومطالبتها هذه الشركات بإتاحة فرص توظيف عادلة أمام الليبيّين. وقد عبّرت هذه الشركات عن ضيقها بنشاط النقابة[120] وسكرتيرها العام عبد اللطيف الكيخيا، وأصرّت على عدم الاعتراف بها، كما هدّد عدد من مدرائها بالانسحاب من ليبيا ما لم تضع الحكومة حدّاً لنشاط النقابة الوليدة وإيقاف ما وصفوه بهذا "**المهرّج الخطير**"[121]. وقامت الشركتان اللتان يعمل بهما عبد اللطيف الكيخيا وعلي بيطار بطردهما من العمل، غير أنّهما قاما برفع قضية ضدّ الشركتين وكسباها.

وعلى الرغم من حرص **الحكومات** المتعاقبة على إخضاع نقابات واتحادات العمال لسلطتها ورقابتها عبر مكاتب العمل في الولايات (إذ لم يكن هناك

---

١١٩ تردّد أنَّ السلطات أخذت على "محمد بوراس" تعهّداً بالابتعاد كلية عن الحركة العمالية والنشاط النقابي، وقد التزم على ما يبدو فعلاً بذلك.

١٢٠ ورد في تقرير للسفارة الأمريكية يحمل الرقم (٢٣٢) ومؤرّخ في ١٩/٢/١٩٥٩ (الملف 873.062) 'إنّ تشكيل نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول يعدّ أهم حدث خلال السنتين الماضيتين والأكثر تحطيما للأعصاب في الميدان العمالي بطرابلس". راجع فصل "جوانب من قصة النفط الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٢١ الإشارة هنا إلى عبد اللطيف الكيخيا. التقرير السابق نفسه.

وزارة اتحادية معنيّة بشؤون العمال) فإنّها قد انتهجت معها، فيما يبدو، **سياسة استرضائية** استجابت من خلالها إلى بعض مطالبها، بل غضّت الطرف حتى عن تحرّشاتها بشركات البترول. أمّا الاتحادات النقابية من جهتها، فمن الواضح أنّها، بحكم ما كان بينها من تنافس على الفوز باعتراف الحكومة ونيل قسط من دعمها، تجنّبت الدخول في صدام مع حكومات ولايتي طرابلس وبرقة.

وقد شهدت الأيام الأخيرة من حكومة كعبار، وتحديداً في ٣٠/ ٩/ ١٩٦٠، إنشاء **وزارة اتحادية جديدة** للعمل والشؤون الاجتماعية[١٢٢] اختصّت بالإشراف على تنفيذ سياسات الحكومة في هذا المجال، وجرى تعيين **محمد بحيح** أوّل وزير للعمل والشؤون الاجتماعية في آخر تعديل لحكومة كعبار.

وقد لخّص تقرير للسفارة الأمريكية[١٢٣] **أوضاع الحركة العمالية** بعبارة جاء فيها:

"تظل القاعدة العمالية غير ماهرة، ونسبيًّا أمّية وغير مطّلعة، كما لا تزال الحكومة تمارس دوراً تسلطياً Authoritarian معها، وتبقى الحركة النقابية مجالاً خصباً للمناورات الشخصية والسياسية..".

وفي تقرير آخر:

"وكما هو الحال دوماً، فإنَّ نقابات العمال (في ليبيا) تبقى سياسية أكثر منها نقابية" (As ever the unions remain more political than labor).[١٢٤]

بدأت علاقة حكومة محمد عثمان الصيد (التي تشكلت في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠)[١٢٥] مع اتحادات العمال ونقاباتها طبيعية كما يتضح من الوقائع التالية:

- أضرب **عمال الموانئ الليبية** في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ عن تفريغ **البضائع الفرنسية** الواردة إلى ليبيا وقرّروا مقاطعة جميع **السفن الفرنسية**.

١٢٢ استعانت الحكومة بمنظمة العمل الدولية في تنظيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الجديدة.
١٢٣ التقرير رقم (٢٣٢) المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٥٩، الملف 873.06.
١٢٤ التقرير رقم (٢٦٠) المؤرّخ في ١٤/ ٣/ ١٩٥٩، الملف نفسه.
١٢٥ أسندت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى عبد المولى لنقي الذي كان معروفاً بمواقفه الوطنية، وكان ضمن كتلة المعارضة البرلمانية التي تشكلت بالهيئة البرلمانية الثالثة، والتي نجحت في سحب الثقة عن حكومة كعبار.

- شارك **إبراهيم حماد** سكرتير عام اتحاد نقابات العمال الليبيّين في برقة، و**سالم شيتا** سكرتير الاتحاد العام للعمال الليبيّين في ولاية طرابلس، في اجتماعات **الاتحاد العام لنقابات العمال العرب** الذي انعقد **بالقاهرة** منذ السابع من **يناير/ كانون الثاني ١٩٦١**، وقد قدّم الوفد الليبي اقتراحاً خلال هذه الاجتماعات يقضي - أسوة بما فعلت النقابات الليبية في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٦١- بمقاطعة جميع البضائع والسفن الفرنسية.

- **بعد انتظار طويل** أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في **فبراير/ شباط ١٩٦١** رُخصاً بتسجيل **(٢١) نقابة جديدة في** طرابلس، انضوت (١٨) نقابة منها تحت **الاتحاد الذي يرأسه سالم شيتا**، أمّا الثلاث الباقية فكانت ضمن الاتحاد الذي يرأسه إبراهيم حافظ.

- نظمت **نقابة عمال ومستخدمي قاعدة ويلس** (التابعة للاتحاد الذي يرأسه شيتا) **إضراباً** مطالبياً بدأ يوم **١٩/ ٣/ ١٩٦١** واستمرّ لستة أيام، وقد استجابت سلطات القاعدة لمطالب المضربين.

غير أنّه مع حلول شهر يوليو/ تموز ١٩٦١، أخذت علاقة الحكومة الاتحادية وحكومتي ولاية برقة وولاية طرابلس، مع نقابات العمال واتحادي حماد وشيتا، تأخذ **طابعاً متوتراً** أسفر عن اعتقال إبراهيم حماد في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ وعن اعتقال سالم شيتا فور إعلانه الدعوة إلى إضراب عام في طرابلس بدأ في ١٠/ ٩/ ١٩٦١ رغم اختلاف أسباب وملابسات عمليّة الاعتقال في الحالتين.

(أ) اعتقال حمّاد

كان إبراهيم حماد قد أعلن في ٢/ ١١/ ١٩٥٩ عن انشقاقه على رأس سبع نقابات، من بينها النقابة التي يرأسها، وهي نقابة عمال المخابز، وعن تشكيل

اتحاد مناوئ لاتحاد نقابات العمال الليبيّين في برقة الذي كان يرأسه رجب النيهوم ويحمل الاسـم نفسـه. ولم يُضع حماد وقتاً في ضمّ جهوده إلى جهود شيتا الساعية إلى تأسـيس اتحاد يضمّ نقابات العمال في كل من ولايتي برقة وطرابلس، بل على مستوى المملكة كلها.[١٢٦]

وكما ألمحنا سـابقاً، شارك كل من شيتا وحماد معاً في اجتماعات اتحاد نقابات العمال العرب الذي انعقد في القاهرة في مطلع عام ١٩٦١.

في ٢٠/ ٥/ ١٩٦١ غـادر حمـاد بنغـازي إلى طرابلس اسـتعداداً للمشـاركة مع السـيد شـيتا في حضور اجتماعات اتحاد نقابات العمال الإفريقية All African Trade Union Federation (A. F. T. U. F.) الـذي كان مقـرّراً أن ينعقـد بالدار البيضـاء يـوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦١، ومـن بعـده لحضـور اجتماعـات منظمـة العمل الدولية (I. L. O.) بجنيف يوم ٧/ ٦/ ١٩٦١.

غـير أنَّ **حمـاد** اضطرّ لقطع رحلته وعاد من طرابلس إلى بنغازي بعد أن علم أنَّ **نظارة** العمل والشـؤون الاجتماعية قرّرت إجراء **استفتاء عام** يومي ٢٩ و٣٠ مـن مايو/ أيار بين **عموم عـمال المخابز**، و**عموم عمال البنـاء** في برقة،[١٢٧] لتحديد انتماء النقابة التي تمثلهم، إمّا إلى **اتحاد النيهوم**، وإما إلى **اتحاد حماد**.

وأعلنت سلطات الولاية نتائج هذا الاستفتاء في **١/ ٦/ ١٩٦١** وقد جاء في **غير صالح حماد في الحالتين**. وترتب على هذه النتيجة أن فقد الاتحاد الذي يرأسه حمـاد هاتين النقابتـين، كما أصبح من المرجّـح أن يفقد هذا الأخير رئاسـته أيضاً لنقابة عمال المخابز التي ينتمي إليها.

وعلى الفور قام حماد بالاحتجاج بقوة على نتيجة الاسـتفتاء، واتهم سلطات الولايـة بالانحيـاز للنيهـوم واتحاده، وبأنّهـا تعمّدت أن تأتي النتيجـة على النحو الذي أسـفرت عنه. وقـد ورد في أحد تقارير السـفارة الأمريكية ببنغازي تعليق جاء فيه ما ترجمته:

---

١٢٦ أنظر: جون نورمان، ص ٤٣.

١٢٧ كان يوجـد يومـذاك نقابتـان لعـمال المخابـز ونقابتـان لعـمال البنـاء في برقـة، كل واحـدة منهـا ضمـن النقابـات المكوّنـة لاتحـاد النيهوم واتحاد حمـاد، وكانت وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية قد أصـدرت تعليماتها بضرورة أن يقتصر التمثيل النوعي لكل فئة من العمال على نقابة واحدة في كل ولاية، ولهذا السبب قامت نظارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنظيم هذا الاستفتاء.

"يبدو، للوهلة الأولى على الأقل، أن حمّاد لم يعامَل بإنصاف من قبل السلطات المسؤولة عن العمل بالولاية. ويبدو أنَّ مكتب شؤون العمل (بنظارة العمل والشؤون الاجتماعية) تعمّد أن يعطي حمّاد وقتاً محدوداً، أو ألا يعطيه ربّما أيّ وقتٍ على الإطلاق، يمكّنه من حشد أنصاره للمشاركة في هذا الاستفتاء..".[١٢٨]

وبالطبع فقد كان لهذه التطوّرات نتائجها البارزة، ليس فقط على الحركة النقابية في برقة، حيث أصبح النيهوم فيها الزعيم العمالي الأوحد دون منازع، ولكن أيضاً على وضع سالم شيتا واتحاده العام في طرابلس بعد أن فقد نصيره حمّاد في برقة.

وفي الواقع فإنَّ تدهور علاقات إبراهيم حمّاد مع سلطات ولاية برقة لم يتوقف عند هذا الحدّ، فقد قامت سلطات الأمن في الولاية بإلقاء القبض على حمّاد **وآخرين في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ بتهمة سياسية محض**.[١٢٩] وفي أواخر شهر سبتمبر/ أيلول من السنة نفسها أصدرت المحكمة حكمها عليه في هذه القضية بالسجن لمدّة ثلاث سنوات،[١٣٠] وكان هذا إيذاناً، ليس فقط بنهاية حياة حمّاد النقابية، ولكن أيضاً باضمحلال اتحاد نقابات العمال الذي كان يرأسه.

(ب) اعتقال سالم شيتا

السيد **سالم شيتا** هو من أبناء منطقة **سوق الجمعة** القريبة من طرابلس. دخل الحياة النقابية عن طريق **نقابة المدرّسين** فقد كان مدرّساً بإحدى المدارس الابتدائية. وانضمّ بنقابته في **نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١** إلى **اتحاد العمال الليبيّين** (The Federation of Libyan Labour Union (F. L. L. U.) الذي كان الإيطاليون يشكّلون غالبيته، والذي تحوّل بعد الاستقلال ليصبح **الاتحاد العام للعمال الليبيّين** (Libyan General Labour Union (L. G. L. U.. وكان شيتا[١٣١]

---

١٢٨ راجع تقرير السفارة الأمريكية ببنغازي رقم ٧٢ المؤرّخ في ٥/ ٦/ ١٩٦١، الملف 873.062 بعنوان "استفتاء عمالي في برقة".

١٢٩ راجع مبحث "قضية حماد ومناع" من هذا الفصل.

١٣٠ شمل العفو الملكي السنوي الذي يصدر في ذكرى الاستقلال إبراهيم حماد، وأطلق سراحه من السجن في ٢١/ ١٢/ ١٩٦٢.

١٣١ راجع ما ورد حول شخصية سالم شيتا في كتاب جون نورمان، ورسالة الماجستير لعقيل بربار، *Political Change in Libya: A Study in the Decline of the Traditional Ruling Elite* (M. A. Georgetown University Thesis, December 1974).

في الفـترة ذاتها نشـطاً سياسـياً، إذ كان - كما هـي حال معظم النقابيـين في إقليم طرابلـس - مـن **أعضاء حزب المؤتمـر الوطني الطرابلسي**، وقد قامت سـلطات الإدارة البريطانيـة بسـجنه يومذاك لمدّة (٣٨) يوماً لقيامه بتوزيـع دعاية مضادّة لبريطانيا، وترتب على هذا السجن أن فقد عمله بالتدريس.

بعد انتخابات **سـبتمبر/ أيلول ١٩٥٢** الخاصّة بالاتحاد العام للعمال الليبيّين (L. G. L. U.) أصبـح **محمـد بشـير الشريف** رئيسـاً للاتحاد، وأصبح **سـالم شـيتا** سـكرتيراً عامـاً لـه. وقد ثارت منـذ أواخر عـام ١٩٥٣ مشـاكل وخلافات بين الرجلـين بسـبب محـاولات والي طرابلـس يومـذاك **الصديق المنتصر** اسـتخدام الحركة العمالية في معاركه السياسية الخاصّة مع المجلس التشريعي الطرابلسي.[١٣٢] ففيـما كان الشريـف حريصاً على التعاون مع حكومة الولاية، تركّز حرص شـيتا عـلى **تطويـر الحركة النقابيـة بسرعة**. ومنذ عـام ١٩٥٤، وبعـد أن نجح في إلغاء منصب "الرئيس" من دسـتور الاتحاد، أصبح شيتا صاحب **المركز القيادي الأول في الحركة العمالية والنقابية في طرابلس، ومن ثمّ في ليبيا كلها**.

نشـط شـيتا في إقامة علاقات وطـيدة لاتحاده بمختـلف **الاتحـادات النقابية العربية والإفريقـــية والعالمية**، ومن أبرزها **الاتحـــاد العالمي الحر لنقـابات العمال** (I.C. F. T. U)، وقـد تـمّ في عام **١٩٥٦** انتخابه نائبـاً لرئيس **اتحاد نقابات العمال العـرب** الـذي ترعـاه مصر. وفي شـهر مـارس/ آذار من عـام **١٩٥٨** قـام بزيارة **للولايات المتحدة الأمريكية** امتدّت قرابة شـهر، كما انتخب في العام نفسـه **عضواً بالمجلس التشريعي لولاية طرابلس**. وفي عام ١٩٦٠ أعادت منظمة العمل الدولية انتخابه عضواً مساعداً لمكتبها الإداري عن الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٣.

وقد تبنّى شيتا منذ عام **١٩٥٨** الدعوة إلى إقامة **اتحاد عام يضمّ جميع نقابات العـمال في ليبيـا**، ورغم أنّ هذه الدعوة ووجهت بمعارضـة قوية من جانب عدد مـن القيادات العمالية في ولايتي طرابلس وبرقة فإنَّ السـيد شـيتا نجح مع ذلكً في شـهر **نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٥٩** بالإعـلان عـن قيـام **اتحاد عـام لنقابات العمال في ليبيا** تحت رئاسـته، والذي ضمّ إلى جانـب الاتحاد العام للعمال الليبيّين

١٣٢ راجع الفصل الثالث "حكومة الساقزلي .. الوزارة الأقصر عمراً" في المجلد الثاني من هذا الكتاب.

(L. G. L. U.) (الـذي هو سـكرتيره العام) كلاً من اتحـاد العمال الليبيّين في برقة برئاسة **إبراهيم حمّاد**، ونقابتي عمال ومستخدمي شركات البترول، وعمال المطابع في طرابلس.

وقد استطاع سالم شيتا أن يقيم **علاقات وطيدة مع رجال الحكومة**، سواء في ولاية طرابلس أو على مستوى الحكومة الاتّحادية، وكان معروفاً أنَّ باستطاعته مقابلة رئيس الوزراء في أيّ وقت. ويُعتقد بأنّه قدّم عدّة اقتراحات هامّة بشأن مشروع قانون العمل الذي صدر في ١٧ مارس/ آذار ١٩٥٨ وأنَّ الحكومة تبنّت هذه الاقتراحات التي حققت الكثير من المكاسب للحركة العمالية، و بالطبع لم تحل هذه العلاقات الوطيدة للسيد شيتا مع الحكومة دون قيام عدد من النقابات التابعة له بتنظيم عددٍ من الإضرابات لتحقيق بعض المطالب النقابيةً الخاصّة بها.

كان طبيعياً أن يصبح سالم شيتا هدفاً للكثير من **الإشاعات والاتهامات** من خصومه ومناوئيه، ففضلاً عن اتهامه بالأنانية المفرطة والانتهازية، عدّه بعضهم أداة للحكومة، وبعضهم الآخر عميلاً لعبد الناصر وذا ميول شيوعية معادية للأمريكان، على حين رأى آخرون فيه ميولاً ظاهرة نحو الغرب خلال المؤتمرات الدولية والعربية والإفريقية.

منذ أواخر عام **١٩٥٨** تفجّر **خلاف حادّ** بين **سالم شيتا** و**علي الديب** كان على الأرجح لأسباب شخصية، فالرجلان شديدا الطموح وشديدا الانتهازية. ولم يقتصر الخلاف بينهما على قاعة **المجلس التشريعي الطرابلسي**، وقد كان الاثنان عضوين فيه، بل امتدّ إلى صفحات جريدتي "**الطليعة**" التي يملكها الأول، و"**الليبي**" [١٣٣] التي يملكها الثاني، فشهدت صفحات هاتين الجريدتين اتهامات وشتائم شخصية متبادلة بين الاثنين على امتداد أكثر من خمسة أشهر حتى نهايةً عام ١٩٥٩ [١٣٤]. وقد حرّض السيد الديب خلال هذه الفترة على تأسيس "**الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيّين**" (المناوئ للاتحاد الذي يرأسه السيد شيتا)[١٣٥] إلى درجة جعلت بعضهم يطلق على هذا الاتحاد الجديد "**اتحاد علي الديب**".[١٣٦]

---

١٣٣ كان علي الديب قد استأنف إصدار صحيفة "**الليبي**" في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٩.

١٣٤ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٨) المؤرّخ في ٢٥/ ٧/ ١٩٥٩، الملف 873.062.

١٣٥ رفع سالم شيتا قضية أمام المحاكم يعترض فيها على تشكيل الاتحاد الجديد، غير أنَّ المحكمة أصدرت حكمها يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٥٩ برفض اعتراض شيتا، وعدّت هذا التشكيل صحيحاً.

١٣٦ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٨٧) المؤرّخ في ١/١٢/١٩٥٩ (الملف السابق) والمتضمّن المقابلة التي أجراها مندوب السفارة مع السيد سلطان الخطابي ناظر المالية والاقتصاد في ولاية طرابلس يومذاك.

ولئن كان إغلاق صحيفة "**الليبي**" ومنعها من الصدور منذ **٤/ ٨/ ١٩٦٠** قد أسهم في إيقاف الحملات المتبادلة بين الديب وشيتا، فإنَّ **الضغينة** بين الاثنين ظلت - على ما يبدو- كامنة وكُتب لها أن تتفجّر من جديد مع إقدام حكومة الصيد في **٢٩/ ١١/ ١٩٦٠** على تعيين السيد علي الديب (الخصم اللدود لسالم شيتا) رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية طرابلس بناءً على اقتراح الوالي فاضل بن زكري.

ولا بدّ أنَّ سالم شيتا قد توجّس شرّاً من هذا التعيين، ولاسيما أنَّ جل معاملات الاتحاد الذي يرأسه هي مع **مكتب شؤون العمل بنظارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية** التي باتت تخضع لعلي الديب.[١٣٧] وممّا زاد من مخاوف شيتا أنَّ تعيين الديب جاء في أعقاب عددٍ من **الأحداث الأخرى** على الساحة النقابية رأى فيها تهديداً لمكانته ونفوذه، ومنها:

- **تدهور علاقته مع مصر** وفقدانه لدعمها له الذي رأى من مؤشّراته تجاهل توجيه الدعوة له - كما هي العادة - لحضور احتفالات الذكرى السنوية لثورة يوليو/ تموز، لا بصفته أميناً للاتحاد، ولا بصفته عضواً بالمجلس التشريعي لولاية طرابلس، وقامت مصر بدلاً من ذلك بتوجيه الدعوة إلى غريمه السيد **إبراهيم حافظ رمضان** سكرتير عام الاتحاد المنافس (يوليو/ تموز ١٩٦٠).[١٣٨]

- المحاولات التي جرت خلال صيف ١٩٦٠ من قبل عناصر في **نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول** التابعة لاتحاده للخروج من الاتحاد وتكوين نقابة مستقلة مع نظيرتها التابعة لاتحاد المهنيين، الأمر الذي دفعه إلى العمل على إقصاء مختار الدوكالي ومصباح الطرشاني وإحلال علي بيطار محلهما.[١٣٩]

وأيا كانت **هواجس** سالم شيتا، فمن الواضح أنّه، كما سلفت الإشارة، سعى إلى إقامة علاقاتٍ طبيعية مع حكومة الصيد الجديدة. وقد تردّد أنَّ شيتا

١٣٧ قام علي الديب في ١/٦/١٩٦١ بتعيين سلطان الخطابي (ناظر الداخلية والمالية بالولاية حتى ٢٨/ ١/ ١٩٦٠) مديراً لنظارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية، والخطابي معروف بصداقته لعلي الديب.

١٣٨ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٥٠٤) المؤرّخ في ١٨/ ٥/ ١٩٦١، الملف 873.06.

١٣٩ المصدر السابق نفسه.

استطاع فعلاً أن يوطّد علاقته برئيس الوزراء، غير أنَّ هذا الأمر في حدّ ذاته زاد من حرج موقفه إذ بات يخشى أن يوصف بـ"**رجل الحكومة**". ولعل من الأمور التي طمأنت شيتا إلى نيّة الحكومة الاتحادية الجديدة تجاه الاتحاد الذي يرأسه إقدام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في **فبراير/ شباط ١٩٦١** – وبعد انتظار طويل – على إصدار رُخص تسجيل **(٢١)** نقابة جديدة، منها **(١٨)** نقابة تتبع اتحاده. كما أنَّ من الأمور الأخرى التي أسهمت في استعادة شيتا الثقة بوضعه قيام النقابات المكوّنة للاتحاد الذي يرأسه بعقد اجتماع عام لها في **٢٣/ ٥/ ١٩٦١** أقرّت فيه الدستور الجديد للاتحاد، كما أعادت انتخابه سكرتيراً عاماً له.

على هذه الخلفية وقعت الأحداث المتعلقة بدعوة الاتحاد العام لنقابات العمال في ليبيا (الذي يرأسه سالم شيتا) إلى **إضراب عام** يوم **١٠/ ٩/ ١٩٦١** في جميع أنحاء البلاد، والتي آلت إلى إلقاء القبض على شيتا ونحو **عشرين** من قادة الاتحاد العام، وتقديم اثنين منهما إلى المحاكمة. وذلك كما يتضح من **السرد الوقائعي** التالي:[١٤٠]

- في أعقاب قرار الحكومة في فبراير/ شباط ١٩٦١ إجراء زيادة عامة في مرتبات جميع العاملين بالدولة، شرع اتحاد شيتا في المطالبة بتحقيق زيادة عامة مماثلة في أجور العمال جميعاً، وقد تمّت هذه المطالبة في البداية عبر صفحات جريدة الاتحاد "**الطليعة**" وكان معدّل الزيادة المطالَب به **٤٠٪** ثمّ جرى تخفيضه إلى **٣٠٪**.
- قام **رئيس الوزراء الصيد** في عدد من المناسبات بالتعبير عن رغبة الحكومة في الاستجابة لمطالب العمال في هذا الشأن، وقد فُهم من هذه التصريحات أنّه و**فاضل بن زكري** والي طرابلس متعاطفان مع مطالب الاتحاد.

---

١٤٠ تمّ إعداد هذا السرد بناءً على ما ورد في عدد من تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية الخاصّة بهذه التطوّرات، وكذلك من كتاب جون نورمان، ص ١٥٧–١٦٥، ورسالة الماجستير لعقيل بربار، ص ٩٢–١٠٥. ومن اللافت حقاً للنظر أنّ مذكرات محمد عثمان الصيد، الذي كان رئيساً للوزراء خلال تلك الأحداث، قد خلت من أيّة إشارة إليها.

- في هذه الأثناء كان **شيتا يحضر اجتماعاً بمدينة** سفاقس **التونسية يوم ٥/ ٨/ ١٩٦١** ضمّ قيادات الاتحادات النقابية في كل من المغرب والجزائر وتونس وتمّ خلاله الإعلان عن تأسيس "**لجنة دائمة للتنسيق**".

- في ١٦/ ٨/ ١٩٦١ أقرّ **المجلس الاستشاري الاتحادي** المختصّ بتحديد مستوى الأجور (برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية وبحضور ممثلين عن الاتحادات النقابية) إحداث زيادة في الحدّ الأدنى للأجور إلى (٤٢) قرشاً يومياً[١٤١].

- قام **الاتحاد العام لنقابات العمال في ليبيا** على الفور **بالتهديد بتنفيذ إضراب عام** ما لم يتمّ تنفيذ التوصيات الصادرة عن **المجلس الاستشاري بولاية طرابلس** المختصّ بتحديد مستوى الأجور والتي تضمّنت التوصية برفع الحدّ الأدنى اليومي إلى (٤٥) قرشاً مع التوصية بزيادة تتراوح ما بين ٨٪ - ١٠٪ في مرتبات العمال.

- في ١٦/ ٨/ **١٩٦١** سافر رئيس الوزراء الصيد إلى أوروبا في إجازة.

- في ٢٢/ ٨/ ١٩٦١ وجّهت النقابات التابعة للاتحاد **إخطارات بالإضراب** المزمع إلى نحو (٢٠) مؤسسة وشركة في ولايةً طرابلس.

- من جهتها قامت الأجهزة الاتحادية والولائية (في طرابلس) باتخاذ كل ما بوسعها من إجراءات لإفشال الإضراب العام، كما طلبت من كافة الجهات المعنية ألا تعير اهتماماً للإضراب وألا تستجيب لمطالب الاتحاد. وكان من بين الخطوات التي أقدمت عليها:

١٤١ كان الحدّ الأدنى لأجور العمال قد زيد منذ الاستقلال حتى يومذاك بنحو ٤٠٠٪.

- إقصـاء الحاج **عـلي النفيشي** الرئيس المنتخـب لنقابة عمال موانئ طرابلس مـن منصبه وتقديم إغراءات مالية لعمال النقابة لإقناعهم بالتخلّي عن مساندة الإضراب المزمَع.
- القيـام في ٨/ ٩/ ١٩٦١ باعتقال **عـلي بيطار** رئيس تحرير صحيفة "**الطليعة**" الناطقة باسم الاتحاد بحجّة تهجّمه في افتتاحية الصحيفة على وزير العمل والشؤون الاجتماعية والتحريض على إثارة القلاقل.

- قبيـل بـدء الإضراب يـوم **١٠/ ٩/ ١٩٦١** قامـت سـلطات الولاية باعتقال **سالم شيتا** ومعه نحو **عشرين من قادة الاتحاد**.
- بـدأ الإضراب العام يـوم **١٠/ ٩/ ١٩٦١**، وكان واضحاً منذ بدايتـه أنّـه **ضعيف**، كـما تفاوت تجـاوب النقابـات في تنفيذه. ومع حلول يوم **١٣/ ٩/ ١٩٦١** كان **واضحاً أنَّ الإضراب قد فشـل**. وكذلك فإنّ عدداً مـن النقابات التابعة للاتحاد شرعت – تحت ضغط السـلطات الحكومية – في إعلان انسـحابها من الاتحـاد (نقابـات عمال المينـاء، وعـمال المرافق العامـة، وعمال احتـكار التبغ، وعمال قاعدة ويلس، وعـمال التنظيف، وعمال الغـاز والكهرباء، وعمال صناعة المشروبـات الروحية، وعمال المبـاني والمحاجـر). كـما قامـت قـوات الشرطة باحتـلال مقرّ الاتحاد وصادرت أمواله.
- في **١٤/ ٩/ ١٩٦١** صـدر **بيان** بتوقيع رئيس المجلس التنفيذي لولايـة طرابلـس **عـلي الديـب**،[١٤٢] نشرتـه صحيفـة طرابلس الغرب الصادرة ذلك اليوم، وكان ممّا جاء فيه:

"إنّ حكومـة الولايـة يقظـة لتغلغـل بعـض العنـاصر غـير العماليـة في صفـوف العمال ومحاولـة هذه العناصر اسـتغلال

---

١٤٢ راجـع البيـان الـذي صـدر عـن الديـب في ٣/ ٨/ ١٩٦١ بمناسـبة الاعتقـالات التـي تعرّضـت لهـا العنـاصر المتهمـة بالانتماء إلى حزب البعث العربي الاشـتراكي خلال شـهر يوليو/ تموز ١٩٦١، مبحـث "اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم" من هذا الفصل.

بـراءة وإخـلاص العمال من أجـل خدمة مصالحها الخاصة. وإنَّ الحكومـة تسعى إلى بـذل قصـارى جهدهـا مـن أجـل حمايـة الحركـة العمالية من اسـتغلال هذه العنـاصر الانتهازية اللامسؤولة لها ..".

كـما عـبّر الديـب في بيانـه عـن تقدير حكومـة الولايـة لموقف "**الاتحـاد العام للعمال المهنيـين الليبيّين**"[١٤٣] الـذي زعم أنّه عبّر عن استحسانه للإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضدّ النقابات الداعية إلى الإضراب العام، كما عبّر عن تقدير الحكومة للقرار الذي اتخذته بعض النقابات التابعة لاتحاد شيتا بعدم المشاركة في الإضراب. وقد أضاف الديب في بيانه:

"بالنظـر للاسـتفزازات التـي قـام بها الاتحـاد العـام لنقابات العـمال في ليبيـا، فـإنَّ الحكومـة مضطـرّة إلى اتخـاذ إجراءات صارمة لصيانة المصلحة العامة، والحكومة مسـيطرة الآن على الموقف، وعلى استعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة إذا دعت الضرورة من أجل تجنّب اضطراب الأمن ومن أجل تحقيق الاستقرار في البلاد".

المحـاكمـة

في ٧/ ١١/ ١٩٦١ وبعـد اعتقـال امتـدّ قرابـة شـهرين – دون توجيه تهمة محدّدة – تمّ تقديم **سـالم شـيتا** ونائبه **مختار الـدوكالي** إلى المحاكمة[١٤٤] أمام إحدى محاكـم الدرجـة الأولى بطرابلـس بتهمة إسـاءة التـصّرف في أمـوال الاتحاد،[١٤٥] وإسـاءة استخدام السلطات التي يخوّلها لهم وضعهم كمسؤولين في اتحاد نقابات العمال في ليبيا. ثمّ جرى تأجيل المحاكمة إلى يوم **٢١/ ١١/ ١٩٦١**.

١٤٣ كان رئيـس هـذا الاتحـاد السـيد إبراهيـم حافـظ رمضـان (أمازيغـي ذو توجّهـات بعثيـة) قـد اعتقـل منـذ شـهر يوليو/ تموز ١٩٦١ خلال تعرّض العناصر البعثية للاعتقالات، وحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدّة ستة أشهر.

١٤٤ كان قـد جـرى إطـلاق سراح بقيـة المعتقلـين مـن قـادة الاتحـاد دون محاكمـة وبكفالـة ماليـة يـوم ٢٤/ ٩/ ١٩٦١.

١٤٥ كان عـلي الديـب قـد ردّد هـذا الاتهـام ضـدّ سـالم السـيد شـيتا عـلى صفحـات جريدتـه "**الليبـي**" في عـام ١٩٥٩. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدعم المالي الذي تسلمه الاتحاد من حكومة ولاية طرابلس في عام ١٩٥٩ لم يتجاوز (٥٠٠٠) جنيه والمبلغ نفسه في العام ١٩٦٠.

غير أنَّ المحكمة لم تتمكن من إصدار حكمها على المتهمين إلا في يوم **٣/ ١٢/ ١٩٦١**. وقد قضى هذا الحكم بحبس **المتهم الأول سالم شيتا** مدة **أربعة أشهر ونصف الشهر** وغرامة قدرها (**٢٠**) جنيهاً مع استمراره في الحجز إلى أن تنظر محكمة الاستئناف في القضية، كما قضى بحبس **المتهم الثاني مختار الدوكالي** مدّة ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ وغرامة قدرها (**٢٠**) جنيهاً، ومع إعفاء المتهمين من مصاريف القضية.

وفي يوم **٢٣/ ١٢/ ١٩٦١** (أي قبيل الذكرى العاشرة للاستقلال بيوم واحد) أصدرت محكمة الاستئناف حكمها بإسقاط جميع التهم الموجّهة إلى شيتا والدوكالي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ حكومة الولاية رفضت السماح لأحد المحامين البريطانيين المختصّين (المستر أيدوين جونز Edwin Jones) – الذي عيّنه الاتحاد الحر – بالدفاع عن المتهمين، واكتفت بحضوره المحاكمة كمراقب فقط، كما رفضت السماح أيضاً لمحام تونسي تطوّع للدفاع عن المتهمين ولم تمنحه تأشيرة دخول إلى البلاد.

ردود فعل دولية

لقد أثارت عملية اعتقال سالم شيتا وبقية رفاقه من قياديّي الاتحاد العام لنقابات العمال **ردود فعل إقليمية ودولية واسعة ومتواصلة**، وأساءت إلى سمعة النظام الملكي أيما إساءة. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى **الوقائع** التالية:

- فور اعتقال سالم شيتا ورفاقه قام **عمر بيكو** Omar Becu السكرتير العام **للاتحاد العالمي لنقابات العالم الحر** (I. C. F. T. U.) بإرسال رسالة إلى **الملك إدريس**[١٤٦] يناشده فيها إطلاق سراح القادة العماليين المعتقلين، ويذكره بأنَّ الإجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة الليبية ضدّهم تتعارض مع الأعراف الدولية في

١٤٦ أفادت برقية مرسلة من السفارة الأمريكية مؤرّخة في ١٦/ ١١/ ١٩٦١، تحمل الرقم الإشاري (A-45) بالملف 773.00، أنَّ النقابيين علي بيطار ومختار الدوكالي يعتقدان بأنَّ الملك إدريس كان على غير علم بوجهات نظر القيادات العمالية حول تلك التطوّرات.

هذا المجال وتستوجب الشكوى ضدّ ليبيا لدى منظمة العمل الدولية.

- كما أعلن الاتحاد ذاته عن نيّته في إرسال **وفد** منه إلى ليبيا، وأبلغ **رئيس الوزراء** الصيد بأنَّ الاعتقالات التي تمّت تسيء إلى سمعة ليبيا. كما طلب الاتحاد المذكور من **الاتحادات العمالية الإفريقية** المرتبطة به أن تحثّ من جانبها الحكومة الليبية على الاستجابة لنداءاته. وقد قامت الاتحادات الإفريقية في شرق ووسط وجنوب القارّة بإرسال نداءات إلى الملك إدريس وإلى رئيس الحكومة تناشدهما إطلاق سراحٍ المعتقلين.

- خلال اجتماعات **لجنة صندوق التضامن العالمي** التابع للاتحاد الحر ببروكسل يومي ١٨-١٩ من سبتمبر/ أيلول تقرّر تخصيص مبلغ ألف (١٠٠٠) دولار كمساهمة لرفع معاناة أسر النقابيين المعتقلين في ليبيا.

- قام **الاتحاد العام لنقابات العمال العرب** بدوره بالاحتجاج لدى منظمة العمل الدولية إزاء الطريقة التي عاملت الحكومة القيادات العمالية الليبية بها.

- في ٢٢/ ٩/ ١٩٦١ قامت **سلطات ولاية طرابلس** بمنع **وفد من الاتحاد العالمي الحر** من دخول البلاد عن طريق مطار طرابلس، رغم أنَّ أعضاءه كانوا قد حصلوا على تأشيرة دخول لليبيا، وأنَّ الوفد أخطر السلطات الليبية عن وصوله مسبقاً. كما عومل بالطريقة نفسها وفي الفترة ذاتها ستة ممثلين **لاتحادات العمال بتونس والمغرب والجزائر**، ومنعوا من دخول طرابلس برّاً.

- في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ سجّل الاتحاد العالمي الحر **شكوى رسمية** لدى منظمة العمل الدولية ضدّ الحكومة الليبية مستندة إلى ملابسات الإضراب العام وما أعقبه من إجراءاتٍ قمعية من

قبل السلطات الليبية.

- رفضت الحكومة الليبية السماح لسالم شيتا (الموجود قيد الاعتقال) من الاستجابة للدعوة التي وجّهها إليه **المدير العام لمنظمة العمل الدولية** للمشاركة في اجتماعاتها المنعقدة في جنيف.

- حاول **الاتحاد العالمي الحر** استئناف علاقاتٍ طبيعية مع الحكومة الليبية بعد الإفراج عن سالم شيتا وذلكً بإرسال وفدٍ إلى ليبيا يوم **٢٧/ ٣/ ١٩٦٢** يضمّ عمر بيكو، وأحمد التليلي، والمستر بيير دي فرايس، غير أنَّ هذا الوفد منع من دخول البلاد رغم حصوله على تأشيرة الدخول.

- ألقى **عبد المولى لنقي** وزير العمل والشؤون الاجتماعية يوم **٣/ ٤/ ١٩٦٢ تصريحاً** شنّ فيه هجوماً عنيفاً على الاتحاد العالمي لنقابات العالم الحر، واتهمه بأنّه صنيع للاستعمار يحاول فرض عقوبات على ليبيا. كما أنكر في **خطاب** ألقاه يوم **٢١/ ٦/ ١٩٦٢** أمامً منظمة العمل الدولية في جنيفً أن تكون ليبيا قد مارست اضطهاداً بحق الحركة العمالية فيها.

معاودة النشاط

في أعقاب **خروج سالم شيتا** من السجن[١٤٧] شرع في **معاودة نشاطه النقابي والعام**. وفي ٤/ ١/ ١٩٦٢ قام بزيارة السفير الأمريكي **جونز** في مكتبه بطرابلس، وقد نسب تقرير،[١٤٨] أعدّته السفارة الأمريكية عمّا دار في ذلك اللقاء، **لشيتا** أقوالاً كان من بينها:

"أنّه أصبح **أكثر شعبية** بعد ما تعرّض له من اعتقال وحكمت المحكمة ببراءته، وأنّ زوّاره الشخصيين أصبحوا بالآلاف، ممّا دفع بشرطة طرابلس أن تطلب من

---

١٤٧ كان المجلس التنفيذي لولاية طرابلس قد استأنف حكم محكمة الاستئناف أمام المحكمة العليا الاتحادية.

١٤٨ التقرير رقم (٢٣)، مؤرّخ في ٨/ ١/ ١٩٦٢، الملف 873.06.

العقيد خشخوشة مدير المباحث العامة العمل على تقليل هؤلاء الزوّار ..".

"أن **الاتحـاد الذي يرأسـه أصبح أكثـر قوة من ذي قبل**، وأنّه، مـن جانبه، **يعتزم البقاء نشـطاً في المجال النقابي**، وأنّه أيضاً يعتزم إعادة ترشيح نفسه في انتخابات المجلس التشريعي لولاية طرابلس التي سـوف تعقد خلال شهر فبراير/ شباط ١٩٦٢".

"عبّر شـيتا عـن انتقاده **للتعديـلات** التي أدخلت خلال شـهر نوفمبر/ تشرين الثـاني ١٩٦١ عـلى **قانـون العمـل لسـنة ١٩٥٨**. كما أكـد أنَّ عدداً مـن أعضاء البرلـمان والمسـؤولين، بمن فيهم وزير العمل والشـؤون الاجتماعيـة **عبد المولى لنقي** نفسـه، هم ضدّ تلك التعديلات. وعبّر عن ثقته بأنّ البرلمان سوف يرفض المصادقة على تلك التعديلات".

"أنّ عبد المولى لنقي (وزير العمل) أكّد لشيتا أنّه ينظر إلى الأحداث التي وقعت على أنّها (**شيء مؤسف من الماضي**)، وعبّر عن أمله بأن تشرع وزارته مع نقابات العمال ببداية جديدة حول القضايا التي تهمّ العمال".

كما يفيد تقرير السفارة الأمريكية المذكور أنَّ شيتا قد عبّر للسفير الأمريكي عن مخاوفه من أن تسفر القلاقل والاضطرابات التي شهدتها الحركة العمالية منذ سـبتمبر/ أيلول ١٩٦١ عن إتاحة الفرصة أمام **الشـيوعيين** بالتغلغل في أوسـاط العمال ونقاباتهم.

وبعـد أن أشـار شـيتا إلى أنّـه يجد صعوبـة في مقابلة **الملك** بسـبب "**السـتار الحديـدي**" الـذي ضربته "**زمـرة القصر**" (البوصـيري الشـلحي وجماعته) من حولـه، تمنّـى على السـفير الأمريكي أن ينقـل إلى الملك إدريس الحقائـق المتعلقة بالحركـة العمالية ودور شـيتا فيهـا، غير أنَّ السـفير اعتذر عن القيـام بهذه المهمّة باعتبار أنَّ هذا أمر حسّاس ويتعلق بالأوضاع الداخلية في البلاد.

ومـن جهـة أخـرى، تفيد الوقائع بأن سـالم شـيتا قام بإعادة ترشـيح نفسـه **لعضويـة المجلـس التشريعي لولاية طرابلـس** عن منطقة بن غشـير التي عقدت انتخاباتهـا يـوم **٤/ ٢/ ١٩٦٢**، غـير أنّـه اضطرّ لسـحب ترشـيحه مـن المعركة

الانتخابية بسـبب ما رآه من تدخّل حكومة ولاية طرابلس ورئيس مجلسـها علي الديب في سير الانتخابات لمصلحة منافسه.[١٤٩]

ولا شـك أنَّ إبعاد علي الديب في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ عن منصب رئيس المجلس التنفيذي، وناظر الداخلية في حكومة ولاية طرابلس، قد أحدث انفراجاً كبيراً في علاقة سالم شيتا والنقابات العمالية بصفة عامّة مع حكومة الولاية.[١٥٠]

(ج) تعديـل قانون العمـل

سـارعت حكومة الصيـد، بالتوازي مع الإجراءات السـابقة تجـاه قيادات الاتحـاد العـام لنقابـات العـمال في ليبيـا، إلى القيـام في ٢٧/ ٩/ ١٩٦١ بنـشر **التعديـلات** المقـترح إدخالهـا على **قانـون العمـل لسـنة ١٩٥٨** والتـي تضمّنت وضـع **قيـود عديدة**، منها منع موظفي الحكومة وعـمال الخدمات العامة من **حق الإضراب**، وعدم السماح لبقية الفئات العمالية من ممارسة حق الإضراب إلا بعد استنفاد جميع سبل المصالحة والتحكيم، وبعد تقديم إخطار مسبق بنيّة الإضراب قبـل أسـبوعين من تنفيـذه. كما تضمّنـت هذه التعديـلات السـماح للنقابات في مختلف الولايات **بتشكيل اتحادات تجمعها**، غير أنّها لم تسمح بإقامة أكثر من اتحاد واحـد لعموم النقابات في ليبيا يمكنه الانضـمام إلى المنظمات العمالية الدولية بعد الحصول على موافقة وزير العمل والشـؤون الاجتماعيـة. وقد انتهزت الحكومة وجـود البرلمـان في إجـازة فاسـتصدرت التعديـلات الآنفة في تشريـع بموجب مرسـوم ملكـي مـؤرّخ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦١ جـرى نـشره في الجريدة الرسـمية بتاريخ **٢٤/ ١١/ ١٩٦١**.

وقد استقبلت هذه التعديلات باستهجانٍ من قبل عددٍ من **القيادات العمالية** وعـدد مـن أعضاء البرلمان، مـن بينهم **علي مصطفى المصراتي** الـذي عبّر عن نيّته في معارضـة قانون العمل الجديد إذ مـا عرض على البرلمان للمصادقة كما يقتضي الدستور.

---

١٤٩ راجـع تقريـر السـفارة البريطانيـة المـؤرّخ في ٩/٢/١٩٦٢ ذي الرقـم الإشـاري VT 1015/10 الملـف 165732 22860 الـذي أشـار إلى عـدّة أمثلـة عن تدخّـل المجلس التنفيـذي لولاية طرابلس في سـير تلك الانتخابات.

١٥٠ وذلـك عـلى الرغـم مـن انتخـاب عـلي الديـب في التاريـخ نفسـه رئيسـاً للمجلـس التشريعـي لولايـة طرابلس.

وفضـلاً عن ذلك، قـام **الاتحاد العالمي لنقابات العالم الحر** بالشـكوى لدى منظمـة العمـل الدولية ضدّ هـذه التعديلات التي أدخلت عـلى قانون العمل في ليبيا، ووصفها بأنّها:

"مناقضـة تمامـاً للضمانات التـي تكفلها المواثيـق الدولية، وللمبـادئ المقبولة والمتعارف عليها بشأن حرية العمل النقابي".

(د) تفســيرات

مـا هي تفسـيرات مـا جرى مـن **مواجهة** بـين حكومة الصيد وبـين الحركة النقابية، ولاسيما الاتحاد العام لنقابات عمال ليبيا[١٥١] الذي يرأسه سالم شيتا؟!

لقد تضاربت الآراء في تفسير هذه المواجهة ..

فالمستر جون نورمان يذهب إلى القول:

"مـن أجـل كبح جماح الحركة النقابية الحرّة (في ليبيـا) قامت الحكومة (الليبية) عـن عمد باعتقال السـكرتير العام لاتحاد نقابات العـمال في ليبيا ورفاقه ... لقد كانـت الحكومـة تتحفـز منذ بعض الوقت لمواجهة مع شـيتا كـي توضح له من المسؤول الحقيقي عن العمال الليبيّين .. الحكومة أم شيتا؟"[١٥٢]

أمّا المسـتر جيمس باوتون James H. Boughton السكرتير الأول بالسفارة الأمريكيـة فقد عقّـب، في ختام تقريره الـذي تناول فيه الأحـداث الخاصّة بهذه المواجهة، بقوله:

"إنَّ تحـرّك الحكومـة كان عـلى الأرجـح محاولة مدبّرة بوسـاطة وزيـر العمل والشـؤون الاجتماعيـة ورئيس المجلس التنفيـذي (على الديـب) اللذين يكنّان العداء الشـديد لشـيتا، وذلك من أجل إفقاده المصداقية وتحطيـم تجمّعه العمالي .. ولا يُسـتبعد أن يكون وضع شـيتا الآن هو نتيجة وقوعه في الفخّ الذي نُصب لـه... إلا أنّ شـيتا كان يدرك مع ذلك تمـام الإدراك أنّ وضعه آخذ بالتدهور في

١٥١ باعتبـار أنّـه كان وراء قضيتـي إبراهيـم حماد وإبراهيـم حافـظ رمضـان شـبهة وجـود أبعـاد واتهامات سياسية غير نقابية.
١٥٢ نورمان، ص ١٥٧، ١٦٢.

ظل العداء الذي يواجهه من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة ولاية طرابلس، ومن ثمّ فإنّه أقدم على تنفيذ تهديده بتنظيم الإضراب العام "**كخطوة يائسة**"، على أمل أن يؤدّي تعاون النقابات المكوّنة لاتحاده، معه بشكل كبير، إلى إثبات نفوذه أمام الحكومة وجعلها تستجيب لمطالبه".[١٥٣]

أمّا التقرير[١٥٤] الذي أعدّته **السفارة الأمريكية في ٢/ ١٠/ ١٩٦١**، فقد نسب إلى محمد عثمان الصيد جملة أقوال وملاحظات جاء فيها:

"إنَّ سالم شيتا السكرتير العام لاتحاد نقابات العمال في ليبيا أبلغ رئيس الوزراء (الصيد) خلال شهر يوليو/ تموز عن عزمه على دعوة نقابات الاتحاد إلى إضراب عام احتجاجاً على فشل الحكومة في الوفاء بوعودها بزيادة أجور العمال. والصيد، من جانبه، طلب من شيتا أن يتخلى عن المطالبة بزيادة الحدّ الأدنى اليومي للأجور إلى (٤٥) قرشاً، كما وعده بأن تقوم الحكومة عوضاً عن ذلك باتخاذ خطوات من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للعمال عن طريق إقامة المتاجر والتعاونيات الخاصّة بكل نقابة من نقابات الاتحاد ممّا سيوفر للعمال فرصة شراء حاجياتهم بأسعار مخفضة".

"وقد وافق سالم شيتا على هذا الاقتراح، وقام الصيد بالسفر بناءً على ذلك إلى أوروبا في إجازة. وخلال غياب رئيس الوزراء، ذهب شيتا إلى مصر في الوقت الذي كان فيه البوصيري الشلحي وعبد الله عابد متواجدين بها. وقد نجح هذان الاثنان في إقناع الحكومة المصرية بأن تنقل إلى شيتا تعهّدها بتقديم الدعم له في حال وقوع مواجهة بينه وبين الحكومة الليبية قد تترتب على تنفيذ الإضراب العام. وقد قام شيتا (إثر تلقيه الوعود بالدعم المصري) بالعودة إلى ليبيا ونقض اتفاقه مع رئيس الوزراء، ومن ثمّ فإنّ عليه أن يتحمّل النتائج".

وقد ذيّلت **السفارة الأمريكية**، ما نسبته في تقريرها السابق إلى الصيد من أقوال، بتعليق جاء فيه:

---

١٥٣ التقرير رقم (١٢٣) المؤرّخ في ٢١/ ٩/ ١٩٦١، الملف 873.062.

١٥٤ التقرير يحمل الرقم (١٤٠) بالملف 773.00 وهو مؤسّس على ما دار من حديث بين رئيس الوزراء والقائم بالأعمال البريطاني لاندي مور A. A. W. Landymore يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٦١. وتجدر الإشارة إلى أنَّ السفارة البريطانية كانت تتابع المشهد النقابي في ليبيا عن طريق المستر طومسون W. R. Thomson الملحق العمالي بسفارتي بريطانيا في تونس وليبيا الذي أعدّ عدداً كبيراً من التقارير حول تطوّرات الحركة النقابية في ليبيا في تلك الفترة.

"نحن على علم بأنَّ أعضاء كثيرين في الحكومة الاتحادية، وفي حكومة الولاية (طرابلس)، حاولوا خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب (١٩٦١) الضغط على سالم شيتا كي يتراجع عن دعوته للإضراب العام على الرغم من أنَّ رواياتهم حول دوافع شيتا وردود فعله تختلف عمّا ورد على لسان الصيد. ليس من المستبعد أن يكون رئيس الوزراء قد حاول أن يقنع شيتا بالتراجع عن فكرة الإضراب، وأن يبرم معه اتفاقاً على النحو الذي سرده، ومع ذلك، فإنَّ السفارة تؤمن بوجود **تعقيدات** في الموضوع أكثر من تلك التي أوردها الصيد، كما أنّها تعتقد أنَّ السبب الرئيس وراء "**الخطوة اليائسة**" التي قام بها شيتا يعود إلى علمه بأنّه فقد دعم الحكومة له (ولاسيما حكومة ولاية طرابلس، نتيجة الخصومة بينه وبين رئيس المجلس التنفيذي علي الديب)، وإنّه من غير المستبعد، في الوقت نفسه، أن يكون شيتا قد تلقى وعوداً بالدّعم الخفيّ من مصر[١٥٥] في حال قيامه بالإضراب العام".

أمّا التقرير الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٦١ حول المقابلتين اللتين أجراهما مندوبان عنها مع الأستاذ **مصطفى بعيّو** وكيل وزارة الخارجية بالوكالة يوم ١٨/ ١١/ ١٩٦١، ومع **محمد موسى المنصوري** وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يوم ٢٢/ ١١/ ١٩٦١، فقد جاء فيه بهذا الخصوص:

"لقد عبّر **مصطفى بعيّو** و**محمد موسى** عن إدراكهما للدعاية السلبية التي جلبتها التطورات العمالية الأخيرة على سمعة ليبيا .. وقد أشار الاثنان إلى **أنّهما، وكثيراً من المسؤولين الليبيّين، محرجون جداً من الطريقة التي عالجت بها حكومة ولاية طرابلس هذه المسألة، وعلى الأخص فيما يتعلق بإقدامها على اعتقال قادة النقابات**. ولقد وضع **محمد موسى** اللوم فيما هي عليه الحركة العمالية على **عاتق علي الديب رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس، الذي كانت تحرّكه في قراراته تلك الضغينة الشخصية التي يكنّها لسالم شيتا**".[١٥٦]

وأيّاً ما كانت الأسباب والدوافع وراء ما حدث، وعلى الرغم من أنَّ سالم شيتا واصل نشاطه النقابي فيما بعد، وعلى الرغم من أنَّ الاتحادات التي أعيد

١٥٥ يلاحظ أنَّ هذه الأحداث قد وقعت في الفترة التي كانت مصر تحضّر خلالها (عبر البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي) لزيارة الملك إدريس إلى القاهرة، وهي الزيارة التي تمّ إجهاضها في اللحظات الأخيرة. راجع مبحث "مسعى جديد لإعلان الجمهورية" بالفصل السابق.

١٥٦ التقرير رقم (٣٠١) المؤرّخ في ٣٠/ ١١/ ١٩٦١، الملف 873.06.

تشـكيلها واصلت اجتماعاتها ونشـاطها، فلا يوجد شـك في أنَّ التطورّات الآنفة أضعفت الحركة النقابية في البلاد، كما أسـاءت إلى سـمعة النظام الملكي، وأفقدته الرصيـد النقابي الطيّـب الذي بنته حكومات هذه الحقبـة ورجالاتها لليبيا، عربياً وإفريقيا وعالمياً، كما كانت مظهراً من المظاهر السـيّئة لتنامي الصراع الداخلي بين مختلف نخبها.

اعتقال عبد القادر العلّام

السيد **عبد القادر العلّام** هو أحد زعماء قبيلة "**العبيدات**" كبرى القبائل البرقاوية التي تقطن المنطقة من رأس التراب (شرقي مدينة البيضاء) حتى الحدود المصرية. وقد شغل العلام منصب وزير الزراعة والثروة الحيوانية في حكومة برقة (التي تشكلت قبل استقلال ليبيا)، ثمّ أصبح ناظراً في عدد من تشكيلات المجلس التنفيذي لولاية برقة منذ الاستقلال، إلى أن اختاره مصطفى بن حليم عام ١٩٥٦ ليشغل منصب **وزير الدفاع**[١٥٧] في التعديل الذي أدخله على وزارته في **٣٠/ ١٠/ ١٩٥٦**.

وقد جاء في تقرير سرّي، أعدّته السفارة الأمريكية في بنغازي بتاريخ **٢/ ٣/ ١٩٥٧** ويحمل عنوان "**نشاطات وزير الدفاع في برقة**"،[١٥٨] ما يلي:

"لقد فقدت برقة للحكومة الاتحادية **أحد أكثر سياسيّيها موهبة**، عندما عيّن رئيس الوزراء بن حليم عبد القادر العلّام وزيراً للدفاع".

"العلّام، على عكس بقية السياسيين البرقاويين الذين انتقلوا إلى طرابلس، **ظل محافظاً بشكل جيّد على علاقاته المحلية في برقة**. لقد قام العديد من المرّات بزيارة ولايته الأصلية. ووفقاً لتقارير موثوق بها **قام بعمليات إثارة شديدة في أوساط أبناء قبيلته العبيدات**".

"لقد ظهرت تأثيرات جهود العلّام واضحة من خلال قيام **وفدٍ من شيوخ قبيلة العبيدات** بالحضور إلى مدينة **درنة**، أثناء وجود بن حليم بها بصحبة ضيفه رئيس الوزراء التركي،[١٥٩] وتسليمه مذكرة يطالبونه بموجبها **بمثابرة**

---

١٥٧ وصفه السيد بن حليم بأنّه "رجل على قدر كبير من الشجاعة والكفاءة"، صحيفة **الشرق الأوسط**، (العدد رقم (٥٥٧٣)، ٢/ ٣/ ١٩٩٤).

١٥٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (73) بالملف (773.00).

١٥٩ قام رئيس الوزراء التركي المرحوم عدنان مندريس بزيارة رسمية لليبيا لمدّة خمسة أيام انتهت في ٢/ ٢/ ١٩٥٧.

جهوده لتحقيق المزيد من المركزية في سلطات الحكومة الاتحادية.[١٦٠] لقد كانت هذه الخطوة بمفردها كفيلة بإثارة هواجس سلطات ولاية برقة. غير أنَّ الأمر لم يقتصر عليها، فسرعان ما أعقبتها خطوات أخرى كانت أكثر إزعاجاً وإثارة، إذ أفادت التقارير (الأمنية) التي وصلت سلطات ولاية برقة أنَّ وزير الدفاع الاتحادي (عبد القادر العلّام)، أثناء لقاءٍ له مع حشد كبير من أبناء قبيلة العبيدات، **شنّ هجوماً عنيفاً على والي برقة حسين مازق،**[١٦١] **وأنّه لم يكتفِ باتهامه باستعمال نفوذه لتحقيق مكاسب شخصية، بل اتهم الوالي باتباع سياسة تمييز ضدّ قبيلة العبيدات** ... وقد **قام الوالي بإطلاع الملك على نشاطات العلّام**".

وقد علقت السفارة الأمريكية في تقريرها على هذا **التحرّك من قبل العلّام** بقولها:

"بعد الصراعات العلنية بين **والي برقة** ورئيس الوزراء **بن حليم** خلال عام **١٩٥٥** جرت تهدئة الأمر خلال عام **١٩٥٦**. كان الخلاف بين الاثنين يدور حول تمركز الإدارة في يد الحكومة الاتحادية. ويمكن للمرء أن يتخيّل ردود فعل الوالي لتجدّد الصراع حول هذا الموضوع. ولا بدّ أنّه كان مزعجاً له، وربّما للملك أيضاً، أن يستخدم العلّام ما استردّه من نفوذ مع قبيلة العبيدات (بعد تعيينه وزيراً للدفاع) لتحريك هذا الموضوع. **فالعبيدات** لم يكونوا تماماً راضين في يوم من الأيام عن الطريقة التي تعاملهم حكومة ولاية برقة بها، كما يُعتقد بأنّهم ما زالوا يحتفظون بتعاطفٍ مع فرعٍ السيد أحمد الشريف من العائلة السنوسية، وهو الفرع الذي أصبح مستهدَفاً لغضب الملك".

ثمَّ مضت السفارة في تعليقها:

"على الرغم من تردّد إشاعاتٍ حول قيام بن حليم بإعطاء العلّام أموالاً لتوزيعها على قبيلة العبيدات، فإنّه لا يمكننا القول، في ضوء المعلومات

---

١٦٠ وذلك في مواجهة سلطات حكومات الولايات. وبالطبع كانت هذه الدعوة متناقضة مع التوجّه العام الذي كان سائداً بصفة عامة في ولاية برقة، وبين قبائلها البدوية على وجه الخصوص.

١٦١ ينتمي حسين مازق إلى قبيلة **البراعصة** المنتشرة في المنطقة المتاخمة لمنطقة تواجد قبيلة **العبيدات**. وقد عرفت العلاقات بين القبيلتين صراعاتٍ عنيفة امتدّت فترة من الزمن وتوارثتها أجيال القبيلتين التي عاشت في حقبة الاستقلال.

المتاحة، بأنَّ بن حليم مسؤول بشكل مباشر عن نشاطات وزير الدفاع في حكومته. إنَّ العلّام يمتلك القدرة التامّة على التصرّف بهذه الطريقة بمحض إرادته المطلقة. **إنّه يحمل ضغينة شديدة ضدَّ الوالي (حسين مازق)، ولعل كل ما قام به بن حليم هو أنّه وضع العلّام في المنصب الذي مكّنه من تسوية الحساب مع غريمه الوالي.**"[١٦٢]

ورغم استقالة بن حليم من رئاسة الوزارة، بقي العلّام ضمن التشكيل الجديد للوزارة الذي ترأسّه **عبد المجيد كعبار** منذ **٢٦/ ٥/ ١٩٥٧**، فتولى **وزارة المواصلات** بدلاً من وزارة الدفاع. وتفيد الوثائق الأمريكية أنَّ زملاء العلّام في الوزارة كانوا يتهمونه بأنّه **أمريكي التوجّه أكثر من اللزوم**[١٦٣] (too pro-American). وقد خرج العلّام من الوزارة في أوّل تعديل أدخله عليها رئيسها كعبار في **٢٧/ ٤/ ١٩٥٨**[١٦٤] ليعود إليها مرّة أخرى في التعديل الذي أدخِل عليها في **٢٩/ ٩/ ١٩٦٠**، أي قبل سقوط الوزارة بنحو أسبوعين.

ومع تولي **محمد عثمان الصيد** لرئاسة الوزارة في **١٩/ ١٠/ ١٩٦٠**، عاد عبد القادر العلّام **وزيراً للخارجية** وبقي في هذا المنصب حتى **٣/ ٥/ ١٩٦١**. وقد أورد الصيد في مذكراته[١٦٥] أنّ العلّام أبدى تحفظه على قرار الحكومة بحل هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة في **٩/ ١١/ ١٩٦٠** على أساس أنّ هذا القرار قد يخلق مشاكل سياسية لليبيا. كما أشار في موضع آخر من المذكرات نفسها[١٦٦] إلى أنَّ الملك إدريس وافق على مضض على اقتراح حكومته بأن يسافر العلّام، وزير الخارجية يومذاك، كي يمثل ليبيا في مؤتمر القمّة الأفريقي بالدار البيضاء

---

١٦٢ أشارت برقية بعثت بها السفارة الأمريكية إلى واشنطن تحمل الرقم (٤) ومؤرّخة في ١٥/ ٨/ ١٩٥٥ (الملف 773.00) إلى أنَّ رئيس الوزراء بن حليم كان يسعى لإبعاد والي برقة حسين مازق عن منصبه، على أساس أنَّ الأخير كان على صداقة حميمة مع أبناء فرع عائلة السيد أحمد الشريف السنوسي، وأنَّ رئيس الوزراء بن حليم يتطلع إلى أن يستبدل بالوالي مازق شخصاً آخر يتماشى مع رغباته.

١٦٣ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٥٧ وتحمل الرقم (٩) بالملف (773.13).

١٦٤ التحق العلّام بعد خروجه من الوزارة بالعمل كمستشار في شركة البترول الأمريكية أسّو/ ليبيا وظل فيها حتى التحاقه مجدّداً بالوزارة في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٠. ويشير تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٧) المؤرّخ في ١٥/ ٧/ ١٩٥٩ إلى تحرّك عدد من زعماء قبائل العبيدات على رأسهم فضيل بوحمد، وحفيظة المبروك حفيظة، وصالح سليمان، والسنوسي عبد السيد، ضدّ العلّام، وتقدّمهم بشكوى لدى السفارة الأمريكية في بنغازي ضدّ شركة أسّو، الملف 773.11.

١٦٥ الصيد، ص ١٥١.

١٦٦ المصدر نفسه، ص ١٨٦.

بالمغـرب والذي دعا إليه العاهل المغربي في يناير/ كانون الثاني من العام ١٩٦١، وقد زعم الصيد أنَّ تردّد الملك كان راجعاً إلى عدم ارتياح الملك كثيراً لعبد القادر العلّام.

يشـهد الكثيرون من معاصري تلك الحقبة أنَّ **أداء العلّام كوزير للخارجية كان متميّزاً وجديراً بالتقدير**. وقد وصفه سيف النصر عبد الجليل بقوله "إنَّ عبد القادر العلّام هو أحسـن وزير خارجية عرفته ليبيا. وإنّ أداءه خلال مؤتمر القمّة الأفريقي بالدار البيضاء كان متميّزاً، وجسّد الشخصية الليبية المستقلة."[١٦٧]

ورغم الأداء المتميّز لعبد القادر العلّام كوزير للخارجية، **فقد جرى إخراجه من الوزارة** في التعديل الذي أدخله عليها رئيسـها الصيد في **٣/ ٥/ ١٩٦١**، وتم استبدال **سليمان الجربي** به. يقول الصيد عن أسباب إخراج العلّام من الوزارة:

".. رغـم أنَّ عبـد القادر العلّام كان من أقرب أصدقائي إلى نفسي، وكنت قد تعرّفت عليه عام ١٩٥٥ ووجدت فيه إنسـاناً شهماً وكريماً ونبيلاً، وكنّا أكثر من صديقـين، وما زلـت أكنّ له كل تقدير ومودة ومحبّة، لكن للسياسـة والضرورة أحكامهـا، **فعندمـا علمت أنّه يتعـاون مع ناظـر الخاصّة الملكية وعبـد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم من وراء ظهري، أخرجته من الحكومة**."[١٦٨]

بعد إخراج العلّام من الوزارة، جرى تعيينه بموجب مرسـوم ملكي مؤرّخ في **٦/ ٧/ ١٩٦١ سـفيراً لليبيـا في العـراق**.[١٦٩] وتفيد وثيقة سرّيـة أمريكية[١٧٠] أنّ العـلّام تحـدّث يوم ٨/ ٧/ ١٩٦١ عن هـذه التطوّرات مع المسـتر Robert Eeds

---

١٦٧ سـيف النـصر عبـد الجليـل كان يشـغل منصـب رئيـس المجلـس التنفيـذي لولايـة فـزان. وقـد جـاء ذلـك الوصـف خـلال لقاء بينه وبين السـفير الأمريكي جون ويـزلي جونز بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٦١. انظر: تقرير السـفارة الأمريكية رقم (٣) المورخ في ٦/ ٧/ ١٩٦١ بالملف 773.13

١٦٨ المصـدر نفسـه، ص ٢٢٤. أنكـر بـن حليـم مـا أورده الصيـد في مذكراتـه حـول أسـباب إبعـاد عبـد القـادر العـلّام عـن الـوزارة، وزعم بن حليم أنَّ السـبب الحقيقي يتمثل في اكتشـاف العـلّام لبعض أعمال رئيسـه الصيد، فواجهه بها علناً، ممّا أغاظ الصيد وجعله يتخلص منه. وقد زعم بن حليم أنّه سـمع هذا الأمر من العلّام شـخصياً. (الحلقة الثالثة من ردود بن حليم على مذكرات الصيد المنشورة في العدد رقم (٥٥٧٣) من صحيفة **الشرق الأوسط** الصادر بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٩٤). وقد عاد الصيد، في ردّه الذي نشر بالعدد رقم (٥٦١٠) من الصحيفة ذاتها الصادر بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٩٤، ليؤكد صحّة ما ادّعاه في مذكراته حول السبب الذي جعله يخرج العلام من الوزارة، والذي يتمثـل في تآمـر العلّام مـع بن حليم والبوصيري ضدّه، مؤكـداً أنّه علم بهذا الأمر عن طريـق صديقه والي طرابلس فاضل بن زكري.

١٦٩ تـمّ في ٩/ ٧/ ١٩٦١ رفـع التمثيـل الدبلومـاسي بـين ليبيـا والعـراق إلى درجـة سـفارة. ولم يكـن لليبيـا حتـى ذلك التاريخ سفير مقيم في بغداد، إذ كان سفيرها في تركيا (علي الجربي) يمثلها أيضاً لدى العراق.

١٧٠ تحمل الرقم الإشاري (٣٨)، مؤرّخة في ٢٦/ ٧/ ١٩٦١، بالملف (773.521).

رئيس شركة **أسّو ليبيا** الذي وصفته الوثيقة بأنّه "مستخدمه السابق former employer".[١٧١] ونسبت هذه الوثيقة إلى العلّام قوله أنّه لم يكن سعيداً بالتعيين، وأنَّ **الملك** طلب منه مباشرة قبول هذه المهمّة، وأنَّ **بن عثمان** (رئيس الوزراء) لم يكن له أيّة صلة بهذا القرار.[١٧٢] كما عبّر العلّام أنَّه **لا يرغب في أن يكون بعيداً عن البلاد في هذا الوقت بالذات الذي تشهد برقة فيه قلاقل قبلية، كما عبّر عن أمله في ألا يبقى ببغداد أكثر من بضعة أشهر.**

في هذه الأثناء، وقبل أن يلتحق العلّام بمنصبه في بغداد، ألقت السلطات الأمنية في بنغازي القبض يوم **٢٢/ ٧/ ١٩٦١** على **إبراهيم حمّاد** و**محمد عبد الرازق منّاع** وآخرين[١٧٣] بتهمة التحضير لأعمال مناوئة لسلطات ولاية برقة.

وفي **١٤/ ٩/ ١٩٦١** ألقت السلطات الأمنية ذاتها القبض على عبد القادر العلّام بحجّة أنَّ التحقيقات مع حمّاد ومنّاع ومجموعتهما كشفت أنَّ العلّام كان وراء هذه المجموعة.[١٧٤] وعلى الفور تحرّكت **وفود من قبيلة العبيدات** إلى طبرق حيث تمكنت يوم **٢٨/ ٩/ ١٩٦١** من مقابلة الملك واحتجّت لديه على إقدام سلطات الولاية على اعتقال العلّام، الأمر الذي حدا بالملك للتدخّل، فأصدر أوامره خلال ساعة واحدة من استقباله للوفد بإطلاق سراح العلّام، وهو ما تمّ بالفعل.

وتؤكد الوثائق الأمريكية أنَّ ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** قد لعب دوراً في هذه التطوّرات. من ذلك ما أشار إليه تقرير السفارة الأمريكية رقم (٥١) المؤرّخ في **٢٤/ ١٠/ ١٩٦١** وقد جاء فيه:

---

١٧١ إشارة إلى أنَّ العلّام كان يعمل مستشاراً بهذه الشركة.

١٧٢ أورد الصيد في (ص ٢٢٤) من مذكراته أنّه هو الذي اقترح تعيين العلّام سفيراً في العراق، لكنّه لم يقبل إذ كانت رغبته هو وأصدقاؤه أن يعيّن في القاهرة، وذلك في إطار مخططٍ وضعه ناظر الخاصّة الملكية (البوصيري الشلحي) حتى يكون سفير البلاد في مصر من أحد أصدقائه.

١٧٣ راجع مبحث "قضية حمّاد ومنّاع" في هذا الفصل.

١٧٤ راجع على سبيل المثال برقية السفارة الأمريكية في بنغازي رقم (٥٧) المؤرّخة في ٢٧/٩/١٩٦١، الملف (773.00). غير أنَّ الصيد أورد في (ص ٢٢٤) من مذكراته أنَّ التهمة الموجّهة إلى العلّام هي أنّه كان المحرّض لمجموعة من أبناء قبيلة العبيدات قامت بنسف أنبوب مياه يمرّ من "عين مارة"، التي تقع في أراضي تلك القبيلة، إلى مدينة "البيضاء" التي تقطنها قبيلة "البراعصة" الخصم التاريخي للقبيلة الأولى. كما زعم أنَّ التحقيق مع المقبوض عليهم كشف عن صلتهم بالعلّام وتحريضه لهم. وزعم الصيد أيضاً أنّه اعترض لدى الملك على اعتقال سلطات الولاية للعلّام **قبل رفع الحصانة الدبلوماسية عنه**. وقد فات الصيد أن لا حصانة لسفير في بلاده، وأنَّ الحصانة التي يتمتع بها أيّ سفير أو دبلوماسي هي فقط في البلاد الأجنبية التي يمثل بلاده لديها.

"... **توجـد مـؤشّرات قويـة عـلى أنّ البوصـيري الشـلحي كان يؤيّـد العـلّام ضـدّ الـوالي** (حسـين مازق)، كما أنّـه كان أداة في إقنـاع الملك بـأنَّ العلّام بريء مـن الاتهامـات الموجّهة إليـه، ومن ثم ينبغـي إطلاق سراحـه. **وتوجد بعض المـؤشرات التـي تربط بـين البوصيري والعـلام**، ويبدو أمراً واقعيـاً افتراض أنَّ هـذه الرابطـة بينهـما، أيّاً كانـت طبيعتهـا، **تنطوي، بين أسـبابها الرئيسـية، على رغبة الرجلين في نسـف نفوذ الوالي حسـين مازق**. ووفقاً لما فهمته السفارة، فإنَّ **البوصـيري هو الذي رتّب لوفـد قبيلة العبيدات مقابلة الملـك وتقديم عددٍ من المطالب إليه تتعلق بحكومة ولاية برقة**".

وتخلص السفارة في برقيتها إلى القول:

"**و يمكـن مـن ثمّ النظر إلى البوصيري على أنّه رجل على اسـتعدادٍ أن يسـتخدم مركـزه للتآمـر ضـدّ عـدوّه** (في هذه الحالة حسـين مـازق) **مع أطـراف أخرى، كأدواتٍ غـير واعيـة، وتحمـل دوافـع مغايـرة لدوافعـه، لمجـرّد أنّها قـادرة على مساعدته في بلوغ أهدافه الخاصّة**."[175]

وقد نقل المستر **دورمان** Dorman، في برقية بعث بها إلى الخارجية الأمريكية بتاريـخ **٩/ ١١/ ١٩٦١**، الانطباعـات التي خرج بها والملاحظات التي سـمعها مـن العـلّام خلال زيارة خاصّة قـام له بها في بيته ببنغازي في اليوم السـابق (بعد إطلاق سراحه)، وورد فيها:

"بدا العلّام متمتعاً بروح عالية. وقال إنّه **لم يتعرّض خلال الأسـبوعين اللذين أمضاهـما بالسـجن لأيّـة إسـاءة في المعاملة**. كما أكـد أنَّ من أبرز ما أثـار اهتمامه بشـأن اعتقالـه أنَّ **التأييـد الذي لقيه لم يقتـصر على أبناء قبيلته، بـل تجاوزهم إلى آخرين من أهالي برقة الذين تحرّكوا بوازع إيمانهم بضرورة حماية حقوق المواطن الدستورية**".

"لقد ذكر العلّام أنَّ شـيوخ قبيلة العبيدات احتجّوا يوم **٢٨/ ٩/ ١٩٦١** لدى الملك في طبرق ضدّ اعتقاله. **وخلال ساعة أصدر الملك أوامره بإطلاق سراحه**.

---

١٧٥ لا يخفـى عـلى القـارئ أنَّ هـذه العبـارة تحمـل تحذيـراً لصانـع القـرار الأمريكـي مـن شـخصية البوصـيري ومن الأسـاليب التي يمكن أن يلجأ إليها من أجل بلوغ أهدافه، كما أنّها تحمل دفاعاً مبطناً وتسـويغاً لتعاون العلّام مع البوصيري الشلحي.

وأنّـه قامـت في الوقت نفسـه أعداد كبـيرة من رجـال قبيلة العبيـدات بمغادرة نجوعهـم وخيامهـم والتوجّه إلى مناطـق الغابات بالجبل الأخضر تحسّـباً لما قد يسـفر عنه احتجاج شـيوخهم عند الملك. ولو حدث أن رفض الملك الالتماس الذي قدّمه شـيوخهم إليه للجأ هؤلاء الرجال إلى اسـتخدام القوة. وفور سماع هـؤلاء لخبر إطـلاق سراح العّـلام، توجّهـوا إليه في بنغـازي لتهنئتـه وعرض خدماتهـم عليه، ولكنّ العلّام أمرهـم بالعودة إلى نجوعهم. وقد أضاف العلّام **أنّـه لا يوجد أسـاس من الصحّة لمـا تردّد من أنَّ شـيوخ قبيلة العبيـدات هدّدوا الملـك بالانشـقاق بمناطقهم والانضـمام إلى مصر المتاخمة في حال عدم اسـتجابة الملك لطلبهم بإطلاق سراحه**".[١٧٦]

يضيـف الصيد[١٧٧] بهذا الصـدد "أنَّ الملك وافق على الإفراج عن عبد القادر العلّام على أن تُحدّد إقامته في منزله حتى ينتهي التحقيق".[١٧٨]

وفي الواقع، أنَّ تداعيات حادث اعتقال عبد القادر العلّام وإطلاق سراحه لم تتوقف إلا بعد أن أدّت – مع عددٍ من العوامل الأخرى – إلى اسـتقالة حسـين مازق في **١٥/ ١٠/ ١٩٦١** من منصب والي برقة الذي شغله قرابة تسع سنوات، الأمـر الذي أدّى بالتالي إلى حرمان ولاية برقة من الاسـتقرار والهدوء السـياسي اللذين تمتعت بهما طوال تلك المدة.[١٧٩]

١٧٦ وردت عـدّة تقارير وبرقيات مرسـلة مـن السـفارتين الأمريكيـة والبريطانيـة تفيـد بـأنَّ شـيوخ قبائـل العبيـدات هـدّدوا الملك أثناء لقائهم به يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ بأنّه ما لم يسـتجب لطلبهـم بإطلاق سراح العلّام فإنّهم يفكـرون جدّياً في الاتصـال بمـصر والانضمام إليها. راجع على سـبيل المثـال التقرير الأمريكي رقـم (٥١) المؤرّخ في ٢٤/ ١٠/ ١٩٦١ والذي يحمل عنوان "وال جديد لبرقة" "New Wali For Cyrenaica".

١٧٧ الصيد، ص ٢٢٥.

١٧٨ يُفهـم مـن مطالعـة مذكـرات الصيـد (ص ٢٢٤–٢٢٥) أنّـه كان وراء موافقـة الملـك عـلى إطـلاق سراح العلّام، ولم يورد الصيد أيّ ذكر لدور قبيلة العبيدات في هذا الخصوص.

١٧٩ إنّـه لمـن الأمـور المؤسـفة التـي شـهدتها تلـك الحقبـة وقـوع هـذا الخـلاف المزمـن بـين حسـين مـازق وعبـد القـادر العـلّام اللذيـن عُرفـا بكثير مـن الخصائص التـي تجعل مـن كل منهما شـخصية متميّزة وذات ثقل سـياسي واجتماعـي كبـير. لقد خسرت ليبيا، وعلى الأخص ولاية برقة، الكثير من جرّاء تلك الخصومة، ولاسـيما أنّها كانت ذات طابع شخصي.

نـزاعات قبـلية وعـرقية

غنـيّ عـن القـول أنَّ **التركيبـة العرقيـة والقبلية للشـعب الليبـي** (بأطيافها الأمازيغية/ البربرية والعربية والتركية والزنجية) قد تشكلت عبر عدّة قرون من الزمـان، وأنّه لم يكن للعهد الملكي، الذي بدأ مع دولة الاسـتقلال في أواخر عام ١٩٥١، أيّ دور في صنعها، وأنَّ تلك التركيبة بتشـّعباتها وتداخلاتها هي إحدى **موروثات** الحقب الغابرة، وأنَّ ذلك العهد لم يكن بمقدوره أن يتجاهلها أو يقفز عنها، ناهيك عن أن يلغيها تماماً، حتى لو أراد ذلك وسعى له سعيه.

وإذا كان "**المـوروث القبـلي**"، في بعض أبعاده التاريخية في ليبيا، **ثقيلاً مظلماً** مـن حيث ارتباطه **بالعصبية العمياء**، والاقتتال وأعـمال الثأر بين مختلف القبائل لأتفـه الأسـباب وأوهاها، ومـن حيث ارتباطـه **بالتواطؤ مع الغـزاة** أحياناً، فإنَّ الإنصاف يوجب الإشـارة إلى أنَّ هذا الموروث قد اكتسب خلال مراحل أخرى مـن تاريخ ليبيا **مضامين إيجابية وضيئة**، من ذلك ما قامت به الحركة السنوسـية، عندمـا اسـتطاعت أن تتخذ مـن "العلاقة القبلية" أساسـاً لتنظيم ونـشر "**الزوايا السنوسية**" و"**أدوار الجهاد**" في مواجهة الغزاة الإيطاليين.

ويصدق القول ذاته بالنسـبة "**للموروث العرقي**" للشـعب الليبي، ولاسيما فيما يختصّ بالعلاقة بين الدم "**الأمازيغي**" والدم "**العربي**" اللذين يتكوّن **النسيج الرئيسي للشعب الليبي** منهما. فقد شهدت العلاقة بين القبائل الأمازيغية والقبائل العربيـة صوراً من التطاحن والاقتتال، بل ما وُصف بالحرب الأهلية أحياناً، كما عرفت صوراً من التلاحم البطولي بينهما في مواجهة الغزو الإيطالي.[١٨٠]

وعندمـا حصلت ليبيا على اسـتقلالها في أواخر العـام ١٩٥١ كان قد مضى عـلى آخـر ملاحم الجهاد في برقة نحو عقدين من الزمـان، أمّا في طرابلس وفزان

١٨٠ راجع الفصل الثاني "مقاومة .. وملحمة جهادٍ خالدة" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

فنحـو ثلاثـة عقود. وخلال تلك العقـود، وفي ظل الاحتلال الإيطالي وسياسـة "**الطّلينـة**" التـي انتهجهـا، وفي ظـل الإدارتـين البريطانيـة والفرنسـية منـذ عام ١٩٤٣، ومـا عُـرف عنهـما من أسـاليب في تطبيق سياسـة "فرّق تسـد"، أخذت العلاقـات بـين مختلـف الأعـراق والقبائـل في ليبيـا **تعـود إلى سـابق عهدها من المشـاحنات والنزاعات والأخذ بالثأر**، كما غاب عنهـا، بدرجات متفاوتة، ذلك التأثـير الروحي للحركة السنوسـية، فعادت إليها خصوماتهـا القَديمة. وممّا زاد في اسـتشراء هـذا الأمر، حالة الفقـر والأمّية التي كانت عليها الغالبية السـاحقة مـن السـكان. ففي **برقة**، كانـت هناك على سـبيل المثال الخصومات بـين قبيلتي البراعصـة والعبيدات (في الطرف الشرقي منها) وبين قبيلتي المغاربة وازوية (في الطـرف الغربي منها)، وبين بطون القبيلة الواحـدة في بعض الأحيان، كما كانت هناك الحساسـيات بين **سـكان البادية وسـكان المدن**، وبين قبائل المدينة الواحدة (مثـل درنـة وبنغـازي وأجدابيـا) وفي إقليـم **طرابلـس** كانـت هنـاك الخلافات والحساسيات بين سكان جبل نفوسة الأمازيغ وجيرانهم من القبائل العربية (أو المسـتعربة) كالزنتان والرجبان والصيعـان، كما كانت هناك أعمال الثأر بين قبائل ورفلّة وقبائـل مصراته وقبائل ترهونة. وطبعت الخصومات وأعمال الثأر معظم قبائل إقليم **فزان** من أولاد سليمان والحسون وأولاد بوسيف والمقارحة.

كانت الخلافات والحساسيات في الغالب بسـبب "**ثارات قديمة**" توارثتها الأجيـال المتعاقبـة، وغذّتهـا وقائع الصراع مع المسـتعمر الإيطـالي الذي حرص على إبقاء نيران فتنتها مشتعلة متأجّجة، كما وقع بعضها الآخر بسبب التنازع على ملكية الأراضي الرعوية والزراعية، وحول تقاسـم الثـروات الطبيعية المحدودة الشحيحة.

لقـد توقّـع بعضهـم أن تقـوم حكومـات دولـة الاسـتقلال **بتجاهـل ذلك النسـيج الاجتماعـي** الذي كان قائـماً في ليبيا غداة حصول البلاد على اسـتقلالها، بـل **أن تقـوم بإلغائه أيضـاً**، ولا نشـك في أنَّ ذلك التوقّع ينطـوي على ظلم كبير لتلك الحكومات، كما أنّه ينطوي على مصادمة سـاذجة وحمقاء مع نواميس الحياة والاجتـماع. لقـد غاب عـن هؤلاء أنَّ **رجـال تلك الحكومات هم أنفسـهم نتاج ذلـك النسـيج وجزء من ذلك الواقـع الاجتماعي**، حتى لو تولـدت القناعة لدى

بعضهـم بضرورة تغيير ذلك الواقع وتطويره **فلن يمكنهم تحقيق تلك الغاية قبل انقضـاء عدّة عقود، اللهمّ إلا أن يعتقد هؤلاء أنّ بإمكانهم إلغاء وجود الشـعب الليبي واستيراد شعبٍ آخر!**

وبعيـداً عـن تصرّفات **عدد محدود جـداً** من رجال العهـد الملكي في مختلف الولايات، والتي اتّسـمت بالإغراق في التمسّـك بالنزعة القبلية والعرقية، دأب ذلـك العهد بأغلبه، عـلى امتداد تلك الحقبة الحرجة من تاريخ ليبيا التي لم تعرف قبلها وحدة سياسـية،[١٨١] على **أن يتعامل مع هذه المسألة باتزان وحكمة والابتعاد عـن الصـدام**، الأمر الـذي حقّق لدولـة الاسـتقلال الوليدة الاسـتقرار والأمن وجنّبها التمزّق والانقسام.[١٨٢]

ومـع ذلك، وعلى الرغم **ممّا انطوت** عليه سياسـات العهـد الملكي ومواقفه من اعتدال واتزان وحذر إزاء هذه المسـألة، فإنّ هذه الحقبة لم تخلُ - وما كان لها أن تخلـو- مـن وقوع بعض الصراعـات والنزاعات القبليـة والعرقية التي ظلت **محدودة جداً من حيث نطاقها المكاني أو الزماني**. من هذا القبيل:

- المصادمـات التـي وقعت خـلال العـام **١٩٥٢** (العـام الأول للاسـتقلال) بين بعض أبناء قبيلتي "**العرفة**" و"**العبيد**" بالجبل الأخـضر، وبـين رجال قـوة دفاع برقـة، الأمر الـذي أدّى إلى مقتـل جاويش مـن الشرطة. وكانـت هذه المصادمـات تتعلق بالتنازع حول ملكية الأراضي القبلية.

- النزاعـات التـي قامـت في أواخـر العـام **١٩٥٣** بـين قبيلتـي "**الدرسـة**" و"**العبيدات**" حول ملكية الأراضي القبلية بالجبل الأخضر واستغلالها.

- الاضطرابات التي شهدتها مدينة **ازوارة** يومي ٨/ ٩ من سبتمبر/ أيلـول **١٩٥٨** بين أهالي المدينة من الأمازيغ والعرب،[١٨٣] وأدّت

---

١٨١ راجع الفصل الأول "ليبيا عبر العصور .. شيء من التاريخ" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

١٨٢ وممّا يجدر تسـجيله لذلـك العهـد أنَّ النزاعـات القبليـة والعرقيـة التـي وقعـت لم تكـن نتيجـة سياسـة حكومـات ذلـك العهد وإنّما كانت نتاج ثارات قديمة ووقائع عارضة. وممّا ينبغي تسـجيله كذلك للعهد الملكي أنّه لم يحاول توظيف الخلافات والصراعات القبليّة والعرقية والجهوية لمصلحة النظام وتعزيز قبضته على المواطنين، كما فعلت معظم الحكومات الثورية في دول العالم الثالث.

١٨٣ مدينـة ازوارة هـي إحـدى مـدن عديـدة في ولايـة طرابلـس تعايـش العـرب والأمازيـغ فيهـا جنبـاً إلى جنب.

إلى مقتل شخصين وجرح ثالث. وهذه الاضطرابات هي الأولى والأخـيرة من نوعها خـلال حقبة العهد الملكـي.[١٨٤] وقد قامت سـلطات الولايـة إثـر وقوع هـذه الاضطرابـات باعتقـال نحو سـتين شـخصاً وحـل المجلس البلـدي للمدينـة. وقـد أفادت برقية سرّية مرسـلة من المسـتر أوجدين I. C. Ogden بالسـفارة البريطانيـة إلى الخارجيـة البريطانيـة بتاريـخ ١٧/ ٩/ ١٩٥٨ أنَّ هـذه الاضطرابات كانت بسـبب عثور الأهـالي على مخزن سرّي للأسلحة بنواحي المدينة (الحدودية) كانت في طريقها إلى مقاتلي الثـورة الجزائريـة، وكان ضمـن هـذه الأسـلحة بنادق رشاشـة تخاصـم الأهالي بشأنها،[١٨٥] كـما أشرفت الحكومة عـلى مصالحة بـين أهـالي المدينة مـن الأمازيـغ والعرب شـارك فيهـا عدد من شخصيات الدولة كان على رأسهم مفتي ليبيا.

- التحرّشـات التـي جـرت بـين أبنـاء قبيلـة "**العبيـدات**" و"**البراعصـة**" إثر قيام الحكومة بنقل مياه "**عين مارة**" الواقعة بـأراضي القبيلـة الأولى العبيـدات إلى مدينـة "**البيضاء**" حيث تقطـن قبيلـة البراعصة، وقيام سـلطات ولاية برقـة باعتقال أحـد زعـماء قبيلة العبيـدات (عبد القادر العلّام) خلال شـهر سـبتمبر/ أيلول ١٩٦١، الأمـر الذي أدّى إلى اعتصـام أعدادٍ مـن قبيلة العبيدات بمنطقة الغابات بالجبل الأخضر وإرسـالِ وفـدٍ من شـيوخ القبيلـة لمقابلة الملك إدريس، ومـا تردّد حول تهديدهـم بانضمام قبائلهم إلى مصر.[١٨٦]

١٨٤ حـرص العهـد الملكـي عـلى وجـود **وزيـر** مـن الأمازيـغ (البربـر) في جميـع التشـكيلات الوزاريـة التـي تألفـت خـلال هذه الحقبة (السـادة إبراهيم بن شـعبان وسـالم الصادق). كما تقلـد عدد كبير منهم مناصـب عليا في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية (الشيخ القاضي أبو الربيع الباروني، والسادة عمورة الباروني، وعمّار ساسي عطية، وطارق الباروني، وسليمان دهان، وعياد العزّابي، وصالح المنصوري، والسيفاو خربيش) وفي جهاز شرطة طرابلس (الزعيم محمد المنصوري، والعقيد سـالم بن طالب) وفي مجلسي الشـيوخ والنواب (الشيخ صالح خربيش، والنواب علي بن سالم، وسليمان بن سعيد، ويحي بن مسعود) وكذلك في الجيش.

١٨٥ راجـع البرقيـة السرّيـة المرسـلة مـن السـفارة البريطانيـة في ليبيـا رقـم (٣٤١) بتاريـخ ٩/٩/ ١٩٥٩ ذات الرقـم الإشـاري VT 1081/81 الملـف FO 371/131792 ، والرسـالة رقـم VT 1081/1BL 10135/22/58 بالملف السـابق نفسـه. راجع أيضاً التقرير المشترك للسـفارة الأمريكية الخاص بالأسبوع رقم (٣٨) المؤرخ في ٢٢/ ٩/ ١٩٥٨ ذا الرقم الإشاري (٤٣).

١٨٦ راجع مبحث "اعتقال العلّام" ومبحث "استقالة الوالي مازق" من هذا الفصل.

استقـالة الوالي مازق[187]

في الوقت الذي شهدت **ولاية طرابلس** خلال الفترة منذ الاستقلال حتى عام ١٩٦١ **سـبعة ولاة،**[188] فإنّ ولاية برقة عرفت واليين فقط، الأوّل هو السـيد **محمد السـاقزلي،** الـذي بقـي في هذا المنصب منـذ الاسـتقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ حتى ١٤/ ٥/ ١٩٥٢ عندما جرى تعيينه وزيراً للمعارف في الحكومة الاتحادية. أمّا الثاني فهو السيد **حسين مازق،** وقد بقي في هذا المنصب قرابة **تسع سنوات** متواصلة حتى **١٥/ ١٠/ ١٩٦١** عندما اضطرّ إلى تقديم اسـتقالته، وجرى استبدال السيد **محمود بوهدمة** به، وقد كان يشغل حتى يومذاك منصب رئيس مجلس الشيوخ.

إنّ "**ولايـة برقـة**"، كما هو معروف، هي معقل السنوسـية، كـما أنّها كانت ذات تركيبـة قبليـة ظاهرة ومتصارعة (سـواء في مدنها أو بواديهـا)، وتعاني فوق ذلك من فقر مدقع، كما أنَّ التأثيرات **المدمّرة للاحتلال الإيطالي وللحرب العالمية الثانية كانت على هذه الولاية، مدناً وسكاناً، أكثر بكثير من تلك التي وقعت على نظيرتها في ولاية طرابلس على وجه الخصوص.**[189]

وتشـهد الوقائـع والوثائق بأنَّ **حسـين مـازق** اسـتطاع، باعتدالـه وحنكته وحكمتـه، أن يحقّـق للولايـة – بالتعـاون مـع كثير مـن رجالاتهـا– العديد من الإنجـازات في مختلف المجالات: الإدارة الحكومية، والقضاء والأمن، والتعليم والصحّـة. ولن يقلل من شـأن وأهمّية هذه الإنجازات مـا عُرف عن أداء بعض أجهزة هذه الولاية من تردٍّ ومحسـوبية وبعض النعرات القبلية وانتشـار عددٍ من

١٨٧ السـيد حسـين يوسـف مـازق هـو حفيـد الشـيخ "أبـو بكـر بوحـدّوث" زعيـم قبيلـة البراعصـة بالجبـل الأخضر الذي اسـتضاف جدّ الملك إدريس السـيد محمد بن علي السـنوسي عند قدومه في مطلع القرن التاسـع عشر إلى برقة، كما اشـترك معه في بناء أوّل زاوية سنوسـية "الزاوية البيضاء" في برقة. وقد شـغل السيد مازق منصب وزير الداخلية والمعارف في حكومة برقة التي تشـكلت قبل اسـتقلال ليبيا، كما أصبح منذ الاستقلال حتى ١٤ مايو/ أيار ١٩٥٢ ناظراً للداخلية والمعارف.

١٨٨ هـم عـلى الترتيـب : فاضـل بـن زكـري، والصديـق المنتـصر، وعبـد السـلام البوصـيري، ومحمـد جمـال الديـن باش إمام، والطاهر باكير، وأبو بكر نعامة، وفاضل بن زكري مرة ثانية.

١٨٩ راجع الفصل الرابع "ليبيا عشيّة الاستقلال" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

04__4th Chapter__Vol__03__052904.indd 428 30/05/25, 02.07 ص

مظاهر الفساد المالي والرشوة.[١٩٠] والذي يعنينا في هذا المقام هو السيد حسين مازق وأداؤه خلال تلك الحقبة:

- فقد أمدّ ولاية برقة بحال من الاستقرار السياسي، والاستمرارية في الإدارة، والتعايش بين قبائلها المتنافسة المتصارعة، كانت الولاية أحوج ما تكون إليها، كما أنّها حال لم يتوقع أحد بلوغها أو تحقيقها في ظل المعطيات القائمة يومذاك في الولاية.

- كما أنّه تصدّى باقتدار للحكومات الاتحادية (ولاسيما حكومتي المنتصر وبن حليم) في محاولتها التطاول على صلاحيات حكومات الولايات.

- وفضلاً عن ذلك فقد تصدّى بقوة لدعاة إقامة نظام جمهوري في البلاد، وعلى رأس هؤلاء البوصيري الشلحي ومصطفى بن حليم.

- أنّه تصدّى لمحاولات ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي في بسط نفوذه وتدخّلاته في شؤون ولاية برقة،[١٩١] كما فعل في ولاية طرابلس (عبر عدد من شخصياتها)، وفي ولاية فزان (عبر صلته برئيس مجلسها التنفيذي سيف النصر عبد الجليل على وجه الخصوص).

لا شك في أنَّ انتماء حسين مازق إلى قبيلة "**البراعصة**"، ذات النفوذ القوي، والتي تحظى برعاية خاصّة من الملك إدريس، قد أمدّه بمصدر من مصادر القوة في منصبه، كما أنَّ صلته المباشرة بالملك كانت مصدراً آخر لهذه القوة، غير أنّنا نعتقد أنّ مصدر القوة الحقيقي لحسين مازق كان يتمثل في قدرته الفائقة على إقامة توازن دقيق ومنصف – إلى حدٍّ كبير – بين مختلف قبائل برقة وزعاماتها،[١٩٢] فلم يُظهر لقبيلته تحيّزاً فاضحاً على حساب القبائل الأخرى.

---

١٩٠ راجع تقرير السفارة الأمريكية في بنغازي عن المشهد السياسي في برقة في منتصف صيف عام ١٩٥٨ ذا الرقم (١٦) المؤرّخ في ١٨/ ٨/ ١٩٥٨، الملف (773.00). وقد أشار هذا التقرير إلى أنَّ الملك وجّه رسالة في شهر يوليو/ تموز ١٩٥٨ إلى المجلس التنفيذي لولاية برقة ينبّهه فيها إلى مظاهر الفساد المنتشرة في الولاية.

١٩١ راجع على سبيل المثال برقية السفارة الأمريكية ذات الرقم (A-9) المؤرّخة في ٩/ ٩/ ١٩٦١، الملف (773.13).

١٩٢ راجع البرقية السابقة نفسها.

وكما ألمحنا في عدد من مباحث هذا الفصل، فإنَّ **البوصيري وجماعته** أخذوا يسعون منذ فترة **للتمدُّد وبسط نفوذهم**[١٩٣] **في ولاية برقة**، غير أنَّ هذه المساعي والمحاولات ظلت تتحطم أمام موقف حسين مازق و"القلعة" الصغيرة التي أقامها حوله من رجال الولاية. غير أنّ البوصيري قد نجح أخيراً فيما يبدو في **إيغار صدر الملك على الوالي حسين مازق** مستغلاً **عدداً من الوقائع** التي حدثت خلال عام **١٩٦١**، والتي كان أهمّها:

١- رفض الوالي مازق الاستجابة للضغوط التي مارسها **البوصيري الشلحي**، ومعه **عبد الرازق شقلوف**، من أجل أن تعمل حكومة ولاية برقة على عدم نجاح **محمد بشير المغيربي** في الانتخابات البرلمانية التكميلية بمدينة بنغازي (محلة الصابري) صيف عام ١٩٦١. وقد ترتب على عدم تدخّل حكومة الولاية في سير الانتخابات نجاح المرشّح محمد بشير المغيربي، وكان أوّل ردّ فعل لهذا النجاح صدور مرسوم ملكي في **١٥/ ٨/ ١٩٦١** يقضي بإبعاد **محمود بوشريدة** من منصبه كناظر للداخلية بولاية برقة بوصفه المسؤول الأول عن تلك الانتخابات.[١٩٤]

٢- قيام سلطات الولاية خلال شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦١ - كما مرّ بنا-[١٩٥] باعتقال **عبد القادر العلّام**، وزير الخارجية السابق، وأحد زعماء قبيلة العبيدات البارزين، بتهمة ضلوعه مع آخرين في التخطيط لعمل تخريبيٍّ بالولاية، وما ترتب على ذلك الاعتقال من اضطرابات واحتجاجات من قبل شيوخ القبيلة المذكورة لدى الملك، واتهامهم للوالي مازق بممارسة

---

١٩٣ عدّد تقرير أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٦١ أمثلة لمحاولات البوصيري استعمال نفوذه في الحصول على مزايا مالية دون وجه حق، من ذلك محاولته الحصول على أرض حكومية في بنغازي بسعر أقل من سعرها في السوق، وقد رفض يومذاك مدير الأملاك الحكومية السيد حسين المبروك زيدان (بناءً على تأييد من الوالي مازق) بيع الأرض المعنيّة بأقل من سعرها الحقيقي. من ذلك أيضاً أنَّ الوالي رفض أن تبيع الحكومةً للبوصيري الشلحي "مبنى البحرية" في طبرق. التقرير يحمل الرقم (٥١) بالملف (773.00).

١٩٤ راجع مبحث "المعارضة البرلمانية" في هذا الفصل.

١٩٥ راجع مبحث "اعتقال عبد القادر العلام" في هذا الفصل.

سياسة منحازة ضدّ قبيلتهم بسبب الخصومات التقليدية القديمة بين قبيلته (البراعصة) وقبيلة (العبيدات).

لقد جعلت هذه الوقائع البوصيري الشلحي على وجه التحديد (وربّما آخرون معه)، ينجحون في إيغار صدر الملك على حسين مازق، فيقرّر إقالته واستبدال وال جديد به. ويزعم الصيد[196] أنَّ الملك قرّر إقالة حسين مازق بعد أن تراكمت الشكاوى والعرائض ضدّه. كما يزعم أنَّ الملك طلب منه تشكيل لجنة للتحقيق مع الوالي مازق، وأنّه نجح في إقناع الملك بأن تعلن استقالة مازق بدلاً من إقالته.

وسواء أصحّت مزاعم الصيد أم لم تصحّ، فقد صدر في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ مرسوم ملكي يقضي بقبول استقالة حسين مازق من منصب والي برقة،[197] ومرسوم آخر بالتاريخ نفسه يقضي بتعيين محمود بوهدمة[198] خلفاً له.

ورغم ما عُرف عن الوالي الجديد الشيخ **بوهدمة** من نزاهة واستقامة وأمانة وعدم قابلية للفساد والإفساد، ورغم ما كان يحظى به من ثقة الملك، وما أعطاه له الأخير من صلاحيات مطلقة في تسيير شؤون الولاية، فلم يكن بمقدوره أن يعالج **التداعيات** التي ترتبت على اختفاء حسين مازق من مسرح الأحداث في برقة، ولاسيما في ضوء ما عُرف عن خلفه بوهدمة من طيبة ووداعة، وبسبب تربّص البوصيري وجماعته بولاية برقة وشؤونها. ومن ثمّ فإنَّ الفترة، منذ تولي السيد بوهدمة شؤون الولاية في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ حتى **٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢** (بعد الشروع في التخلي عن النظام الاتحادي وتقليص صلاحيات الولاة وحكومات الولايات)، قد اتسمت **بالاضطراب والتقلب الشديد وعدم الاستقرار**. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى **الوقائع** التالية:

١٩٦ الصيد، ص ٢٢٥.

١٩٧ صدر بالتاريخ نفسه مرسوم آخر يقضي بقبول استقالة عبد القادر العلّام من منصبه كسفير لليبيا لدى العراق.

١٩٨ ينتمي الشيخ محمود بوهدمة إلى قبيلة "القبايل" التي تقطن المنطقة القريبة من أجدابيا. عمل سكرتيراً ومساعداً عسكرياً للسيد صفي الدين السنوسي خلال الفترة ما بين ١٩١٤-١٩٢٢، كما عيّن لفترة وجيزة في عام ١٩٢٣ عميداً لبلدية أجدابيا التي كانت عاصمة الإمارة السنوسية الأولى. وقد شغل بعد الاستقلال منصب رئيس المجلس التشريعي لولاية برقة حتى عام ١٩٥٦ عندما عيِّن رئيساً لمجلس الشيوخ. وقد ظل يتمتع باحترام خاصٍّ من الملك، كما أنّه لم يكن من جماعة البوصيري.

- قيام وفود كثيرة من قبيلة "**البراعصة**" بالاحتجاج لدى الملك ورئيس الوزراء على إقالة الوالي حسين مازق.[١٩٩]

- جرى في مطلع شهر **يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢** حل المجلس التشريعي لولاية برقة (الذي لم يكن قد مضى على انتخابه سوى أربعة عشر شهراً، وكان من بين أعضائه، الذين اشتهروا بمعارضتهم الشديدة للحكومة، فرج عطية البركي وفرج عبد الغني الوحيشي).

- جرى في **١٠/ ١/ ١٩٦٢** حل المجلس التنفيذي للولاية الذي ظل **ونيس القذافي** يرأسه قرابة ست سنوات،[٢٠٠] وتمّ تشكيل مجلس تنفيذي جديد برئاسة **هاشم العبار**.[٢٠١]

- جرت في **٤/ ٤/ ١٩٦٢** انتخابات المجلس التشريعي الجديد، وقد اتُهمت حكومة الولاية بتزوير الانتخابات على نطاق واسع، ومع ذلك فإنَّ بعض العناصر النظيفة قد تمكنت من النجاح في تلك الانتخابات، كان من أبرز هؤلاء **عبد الله عبد الصمد** (عن دائرة الشريف – بنغازي) و**مفتاح إمبارك الشريف** (عن دائرة سيدي داوود البركة).

- جرى في **٣٠/ ٨/ ١٩٦٢** إدخال تعديلات واسعة على المجلس التنفيذي للولاية فقد جرى إبدال رئيس المجلس **هاشم العبار**[٢٠٢] **بمصطفى الأصفر** (الذي كان يشغل منصب ناظر الداخلية في المجلس التنفيذي الذي تمّ حله في ١٠/ ١/ ١٩٦٢ برئاسة ونيس القذافي).

---

١٩٩ الصيد، ص ٢٢٦–٢٢٧.

٢٠٠ عُرف ونيس القذافي بأنّه من رجال الوالي السابق حسين مازق. وقد تردّد أنّ حل المجلس بالولاية جاء بناءً على تدخّل من البوصيري الشلحي. راجع رسالة السفارة البريطانية المؤرّخة في ١٧/ ١/ ١٩٦٢ ذات الأرقام 10119/62 VT 1015/8، الملف FO 371/165732.

٢٠١ ينتمي إلى قبيلة "العواقير"، عُرف بالأمانة والكفاءة، وكان يشغل منصب رئيس ديوان المحاسبة بالولاية، ثمّ عيّن ناظراً للمالية لفترة قصيرة ثمّ مديراً للمصرف الزراعي الوطني بالولاية.

٢٠٢ جرى استبداله بعد اعتراضه على تدخّل الملك لإيقاف تنفيذ قرار المجلس التنفيذي بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٩٦٢ الذي يقضي بإجراء حركة تنقلات واسعة بين كبار ضباط قوة دفاع برقة. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-15) المؤرّخ في ١٣/ ٧/ ١٩٦٢، الملف (773.5).

- في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢ جرى إدخال تعديلات على الدستور تمّ بموجبها تقليص صلاحيات الولاة وأصبحوا مسؤولين أمام مجلس الوزراء. كما جرى إلغاء منصب رئيس المجلس التنفيذي، وأصبح المجلس يسمّى بالمجلس الإداري للولاية، وأصبح النظار السابقون أعضاء في المجلس الإداري.
- في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ قبلت استقالة محمود بوهدمة، وتمّ تعيين محمد الساقزلي خلفاً له.

تنافس بين الجيش وقوات الأمن

تشير الوقائع إلى أنَّ "**القوة العربية الليبية**"، التي عُرفت بـ"**الجيش السنوسي**" وتشكّلت في عام **١٩٤٠** وشاركت مع قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، تمّ حلّها وتسريح معظم أفرادها في ظل الإدارة البريطانية التي حكمت إقليمي طرابلس وبرقة منذ عام ١٩٤٣. وقد تشكلت في ظل هذه الإدارة أجهزة للشرطة في الإقليمين ضمّت من بين أفرادها أعداداً محدودة من الضباط والجنود السابقين في القوة العربية الليبية.

وعندما جرى إعلان **استقلال برقة** في يونيو/ حزيران من العام **١٩٤٩**، نصّت المادة **(٦٥)** من دستورها تحت عنوان "الجيش والشرطة" على أنَّ "الأمير هو القائد الأعلى للجيش والشرطة...". وفيما سارعت الإمارة الوليدة إلى تشكيل جهاز للشرطة عرف باسم "**قوة دفاع برقة**" تعرّضت الجهود لتأسيس جيش وطني فيهاللتعثر.[٢٠٣]

إذن، فقد اقتصرت القوات النظامية في "**إمارة برقة**" على قوة دفاع برقة التي ضمّت عدداً من الضباط الليبيّين الذين سبق أن كانوا ضمن ضباط الجيش السنوسي "القوة العربية الليبية"، ومن أبرزهم المقدم **محمود علي بوقويطين**[٢٠٤] والرائد **السنوسي سعيد لطيوش**.[٢٠٥] أمّا القوة النظامية الأخرى التي عرفتها

٢٠٣ عرضت حكومة إمارة برقة في مطلع شهر فبراير/ شباط ١٩٥٠ على المؤتمر الوطني مشروع إنشاء جيش وطني قوامه خمسة آلاف جندي، وقد لقي هذا المشروع معارضة من بعض القوى الوطنية في الإمارة على أساس أنَّ تنفيذه سوف يسبّب انهياراً خطيراً في كيان البلاد الاقتصادي، وأنّها تضحية لا مسوّغ لها بعد أن أقرّت الأمم المتحدة استقلال ليبيا وأصبحت ليبيا في ضمانة الأمم المتحدة. راجع في هذا الشأن المذكرة الموجّهة من الجمعية الوطنية (جمعية عمر المختار سابقاً) إلى الأمير إدريس حول تأسيس الجيش الوطني المؤرّخة في ١٢/ ٣/ ١٩٥٠. المغيربي، ص ١٧٦-١٨٣.

٢٠٤ السيد محمود علي بوقويطين من مواليد مدينة البيضاء العام ١٩٠٥، وهو ينتمي إلى قبيلة "البراعصة". كان قد تزوّج بمصر في عام ١٩٤٣ من إحدى بنات السيد إبراهيم الشلحي (الذي أصبح فيما بعد ناظراً للخاصّة الملكية). عمل خلال حقبة الجهاد ضدّ الطليان كحامل للرسائل بين الأمير إدريس في مصر والمجاهدين داخل ليبيا. كما شارك فعلاً في القتال ضدَّ القوات الإيطالية مع قوات المجاهد أحمد سيف النصر.

٢٠٥ السيد السنوسي سعيد لطيوش من مواليد الخشّة (غربي أجدابيا) العام ١٩١٩. راجع مبحث "إقصاء رئيس الأركان لطيوش" في هذا الفصل.

الإمـارة (يونيو/ حزيـران ١٩٤٩ - ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥١) فقد تمثلت في "**الحـرس الأمـيري**" الذي لم يتجاوز عدد ضباطه وجنـوده الثمانين فرداً، من ضمنهـم النقيب **نوري الصديق إسـماعيل** الـذي كان أيضاً ضمـن ضباط القوة العربية الليبية سابقاً. ومن ثمّ **فلم تعرف إمارة برقة تأسيس جيش خاصٍّ بها**.

بعـد حصـول ليبيا عـلى اسـتقلالها في أواخـر العـام ١٩٥١، كان في مقدّمة الخطـوات التـي قامـت بهـا الحكومـة الأولى بعـد الاسـتقلال (حكومـة محمود المنتـصر) بذل المسـاعي مـن أجل تأسـيس جيش وطنـي ليبي. وقد نقل المسـتر **فيـلارد**[٢٠٦] (أول وزير مفوض للولايـات المتحدة الأمريكيـة في ليبيا) عن الملك إدريس قوله له "**إنَّ تأسيس جيش ليبي قوي هو أعزّ أمنية لديّ**".

وشـهد أواخـر العـام **١٩٥٢ الخطوات الأولى في تأسـيس الجيـش الوطني الليبـي**،[٢٠٧] فقد تمّ نقل كامل الحرس الأميري (٨٠ رجلاً) ليكونوا نواة للجيش الوليد، وكان بين هؤلاء النقيب **نوري الصديق إسـماعيل**، كما جرى نقل كل من الرائد **السـنوسي لطيوش**[٢٠٨] والنقيب **إدريس عبد الله الحاسي** إلى الجيش. كذلك جـرى ضمّ عناصر أخرى للجيش من خارج قـوة دفاع برقة والحرس الأميري، هم: **عبد الله شـيتا**[٢٠٩] (برتبة ملازم أول) و**مصطفى القويري** (برتبة ملازم أول) و**علي بوهـادي** (برتبـة مـلازم ثان)، كما تـمّ فيما بعد ضـمّ السـيد **جبريل صالح خليفـة**[٢١٠] (الـذي كان يعمـل موظفاً بالبريد) والسـيد **إدريس العيسـاوي** (كان يعمل رئيسـاً للورشـة الحكومية). ومـع منتصف العـام ١٩٥٣ بلغ مجموع عدد عناصر الجيش الوطني **(٢٤٨)** شخصاً، منهم **(١٢)** ضابطاً ما بين رائد وملازم ثانٍ، و**(٢٩)** ضابط صف، والباقي **(٢٠٧)** من الجنود.

---

٢٠٦ انظر: Villard, Libya: *The New Arab Kingdom in North Africa*, p. 5.

٢٠٧ كان عـلي الجـربي يشـغل منصـب وزيـر الدفـاع، ومحمـد رحيّـم وكيـلاً لـوزارة الدفـاع وكان الأخـير ضمـن ضباط القوة العربية الليبية.

٢٠٨ قامـت بـين الرائـد السـنوسي لطيـوش والمقـدم محمـود بوقويطـين حساسـيات كبـيرة داخـل قـوة دفاع برقـة. وقد جرى في البداية إبعاد الأول عن قوة دفاع برقة بتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ الجديد، غير أنّه تبيّن بطلان هذا القرار لأنَّ لطيوش لم يكن قد أتمّ سـنّ الأربعين التي نصّت عليها المادة (٩٦) من الدسـتور، ومن ثمّ جرى نقله إلى الجيش الليبي الوليد.

٢٠٩ كان عبـد الله شـيتا ضمـن عنـاصر القـوة العربيـة الليبيـة، وقـد اشـتهر بأنّـه نـزل مظلياً خلـف خطـوط العـدوّ الإيطالي خلال العمليات العسكرية التي أسفرت عن هزيمة القوات الإيطالية والألمانية.

٢١٠ كان مـن قبـل ضمـن عنـاصر القـوة العربيـة الليبيـة، ثـم التحـق بعـد حـل هـذه القـوة في عـام ١٩٤٣ بالعمـل موظفاً بالبريد.

وكان توزيعهم بين الولايات الثلاث: (٨٠) فرداً في طرابلس، و(١٤٢) فرداً في برقة، و(٢٦) فرداً في فزان. وقد **شكّل الضباط الاثنا عشر الجيل الأول من ضباط الجيش الوطني الليبي**.[٢١١]

وشهد عام ١٩٥٢ وصول بعثة عسكرية بريطانية لتدريب وتنظيم الجيش الليبي تتكوّن من تسعة أشخاص بقيادة المقدم رايفورد براون Reyford Brown، مع رائدين وستة مساعدين. كما وصلت بعثة عسكرية عراقية من أربعة ضباط للمشاركة في المهمة ذاتها.

وقد واصلت وزارة الدفاع ضمّ أيّة عناصر ليبية تتوخّى فيها الخبرة الكافية التي تؤهّلها للخدمة بالجيش، كما أقامت دورة عسكرية مكثفة بحامية مدينة الزّاوية (غربي طرابلس) استغرقت خمسة أشهر ضمت طلاباً من المدارس الثانوية، وقد جرى تعيين ثلاثة عشر من خريجي هذه الدورة ضباطاً بالجيش الليبي في ٩/ ٧/ ١٩٥٤، وتم تعيين أربعة وعشرين آخرين منهم ضباطاً بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٤. وقد سارعت الوزارة في الوقت نفسه إلى إيفاد من تجد لديه المؤهلات التعليمية الكافية للدراسة بالكليات العسكرية بالعراق ومصر. وشهد العام ١٩٥٣ إرسال أولى بعثات الدراسة بالكلية العسكرية في **العراق**، وضمّت كلاً من الطلاب:

١- جمعة بوحلقة
٢- محمد مختار الغوج[٢١٢]
٣- مصطفى محمد القريتلي
٤- علي سليمان الشلابي
٥- محمد محي الدين المسعودي

وقد شكلّ خريجو دورة حامية الزّاوية والبعثات العسكرية إلى العراق ومصر وتركيا وإيطاليا واليونان **بداية ولادة الجيل الثاني من ضباط الجيش الوطني** الذين كان من بينهم:

---

٢١١ انضمّ إلى هؤلاء في أواخر شهر مايو/ أيار من العام ١٩٥٥ الرائد السنوسي شمس الدين (صهر آل الشلحي) وقد نقل إلى الجيش من قوة دفاع برقة.
٢١٢ قضى المرحوم الغوج بحادث غرق في مياه نهر دجلة.

* محمود بشير بنّاجي
* عبد السلام الشكشوكي
* عون أرحومة اشقيفة
* عبد العزيز الشلحي
* الطاهر محمد بوقعيقيص
* أحمد سالم بن فايد
* عبد الله الشيباني السويسي
* جلال محمد الدغيلي
* مختار إبراهيم البنغازي
* سعد الدين بو شويرب
* صالح السنوسي عبد السيد
* عزيز عمر شنيب
* محمد سعد جبريل
* صالح فهمي العزابي
* مختار إندير
* مفتاح الشارف الفرجاني
* فتح الله عز الدين المدني
* أبو بكر الزقلعي
* يونس العمراني
* محمد يونس المسماري
* حسن السنوسي عبد السيد
* المكي بوزيد الشطيطي
* الهادي الحسومي
* رمضان عبد الكريم غريبيل
* محمد الهلالي
* عمر الهادي شنشن
* علي العوكلي
* فوزي هلال
* عبد الله الحمروش
* فوزي محمد الدغيلي
* عبد الحميد الماجري

وفي **١٩/ ١/ ١٩٥٥** صدر مرسوم ملكي بتشكيل "**مجلس الدفاع**" برئاسة وزير الدفاع، ويضمّ كلاً من وزير المالية، ووزير الاقتصاد الوطني، ووزير المواصلات، ووكيل وزارة الدفاع، ورئيس أركان الجيش أعضاءً. كما أجاز هذا المرسوم لمجلس الوزراء بضمّ عضو أو عضوين إلى المجلس. وقد أناط المرسوم بالمجلس مهمّة تزويد مجلس الوزراء بتقارير عن السياسة الدفاعية العامّة والخطوات الواجب اتخاذها من أجل الدفاع عن البلاد.

وشهد العام **١٩٥٧** وصول البعثة العسكرية الاستشارية الأمريكية MAAG للاضطلاع بمهمّة تدريب الجيش الليبي.[٢١٣] وجرى في العام ذاته

٢١٣ وصلت البعثة إلى ليبيا يوم ٢/ ٩/ ١٩٥٧ وكان على رأسها العقيد إدوارد سيكس Col. Edward Sechs، وكان تعداد الجيش الليبي قد بلغ يومذاك نحو (٢٧٠٠) فرد. التقرير المرسل من السفارة الأمريكية رقم (٧) المؤرّخ في ١/ ٨/ ١٩٥٧، الملف 773.553.

افتتاح **الكلية العسكرية الملكية**[٢١٤] تخرّجت الدفعة الأولى منها في **٩/ ١/ ١٩٥٩** وضمّت (**٣٠**) طالباً. وكان ذلك إيذاناً **بولادة الجيل الثالث من ضباط الجيش الليبي**.[٢١٥]

أمّا **قيادة الجيش الليبي** فقد أسندت في البداية إلى العقيد **عمران الجاضرة**[٢١٦] (ضابط من أصل ليبي كان يعمل بالجيش التركي)، ثمّ خلفه بعد ذلك في منصب رئيس أركان الجيش العقيد الركن **داود سلمان الجنابي**، ثمّ الزعيم **عبد القادر الناظمي**، فالزعيم **عادل أحمد راغب**.[٢١٧] وشهد شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام **١٩٥٨** تعيين **الزعيم السنوسي لطيوش** كأوّل ليبي يتولى منصب رئيس الأركان للجيش الليبي، كما تمّ تعيين العقيد **نوري الصدّيق إسماعيل** نائباً له.

أمّا بالنسبة **لتسليح الجيش الليبي**، فعلى الرغم من أنَّ معاهدة التحالف والصداقة التي أبرمتها الحكومة الليبية مع بريطانيا في عام **١٩٥٣** ألزمت الأخيرة بالنهوض بالجيش الليبي تدريباً وتسليحاً، فإنَّ الحكومات الليبية، خلال الحقبة غير النفطية، حرصت على ألا تعتمد في مجال تسليح الجيش الليبي على ما تتسلمه من الحكومة البريطانية، فسعت إلى الحصول على هباتٍ ومساعداتٍ في هذا المجال من الولايات المتحدة الأمريكية ومن تركيا ومصرٍ والعراق. وكان ممّا حصلت عليه:

- معدّات وتجهيزات كشحنة أولى من **بريطانيا** في إطار تنفيذ وعدها بالمساهمة في تسليح الجيش الليبي.[٢١٨] وقد جرى التسليم بطرابلس في **٢٣/ ١/ ١٩٥٦** وشارك في احتفال التسليم تشكيلات من الطائرات الأمريكية بقاعدة ويلس.

---

٢١٤ سعت الحكومة الأمريكية لدى الحكومة البريطانية كي تحاول الأخيرة تأجيل البدء في افتتاح الكلية العسكرية في ليبيا لبعض الوقت. راجع مذكرتي المحادثات بتاريخ ١٨ و٢٠ يوليو/ تموز ١٩٥٧ في وزارة الخارجية بواشنطن بين أعضاء من السفارة البريطانية في واشنطن والمستر جوزيف بالمر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، الملف CS/U 773.553 .

٢١٥ كان من ضباط هذه الدفعة المقدم آدم الحواز الذي لعب دوراً في انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، وشغل منصب وزير الدفاع في الوزارة الأولى التي تشكلت بعد ذلك الانقلاب.

٢١٦ تُكتب أيضاً الجادرة.

٢١٧ الضباط الثلاثة الأخيرون هم عراقيّو الجنسية.

٢١٨ كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنتا في ١٦/١١/١٩٥٥ عن خطتهما المشتركة لتزويد الجيش الليبي بمعدّاتٍ عسكرية.

- أسلحة ومعدّات عسكرية وصلت في **٢٢/ ٥/ ١٩٥٦** كشحنة أولى مـن شـحنات ثـلاث تعهّدت كل مـن **بريطانيـا وأمريكا** بتقديمها إلى ليبيا في حدود ما قيمته مليون دولار.

- ستة سـيارات مصفحة وكمّية من البنـادق وصلت يوم **١٤/ ١٠/ ١٩٥٧** هديـة مـن **مصر** وهـي من صنع المصانـع الحربية المصرية.

- كمّيـة مـن السـلاح والعتاد العسـكري قـدّرت قيمتهـا بنحو **(٥,٥)** مليـون دولار أمريكـي هديـة مـن الحكومـة **التركيـة** وصلت يوم **٨/ ١١/ ١٩٥٧** وهي من صنع المصانع التركية.

- كمّيـة من الأسـلحة للأغـراض الدفاعية للجيـش الليبي يومٍ **٢٦/ ١١/ ١٩٥٧** مـن الحكومة **الأمريكيـة**، وكان ذلك تنفيذاً لاتفـاق أبرم بـين الحكومتين الليبيـة والأمريكية يوم **٢٠/ ٦/ ١٩٥٧**.

- كمّية صغيرة من الأسـلحة من الحكومـة **العراقية** وصلت يوم **١٢/ ٣/ ١٩٥٨**.

- وصلت الدفعة الأولى من مدافع للدبابات يوم **٣/ ١/ ١٩٥٩** هديـة من **الحكومـة العراقية** للجيـش، وقد جرى تسـلمها في بنغازي.

- وصلت كمّية من الأسـلحة يـوم **٢٥/ ٥/ ١٩٥٩** كدفعة أولى من الأسلحة التي وعدت بها **بريطانيا**.[٢١٩]

- تسـلمت الحكومـة الليبية يوم **١١/ ٩/ ١٩٥٩** مـن **مصر** كمّية من الأسـلحة والعتاد هدية للجيش الليبي قوامها (٤) دبابات شيرمان وطائرتا تدريب و(٦) مدافع ميدان وكمّية أخرى من الأسلحة الخفيفة.

٢١٩ كان وزيـر الحـرب البريطـاني قـد وعـد الحكومـة الليبيـة في ١٠/١/١٩٥٩ بتقديـم كمّيـاتٍ مـن الأسـلحة والعتاد (سيارات ومدافع وطائرة) هدية للجيش الليبي.

- وصلـت يوم **١٥/ ١٢/ ١٩٥٩** هدية من الأسـلحة **الأمريكية** للجيش الليبي قوامها (١٠) دبابات صلاح الدين.

ومـن **التطـوّرات المهمّة الأخرى** التي شـهدتها هذه الحقبـة في مجال تدريب الجيش الوطني وتسليحه:

١- توصّلـت حكومـة عبـد المجيـد كعبـار إلى **اتفـاق جديـد مـع الحكومـة البريطانيـة** يـوم **٢٧/ ٤/ ١٩٥٨** تعّهـدت بموجبـه بريطانيـا أن تـزوّد ليبيـا بالمعدات العسـكرية وبتدريب ضباط الجيش الليبي.

٢- وصلت يوم **٦/ ٩/ ١٩٥٨** بعثة عسـكرية من **بريطانيا** لدراسة تأسـيس **نـواة لسـلاح البحريـة الليبـي**. وقـد جرى اسـتقبال هـذه البعثة من قبـل كل من رئيـس الوزراء ووزيـر الدفاع في طرابلس.

٣- أعلـن رئيـس الحكومة عبـد المجيد كعبـار أثناء إلقـاء خطاب افتتـاح الهيئة البرلمانية الثالثة يـوم **١٥/ ٢/ ١٩٦٠** أنَّ الحكومة الليبية بصدد تقوية الجيش الليبي وإنشاء **نواة لسلاح الطيران**.

قـوات الأمـن

تشـكّل **للشرطـة** جهاز خاصّ ومسـتقل في كل من الولايـات الثلاث. غير أنّـه، فيـما كان نمـوّ جهازي الشرطة في ولايتـي طرابلس وفزان نمـوّاً طبيعياً من حيث العدد ونوع وحجم التسـليح، ويتناسـب مع المهام المعتادة في حفظ الأمن الداخـلي، كان نموّ جهـاز الشرطة في ولاية برقة، والذي عرف باسـم "**قوة دفاع برقة**"، خارجاً عن المألوف، سواء من حيث العدد، أو من حيث نوع التسليح وحجمه، أو من حيث النفوذ السياسي الذي تتمتع به قيادته.

ومن العوامل التي أسـهمت في بروز هذه الظاهرة الحظوة التي كانت لقائد قـوة دفاع برقة **محمـود بوقويطين**[٢٢٠] لدى الملك إدريـس، وعلاقة المصاهرة التي

٢٢٠ بلغ السيد بوقويطين مع نهاية هذه الحقبة وتحديداً في العام ١٩٦١ رتبة "فريق".

تربطه بآل الشلحي، فضلاً عن انتمائه إلى قبيلة "**البراعصة**" إحدى قبائل برقة ذات النفوذ الاجتماعي والسياسي القوي. من هذه العوامل أيضاً أنَّ "القوة" تشكلت **على أساس قبلي مرتبط بولاية برقة وبالولاء الكامل للملك إدريس وليس للدولة**. وقد أدّت الاضطرابات القبلية التي شهدتها منطقة الجبل الأخضر بالولاية خلال عامي ١٩٥٢-١٩٥٣ إلى توجّه الملك إدريس وحكومة الولاية إلى زيادة أعداد قوة دفاع برقة، وإنشاء ما عُرف باسم "**القوة المتحرّكة**" التي أصبحت مجهّزة بالسيارات المصفحة ومدافع الهاون والبنادق الرشاشة.

وتسجّل الوقائع أنّ حكومة **مصطفى بن حليم** حاولت عام **١٩٥٥** التحكّم في نمّو قوة دفاع برقة من خلال إعداد مشروع توحيد ميزانية الشرطة في جميع الولايات كخطوة لوضع قوات الشرطة جميعها تحت قيادة موحّدة تابعة لمجلس الوزراء، غير أنَّ هذه المحاولة باءت بالفشل.[٢٢١]

وتفيد التقارير أنَّ تعداد **قوة دفاع برقة** وحدها بلغ حتى **٣١/ ١٢/ ١٩٥٩** نحو **(٤٠١٤)** فرداً منهم نحو **(٦١٤)** فرداً بالقوة المتحرّكة،[٢٢٢] على حين بلغ تعداد **الجيش الليبي** حتى **١٥/ ٢/ ١٩٦٠** نحو **(٤١٣٣)** فرداً منهم **(١٥٢)** ضابطاً و**(٩٠)** طالباً بالكلية العسكرية الملكية و**(٣٨٩١)** جندياً.[٢٢٣]

وتعكس الأرقام التالية المستخرجة من إدارة البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا،[٢٢٤] عن تطوّرات المالية العامة في ليبيا عن السنوات ١٩٤٤-١٩٦٣، مدى الاهتمام الذي كانت تحظى به مصروفات **الأمن الداخلي**، مقارنة **بمصروفات الجيش والدفاع الوطني**[٢٢٥] (المبالغ بآلاف الجنيهات الليبية):

٢٢١ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٢٣) المؤرّخ في ٢٣/ ٢/ ١٩٥٥، الملف 873.501.
٢٢٢ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٤٣) المؤرّخ في ٢٣/ ٢/ ١٩٦٠، الملف 773.5.
٢٢٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٤٦) المؤرّخ في ١/ ٣/ ١٩٦٠، الملف 773.55.
٢٢٤ أعدَّ هذا التقرير في أغسطس/ آب ١٩٦٥.
٢٢٥ بالطبع لم تدخل قيمة المساعدات والهبات العسكرية ضمن إجماليات الإنفاق على الدفاع الوطني.

السنة المالية	مصروفات الأمن الداخلي		مصروفات الدفاع الوطني		إجمالي المصروفات
	جنيه	٪	جنيه	٪	جنيه
١٩٥٣/٥٢	١,٠٥٢	٩٤,٦	٦٠	٥,٤	١,١١٢
١٩٥٤/٥٣	١,٢٣٤	٨٤,٦	٢٢٥	١٥,٤	١,٤٥٩
١٩٥٥/٥٤	١,٥١٧	٨٢,٩	٣١٣	١٧,١	١,٨٣٠
١٩٥٦/٥٥	١,٦٧٦	٨٢,٦	٣٥٢	١٧,٤	٢,٠٢٨
١٩٥٧/٥٦	٢,٠٢٢	٨١,٣	٤٦٤	١٨,٧	٢,٤٨٦
١٩٥٨/٥٧	٢,١٧٩	٧٧,٦	٦٢٩	٢٢,٤	٢,٨٠٨
١٩٥٩/٥٨	٢,٣٧٨	٦٨,٨	١٠٧٦	٣١,٢	٣,٤٥٤
الإجمالي	**١٢,٠٥٨**	**٪٧٥**	**٣,١١٩**	**٪٢٥**	**١٥,١٧٧**

ومعنى ذلك أنَّ الحكومة أنفقت خلال السنوات من ٥٢/ ١٩٥٣ إلى ٥٨/ ١٩٥٩ ما مجموعه (١٥) مليون جنيه ليبي على الأمن الوطني، منها نحو (١٢) مليون جنيه (ما يعادل ٧٥٪) على الأمن الداخلي، متمثلاً في مصروفات قوة دفاع برقة وأجهزة الشرطة في ولايتي طرابلس وفزان ونظارات الداخلية في الولايات الثلاث، والباقي (٣) ملايين جنيه على الدفاع الوطني، متمثلاً في مصروفات الجيش الوطني ووزارة الدفاع.

حساسيات مبكرة

لقد أدّى هذا التمييز في المعاملة بين قوات الأمن والجيش إلى **انتشار شعور بالغبن في أوساط الجيش قيادة وضباطاً وجنوداً**، وإلى وجود **حساسية** من جانبهم تجاه الأولى ولاسيما "قوة دفاع برقة". وقد حملت الأخيرة من

جانبها توجّساً من الجيش وحساسية تجاهه، غذاهما **الصراع الشخصي القديم بين لطيوش وبوقويطين**،[٢٢٦] ونظرة قيادة هذه القوة وأفرادها إلى الجيش على أنّه أداة للحكومة الاتحادية، كما أنّهما شعور بالنقص لديهم إزاء الجيش باعتبار أنَّ ضباطه أكثر تأهيلاً وأفضل تدريباً وتكويناً، وإحساس رجال قوة دفاع برقة بأنَّ أهالي المدن الكبيرة (ولاسيما بنغازي ودرنة)[٢٢٧] منحازون للجيش ويفضّلونه عليهم.

وقد زادت هذه الحساسيات حدّة، على الأقل على مستوى قيادة قوة دفاع برقة، **بعد تولّي الزعيم السنوسي لطيوش لرئاسة الأركان** في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٨، إذ سارع فور تعيينه إلى بذل جهود متواصلة من أجل زيادة عدد المنتسبين للجيش الليبي وتفيد التقارير أنّه كان يخطط لأن يبلغ بعدد أفراد الجيش إلى **(٧٥٠٠)** فرد مع نهاية عام **١٩٦٢** وإلى **(١٠)** آلاف فرد مع العام **١٩٦٧**[٢٢٨] كما سعى الزعيم لطيوش إلى الحصول على المزيد من الأسلحة والعتاد للجيش، ورفع مستوى تجهيزه وتدريبه.[٢٢٩] وسعى أيضاً إلى تشكيل **قوة خاصّة** من أفراد الجيش **تتولى حراسة وليّ العهد**.

وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى **إقصاء اللواء السنوسي لطيوش** عن منصب رئيس أركان الجيش في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١، فإنَّ حادثة الإقصاء في حدّ ذاتها، واستخدام الحكومة لقوة دفاع برقة في تطويق رئاسة أركان الجيش في بنغازي خلال الأحداث المتعلقة بعملية الإقصاء، وما تردّد حول تفكير الملك (بناءً على نصيحة الفريق بوقويطين إثر المحاولة الانقلابية التي جرت في مطلع العام ١٩٦٢) بأن يجري **حلّ الجيش** وأن يستبدل به القوات المتحركة وسلاح للحدود، قد **زاد – في بعض أوساط الجيش على الأقل – من الشعور بالضيق والحساسية تجاه قوة دفاع برقة وقيادتها**.

---

٢٢٦ راجع بشأن الصراع بين الفريق بوقويطين واللواء السنوسي لطيوش، على سبيل المثال، ما ورد في تقرير السفارة الأمريكية رقم A-12 المؤرّخ في ٣/ ١٠/ ١٩٦٤ بعنوان "قبائل برقة البدوية" "The Bedouin Tribes of Cyrenaica".

٢٢٧ يأتي معظم المنتسبين للكلية العسكرية الملكية في ولاية برقة من مدن بنغازي ودرنة.

٢٢٨ تقرير السفارة الأمريكية رقم A-441 المؤرّخ في ١٣/ ٤/ ١٩٦٠، الملف MSP.773.

٢٢٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم A-68 المؤرّخ في ٢٦/ ٢/ ١٩٦٢، الملف 773.5.

وقد شهدت الفترة، منذ إقالة اللواء لطيوش حتى نهاية هذه الحقبة، **استمرار التنافس بين قوة دفاع برقة وبين الجيش حول زيادة عدد كل منهما ومن أجل الحصول على المزيد من الأسلحة والعتاد لكل منهما.**[٢٣٠] وقد ورد بتقرير للسفارة الأمريكية أنَّ إجمالي أعداد **رجال قوات الأمن** في ليبيا قد بلغ مع بداية عام ١٩٦٢ نحو (١٠٧٠٠) فرد موزّعين كالآتي:[٢٣١]

	شرطة	قوة متحرّكة	الإجمالي
طرابلس	٣٦٥٠	٣٥٠	٤٠٠٠
فزان	٨٨٠	١٢٠	١٠٠٠
برقة	٤٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
البوليس الاتحادي	٧٠٠	–	٧٠٠
الإجمالي	**٩٢٣٠**	**١٤٧٠**	**١٠,٧٠٠**

وقد جاء في خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء الصيد بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة بالبيضاء يوم **٦/ ١٢/ ١٩٦٢ إشارة**[٢٣٢] **إلى عزم الحكومة على تشكيل "كتيبة خامسة" بالجيش الليبي يبلغ تعدادها نحو (٨٠٠) شخص.**[٢٣٣]

ويعكس الجدول التالي إجماليات الإنفاق على قوات الأمن والجيش الوطني خلال السنوات ٥٩/ ١٩٦٠-١٩٦٢/ ٦٣ (المبالغ بآلاف الجنيهات):

---

٢٣٠ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-441) المؤرّخ في ١٣/ ٤/ ١٩٦٠، الملف MSP.773.

٢٣١ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-68) المؤرّخ في ٢٦/ ٢/ ١٩٦٢، الملف 773.5.

٢٣٢ هذه هي المرّة الأولى التي تجري فيها إشارة صريحة إلى عزم الحكومة على زيادة قوة الجيش الوطني بهذا التفصيل.

٢٣٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٦٩) المؤرّخ في ٢/ ١/ ١٩٦٣، الملف 773.21.

السنة المالية	مصروفات الأمن الداخلي		مصروفات الدفاع الوطني		إجمالي المصروفات
	جنيه	٪	جنيه	٪	جنيه
٥٩/١٩٦٠	٢,٤٦٨	٦٤	١,٣٦٠	٣٥	٣,٨٢٨
٦٠/١٩٦١	٢,٥٢١	٦٥	١,٣٦٠	٣٥	٣,٨٨١
٦١/١٩٦٢	٣,٤٥٢	٦٤	١,٩٤٨	٣٦	٥,٤٠٠
٦٢/١٩٦٣	٤,٤٣٢	٦٣	٢,٥٣٨	٣٦	٦,٩٧٠
الإجمالي	**١٢,٨٧٣**	**٦٤٪**	**٧,٢٠٦**	**٣٦٪**	**٢٠,٠٧٩**

أي أنَّ إجمالي ما أنفقته حكومات الحقبة غير النفطية على **الأمن الوطني** حتى نهايـة العام ٦٢/ **١٩٦٣** قد بلغ نحو **(٣٥)** مليون جنيه ليبي، أي ما يعادل ٢١٪ من إجمـالي الإنفاق الحكومي (عدا مشروعات التنميـة)، منها نحو **(٢٥)** مليون جنيـه (مـا يعادل ٧٠٪) على قـوات الأمن ونظـارات الداخليـة، والباقي (١٠) ملايين جنيه على الجيش ووزارة الدفاع (ما يعادل ٣٠٪).

قنبلة في منزل بوقويطين

لئـن خلـت هذه الحقبة من تاريـخ العهد الملكي من مظاهر لجـوء النظام إلى استخدام العنف والقمع في مواجهة خصومه ومناوئيه السياسيين،[٢٣٤] فإنّها لم تخلُ من شـواهد تدلّ عـلى لجوء بعض الليبيّين إلى اسـتخدام العنف والقتل في التعبير عن مواقفهم إزاء من عدّوهم خصوماً لهم، إمّا لأسـبابٍ شـخصية وإما لدوافع هي بنظرهم وطنية.

ويعـدّ حادث اغتيال ناظر الخاصة الملكية **إبراهيم الشـلحي** بمدينة بنغازي صباح يوم **٥/ ١٠/ ١٩٥٤** على يد **الشريف محي الدين السـنوسي**، واغتيال نائب رئيس الأركان العقيد **إدريس العيساوي** ببنغازي مساء يوم **٩/ ١٢/ ١٩٦٢** على يـد **مجهول**، من أبرز الشـواهد على اسـتعمال الليبيّين لأسـلوب الاغتيال والقتل لتسوية الخلافات السياسية.

غـير أنّه تجدر الإشـارة إلى **قيـام بعض الليبيّـين بالتدبـير والتخطيط لأعمال عنـف أخـرى** كان من الممكـن أن تؤدّي إلى نتائج دامية ومؤسـفة. ولعل أشـهر الأمثلـة في هـذا الصدد تلك "المحاولة" التي أشـار إليها الأسـتاذ سـامي حكيم في كتابـه "**هـذه ليبيا**"،[٢٣٥] والتـي مفادها أنَّ "**جماعـة اليد السـوداء**" السرّية[٢٣٦] في طرابلس كانت **تخطط لنسـف مبنى البرلمان الليبي** أثناء مناقشـته **لمعاهدة ١٩٥٣** مع بريطانيا، ولم يحل دون هذه الجماعة وتنفيذ مخططها هذا إلا عدم تمكّن المدبّرين من دخول البرلمان بسبب "سرّية الجلسة".

---

٢٣٤ يستثنى من هذا بالطبع حوادث العنف التي صاحبت الانتخابات البرلمانية الأولى في ليبيا خلال شهر فبراير/ شباط ١٩٥٢ (حكومة محمود المنتصر) والتي ذهب ضحيتها قتلى وجرحى من المواطنين في عدد من مدن ولاية طرابلس. غير أنّه لا بدّ من التأكيد على أنَّ هذه الحالة ظلت استثناءً من القاعدة، ولم تشكّل منهجاً للحكومة في تعاملها مع معارضيها.

٢٣٥ ص ١٥٦-١٥٧؛ راجع أيضاً فصل "وزارة محمود المنتصر .. البداية الصعبة" في المجلد الثاني من هذا الكتاب.

٢٣٦ زعم المؤلف نفسه أنَّ عناصر من هذه الجماعة السرّية كانت وراء محاولة الاغتيال التي تعرّض لها الملك إدريس أثناء زيارته لطرابلس يوم ١٩/ ٥/ ١٩٥١ قبيل استقلال ليبيا.

المثال الآخر في هذا السياق هو ما حدث يوم ١٧/ ٣/ **١٩٦٠** عندما انفجرت عبوة ناسفة أمام بيت ناظر الداخلية بولاية برقة يومذاك **بوسيف ياسين**. ورغم أنّه لم يُعثر على الجاني فإنَّ الاعتقاد ساد بأنَّ أسباباً سياسية كانت وراء هذا الحادث.[٢٣٧]

وقد شهدت فترة حكومة الصيد واقعة مماثلة للحالة السابقة، إذ انفجرت **قنبلة** في بيت قائد عام قوة دفاع برقة **الفريق محمود بوقويطين** بمنطقة البركة بضواحي مدينة بنغازي ليل ١١-١٢ **نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١**، ولم يكن الفريق بوقويطين موجوداً بالمنزل، كما لم يؤدِّ الانفجار إلى وقوع أضرار أو إصابات. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا الحادث وقع عندما كانت الخلافات بين قبيلتي البراعصة (التي ينتمي إليها بوقويطين) والعبيدات على أشدّها، وكذلك بين الجيش وقوة دفاع برقة.[٢٣٨]

---

٢٣٧ لم يؤدِّ هذا الانفجار إلى وقوع أيّة ضحايا. راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٦٠ (رقم G.-93، الملف 773.00)، والتقرير رقم (٢٥٠) المؤرّخ في ٢٩/ ٣/ ١٩٦٠، الملف 773.56311.

٢٣٨ تردّد أنَّ هذا الانفجار تمّ بعلم الفريق بوقويطين في إطار مساعيه للمحافظة على منصبه، فقد شاع في تلك الفترة أنَّ الملك بصدد تنحيته من منصبه وتعيينه رئيساً لمجلس الشيوخ (خلفاً لمحمود بوهدمة الذي جرى تعيينه والياً لبرقة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١). راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٦١، والتي تحمل الرقم الإشاري A-23 بالملف 773.00.

إقصـاء رئيس الأركان لطيوش

كان السيد **السنوسي سعيد لطيوش**[٢٣٩] من بين أفرادٍ قلائل نجوا من الهجوم الشرس الذي شنّه الغزاة الطليان على واحة الكفرة (المعقل الأخير للسنوسية) في ١٢/ ١/ ١٩٣١. وقد نقل **دي كاندول**، على لسـان لطيوش،[٢٤٠] طرفاً من المعاناة التـي لقيهـا – وهو دون العـاشرة من عمره – بصحبة عمّه صالح باشـا لطيوش أثنـاء محاولتهـم النجاة مـن أتون معركـة الكفـرة والتوجّـه إلى "**العوينات**" على حدود السودان:

> "بعد مسيرة عدّة أيام أخفقنا في الوصول إلى **(مرقة)**،[٢٤١] وعرفنا أنّنا تائهون في الصحراء، فرجعنا أدراجنا نقصد **(العوينات)**. ولما كنّا اسـتنفذنا مؤننا من المياه أصبحنـا مضطرّين إلى نحر ناقة أو جمل كل يـوم لنشرب الماء المخزون في بطون الإبـل .. ومع أنَّ المسـافة التي قطعناها منذ خروجنا مـن (العوينات) كانت قد اسـتغرقت منّـا ثمانية أيام كاملة، فقد بلغت بنا شـدّة المحنة أنّنـا قطعنا في طريق العودة نفس المسافة خلال أربعة أيام فقط راكبين أو ماشين ليل نهار".

وفي **(العوينـات)** ملأنـا قِـرَب الماء من جديد، وبعد اسـتراحة قصـيرة، واصلنا السـفر عامديـن نهر النيل رأسـاً، باقتفاء آثار الفريق الآخر مـن جماعتنا، وعثرنا

---

٢٣٩ تُكتب "لطيوش" و"الأطيوش".

٢٤٠ كان عمّـه المجاهـد صالـح الأطيـوش، أحـد كبـار قبيلـة المغاربـة، والمجاهـدان عبـد الجليـل سـيف النـصر وأخـوه أحمد سـيف النصر قد التحقوا بالكفرة في عـام ١٩٢٩. وكان الأخ الأكبر للمجاهد صالح الكيلاني قد عيّن مـن قبـل الوالي التركي في منصب قائمقام الكفرة سـنة ١٩١٠ وتوفي في العام التالي مبـاشرة وهو في طريقه إلى جالو للالتحاق بقوات المقاومة التركية ضدّ الغزو الإيطالي، أمّا أخوه الآخر سعيد (والد السنوسي) فقد قضى نحبه خلف أسـوار معتقل إيطالي بالعقيلة. ومن بني أخيه واحد شـنقه الطليان في سرت، وعبد الله الذي لقي مصرعه في معركة النوفليـة، كـما قُتل في البريقة آخران هما علي وأحمد عبد القادر، وعبـد الهادي الذي قتل في سرت عام ١٩١٨، وآخر استشـهد في معركـة بالقرب من أجدابيا، كما فقـد أربعة آخرون من أفراد أسرة لطيوش حياتهـم أثناء معركة الكفرة ذاتها. دي كاندول، ص ٥٧–٥٨.

٢٤١ بعـد أن وصـل القائمقـام صالـح لطيـوش ومـن معـه إلى (العوينـات) في قافلـة مـن الإبـل بعـد رحلـة اسـتغرقت منهـم سـتة أيـام، انقسـموا إلى فريقين، توجّـه أحدهما إلى الشـمال الشرقي نحـو وادي النيـل، على حين عمـد الفريـق الآخر إلى (مرقة)، وهي واحة صغيرة غيرٍ مأهولة بالسـكان تقع في ناحية الجنوب الشرقي بالسـودان وتستغرق الرحلة إليها على ظهور الإبل مسيرة ١٥ يوماً، وكان السنوسي لطيوش بصحبة عمّه ضمن الفريق الثاني المتجه نحو (مرقة). المصدر نفسه، ص ٥٨.

في الطـرق على جثث البعض ومن بينهم أمـي وأختي واثنين [اثنان] من إخوتي قصفتهم طائرات الطليان أو ماتوا عطشاً. وكنّا نغذ السير ليل نهار حتى وصلنا (آبار كريم) بعد تسـعة أيام ونحن أقرب إلى الموت منّا إلى الحياة. وهناك أسعفنا الحـظ بلقـاء بعثة استكشـافية كان قد نظمهـا الأمير **عمر طوسـون** (من مصر) بقيـادة ضابـطٍ بريطاني، فحملتنا معهـا إلى واحة الخارجة ثـمّ إلى الداخلة ومنها إلى المنيا، حيث اسـتقرّ بنا المقام مع نـاس من قبيلة **الجوازي** التي تربطنا بها صلة القرابة. **ومكثنا هناك حتى سـنة ١٩٤٠ وعندها التحقنا بالقوات العربية الليبية تلبية لنداء الأمير**".[٢٤٢]

وعند استقلال برقة في يونيو/ حزيران **١٩٤٩** كان السنوسي لطيوش ضمن **قـوة دفـاع برقة**، ثـمّ نُقل من بعد الاسـتقلال إلى **الجيش الليبي** فور تأسيسـه عام ١٩٥٢ برتبة رائد،[٢٤٣] وأرسل في دورة عسكرية قصيرة إلى بريطانيا.

في **٧/ ٦/ ١٩٥٦** صدر مرسـوم ملكي بترقية العقيد السـنوسي لطيوش إلى رتبـة **زعيم** وتعيينـه نائباً لرئيـس أركان الجيش الليبي[٢٤٤] عـلى أن يسري مفعول ذلك المرسوم بدءاً من ١/ ٥/ ١٩٥٦.

وفي **١٥/ ١٠/ ١٩٥٨** صدر مرسوم ملكي بتعيين الزعيم السنوسي لطيوش **رئيساً لأركان الجيش الليبي** وكان بذلك أول ضابط ليبي يشغل هذا المنصب.[٢٤٥] كما جرى في الوقت نفسه تعيين العقيد **نوري الصديق نائباً لرئيس الأركان**.

وقـد تناول تقريـر سرّي أعدّته السـفارة الأمريكية في بنغـازي[٢٤٦] دلالات وأبعاد هذا التعيين فكان من بين ما ورد فيه:

---

٢٤٢ دي كاندول، ص ٥٨-٥٩.

٢٤٣ راجـع مـا ورد في مبحـث "تنافس بـين الجيـش وقـوات الأمـن" بهـذا الفصـل. وراجـع مقالـة "خواطـر حـول تأسيس الجيش الليبي" بقلم العميد المتقاعد مصطفى محمد القويري، مجلة **الإنقاذ**، (فبراير/ شباط ١٩٩٠).

٢٤٤ كان الزعيـم عبـد القـادر الناظمـي (العراقـي الجنسـية) يشـغل منصـب رئيـس أركان الجيـش، كـما كان السنوسي لطيوش يشغل يومذاك منصب قائد الكتيبة الأول بالجيش (كتيبة إدريس الأولى)، وقد أرسل في دورة إلى العراق لم يمكث فيها طويلاً.

٢٤٥ لعـل مـن العوامـل التـي أسـهمت في هـذا القـرار قيـام الثـورة العراقيـة في ١٤/ ٧/ ١٩٥٨ وسـحب الضبـاط العراقيين الذين كانوا يعملون بالجيش الليبي وعلى رأسـهم الزعيم عادل راغب الذي كان يشـغل يومذاك منصب رئيس أركان الجيش الليبي (تولى قيادة الجيش بعد الزعيم عبد القادر الناظمي).

٢٤٦ التقرير رقم (٦٤) المؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٨، الملف (773.551).

"بتعيين السنوسي لطيوش البالغ من العمر (**٣٩**) عاماً كأول رئيس ليبي لأركان الجيش الذي بلغ تعداده (**٣٠٠٠**) فرد، **أصبح قوة رئيسية في المشهد السياسي الليبي**. لقد كان الملك عازفاً في السابق عن تعيين لطيوش في هذا المنصب، غير أنّ هذا العزوف، فيما يبدو، قد تلاشى. ويرجع عزوف الملك في السابق إلى تحفّظه حول تعيين شاب بسنّ لطيوش في هذا المنصب، كذلك إلى عدم ثقته في لطيوش بسبب ما بلغهً عنه من جهوده في **تكوين ولاءاتٍ خاصّة به داخل الجيش**".

ويضيف التقرير:

"إنَّ **النبذة الشخصية** عن سيرة لطيوش بملفات السفارة تشير إلى أنّه **شخص غير معنيٍّ بالسياسة**. وقد واصل خلال السنوات الماضية موقفه القائم على **النأي بنفسه عن مجريات السياسة الرئيسية في ليبيا**. والمفاتيح الرئيسية المتوفرة لدينا عن **تركيبته السياسية** تتمثل في:

(١) حرصه بشكل متواصل على إظهار **ولاءٍ كامل نحو الملك**.

(٢) ما عُرف عنه من شكوك نحو **العناصر الموالية لمصر** في ليبيا، كذلك ما عُرف من اتخاذه خطواتٍ من أجل كبح نشاطاتهم داخل صفوف الجيش.

(٣) **أنَّ الخصومة الشخصية القديمة بينه وبين اللواء محمود بوقويطين** قائد قوة دفاع برقة، ما تزال على ما يبدو قائمة، على الرغم من جهود الوالي حسين مازق للمصالحة بينهما.[٢٤٧]

(٤) إنّ آراء لطيوش حول **سلطات الحكومة الاتحادية والولايات** غير معروفة للسفارة. وتدلّ كل المؤشّرات المتوفرة في هذا الصدد أنّه **على أن ولاءه، رغم أنّ جذوره كافة في برقة، هو للحكومة الاتحادية**.

٢٤٧ يشير التقرير إلى جذور هذه الخصومة، وكيف أنّها ترجع إلى السنوات المبكرة لتأسيس قوة دفاع برقة التي كانت أصغر من أن يجد فيها الرجلان بوقويطين ولطيوش، اللذان يحملان الرتبة نفسها، مكاناً مناسباً لهما فيها. كما يشير إلى كيف أنَّ إبراهيم الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية ووالد زوجة بوقويطين) قد نجح في عام ١٩٥٢ في إبعاد لطيوش عن قوة دفاع برقة.

ثمّ يضيف التقرير:

"السـنوسي لطيـوش هـو من قبيلة **المغاربـة**. غير أنَّ بعض أقـرب أصدقائه هم مـن قبيلة **العبيدات**، وزوجته الأولى هي ابنة أحد كبار شـيوخ العبيدات. ومن أغرب مظاهر الاحتفاء بالترقية الجديدة التي حصل لطيوش عليها تلك الوليمة التـي أقامهـا على شرفه **عبد القادر العلّام**، الذي هو نفسـه مـن قبيلة العبيدات، والذي أصبح منذ إقصائه عن منصب وزير المواصلات (في حكومة كعبار) من أبناء العبيدات المناوئين لحكومة الولاية".

ويخلص تقرير السفارة الأمريكية إلى:

"أنَّ **ضباط البعثة العسـكرية الأمريكية في ليبيا** MAAG[٢٤٨] متفائلون بأن يؤدّي تعيـين لطيـوش رئيسـاً لـلأركان إلى تحسـين مسـتوى الانضباط ورفـع الروح المعنوية داخل الجيش الليبي، التي ظلت تعاني منذ تأسيسه تقريباً بسبب **الثنائية في قيادتـه بين العراقيين والليبيّين**. إنَّ ضباط البعثة الأمريكية يعدّون لطيوش **كفؤاً رغم أنَّه يبدو اندفاعياً أحياناً**، ويعدّون اختيار **العقيد نوري الصديق** نائباً له أمراً جيـداً، إذ إنّهـم يعوّلون على أن يقـوم الأخير، من خلال اتزانه وحسـن تدبيره، بضبط لطيوش".

"وباختصـار فإنَّ السـفارة تعتقد بأنَّ **لطيوش، من حيث كفاءته العسـكرية[٢٤٩] والاعتماد عليه سياسـياً، هو أحسـن اختيار يمكن الوقوع عليه بين كبار ضباط الجيش**. كما أنّها تعتقد بأنَّ هذا التغيير الذي طرأ مؤخّراً على قيادة الجيش الليبي قد يكون مؤشّراً على دخول الجيش في مرحلة جديدة وموفّقة".

وفي ٧/ ١١/ ١٩٥٩ شـارك الملـك إدريـس في **احتفال قصـير** خارج قصره **بطبرق**، قام خلاله ضباط الجيش جميعهم بتأدية "**قسم الولاء**" للملك وللعرش. كـما قام الملك خلال هذا الاحتفال بتسـليم الرايـات والأعلام لمختلف وحدات الجيـش، وأنعم عـلى الضباط والجنـود جميعاً بوسـام الاسـتحقاق. وقام الجيش

٢٤٨ يستخدم اسم "الهيئة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا" كترجمة لـ: Military Assistance Advisory Group واختصارها MAAG.

٢٤٩ وصفه تقرير سرّي مبكر للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١/٨/١٩٥٧ (رقم – ٧ ، الملف 773.553) بأنّه ضابط طموح ومقتدر وقاسٍ، وهو يعرف ما يريد، وعلى استعدادٍ لأن يخترق الصخر من أجل بلوغ مراميه.

مـن جانبـه بإهـداء الملك سـيفاً مرصّعـاً بالذهب. وقـد وصف تقرير للسـفارة الأمريكية[250] هذه المناسـبة بأنّها كانت **إحدى المناسبات النادرة التي شارك الملك بفاعلية فيها خلال احتفال عام**. وعلّق هذا التقرير بأنَّ الزعيم السنوسي لطيوش بذل، منذ منتصف العام ١٩٥٩، جهوداً مسـتميتة للتحضير لهذا الاحتفال الذي كان مقـرّراً لـه أن يتـمّ في "**حامية المـرج**" قبل ذلك الموعـد، ولكن جرى تأجيل الموعد وتغيير مكان الاحتفال بسبب توعّك صحّة الملك.

وفي **٢٨/ ٤/ ١٩٦٠** قـام الزعيم لطيوش بزيارة رسـمية **لليونان وبريطانيا**. كما صدر في **٢٨/ ٧/ ١٩٦٠** مرسـوم ملكي يقضي بترقيتـه إلى **رتبة لواء** بدءاً من ١/ ٥/ ١٩٦٠. وبذا أصبح لطيوش يحمل الرتبة نفسـها التي كان يحملها غريمه اللـواء محمود بوقويطين قائد قـوة دفاع برقة. وعدّ تقرير للسـفارة الأمريكية[251] هذه الترقية للطيوش مظهراً لضعف نفوذ البوصيري الشلحي، ولازدياد الجفوة بينـه وبـين الملك إدريس يومـذاك. (غير أنّه سرعـان ما تبيّن زيف هـذا التحليل عندما صدر مرسـوم ملكي آخـر بتاريخ ٨/ ٨/ ١٩٦٠ يقـضي بترقية بوقويطين إلى رتبة فريق).

ومـن الواضـح أنَّ اللـواء لطيـوش **حافظ على علاقـة جيدة مـع وليّ العهد الحسـن الرضـا**. وقـد ظهر ذلـك جليّـاً أثناء زيـارة الأخـير لولايـة برقة خلال شـهر أغسـطس/ آب ١٩٦٠ للمشـاركة في الاحتفال بنقل رفات شيخ الشهداء عمـر المختـار إلى ضريحه الجديـد. فقد بدا واضحـاً للمراقبين أنَّ الأمير الحسـن كان أكثـر احتفـاءً واهتماماً باللـواء لطيوش منـه باللواء بوقويطين، وقد شـارك الاثنـان في ذلك الاحتفال. بل أفاد تقرير سرّي للسـفارة الأمريكية[252] أنَّ اللواء لطيـوش **شرع في مطلع عام ١٩٦١ بتجنيد وحـدة خاصّة من أبناء قبيلته المغاربة كي يشـكل منها حرسـاً خاصّاً لولي العهد، غير أنَّ الفريـق بوقويطين أقنع الملك بالاعتراض على هذه الفكرة**.

وقد وجّه اللواء لطيوش خلال شـهر نوفمبر/ تشرين الثاني **١٩٦٠** رسائل إلى البعثتـين العسـكريتين الأمريكيـة والبريطانيـة في ليبيا أخطرهمـا بموجبها أنَّ

---

٢٥٠ التقرير السرّي رقم (١٥٥) المؤرّخ في ١٨/ ١١/ ١٩٥٩، الملف 773.551.
٢٥١ التقرير السرّي رقم (٣٠) المؤرّخ في ٢/ ٨/ ١٩٦٠، الملف السابق.
٢٥٢ التقرير رقم (A-31) المؤرّخ في ١٣/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.559.

الجيش الليبي سوف يتوقف بدءاً من ١/ ١/ ١٩٦١ عن إرسال أيّ متدرّبين عسكريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأنَّ البعثات مستقبلاً سوف تقتصر على مجال الطيران العسكري في أمريكا.[٢٥٣] كما عبّر اللواء السنوسي لطيوش **للبعثة العسكرية البريطانية بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٠ عن عدم رضاه بشأن نوعية السلاح الذي كانت الحكومة البريطانية قد قدّمته في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٩ كهدية للجيش الليبي**.

وتسجّل الوثائق الأمريكية أنَّ اللواء لطيوش وجّه رسالة بتاريخ **٢١/ ٢/ ١٩٦١** إلى رئيس البعثة العسكرية الأمريكية يطلب بموجبها تزويد الجيش الليبي بالمزيد من **العتاد والأسلحة** في إطار برنامج لتوسيع وتقوية الجيش، بحيث يبلغ تعداده نحو (٧٠٠٠) فرد.[٢٥٤] ويفيد تقرير أمريكي آخر أنَّ اللواء لطيوش شرع خلال عام **١٩٦١** في **تجنيد عناصر من قبيلته المغاربة في الجيش الليبي**.[٢٥٥] كما يفيد تقرير آخر للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ٥/ ٦/ ١٩٦١ أنَّ اللواء لطيوش **كان على خلاف مع رئيس الوزراء الصيد، وأنّه كان ينتقد الأخير علناً**، وأورد هذا التقرير ما ترجمته:[٢٥٦]

"... وفقاً لتقرير من مصادر موثوق بها، **استردّ لطيوش، من خلال لقاء حديث له مع الملك في طبرق، ثقة الملك بالكامل فيه، على الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي ورئيس الوزراء (بن عثمان) لتشويه سمعته لدى الملك. وبات من المرجّح أن يبقى لطيوش في منصبه كرئيسٍ لأركان الجيش الليبي على امتداد المستقبل المنظور**".

وفي **١٢/ ٦/ ١٩٦١** بدأ اللواء لطيوش **زيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية** بدعوة من الهيئة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأمريكية في ليبيا استغرقت شهراً واحداً.[٢٥٧]

---

٢٥٣ التقرير رقم (206) المؤرّخ في ١٧/ ١١/ ١٩٦٠، الملف 773.00 (11).

٢٥٤ التقرير رقم (411) المؤرّخ في ٣٠/ ٣/ ١٩٦١، الملف MSF 773.5.

٢٥٥ التقرير رقم (A-56) المؤرّخ في ١٩/ ٤/ ١٩٦١، الملف 773.551.

٢٥٦ التقرير يحمل الرقم (532) بالملف 773.553 بعنوان "Military Training of Libyan Youths in NATO Countries".

٢٥٧ راجع العدد (٢١٤) من مجلة "**المعرفة**" الصادر بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٦١ (تصدر هذه المجلة عن مركز المعلومات الأمريكي في ليبيا). راجع أيضاً التقرير (٥٣٢) المشار إليه في الهامش السابق.

وتفيـد الوقائـع أنّه تـمّ في **٩/ ٨/ ١٩٦١** قبول اسـتقالة الرائد **محمود بشـير بناجـي**،[٢٥٨] وكان هـذا الضابـط معروفـاً بصلتـه الوثيقـة بالمقدّمين عبـد العزيز الشـلحي وعون أرحومة اشـقيفة (فقد كان من دفعتهما ودرس معهما بالقاهرة)، وقد مكنته هذه الصلة من مقابلة الملك والشكوى لديه من رئيس الأركان اللواء لطيوش.[٢٥٩]

ومنـذ مطلع شـهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١ راجت **إشـاعات** في البلاد تتحـدّث عـن **قرب إزاحـة الفريق محمـود بوقويطين واللواء السـنوسي لطيوش عن منصبيهما**. (كما راجت إشـاعة أخرى حول احتـمال أن يعلن الملك تخلّيه عن العرش في مناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٦١).[٢٦٠]

وعلى حين ظل ما يتعلق بمستقبل الفريق بوقويطين مجرّد إشـاعة، صدر في **٢٨/ ١١/ ١٩٦١** مرسـوم ملكي يقضي **بتعيين اللواء السـنوسي لطيوش سـفيراً بـوزارة الخارجية**. وقد لاحظت إحدى برقيات السـفارة الأمريكية المتعلقة بهذا الموضوع أنَّ المرسـوم الذي تمّ بموجبه إقصاء اللواء لطيوش من منصبه قد خلا مـن أيّة إشـارة إلى قبول اسـتقالة، أو إقالة اللواء لطيوش، كـما هي العادة في مثل هـذه الحـالات، كـما أنَّ هذا المرسـوم لم يشر إلى رتبـة لطيوش العسـكرية، أو إلى منصبه كرئيس للأركان.[٢٦١]

ما هي ملابسات وأسباب إقصاء اللواء السنوسي لطيوش عن منصبه؟

تنسـب برقيـة سرّية بعثت بهـا **السـفارة الأمريكية** إلى واشـنطن بتاريخ **٢/ ١٢/ ١٩٦١** إلى أحـد كبار ضباط الجيش تصريحاً للبعثة العسـكرية الأمريكية في

---

٢٥٨ كان هـذا الضابـط معروفـاً بتهتكـه الأخلاقـي وبـتردّده بشـكل مسـتمر عـلى قاعـدة الملاحـة بطرابلـس. وقـد شكّل الجيش له مجلساً تحقيقياً برئاسة العقيد مصطفى القويري قرّر طرده من الجيش. وتولى الدفاع عن هذا الضابط أمام المجلس المحاميان إبراهيم الغويل وعبد الحميد البكوش.

٢٥٩ مـن المرجّـح أنَّ هـذه المقابلـة تمّـت في أعقـاب قـرار المجلـس التحقيقـي بطـرد الضابـط بناجـي مـن الجيـش، ولا بدّ أن تكون هذه المقابلة قد تمّت بتدبير من البوصيري الشلحي، ونكاد لا نشك بأنّ ما ردّده هذا الضابط خلال لقائـه بالملـك قـد لعب دوراً هامـاً في إيغار صدر الملـك على اللواء لطيوش ممّـا أدّى إلى إقصائه فجـأة في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.

٢٦٠ راجـع برقيتـي السـفارة الأمريكيـة ذواتي الرقمـين (٧٩)، (٨٠) بتاريـخ ١٤، ١٧ نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٦١، الملفات 773.13 و773.00 على التوالي.

٢٦١ راجع البرقية السرّية رقم (٣٤٩) المؤرّخة في ٢٩/ ١١/ ١٩٦١، الملف (773.34).

طرابلس بأنَّ إقصاء اللواء لطيوش عن منصبه كان بتدخّل من "**عنصر مدني نافذ في القصر**" [٢٦٢] (Removal was caused by "powerful" civilian in palace).

وتشـير برقيـة سرّية أخـرى[٢٦٣] بعثت بهـا السـفارة الأمريكية إلى واشـنطن بتاريـخ **٥/ ١٢/ ١٩٦١** إلى **وجـود عـدد متزايـد مـن الأدلة تؤكد الـرأي القائل بـأنَّ اللـواء لطيوش هـو أحدث ضحيـةً للتآمر السـياسي الذي تنفـذه الفئة التي يقودها البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد**. كما تنسـب البرقية ذاتها إلى لطيوش قوله لرئيس البعثة العسـكرية الاستشـارية الأمريكية في ليبيا **الكولونيل جيمس روبـرت ويندت** James Robert Wendt أثناء لقاءٍ بينهما **يوم ٤/ ١٢/ ١٩٦١** دام قرابة ساعة:

"لقـد نجـح **البوصيري** الآن (من خـلال إقصاء لطيوش عن قيـادة الجيش) في **كـسر العمـود الفقري للجيش وفي إزالة عقبة أخرى كانت تحول دون اسـتيلائه عـلى الحكم**. حتى رئيس الـوزراء الذي كان يتصرَّف نيابة عـن مجلس الوزراء، فإنّـه لم يتمكـن من إقناع الملـك بالعدول عن قراره بإقصـاء لطيوش عن منصبه وذلك بسبب نفوذ البوصيري القوي لدى الملك".

"وأضاف لطيوش، أنّه فضلاً عن أنَّ إزالته من منصبه كانت ضرورية لنجاح خطط البوصيري البعيدة المدى، فإنَّ من الأمور التي أثارت غضب البوصيري رفض لطيوش لترقية أخي البوصيري الرائد **عبد العزيز الشـلحي، أو تخصيصه للقـصر**. وأشـار لطيوش إلى أنَّ عبـد العزيز وزميله الرائد **عـون أرحومة** أكملا مؤخّراً دورة أركان في مصر استمرّت خمس سنوات".

"وبعد أن أشار لطيوش إلى أنّه ما زال شخصياً يحظى بتأييدٍ واسع في الجيش، وفي قوة دفاع برقة وبالحكومة، وانطلاقاً من مخاوفه من درجة نفوذ البوصيري، فقـد طلب لطيوش من محدثه (المسـتر ويندت) أن يحث السـفير الأمريكي على مقابلة الملك، وأن يشرح له **النتائج الوخيمة التي سـتجلبها تحرّكات البوصيري الشلحي على ليبيا ومستقبلها**".

٢٦٢ البرقية السرّية رقم (٢٣٣) بالملف (773.551).
٢٦٣ البرقية رقم (٩٤) المؤرّخة في ٥/ ١٢/ ١٩٦١ بالملف رقم (773.00).

وقد تناول التقرير السرّي السنوي[٢٦٤] الذي أعدّته **السفارة البريطانية** عن وقائع وأحداث العام **١٩٦١** في ليبيا موضوع إقصاء اللواء السنوسي لطيوش عن منصبه كقائد للجيش الليبي. وكان ممّا جاء فيه بهذا الخصوص:

"في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ استبدل الملك باللواء السنوسي لطيوش رئيس أركان الجيش الليبي الزعيم نوري الصديق **دون استشارة الحكومة. وقد استقبل الشعب والجيش في ليبيا خطوة إقصاء السنوسي لطيوش بالاستنكار وعزوها لتدخّلات البوصيري الشلحي**".

كما جاء في موضع آخر من التقرير ذاته:

"**إنّ إقصاء السنوسي لطيوش تمّ التخطيط له وتدبيره بوساطة الشلحي وجماعته الذين رأوا أنّه، بإخراج لطيوش من الجيش، سوف يصبح بمقدور الضباط الموالين لمصر** (من جماعة البوصيري) **التحكم في الجيش الليبي**".

كما جاء في موضع آخر منه:

"... **للمرّة الأولى جرت محاولة استخدام الجيش الليبي من قبل زمرة القصر** (البوصيري وجماعته) **كمخلب قط في السياسة الليبية، وقد ترتب على ذلك أن فقد الجيش الليبي جزءاً كبيراً من أهمّيته كعامل استقرار، كما أنَّ انقسام ضباط الجيش إلى عدّة تكتلاتٍ أصبح واضحاً بعد إقصاء اللواء لطيوش الذي شغل خلال السنوات الخمس[٢٦٥] الماضية منصب رئيس أركان الجيش**".

كما ورد في تقرير سرّي بعثت به **السفارة البريطانية** في ليبيا[٢٦٦] بتاريخ **٩/ ٢/ ١٩٦٢** إشارة إلى موضوع إقصاء اللواء لطيوش جاء فيها:

"في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني (١٩٦١) تمّ إبعاد اللواء السنوسي لطيوش من منصب رئيس أركان الجيش الليبي واستبدال الزعيم نوري الصديق به. **ومن**

---

٢٦٤ التقرير مؤرّخ في ٦/١/١٩٦٢ ويحمل الأرقام الإشارية 1014/62 , VT 1011/1، الملف FO 371/165731 22860.

٢٦٥ الواقع إنَّ لطيوش لم يبقَ رئيساً للأركان سوى ثلاث سنوات فقط، وشغل قبل ذلك منصب نائب رئيس أركان الجيش لأكثر من سنتين.

٢٦٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري 10195/162 , VT 1015/12، الملف FO 371/165732.

شبه المؤكد أنَّ عملية الإقصاء هذه كانت من تدبير البوصيري الشلحي كي يتوفر له نفوذ أكبر داخل الجيش والسيطرة على أوضاعه".

كما تجدر الإشارة إلى أنّه ورد في تقرير سرّي أعدّه سفير بريطانيا الأسبق بليبيا السير أليك كيركبرايد للخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٦١ بشأن إقالة اللواء السنوسي لطيوش:

"بالنسبة لإقصاء لطيوش، هو أمر لا بأس به، إذ يبيّن على الأقل أنَّ الملك ما زال قادراً على فرض إرادته، فقد بات من الواضح أنَّ لطيوش أقام دولة داخل الدولة، وهو الأمر الذي اشتكى سليمان الجربي (وزير الخارجية آنذاك) منه".[٢٦٧]

وقد نقل تقرير[٢٦٨] أعدّه المستر **جون دورمان**، المستشار بالسفارة الأمريكية في بنغازي، ما زعم أنّه ورد على لسان **سعد العبيدي** مدير عام نظارة الداخلية بولاية برقة خلال لقاءٍ بينهما يوم **٣/ ١٢/ ١٩٦١** امتدّ لثلاث ساعات. وكان ممّا نسبه إلى العبيدي قوله:

"**إنَّ إقصاء اللواء لطيوش هو حلقة في سلسلة من الأعمال التي تمّ التخطيط لها بوساطة البوصيري وعبد الله عابد ومصطفى بن حليم**. لقد نجح هذا **الثلاثي** في تضليل الملك. وهو يقوم الآن، بطريقة مبرمجة، بإبعاد كافة الشخصيات النافذة في الحكومة. وسوف يكون هذا الثلاثي، عند وفاة الملك، في وضع يمكّنه من الاستيلاء على الحكم".

وفيما يتعلق بعملية إقصاء اللواء لطيوش، أورد هذا التقرير على لسان **العبيدي** قوله:

"إنَّ **البوصيري** كان قد شرع منذ مدّة في توجيه مدافعه صوب اللواء لطيوش. **ولطيوش هو من جانبه شخصية سياسية قوية**، وقد رفض منح الأخ الأصغر

---

٢٦٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/3 بالملف FO 371/165732 22860. وقد أعدَّ السير كيركبرايد هذا التقرير في أعقاب زيارته لليبيا استجابة للدعوة التي وجّهتها الحكومة الليبية إليه للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا.

٢٦٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٦٧) ومؤرّخ في ٦/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.00.

للبوصيري الرائد عبد العزيز تمييزاً في المعاملة. وقد ترتّب على ذلك أن **قام البوصيري بنصح الملك بضرورة إبعاد لطيوش**. وبناءً على ذلك تمّ إعداد مشروع مرسوم يقضي بإقصاء لطيوش عن منصبه".

"وعندما وصل مشروع المرسوم إلى رئيس الوزراء (الصيد) قام على الفور بعرضه على مجلس الوزراء. وقد عارض المجلس بقوة مشروع المرسوم، وطلب الوزراء من رئيس الحكومة التوجّه لمقابلة الملك وإبلاغه اعتراض المجلس بإجماع أعضائه على إقصاء لطيوش".

ويمضي **سعد العبيدي** في روايته وفقاً لما ورد بهذا التقرير:

"لقد ردّ الملك على رئيس الوزراء قائلاً: إنَّ اللواء لطيوش ابني. ومن ثم فإنَّ هذا الأمر شأن عائلي ولا يخصّ الحكومة. وبعد ذلك استدعى الملك لطيوش وأبلغه عزمه على نقله من منصبه، وقد أبلغ لطيوش الملك بأنَّ سجله نظيف وأنَّ الروح المعنوية للجيش الليبي عالية، ولأنّه لا يوجد أساس لإبعاده لأسباب تتعلق بتقصيره فلا بدَّ أنَّ **الملك يتصرّف بناءً على نصيحة من البوصيري. وأصرّ الملك على لطيوش أن يقبل بقراره**".

ويضيف العبيدي في روايته:

"بعد قرار الملك بإبعاد لطيوش، تمّ استدعاء **الزعيم نوري الصديق** من قبل الملك الذي أبلغه بعزمه على تعيينه رئيساً جديداً لأركان الجيش. وأوضح الصديق للملك أنّه كان دوماً على ولاء للطيوش وأنّه كان على تعاونٍ تام ومتواصل معه. وإذا كان لطيوش مذنباً لأيّ سبب من الأسباب فهو شريك معه في هذا الذنب، وبناءً على ذلك فإنّه، أيّ الصديقَ، لا يستطيع قبول المنصب الجديد. وعلى أيّ حال، فإنَّ الملك بعد أن مارس ضغوطاً على نوري الصديق لم يجد الأخير بدّاً من قبول هذا التعيين."

ويضيف أيضاً:

"وبعد عودة اللواء لطيوش إلى بنغازي، عقب إقصائه عن منصبه، وجد **الكثير من أنصاره الموالين له في الجيش وفي قوة دفاع برقة** على استعدادٍ للتصرّف تعبيراً

عن تأييدهم له. وقد تحدّث هو نفسه – أي سعد العبيدي – مع لطيوش لإقناعه بمنع أنصاره العسكريين من القيام بأيّ عمل عسكري، وقد وافق لطيوش على ذلك رغم غضبه".[٢٦٩]

وختم سعد العبيدي حديثه حول هذا الموضوع بقوله:

"لم يقدّم الملك للسنوسي لطيوش أيّ مسوّغ لعزله عن منصبه. والمسوّغات التي استخدمها ناظر الخاصّة البوصيري الشلحي لإقناع الملك بعزل لطيوش تظلّ سرّاً بين الملك والبوصيري وحدهما".

أمّا **الصيد**، فقد تناول في مذكراته[٢٧٠] ملابسات وأسباب وتداعيات إقالة اللواء لطيوش من منصبه تحت عنوان "**القصة الكاملة لأول محاولة انقلاب عسكري**"، ويستفاد من مطالعة تلك الصفحات:

- أنَّ **الملك** اتصل، عن طريق رئيس الديوان الدكتور علي الساحلي، برئيس الحكومة الصيد يوم **٢٢/ ١١/ ١٩٦١** طالباً منه إعداد مرسوم **بإقالة اللواء لطيوش** من منصبه كقائد للجيش، بالإضافة إلى بعض كبار ضباط الجيش، **ومحاكمته بتهمة الخيانة العظمى**.
- أنَّ الملك أمر في الوقت نفسه سكرتيره الخاصّ (إدريس بوسيف) بأن يتصّل بقائد قوة دفاع برقة **الفريق محمود بوقويطين** وأن يطلب منه مراقبة تحرّكات ضباط الجيش بطريقة سرّية. فقام الفريق بوقويطين **بإرسال مجموعة من القوات المتحرّكة وطوّق بها مبنى هيئة أركان الجيش في بنغازي**.
- اتصل سكرتير الملك أيضاً **بفاضل بن زكري** (والي طرابلس) وطلب منه، باسم الملك، مراقبة قوات الجيش المتمركزة في طرابلس.

---

٢٦٩ ما ورد في هذه المقابلة يؤكد عدم صحّة ما ذهب إليه الصيد في مذكراته من أنَّ الحركة الاحتجاجية/ الانقلابية التي قام بها بعض الضباط الموالين وقعت فور الإعلان عن إقالة اللواء لطيوش، إذ لو كان الأمر كذلك لأثاره المستشار دورمان أثناء لقائه مع سعد العبيدي الذي تمّ كما أشرنا في ٣/ ١٢/ ١٩٦١ على حين أنَّ الإعلان عن الإقالة جاء في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.

٢٧٠ الصيد، ص ٢٢٨-٢٤١.

- تـمّ الاتصـالان الأخـيران **بمنـأى عـن علـم رئيـس الحكومة الصيـد**، ولم يعلـم بهما إلا بعد أن وصلـت الأمـور إلى **جـهاز أمـن الــدولـة** الـذي يتبع رئـاسـة الحكـومـة. وعندما علم الصيـد بهذه التطـوّرات اتصـل برئيس الديوان السـاحلي يوم **٢٦/ ١١/ ١٩٦١** [٢٧١] طالبـاً تحديـد مقابلة له في اليـوم التــالي مع الملك.

- مسـاء اليـوم ذاتـه (**٢٦/ ١١/ ١٩٦١**) اتصـل العقيـد **جبريل صالـح خليفـة** هاتفياً من بنغـازي برئيس الـوزراء في البيضاء طالبـاً مقابلته ومعه عشرة من ضباط الجيش. وعندما اسـتقبله منفـرداً صبـاح يـوم **٢٧/ ١١/ ١٩٦١** أبلغه احتجـاج ضباط الجيـش على قيـام قوات دفـاع برقة بمحـاصرة رئاسـة أركان الجيـش حيث كان يوجد بها نحـو (**١٥٠**) ضابطاً[٢٧٢] مجتمعين مـع رئيـس الأركان، كما أبلغـه أنَّ ضباط الجيـش يعلمون بأنَّ الملـك سـيصدر مرسـوماً بإقالـة رئيـس الأركان فقـد تسرّب إليهم هذا الخبر عن طريق الديوان الملكي، **وأنّهم سيضطرّون في حال صدور هذا القرار إلى اتخاذ إجراءٍ مضاد.**

- صبـاح يـوم **٢٧/ ١١/ ١٩٦١** وحـين كان الصيـد في بنغازي يتهيّـأ للسـفر إلى طرابلـس مـن أجـل مقابلـة الملـك، جـاءه في مقـرّ الحكومـة ببنغازي **اللـواء لطيوش وبرفقتـه عدد كبير من الضبـاط**. وطلب منه رفع الحصار الـذي ضربه بوقويطين حول رئاسـة الأركان، فوراً، وإلا فإنَّه سوف يعطي هو أوامره بقصفهـم بالمدفعية، **ولا يمكن للجيش أن يخضع لأبناء وبنات الشلحي.**[٢٧٣]

---

٢٧١ لم يقـل الصيـد في مذكراتـه مـا الـذي فعلـه حيـال هـذا الموضـوع الخطـير منـذ اتصـال رئيـس الديـوان بـه يـوم ٢٢/ ١١/ ١٩٦١ حتى يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٦١.

٢٧٢ أفـاد تقريـر للسـفارة الأمريكيـة مـؤرّخ في ١/ ٣/ ١٩٦٠ أنَّ إجمـالي عـدد ضبـاط الجيـش حتـى ١٥/ ٢/ ١٩٦٠ كان (١٥٢) ضابطاً منهم (٥٨) ضابطاً موجودين بطرابلس. التقرير رقم ٢٤٦، الملف 773.55.

٢٧٣ نسب الصيد في ص ٢٣٠ من مذكراته كلاماً كثيراً للواء لطيوش في حق الملك.

- زعم الصيد أنّه عند لقائه بالملك (يوم ٢٧/ ١١/ ١٩٦١) في طرابلس، أبلغه الأخير بأنَّ **بوسيف ياسين** (وصفه الصيد بأنّه ناظر داخلية سابق في ولاية برقة وينتمي إلى قبيلة المغاربة، وهي القبيلة ذاتها التي ينتمي إليها اللواء لطيوش) أبلغه أنَّ رئيس الأركان السنوسي لطيوش يقوم بتوزيع الأسلحة على أبناء قبيلته ويقرّب الضباط الذين ينتمون إليها، وضباطاً آخرين من القبائل الموالية له، كما أنّه **يقوم بتخزين كمياتٍ أخرى من الأسلحة وينوي القيام بانقلابٍ عسكري.**[٢٧٤]

- زعم الصيد أنّه **دافع أمام الملك عن مواقف اللواء لطيوش وأكد إخلاصه وولاءه للعرش.** كما نسب إلى الملك اقتراحه بتعيين "**هيئة أركان**" من **الضباط المتخرّجين من كليات الأركان.**[٢٧٥] كما نسب إلى نفسه أنّه أوضح للملك أنَّ تنفيذ مثل هذه الفكرة يحتاج إلى وقتٍ ودراسة.

- قدّم الصيد، في نهاية لقائه بالملك، المراسيم المتعلقة بتعيين السنوسي لطيوش سفيراً بالخارجية، وترقية الزعيم نوري الصديق إلى رتبة لواء، وتعيينه رئيساً جديداً لأركان الجيش، فقام الملك بالتوقيع عليها، وتمّت إذاعة هذه المراسيم يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.

أشار الصيد في ثنايا هذا السرد[٢٧٦] إلى أنَّ اللواء السنوسي لطيوش، الذي

---

٢٧٤ رغم أنّ الرجلين ينتميان فعلاً إلى القبيلة نفسها، فإنّهما يتحدّران من فرعين مختلفين منها، فاللواء لطيوش هو من فرع "الرعيضات" وبوسيف ياسين هو من فرع "أولاد شامخ". وقد طبع علاقة الرجلين منافسة على زعامة القبيلة بلغت أحياناً درجة الخصومة دون القطيعة. وقد قام ياسين بوسيف ياسين نجل الأخير بالردّ على مزاعم الصيد حول وشاية والده لدى الملك في رسالة نشرتها له صحيفة "**الشرق الأوسط**" في عددها رقم (٥٥٩٤) الصادر بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٩٤.

٢٧٥ كان عدد الضباط المتخرّجين من كليات الأركان يومذاك اثنين فقط هما المقدم عون ارحومة اشقيفة والمقدم عبدٍ العزيز الشلحي، وهذا الاقتراح، إن صحَّ، كان يعني تسليم قيادة الجيش لزمرة البوصيري الشلحي.

٢٧٦ الواقع، إنّ المطالع للسرد الذي أورده الصيد لوقائع وأحداث هذه القضية يحسّ بوجود ثغرات وتناقضٍ فيه. راجع على سبيل المثال ما أورده بشأن موقف ودور الزعيم نوري الصديق خلال هذه الأحداث وتحديداً ما بين ص ٢٣١-٢٣٣.

وصفـه بأنّه **كان شـجاعاً وشـهماً ووطنياً، تمّ اسـتفزازه في هـذه الواقعة** (دون أن يحدّد مِن قبل مَن بصراحة).

وبعـد أن يتنـاول الصيـد تفاصيل بعض الأحـداث التي يزعـم أنّها وقعت بـين تاريخ التوقيع على المرسـوم والإعلان عنه وإذاعته في اليـوم التالي، يورد أنّه تمكّن من **ترتيب مقابلة للسـيد السـنوسي لطيوش مع الملـك إدريس** (لم يحضرها أحد سـواهما) سـلم لطيوش للملك خلالها استقالته من منصبه كسفير في وزارة الخارجيـة. كـما يزعم الصيـد أنَّ لطيوش قـال للملك خلالها "**لا أريـد أيّ شيءٍ سوى رضاكم، وحتى منصب السفير لا أرغب فيه**" *.

* تجـدر الإشـارة إلى أن السـنوسي لطـيوش شـغل منصـب وزيـر المواصـلات في وزارة مـحـمـد المـنتصـر الثانية (١٩٦٤ - ١٩٦٥) وفي وزارة حسين مازق منذ مارس ١٩٦٥.

اليهود على الخط

كان عدد اليهود المقيمين في ليبيا غداة الاستقلال نحو (٤٠٠٠) نسمة، يقطن منهم (٣٠٠) في بنغازي ويقيم بقيّتهم في طرابلس، ويشتغل غالبيتهم بالتجارة، إذ **كانوا يسيطرون على نحو ٩٠٪ من حجم تجارة البلاد.**[٢٧٧] وقد أشرنا في الفصول السابقة إلى بعض سياسات ومواقف الحكومات الليبية (الاتحادية والولايات) إزاء اليهود الليبيّين، والتي كان من أبرزها:

- أعلنت حكومة محمود المنتصر في ١٦/ ١٢/ ١٩٥٣ إغلاق "**نادي المكابي**" بمدينة طرابلس، وكان هذا النادي قد أعلن عن توجّهاتٍ صهيونية سافرة.

- درجت الحكومات الليبية المتعاقبة خلال هذه الحقبة على **حرمان اليهود من تقلّد المناصب العامة ومن ممارسة حق التصويت، ومنعتهم من الحصول على جوازات سفر تسمح لهم بالسفر بحرّية،** كما حظرت عليهم الاتصال المباشر بإسرائيل سواء بالبريد أو عن طريق السفر.

- قامت الحكومات الليبية منذ **٣٠/ ٣/ ١٩٥٧** (حكومة مصطفى بن حليم) بتطبيق "**قانون المقاطعة العربية لإسرائيل الموحّد**" الذي كانت الجامعة العربية قد أصدرته. كما قامت بإنشاء مكاتب للمقاطعة في طرابلس وفرعين لهذا المكتب في كل من بنغازي وسبها.

---

٢٧٧ Renzo De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya, 1835-1970*, pp.261-63، ويزعم مقال نشرته صحيفة "**الاتحاد**" الإماراتية (مارس ٢٠٠٣) أنَّ عدد اليهود النازحين عن ليبيا ما بين الأعوام ١٩٥٣، ١٩٧٠ بلغ (٥٣٠٠٠) يهودي، وهو عدد يتجاوز العدد الذي أورده الكتاب المذكور بنحو (٤٩) ألفاً. ولا يخفى أنَّ هذه المبالغة في تضخيم عدد اليهود الذين كانوا مقيمين في ليبيا خلال حقبة دولة الاستقلال ذات مغزى.

- أصدر رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس قراراً بتاريخ **٣١/ ١٢/ ١٩٥٨** (أثناء حكومة عبد المجيد كعبار) يقضي بحل "**اللجنة الإدارية للطائفة الإسرائيلية**" التي كانت قد تأسّست خلال حقبة الاحتلال الإيطالي، كما قضى هذا القرار بتعيين **عمار ساسي عطية** مفوضاً ووكيلاً عن اللجنة الملغاة.
- أصدر ناظر المعارف بولاية طرابلس قراراً بتاريخ ٧/ ٤/ **١٩٦٠** (حكومة كعبار) يقضي بإغلاق واحدة من **المدارس الابتدائية العبرية** الثلاث في طرابلس.

وقد درجت **المنظمات اليهودية والصهيونية العالمية** على تعميم ونشر سيل متواصل من **الادّعاءات والشكاوى** حول ما وصفته بمعاناة اليهود في ليبيا، والاضطهاد الذي يتعرّضون له فيها، وما يصيب حقوقهم من انتهاكاتٍ في ظل العهد الملكي.[٢٧٨]

ومنذ مجيء حكومة الصيد، قامت في **٢١/ ٣/ ١٩٦١** بإصدار القانون **رقم (٦) لسنة ١٩٦١** الذي قضى بأن توضع تحت الحراسة الأموال والممتلكات الموجودة في ليبيا التي هي مِلك هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل، أو منتمين إليها بجنسيتهم، أو يعملون لحسابها.

ومن جانبها، عمدت الجمعيات والمنظمات اليهودية والصهيونية إلى **تجديد ضغوطها على الحكومة الليبية واتهاماتها** لها باضطهاد اليهود. وقد قامت في هذا الصدد بعددٍ من الخطوات كان من بينها:

١- إثارة هذه الاتهامات والادّعاءات عبر **القنوات الدبلوماسية**، ولاسيما مع سفارات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في ليبيا، مستخدمة مجموعات الضغط اليهودية وأعضاء مجلس العموم البريطاني والكونجرس الأمريكي من اليهود أو المتعاطفين معهم.[٢٧٩]

---

٢٧٨ راجع فصل "البعد الثالث" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.
٢٧٩ "يهود في بلاد عربية ..". المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

٢- انتهـزت هذه الجمعيات والمنظمات اليهودية فرصة زيارة **أدريـان بلت** (الذي ارتبط اسـمه باسـتقلال ليبيا وعُرف بصداقتـه القوية للملـك إدريس) إلى ليبيا للمشـاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلالها (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١) وأثارت معه هذه الادّعاءات، كما هدّدت بطرحها في محافل الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها.[٢٨٠]

٣- لجـأت هـذه المنظـمات والجمعيـات إلى **شركات البترول الأجنبيـة** (الأمريكيـة والأوروبيـة) العاملـة في ليبيـا وحثتها على ممارسـة ضغـوط على الحكومة الليبية بشـأن معاملتهـا لليهـود الليبيّـين. كـما سـعت أيضـاً إلى حـث **الحكومات الغربية** ذاتها على اسـتخدام المساعدات المالية والاقتصاديـة التي تقدّمها لليبيا كوسـيلة ضغطٍ عليها في هذا الشأن.[٢٨١]

كما قام اليهود المقيمون في ليبيا من جانبهم بتشـكيل **لجنة خماسـية** من قادتهم سـعت إلى مقابلة الملك إدريس ورئيس الوزراء الصيد، وقدّمت إلى الأخير أثناء استقباله لها **عريضة بمطالب** مؤرّخة في ١/ ٦/ ١٩٦١ اشتملت على:

- الاعـتراف بحق الجنسـية لـكل اليهود المولوديـن والمقيمين في ليبيا الذين لا جنسية أخرى لهم.
- السـماح لليهود بأن يديروا مؤسسـاتهم الدينية والخيرية بشكل مباشر.
- السماح للمحاكم الحاخامية بالعودة لسابق لعملها.
- الإذن للطائفـة بأن تسـتجلب من الخارج حاخاماً ومدرّسـين وكتباً مدرسية تحتاج إليها المدارس اليهودية.

---

٢٨٠ المصدر نفسه، ص ٢٧١.

٢٨١ المصـدر نفسـه، ص ٢٧٠-٢٧١. وتجـدر الإشـارة إلى أنَّ المليونـير اليهـودي الدكتـور هامـر (صاحـب شركـة أوكسـيدنتال الأمريكيـة للبـترول) كان قد وصـل إلى ليبيا خـلال عـام ١٩٦١ في محاولتـه الأولى للحصول عـلى امتيـازاتٍ للتنقيـب عن البترول فيهـا. راجع فصل "جوانب من قصـة البترول الليبي" في الجـزء الثاني من هذا الكتاب.

وتشـير الوقائـع الخاصّـة بهـذه الحقبـة إلى أنَّ **حكومة الصيـد** أصدرت في **٨/ ٨/ ١٩٦٢** قراراً **اعترف بحق اليهود المولودين في ليبيا والمقيمين بها، الذين لا يملكون جنسية أخرى، في التمتع بالجنسية الليبية**، الأمر الذي أدخل تحسّناً كبيراً على أوضاع يهود ليبيا.

في الذكرى العاشرة للاستقلال

على الرغم من الآمال والوعود التي حملها معه اكتشاف **النفط** في منتصف عام ١٩٥٩، فإنَّ **المشهد السياسي الداخلي في ليبيا، لمّا حلت الذكرى العاشرة للاستقلال، كان على درجة كبيرة من التوتر والقلق والاحتقان.**

- فالصراع بين **وليّ العهد** وأنصاره من جهة، وبين ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** وأعوانه من جهة أخرى، بلغ ذروته بإلغاء الزيارة التي كان الملك إدريس يزمع القيام بها إلى مصر. وكانت الدعوة لهذه الزيارة قد تمّت بتدبير من ناظر الخاصّة والرئيس المصري عبد الناصر، ولم يكن مستبعداً خلالها أن يتمّ إعلان الملك عن رغبته في التنازل عن العرش وإعلان النظام الجمهوري في ليبيا.

- كما أنَّ ثلاثاً من **قبائل برقة** الرئيسية، هي قبائل "**العبيدات**" و"**البراعصة**" و"**المغاربة**"، كانت قد بلغت ذروة تذمّرها من النظام: الأولى قبيلة "**العبيدات**" من حكومة ولاية برقة بسبب إقدامها في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦١ على اعتقال أحد زعمائها (**عبد القادر العلّام**) بتهمة التآمر على حكومة الولاية. والثانية قبيلة "**البراعصة**" من الملك بسبب دفعه أبرز زعمائها (**حسين مازق**) إلى الاستقالة من منصب والي برقة في منتصف شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١ بعد أن بقي فيه أكثر من تسع سنوات. والثالثة قبيلة "**المغاربة**" من الملك إدريس بسبب إقصائه لأحد أبرز زعمائها (اللواء **السنوسي لطيوش**) من منصب رئيس أركان الجيش الليبي في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ دون أسبابٍ معروفة سوى تآمر البوصيري وجماعته ضدّه.

- وشهدت هذه الفترة صوراً كثيرة من **الصراع بين رجال النخبة الحاكمة**، كان في غالبه ذا طابع شخصي، وتمحور في الغالب حول النفوذ السياسي والحساسيات العائلية والقبلية، ثمّ تركز في أواخر هذه الحقبة حول المصالح التجارية والمالية. [(ناظر الخاصّة إبراهيم الشلحي ورئيس الوزراء محمود المنتصر – لأسباب تتعلق بالنفوذ السياسي)، (والي برقة حسين مازق ووزير الخارجية السابق عبد القادر العلّام لأسباب قبلية)، (رئيس الوزراء مصطفى بن حليم ورئيس الوزراء محمّد عثمان الصيد بسبب المنافسة بينهما على المصالح التجارية والمالية)].

- وارتفعت درجة التذمّر في **أوساط الجيش وضباطه**، وازدادت حساسيتهم إزاء قوة دفاع برقة، ولاسيما في أعقاب إقصاء رئيس أركان الجيش اللواء السنوسي لطيوش، واستخدام الحكومة لقوة دفاع برقة تلك الأثناء في تطويق رئاسة أركان الجيش في بنغازي، وما تردّد بعد ذلك حول نيّة الملك لتسريح الجيش والاكتفاء بالقوة المتحرّكة وسلاح للحدود.

- وفضلاً عن ذلك، اشتدّت حدّة التنافس بين **أصحاب التوجّهات الحزبية**، وارتفعت لديهم درجة الاستياء والتوجّس من الحكومة بسبب الاعتقالات التي تعرّضت لها العناصر المحسوبة على حزب البعث العربي الاشتراكي منذ شهر يوليو/ تموز ١٩٦١. [٢٨٢]

- وكذلك اشتدّ الصراع بين قيادات **الاتحادات العمالية**، وانقسمت على أسس شخصية وحزبية، ودخل بعض هذه القيادات في صراعات مع الحكومة، وقدّم بعضها إلى المحاكمة (سالم شيتا) بتهم مختلفة.

- تنامي التململ والتذمّر في أوساط **طلاب الجامعة**.

---

٢٨٢ من الأمور المثيرة للاستغراب اختيار النظام تقديم العناصر البعثية إلى المحاكمة يوم ٢٥/ ١٢/ ١٩٦١ أي في اليوم التالي للذكرى العاشرة للاستقلال التي تقرّر أن يستمرّ الاحتفالات بها مدة أسبوع يبدأ من ٢٣/ ١٢/ ١٩٦١.

خيّمت هذه التطوّرات والأحداث الداخلية المؤسفة على أجواء احتفالات الذكرى العاشرة للاستقلال، وممّا زاد من ثقل وقع هذه التطوّرات مواقف بعض **الصحف العربية** المتعاطفة يومذاك مع العناصر الحزبية التي تعرّضت للاعتقال، ومواقف **الاتحادات العمالية العربية والدولية** المناهضة للحكومة الليبية إزاء ما تعرّضت له بعض قيادات الحركة العمالية في ليبيا من اعتقال ومحاكمة، بالإضافة إلى قيام **أدريان بلت** (مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة، الذي لعب دوراً مهمّاً في استقلال ليبيا، والذي كان مدعوّاً من الحكومة الليبية للمشاركة في الاحتفالات) بالحديث مع الملك حول الانتهاكات التي تزعم **المنظمات الصهيونية العالمية** أنَّ حقوق اليهود الليبيّين كانت تتعرّض لها. وفضلاً عن ذلك، ألقت بعض الأحداث في الساحة العربية بظلالها أيضاً على أجواء تلك الاحتفالات، من ذلك وقوع **الانفصال بين مصر وسوريا** في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١.

لا عجب، في ضوء ذلك، ألا تلقى **الإنجازات الكبيرة والكثيرة** التي حققها النظام في مجالات المحافظة على وحدة البلاد واستكمال بنيانها الإداري والتشريعي، وفي مجالات التنمية البشرية من تعليم وصحّة، وتطوير التجربة البرلمانية وحرية الصحافة، الاهتمام والتثمين المناسب واللائق يومذاك، ولا غرو أيضاً أن تنتشر **الشائعات** في تلك الآونة حول **نيّة الملك التخلي عن العرش** لوليّ العهد أثناء احتفالات الذكرى العاشرة.

وسواء أكان الملك يعتزم فعلاً التخلي عن العرش أم لم يكن، فإنّه قد وجّه في تلك المناسبة خطاباً إلى الشعب الليبي جاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

شعبي الليبي العزيز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أحمد الله تبارك وتعالى الذي أسعدني بالحظ أن أتحدّث إليكم في هذه المناسبة السعيدة، ألا وهي الذكرى العاشرة لإعلان استقلال بلادنا العزيزة، فإنّي أهنّئكم من صميم قلبي وأهنّئ نفسي الذي أنعم الله عليَّ بالحياة حتى هنّأتكم بالذكرى العاشرة للاستقلال، وقد أسعدني بهذا الحظ في المستقبل بأن أتحدّث

إليكـم في مناسـبة كهـذه، فأودّ أن أسـدي إليكـم النصح – إنّـما الدين النصيحة – وأوصيكم بتقوى الله في السرّ والعلانية، وأن تشكروه على مـا أولاكم مـن نعمة الاسـتقلال والحرّية في بلادكم ﴿وأسـبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾. والشكر ليس باللسان فقط ولكنّه باتباع أوامره والانتهـاء عمّا نهى عنـه والتعاون عـلى البرّ والتقـوى ﴿ولا تعاونوا على الإثـم والعدوان﴾ فإنَّ كفر النعمة موجب لزوالها، وقال تعالى: ﴿ومن يبدّل نعمة الله من بعد ما جاءته فإنَّ الله شـديد العقاب﴾، وقال رسول الله ﷺ في خطبتـه في حجّة الـوداع "إنَّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكـم حـرام كحرمة يومكم هذا في شـهركم هـذا في بلدكم هذا، ألا فليبلغ الحاضر الغائب وربّ مبلغ أوعى له ممّن سمع". ففي اتباع قول رسـول الله ﷺ النجاة من سـوء المغبّـة، وأوصيـكم بـأن تحافظوا على هذا الاستقلال الذي جاهدتم من أجله زمناً طويلاً، وقاسيتم من أجله عذابـاً مريـراً، كـما أوصي أولي الأمر منكم بالعـدل والإنصاف وكلكم راع ومسؤول عن رعيّته، كما أوصي عامّتكم بالطاعة لأولي الأمر منكم (ولا طاعـة لمخلـوق في معصيـة الله) ﴿ولا تنازَعوا فتفشـلوا وتذهبَ ريحُكم واصبروا إنّ الله مع الصابرين﴾.

إخواني:

إذا كانـت السـنوات العـشر الماضيـة سـنوات كفاح في سـبيل العيش، فـإنّ السـنوات المقبلة سـتعمّ بالرّخـاء بـإذن الله تعالى بها مـنّ الله علينا مـن خيرات أراضينـا. ولكن الكفاح مـن الآن لن يكـون أقل صعوبةً من كفاح السـنوات العشر الماضية، فللرّخاء مشاكل يتحتم علينا جميعاً مواجهتهـا، وحلهـا بما يعود عـلى الشـعب الليبي في مجموعـه بالرّخاء والتقـدّم، وللوصـول إلى هـذه الغايـة يجب علينـا التسـلح بالأخلاق الكريمـة والتمسّـك بأهـداب الشريعـة. إنَّ مـن النتائـج السـيّئة التي يحملهـا الرّخاء معه ميل الناس إلى حـّب الإثراء والانغماس في الملذات والبذخ والإفراط والميل إلى الراحة والكسل فهذه كلها أسباب ضعف وانحـلال أحذركـم مـن مغبّتهـا وأوصيكـم باجتنابها. وليكـن رائدنًا الإخلاص لديننا ووطننا وشعبنا، وأسأل الله أن يعيد هذا العيد عليكم باليمن والخير والرفاهية والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محاولة أولى لانقلابٍ عسكريّ

يزعـم الصيـد في مذكراته[٢٨٣] أنَّ اللواء السـنوسي لطيـوش، الذي كان على علـم بنية الملـك لإقصائه عن منصبـه كرئيس لأركان الجيش، كانـت لديه **خطة مدبّرة** مع عددٍ كبير من ضباط الجيش، من بينهم الزعيم نوري الصديق والعقيد جبريل صالحٍ خليفة، **للقيام**، في حال إذاعة المرسـوم القاضي بإقالته من الجيش، **بالتحرّك فوراً والاسـتيلاء على البلد**. كما يزعم الصيد أنّه اسـتطاع أن يحبط تلك الخطة من خلال عددٍ من الاحتياطات والتدابير التي اتخذها، والتي تمثلت في:

- **التحايل على اللواء السـنوسي لطيوش**، واستبقائه في طرابلس بعـد أن وصل إليهـا، ومنعه من العودة إلى بنغـازي قبل إذاعة بيان إقالته.[٢٨٤]

- **الاتفـاق مع قائد كتيبة طرابلس العقيـد جبريل صالح خليفة**، الـذي كان في الأصـل ضمـن الضبـاط المتعاطفين مـع اللواء لطيـوش، أن يقـف بالمرصـاد لأيّ تحـرّك يقـوم بـه الضبـاط المتذمّرون من قرار إقالة لطيوش.[٢٨٥]

- الاتصـال بالعقيـد **مصطفـى القويري** قائـد كتيبـة درنة وأحد **الضبـاط الكبـار في كتيبـة المـرج** (يعتقـد أنّـه العقيـد إدريـس العيسـاوي) والطلـب منهما **عدم الامتثال إلى أيّـة أوامر تصدر إليهـا من رئاسـة الأركان** أو غيرها من الجهـات، وعدم قبول أيّة تعليمات إلا منه شخصياً (؟).[٢٨٦]

---

٢٨٣ الصيد، ص ٢٣٢-٢٣٣.
٢٨٤ المصدر نفسه، ص ٢٣٢- ٢٣٣
٢٨٥ المصدر نفسه، ص ٢٣٣.
٢٨٦ المصدر نفسه، ٢٣٢.

- استدعاء العقيد إدريس عبد الله،[٢٨٧] ومدير مباحث أمن ولاية برقـة العقيـد حسـن التومـي،[٢٨٨] ونائب قائـد قوة دفـاع برقة العقيد يونس بالقاسـم،[٢٨٩] والمسـؤول في أمـن الدولة في برقة المقدم دخيل بوشريدة،[٢٩٠] كلٍّ على حدة، والطلب منهم مراقبة أيّة تحرّكات سرّية في داخل الجيش وأن يكونوا على اتصال به.
- الاتفـاق مع مديـر أمـن طرابلس اللـواء محمد المنصـوري[٢٩١] (بحضـور والي طرابلـس فاضل بن زكري) عـلى قيام الشرطة في ولاية طرابلس بتفتيش كافة السـيارات المدنية والعسـكرية القادمة من ولاية برقة.

ويزعم الصيد أنّه عندما جرت إذاعة المرسـوم القاضي بإقالة اللواء لطيوش تحـرّك[٢٩٢] الضبـاط "المتواطئـون" معه من معسـكرات المرج وبنغـازي، ولم يكن في علمهـم أنّهـم تحـت المراقبـة، ومـن ثم فقد تـمّ القبض عـلى الجميـع،[٢٩٣] وتمّ احتجـاز سـيارات عسـكرية عند حـدود ولايتي طرابلـس وبرقة كانـت محمّلة بالأسـلحة والذخائر. كما يذكـر أنّه تمّ الاتصال به هاتفيـاً في **صبيحة اليوم التالي** للحركة بوسـاطة رئيس الديوان الملكي الدكتور **علي السـاحلي، وأبلغه أنَّ الملك يطلب إلقاء القبض على السـنوسي لطيوش وعدد من ضباط الجيش يتجاوز مائة ضابط.**

---

٢٨٧ العقيـد إدريـس عبـد الله كان الشـخصية الثالثـة بالجيـش، وعُـرف بخصومتـه مـع اللـواء لطيـوش. وكان يومذاك في إجازة.

٢٨٨ كان ما يزال يومذاك برتبة مقدم وقد رقي إليها بموجب مرسوم ملكي صادر في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٠.

٢٨٩ كان يونـس بالقاسـم يومـذاك برتبـة رائـد وقـد رُقـي إليهـا في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٠، وكان يشـغل منصـب مديـر مكتب الفريق بوقويطين.

٢٩٠ كان دخيـل بوشريـدة برتبـة رائـد وقـد رقـي إليهـا في ٢٧/ ١١/ ١٩٦٠، وكان يتبـع البوليـس الاتحـادي، ومسؤولاً عن شؤون المهاجرة في بنغازي.

٢٩١ كان محمد المنصوري ما يزال يومذاك برتبة زعيم وليس لواء.

٢٩٢ تجمـع الشـواهد والإفـادات الشـفوية أنَّ "التحـرّك" لم يقـع فـور إذاعـة المرسـوم وإنّـما عقـب ذلـك بعـدّة أسابيع، وأنّه كان محدوداً ولم يجر خلاله إطلاق النار أو أيّة صورة من صور الاشتباك المسلح.

٢٩٣ لعـب العقيـد إدريـس العيسـاوَي بشـكل خـاص دوراً حاسـماً في إيقـاف تحـرّك القـوات مـن معسـكر المـرج. ومـن الأسـماء الأخـرى التي تردّد أنّها لعبـت دوراً مهماً في إحباط هذا التحرّك الرائد صالح السـنوسي عبد السـيد. وتجـدر الإشـارة إلى أنَّ الصيـد لم يورد في مذكراتـه تاريخاً محدّداً لتلك الحركة ولا أسـماء الضبـاط الذين جرى إلقاء القبض عليهم.

يذكـر الصيـد بعد ذلك أنّـه توجّه على الفـور (بعد ظهر اليـوم الذي اتصل بـه خلاله رئيس الديوان علي السـاحلي) لمقابلة الملـك في طرابلس، وأنّه وجد في مكتـب رئيـس الديوان بالقصر **البوصيري الشـلحي** و**مصطفي بـن حليم** و**عبد الله عابـد السـنوسي** والمقـدم **عبد العزيز الشـلحي**، كـما أورد أنَّ الأخير كان على اتصـال دائم عن طريق الهاتف بالمقدم **عـون أرحومة** في بنغازي الذي نقل إليهم أنَّ **انقلاباً** وقع، وأنَّ الجيش اسـتولى على **بنغـازي**، وأنَّ هناك كتيبة قد تحرّكت في اتجاه **طرابلس**، وقام **البوصيري بدوره بنقل هذه "الأخبار" إلى الملك**.

ويزعـم الصيد أنّه عندما قابل الملك وقتئذ وجده في حالة غضب وانزعاج، ولم يكن في حالة طبيعية إذ كان تحت الانطباع بأنَّ الجيش استولى على برقة كلها، وهو في طريقه للاسـتيلاء على طرابلس. كما زعم الصيد بأنَّ الملك عاد إلى حالته الطبيعيـة بمجـرّد أن أبلغـه بعدم صحّـة هذه الأخبـار، وأنَّ السـنوسي لطيوش موجود في طرابلس، وهو في انتظار تحديد موعد له لمقابلة الملك. ويضيف الصيد أنّـه علـم فيما بعد، عـن طريق عبد الله عابد السـنوسي، بـأنَّ البوصيري وجماعته كانـوا يعتزمـون في تلك الأثناء إعـلان الأحكام العرفيـة، وتكليف مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة، وإلقاء القبض على جميع خصومهم.[٢٩٤]

محـاكمة الضـباط

يـورد الصيـد في مذكراته[٢٩٥] أنَّ الملـك أوفد إليه سـكرتيره الخاص إدريس بوسـيف في بنغـازي ومعـه **قائمـة بأسـماء ضبـاط يطلـب إقالتهـم مـن الجيـش وتقديمهـم للمحاكمـة**، كـما يشـير إلى أنَّ ذلـك تـمّ بإيعاز مـن المجموعـة التي اجتمعت في مكتب رئيس الديوان (يقصد البوصيري وزمرته).

وقـد قام الصيد، في ضوء هذه التعليمات، بالاتفاق مع وزير الدفاع (يونس عبـد النبـي بالخـير) ورئيـس الأركان الجديد (اللـواء نوري الصديق) بتشـكيل "**مجلـس تحقيقي**" برئاسـة العقيد **مصطفـى القويري** الـذي كان معروفاً بحياده، وسلم إلى المجلس القائمة التي أرسلها الملك إليه للاستئناس بها.

٢٩٤ الصيد، ص ٢٣٦.
٢٩٥ الصيد، ص ٢٣٧-٢٣٨.

بعد انتهاء المجلس المذكور من تحقيقاته مع الضباط، تمّ طبقاً لقانون الجيش تشكيل محكمة عسكرية برئاسة العقيد **محمد محي الدين المسعودي**. وقد مثل أمام هذه المحكمة كل من:[٢٩٦]

(١)	الرائد سالم الفرجاني	(٢)	الرائد خليل العبار
(٣)	الرائد فرحات العماري	(٤)	الرائد السنوسي فرج شلوف
(٥)	الرائد عابد جاد الله	(٦)	الرائد علي لطيوش
(٧)	الرائد إدريس سعد	(٨)	الرائد ونيس العبار

وأصدرت المحكمة العسكرية بحق هؤلاء الضباط أحكاماً بالسجن تراوحت بين السنة والثلاث سنوات مع الطرد من الخدمة العسكرية.[٢٩٧] وقد صادقت المحكمة العسكرية العليا برئاسة **إدريس العيساوي**[٢٩٨] على هذه الأحكام.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ برقية أمريكية سرّية جداً[٢٩٩] مؤرّخة في ٣٠/ ١١/ ١٩٦١ أوردت أنَّ رئيس الديوان الملكي **علي الساحلي** استدعى السكرتير الأول بالسفارة البريطانية في طرابلس المستر **لاندي مور** Landymore وأبلغه أن الملك أصدر إليه تعليماته بأن يطلب منه (أي من لاندي مور) قبول **رسالة شفوية** منه مع التأكيد على عدم بحث فحواها مع الحكومة الليبية. وقد تضمّنت هذه الرسالة استفساراً من الملك، في ظل إقالته للواء لطيوش، **عمّا إذا كانت القوات البريطانية في ليبيا سوف تكون متاحة له في حال احتياجه إلى دعمها.**

وتضيف هذه البرقية أنَّ الساحلي قال إنَّ الملك لا يتوقع أيّة مشاكل، ولكن إن وُجدت فلن يكون بمقدور الضباط الموالين له السيطرة عليها. وأنّه، في حال

---

٢٩٦ لم يورد الصيد أسماء الذين مثلوا أمام المحكمة العسكرية في هذه القضية، وقد استقينا هذه الأسماء من عددٍ من الوثائق الأمريكية. على سبيل المثال، البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية في بنغازي إلى وزير الخارجيّة الأمريكي ذات الرقم (١٢٦) المؤرّخة في ٢٥/ ١/ ١٩٦٢.

٢٩٧ أطلق سرح هؤلاء الضباط جميعاً من السجن قبل انقضاء كامل مدة العقوبة.

٢٩٨ أدّى ترؤّس العقيد العيساوي لهذه المحكمة ودوره قبل ذلك في إحباط هذه الحركة إلى اعتقاد البعض بأنَّ اغتيال العقيد العيساوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ ربّما تمّ على أيدي أشخاص لهم صلة بهذه القضية. راجع برقية السفارة البريطانية رقم (٣٠٤) المؤرّخة في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/52، الملف FO 371/165734 22860.

٢٩٩ البرقية تحمل الرقم (٢٣١) وهي موجّهة من السفير الأمريكي جون ويزلي جونز إلى وزير الخارجية الأمريكي، بالملف رقم (773.00).

فشـل هؤلاء، فإنَّ قوات الأمن بالولايات سوف تكون موالية للملك وستكون قادرة على التعامل مع أيّة وحداتٍ متمرّدة بالجيش. ومع ذلك، فإنَّ الملك يودّ أن **يعرف ما إذا كانت القوات البريطّانية على استعدادٍ للتحرّك في حال الحاجة إليها، مع استبعاده لهذه الحالة.**

وتفيد البرقية نفسها أنَّ المستر **لاندي مور** أبلغ علي الساحلي أنّه سوف ينقل رسـالة الملك إلى انتباه أعلى المسـؤولين في الحكومة البريطانيـة، وأضاف أنّه، من خلال ملاحظته الشـخصية، فإنَّ التزامات بريطانيـا بموجب المعاهدة وخططها لمسـاعدة ليبيـا تفـترض دوماً أنَّ القـوات البريطانية سـوف تسـتخدم لأغراض مواجهـة أيّ عـدوان أو تخريب من **مصادر خارجية**، وأنَّ الحالة القائمة الآن هي مختلفة بعض الشيء. وقد ردّ الساحلي بأنّه لا يعلم بوجود هذا الشرط الضمني في التزامـات بريطانيا تجاه ليبيـا، وأنَّ الملك يتوقع، في حال طلب القوات البريطانية بالنسبة للحالة القائمة، أن تكون (هذه القوات) على أهبة الاستعداد.

وأضافـت البرقيـة الأمريكية أنَّ المسـتر **لانـدي مور** أبلغ هـذا الموضوع إلى لنـدن، كـما أنّـه أكـد عـلى ضرورة أن تحافظ السـفارة الأمريكية (عنـد إبلاغها بالموضوع) على سرّيته، بناءً على طلب الملك.

وقـد ذيّل **السـفير الأمريكـي جونز** الخبر السـابق بتعليق جاء فيـه أنّه، وفقاً للمصـادر الأمريكية والبريطانية في ليبيا، فـإنَّ وحدات الجيش بطرابلس تمارس أداء مهامهـا الروتينية كالمعتاد، وأنَّ آخر المعلومـات من برقة تفيد بوجود حركة معارضة محدودة، ولا يوجد في الوقت الحاضر أيّ تهديد. ولم يفت السفير جونز أن يشير إلى إمكان ألا يكون الاتصال الذي قام به الساحلي هو بتوجيهٍ من الملك، غير أنّه اسـتبعد الفكرة ورجّح أن يكون اتصال السـاحلي بالسفارة البريطانية قد تمّ بناءً على تعليماتٍ من الملك.[٣٠٠]

---

٣٠٠ تفيـد برقيـة سرّيـة مرسـلة مـن وزيـر الخارجيـة الأمريكـي راسـك إلى السـفارات الأمريكيـة في ليبيـا وفي لنـدن أنّهـا تؤكد حـرص الولايات المتحـدة على معرفـة ردّ الفعل البريطاني عـلى طلب الملك، وتؤكـد على ضرورة اسـتمرار التنسـيق بين بريطانيا وأمريكا فيما يتعلق بالشـؤون الليبية، رغم ما يطرأ على تقييماتها للموقف في ليبيا من اختلافات يسـيرة في بعـض الأحيان. البرقية مؤرّخـة في ١/ ١٢/ ١٩٦١ وتحمل الأرقام الإشـارية (١٨٤)، (٧٨) بالملف (773.00). كما تفيد رسـالة مؤرّخة في ٨/ ١/ ١٩٦٢ مرسـلة من السفارة البريطانية في واشنطن بقيام المستر ريتشـارد بوسـت R. Post مسـؤول مكتب ليبيا في الخارجية الأمريكية بالاتصال بالسـفارة والاستفسـار منها عن موقـف بريطانيـا تجاه ليبيا بموجب "خطة الطوارئ"، وما إذا كان قد طرأ على هذا الموقف أيّ تغيير. الرسـالة تحمل الأرقام الإشارية 10256/1/62 G , VT 1051/9، الملف FO 371/165738 37103.

ويُفهـم مـن مطالعة إحدى الوثائق البريطانية السرّيـة أنَّ **الردّ البريطاني** على طلـب الملك حملته البرقية السرّية رقـم (٤٤٥) المؤرّخة في ١/ ١٢/ ١٩٦٢، وقد تضمّـن أنَّ الحكومـة البريطانية تلتـزم، في حال قيام اضطرابـاتٍ داخلية، بضمان سلامة الملك وأسرته المباشرة فقط:[٣٠١]

"Any intervention by us in any internal Libyan affair would be limited to securing the safety of the King and his immediate family".

---

٣٠١ رسـالة سرّيـة جـداً مـن الخارجيـة البريطانيـة إلى السـفير البريطـاني مؤرّخـة في ١٥/ ٢/ ١٩٦٢ ذات الرقـم الإشاري VT 1091/2، الملف FO 371/165743.

تداعيـات أخرى داخل الجيش

لم تقتـصر تداعيـات إقصـاء **اللـواء السـنوسي لطيـوش** عـن قيـادة الجيش في **٢٨/ ١١/ ١٩٦١** عـلى قيام المحاولـة الاحتجاجية/ الانقلابيـة، ومثول عددٍ كبـير من ضباط الجيش أمام مجلس التحقيق العسـكري، وإيقاف عددٍ منهم عن العمل مؤقتاً، وتقديم ثمانية منهم إلى المحكمة العسكرية التي أصدرت أحكامها بسـجنهم وطردهم من الخدمة العسكرية، بـل إنّها تجاوزت ذلـك إلى تداعياتٍ أوسع في سائر أوساط الجيش الليبي كان من أبرزها وأخطرها:

- استخدام **الجيش ميداناً للصراع السياسي** بين الفئات المتصارعة على السلطة ولا سيما بين مجموعة البوصيري ومناوئيهم.
- تمزيـق وحـدة الجيـش وانقسـامه إلى **عـدّة تكتـلات**، وضعف درجة **الانضباط** فيه، وتدنّي **روحه المعنوية**.
- إطلاق يد **البوصيري وجماعته** (وعلى رأسهم السنوسي شمس الديـن وعـون أرحومة وعبـد العزيـز الشـلحي) في تصريف شـؤون الجيش وإبعـاد العناصر العسـكرية المناوئـة لهم، وهو مـا أسـفر في النهاية عـن اغتيـال العقيد **إدريس العيسـاوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢**، الأمـر الذي زاد بدوره مـن تردّي الأوضاع العامة بالجيش.
- احتدام درجة **الحساسية والتباغض بين الجيش وقوة دفاع برقة**، ولاسـيما في ضوء قيام وحدات من القـوة المتحرّكة بمحاصرة مقـرّ أركان الجيـش في بنغازيٍ في أواخر شـهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١.
- زيـادة **مخـاوف الملك من الجيـش** وتفكيره في حـل الجيش كلية والاكتفاء بإنشـاء سـلاح للحدود وتقوية جهاز الأمن وتعزيز القوات المتحرّكة.[٣٠٢]

---

٣٠٢ انظر: الصيد، ص ٢٣٨-٢٤٠.

- **إلهـاء الجيش** وشـغله بالقيام بالنشـاطات والأعـمال المدنية[٣٠٣] وإبعاده عن مراكز المدن الرئيسية.

ويتضـح مـن الملاحظـات، التـي أرفقـت برسـالة السـفير **سـتيوارت** إلى الخارجيـة البريطانية بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٦٢، أنَّ المسـتر **كارديـن** رجل المخابرات بالسـفارة البريطانية التقى برئيس الحكومـة الصيد بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٦٢، وأنَّ الأخـير تحدّث معه حول أوضاع الجيـش إثر محاولة الانقلاب وصدور الأحكام بشأن الضباط المتهمين قائلاً:

"إنّـه مرتاح بشـأن أوضـاع قيادة الجيش. فعـلى الرغم من أنّ **نـوري الصديق** ليس بشـخصية قوية، فإنّ **العقيد العيسـاوي** شـخص قوي وكفـؤ وموال لوليّ العهـد. وأنّـه، لهـذه الأسـباب، قد تمّ إسـناد مهمّة نائـب رئيـس الأركان إليه. مسـاعد رئيس الأركان الآخر هو العقيد **إدريس عبد الله**، وهو انتهازي، يلعب في الوقـت الحـاضر لعبة البوصيري الشـلحي غـير أنّه (أي الصيـد) يعمل على اسـتبدال العقيد **جبريل صالح** به، وهو أيضاً مثل العيسـاوي قويّ الشـخصية ومـوال لوليّ العهـد وللحكومة. أمّا فيـما يتعلق بالرائدين **عبد العزيز الشـلحي** و**عـون أرحومة**، فعلى الرغم من أنّهما في مركزين مهمّين فإنّه لا يُخشـى جانبهما، لأنّهما غير محبوبين من قبل بقية الضباط وهما تحت المراقبة".

"التغييرات الأخرى التي ستحدث داخل الجيش تتضمّن نقل العقيد **مصطفى القويـري** ليتولى إمرة الوحدات العسـكرية بطرابلس، كما تتضمّن تشـكيل قوة في **سـبها**، إذ إنَّ "هـذه القوّة" سـوف يكون لها أهمّيتها بعد إتمـام طريق فزان، كما أنّ مـن شـأنها الحيلولة دون إلقاء **سـيف النصر عبد الجليـل**، المعروف بصداقته الحميمة للبوصيري، بثقل إقليم فزان إلى جانب البوصيري ...".

وتفيـد الملاحظـات التـي دوّنها المسـتر كارديـن أنّه نبّـه رئيس الـوزراء إلى ضرورة أن يضع على رأس الوحدات العسـكرية المتواجدة **بالمرج** ضابطاً بإمكان وليّ العهد أن يعتمد عليه.[٣٠٤]

---

٣٠٣ المصـدر نفسـه، ص ٢٤٠-٢٤١. راجـع أيضـاً تقريـر السـفارة الأمريكيـة رقـم (A-173) المـؤرّخ في ١٩/ ٥/ ١٩٦٢، الملف (773.5).

٣٠٤ الرسالة والملاحظات تحمل الرقم الإشاري VT 1091/4 G.، الملف FO 371/165743.

كما تلقي الرسالة السرّية،[٣٠٥] التي بعثت بها **السفارة البريطانية في** طرابلس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٦٢، بعض الأضواء على هذه التداعيات على النحو الآتي:

"(ب) في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني (١٩٦١) جرى **إقصاء اللواء السنوسي لطيوش** من منصبه كرئيس لأركان الجيش الليبي وتمّ استبدال الزعيم نوري الصديق به. **من شبه المؤكد أنّ عملية الإقصاء هذه تمّت بتدبير البوصيري الشلحي من أجل أن يحقق لنفسه وضعاً أقوى، وربّما مسيطراً على الجيش**. ومن المبكر التكهن بما إذا كان بمقدور البوصيري أن يحقق هذا الهدف، غير أنّه بدا واضحاً منذ نهاية نوفمبر أنَّ **الزعيم الصديق** لم يكن قادراً على الحيلولة دون أن يمثل عدد من **الضباط المناوئين للبوصيري أمام المحكمة العسكرية**، على الرغم من اعتقاد الزعيم الصديق، من خلال التحقيقات التي أجراها المجلس التحقيقي معهم، **بعدم وجود أدلة كافية لتوجيه الاتهام إلى الضباط المعنيين**. كما أنّه لم يكن بمقدور نوري الصديق أن يمنع صدور القرار بمنح **عبد العزيز الشلحي أقدمية عامين في الجيش**.[٣٠٦] ومن جهة أخرى، هناك مؤشّرات على أنَّه ربّما استطاع نائب رئيس الأركان الذي جرى تعيينه حديثاً (العقيد إدريس العيساوي) الاستفادة من البعثة العسكرية البريطانية بصورة أكبر من ممّا كان عليه الأمر خلال أيام اللواء لطيوش."

(ج) وفي منتصف ديسمبر/ كانون الأول (١٩٦١) أذاع "راديو القاهرة" خبراً جاء فيه أنَّ البوصيري استطاع أن يستصدر مرسوماً ملكياً يقضي بتعيين أخيه (عبد العزيز)، الذي ما زال برتبة رائد، نائباً لرئيس أركان الجيش. وأضاف الخبر أنَّ رئيس أركان الجيش الجديد استقال من منصبه بسبب هذا القرار الذي أثار موجة احتجاج. وقد صدر تكذيب لهذا الخبر في مساء ذلك اليوم".

وتناول أوضاع الجيش الليبي أيضاً تقرير سّري آخر[٣٠٧] أعدّته **السفارة البريطانية** بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٦٣ جاء فيه:

٣٠٥ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية 10135/62 , VT 1015/12، الملف FO 370/165732 22860.
٣٠٦ صدر في ١٠/٨/١٩٦٢ مرسوم ملكي بترقية كل من الرائد عبد العزيز الشلحي والرائد عون أرحومة اشقيفة إلى رتبة عقيد بدءاً من ٩/ ٨/ ١٩٦٢ وبذا أعطيا أسبقية على بقية نظرائهم من ضباط الجيش. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-204) المؤرّخ في ٢٦/ ١١/ ١٩٦٢، الملف (773.551).
٣٠٧ التقرير يحمل الأرقام الإشارية 10135 , VT 1015/28، الملف FO 371/173238.

"لقد ترتب على مقتل العقيد إدريس العيساوي (٩/ ١٢/ ١٩٦٢) ظهور تردٍّ واضح في فاعلية ومعنويات الجيش الليبي. إنَّ عدم الحسم وغياب الحماسة اللذين يطبعان سلوك وموقف نوري الصديق أصبحا واضحين بشكل سافر بعد أن أصبح العيساوي غير موجود ليغطي على عيوب الصديق، وأصبح الاضطراب الناجم عن ذلك محسوساً به في كافة أوساط الجيش".

كما أكد هذه الحقيقة تقرير سرّي **للسفارة الأمريكية**[٣٠٨] مؤرّخ في ٢/ ٣/ ١٩٦٣ وقد جاء فيه:

"حتى أوائل ديسمبر/ كانون الأول (١٩٦٢) بدا الجيش الليبي في طريقه لأن يصبح قوة منظمة وقادرة على حماية الأمن الوطني الداخلي ... غير أنَّ اغتيال نائب رئيس أركان الجيش العقيد إدريس العيساوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ جعل الصف المتقدّم من ضباط الجيش تقريباً دون قيادة قادرة يمكن الاعتماد عليها".

كما ورد في تقرير سرّي أمريكي[٣٠٩] آخر مؤرّخ في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ بعنوان "**مضامين سياسة الولايات المتحدة في ليبيا**" "Implications for U. S. Policy in Libya" وتحت عنوانٍ جانبيٍّ منه "**قيادة الجيش الليبي**" ما ترجمته:

"(ب) **قيادة الجيش الليبي**:

لقد جرى تأويل **إقصاء اللواء لطيوش** من منصب رئيس أركان الجيش الليبي في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ من قِبل الكثيرين، بمن فيهم لطيوش نفسه، على أنّه **عملٌ تمّ تدبيره بعناية عن طريق ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي الذي يقود زمرة القصر**. وعلى الرغم من أنّ لطيوش بصورة عامة يُنظر إليه على أنّه **انتهازي**، فإنّه كان مع ذلك **عسكرياً قوياً، كما كان يحمل ولاءً كاملاً نحو الملك**. أمّا خلفه، الزعيم نوري الصديق، فلا يمكن أن يقال عنه أكثر من أنّه يحمل للملك الولاء ذاته. ورغم ذلك (أي ضعف نوري الصديق) فإنّ الجيش كان لا يزال يُعدّ في أيدٍ أمينة مادام العقيد إدريس العيساوي، الذي

٣٠٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-231)، الملف POL. 2 Libya-US.
٣٠٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-270)، الملف POL. 1 Libya-US.

عُـرف بالقـوة والكفاءة، يشـغل منصب نائب رئيـس الأركان. غـير أنَّ **اغتيال العقيد العيسـاوي** يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ (الذي ينسـب حتـى الآن وربّما بتسرّع، لأنّ القبـض عـلى الجـاني لم يتمّ بعـد، إلى زمـرة البوصـيري) **فتح الطريـق أمام المقـدم عبد العزيز الشـلحي، أخي البوصـيري، أو أمام صديقـه وصهره الكفؤ عـون أرحومة، للصعود إلى قمّـة الجيش**. إنَّ **بن عثمان** العدوّ الشـخصي اللدود للبوصيري، والذي يناهض الناصرية بشـدّة، لا يمكن أن يسمح لمثل هذا الأمر أن يحـدث أثناء رئاسـته للحكومة. غير أنّه حتـى الآن لم يقم بتعيين نائب جديد لرئيـس الأركان، كما أنَّ الزعيم **نوري الصديق**، المعروف بضعفه، ما يزال، على كرهٍ منه، رئيساً لأركان الجيش ودون نائبٍ له ...".

"**إنّه من الصعوبة بمكان التكهّن بما ستكون عليه قيادة الجيش الليبي في المستقبل. وعلينـا أن نتوقع احتمال وقوع تغيير في الصفـوف العليا للجيش، بقيادة جديدة قـد لا تكون ميّالة بدرجة قوية للتعاون مع الولايات المتحدة كما كان الأمر عليه في المـاضي، كـما أنَّ هذه القيادة قد تكون مناوئة لـوليّ العهد، وقد تكون متعاطفة مع زمرة البوصيري**".

إضـراب طلابـي

شهدت سنوات هذه الحقبة نموّ أعداد المدارس والمعاهد وكليات الجامعة، ومـن ثـم ارتفاع أعداد الطلاب وكذلك أعداد المدرّسـين، كـما يتضح من البيان التالي بشأن التعليم ما دون الجامعة:

السنوات	١٩٥١/٥٠	١٩٦٣/٦٢
عدد المدارس والمعاهد	٢٠٨	٨١٧
عدد التلاميذ والطلاب	٣٢٧٤١	١٦٧١١٦
المدرّسون[٣١٠]	١١٠٤	٦٣٨٢

أمّا بالنسبة لطلبة الجامعة الليبيّة، فقد ارتفع عددهم من (٣٢) طالباً في العام الجامعي ٥٥/ ١٩٥٦ إلى (١٠٢٨) طالباً خلال العام الجامعي ٦٢/ ١٩٦٣.

ومع تنامي أعداد الطلاب **أصبح لهم حضورهم المحسـوس وثقلهم البارز في المجتمـع وفي الحيـاة العامة**، كـما أصبحت لهم صورهم الخاصّـة في التعبير عن مطالبهـم الخاصّـة، وعـن الأمـاني والقضايـا الوطنيـة والقوميـة. وكان من بين **العوامل التي أسهمت بشكل عميق في تشكيل رؤى الطلاب وتوجّهاتهم:**

- **الأحـداث الهامّة** التي شـهدتها هذه الحقبة على امتداد السـاحة العربيـة، من ذلك قيـام الثورة المصريـة (يوليو/ تموز١٩٥٢)، وانطـلاق الثـورة الجزائرية، وتطـوّرات القضية الفلسـطينية،

٣١٠ كان أغلبيـة هـؤلاء المدرّسـين، ولاسـيما في المـدارس الإعداديـة فـما فـوق، مـن الـدول العربيـة، وجلّهـم كان يحمل معه توجّهاته وميوله الفكرية والسياسية الخاصّة التي لم يتردّد في نشرها بين طلابه.

وأحداث القارّة الإفريقية، واستقلال بقية دول شمال إفريقيا، وتأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا، ثمّ وقوع الانفصال بينهما، وقيام عددٍ من الانقلابات العسكرية التي أطاح بعضها بنظم ملكية.

- **المدّ الناصري** الذي وجد طريقه عبر آلة الدعاية المصرية المؤثرة، والأعداد الكبيرة من المدرّسين والقضاة والموظفين المصريين العاملين في ليبيا.

- **التوجّهات السياسية والعقائدية** التي كانت منتشرة في منطقة المشرق العربي (حركة الإخوان المسلمين، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والأحزاب الشيوعية، وحزب التحرير الإسلامي) وقد وجدت طريقها في أوساط الطلاب عبر المدرّسين وعبر الكتب والمجلات الحزبية التي كانت متاحة ومنتشرة بيسر.

- **عودة أعداد كبيرة من الطلاب الليبيّين** الذين كانوا يدرسون في الدول العربية، ومصر خصوصاً، وهم يحملون معهم توجّهاً من هذه التوجّهات أو آخر.

وقد عبّرت القوى الطلابية الجديدة عن تطلعاتها وأمانيها من خلال **تنظيم المظاهرات والمسيرات** الحاشدة في مختلف الأحداث والمناسبات القومية، ومن خلال **الانخراط في التشكيلات السرّية** لمختلف الحركات والأحزاب[311] التي أخذت تشهدها المدن الليبية. كما عبّرت هذه القوى الجديدة عن مطالبها الطلابية الخاصّة من خلال تنظيم الاعتصامات والإضرابات عن الدراسة. **ولم تسجّل هذه الحقبة (١٩٥١-١٩٦٣) أيّة مصادمات بين الحركة الطلابية وبين قوات الأمن والشرطة.**

٣١١ شملت الاعتقالات التي جرت خلال يوليو/تموز ١٩٦١ للعناصر المشتبه في انتمائها لحزب البعث العربي الاشتراكي عدداً من الطلاب، غير أنَّ اعتقالهم لم يتمّ بصفتهم الطلابية ولكن بصفتهم الحزبية.

ومن الوقائع المهمّة التي جرت خلال فترة حكومة الصيد قيام طلبة كليات الجامعة الليبية ببنغازي بتنظيم إضراب شامل عن الدراسة بدءاً من ٥/ ١١/ ١٩٦٢، ثمّ انضمّ إليهم طلبة كليات طرابلس. وقد تضمّنت **مطالب الطلاب** المضربين:[٣١٢]

١- توفير العدد الكافي من **المدرّسين** بالكليات، إذ إنَّ عددهم في بداية العام الجامعي لم يكن كافياً.
٢- إلغاء **امتحانات** نصف العام الدراسي.
٣- السماح للطلاب بتأسيس "**اتحاد عام**" يضمّهم ويكون حلقة الاتصال بينهم وبين إدارة الجامعة.
٤- مطالبة **رئيس الجامعة** (الأستاذ بكري قدّورة) بإظهار درجة من المرونة أو استبداله.

وقد سعى وفد من الطلاب المضربين إلى مقابلة **وليّ العهد** أملاً في أن يتمكّنوا من تحقيق مطالبهم عن طريق تدخّله. وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ صحيفة "**العمل**" ذات التوجّهات اليسارية تبنّت مطالب الطلاب، ودعت رئيس الحكومة الصيد إلى التدخّل والمساعدة في إيجاد حل مناسب.[٣١٣]

وقد ترتّب على هذا الإضراب أن **تعطلت** الدراسة بالجامعة حتى يوم **٢/ ١٢/ ١٩٦٢**،[٣١٤] وأدّت هذه الإضرابات إلى نقل الأستاذ **بكري قدّورة** من رئاسة الجامعة واستبدال الأستاذ **مصطفى عبد الله بعيّو** به في **٦/ ٣/ ١٩٦٣**. وقد أورد الصيد في مذكراته[٣١٥] أنّه جرى التفكير آنذاك في **نقل مقر الجامعة الليبية** من بنغازي إلى مدينة "**سوسة**" الساحلية النائية (شرقي البيضاء)، وأنَّ الأستاذ **مصطفى بن عامر**، إحدى الشخصيات الوطنية البارزة وزعيم جمعية عمر المختار، لعب دوراً حاسماً في إقناع السلطات بالعدول عن فكرة نقل مقرّ الجامعة من مدينة بنغازي.

---

٣١٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية حول الإضراب ذا الرقم A-136 المؤرّخ في ١١/ ١١/ ١٩٦٢، الملف 873.432.

٣١٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية السالف الإشارة إليه.

٣١٤ راجع التقرير السرّي السنوي للسفارة البريطانية عن أحداث عام ١٩٦٢ المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣ ذا الرقم الإشاري 1011/63 , VT 1011/1، الملف FO 371/173236 28183.

٣١٥ الصيد، ص ٢٠٦.

مسعى لانفصال إقليم فزان

إنَّ الأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) التي تشكّلت منها في أواخر عام ١٩٥١ دولة الاستقلال (المملكة الليبية المتحدة)، كما سبق أن أشرنا،[٣١٦] لم تعرف قبل ذلك التاريخ وحدة سياسية، إذ **إنَّ كل إقليمٍ منها ظل خاضعاً طوال تاريخه لسلطة سياسية منفصلة،** كما بقي كل منها كياناً إدارياً مستقلاً عن الإقليمين الآخرين، تفصل ما بينها جميعاً مساحات شاسعة من الصحراء الجرداء.

ومن ثمّ لم يكن غريباً أن **يتوقع المراقبون لمسيرة الدولة الليبية الجديدة أن تتعرّض للانتكاس وأن يصاب كيانها السياسي بالانشطار والتمزّق.**[٣١٧] غير أنَّ ذلك لم يحدث، ولعل الفضل يرجع في ذلك إلى **شخصية الملك** ومكانته من جهة، وما اتصف به من حكمة وبعد نظر، وإلى "**النظام الاتحادي**" الذي اختارته الجمعية الوطنية التأسيسية من جهة أخرى، والذي أعطى لزعماء كل ولاية ورجالاتها مجالاً وهامشاً محلياً للحركة والتميّز ولبسط النفوذ الاجتماعي والسياسي.

صحيح أنَّ **التلاحم والانسجام** بين الكيانات الثلاثة التي تشكّلت منها دولة الاستقلال لم يكن تامّاً ولا مثالياً،[٣١٨] وصحيح أيضاً أنَّ مسيرة الدولة الليبية خلال هذه الحقبة شهدت **تردّد بعض الأصوات** ذات النزعات الإقليمية الضيقة في كل ولاية منها، وتعبيراً من بعض زعاماتها عن توجّهات قبلية ومحلية متعصّبة، وفيما نحسب أنَّ ذلك كله كان أمراً طبيعياً، في ظل الموروثات التاريخية

---

٣١٦ راجع الفصل الرابع "ليبيا عشيّة الاستقلال" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

٣١٧ من أسوأ تلك التوقعات ما ورد على لسان رجل المخابرات بالسفارة البلجيكية في ليبيا المستر ميسّون Robert Misson (الذي أمضى سنواتٍ طويلة في ليبيا) عند لقائه بالسكرتير الأول في السفارة الأمريكية بليبيا المستر جيمس باوتون James H. Boughton يوم ١٠/ ٩/ ١٩٦٠ في مبنى السفارة البلجيكية بطرابلس، فقد ورد على لسان المستر ميسون أنّه يتوقع انفصالاً بين ولايتي طرابلس وبرقة، واحتمال قيام حرب أهلية بينهما. راجع تقرير السفارة الأمريكية عن المقابلة المذكورة المؤرّخ في ١٦/ ٩/ ١٩٦٠ ذا الرقم (103) بالملفً المركزي 773.00.

٣١٨ راجع ما ورد حول **تنازع السلطات بين حكومات الولايات والحكومة الاتحادية** في الفصلين الأول والثالث، و**نزاع حول الحدود بين الولايات** في الفصل الرابع بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

والاجتماعيـة والثقافية التي شـكّلت ذاكـرة وذهنية رجال الجيـل الأول من بناة دولة الاستقلال، فإنّه ينبغي التأكيد على أنّ هذه الحقبة من تاريخ العهد الملكي لم **تسجّل أيّة توجّهات انفصالية ظاهرة وملموسة.**

وتؤكـد الوقائـع المتعلقـة بحكومـة الصيد أنـه اسـتطاع، بحكـم انتمائه إلى إقليـم فـزان، أن ينجـح في صيف عـام ١٩٦١ **في حل المشـكلة المتعلقـة بالحدود بـين ولايتـي فـزان وطرابلس**[٣١٩] ممّا عـدّ نصراً كبـيراً لتلك الحكومـة.[٣٢٠] غير أنّه مـا أن أقدمـت الحكومة ذاتهـا في **٧/ ١٢/ ١٩٦٢** على **المسـاس بالنظام الاتحادي** وتقليـص صلاحيـات الـولاة وحكومـات الولايـات،[٣٢١] حتـى ظهـرت عـلى السـطح المخـاوف الكامنة لـدى زعماء الولايات (ولاسـيما ولايتـي برقة وفزان الأقل سـكاناً، واللتين ظلتا تحتميان بالنظـام الاتحادي)،[٣٢٢] وتمثلت ردود الفعل في تأخّر المجلسـين التشريعين في ولايتي برقة وفزان في تبنّي التعديل الدستوري الذي أدخل على وضع الولاة والمجالس التنفيذية بالولايات، إذ تأخّر المجلسان المذكـوران (بالمقارنـة لما حدث في المجلس التشريعي لولايـة طرابلس) في اعتماد القوانين الأساسية الجديدة للولايات. كما تمثلت أيضاً في **خطوة انفصالية** قام بها والي فزان آنذاك **عمر سيف النصر** فقد سعى للاتصال **بالسفارة الفرنسية في ليبيا** مستفسراً عن مدى استعداد الحكومة الفرنسية **لتأييد انفصال إقليم فزان عن ليبيا وانضمامه لتشاد.**

لقد تناولت هذا الموضوع عدة وثائق بريطانية وأمريكية سرّية خاصّة بالفترة ما بين ١١-٢٠ من شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٢،[٣٢٣] ويُفهم من مطالعة تلك الوثائق أنّه جرى طرح فكرة انفصال إقليم فزان على السـفارة الفرنسية من قبـل والي فـزان عمر سـيف النصر، غـير أنَّ الفكـرة آلت إلى الفشـل لأنّها لم تلقَ

---

٣١٩ راجع الفصل الرابع "حكومة بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

٣٢٠ أورد الدكتـور خـدوري في ص ٤٥٦ الهامـش (٤٥) أنّـه حـضر شـخصياً أثنـاء زيارتـه لليبيـا في صيـف ١٩٦١ مؤتمر الولاة الثلاثة الذي عقد في البيضاء في أواخر شهر يوليو/ تموز، حيث استعمل رئيس الوزراء (الصيد) مساعيه الحميدة لتسوية نزاع الحدود بين طرابلس وفزان.

٣٢١ راجـع مـا ورد حـول هـذا الموضـوع في هـذا الفصـل، وفي الفصـل الرابـع "ليبيـا عشـية الاسـتقلال" بالمجلـد الأول، والفصل الثاني "حكومة المنتصر.. والاتفاقية المؤقتة مع أمريكا" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

٣٢٢ انظـر: الصيـد، ص ٢٥٨. ومـا ورد في فصـل "حكومـة فكيني.. وإلغـاء النظـام الاتحـادي" بالمجلـد الرابـع، الجزء الثاني من الكتاب.

٣٢٣ راجـع عـلى سـبيل المثـال الرسـالة السرّيـة المرسـلة مـن السـفارة البريطانيـة بباريـس إلى الخارجيـة البريطانيـة بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢. الرقم الإشاري VT 1015/53، الملف FO 371/165734 22860.

ترحيباً من الحكومة الفرنسية التي سارعت بدورها إلى إبلاغ الحكومة الليبية والحكومتين الأمريكية والبريطانية عنها، ولم تتأخّر الحكومتان الأخيرتان في التعبير عن معارضتهما لهذه الفكرة الانفصالية.

أمّا عن موقف رئيس الحكومة الصيد[٣٢٤] من هذا المسعى فإنّه أخذ اتجاهين، تمثل **الأول** بالطلب من السفير البريطاني إرسال عدد صغير من **الضباط البريطانيين** إلى إقليم فزان لاستطلاع الحالة عن كثب ومراقبة ما يجري فيه من تحرّكات. وقد تمّ بالفعل إرسال عدد من الضباط البريطانيين كسيّاح إلى الإقليم وعادوا بعد زيارة قصيرة (أربعة أيام) ليؤكدوا هدوء الأحوال فيه، كما أكد هذا التقييم المستر **باكماستر** Buckmaster رجل المخابرات البريطانية بالسفارة الذي قام بزيارة مماثلة خلال الفترة نفسها.[٣٢٥] أمّا الاتجاه **الثاني**، فقد تمثل في الطلب من الحكومتين البريطانية والأمريكية إثارة هذا الموضوع عبر سفيريهما في طرابلس مع الحكومة الفرنسية.[٣٢٦]

ويبدو أنَّ الحكومة الليبية قرّرت تجنّب إثارة هذا الموضوع أو اتخاذ أيّ إجراء آخر بشأنه بمجرّد أن اطمأنّت إلى عدم موافقة الحكومة الفرنسية على فكرة انفصال الإقليم، وإلى عدم استجابتها لطلب الوالي عمر سيف النصر،[٣٢٧] الأمر الذي أدّى إلى عدم ظهور هذا المسعى أو إمكان تحريكه من جديد.

٣٢٤ يلاحظ أنَّ الصيد لم يشر إطلاقاً لهذا الموضوع في مذكراته.

٣٢٥ راجع البرقيات السّرّية المرسلة من السفارة البريطانية في ليبيا إلى لندن ذات الأرقام (٢٨٩)، (٢٩١)، (٢٩٣)، (٣٨٩) و(٣٩١) المؤرّخة في ١١، ١٢/ ١٢/ ١٩٦٢. الرقم الإشاري VT 1015/47، الملف FO 371/ 165734 22860.

٣٢٦ البرقية السّرّية المرسلة من السفارة البريطانية ذات الرقم (٣٠٠) VT 1015/481 المؤرّخة في ١٨/ ١٢/ ١٩٦٢، الملف السابق.

٣٢٧ أورد مصطفى بن حليم بخصوص آل سيف النصر "أنّهم زعماء قبيلة أولاد سليمان، وهي من كبرى قبائل جنوب ووسط ليبيا. ومنذ الأيام الأولى من الغزو الإيطالي ١٩١١ قام أولاد سليمان والقبائل المتحالفة معهم، بزعامة السيد أحمد سيف النصر، بواجبهم نحو الجهاد الوطني في الجنوب الليبي، بتنسيق وتعاون تام مع قيادة الجهاد السنوسي في برقة. وبعد انتصار الطليان على المقاومة في الجنوب الليبي، لجأ أغلب آل سيف النصر وبعض القبائل المتحالفة معهم إلى تشاد، وبقوا هناك إلى أن دعاهم الأمير إدريس (المرحوم الملك إدريس) سنة ١٩٤٠ ليتعاونوا مع الحلفاء لطرد الطليان من ليبيا، فانضمّ آل سيف النصر إلى قوات فرنسا الحرّة في تشاد، ودخل السيد أحمد سيف النصر على رأس المهاجرين الليبيّين إلى فزان مع قوات الجنرال "لوكليرك". أمّا بقية آل سيف النصر الذين لجأوا إلى مصر، فقد كان لهم دور في تكوين الجيش السنوسي سنة ١٩٤٠. ولهذه الأسباب، ولولائهم للحركة السنوسية، ومكافأة لهم على وطنيتهم وتضحياتهم، جعل الملك إدريس منصب والي فزان وقفاً على آل سيف النصر طوال العهد الملكي، وكان يقرّبهم ويحترمهم ويعتمد عليهم كثيراً فيما يتعلق بالجنوب الليبي عموماً وولاية فزان بشكل خاص". صحيفة **الشرق الأوسط**، (العدد رقم (٥٥٧١) ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤).

اغتيـال العقـيد العيساوي

خـلفيـات

العقيـد إدريس العيسـاوي هو من جيـل الضباط القدامـى بالجيش الليبي. انضمّ إلى الجيش السنوسي عند بداية تكوينه في مصر عام **١٩٤٠**، وتطوَّع ضمن قوات القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني للقتال في حرب فلسطين عام **١٩٤٨** فجُرح مرّتين وحصل على رتبة ملازم، ثمّ عاد للالتحاق بالجيش الليبي في بداية الاستقلال. عُرف بقوة شخصيته وكان على جانب كبير من الثقافة العسكرية، وكان يتحلّى بدرجة عالية من الانضباط والكفاءة، وقد تدرّج في الجيش إلى أن حصل على رتبة عقيد ومعاون إداري لرئيس الأركان. كان يحظى بعطف الملك إدريس، كما كانت تربطه بوليّ العهد السيد الحسن الرضا علاقة وثيقة.

شهد الجيش الليبي منذ عام ١٩٦٠، كما سلفت الإشارة، جملة من الأحداث المهمّة، كان من أبرزها عودة الرائدين **عبد العزيز الشلحي** وصهره **عون أرحومه اشقيفة** من دورة الأركان بمصر،[٣٢٨] وإقصاء اللواء **السنوسي لطيوش** رئيس أركان الجيش من منصبه (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١) بتدخّل من ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وتأثيره، كما كان من بين هذه الأحداث إحباط **محاولة الانقلاب العسكرية** التي قام بها عدد من الضباط المحسوبين على اللواء لطيوش في مطلع عام ١٩٦٢،[٣٢٩] وكان من تداعيات هذه الأحداث أن فكر الملك إدريس في **حل الجيش** والاكتفاء بإنشاء سلاحٍ للحدود وتقوية جهاز الأمن وتعزيز القوات المتحرّكة.[٣٣٠]

---

٣٢٨ جرت ترقيتهما إثر عودتهما ترقية استثنائية تخطيا بها بقية زملائهما بالجيش، كما حاول ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي (الأخ الكبير لعبد العزيز) بسط نفوذه عبرهما في الجيش.

٣٢٩ لمعرفة تفاصيل هذه المحاولة وملابساتها انظر: الصيد، ص ٢٢٨-٢٤٠، وكذلك ما ورد بشأنها في مبحث "محاولة أولى لانقلاب عسكري" بهذا الفصل.

٣٣٠ زعم السيد الصيد في مذكراته (ص ٢٣٨-٢٤٠) أنّه هو الذي أقنع الملك إدريس بالعدول عن فكرة حل الجيش.

خرج العقيد العيساوي من هذه الأحداث، التي عصفت بالجيش الليبي، **أكثر قوة ونفوذاً**. وقد عبّر عن ذلك رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر كاردين الذي لاحظ لرئيس الوزراء محمد عثمان الصيد أثناء لقائه به يوم ٩/ ٥/ ١٩٦٢ "**تنامي نفوذ العقيد إدريس العيساوي**"[٣٣١] "Colonel Idris Assawi's growing influence".

ومن المؤكد أنَّ نفوذ العقيد العيساوي قد ازداد **إثر مرافقته لوليّ العهد السيد الحسن الرضا أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الأخير للولايات المتحدة الأمريكية** في الفترة ما بين ١٥-٢٣ من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢. وقد أورد الصيد في مذكراته "**ابتدأنا ندرس إمكان تعيين العقيد العيساوي نائباً لقائد الجيش**".[٣٣٢]

لقد كان طبيعياً لشخصية عسكرية بالمكانة التي حازها العقيد العيساوي، وبالصفات التي كان يتحلى بها، أن **تصطدم** بالمقدّمين عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة، وبمحاولتهما بسط نفوذهما ونفوذ البوصيري الشلحي من ورائهما على الجيش.

في كتابه "**هذه ليبيا**"، ينسب الأستاذ سامي حكيم إلى **العقيد أرنست شولك**، الذي كان يشغل حينذاك منصب رئيس البعثة العسكرية البريطانية في الجيش الليبي، قوله:

"إنَّ عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة كانا يعملان على إزاحة العقيد إدريس العيساوي من الجيش، كما توجد كتلتان تتصارعان وتتطاحنان".[٣٣٣]

كما ذكر الأستاذ حكيم أنَّ رئيس أركان الجيش يومذاك الزعيم **نوري الصديق** قال أمام النيابة العامّة:

---

٣٣١ رسالة السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ١١/٥/١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/23، الملف FO 371/165 733 22860.

٣٣٢ الصيد، ص ٢١١.

٣٣٣ حكيم، **هذه ليبيا**، ص ٦٩. ومن المعروف أنَّ الأستاذ سامي حكيم اعتمد في معظم ما كتبه عن ليبيا على التقارير السرّية التي كانت المخابرات المصرية تعدّها عن ليبيا، ومن الواضح هنا أنّه اطلع على محضر التحقيق الذي قامت به النيابة العامّة في قضية اغتيال العقيد العيساوي. ونحن نقتطف هنا ما أورده في كتابه بتحفظ إذ لم يتسنَّ لي الإطلاع على المحضر المذكور، أو على أيّ مصدر آخر يتعلق بهذا الموضوع عدا ما ورد في مذكرات الصيد وفي الوثائق البريطانية والأمريكية المفرَج عنها.

"لقد طلبت إبعاد عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة لأنّهما أرسلا إلى كلية الأركان بدون اختبار، بل إنَّ الأول عندما ذهب إلى هذه الكلية أصرّ أن يصحبه عون أرحومة .. وبعد تخرّجهما منحا أقدميّة، متخطين بذلك جميع زملائهم، ولمّا اعترض الضباط على ذلك ألغي القرار ومنحا أقدميّة سنتين، بينما رئاسة الجيش لا تعرف شيئاً، ومن ثمّ طالبت بإقامة العدل بين الضباط ...".

"وعندما سئل نوري الصديق: هل كان يحدث صدام بين عون أرحومة وإدريس العيساوي، أجاب بقوله: نعم .. **حدث ذلك أكثر من مرّة**".[334]

ويورد الأستاذ حكيم في كتابه ذاته:

"كان هناك **صراع** معروف بين وليّ العهد والشلحيين، ولهذا نظر هؤلاء إلى العيساوي نظرة طافحة بالحقد والغضب ... واستطاعت كتلة عون أرحومة وعبد العزيز الشلحي أن تكون صاحبة الكلمة النافذة في الجيش ... واستطاعت أن تضع أفراد الكتلة المنافسة لها تحت المراقبة، تحصي عليهم تحرّكاتهم وتتسّمع إلى أحاديثهم عندما تمكنت من نقل رئاسة الأركان من بنغازي إلى البيضاء ... ممّا حدا بالعقيد العيساوي إلى مقابلة **وزير الدفاع** (يونس عبد النبي بالخير) يوم **٤/ ١٢/ ١٩٦٢**،[335] وبسط له الحالة القائمة في الجيش والتكتلات التي سادت صفوفه، وطالبه بوضع حدٍّ لما يقوم به عون أرحومة وجماعته، إبقاءً على وحدة الجيش وصفوف العاملين فيه".[336]

حادث الاغتيال

مساء يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ [337] وُجد العقيد العيساوي داخل سيارته المرتطمة بإحدى الأشجار الكبيرة على جانب الطريق المؤدّي إلى مطار بنينة،

---

٣٣٤ المصدر نفسه، ص ٦٨-٦٩ و٢٣٦ من محضر تحقيق النيابة العامة. وقد زعم الصيد في ص (٢٤١) من مذكراته أنّه طلب من وزير العدل عمر محمود المنتصر استدعاء النائب العام الأستاذ إبراهيم عبد المنعم (مصري الجنسية)، وأنه طلب منه بحضور الوزير إجراء تحقيق نزيه وسريع لإظهار الحقيقة، وألا يتردد التحقيق أو القبض على أي شخص، مهما كان، إذا تطلب سير التحقيق ذلك.

٣٣٥ أي قبل حادث الاغتيال بخمسة أيام.

٣٣٦ حكيم، المصدر نفسه، ص ٦٠.

٣٣٧ أورد الصيد في ص (٢٤١) من مذكراته أنَّ الحادث وقع في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٣، وهذا غير صحيح على الإطلاق.

بين مدينة بنغازي والكلية العسكرية الملكية، وكان العقيد العيساوي ينزف من جراح أصيب بها من خمس رصاصات أطلقت عليه من مسدس. وقد لفظ العقيد أنفاسه الأخيرة في المستشفى العسكريّ البريطاني القريب من مكان الحادث.

وتجمع الروايات المتعلقة بهذا الحادث الأليم:[٣٣٨]

- أنَّ العقيد **عون أرحومة** كان أول شخص توقف عند الحادث بسيارته، وأنّه قام بإيقاف سيارة (بولمان) تصادف مرورها بمكان الحادث وقام بنقل العقيد العيساوي الجريح إلى المستشفى البريطاني القريب.

- أنَّ اللواء **نوري الصديق** رئيس أركان الجيش هرع إلى المستشفى البريطاني حيث يوجد العقيد الجريح، وأنّه تبادل معه بعض الكلمات قبل أن يتوفى.

- أنَّ اللواء **نوري الصديق** قال خلال الكلمة التي ألقاها في **حفل التأبين** الذي أقيم للفقيد الراحل "سأتكلم .. نعم سأتكلم بكل شجاعة وصراحة ولن تأخذني في الحق لومة لائم".

- جرى تكليف النائب العام **إبراهيم عبد المنعم**[٣٣٩] بإجراء تحقيق حول الحادث.

- شكل رئيس الأركان **مجلساً تحقيقياً** عسكرياً في الحادث برئاسة العقيد **فوزي الدغيلي**، وعضوية العقيد **الطاهر بوقعيقيص** والمقدّم **عمر الهادي شنشن** وآخرين.

٣٣٨ كان من بين تداعيات هذا الحادث إعلان حالة الطوارئ في الجيش لعدّة أشهر. كما انصرف التفكير إلى تعيين شخص من خارج الجيش ليحل محل العقيد العيساوي، وكان الشخص المفضّل - من قبل السفارتين الأمريكية والبريطانية- هو الزعيم **عبد الرحمن بادي** الذي كان يشغل يومذاك منصب مدير أمن ولاية فزان. وشخصية الزعيم بادي جديرة باهتمام الباحثين، ولاسيما أنّه كان يشغل، عند وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، منصب وكيل وزارة الداخلية.

٣٣٩ مصري الجنسية، كان قد عيّن في منصبه بموجب مرسوم ملكي مؤرّخ في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٢.

ويتضح ممّا جاء في كتاب "**هذه ليبيا**"، الذي يبدو أنّ مؤلفه تمكن من مطالعة محضر التحقيق الذي أجرته النيابة العامة في الحادث، وجود **حقائق ومعلومات إضافية** حول حادث الاغتيال كان من بينها:

- أنَّ العقيد العيساوي التقى عند الساعة السابعة من مساء يوم **٩/ ١٢/ ١٩٦٢** بصديقه الرائد **دخيل بوشريدة** الضابط بالبوليس الاتحادي وأبلغه بأنّه ذاهب إلى البيضاء.[٣٤٠]

- أنَّ العقيد **السنوسي شمس الدين** (صهر آل الشلحي)، الذي كان يشغل منصب آمر الكلية العسكرية الملكية، اتصل قبل الحادث (هاتفياً) بالعقيد إدريس العيساوي بمنزله في بنغازي، ورجاه الحضور إلى الكلية لأمر هام.

- توجّه العقيد العيساوي بسيارته إلى الكلية العسكرية، وفي الطريق إليها تعرّض لإطلاق الرصاص عليه عند حوالي الساعة **الثامنة والربع** من مساء يوم **٩/ ١٢/ ١٩٦٢**.[٣٤١]

- كان العقيد **عون أرحومة** أوّل من وقف على سيارة المجني عليه التي كانت قد ارتطمت بإحدى الأشجار، وقام بإيقاف سيارة (بولمان) وكان بها أحد رجال البوليس ويدعى (**سالم كريّم**) فتعاونا على نقل العقيد المصاب الذي كان ما يزال على قيد الحياة إليها. طلب العقيد العيساوي بعد أن تنبّه إلى العقيد أرحومة أن يؤخذ إلى **المستشفى المدني**، وفي الطريق سلم له مسدسه، ولم يتحدّث معه إلى أن وصل إلى المستشفى العسكري البريطاني فترجّل إلى الغرفة التي خصّصت له، ثمّ نادى بصوتٍ مرتفع للعقيد أرحومة قائلاً "أطلب الدكتور لأنّي مضروبٌ بالرصاص".[٣٤٢]

---

٣٤٠ حكيم، المصدر نفسه، ص ٦٢.
٣٤١ المصدر نفسه، ص ٦٣.
٣٤٢ المصدر نفسه، ص ٦٤.

- ظـل عسـكري البوليس (**سـالم كريّـم**) الـذي سـاعد في نقل المصـاب إلى المستشـفى إلى جانبـه، ثـمّ قـام بسـؤال العقيـد العيسـاوي عـن الشـخص الـذي أطلـق عليـه الرصـاص في سـيارته، فـردّ عليه قائـلاً: (ما ليش عـدوّ غـير الضابط الذي كان معاي، وأنا رميت مسـدسي له في السـيارة علشـان تعرف قصدي وأنت معرفتش).[٣٤٣]

- ذهب العقيد **عون أرحومـة** بعد ذلك إلى منزل **رئيس الأركان اللـواء نـوري الصديق** لإبلاغه بالحادث، وحـضر الاثنان معاً إلى المستشـفى. وقـد تمكـن اللـواء الصديـق مـن الحديث مع العقيد العيساوي قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.[٣٤٤]

- مـرّ المقـدم **رمضـان صلاح** كبـير المعلمـين بالكلية العسـكرية في سـيارته بمكان الحادث على تمام السـاعة التاسـعة والدقيقة الخامسـة من اليوم نفسـه، وبعد أن عرف أنَّ السـيارة المرتطمة بالشـجرة هي سيارة العقيد العيساوي أخذ ما بداخلها وأقفل أبوابهـا وأطفـأ نـور مصابيحهـا، ثـمَّ توجّـه إلى منـزل العقيد العيسـاوي فعلـم أنّـه غـير موجود، بعدهـا توجّه مبـاشرة إلى المستشـفى العسـكري البريطـاني وكان المجني عليـه قد فارق الحياة.[٣٤٥]

- إثر ذلك، اتصل المقدم **رمضان صلاح** هاتفياً بالعقيد **السنوسي شـمس الدين** آمر الكلية العسـكرية في منزله وأبلغه بالحادث، وكان معـه في المنـزل العقيـد **عبـد العزيز الشـلحي** الذي أخذ سماّعة الهاتف ليتأكد من صحّة النبأ.[٣٤٦]

- ورد بالصفحة (٢١٧) من محـضر التحقيق الذي أجرته النيابة أنَّ **الخادمة رابحة** التي كانت تعمل في بيت الشـلحي "قصدت

٣٤٣ المصدر نفسه، ص ٦٤ نقلاً عن ص ٥٢ من محضر تحقيق النيابة.
٣٤٤ المصدر نفسه، ص ٦٤-٦٥. انظر أيضاً: الصيد، ص ٢٤٢.
٣٤٥ المصدر نفسه، ص ٦٥.
٣٤٦ المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٦.

إلى منـزل والدة إدريـس العيسـاوي وأبلغتها بأنَّ عبـد العزيز الشـلحي جاء إلى المنزل وملابسـه ملوّثة بالدمـاء وأنّه قال: **أنا كثيراً ما طاردت هذا الغزال، وفي هذه الليلة اصطدته**".[٣٤٧]

- أفاد **الطبيب البريطاني تورستون** الذي أشرف على علاج القتيل في المستشـفى بأنّه سأل العقيد العيسـاوي في غرفة العمليات: هل ضُربت في السيارة؟ فأجاب: نعم. ولمّا استوضحه عن نوع الآلة التي ضُرب بها قال بالمسدس.[٣٤٨]

- أثبـت تقرير الخبيريـن البريطانيـين (**أليوت وشـيفرز**) اللذين انتدبـا لفحص ومعاينـة أدوات الجريمة ومكانها، بـأنَّ العقيد العيسـاوي أصيب بخمـس طلقـات داخـل السـيارة، وأنّـه قـاوم المعتدين وتسـبّب عـن هذه المقاومـة، كما جـاء في تقرير الطبيـب، كـسر في ذراعه اليمنى سـبّبته ضربة بجسـم صلب، كـما وُجد جرحـان في أصابعه نتيجة ضربة مهاجـم، أو محاولة لاتقـاء الـضرب ترتـب عليها ضيـاع الفصّ من خاتـم العقيد القتيل.[٣٤٩]

- أثبـت الخبير الذي اسـتدعي من قاعدة الملاحـة بناءً على طلب النيابـة العامّـة أنَّ العقيـد **أرحومـة لم يكـن صادقـاً** في الأقوال التـي أدلى بهـا في الحـادث، بعـد أن وُضـع تحت جهـاز اختبار الكذب.[٣٥٠]

إخفـاق التـحقيقـات

يقول الصيد:

"اسـتمر التحقيـق وشـمل عـدّة أشـخاص .. وألقي القبض عـلى كثيرين ... وحـين لم يثبـت ضدّهـم شيء، كان النائـب العـام يفـرج عنهـم .. وأخفقـت

---

٣٤٧ المصدر نفسه، ص ٦٦.
٣٤٨ المصدر نفسه، ص ٦٦.
٣٤٩ المصدر نفسه، ص ٦٧.
٣٥٠ المصدر نفسه، ص ٦٨.

التحقيقات التي قام بها النائب العام ورجال الأمن في الوصول إلى أي نتيجة .. واستمرّ الأمر على هذا المنوال حتى خرجت من الحكومة".[٣٥١]

كما يشير إلى تشكيل "**لجنة تحقيق جديدة**" فيقول:

"بعـد خروجـي مـن الحكومة، طلب أهل وأقـارب العقيد العيسـاوي مقابلة الملـك، وكان هـؤلاء يتهمون الضابط الذي وجد العقيد العيسـاوي في الطريق (العقيـد عون أرحومة) بأنّـه وراء عملية الاغتيال، ولكن لم يوجد أيّ دليل على تـورّط هذا الضابط في العملية ... وأبلغوا الملك حين اسـتقبلهم، بعد خروجي من الحكومة، أنَّ حكومتي تهاونت في التحقيق".

"أمر الملك بتشـكيل **لجنة تحقيق** برئاسـة **اللواء محمـد المنصوري**[٣٥٢] مدير الأمن في ولايـة طرابلـس، ومعـه مجموعـة مـن وكلاء النيابـة من ضمنهم **حسـن بن يونـس**. اجتمعـت بهذه اللجنة وأنا خـارج الحكومة، فأبلغتهـم جميع التفاصيل التي أعرفها حول ملابسـات القضية. وسـافرت اللجنة إلى بريطانيا لاستفسار الطبيب الجراح الذي تولى إسعاف العقيـد العيساوي، وكان قد عاد إلى بلاده. وطلبت منه إيضاحات حول وصول العقيد العيساوي إلى المستشفى العسكري ومـاذا حـدث حتـى فـارق الحيـاة. ورغم ذلـك فـإنَّ اللـجنـة لم تـصل إلى نـتيجة ..". [٣٥٣]

يقـول السـفير البريطـاني سـتيوارت في تقريـر سرّي بعث بـه إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **١/ ٤/ ١٩٦٣** عن توقعاته بشـأن نتائـج التحقيقات في حادث اغتيال العقيد العيساوي:

"فيـما يتعلـق بالعيسـاوي، أعتقد أنّكـم (في وزارة الخارجيـة البريطانية) محقون في تصوّركم **بأنّه من المستبعد أن نسمع المزيد عن نتائج عمل لجنتي**

٣٥١ الصيد، ص ٢٤٢.

٣٥٢ كان الزعيـم **محمـد المنصـوري** قـد عـيّن في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٠ في منصـب مديـر أمـن ولايـة طرابلـس خلفـاً للزعيم **سالم بن لامين**. وقد تمّ ذلك التعيين بمبادرة من والي طرابلس السيد أبي بكر نعامة في وجه معارضة شديدة لذلـك القـرار مـن ناظر الملكية البوصيري الشـلحي. وقـد أورد بن حليـم في ص (٣٥٨) من مذكراته أنَّ سـالم بن لامـين كان أول ليبيـي يعيّن في منصب مدير أمن ولاية طرابلس خلفاً للبريجادير البريطاني (مايلز) خلال حكومة بن حليم.
كما ذكر الصيد في ص (٢٣٤) من مذكراته أنَّ الزعيم محمد المنصوري لعب دوراً هاماً في السيطرة على الأوضاع أثناء اكتشاف أول محاولة لانقلاب عسكري في ليبيا في مطلع العام ١٩٦٢.

٣٥٣ الصيد، ص ٢٤٢-٢٤٣.

التحقيـق في حـادث اغتيالـه، لقد ظهـر لي ذلك – فيما أعتقـد – من خلال حديث جرى بيني وبين عبد العزيز الشـلحي مسـاء أحد الأيام مؤخّراً في منـزلٍ أخيـه (البوصيري). لقد تحـدّث (عبد العزيز) عـن مركزه كضابط أركان مكلّـف بالإشراف على التدريب بالجيش الليبي، وأنّه سـوف يعود في القريب إلى رئاسـة الأركان بالبيضاء. لقد بدا في نظري واثقاً أنّه سـوف يبقـى في مركزه الحالي، وبما أحسّـه فـإنَّ فرصه مع التغيـير الذي طرأ على رئاسة الحكومة[٣٥٤] قد ازدادت تحسّناً".[٣٥٥]

من تداعيـات الحـادث

في **٢١/ ١٢/ ١٩٦٢** طيّرت **السـفارة البريطانيـة** في بنغازي إلى الخارجية في لندن برقية سرّية تحمل الرقم المسلسل (١٨٨) كان ممّا جاء في فقراتها:

"**المقـدم جبريـل صالـح**، الذي ظـلّ منذ إقصـاء اللـواء السـنوسي لطيوش (في نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٦١) مغضوبـاً عليـه، أبلـغ رئيس البعثة العسـكرية البريطانيـة بالجيـش الليبـي (العقيـد لاو)، أنَّ رئيـس الأركان اللـواء **نـوري الصديق** طلب منه (المقدم صالح) أن يحل محل العقيد **السـنوسي شـمس الدين** في قيادة الاسـتعراض العسـكري الذي كان مقرّراً له أن يجـري بمدينة البيضاء يـوم ٢٤ ديسـمبر/ كانون الأول (في ذكـرى الاسـتقلال)، وأنَّ المقدمـين **عبـد العزيز الشـلحي** و**عون أرحومة**، اللذين سـبق لهما أن قامـا بإعداد التحضيرات للاسـتعراض وسيشـاركان فيه، سـوف يكونان خاضعين لإمـرة المقدم جبريل صالح".

"وألمـح المقدم جبريـل صالح إلى أنَّ **القصد من هذا الإجـراء هو الحيلولة دون أن يكون لهؤلاء الضباط الثلاثة الموالين للشـلحي (ناظر الخاصة الملكية) سيطرة فعّالة على معظم قوات الجيش الليبي في برقة خلال فترة معيّنة**".

"وقد أُمر العقيد **السنوسي شمس الدين** بالبقاء في بنغازي حيث لن يكون هناك استعراض".[٣٥٦]

---

٣٥٤ يقصد مجيء الدكتور فكيني إلى رئاسة الحكومة إذ إنَّ التقرير كان مؤرّخاً في ١/ ٤/ ١٩٦٣.
٣٥٥ التقرير يحمل الأرقام الإشارية 10135) (VT 1015/28 بالملف FO 371L173238 28191.
٣٥٦ البرقية تحمل الرقم الإشاري C) (VT 1015/52 بالملف FO 371/165734 22860.

وفي ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٢ بعـث السـفير البريطاني **سـتيوارت** ببرقية أخرى إلى الخارجية البريطانية،[٣٥٧] أورد فيها أنّه بحث مع **العقيد لاو** Col. Lough موضوع **الشخصيات التي يحتمل أن تخلف العقيد العيساوي** في منصبه بالجيش.

كما أشار السفير في برقيته إلى أنّهما اتفقا حول النقاط التالية:

١- **أنّه لا يوجد في الجيش شخصية من وزن العقيد العيساوي.**
٢- أنَّ تعيـين **عبـد العزيز الشـلحي، أو عون أرحومـة** في منصب العقيد العيسـاوي، بحكم أنّهما يأتيان بعده في الرتبة في رئاسـة الأركان، سيكون **خطيراً سياسياً، وضارّاً بالكفاءة في الجيش.**
٣- أنَّ **ترقيـة ضابـط آخـر، بعدهمـا في الأقدمية**، إلى هـذا المنصب الشـاغر لـن يـؤدّي إلى زيـادة في الكفـاءة بالجيـش، وأنَّ مـن المحتمـل أن تتولـد عنه زيادة **المشـاعر الصدامية** وأن يؤدّي إلى **انقسام داخل الجيش.**

ثـمَّ أشـار السـفير في برقيتـه إلى أنّه قد خلـص هو ومحدّثـه لاو، في ظل هذه الظروف، إلى أنَّ **أفضل حلّ يتمثّل في إحضار شـخصية أخرى من خارج الجيش مـن قـادة الشرطة بإحدى الولايـات الثلاث.** وأضاف بأنّه خـوّل العقيد لاو، في ضـوء هذه التفاهمـات، صلاحية التحدّث مع **رئيـس الأركان** (نوري الصديق) و**وزيـر الدفـاع** (يونس عبد النبي بالخير). وأضاف السـفير أنَّ العقيد لاو نفسـه يفضّل تعيين الزعيم **عبد الرحمن بادي** الذي كان يشـغل في ذلك الوقت منصب قائد شرطة ولاية **فزان.**

وأضاف السفير **ستيوارت** في برقيته أنّه عند لقاء العقيد لاو **برئيس الأركان** في بنغـازي أخبره الأخير بأنّـه يفضّل **أن يضغط بقوة من أجـل إبعاد عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة من الجيش إن أمكن، وعن رئاسة أركان الجيش بالتأكيد،** وأن يسـتبدل بهما (في رئاسة الأركان) ضابطان موثوق بهما هما: الرائد **محي الدين (المسـعودي)** والرائد **جمعة بوحلقة**، وتعيين **العقيد السـنوسي شمس الدين** (آمر الكلية العسـكرية في ذلك الوقت) في **منصب العقيد إدريس العيسـاوي الشاغر.**

---

٣٥٧ تحمل الرقم الإشاري VT 1015/54 بالملف السابق نفسه.

وأفاد السـفير أيضاً أنَّ رئيس الأركان الصدّيق والكولونيل لاو سيتحدّثان سوياً مع وزير الدفاع (يونس بالخير) حول هذا الموضوع يوم ١٨/ ١٢.

ثـمّ أضاف السـفير البريطاني في فقرة أخـيرة من برقيته مشـيراً إلى أنَّ زميله **السفير الأمريكي** (ويزلي جونز)، الذي كان قد غادر منصبه في ليبيا، **لم يطلعه على أسماء الأشخاص الآخرين** (المرشّحين للمنصب الشاغر) الذين أشار إليهم وليّ العهد خلال لقائه الوداعي به.

تمّ اللقاء التوديعي بين وليّ العهد والسـفير الأمريكي جون ويزلي جونز[٣٥٨] (الذي أشار إليه السفير البريطاني في برقيته) يوم **١٨/ ١٢/ ١٩٦٢**، ويتضح من التقرير رقم (٢٢٦) الذي بعثت به السـفارة الأمريكية بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ حـول ذلك اللقاء أنَّ السـفير جونز **أشـار إلى حـادث مصرع العقيد العيسـاوي ووصفـه بأنّـه مأسـاوي** Tragic، وأنّه **ترك فراغاً كبيراً بحاجـة إلى أن يملأ، وعبّر عـن أملـه في أن تختار الحكومـة خلفاً للعقيد العيسـاوي يكون، في حـال قيام أيّة طوارئ، موالياً ولاءً كاملاً لوليّ العهد وللدسـتور**. كما ألمح السفير الأمريكي إلى إمكان أن تجد الحكومة بديلاً للعيسـاوي بين **كبار ضباط الشرطة** بمناسـبة إعادة تنظيم الحكومة لقوات الأمن.

عـبّر **وليّ العهـد الأمير الحسـن الرضـا**، من جانبه، عن أسـفه لمقتـل العقيد العيسـاوي، وأشـار إلى أنّه من المحتمل أن يتمّ اكتشـاف القاتـل، **وأن يتضح أنّه أحد زملاء المقدم عبد العزيز الشلحي، أو أحد أتباعه، أو لربّما يكون أحد أنصار اللواء لطيوش** (رئيس أركان الجيش السـابق). ثـمّ أضاف الأمير أنَّ كون المقدم الشلحي يحمل الرتبة المناسبة التي تؤهّله لأن يحل محل العيساوي في الجيش، من شـأنه أن يثير تعقيدات. وقد أكّد **الأمير أنّه سـوف يعمل من جانبه ويبذل كل ما**

---

٣٥٨ عرفت هذه الحقبة من عمر العهد الملكي ثلاثة سفراء أمريكيين هم:
- هنـري فيـلارد H. S. Villard خـلال الفـترة مـن ٦/ ٣/ ١٩٥٢ إلى ٢٤/ ٦/ ١٩٥٤ (لم يكـن بدرجة سفير).
- جون تابّن John Tappin خلال الفترة من ١٦/ ١١/ ١٩٥٤ إلى ١٧/ ٣/ ١٩٥٨.
- جـون ويـزلي جونـز John Wesly Jones خـلال الفـترة مـن ١٧/ ٣/ ١٩٥٨ إلى ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢.

ولم يقدم السـفير الأمريكي الجديد آلن لايتنر E. Allen Lightner أوراق اعتماده إلا في ٢٧/ ٥/ ١٩٦٣ أي خلال فترة حكومة الدكتور فكيني.

بوسـعه لضمان عدم اختيار عبد العزيز الشـلحي للمنصب الشاغر، وأكد لضيفه السـفير الأمريكي أنَّ الشـخص الذي سـيجري اختياره للمنصب سوف يكون **مواليـاً للحكومـة**، ويعرف جيـداً **كيف يتعاون مـع البعثة العسـكرية الأمريكية الاستشـارية بالجيـش الليبـي** MAAG، وطمأنه بـأنّ من المرجّح جـداً أن يكون بعض كبار ضباط الشرطة من بين المرشحين ليحلّوا محل العقيد العيساوي.

وأوضـح تقرير السـفارة الأمريكيـة عن ذلك اللقـاء التوديعـي أنّه لم يفت **السـفير الأمريكي جونز** أن يذكر لوليّ العهـد أنَّ **خطة إعادة تنظيم الجيش الليبي** الجاريـة يومذاك سـوف تسـتدعي وجـود **كتيبتـين بالجيـش**، الأولى في طرابلس والثانيـة في بنغـازي، وأنّ مـن **المهـمّ جـداً أن يكـون عـلى رأس كل منهما ضباط موالون وأذكياء**، وأنَّ **وليّ العهد** ردّ مؤكداً أنّه سـوف يراعي في تعيين قادة هاتين الكتيبتـين أن يكونـوا أذكياء وموالين **ويعرفـون جيداً كيف يتعاونـون مع البعثة العسكرية الأمريكية**.[359]

كـما تجدر الإشـارة إلى مـا ورد في رسـالة سرّية أخرى بعث بها **السـفير البريطـاني** إلى الخارجيـة البريطانيـة بتاريخ **١/ ٤/ ١٩٦٣**[360] حـول النتائج التي ترتّبت على مصرع العقيد العيساوي في أوساط الجيش، إذ يقول:

"... لقـد كان مـن النتائـج التـي ترتّبـت عـلى اغتيال العيسـاوي، وسـتبقى، الانهيـار الواضح في فاعليـة ومعنويات الجيش. إنَّ تـردّد رئيس الأركان نوري الصديق وفقدانه الحماسـة أصبح ظاهراً بشـكل كلّي بعد غياب العيساوي الذي كان يغطـي على ما برئيس الأركان من مثالب. إنَّ الاضطراب الناجم عن ذلك أصبح محسوسـاً به في أوسـاط الجيش كافة. ونحن على علم بـأنَّ هناك انزعاجاً كبيراً حول هذه الحالة في المراكز العليا بالدولة، وقد سبق أن بعثنا لكم بتقاريرنا عن خطط حكومة الصيد لإبعاد الجيش عن مراكز المدن الرئيسـية[361] .. ونبقى في انتظار ما سـوف تتخذه الحكومة الجديدة (حكومة فكيني) من خطوات وما تصدره من تعيينات في ظل هذه الحالة المتدهورة بالجيش".

٣٥٩ قـد يُفهـم مـن هـذه العبـارة التي تكـرّرت عـلى لسـان وليّ العهـد مرّتـين خلال مـدًى قصـير من هـذا اللقـاء أنّ هناك شـكوى أمريكية سـابقة من عدم تعاون بعض قيادات الجيش مع البعثة العسكرية الأمريكية، ولعل الأمير قد سمع هذه الشكوى أثناء زيارته للولايات المتحدة التي لم يكن يومذاك قد مرّ أكثر من شهرين على عودته منها.

٣٦٠ سلفت الإشارة إلى هذه الرسالة.

٣٦١ تحدّث الصيد، في ص (٢٤٠-٢٤١) من مذكراته، عن هذا الموضوع من منطلق مغاير.

وثيـقة بريطانية متأخّرة

من بـين الوثائق السرّية للخارجيـة البريطانية الخاصّة بالعـام **١٩٦٦**، التي جرى الإفراج عنها، رسـالة سرّية مؤرّخة في **١٠/ ١٢/ ١٩٦٦**، بعث بها السفير البريطاني بليبيا يومذاك المستر **ساريل** R. F. G. Sarell إلى الخارجية البريطانية،[٣٦٢] وألقى فيها بعض الضوء على **حادث اغتيال العقيد العيساوي الذي كان قد وقع منذ أكثر من أربع سنواتٍ خلت**. وقد جاء في تلك الرسالة ما ترجمته:

" عندمـا كنـت في بنغازي سـمعت صـدى لحادث اغتيال إدريس العيسـاوي نائـب رئيـس أركان الجيش الليبي الذي كان قد وقع في ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٢.

وفقـاً لمـا أمكنني أن أراه (في ملفـات السـفارة) فإنّنا لم نقـم منذ ديسـمبر عام ١٩٦٣ بإرسـال أيّ تقريـر لكم عن هـذا الموضوع. غـير أنَّ **البريجـادير ديفيـس** Davis [٣٦٣] أخـبرني بـأنَّ الكولونيـل **تشـايفرس** Col. Chivers، [٣٦٤] المستشـار البريطـاني بقـوة دفـاع برقة CYDEF لمدّة طويلة، أكد لـه (أي لديفيز) أنَّ من المعلومات التـي كانت معروفة على نطاق واسـع بين ضباط قوة دفـاع برقة، أنَّ **المقدم عون أرحومة هو الذي قام باغتيال العقيد العيسـاوي**. وأنَّ اسـم المقدم أرحومة، كما يبـدو لي، هـو الذي تـردّد في التقاريـر المتعلقة بالحـادث يومـذاك. ومن الأمور الجديـرة بالملاحظة مصادفة قيام سـيارة المقدم عون أرحومة بملاحـقة سـيارة العقيد العيساوي على طريق بنينة (ساعة وقوع الحادث) وهـــو ما أثار شكوك العقيد لاو Col. Lough[٣٦٥] في ذلك الوقت".

"إنَّ قصة الحادث كما يرويها **الكولونيل تشـايفرز** تشير إلى أنَّ **رجل شرطة** تابعاً لقوة دفاع برقة[٣٦٦] شاهد عملية إطلاق النار (على العقيد العيساوي) غير أنَّ هذا الشرطي قـرّر الابتعاد عن موقع الحادث لاعتقاده بـأنَّ إطلاق النار كان عملية

---

٣٦٢ الرسالة تحمل الرقم الإشاري (1201 VT 1652/2) الملف FO 371/190518.
٣٦٣ يبدو أنّه أحد المستشارين البريطانيين العاملين بقوة دفاع برقة.
٣٦٤ سلفت الإشارة إليه في المقتطفات السابقة من محضر تحقيق النيابة العامة في الحادث.
٣٦٥ كان العقيد لاو يشغل منصب رئيس البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية بالجيش الليبي.
٣٦٦ لعله يشير إلى الشرطي (سالم كريّم) الذي سلفت الإشارة إليه.

ثأريـة بين بعـض أبناء القبائـل. وعندما علم هـذا الشرطي فيما بعـد بالمورّطين في الحادث قرّر الاختفاء عن الأنظار لعدّة أسـابيع. **إنّ شـهادة هذا الشرطي هي التي تعدّها أجهزة الأمن دامغة في إدانة عون أرحومة**".

"وفي رأي (تشـايفرس) فـإنَّ عـون أرحومـة كان **(في تنفيذه لعمليـة الاغتيال) يتصرّف بالنيابة عن الزمرة الموالية لمصر التي يقودها البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد السنوسي، والتي يعتقد بأنّها كانت تعدّ العقيد العيساوي عقبة في طريق مخططاتها**".

ثمّ يعلق السـفير **سـاريل** على هذه المعلومات بفقرة ختامية من رسـالته كان من بين ما جاء فيها:

"**هذه المعلومات كلها تبدو تاريخاً قديماً، غير أنّها جديرة بالتسـجيل، إذ تكشـف لنا ربّما عن أحد المسارات الخفية (التحتية) للسياسة في ليبيا**".[٣٦٧]

ويذهب تقرير سرّي أعدّته السفارة الأمريكية في **٢/ ٦/ ١٩٦٩** حول نفوذ آل الشـلحي “The Shalhi Family and its influence” في الصفحـة الخامسـة منـه إلى اتهـام الملك إدريس بالتسـاهل مع آل الشـلحي، ويدلّل عـلى ذلك بعدد من الأمثلة من بينها "عدم تقديم الشـلحي وعون أرحومة المشـتبه في أنّهما وراء اغتيال العقيد العيساوي في عام ١٩٦٢ إلى المحاكمة":[٣٦٨]

“The most significant characteristic of the King’s attitude to the Shalhis has been one of influence … The murder in 1962 of Colonel Idris Issawai in which Shalhi and particularly Rahuma were suspected of being involved was not prosecuted.”

---

٣٦٧ كـما تجـدر الإشـارة إلى أنَّ السـفير **سـاريل** أضـاف في ختـام رسـالته قولـه [في الوقـت الحـالي (يقصـد عـام ١٩٦٦) لا يبـدو أنّ الزمـرة الموالية لمصر قد فقدت أهمّيتها فحسـب، بل إنّها اختفت **بمصرع البوصيري الشـلحي** (الـذي كان قـد لقـي حتفه في حادث سـيارة يوم ٢٣/ ٤/ ١٩٦٤)]. كما يضيف السـفير سـاريل في رسـالته وبكل انتهازيـة [إنَّ عـون أرحومـة شـخصية جديـرة بالمراقبـة، ليـس فقط لأنّه ضابـط مقتـدر، ولكن لأنّـه صديق لعبد العزيز الشـلحي الـذي، على الرغم من أنّه ليس مقرّباً من الملك كأخيه الراحـل البوصيري، فإنّه يظل رجلاً ذا نفوذ وبمقـدوره أن يكـون ضابطاً على درجـة كبيرة من الاقتدار بالجيـش إن هو قرّر تخصيص الوقت الـلازم لذلك. ثمّ ينصح السـفير البريطاني سـاريل بضرورة إقامة علاقاتٍ وثيقة جداً بعون أرحومة وعبد العزيز الشلحي، ويؤكد أنّ هذا ما حاولت السفارة القيام به على الدوام].

٣٦٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-140 بالملف المركزي POL. 15-1 Libya.

ستار النسيان

وللأسف، فإنَّ التحقيقات المتعدّدة لم تستطع الكشف عن الجناة الحقيقيين، ومن ثم فإنّه لم تُعرف دوافعهم الحقيقية، ولا أبعاد جريمتهم، ولم ينالوا عقابهم. وهكذا أسدل ستار النسيان على أحد الأحداث المفصلية في تاريخ العهد الملكي، والتي كانت مؤشّراً قاطع الدلالة على تنامي الصراع الداخلي حول مستقبل ذلك العهد.[٣٦٩]

٣٦٩ إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت توصية في أواخر عام ١٩٥٩ بإعداد صف من صغار الضباط ليتولى الحكم في ليبيا (راجع مبحث "تقرير لجنة دريبر" بحكومة كعبار)، فإنّه من غير المستبعد أن تكون قد استغلت حمى الصراع التي كانت قائمة داخل الجيش منذ أواخر عام ١٩٦١، فقامت بالتخلص من العقيد العيساوي باعتبار أنّه يشكل عقبة أمام مخططاتها قبل أن يمثل عائقاً أمام طموحات البوصيري الشلحي. ومن ثم فإنّ هذا الحادث هو أحد الملفات الجديرة بالبحث والاستقصاء من المهتمين بتاريخ النظام الملكي وأسباب سقوطه. ومن اللافت للنظر أنَّ انقلابييّ سبتمبر، رغم ما عرف عنهم بأنّهم ممن يبحثون عن أوهى الأسباب وأضعفها للتشهير بالعهد الملكي ورجاله (ومن بينهم العقيد عون أرحومة والعقيد عبد العزيز الشلحي)، لم يكترثوا بإعادة فتح هذا الملف والتحقيق فيه مجدّداً، أو حتى تسليط الضوء عليه، فبقي بذلك طيَّ النسيان.

صورة المـلك الشعبية

في ١٣/ ٧/ ١٩٦٠ وجّه الملك إلى جميع المسؤولين في الدولة نداءه المشهور، الذي عُرف بـ"**بلغ السيل الزّبى**"، ينبّههم فيه إلى شتى صور الفساد والمحسوبية المنتشرة في أجهزة الحكم ويدعوهم إلى نبذها ومحاربتها، بل يتوعّد بأن يقوم بذلك بنفسه.

ولا شك أنَّ ذلك النداء كان **صرخة ضمير صادقة** من قبل الملك استقبلت بارتياح شديد في أوساط المواطنين. ورغم أنَّ هذا "**النداء**" شجّع المواطنين على انتقاد مظاهر الفساد والرشوة التي طبعت أداء الحكومة، ولاسيما على صفحات الجرائد،[٣٧٠] فإنَّ الملك لم يقم بأيّة خطوات عملية، كما وعد، في اتجاه محاربة الفساد. ولعل عذره في هذا يظهر من خلال ما نقل على لسان **الملكة فاطمة** في أواخر عام **١٩٥٩** ومطلع عام **١٩٦٠**:

"... إنّها والملك على علم بأنَّ عدداً كبيراً من المسؤولين في الحكومة يجمعون الأموال ويحصلون على رشاوى، على الرغم من أنَّ الدستور يحظر على هؤلاء ممارسة أيّ نشاطٍ خاصّ أثناء توليهم مناصبهم. وهذه الحالة تشمل قطاعاً واسعاً في شتى مستويات الحكومة، حتى رئيس الوزراء (عبد المجيد كعبار) متورّط في هذه الممارسات. **إنَّ هذه المشكلة تبدو مستعصية وغير قابلة للحل في المدى القريب**، فلو أنّه تمّت معاقبة المعنييّن جميعاً في وقتٍ واحد لما بقي في الحكومة سوى القليل. إنّه لمن الصعب العثور على أيّ شخصٍ نظيف لوضعه في أيّ منصبٍ مسؤول ..".[٣٧١]

---

٣٧٠ كُتبت خلال هذه الحقبة المقالات الأولى التي سلطت الضوء على الفساد وعلى الرشوة التي صاحبت تعاقد حكومة كعبار مع شركة عبد الله عابد السنوسي حول طريق فزان. راجع مبحث "الصحافة الوطنية" في هذا الفصل، ومبحث "انتشار الرشوة والفساد المالي" في الفصل الأول "حكومة عبد المجيد كعبار.. واكتشاف النفط" بهذا المجلد.

٣٧١ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٩٥) المؤرّخ في ١٣/ ٩/ ١٩٦١، الملف 773.11.

عـام **١٩٦١** لم يحمـل معـه فقط **تباشـير الأمـل بانفـراج أزمات ليبيـا المالية المزمنـة**، بعـد أن اقترب موعـد شروع الدولة في تصدير نفطهـا الخام الذي تحقق وجـوده منـذ عـام ١٩٥٩ بكمّيـات تجاريـة هائلة، لكنّه حمـل أيضاً – كـما مرّ بنا – **مـؤشرات احتـدام الصراع** بين **وليّ العهـد** وأنصاره من جهـة، وناظر الخاصّة الملكيـة **البوصيري الشـلحي** وأعوانه من جهـة أخرى، (بعـد أن تزايدت أطماع الأخـير بالاسـتيلاء عـلى السـلطة في البلاد بسـبب جملة مـن العوامـل الداخلية والإقليميـة)،[٣٧٢] كـما حمل معه **موجة جديدة من الفسـاد المالي** على رأسـها رئيس الـوزراء الجديـد الصيـد، مصحوبـة بموجة مـن **الخصومات** المرتبطـة بالمصالح الشـخصية والسياسـية والتجارية والقبلية والجهوية، بل الحزبية أيضاً، شاركت فيها مختلف الأطراف دون استثناء، و**بدفع خارجي** في بعض الأحيان.

وشـهد عـام **١٩٦١**، وهـو العام العاشر لحصـول ليبيا على اسـتقلالها، **أحداثاً كثيرة** متلاحقة حملت جميعها **مؤشرات تنامي الصراع الداخلي** (الانتخابات البرلمانية التكميليـة، والاعتقـالات التـي طالـت العناصر البعثيـة، وإبراهيم حمـاد وجماعته، وسـالم شيتا وعدد من قادة الحركة العمالية في طرابلس، ووزير الخارجية السابق عبد القادر العلّام، وإقالة كل من والي برقة حسـين مـازق، ورئيس أركان الجيش الليبي السنوسي لطيوش، وتجدّد الحساسيات بين أبناء قبيلتي البراعصة والعبيدات ..).

ولم يكن العام **١٩٦٢** بأفضل من سابقه فيما يتعلق بمؤشرات انتشار **الفساد المالي**، وتنامي **الصراع الداخلي** بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية..

- فقد شـهد عام ١٩٦٢ الكشـف عن **المحاولـة الأولى لانقلابٍ عسكري**، وتمّ تقديم عددٍ من الضباط إلى المحاكمة.
- وفي مطلـع شـهر يناير/ كانـون الثـاني جـرى حـل **المجلس التشريعـي لولاية برقـة**، ولم يكن قد مضى على انتخابه أكثر من سنة (مدّته أربع سنوات).
- وفي شـهر فبراير/ شـباط جرت انتخابـات المجلس التشريعي لولاية طرابلس و**تدخّلت** حكومة الولاية برئاسـة علي الديب

---

٣٧٢ راجـع مبحـث "نفـوذ البوصـيري الشـلحي" في الفصـل الثالـث "حكومـة الصيـد .. الـصراع بـين وليّ العهـد وناظر الخاصّة" من هذا المجلد.

(رئيس المجلس التنفيذي وناظر الداخلية) بشكل فاضح لتزوير نتائج تلك الانتخابات.

- وفي شهر إبريل/ نيسان جرت انتخابات المجلس التشريعي لولاية برقة، واتهمت حكومة الولاية، برئاسة هاشم العبار وناظر الداخلية محمد رحيّم، **بتزوير تلك الانتخابات**.
- كما شهد العام **١٩٦٢** ذاته استشراء الفساد المالي بشكل غير مسبوق، ولم يقتصر هذا الفساد على رئيس الوزراء الصيد وبعض أعضاء حكومته، ولا على ناظر الخاصّة وأنصاره وبعض أفراد أسرته، بل امتدّ أيضاً إلى غيرهم من خارج الحكومة.[٣٧٣]

وفي مواجهة هذه الأحداث والتطوّرات، **بدا الملك شبه عاجز عن مواجهتها ومعالجتها، كما أنّه بدا شبه مستسلم تماماً لتأثير ناظر خاصّته البوصّيري الشلحي عليه.**

صحيح أنَّ الملك إدريس حاول، للمرّة الثانية خلال هذه الحقبة، أن يعلن **النظام الجمهوري** (كانت الأولى خلال عام ١٩٥٥)، كما أنَّه حاول **الاهتمام بوليّ العهد** ووضعه، وأنّه أقدم في الخامس من شهر يونيو/ حزيران ١٩٦٢ على إقالة **عبد الرازق شقلوف** رئيس مجلس الإعمار بعد أن تمادى في صلفه وتهتك سلوكه والتقصير في واجباته،[٣٧٤] كما أنّ الملك قام في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ بإقصاء **علي الديب**[٣٧٥] رئيس المجلس التنفيذي من منصبه بعد أن كثرت الشكاوى ضدّه والاحتجاجات عليه.

غير أنّ هذه **الخطوات** التي قام بها الملك بدت للأسف **متأخّرة أو غير كافية** في نظر بعضهم، الأمر الذي جعل انتقاداتهم للنظام لا تقتصر على حاشية الملك، متمثلة في البوصيري وزمرته، ولا على رئيس الوزراء وبعض أعضاء حكومته فحسب، **بل تمتدّ حتى إلى الملك نفسه وتنال من وافر شعبيته.**

٣٧٣ راجع مبحث "اتهامات بالفساد المالي" في الفصل الثاني "حكومة الصيد ونهاية حقبة.. وقائع وتطورات" من هذا المجلد.

٣٧٤ كان شقلوف مقرّباً جداً من الملك، كما كان محسوباً على زمرة البوصيري الشلحي.

٣٧٥ الديب هو الآخر كان محسوباً على زمرة البوصيري، ويُعتقد أنَّ إقصاءه كان بناءً على طلب وليّ العهد.

ففـي **٢٩/ ١١/ ١٩٦٢**، بعـث السـكرتير الأول في السـفارة الأمريكيـة المسـتر **وليام وايت** William L. Wight Jr. تقريراً إلى الخارجية الأمريكية بعنوان "**الوضـع السـياسي الراهن كما يبدو من طرابلس**"، تنـاول فيه ما وصفه بتدهور شعبية الملك إدريس، فقد ورد في هذا التقرير:

"عـلى حين أنّ عدداً من الشـخصيات الطرابلسـية البـارزة في القطاعين العام والخـاص كان **يـتردّد**، لبضعة أشـهر قليلة خلت، **في وضع اللـوم على الملك** فيما تعانيـه ليبيـا، **أصبـح الآن عدد كبـير منهم يتحـدّث سرّاً أنَّ الفسـاد في الحكومة والضعـف في بنيانها مردّهـما إلى عدم كفاءة الملك وعجـزه حيالها**. حتى أولئك الطرابلسـيون الذين كانوا في السـابق يضعون جلّ اللوم بشأن مشاكل ليبيا على زمرة القصر (البوصـيري وجماعته) أصبحوا يميلون الآن إلى ضمّ الملك إليهم، وهـذه المجموعة الأخـيرة معظمها مـن الشـخصيات الطرابلسـية[٣٧٦] المعروفة بتأييدها القوي لوليّ العهد".

ويقـدّم التقرير أمثلة لآراء مَن عناهم بقوله من الشـخصيات الطرابلسـية: **سـلطان الخطـابي** (مديـر عـام نظـارة الأوقـاف والشـؤون الاجتماعيـة بولايـة طرابلـس) و**خليفـة موسـى** (وكيـل وزارة الماليـة الـذي حـلّ محل عبـد الرازق شـقلوف) والدكتور **عـلي أحمد عتيقة** (مديـر إدارة البحـوث الاقتصادية بالبنك الوطنـي) و**الطاهر العقبي** (الذي كان يشـغل منصب رئيـس المجلس التشريعي لولاية طرابلس وخسر خلال انتخابات فبراير/ شباط ١٩٦٢ مقعده بالمجلس)، ثم يتناول صورة الملك في **الأوساط الشعبية في طرابلس** بالإشارات التالية:

"إنَّ السـفارة تعتقد أنّه لأمر بالغ الأهمّية أن تكون **منطقة السـوق** في طرابلس مـا تزال مليئة بصور **عبد الناصر**. وفي كثير من المحلات، صور عبد الناصر هي وحدهـا المعلّقة (عـلى جدرانها)، رغم علم أصحابها أنَّ من شـأن تعليق صورة جمـال عبـد الناصر، أو صورة رئيـس أيّة حكومة أخـرى، أن يجلب عليهم نقمة السـلطة. وفضلاً عن ذلـك، فإنَّ الجماهير الطـرابلسـية ما تـزال تظهر حماسـة

٣٧٦ سـيطر إحسـاس مماثـل في أواخـر العـام ١٩٦١ عـلى مجموعـة مـن الشـخصيات البرقاويـة. راجـع مـا ورد على لسان سعد العبيدي مدير عام وزارة الداخلية في ولاية برقة خلال المقابلة التي أجراها معه المستر جون دورمان القنصل بالسفارة الأمريكية في بنغازي. التقرير رقم (٦٧) بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.00.

لبن بيللا والجزائر. ولا شك بأنَّ هذا الاقتراب الذي يظهر بين بن بيللا ومصر والاتحاد والسوفييتي يثير قلق قطاعاتٍ واسعة من الحكومة الليبية".[٣٧٧]

ومن جهة الملك إدريس نفسه، فإنَّ **مصادر قلقه لم تكن داخلية بحتة،** كما في خيبة أمله بوليّ عهده، وفي تدخّلات ناظر خاصّته البوصيري الشلحي التي لم تعد تعرف لها حدّاً، وفي قصور وفساد عدد من رؤساء الحكومات الذين استعان بهم وأراد أن يعتمد عليهم، وفي الصراع الأناني المتنامي بين رموز القوى القديمة في المجتمع الليبي، أو في التحامل وقلة الصبر اللذين طبعا سلوك القوى الجديدة، بل كان **لهذا القلق،** إلى جانب ذلك، **مصادره الخارجية** أيضاً.

ففي **٣٠/ ١١/ ١٩٦٢** تناول السفير الأمريكي **جونز** وزوجته طعام الغداء مع الملك إدريس والملكة فاطمة في منزله ببلدة **"مسّه"**. وقد تولت مهام الترجمة خلال هذا اللقاء سكرتيرة الملكة الآنسة التاجي. وعلى امتداد هذه المناسبة، عبّر الملك عمّا كان يحسّ به من **خيبة أمل في القادة الجزائريين،** الذين لم يكن يومذاك قد مضى على حصولهم على استقلال بلادهم سوى بضعة أشهر، كما **عبّر من جديد عن مخاوفه من النظام الناصري.**[٣٧٨] وقد أعدّ السفير الأمريكي تقريراً[٣٧٩] عمّا دار بينه وبين الملك من حوار، كان ممّا ورد فيه تحت عنوان **"بن بيللا والجزائر"**:

"تحوّل الحوار بعد ذلك بيني وبين الملك إلى موضوع **زيارة بن بيللا الأخيرة إلى واشنطن،** ثمّ إلى **"هافانا"** في الوقت نفسه تقريباً. لقد قلت للملك إنَّ الزعيم الجزائري قد قلّل من شعبيته لدى الشعب الأمريكي بسبب قيامه بزيارة كوبا مباشرة بعد استقبال الرئيس كنيدي له في البيت الأبيض، وقيامه بإصدار بيان مشترك مع الرئيس كاسترو يشجب فيه استمرار الوجود العسكري الأمريكي في

٣٧٧ التقرير رقم (٢٠٨) المؤرّخ في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٢، الملف .773.00

٣٧٨ مرّ بنا كيف أنَّ مصر لم تبعث بوفد خاصّ للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة للاستقلال، كما أنَّ السفير المصري لم يحضر افتتاح دورة البرلمان الليبي في البيضاء في شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام ١٩٦٢. وقد أورد تقرير سرّي للسفارة البريطانية، يحمل الرقم VT 1015/13, INT/1919 ومؤرّخ في ١٠/ ١/ ١٩٦٣، أنَّ الرئيس المصري تعمّد تأخير استقبال السفير الليبي الجديد لتقديم أوراق اعتماده في القاهرة عدّة أشهر، كما أنّه لم يكترث خلال مراسم تقديم هذه الأوراق بالردّ على تحيّات الملك إدريس الأخوية التي نقلها إليه السفير الجديد في كلمته، واكتفى بالإشارة إلى "الشعب الليبي العظيم"، الملف FO 371/173 237-36960.

٣٧٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-158) مؤرّخ في ٨/ ١٢/ ١٩٦٢ في الملف رقم (773.11).

قاعدة **جوانتانامو** Guantanamo بكوبا. وقد علّقت **الملكة فاطمة** بقولها: هناك كثيرون في العالم، إلى جانب الأمريكيين، استاؤوا من زيارة بن بيللا لكوبا في أعقاب زيارته لواشنطن مباشرة. عند ذلك عبّر **الملك** عن اعتقاده بأنَّ بن بيللا ليس برجل سياسة ولا يمتلك حسّاً سياسياً. إنَّ **علاقاته الخارجية** ليست هي وحدها العقيمة، **فسياساته الداخلية لم تحقق** هي الأخرى نجاحاً. كما وصف الملك الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر بأنّها في حال من الفوضى. وقد أشار الملك والملكة إلى أنَّ بن بيللا هو من كبار المعجبين بعبد الناصر، وقد قام فور استقلال الجزائر بزيارة لمصر حيث ألقى خطاباً **أعطى فيه لمصر الفضل كله في مساعدة الجزائر أثناء نضالها الطويل ضدّ فرنسا**، ولم يشر إطلاقاً إلى المساعدات التي قدّمتها ليبيا خلال ذلك النضال. وتدخّلت **الملكة** لتضيف أنّه، ودون أيّ تواضع لا مسوّغ له، فإنَّ ليبيا، أخذاً بالاعتبار إمكاناتها المحدودة، قامت بأكثر ممّا قدّمته أيّة دولة أخرى من أجل نصرة الجزائريين في نضالهم من أجل استقلالهم. **كل شخص في ليبيا، بدءاً من الملك إلى العامل العادي**، قدّموا التضحيات والتبرّعات من أجل القضية الجزائرية. وأضافت **الملكة**، أنه على الرغم من أنّ الملك لم يرغب بالإعلان عن ذلك، **فإنّه قدّم في مناسباتٍ عديدة تبرّعاتٍ من ماله الخاصّ من أجل نصرة القضية الجزائرية**، كما قامت **النساء** الليبيّاتٍ بالتبرع بحليّهنّ الخاصّة. وليبيا هي البلد العربي الوحيد الذي قام بالفعل بقطع جميع علاقاته التجارية مع فرنسا خلال المرحلة الأخيرة من الحرب الجزائرية. وأضافت الملكة، ورغم ذلك لم يصدر عن بن بيللا إطلاقاً أيّة كلمة شكر أو اعترافٍ بفضل ليبيا."[٣٨٠]

ولعله ممّا زاد من **هواجس الملك إدريس الخارجية** أنَّ المنطقة العربية شهدت خلال هذه الفترة موجة من الانقلابات العسكرية. فقد شهدت دولة **اليمن** الملكية وقوع انقلاب عسكريٍّ بقيادة عبد الله السلال يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ أدّى إلى نشوب حرب أهلية فيها بين الملكيين والجمهوريين، كما شهدت هذه الفترة وقوع انقلابٍ عسكريٍّ جديد في **العراق** بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٦٣ بقيادة

٣٨٠ ليس بوسع المرء إلا أن يتفهّم خيبة الأمل التي أصابت الملك والملكة إزاء موقف بن بيللا يومذاك وما اتسّم به هذا الموقف من عقوق، أيّاً ما كانت أسباب بن بيللا وذرائعه. للمزيد حول موقف الدولة الليبية (ملكاً وحكومة وشعباً) في نصرة الجزائر. انظر: بن حليم، ص ٣٤٩-٣٧٨.

عبد السلام عارف أدّى إلى مصرع عبد الكريم قاسم وانهيار حكمه، ووقوع انقلابٍ آخر في **سوريا** يوم ٨/ ٣/ ١٩٦٣ بقيادة لؤي الأتاسي.

وإذا كانت **خطوة الإلغاء الجزئي للنظام الاتحادي**، التي أعلن عنها بأسلوب فاتر ودون ضجيج في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢، قد لقيت بعض الترحيب والاستحساناً، ولاسيما في ولاية طرابلس، فإنَّ أضواءها سرعان ما خفتت ليلة التاسع من الشهر ذاته عندما انطلقت رصاصات مجهولة لتودي بحياة **العقيد إدريس العيساوي** نائب رئيس أركان الجيش الليبي، ولتحمل معها النذر والمخاوف بأنَّ **الصراع الداخلي بين مختلف القوى السياسية ربّما دخل مرحلة خطيرة وغير معهودة**. ولم تقترب هذه الحقبة من نهايتها إلا على مشهد مفزع، كان يمثل دوماً وللمراقبين جميعا أحد الاحتمالات المخيفة لمستقبل ليبياً، هو تعرّض وحدة البلاد السياسية للتمزّق والانشطار. فقد شهدت الأسابيع القليلة، التي أعقبت خطوات إلغاء النظام الاتحادي، مساعي خفيّة من قبل زعماء ولاية فزان للانفصال عن الكيان الليبي، ولكنّها مساع نجح النظام في وأدها على الفور بالتعاون مع حلفائه.

استقـالة حكومة الصيد

ورد في كتـاب الدكتـور مجيد خدوري بشـأن اسـتقالة حكومـة الصيد التي أعلن عنها يوم ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ ما نصه:

".. لم يكـد محمـد بن عثمان ينجز تعديل الدسـتور حتى بـدأت الأخبار تصل آذانـه بقرب أجـل وزارته، لكن ثقة الملـك بالحكومة بدأت تتضاءل قبل ذلك بمـدّة يسـيرة. وذلـك أنَّ الديوان الملكي بـدأ يتصل فوراً بمحـي الدين فكيني، سفير ليبيا في الولايات المتحدة، مستقدماً إيّاه على جناح السرعة إلى طرابلس في منتصف شـباط (فبراير) سـنة ١٩٦٣. وقد ضرب الناس أخماساً بأسداس عن مضمون قدوم الفكيني واسـتنتجوا بأنّه سـيترأسّ الحكومة الليبية الجديدة. فلمّا تواتـرت الأنبـاء حول احتـمال تأليف الفكيني الوزارة خـف محمد بن عثمان إلى الديـوان الملكي أول آذار (مارس) ١٩٦٣ حاملاً بيده مرسـوماً ملكياً يبغي فيه تعديـل وزارتـه، فوقعه الملك في الحال وصدر المرسـوم في نفس اليوم.[٣٨١] ولقد نسـخ هذا التعديل تقوّلات الناس في احتمال التبدّل الوزاري، ورجع بن عثمان ملوحّاً بمرسـوم التعديل كرمز لثقة الملك بوزارتـه، إذ لو أراد الملك تنحيته من الحكم لما وقع مرسوم التعديل. ولكن ثقة الملك[٣٨٢] على ما يظهر بقيت متزعزعة بالحكومة.

فلـم يكد يمضي أسـبوعان حتـى تجدّدت الأنباء حول إسـناد رئاسـة الحكومة الجديـدة إلى الفكينـي، فذهب محمـد بن عثـمان إلى الديوان الملكي مسـتفسراً،

---

٣٨١ شـهدت حكومـة الصيـد في أواخـر أيامهـا تعديـلاً وزاريـاً أخـيراً بتاريـخ ٦/ ٣/ ١٩٦٣ تـمّ بموجبـه تعيـين "أبو بكر نعامة" وزيراً للعدل خلفاً لعمر محمود المنتصر الذي نقل إلى وزارة الخارجية، ونقل وزير الخارجية السابق ونيس القذافي إلى وزارة الداخلية خلفاً لأحمد عون سوف الذي خرج من الوزارة، وتعيين أحمد عبد الرزّاق البشتي وزيراً جديداً للصحة. وقد أورد الصيد في ص (٢٦٢) من مذكراته أنّ هذا التعديل تمّ في ١١/ ٣/ ١٩٦٣ ويبدو أنّ هذا التاريخ غير صحيح.

٣٨٢ أرجـع الصيـد هـذا الأمـر إلى ضغـوط ناظـر الخاصّـة الملكيـة البوصـيري الشـلحي وأصدقائـه عـلى الملـك، وإلى تذمّر المسؤولين في الولايات الذين تقلصت صلاحياتهم بعد تعديل الدستور. ص (٢٦٠) من المذكرات.

وكان الملك يومئذٍ في طرابلس، يسأل عن صحّة الخبر الذي كانت ألسنة الناس تتناوله. فصارح الملك رئيس حكومته بأنّه كان يستشير مؤخّراً رجالات البلد، فاقتنع بأنَّ المصلحة العامّة تقتضي بانسحاب الوزارة التي عدّلت الدستور حتى تخلفها وزارة أخرى لتنفيذه، فأرسل بن عثمان في الحال كتاب استقالته إلى الديوان يوم ١٩ آذار (مارس) سنة ١٩٦٣ متعللاً بأسباب صحّية ومؤكداً ولاءه للعرش وللوطن. وقد قبل الملك الاستقالة شاكراً لمحمد بن عثمان خدماته لبلاده وكلف محي الدين فكيني بتأليف الحكومة الجديدة في نفس اليوم."[٣٨٣]

لغز اللقاء مع السفير البريطاني

أشارت عدّة تقارير للخارجية البريطانية[٣٨٤] إلى واقعة جرت في الليلة السابقة على **إعلان استقالة حكومة الصيد** وبدت لها لغزاً محيّراً. وقد تمثّلت هذه الواقعة بقيام رئيس الوزراء الصيد باستدعاء السفير البريطاني المستر ستيوارت للاجتماع به في تلك الليلة قرابة الساعة ونصف الساعة (ما بين السادسة والسابعة والنصف مساءً).

ويتضح من مطالعة الوثائق والتقارير البريطانية أنَ رئيس الحكومة الصيد زعم خلال ذلك اللقاء أنّه يتحدّث مع السفير بناءً على تعليمات الملك إدريس (وهو ما شككت به الخارجية البريطانية فيما بعد)، كما نقل إلى علم السفير وجود **تهديدات لليبيا من ناحية جنوب غربها**، واستفسر منه عن **مدى استعداد بريطانيا للمساعدة في نقل قوات الأمن الليبية برّاً، أو جوّاً في حال وقوع اضطرابات داخلية فضلاً عن تزويدها بالذخيرة.**

وفيما بقيت الخارجية البريطانية على حيرتها في تفسير **الدوافع الحقيقية** لذلك اللقاء،[٣٨٥] خلصت إلى استنتاج قاطع بشأنه مفاده أنّ **قرار استقالة** حكومة الصيد في اليوم التالي (١٩/ ٣/ ١٩٦٣) جاء مباغتاً حتى للصيد نفسه.

---

٣٨٣ خدوري، ص ٣٥٣-٣٥٤. ولا يختلف ما أورده السيد محمد عثمان الصيد في مذكراته (ص ٢٦٠-٢٦٩) كثيراً عن مضمون ما جاء في كتاب الدكتور خدوري.

٣٨٤ راجع برقية السفير البريطاني رقم (١٠٢) المؤرّخة في ١٨/ ٣/ ١٩٦٣، ورسالة المستر سكريفنر من الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في ليبيا يوم ٢٢/ ٣/ ١٩٦٣، ورسالة السفير ستيوارت إلى المستر سكرايفنر المؤرّخة في ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ وذات الرقم الإشاري VT 1015/24 بالملف 28191 FO 371/173238 .

٣٨٥ للأسف لم يشِر السيد الصيد إلى هذا اللقاء في مذكراته.

تباكي بريطاني على الصيد

لم تُخف **السفارة الأمريكية** ترحيبها برحيل حكومة الصيد، فقد جاء في التقرير رقم (A-270) الذي أعدّته بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٦٣:

"إنّ استقالة رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد التي وقعت في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣، بعد قرابة ٣٠ شهراً في الحكم، خلّفت للحكومة التي أعقبتها أكبر تركة مثبطة للهمّة من الفساد المالي وسوء الإدارة".

"وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، وبحكم أنّه لم يكن أمامنا خيار آخر، قمنا بدعم حكومة فاسدة، غير كفؤة ولا مبالية، انتقامية السياسات والممارسات".[٣٨٦]

أمّا **السفارة البريطانية** في ليبيا، فجاء موقفها مناقضاً لموقف نظيرتها الأمريكية، إذ عبّرت عن أسفها لاستقالة حكومة الصيد. وقد جاء في إحدى الفقرات الختامية من الرسالة المطوّلة التي بعث بها السفير ستيوارت إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ (السالف الإشارة إليها) ما نصه:

"إنّ بريطانيا، بالمدى البعيد، لم تفقد في شخص بن عثمان صديقاً جيداً فحسب، بل أجزم أنّه كان يعني ما يردّده عادةً من أنّ المعاهدة البريطانية الليبية تشكّل حجر الزاوية لسياسة ليبيا الخارجية. ولكن لن يكون بمقدورنا منذ الآن أن نكون واثقين، كما كنا بالماضي، من وجود حكومة كحكومة الصيد حريصة على اعتلاء وليّ العهد للعرش لحظة تحين وفاة الملك. ومن ثمّ فإنّه ينبغي علينا أن نعيد النظر في كافة تصوّراتنا الحالية حول التطوّرات المستقبلية في ليبيا. إنّ أحداث الأسبوعين الماضيين تجسّد بوضوح عقم أيّة محاولة للتكّهن بأيّة تطوّرات سياسية في ليبيا، حتى على مدى أربعٍ وعشرين ساعة قادمة".

---

٣٨٦ الملف POL. (1) Libya-US .

الفصل الخامس

إنجازات الحقبة غير النفطية وإخفاقاتها

مباحث الفصل الخامس

- **ليبيا غداة الاستقلال**
- **في نهاية العام الأول للاستقلال**
- **في مواجهة مشكلة نقص الأموال**
- **في مواجهة مشكلة نقص الخبرات**
- **معوقات ذاتية**
- **إخفاقات في المجال الاقتصادي**
- **إنجازات**
- **في مجال الحرّيات والحقوق الأساسية**
- **الحرّية والمشاركة السياسية**
- **ضغوط خارجية**
- **مع نهاية الحقبة**
- **تطلعات إلى المستقبل**

ليبيا غداة الاستقلال

عندما حصلت ليبيا على استقلالها في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١، وُصفت في تقارير الأمم المتحدة بأنها "**من أكثر بلدان العالم تخلفاً وفقراً**". (كانت الثانية بعد إندونيسيا).

وقد نشرت صحيفة "**نيويورك تايمز**" الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٥١ مقالاً عن استقلال ليبيا يومذاك جاء فيه:

"إنَّ تأسيس المملكة الليبية المتحدة يستحق الجائزة الأولى عن أغرب الأعمال، وربما أكثرها حمقاً، التي وقعت باسم "الوطنية" في عالم ما بعد الحرب".

وفي الواقع فإنَّ وصف ليبيا في تلك اللحظة من تاريخها - لحظة حصولها على استقلالها في أواخر عام ١٩٥١، وفي أعقاب تلك السنين المريرة - بالفقر والتخلف الشديدين، لم يكن يحمل أية مبالغة أو تجنٍّ..

- **فاقتصادها** كان عاجزاً: الاستهلاك أكثر من الإنتاج، والواردات أعلى من الصادرات، والنفقات العامة أكبر من الإيرادات.
- وفيما كان **عدد سكانها لا يتجاوز المليون نسمة**:
  - كانت **الأمِّية** بينهم في حدود ٩٥٪،
  - وكانت **الأمراض** منتشرة بينهم بشكل وبائي،
  - ولم يتجاوز عدد **الخريجين** بينهم عشرة أشخاص ليس من بينهم طبيب واحد.
  - أمَّا من حَيث **الأرض**، فقد كانت تعاني من الجفاف المتواصل بسبب ندرة الأمطار ونقص منسوب المياه الجوفية، كما كانت تعاني من التصحّر ..

- **أمَّـا المـدن والمبـاني والموانئ والطرق ووسـائل الاتصـال** فقـد كانـت مدمّرة تدميراً شـبه كلي، بسـبب العمليـات الحربية بين قـوات الحلفـاء وقـوات المحـور، التي كانـت ليـبيـا، خلال الحـرب العـالميـة الـثانيـة، مسرحـاً لهـا. وفضــلاً عـن ذلك، كــانت تفــصل بين أقاليم البلاد الثلاث **مسـاحات شاسـعة من الرمال والصحراء**.

وكانت ليبيا يومذاك تعاني **داخلياً** من عائقين **أساسيين** إضافيّين:

الأول: تـدنّي، بل انعـدام الخـبرة السياسـية والإداريـة والفنية في البلاد عموماً، ولاسـيما لـدى رجال الجيل المبكـر من بناة دولة الاستقلال.

الثاني: غيـاب التجانس وضعف التلاحم **بين الولايات/ الأقاليم** التي تكوّنت منها "**المملكة الليبية المتحدة**" عند استقلالها، ووجـود العديد من الحساسـيات والسـلبيات في علاقات مختلف البنـى الاجتماعية (القبائل، الزعـماء، الأحزاب..) **داخل كل إقليم** من الأقاليم الثلاثة.

غير أن ذلك لم يكن كل ما واجهه ذلك الجيل المبّكر من بناة دولة الاستقلال، فقد وجدوا دولتهم الوليدة محاطة **خارجياً**، إقليمياً ودولياً، ببيئة سياسـية قاسـية كان من أبرز معالمها:

١- انتشـار التيـارات الوطنية والقوميـة، والشـعارات التحريرية والاشـتراكية، والنزعات التسـلطية الفردية والشـمولية، على امتداد المنطقة العربية.

٢- قيام الكيان الصهيـوني في قلب العالم العربي، وما تبع ذلك من انعكاسات وتأثيرات سلبية سياسياً وعسكرياً وأمنياً على دول المنطقة العربية جمعاء (من ذلك العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦).

٣- حـدّة صراع المصالـح والنفوذ بين دول مـا كان يعرف بالكتلة الغربيـة والكتلة الشرقية (وهو ما عُـرف بالحرب الباردة)، بل فيما بين دول الكتلة الغربية ذاتها (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا).

ووسـط هـذه المعوّقـات والمكبّـلات **المحليـة**، وفي خضـم هـذه التيـارات السياسـية والإيديولوجيـة **الإقليميـة والدولية**، وجد **جيل بناة دولة الاسـتقلال** أنفسـهم، بخبرتهـم وتجاربهم الذاتية المحـدودة، يوازنون ويوائمـون على الدوام بين عدد من **الاعتبارات** كثيراً ما بدت أمامهم متعارضة متناقضة:

الاعتبار الأول: تحقيـق **الأمـاني الوطنيـة** للشـعب الليبـي، والمتمثلـة في المحافظة على اسـتقلال بلادهم، واسـتمرار دولتهم ورخائهـا وتقدمها. وكثيراً ما كانت هذه الأماني تختلط لـدى بعـض الأفـراد والزعامـات الوطنيـة بأمانيهـم وطموحاتهـم الشـخصية، ويصـير تعبيرهـم عنها من منظور وبأسلوب شخصي أناني أو عشائري أو جهوي قاصر.

الاعتبار الثاني: القيـام بالواجبـات والمسـؤوليات تجـاه الجــيران والأشـقاء، وتجاه **القضايـا القوميـة**. إذ لا يعدم وجود بعـض العناصر الوطنية التـي تفترض عدم وجود هذه الواجبـات أصـلاً، أو تلك العناصر التـي تتصور عدم وجـود حـدود لهـذه الواجبـات. وكذلـك لا يعدم أن يوجد بين هؤلاء "**الأشـقاء والجـيران**" من يختلط عليه أمـر هـذه الواجبـات فتتداخـل في تصوّره مـع أطماعه الأنانية في التوسع والنفوذ والمنافع المادية، فلا يجد، من ثمّ، وسيلة للتعبير عن "**تصوّره الخاص**" لواجبات ليبيا القومية، سـوى أسـلوب الإحراج والمغالطـة والمزايدة والتخوين والتدخّل السافر.

الاعتبار الثالث: مراعاة المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لعدد من **الأطراف الدولية الصديقة والحليفة**. وهي مصالح ومنافع، بقدر ما ينبغي مراعاتها لأسباب تاريخية وسياسية وواقعية كثيرة، فإنّ أصحاب هذه المصالح قد لا يعرفون الحدود التي ينبغي عليهم التوقف عندها، احتراماً للأماني الوطنية والواجبات القومية للشعب الليبي، وهي كذلك مصالح قد تتحوّل عند بعض الأطراف إلى أطماع تتناقض مع أبسط الأماني والطموحات الوطنية، وقد ترفض "التعايش" مع مصالح وحقوق أية أطرافٍ إقليمية أو دولية أخرى.

وبالطبع كان على **رجال ذلك الجيل** أن يجتهدوا وأن يوازنوا بين تلك الاعتبارات، وكانت لهم **نجاحاتهم وإيجابياتهم**، كما كانت لهم **إخفاقاتهم وسلبياتهم**..

في نهاية العام الأول للاستقلال

في نهايــة **العــام الأول** لاســتقلال ليبيــا أرســل رئيــس البعثــة الدبلوماســية الأمريكيــة في ليبيا المســتر هنــري فيــلارد[1] Henry Serrano Villard تقريراً سرّياً إلى الخارجية الأمريكية بعنوان "**اســتعراض ومراجعة للســنة الأولى من استقلال ليبيا**"، جاء في خاتمته:

"إذا أخذناً بعين الاعتبار جميع القوى التي تعمل لصالح أو ضد تقدّم ليبيا، وقد ســلفت الإشــارة إليها، فإنَّ وضع ليبيا في نهاية العام الأول من استقلالها يمكن وصفه بالســاكن (static). والتقــدم الذي تمَّ إحرازه في مجال التطور الســياسي والاســتقرار الاقتصادي يكاد لا يذكــر. ويمكن وصف حالة ليبيا في الأول من يناير/ كانــون الثــاني من عــام ١٩٥٣ بالأوصــاف والنعوت نفســها التي كانت عليهــا يــوم حصولها عــلى الاســتقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١: **دولــة لم تتأهّل بعد للاســتقلال، وشــعب فقير متخلــف ينقصه قــادة أقوياء مؤثــرون، غير ناضجة سياسياً وتعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الأجنبية**".

"إنَّ البعثة لا تكاد ترى أيّة مؤشرات لإمكان إحراز أيّ تحسّن يذكر في أوضاع ليبيا خلال عام ١٩٥٣. وقياساً على أداء **الملك** خلال عام ١٩٥٢ فلا ينتظر منه القيام بجهود أكبر من أجل تقوية وتوحيد البلاد. ولا توجد شــخصية سياســية أخــرى تضاهيه في النفــوذ والتأثير في المسرح الســياسي. وربما يســتطيع **أعضاء الحكومة** من خلال التحلّي بالحكمة، التي لم يتســم بها ســلوكهم حتى الآن،[2] أن يســتخدموا المســاعدات الأجنبية التي يتلقّونها بطريقة عملية من أجل مصلحة بلادهــم. وفضــلاً عن ذلــك فــإنّ ليبيا، مــن خــلال التصديق عــلى الاتفاقيات

---

١ غــادر منصبــه في أواخر عام ١٩٥٤، وألف كتاباً عن ليبيا نشره في عام ١٩٥٦ بعنــوان: Libya: *The new Arab Kingdom of North Africa*.

٢ الإشــارة الحانقة هنا هي ذات صلة بتردّد حكومة محمود المنتصر في عرض الاتفاقية العســكرية المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية عشــيّة الاســتقلال على البرلمان للتصديق عليها قبل إدخال تعديلات عليها تحقق لليبيا المزيد من المساعدات الاقتصادية والمالية. راجع ما ورد في الفصل الثاني بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

العسكرية التي أبرمتها، ستتلقى مساعدات مالية كبيرة يمكن أن تساعد، إذا ما أحسن توظيفها في إطار الخطط القائمة، في تقوية اقتصادها".

"وفي التحليل النهائي، فإنَّ ليبيا، في نظر هذه البعثة، سوف تظل متحدة ومتماسكة مادامت تشكل أهمّية استراتيجية بالنسبة للغرب. وفي عبارات صريحة جداً، **فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لا يجرؤون في هذه المرحلة من تاريخ العالم، على ترك ليبيا تنشطر**. فإذا ما ظلت ليبيا على ما هي عليه من أهمّية للغرب على مدى سنوات عدَّة قادمة فربما يتسنَّى لها أن تقوّي من وضعها بحيث يصبح بمقدورها أن تقف بمفردها على قدميها. وعلى أيّة حال فإنَّ هذه البعثة، **من خلال تجربة الماضي، وفي ظل أحسن الافتراضات بشأن إمكانات ليبيا وأكثرها تفاؤلاً، لا تتوقع لها أن تستمرَّ كدولة مستقلة ومتحدّة بدون المساعدات الأجنبية**".[٣]

ذلك ما ذكره الدبلوماسي الأمريكي **فيلارد** حول واقع ليبيا في نهاية العام الأول لاستقلالها، وما تكهّن به حول مستقبلها. ويستطيع القارئ، من خلال ما ورد في الفصول السابقة من هذا الجزء من الكتاب، التعرّف على الجهود غير العادية التي بذلها بناة دولة الاستقلال من رجال الحكومات المبكرة في معركة **بقاء دولتهم واستمرارها مستقلة ومتحدة**، ومن أجل بناء مؤسساتها ونظمها وكوادرها. وسوف نخصّص هذا الفصل لإبراز أهمّ **المعوّقات والمشاكل والأزمات** التي واجهتها، و**الإخفاقات** التي منيت بها، و**الإنجازات** التي أمكن لتلك الحكومات تحقيقها.

---

٣ التقرير مؤرّخ في ٢٧/ ٣/ ١٩٥٣ ويحمل الرقم الإشاري (٢١٩). الملف المركزي 773.00/3-2753 .

في مواجهة مشكلة نقص الأموال

وجدت حكومات العهد الملكي المبكرة نفسها، كما أسلفنا، **أمام مشكلتين** أساسيتين حادتين تهدّدان استمرار الدولة الليبية الوليدة، وهما:

المشكلة الأولى: شح ونقص الموارد المالية والمادية.
المشكلة الثانية: النقص الحاد في الموارد البشرية المدرّبة (بل نصف المدرّبة).

وقد مرّ بنا كيف **دفعت** الأوضاع المالية المتردية غداة الاستقلال بالحكومة الليبية المؤقتة للتوقيع عشيّة الاستقلال على ثلاث **اتفاقيات عسكرية** مؤقتة: تسمح الأولى منها **للقوات البريطانية** في ولايتي برقة وطرابلس، والثانية **للقوات الفرنسية** في ولاية فزان، بالاستمرار في البقاء على التراب الليبي داخل عدّة قواعد، كما تسمح الثالثة **للقوات الأمريكية** بالبقاء في قاعدة الملاحة (ويلس) الجوية. وتعهّدت بريطانيا، في مقابل هذه الاتفاقيات العسكرية، بتسديد عجز الميزانية الليبية، كما تعهّدت فرنسا بتسديد عجز ولاية فزان، وكذلك عرضت أمريكا مليون دولار سنوياً كإيجار لقاعدة الملاحة. (وقد نصَّ على أن تُجدَّد هذه الاتفاقيات العسكرية سنوياً إلى أن يحل محلها معاهدات يوافق عليها البرلمان الليبي بعد انتخابه).

كما مرّ بنا كيف أنّ حكومة المنتصر لم تجد بدّاً من عقد **معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا**،[٤] لتحصل بموجبها على مساعدة مالية تسدّ بها عجز الميزانية الليبية، مقابل السماح للقوات البريطانية باستعمال **قواعد عسكرية في ولايتي طرابلس وبرقة**. وقد تمثلت المساعدات وفقاً لتلك المعاهدة في **(٢,٧٥)** مليون جنيه إسترليني لتغطية عجز الميزانية، و**مليون** جنيه إسترليني سنوياً لأغراض التنمية،

---

٤ جرى التوقيع على هذه المعاهدة في ٢٩ يوليو/ تموز ١٩٥٣.

خلال السنوات الخمس الأولى. أمّا في كل خمس سنوات تلي ذلك فإنّ بريطانيا تتعهد بتقديم المعونة المالية التي يتفق عليها الطرفان.

وفي **محاولة ثانية** من الحكومات الليبية المتعاقبة لمواجهة هذه المشكلة، وتوفير الأموال اللازمة لتغطية عجز الميزانية وتنمية الاقتصاد الوطني وتمويل المشروعات التنموية، قامت **حكومة مصطفى بن حليم** في ٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤ بتوقيع **اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية**[٥] حول قاعدة الملاحة (ويلس)، وهي الاتفاقية التي سمح بموجبها للولايات المتحدة الأمريكية بالاحتفاظ بقاعدة عسكرية في الأراضي الليبية وبعدد من التسهيلات العسكرية، على أن تتعهد مقابل ذلك بأن تدفع إلى الحكومة الليبية خلال السنة الأولى (٧) ملايين دولار للتنمية و(٢٤) ألف طن من القمح لنجدة المناطق المصابة بالجفاف. كما تعهدت الحكومة الأمريكية بأن تقدم (٤) ملايين دولار سنوياً لمدة ست سنوات، ثمّ مليون دولار سنوياً للإحدى عشرة سنة التالية. (كانت ليبيا قد حصلت على مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٢ بموجب **برنامج النقطة الرابعة** للمساعدات الفنية الموقّع في ٢١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢).

وفي ١٠ أغسطس/ آب ١٩٥٥ وقعت الحكومة نفسها (حكومة بن حليم) **معاهدة**[٦] **مع فرنسا** حصلت بموجبها ليبيا على (١٣٠) مليوناً من الفرنكات الفرنسية عن عام ١٩٥٥ و(٣٥٠) مليوناً من الفرنكات عن عام ١٩٥٦ لأغراض التنمية الاقتصادية.

وفي ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦ وقعت الحكومة الليبية برئاسة بن حليم **معاهدة مع الحكومة الإيطالية**،[٧] حصلت ليبيا بموجبها من إيطاليا على مبلغ (٢,٧٥) مليون جنيه كتعويض لحل المنازعات الخاصة بالأملاك العامة،[٨] كما تعهدت إيطاليا بموجب هذه المعاهدة أن تقدم إلى ليبيا تعويضاً عن الخراب الذي أحدثته الحرب قيمته مليون جنيه ليبي لإعمار البلاد اقتصادياً.

---

٥ جرى اعتماد هذه الاتفاقية من قبل البرلمان الليبي ومنَ الملك إدريس في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤ .

٦ أبرمت هذه المعاهدة في ١٠ إبريل/ نيسان ١٩٥٦ بعد أن وافق عليها البرلمان الليبي.

٧ أقرّ البرلمان الليبي هذه المعاهدة في ٢٠ مارس/ آذار ١٩٥٧.

٨ كانت المحكمة الخاصة التي شكلت بموجب قرار الأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٠ لحل المنازعات الخاصة بالأملاك العامة قد اتخذت قراراً في مصلحة ليبيا.

ويستفاد من التقارير المتعلقة **بالحقبة غير النفطية** من عمر العهد الملكي، والتي امتدّت نحو **اثني عشر عاماً** (ما بين أواخر عام ١٩٥١ وبدايات عام ١٩٦٣)[٩] أنّ الحكومات الليبية المتعاقبة استطاعت أن **تواجه مشكلة النقص في مواردها المالية عن طريق:**

- المساعدات الفنية التي تلقّتها من طريق عدد من المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة.
- المساعدات المالية التي تلقّتها بموجب الاتفاقيات العسكرية المؤقتة التي أبرمتها مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عشية الاستقلال.
- المساعدات المالية والعينية التي تلقّتها بموجب برنامج النقطة الرابعة من الولايات المتحدة الأمريكية.
- المساعدات المالية التي تلقّتها بموجب المعاهدة التي أبرمتها مع المملكة المتحدة في يوليو/ تموز ١٩٥٣، والاتفاقية التي وقعتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤، ومع فرنسا في عام ١٩٥٥، ومع إيطاليا في عام ١٩٥٦.
- حصيلة موارد الدولة الذاتية من جمارك وضرائب وبعض الصادرات.

إجمالي الإيرادات

و**إجمالي** ما حصلت عليه الخزانة العامة خلال تلك الحقبة بلغ مائة وثلاثة وتسعين **(١٩٣)** مليون جنيه ليبي - أي ما يوازي نحو **(٥٧٠)** مليون دولار أمريكي - موزّعة، حسب مصادرها، كالآتي:

٩ عندما شرعت الحكومة الليبية بتسلم عائدات نفطها الخام.

مليون جنيه ليبي	
٣٧	مساعدات من بريطانيا
٣٤	مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية
١	مساعدات من فرنسا وإيطاليا
١٢١	من الموارد الذاتية[١٠]
١٩٣	**الإجمالي (٥٧٠ مليون دولار تقريباً)**

وقد تبدو مبالغ **المساعدات المالية الأجنبية** زهيدة نسبياً، ومن ثَمَّ فقد يُتصوَّر أن أمر تدبيرها كان سهلاً ميسوراً، غير أنَّ من يطالع الوثائق السرّية للخارجيتين الأمريكية والبريطانية المفرَج عنها، والمتعلقة بتلك الحقبة، يكتشف أنَّ ذلك الأمر كان على **درجة كبيرة وعالية من الصعوبة والمشقة**، كما يكتشف أنَّ حكومات العهد الملكي المتوالية خلال السنوات العشر الأولى – حتى اكتشاف البترول في منتصف عام ١٩٥٩ – بذلت **جهوداً مضنية ومتواصلة** من أجل ضمان الحصول على تلك المساعدات.[١١] ولا بدَّ في هذا الصدد من الإشارة إلى:

١- **الترتيبات الإدارية والفنية والقانونية المعقدة** التي أحاطت بها الدول المانحة عملية صرف هذه المساعدات أو إعادة النظر فيها، والتي كثيراً ما استخدمت كمسوّغ لأية عملية تباطؤ أو تأخير، وكوسيلة للمماطلة. (فحجم المساعدات المالية الأمريكية يتمّ تحديده سنوياً، وكثيراً ما يؤدّي هذا الأمر، مع الإجراءات المصاحبة لكيفية وأوجه إنفاقه، إلى تأخير وصول هذه المساعدات إلى ما بعد نهاية السنة المالية المعنية).

١٠ لم يتجاوز إجمالي ما تسلّمته الحكومات الليبية المتعاقبة من البترول كرسوم وإيجارات خلال السنوات حتى العام المالي ٦٠/ ١٩٦١ نحو (٤٩٣) ألف جنيه ليبي فقط. أما في العام المالي ٦١/ ١٩٦٢ فقد بلغ إجمالي ما حصلت عليه الحكومة الليبية من مبيعات البترول ومن الرسوم والايجارات البترولية نحو (٢) مليون جنيه ليبي فقط. أما في العام المالي ٦٢/ ١٩٦٣ (الذي ينتهي في إبريل ١٩٦٣) فقد بلغ إجمالي ما حصلت عليه الحكومة من مبيعات البترول ومن الرسوم والإيجارات البترولية نحو (٧) مليون جنيه. راجع فصل "جوانب من قصة النفط الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١١ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع الفصول الخاصّة بحكومات محمود المنتصر ومصطفى بن حليم وعبد المجيد كعبار في المجلدين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

٢- **الشحّ المفرط** الذي طبع سلوك الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه الحكومة الليبية، رغم معرفتهما بحاجة الأخيرة الشديدة إلى هذه الأموال، كما لم يشفع لها عندهما كونها دولة حليفة لهما.

٣- **درجة التنسيق العالية** التي مارستها الحكومتان الأمريكية والبريطانية فيما بينهما في مواجهة الحكومة الليبية بأجهزتها المتواضعة، من أجل ألا تتمكن الأخيرة من استغلال حالة التنافس القائمة بينهما على مصالحهما الثنائية الخاصَّة في ليبيا، ومن أجل ألا تتمكن هذه الأخيرة أيضاً من توظيف هذا التنافس للحصول من كليهما على مساعدات مالية وعسكرية أكبر.

وكثيراً ما تعلّلت **الحكومات المانحة للمساعدات** (ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية) بعدد من **الأعذار** لتسويغ شحّها ومماطلتها في تقديم المساعدات الموعودة، أو رفضها للنظر في بعض طلبات زيادتها، ومن الأعذار المستخدمة في العادة:

(أ) الإشارة إلى بعض **حالات الفساد المالي** التي ترتب عنها تبذير للأموال العامَّة[١٢] (قضية طريق فزان، وقضية مدّ أنابيب مياه درنة–طبرق أثناء حكومة كعبار، وقضية مدّ أنابيب مياه عين الدبّوسية خلال حكومة محمد عثمان الصيد، وقضايا منح عقود امتياز التنقيب عن البترول في عهد حكومتي بن حليم والصيد).

(ب) ضعف **القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي**، وعجز الأجهزة التخطيطية والتنفيذية عن إنفاق أموال المساعدات التي تتسلمها على مشروعات وبرامج التنمية في البلاد.[١٣]

١٢ لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ صوَر الفساد المالي في ليبيا خلال تلك الحقبة – على الرغم من استنكارنا لها– لم تكن تختلف في مداها وحجمها عن صوَر الفساد المالي في جميع الدول التي كانت الولايات المتحدة تتعامل معها، أو تقدّم لها المساعدات.

١٣ يرجع هذا الأمر بالدرجة الأساسية إلى عدم توفر المهارات الفنية والإدارية بالبلاد، وهو أحد الموروثات السلبية التي ورثتها دولة الاستقلال دون أن يكون لها حوْل بشأنها.

(ج) كون المطالب التي تقدّمها الحكومة الليبية بزيادة المساعدات **غير مصحوبة بدراسات مالية واقتصادية وافية.**[14]

(د) **غياب التنسيق بين الأجهزة الاتحادية والولائية.**

وإذا كان فيما يردّده ممثلو الدول المانحة للمساعدات لليبيا، من أجل تسويغ موقفهم المتسم بالشحّ المفرط، بعض الحق، فإنَّه لا يعدو أن يكون من قبيل الحق الذي يراد به باطل. وتغدو الإشارة هنا ضرورية إلى **الدور السلبي الذي لعبه عدد من المستشارين والخبراء البريطانيين والأمريكان في ليبيا،**[15] وهم الذين يفترض أنَّ حكوماتهم قد زوَّدت الدولة الليبية بهم لمساعدتها – من خلال خبراتهم – في مواجهة مشاكلها الإدارية والفنية، وعلى الأخصّ في مجال التنمية والإعمار.[16]

أوجه الإنفاق العام

يتبيَّن من دراسة أعدَّتها إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك الوطني الليبي (المركزي) ونشرتها في أغسطس/ آب ١٩٦٥ عن **تطوّر المالية العامَّة في ليبيا** خلال السنوات ١٩٤٤–١٩٦٣ أنَّ **إجمالي الإنفاق الحكومي** خلال السنوات ٥٢/ ١٩٥٣–١٩٦٢/ ٦٣ قد بلغ نحو **(٢١٧)** مليون جنيه ليبي موزَّعة كالآتي:

	مليون جنيه ليبي	٪
مصروفات الإدارة العامَّة والدفاع	٨٦	٤٠٪
مصروفات الخدمات الاجتماعية	٦٣	٢٩٪
مصروفات الخدمات الاقتصادية	٦٨	٣١٪
الإجمالي	**٢١٧**	**١٠٠٪**

١٤ إذا كانت الأجهزة التي تقوم بإعداد هذه الدراسات غير موجودة أصلاً، فكيف يُتوقع توفر مثل هذه الدراسات والتقارير؟!

١٥ لا يوجد شك في أنَّ بعض هؤلاء المستشارين والخبراء أسدوا خدمات حيوية للحكومة الليبية ومؤسساتها. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في هذا الفصل تحت مبحث "نقص الخبرات الوطنية".

١٦ راجع مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" في الفصل الأول من هذا المجلد.

وقد كان توزيع هذه النفقات بين **الميزانية الإدارية** (العامَّة) ومشروعات **التنمية** كما يلي:

	مليون جنيه ليبي	٪
نفقات الميزانية الإدارية (العامة)	١٦٩	٪٧٨
مشروعات التنمية	٤٨	٪٢٢
الإجمالي	**٢١٧**	٪١٠٠

أمَّا توزيع نفقات الميزانية الإدارية بين **الحكومة الاتحادية والولايات** و**البلديات** فكان كما يلي:

	مليون جنيه ليبي	٪
* عن طريق **الحكومة الاتحادية**	٤٩	٪٢٩
* عن طريق **الولايات الثلاث**:		
ولاية طرابلس	٦٨	٪٤٠
ولاية برقة	٣٨	٪٢٣
ولاية فزان	٩	٪٥
الإجمالي	١١٥	٪٦٨
* عن طريق **البلديات**	٥	٪٣
الإجمال الكلي	**١٦٩**	١٠٠٪

- كما جرى الإنفاق على **مشروعات التنمية** عن طريق:

	مليون جنيه ليبي	٪
وكالة التنمية والاستقرار LPDSA	٧	٪١٥
الهيئة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير LARC	١٦	٪٣٣
هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة LAJAS	٤	٪٨
مجلس الإعمار .D.C	٢١	٪٤٤
الاجمالي	٤٨	٪١٠٠

و**ممَّا ينبغي تسجيله لحكومات تلك الحقبة المبكرة من العهد الملكي:**

١- **أنّه جرى توريد جميع إيرادات الدولة من مصادرها (الذاتية والخارجية) إلى الخزانة العامَّة للدولة، سواء أكانت هذه الخزانة اتحادية أم ولائية،** ولم يجر فرض أي ضريبة أو رسم، أو الإعفاء منهما إلا بموجب القانَون.

٢- أنَّه جرى طوال هذه الحقبة إقرار جميع مصروفات الدولة (العادية والاستثنائية والإنمائية) **بموجب قوانين صادرة عن السلطة التشريعية** في الحكومة الاتحادية، أو في الولايات.

٣- أنَّه، وقبل أن يتحقق وجود البترول في البلاد، أصدرت الحكومة في عام ١٩٥٨ قانوناً نصَّ على أيلولة **عائدات البترول** كافة إلى الخزانة العامة، وهذا ما حدث بالفعل.

ومع ذلك، فإنّ الدراسات والتقارير المتعلقة بتلك الحقبة تجمع على **أنَّ إدارة الأموال العامة والتخطيط المالي لم تكن تجري وفقاً لما حدّدته القوانين المالية الصادرة، كما أنَّها كانت على درجة كبيرة من الاختلال والاضطراب.**[١٧]

١٧ راجع تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن الاقتصاد الليبي (١٩٦٠)، ص ٩٢-٩٤.

(أ) فإعداد **مشروعات الميزانيات العامة** للحكومة الاتحادية والولايات لم يكن يتم على أسس موضوعية ودقيقة، وغالباً ما تمَّ بدرجة عالية من الارتجال.

(ب) كما أنَّ مشروعات الميزانيات العامة لم تكن تنال حظاً كافياً من المناقشة والبحث **داخل البرلمان والمجالس التشريعية** قبل إقرارها، وكثيراً ما تغلّبت وجهات النظر المصلحية والجهوية والقبلية عند مناقشة هذه الميزانيات.

(ج) عرفت المرحلة عدداً من **الميزانيات الاستثنائية**[١٨] التي استخدمت في تغطية بعض المصروفات، مثل تلك التي تتعلق بالإنشاءات في مدينتيْ **طبرق والبيضاء**.

(د) لم يجرِ دوماً **تنفيذ الميزانية** (ولاسيما فيما يتعلق بإجراء المصروفات والنفقات العامة) وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المالية. ولعل أبرز الأمثلة في هذا الخصوص تلك المتعلقة بعقود التوريد وتنفيذ الأعمال والمشروعات الحكومية، إذ لم تكن تجري في الأحوال جميعها وفقاً لما تنصّ عليه لوائح العطاءات والمناقصات العمومية، الأمر الذي ترتب عليه إسناد هذه الأعمال لمن لا يستحقها من حيث الكفاءة، وفي أحيان أخرى بأسعار مبالغ فيها.

ومن الواضح أنَّ من بين **الأسباب** التي أسهمت في بروز بعض هذه المظاهر السلبية بنتائجها السيئة كلها:

- **قلة** العناصر الوطنية المدرّبة والكفء في مجالات المالية العامة وحسابات الدولة.

- **التلييب** المبكر للجهاز المحاسبي في الدولة، وهو ما ترتب عليه وضع عناصر غير مؤهلة في مراكز حسّاسة ومهمّة في الدوائر المالية.[١٩]

١٨ خدوري، ص ٣٤٢.

١٩ التقرير الاقتصادي السرّي المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٥٥ رقم (١٦).

- التوجّه إلى **تعريب** حسابات الدولة منذ مرحلة مبكرة، وتنامي حجـم الإنفاق الحكومـي والمعاملات الماليـة، الأمر الذي زاد مـن الأعبـاء الملقاة عـلى الأجهزة الماليـة بمختلـف الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية.

- **ضعف الأجهزة الرقابية الحكومية والشـعبية**، وضعف الدراية والوعـي بالمسـائل والقضايـا الماليـة والمحاسـبية عـلى شـتى المستويات الشعبية والرسمية.

ويتبيّن من الدراسـة التي **أعدَّتها إدارة البحـوث الاقتصادية في البنك الوطني الليبي**، السالف الإشارة إليها، أنَّه بمقارنة إجمالي إيرادات الدولة ومصروفاتها عن السنوات ٥٢/ ١٩٥٣-٦٢/ ١٩٦٣ يتضح **أنَّ المصروفات فاقت الإيرادات** بنحو **(٢٤)** مليون جنيه ليبي. وقدَّمت الدراسة تحليلاً لذلك **العجز** على النحو التالي:

(المبلغ بملايين الجنيهات)	
(-,٢٠)	**عجز** في الوضع المالي للحكومة الاتحادية
(-,٤)	**عجز** في الوضع المالي لولاية طرابلس
٢-	**فائض** في الوضع المالي لولاية برقة
(-,٥)	**عجز** في الوضع المالي لولاية فزان
٢-	**فائض** في الوضع المالي لبلديات طرابلس وبنغازي
(٢٤,١)	إجمالي العجز المالي في حسابات الدولة في نهاية ٦٢/ ١٩٦٣

وكان طبيعيـاً أن يترتـب عـلى هـذا الاختـلال بـين مصروفـات الدولـة وإيراداتهـا أن تعاني الخزانـة العامة يومذاك ممَّا وُصف **بأزمة في السـيولة النقدية**، أو **عجز نقدي** للدولة،[٢٠] وهو ما أشارت إليه وأكدته عدَّة تقارير سرّية بعثت بها السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا يومذاك.

---

٢٠ العجـز النقـدي الفعلي لا يكون بالضرورة مماثلاً ومطابقاً للعجز الحسـابي، ذلك أنَّ بعض المصروفات التي أدرجت كذلك قد لا تكون قد أنفقت فعلاً خلال السنة المالية نفسها.

ففي رسالة سرّية بعث بها **السفير البريطاني** ستيوارت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري 1105/62 [٢١] (سلفت الإشارة إليها) جاء بهذا الخصوص:

"في رسالتي إليكم رقم 1105/62المؤرّخة في ١/ ٩/ ١٩٦٢ كاتبتكم عن **الصعوبات المالية** التي تواجهها **الحكومة الاتحادية**، والوضع الحرج الحسّاس الذي يجد المستر كليفورد ديفيز (المستشار المالي البريطاني) نفسه فيه نتيجة لها.

ويمكنكم أن تروا الآن أنَّ **الوضع المالي في ولاية طرابلس** هو أيضاً، ولو بصورة مؤقتة، **على درجة السوء نفسها** التي هي عليها أوضاع الحكومة الاتحادية".

وفي تقرير سرّي بعثت به **السفارة البريطانية** عن حالة الاقتصاد الليبي مؤرّخ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٢ [٢٢] وردت الإشارة التالية:

".. على الرغم ممَّا بحوزتها من الأرصدة العالية من العملات الأجنبية (٣٥ مليون جنيه ليبي في المتوسط خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٦٢) وربَّما بسبب سوء الإدارة، فإنَّ الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات تعاني من **نقصٍ حادّ في أرصدتها النقدية السائلة**.."

أمَّا التقرير السرّي الذي أعدّته **السفارة الأمريكية** في ليبيا بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ عن "مضامين السياسة الأمريكية في ليبيا" فقد أشار إلى مشكلة **أزمة السيولة** التي كانت تعانيها الخزانة الليبية يومذاك على النحو التالي:

".. وكنتيجة للسياسات المالية غير الحكيمة، والإسراف، والفشل في تبنّي إجراءات مالية سليمة، فإنَّ الحكومة الليبية وجدت نفسها تعاني من **نقص حاد في أرصدتها النقدية** خلال السنة المالية الحالية [٢٣] وربّما تعاني منه مستقبلاً بشكل أكثر حدَّة ..".

٢١ الملف FO 371/165733 22860 .

٢٢ الرقم الإشاري VT 1054/13 الملف FO 371/165741 22860 .

٢٣ كان الوفد المرافق لوليّ العهد، أثناء زيارته لأمريكا في منتصف شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢، قد أثار هذه المشكلة مع الإدارة الأمريكية، وتمكن من التوصّل إلى بعض الترتيبات المالية حلت بموجبها المشكلة عن طريق تقديم مبالغ نقدية على حساب السنوات المالية التالية.

"ويرجع الجزء الأكبر من هذه المشكلة إلى الالتزامات الزائدة للحكومة الليبية خلال الأشـهر الأخيرة بمشروعات كبيرة تتطلب تقديم دفعات على الحسـاب للمقاولين المنفذين قبل تسـلم العائدات البترولية مثلاً ... إنَّ الحكومة الليبية لم تقم يوماً بوضع السياسـات والإجراءات التي يمكـن أن تؤدّي إلى تحقيق إدارة مالية عامة سليمة في الدولة ..".

ولا نشـك في أنَّ **أزمـة السـيولة النقديـة** الحـادَّة التي عانت منهـا الخزانة في تلـك الفـترة كانت السـبب الرئيس الذي ألجـأ محمد عثمان الصيـد إلى أن يطلب مـن الحكومـة البريطانية تجديد الاتفاقيـة المالية بينهما في مطلع عـام ١٩٦٣ دون مفاوضات، وهو ما رحّبت به الأخيرة دون تردّد.[٢٤]

الإنفاق العسكري الأجنبي

يشـير التقرير الرابع عشر لمصرف ليبيا الخاص بالعام ٦٩/ ١٩٧٠ أنّ إجمالي الإنفاق الـذي أجرته القوات الأجنبية (البريطانية والأمريكية بدرجة أساسـية، والفرنسـية بدرجـة ثانويـة) في السـوق المحـلي الليبي، عـلى العمالـة والخدمات والتجهيـزات والتوريـدات المحليـة بالإضافـة للمصروفات الشـخصية لأفراد هـذه القوات، بلغ على امتداد سـنوات هذه الحقبة حتى نهايـة العام ١٩٦٢ نحو (٨٠,٢) مليون جنيه ليبي موّزعة كالتالي:

٢٤ راجع رسـالة السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم (٢٢٤) المؤرّخة في ١٨/ ١٠/ ١٩٦٢. الملف رقم FO 371/165742 22860.

السنة	إجمالي الإنفاق (باستثناء المبالغ المدفوعة للحكومة) بملايين الجنيهات
١٩٥٢	٥,٧
١٩٥٣	٦,٢
١٩٥٤	٥,٦
١٩٥٥	٦,٢
١٩٥٦	١٠,٨
١٩٥٧	٩,٨
١٩٥٨	٦,٩
١٩٥٩	٥,٣
١٩٦٠	٧,١
١٩٦١	٧,٥
١٩٦٢	٩,١
الإجمالي	**٨٠,٢**

وقد لعبت هذه النفقات دوراً مهمّاً في تنشيط الاقتصاديات المحلية للولايات وفي خلق حالة من الرواج الاقتصادي، غير أنّها كانت مسؤولة في الوقت ذاته عن الإسهام في بروز ظاهرة التضّخم المالي التي عانى منها الاقتصاد الليبي خلال هذه الحقبة ذاتها.

مصروفات شركات البترول

كما يوضح المصدر السابق نفسه أنّ إجمالي **مصروفات شركات البترول** العاملة في ليبيا **داخل السوق الليبي** بلغ خلال السنوات من ١٩٥٧ حتى نهاية

١٩٦٣ نحو (١٤٣,٦) مليون جنيه ليبي، كما يتضح من البيان التالي:

السنة	إجمالي نفقات شركات البترول (باستثناء المبالغ المدفوعة للحكومة) بملايين الجنيهات
١٩٥٧	٤,٢
١٩٥٨	٩,٥
١٩٥٩	١٠,٠
١٩٦٠	٢٠,٦
١٩٦١	٢٧,٤
١٩٦٢	٣٢,٣
١٩٦٣	٣٩,٦
الإجمالي	**١٤٣,٦**

وغنـيّ عـن القول إنّـه كان لهذه المصروفـات الأثر ذاته الـذي كان للإنفاق العسكري الأجنبي على الاقتصاد الليبي مع اختلافٍ في الدرجة.

في مواجهة مشكلة نقص الخبرات

أوضحنا في مطلع هذا الفصل كيف أنَّ مشكلتي "**نقص الأموال**" و"**نقص الخبرات الإدارية والفنية الوطنية**" كانتا ألحّ وأخطر مشكلتين واجهتهما دولة الاستقلال بشكل حاد وعاجل، هدَّد وجود وبقاء الدولة الوليدة.

ورأينا فيما سلف كيف أنَّ الحكومات المبكرة لجأت مضطرّة، من أجل التغلب على **المشكلة الأولى** (وسعياً في الوقت ذاته لتحقيق أهداف سياسية وأمنية أخرى)، إلى إبرام معاهدة مع **بريطانيا** في عام ١٩٥٣، وأخرىً مع **الولايات المتحدة الأمريكية**، حصلت الخزانة الليبية بموجبهما على ما يقارب **(٧٢)** مليون جنيه ليبي [ما يعادل نحو **(٢١٠)** ملايين دولار أمريكي] استخدمت في تغطية عجز مواردها الذاتية عن مواجهة نفقاتها العامة التي بلغت خلال تلك الحقبة نحو **(٢١٧)** مليون جنيه ليبي.[٢٥]

(أ) التعليم

تمثلت **المشكلة الثانية**، كما أشرنا، في "**نقص الخبرات الإدارية والفنية الوطنية**"، وقد سعت حكومات الاستقلال المبكرة إلى التغلب عليها من خلال العمل على **محورين**: **الأول** بعيد المدى و**الثاني** عاجل وقصير الأمد. ومّما اندرج في سياق الجهود بعيدة الأمد لتلك الحكومات **اهتمامها بالتعليم وإغداقها عليه**، وهو ما يتضح بجلاء من خلال الجدول التالي، الذي يبيّن أعداد الطلاب والمدرّسين والمدارس، ونسبة الأمّيين، وإجمالي الإنفاق على التعليم، ونسبته إلى الإنفاق العام، خلال السنتين الماليتين ٥٠/ ١٩٥١ و٦٢/ ١٩٦٣.

---

٢٥ ليس سرّاً أنَّ الملك إدريس كان مقتنعاً، منذ مرحلة سابقة على الاستقلال، بضرورة إبرام معاهدة مع بريطانيا (انظر: دي كاندول، ص ١١٩). كما ورد بتقرير المتابعة المقدّم إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٥١ (قبل استقلال ليبيا) أنَّ الأمير إدريس وكبار أنصاره عبّروا عن استعدادهم لإبرام اتفاقيات مناسبة مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تكفل استمرار استفادة القوات الأمريكية من التسهيلات العسكرية فوق الأراضي الليبية. (انظر: العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٥١، المجلد الخامس، ص ١٣١٨-١٣٢٠.

جـدول بأعداد الطلاب والمدرّسـين في جميـع مراحل التعليم وعـدد الأمِّيين والإنفاق على التعليم ونسبته إلى الإنفاق العام خلال السنوات ٥٠/ ١٩٥١ و ٦٢/ ١٩٦٣

□ عدد التلاميذ/ الطلاب	عام ١٩٥٠/ ١٩٥١	عام ١٩٦٢/ ١٩٦٣
رياض الأطفال	–	١,٤١٤
المرحلة الابتدائية	٣٢,١١٥	١٤٤,٥١١
المرحلة الإعدادية	–	١٤,٦٩١
المرحلة الثانوية	٣٠٠	٢,٧٠٨
التعليم الفني	٢٣٧	١,٤٩٧
معاهد المعلمين	٨٩	٢,٢٩٥
إجمالي	**٣٢,٧٤١**	**١٦٧,١١٦**
التعليم الجامعي	٣٢ (عام ٥٥/١٩٥٦)	١,٠٢٨
الجامعة الإسلامية (الكليات)	–	١,٠٦٠
□ عدد المدارس		
رياض الأطفال	–	١٤
مدارس ابتدائية	١٩٤	٦٦٣
مدارس إعدادية	–	١٠٠
مدارس ثانوية	٤	١٦
مدارس فنية	٨	١١
معاهد معلمين	٢	١٣
إجمالي	**٢٠٨**	**٨١٧**
□ عدد المدرسين (عدا التعليم الجامعي)	١,١٠٤	٦,٣٨٢
□ الإنفاق العام على التعليم (بالجنيهات الليبية)	٥٩٩,٠٠٠	٥,٤٦٦,٠٠٠
□ نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام	٪٩,٦	٪٢٠ (عام ٦٣/ ٦٤)
□ نسبة عدد الأميين إلى إجمالي عدد السكان	٪٨١,١ (عام ١٩٥٤)	٪٦٩ (عام ١٩٦٤)

(المصدر: كتاب الدكتور راؤول فارلي وكذلك النشرة الإنجليزية *Libyan Review* التي تصدر عن الحكومة الليبية).

ويتضح من هذا الجدول أنَّ حكومات هذه الحقبة استطاعت في غضون فترة وجيزة بلوغ شأو عال في **النهضة بالتعليم**،[٢٦] وأنَّ الدولة الليبية الوليدة تسير حثيثاً نحو تطبيق مبدأ "**التعليم الإلزامي**" للمرحلة الابتدائية الذي نصَّ عليه قانون التعليم الصادر عن حكومة المنتصر في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢. وقد ورد في تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦٠) في هذا الخصوص:

"من رأي البعثة، استناداً إلى الإحصاءات المتيسّرة، أنَّ ما بين ٦٠ و٧٠ في المائة من الأطفال الليبيّين الذين هم في سّن الدراسة الابتدائية (٦-١٢ سنة) هم الآن في المدارس، وهذه نسبة عالية إذا ما قورنت بالأقطار النامية الأخرى".[٢٧]

ولم يقتصر الاهتمام بالتعليم على الطلبة دون **الطالبات**، إذ يتبيَّن من الإحصاءات المتوفرة عن هذه الحقبة أنَّ إجمالي عدد الطالبات المقيّدات في مختلف مراحل التعليم قد قفز من **(٣٦٦٤)** طالبة في عام ٥٠/ ١٩٥١ إلى **(٣٥,٧٩١)** طالبة في العام ٦٢/ ١٩٦٣. وقد ارتفعت نسبة عدد الطالبات إلى إجمالي عدد الطلاب من ١١٪ في عام ٥٠/ ١٩٥١ إلى **٢٠,٣٪** في عام ١٩٦٣.

كما **حظي التعليم الجامعي** باهتمام خاص، فمنذ افتتاح الجامعة الليبية في عام ١٩٥٥ بكلية وحيدة هي **كلية الآداب والتربية**، قفز عدد الكليات إلى خمس كليات في نهاية هذه الحقبة، كما ارتفع إجمالي عدد الطلاب الدارسين بهذه الكليات من **(٣٢)** طالباً خلال العام الجامعي ٥٥/ ١٩٥٦ إلى **(١٢٨٠)** طالباً وطالبة خلال العام الجامعي ٦٣/ ١٩٦٤ كما يتضح من الجدول التالي:

---

٢٦ بالطبع شاب جهود الحكومات المتعاقبة في مجال الاهتمام بالتعليم بعض الأخطاء، كما وجّهت إليها انتقادات تركزت حول ارتفاع نسبة الفاقد وتكرار الرسوب بين التلاميذ، ونقص عدد المدرّسين وتدنّي مستواهم في بعض المراحل، والبيئة المدرسية، ومناهج التعليم، وطرق ووسائل التدريس، وإهمال التعليم الفني والمهني.

٢٧ عبد الأمير قاسم كبّة، **المملكة الليبية - صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي** (بغداد، دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣)، ص ٢٠-٢١.

جدول يبيّن تطوّر **عدد الطلاب** بكليات الجامعة الليبية
خلال الأعوام الجامعية ٥٥/ ١٩٥٦، ٦٠/ ١٩٦١، ٦٣/ ١٩٦٤ [٢٨]

الكلية		عدد الطلاب	
الكلية	**٥٥/ ١٩٥٦**	**٦٠/ ١٩٦١**	**٦٣/ ١٩٦٤**
الآداب والتربية	٣٢	٣٠٣	٤٠٨
التجارة والاقتصاد	–	٣١١	٤٥٥
العلوم	–	١١٥	١٨٠
الحقوق	–	–	١٣٢
الهندسة	–	–	١٠٥
إجمالي عدد الطلاب	**٣٢**	**٧٢٩**	**١٢٨٠**

كما اتخذ الاهتمام بالتعليم الجامعي مظهراً آخر تمثل في **المنح والبعثات الدراسية الجامعية والعليا في الخارج**. فقد شرعت حكومات العهد الملكي منذ عام ١٩٥٣ في إرسال بعثات دراسية في مختلف التخصصات العلمية إلى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وشتى الدول الأوروبية. وقد تطوّر **إجمالي الإنفاق** على هذه البعثات من مبلغ (٤٢) ألف جنيه ليبي في العام ٥٤/ ١٩٥٥ إلى (٩٨) ألف جنيه في العام ٥٨/ ١٩٥٩،[٢٩] بالإضافة إلى المنح الدراسية التي أمكن الحصول عليها لعدد من الدارسين والمتدربين الليبيّين في الخارج في ظل برامج المساعدة المقدّمة من الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصّصة، وبموجب الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع عدد من الدول، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

كما حظي **التعليم الديني** بجزءٍ من اهتمام الدولة، وقد تمثل ذلك في إنشاء **معهد السيد محمد بن علي السنوسي الديني** في عام ١٩٥٥ وقد تحوَّل في عام

٢٨ نقلاً عن بحث بالإنجليزية من إعداد عقيل البربار لنيل درجة الماجستير من جامعة جورج تاون، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٤.

٢٩ راجع تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ص ٣٥٤. كما بلغت الاعتمادات المالية المخصّصة لهذا البند في ميزانيات السنوات ٦١/ ١٩٦٢، ٦٢/ ١٩٦٣ (١١٨) ألف جنيه و(١٣٩) ألف جنيه على التوالي.

١٩٦١ إلى جامعة **السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية** التي كانت تشرف في عام ٦٦/ ١٩٦٧ على نحو **(١٠٩)** مدارس قرآنية تضمّ **(٥٢٦٤)** طالباً وعدد آخر من المدارس القرآنية للبنات يضمّ **(١٠٢٠)** طالبة.[٣٠]

وفي **مجال التعليم والتدريب المهني** أنشأت الحكومات المتعاقبة خلال هذه الحقبة عدداً من المدارس والمعاهد والمراكز الفنية (الزراعية والصناعية والهندسية والتجارية) بمستوياتها الإعدادية والثانوية والعالية. وقد استعانت الدولة، في تأسيس وفي تسيير عدد من هذه المؤسسات، بالمنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية (مثل مركز التربية الأساسية بطرابلس في عام ١٩٥٧).

كما جرى خلال هذه الحقبة حتى نهاية عام ٦٢/ ١٩٦٣ تأسيس **(١١) معهداً للمعلمين والمعلمات** في شتى المدن الرئيسية، وبلغ عدد الدارسين في هذه المعاهد ذلك العام **(١٧٥٢)** طالباً و**(٥٤٣)** طالبة.

وأولت الحكومة **برنامج تعليم الكبار** جزءاً من اهتمامها، فقد شرعت بالتعاون مع منظمة اليونسكو في رفع مستوى التأهيل لأعداد من الليبيّين، فبلغ عدد المدارس المسائيّة التي افتتحت لتعليم الكبار حتى عام ١٩٦٤ نحو **(٣٠٠)** مدرسة، التحق بها نحو **(٦٠,٠٠٠)** طالب[٣١]. ويوضح الجدول التالي تطور نسبة الليبيّين الذين يعرفون القراءة والكتابة من خلال إحصائي عامي ١٩٥٤ و١٩٦٤.

جدول يبيّن تطوّر نسبة الليبيّين الذين يعرفون القراءة والكتابة[٣٢]
ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٤

السنة	النسبة بين الرجال	النسبة بين النساء	النسبة لإجمالي عدد السكان
١٩٥٤	٢٤٪	٢,٤٪	١٣,٦٪
١٩٦٤	٤٣,٢٪	٩,١٪	٢٦,٢٪

٣٠ بلغ عدد الطلبة من خارج ليبيا الدارسين بالجامعة الإسلامية خلال عام ٦٦/ ١٩٦٧ (٣١٩) طالباً ينتمون إلى (٣١) دولة. وبلغ عدد طلبة الجامعة الإسلامية بكلياتها الثلاث (كلية الشريعة، وكلية أصول الدين، وكلية اللغة العربية) خلال العام الجامعي ٦٢/ ١٩٦٣ (١٠٦٠) طالباً وطالبة.

٣١ راجع، *Area Handbook for Libya*، ص ٢٢٤.

٣٢ البربار، رسالة ماجستير، ص ١١٢، ومعنى ذلك أنّ نسبة الأمّية بين إجمالي عدد السكان في ليبيا انخفضت من ٨٧,٤٪ عام ١٩٥٤ إلى ٧٣,٨٪ عام ١٩٦٤.

(ب) الاعتمـاد على الخبـرات غير الليبيّة

المحور الثاني الذي تحرَّكت عليه جهود حكومات الاستقلال الأولى، **لسـدّ النقـص الحـاد في الخبرات والمهـارات الفنيـة والإداريـة الوطنية** اللازمة لتسـيير الدولـة الوليـدة، **كان ذا طبيعـة عاجلـة وآنية**، وقد تمثل في الاسـتعانة، وبشـكل فـوري، بأعـداد كبيرة من الخـبرات والمهارات غـير الليبيّة، ليـس فقط من أجل تسـيير عجلـة الحكومة، ولكـن من أجـل تنفيذ **برنامـج النهـوض بالتعليم** ذاته أيضاً، وقد كانت تؤمل من وراء إنجازه حل مشكلة نقص المهارات الوطنية على المدى المتوسط والبعيد.

ولم تـتردّد حكومات هـذه الحقبة، ومنذ الأشـهر الأولى لاسـتقلال البلاد، في الاسـتعانة بأعـداد كبـيرة من **المدرّسـين والقضاة** المصريين، ولاسـيما في ضوء قـرارات الحكومـة - بناءً على توجيهـات الملك إدريس- باعتـماد برامج التعليم المصرية، والنظام القانوني والقضائي المصري،[٣٣] في المدارس والمحاكم الليبيّة.

كـما سـعت تلك الحكومـات إلى تعيين عدد كبـير من **الخبراء والمستشـارين العـرب** في شـتى أجهـزة الدولـة، عـلى مسـتوى القـصر، وفي رئاسـة الحكومة، ومختلف الوزارات والمصالح الاتحادية والنظارات والأجهزة الولائية، وفي شتى المجـالات المدنية والعسـكرية، في الإدارة العامة والقانـون والقضاء والاقتصاد والتعليم والمالية، وفي الزراعة والصناعة، وفي القوات المسـلحة وقوات الشرطة والأمن والبترول. ومن هؤلاء على سبيل المثال:

• الأستاذ محمود صبري العقاري	(قانوني مصري - رئيساً للمحكمة العليا الاتحادية)
• الأستاذ عثمان صبري	(قانوني مصري - مستشاراً بالمحكمة العليا الاتحادية)
• الأستاذ علي علي منصور	(= = = = = =)

٣٣ استعانت حكومة محمود المنتصر بالقانوني المصري الكبير الدكتور عبد الرازق السنهوري في وضع مجموعة القوانين الليبيـة: القانـون المدني، والقانـون التجـاري، والقانون البحـري، وقانون العقوبـات، وقانونيْ الإجـراءات المدنية والجنائية.

• الأستاذ حسن أبو علم	(= = = = = =)
• الأستاذ عثمان رمزي	(= = = = = =)
• الدكتور عوني الدجاني	(قانوني فلسطيني- مستشاراً بالمحكمة العليا الاتحادية)
• الأستاذ توفيق عبد الحكم	(قانوني مصري - مستشار بالقصر الملكي)
• الدكتور محمود أبو السعود	(اقتصادي مصري - مستشار بالقصر[34] وبالبنك الوطني الليبي)
• الدكتور محمد فريد أبو حديد	(خبير تربوي مصري- مستشار بوزارة المعارف)
• العقيد عمران الجاضرة	(تركي من أصل ليبي- رئيساً لأركان الجيش الليبي)
• العقيد داود سلمان الجنابي	(عسكري عراقي - رئيساً لأركان الجيش الليبي)
• الزعيم عبد القادر الناظمي	(= = = = = =)
• الزعيم عادل أحمد راغب	(= = = = = =)
• الدكتور أنيس مصطفى القاسم	(قانوني فلسطيني - مستشاراً بوزارة الاقتصاد، ثمَّ رئيساً للجنة البترول)
• الأستاذ عبد الأمير قاسم كبة	(اقتصادي عراقي - مستشار بوزارة البترول)

٣٤ كان أحد الأشخاص الذين كلفوا بإعطاء دروس خاصّة لوليّ العهد في إطار إعداده للاضطلاع بمسؤولياته.

• الدكتور نديم الباجه جي	(خبير بترولي عراقي – مستشاراً للحكومة في شؤون البترول).
• الدكتور ناصر الدين الأسد	(أردني/ فلسطيني – عميداً لكلية الآداب والتربية – الجامعة الليبية).
• الأستاذ يحي الجمالي	(قانوني مصري – مستشار قانوني بحكومة ولاية فزان).
• الأستاذ فؤاد شكري	(خبير مالي مصري – فزان).

كما قبلت الحكومات الليبية المتوالية خدمات عدد من الخبراء والمستشارين الذين زوّدتها بهم الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية وهيئة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية العالمية.

على أنَّه إذا كان وجود الصنف السابق من الخبراء والمستشارين في ليبيا بطلب ورضى الحكومات الليبية، فقد كان هناك صنف آخر من الخبراء والمستشارين لم يكن وجوده، في مختلف المواقع والإدارات الليبية، بدعوة من السلطات الليبية، ولم يستند إلى قرار الحكومة الليبية بمفردها، وإن كان يلبّي بعض احتياجاتها إلى المهارات والخبرات الإدارية والفنية، إذ إنَّ **وجود هذا الصنف كان يستند إلى اتفاقيات ومعاهدات أبرمتها الحكومة الليبية مع الحكومات الأخرى، كما ارتبط ببرامج المساعدة المالية والفنية التي كانت تقدّم من قبل تلك الحكومات إلى الدولة الليبية**، من ذلك:

☐ نصَّت **الاتفاقية المؤقتة** المبرمة في ١٣/ ١٢/ ١٩٥١ بين **الحكومة البريطانية** والحكومة الليبية المؤقتة بشأن تقديم مساعدات مالية للخزانة الليبية، على أن تلتزم الحكومة الليبية من جانبها بتعيين **مستشار بريطاني للمالية** والاقتصاد و**مراجع عام للحسابات** الحكومية، على أن يكونا خاضعين للقانون المدني الليبي، وتتم قرارات التعيين الخاصّة بهما بالتشاور بين الحكومتين الليبية

والبريطانيـة. كـما نصَّت المادة السادسـة مـن الاتفاقية ذاتهـا على أنَّ للمستشـار المـالي البريطـاني (الـذي سـيكون بمثابة المستشـار المالي الاقتصادي لرئيـس الحكومة الليبية) ولمراجع الحسـابات البريطاني (الـذي سـيكون هو أيضـاً بمثابة المراجـع العام الرئيسي لحسـابات الدولـة) الحـق في الدخـول على رئيس الـوزراء ووزيـر المالية في أيٍّ وقت شاء ودون عائق.

- نصَّـت **الاتفاقيـة المؤقتـة** المبرمـة في ١٤/ ١٢/ ١٩٥١ بـين **الحكومة الفرنسـية** والحكومـة الليبيـة المؤقتة، بشـأن تقديم مسـاعدات مالية إلى ليبيا، على أن تلتزم الحكومة الليبية بتعيين مستشـار فرنسي – بناءً على اقتراح الحكومة الفرنسية– لينظر في المسائل الاقتصادية المتعلقة بولايـة فـزان، ويكون هذا المستشـار خاضعـاً للقوانـين الليبية، وله الحـق في مقابلة رئيس الوزراء ووزير المالية في أيٍّ وقت ودون عائق يعيقه، ومن مسـؤولياته موافاة المستشار الاقتصادي والمالي الرئيسي للحكومـة الليبيـة (البريطـاني) بمقترحاته المتعلقة بالمسـاعدة، حتى يتمكن من أخذها بعين الاعتبار عند النظر في الإطار العام للأحوال الاقتصادية والمالية لليبيا.

- نصَّ القانون رقم (٦) لسـنة ١٩٥٢ الذي أنشـئت بموجبه "**الوكالة الليبية العامة للتنمية والاستقرار** LPDSA" في ٦/ ٣/ ١٩٥٢ على أن يكون المديـر العام للوكالة بريطانياً، على اعتبار أنَّ جميع المشروعات التي تقوم الوكالة بتنفيذها يجري تمويلها من المسـاعدات المالية التي تقدّمها بريطانيا لليبيا.

- نصَّـت المادة الثالثة من الاتفاقية المالية المبرمة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ بين الحكومتين الليبية والبريطانية، الملحقة بمعاهدة الصداقة والتحالف بينهـما، عـلى أن تـزوّد الحكومة البريطانية بنسـخ من **تقاريـر الميزانية السـنوية الكاملـة** كما وافـق عليها مجلـس الأمَّة الليبي، وبنسـخ من التقاريـر السـنوية لمراجعـي الحسـابات الليبيّين، كما وافقـت عليها مجالس التشريع الخاصَّة.

- ☐ جـرى الاتفاق بين حكومة مصطفى بـن حليم والحكومة الأمريكية في سـبتمبر/ أيلول ١٩٥٤ عـلى أن تـشرف على إنفـاق الأموال التي تقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار المسـاعدة الاقتصادية، هيئة تسمَّى **هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة** (لارك) يترأسها شخصان، أحدهما ليبي والآخر أمريكي.

ففـي ظـل هـذه الاتفاقيـات وتنفيـذاً لهـا تواجـد عـدد كبـير مـن الخـبراء والمستشـارين **البريطانيـين**[٣٥] في مختلـف المواقع، على مسـتوى الحكومة الاتحادية وحكومتي ولايتي برقة وطرابلس، ولاسيما المواقع ذات الصلة بإدارة وتصريف الشـؤون الماليـة والرقابـة، والإشراف عليهـا.[٣٦] وفي ظل هـذه الاتفاقيات وُجد عـدد محدود جداً مـن الخبراء **الفرنسـيين** ضمن موظفي حكومـة ولاية فزان.[٣٧] أمَّـا **الخـبراء والمستشـارون الأمريـكان** فقد كان لهـم نصيب الأسـد في الحكومة الاتحاديـة وحكومات الولايات الثلاث، ولاسـيما داخل الأجهزة والمؤسسـات المعنيّـة بالتخطيط والتنمية الاقتصاديـة، بل في داخل كل مشروع من مشروعاتها في شتى أنحاء البلاد.

لا شـك أنَّ الدولة الليبية اسـتفادت اسـتفادة قصوى من خدمات الأعداد الكبيرة من المدرّسـين والقضاة والأطباء والممرضين الذين استقدمتهم من مصر ومـن عدد مـن الدول العربيـة الأخرى.[٣٨] غير أنَّ هذه السياسـة التـي انتهجتها حكومـات الاسـتقلال لم تخـل مـن بعـض **المحاذيـر السياسـية والأمنيـة** للدولة الوليدة، فقد أسـهمت هذه الخبرات العربية، ولاسـيما في مجـال التعليم، في بروز **ظاهرة انتشـار الانتماءات الحزبية**، السياسية والعقائدية بين الليبيين، ولاسيما فئة

---

٣٥ لا يخفـى عـلى القارئ أنَّ عدداً كبيراً من الموظفين البريطانيين كانوا يحتلون معظم المراكز والوظائف الهامة في ولايتي طرابلس وبرقة اللتين كانتا تحت الإدارة البريطانية حتى أواخر عام ١٩٥١.

٣٦ ذكـرت برقية سرّية مرسـلة من البعثـة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٥٢ وتحمل الرقم الإشـاري (٤٥٦)، الملـف المركـزي 873.00A/12-1652 أنَّ الحكومـة الليبيـة (حكومة المنتصر) أخطرت يـوم ١٠/ ١٢/ ١٩٥٢ (في نهاية السـنة الأولى للاسـتقلال) نحو (٤٠) موظفاً ومستشـاراً بريطانياً كانوا يعملون في عدد من المواقع في الحكومة الاتحاديـة والولايـات، بإنهاء عملهـم في ليبيا. وكان من بين هـؤلاء موظفون موزّعون في مجـالات الصحة والعمل والبريـد والداخلية، ولاسـيما في ولاية طرابلس. وقـد عزت البرقية هذه الخطوة إلى رغبة الحكومـة الليبيّة في تلييب جهازها الإداري.

٣٧ كانت ولاية فزان قبل الاستقلال تحت الإدارة الفرنسية.

٣٨ كانت سـوريا ولبنان والأردن من بين الدول العربية الأخرى التي لجأت إليها الدولة للحصول على بعض الخبرات التي تحتاجها.

الطلاب (الإخوان المسلمون، البعث، الشيوعيون، القوميون العرب، حزب التحرير الإسلامي).[٣٩] كما ثبت أنَّ بعض هذه العناصر (الخبرات) كانت مرتبطة بالأجهزة الأمنية لدولها.[٤٠]

ولا شك أنَّ الخبراء والمستشارين والفنيين الأجانب (من غير العرب) أسدوا للدولة الليبية ومؤسساتها ومصالحها (الاتحادية والولائية) خدمات جليلة وعديدة في مجالات تطوير الإدارة وأساليب العمل والأداء، وفي تسيير عدد من المرافق، وفي تقديم النصح والمشورة والتدريب، وفي التخطيط لكثير من المشروعات الإنمائية وفي تنفيذها والإشراف عليها. ولكن لا يخفى، من جهة أخرى، أنَّ استخدام ووجود وأداء هذه العناصر كان محفوفاً بكثير من **المثالب والعيوب** ومشوباً بالمخاطر والمحاذير والسلبيات، وقد كان من **أبرزها**:

أولاً: أنَّ **عدد** هؤلاء الخبراء والمستشارين (والفنيون منهم خاصة) كان أكبر ممَّا تستدعيه طبيعة وحاجة المهام والوظائف التي يقومون بها، وأنَّ استفادة ليبيا منهم لا تتناسب مع المرتبات والمزايا التي تمنح لهم من قبل هيئات ومؤسسات التنمية التي قامت باختيارهم وتعيينهم. (أشار تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن الاقتصاد الليبي (١٩٦٠) إلى هذه الظاهرة).

ثانياً: إنَّ مؤهلات وخبرة عدد من هؤلاء الخبراء والمستشارين والفنيين كانت متواضعة إلى حد كبير، وكان عدد منهم لا يقضي في البلاد وقتاً يكفي للاستفادة منه (أشار إلى هذه الظاهرة تقرير لبعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن الاقتصاد الليبي في عام ١٩٦٠).

ثالثا: بالنسبة للخبراء والمستشارين الذين كان يجري تعيينهم بوساطة الحكومة الليبية مباشرة، كانت المرتبات والمزايا

---

٣٩ نحن هنا لا نقيِّم هذه الظاهرة، وليس معنى ذلك أنَّ هذه الخبرات كانت المصدر الوحيد لانتشار هذه الظاهرة، فقد لعب الطلاب الليبيّون الدارسون في الدول العربية دوراً هاماً في هذا الشأن، كما كان لانتشار الكتاب العربي والصحف العربية بين القرّاء الليبيّين دورٌ إضافيٌ في هذا المضمار.

٤٠ انظر: بن حليم، ص ٤٧٨-٤٨٠، كما ورد في ص (١٩٤) من مذكرات الصيد، ما نصّه: "كما اكتشفنا أنَّ بعض المدرّسين من البعثة التعليمية المصرية يعملون مع المخابرات المصرية، كما غضضنا الطرف عن هذه الأشياء".

التي تعرضها عليهم غير مغرية بالشكل الكافي للحصول على الخبرات المناسبة ذات المستوى العالي.

رابعاً: أدَّى نقص المهارات الوطنية المدرّبة، بل ندرتها، إلى عدم استطاعة الحكومة الليبية متابعة أعمال الخبراء والمستشارين المستخدمين، وتقييمها بما يضمن تحقق الاستفادة من خدماتهم. كما أدَّى إلى عدم تمكّن الحكومة من تخصيص العدد الكافي من العناصر الوطنية للتدرّب والاستفادة من خبرات وتجارب هؤلاء الخبراء.

خامساً: لقد ثبت أنَّ عدداً لا بأس به من هؤلاء الخبراء والمستشارين كانوا "**عيوناً**" لدولهم، بل إنَّ بعضهم كانوا "**عيوناً حتى لأطراف ثالثة**". فقد تبيَّن من عدد من الوثائق السرّية للحكومتين الأمريكية والبريطانية أنَّ عدداً من المستشارين والخبراء كانوا يقدّمون "المعلومات" التي بحوزتهم بشأن مختلف تطوّرات الأوضاع بالبلاد (فيما يقع في نطاق اختصاصهم، بل خارج دائرة هذا النطاق أحيانا) إلى سفارات بلادهم في ليبيا، وفي بعض الأحيان لسفارات دول أخرى.[٤١]

سادساً: هناك ما يؤكد أنَّ **ولاء عدد** من هؤلاء الخبراء والمستشارين لبلدانهم وحكوماتها أكبر من ولائهم لليبيا ولمسؤوليتهم العلمية والمهنية تجاهها. بل لم يتردّد بعض هؤلاء المستشارين والخبراء في تكييف مشورتهم ونصائحهم "الفنية/ المهنية" التي قدّموها للحكومة الليبية وفقاً لتلك الولاءات، وبما يخدم المصالح السياسية والتجارية والمالية لبلدانهم.

سابعاً: تثبت الوثائق السرّية للخارجيتين الأمريكية والبريطانية وجود بعض ما يمكن وصفه **بالمعركة الخفيّة/ المعلنة** بين

٤١ راجع على سبيل المثال ما ورد بمذكرات بن حليم، ص ١٩٩.

الخبراء والمستشارين الأمريكان والبريطانيين في ليبيا، وقد سعى بعض هؤلاء، عبر حكوماتهم وعبر التأثير على الحكومة الليبية، لإنهاء خدمات زملائهم في ليبيا لمجرّد انتماء الأخيرين لجنسيات دول أخرى.[٤٢] ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد انسحبت "هذه المعركة" في بعض الأحيان على خبراء ومستشارين ينتمون إلى البلد نفسه، كما حدث بين المستر كليفورد ديفيز البريطاني Clifford Davies (المستشار المالي بوزارة المالية) وزميله المستر تشارلز سترلنغ Charles Sterling (المستشار المالي بنظارة المالية بولاية طرابلس) بكل نتائجها السلبية على أداء وسمعة الأجهزة والمصالح الحكومية الليبية.[٤٣]

ثامناً: يتبيَّن من مطالعة الوثائق الأمريكية والبريطانية السرّية المفرج عنها أنَّ معركة الخبراء والمستشارين الأمريكان والبريطانيين كان لها **ضحاياها من العناصر الوطنية الليبية**، إذ يُعتقد أنَّ إقصاء الدكتور **علي نور الدين العنيزي** من منصبه كمحافظ للبنك الوطني الليبي في عام ١٩٦١ كان بتأثير المستشارين البريطانيين في وزارة المالية، وبسبب مواقف الدكتور العنيزي ورغبته في تحرير البنك الوطني الليبي (المركزي فيما بعد) من هيمنة بنك إنجلترا المركزي والخروج من منطقة الإسترليني.[٤٤]

تاسعاً: يتبيَّن من مطالعة الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أنَّ السفارة الأمريكية في ليبيا كانت تتابع باهتمام غير عادي أيَّة خطوات تقوم بها الحكومة الليبية في مجال استخدام

٤٢ سلفت الإشارة إلى هذا الموضوع في مبحث "في مواجهة مشكلة نقص الأموال" من هذا الفصل، وفي مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية" بالفصل الأول من هذا المجلد.

٤٣ راجع البرقية السرّية المرسلة من المستر لوكاس I. T. M. Lucas من السفارة البريطانية في ليبيا إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٦٢ الملف FO 371/165734 22860 .

٤٤ التقرير المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٦١، الرقم الإشاري (٤٩٣) الملف المركزي 773.00/5-1161 H85، المتضمّن محضر اجتماع بين الدكتور محمود أبو السعود المستشار الاقتصادي بالبنك الوطني الليبي وبين السكرتير الأول بالسفارة المستر باوتون James H. Boughton .

الخبراء والمستشارين الأجانب في شتى التخصصات. من ذلك، على سبيل المثال، قيام تلك السفارة بمتابعة قرار حكومة الصيد بتعيين المستر **فرانك هندريكس** F. Hendryx في عام ١٩٦١ مستشاراً قانونياً بوزارة شؤون البترول التي جرى إنشاؤها في ذلك العام، وواصلت السفارة التحرّي وجمع المعلومات عن هذا المستشار، ولاسيما بعد أن تبيَّن لها أنَّه كان على صلة بالخبير البترولي والوزير السعودي (الأحمر) السيد **عبد الله الطريقي،** ولم توقف هذه التحرّيات إلا بعد أن اطمأنّت إلى أنَّه لا يحمل أيَّة توجهات ضارَّة بمصالح شركاتها البترولية في الخليج.

عاشراً: تثبت الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية خاضت منذ عام ١٩٥٥ معركة ضارية، وإن كانت خفيَّة، من أجل **إبعاد المدرّسين المصريين** عن التدريس بالجامعة الوليدة (يومذاك) والاستغناء عنهم بمدرّسين أمريكان ومن جنسيات أخرى، كما سعت فضلاً عن ذلك إلى سحب هذه المعركة على التعليم الثانوي والإعدادي، ولم تتوقف هذه المعركة إلا بعد أن تبيَّن لها أنَّها معركة خاسرة في النهاية.

لقد خلقت هذه المثالب والمآخذ أجواء من التوجّس وعدم الثقة انعكست على موقف عدد كبير من المسؤولين الليبيّين[٤٥] تجاه هؤلاء الخبراء والمستشارين (ولاسيما البريطانيين والأمريكان منهم). وقد تردّد في عدد من الوثائق الأمريكية السرّية وفي تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦٠) أنَّ **مختلف الحكومات الليبية تضيق بهؤلاء المستشارين،** وكانت تفضّل الاعتماد على خبراء الأمم المتحدة عوضاً عنهم.

---

٤٥ انسحبت هذه النظرة على موقف كثيرٍ من أعضاء البرلمان الليبي والصحافة والشارع الليبي.

معـوّقات ذاتية

لم تقتصر المعوّقات التي واجهتها دولة الاستقلال خلال هذه الحقبة (١٩٥٢-١٩٦٣) على المحدّدين الأساسيين اللذين اشتهرت بهما، وهما النقص الحاد في الأموال والثروات الطبيعية، والنقص الحاد في العناصر الوطنية المدرّبة، بل نصف المدرّبة، فقد واجهت فضلاً عن ذلك عدداً من **المعوقات الذاتية** الأخرى التي جرَّت معها العديد من المشاكل والأزمات والإخفاقات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية سوف نتناولها بإيجاز في هذا المبحث.

(أ) عزوف الملك إدريس

يجمع معاصرو الملك إدريس، رحمه الله، على أنَّه كان تقيّاً ورعاً، وكان شديد التقشّف والزهد في كل شيء، بما في ذلك المال والمُلك. وتؤكد الوثائق والوقائع أنَّ قبوله للإمارة على برقة، ومن بعدها المُلك على عموم ليبيا، كان على مضض وكره منه. وتثبت الوقائع أنَّه أعلن أكثر من مرَّة عن رغبته في التخلي عن الحكم، كما شرع فعلاً خلال مناسبتين في اتخاذ الترتيبات من أجل إعلان النظام الجمهوري في البلاد. ولا نحسب أنَّ هناك من يجادل في أن الملك (الأمير) إدريس لعب الدور المحوري في استقلال ليبيا، وأنَّ شخصيته كانت العامل الأساس في استقرار الدولة الليبية واستمرارها متماسكة متحدة.

غير أنَّ **زهد الملك إدريس في الحكم، وعزوفه عنه وميله إلى العزلة،**[٤٦] وإن كان ذا قيمة أخلاقية رفيعة، شكّل من الوجهة السياسية، وعلى الأقل خلال سنوات الاستقلال الأولى، معوّقاً لمسيرتها التي كانت في أمسِّ الحاجة إلى حنكته وحيويته السياسية. ذلك أنَّ هذه العزلة:

---

٤٦ قرَّر الملك إدريس منذ أواخر عام ١٩٥٤ (وفي أعقاب اغتيال ناظر الخاصَّة الملكية إبراهيم الشلحي) الانتقال من بنغازي إلى البيضاء وطبرق.

- جعلـت الملك بعيـداً إلى حد ما عن التطـورات والأحداث في البـلاد، وجعلت تقييمه لها وتفاعله معها يتمّ في ضوء ما يصله عنها عبر رجال الحاشية.
- مكّنت الحاشـية، وعلى الأخصّ البوصيري الشلحي وجماعته، من تعزيز نفوذها واستغلال موقعها.

ومـن الثابـت أنَّ **مصرع ناظـر الملكيـة الخاصَّة** المرحـوم إبراهيم الشـلحي بمدينـة بنغازي يـوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ على يد أحد شـباب الأسرة السنوسـية **قد زاد مـن عزلـة الملـك وانزوائه**، كـما أثر في عدد مـن **القرارات** الهامّـة التي اتخذها منذ يومذاك، سـواء المتعلق منها بتعيين أحد أبناء الشـلحي (**البوصيري**) وهـو ما يزال صغيراً نسـبياً في منصب والده القتيل، وما تلا ذلك من **معاملة قاسـية لبقية أبنـاء الأسرة السنوسـية**، أو قراراتـه الخاصّة بنقـل **مقرّ إقامته** مـن مدينة بنغازي إلى البيضـاء ثـمَّ طبرق، أو باختيـار الابن الأصغر (**السـيد الحسـن الرضا**) لوليّ العهد السـابق السـيد محمد الرضا في منصب والده بدلاً من الابن الأكبر (**السيد الصديق الرضا**) الذي كان معروفاً باقتداره وكفاءته، وكان يحظى بإجماع الليبيّين على كونه الأجدر باختيار الملك له كوليٍّ جديد للعهد.[٤٧]

(ب) شخصيـة وليّ العهد

لم يكن السـيد **الحسـن الرضا السـنوسي**، الذي وقع اختيار الملك عليه وليّاً للعهـد في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦، مـن أكفـأ شـخصيات العائلـة السنوسـية ولا من أجدرهـا بهـذا الاختيار، غـير أنَّ حادث **اغتيـال إبراهيم الشـلحي** ناظر الخاصّة الملكيـة في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ عـلى يـد أحد أفـراد العائلة السنوسـية، وما صاحب ذلك الحادث من ملابسـات، أدّى إلى غضب الملك على أفراد العائلة السنوسـية كافة، بمن فيهم السيد **الصديق الرضا السنوسي**، كما جعل اختيار الملك يقع على الابن الأصغر لأخيه الراحل محمد الرضا السنوسي.

وفضـلاً عن **ضعـف إمكانـات وليّ العهد الحسـن الرضا** وقدراتـه الذاتية، وفقدانه الهمّة والحماسة لتطوير قدراته المحدودة، فقد عانى أيضاً من **إهمال الملك**

٤٧ أرجـو من القارئ أن يأخذ هذه الملاحظات بشـأن الملك إدريس رحمه الله في سـياقها المحـدود، ومن ثم فإنّها لا تعدّ تقييماً لشخصيته ولا لدوره. وسوف نتناول هذا الموضوع ببعض التفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

لـه بسـبب خيبة أمله المبكرة فيـه، **ولم يحظَ بعملية تأهيـل وتدريب له على الحكم.** ولعـل الأخطر من ذلك كله أنّه وجد نفسـه في مواجهـة **صراع مع ناظرِ الخاصّة الملكيـة البوصيري الشـلحي وزمرته،** وهو الـصراع الذي لم يكـن راغباً فيه، ولم يكن في الأساس مؤهّلاً له أو قادراً عليه.

(ج) تدخّـلات الحاشية

لم تكـن للملـك إدريـس حاشـية كبيرة، فقـد اقتـصرت هذه الحاشـية على أشخاص ناظر الخاصَّة الملكية ورئيس الديوان الملكي[48] وسكرتير الملك الخاص وكبير التشريفات الملكية وعدد محدود من رجال التشريفات الملكية.[49]

ولا شـك أنَّ **إبراهيم الشـلحي** الذي شـغل منصـب ناظر الخاصَّـة الملكية منـذ الاسـتقلال كان **أقـوى شـخصيات** الحاشـية على الإطـلاق، نظـراً لما كان يحظـى بـه لـدى الملك من مكانـة خاصَّـة، فقـد كان خادمه الخاص منـذ مرحلة مبكـرة من حياته. ورغم ما اشـتهر به وعرف عنـه من وطنية وحكمة وإخلاص ووفـاء للملـك، فقد عرف عنـه **تدخّلاته** الكثـيرة والمتواصلة في شـؤون الحكم والإدارة،[50] وقـد أثارت هذه التدخلات حفيظة واسـتياء جهات وشـخصيات كثـيرة في الحكومـة والمجتمع الليبي، حتى داخل العائلة السنوسـية، الأمر الذي دفع بأحد أبناء هذه العائلة (السيد الشريف محي الدين السنوسي) إلى اغتياله يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤.

جرى تعيين **البوصيري إبراهيم الشـلحي**، الذي اسـتدعي من الدراسـة في لندن، خلفاً لوالده في منصب ناظر الخاصَّة الملكية يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٥٤. ورغم ما اشـتهر به البوصيري الشـلحي من توجّهات وطنية وقومية ناصرية، **كانت له هو أيضاً تدخّلاته المسـتمرّة في شـؤون الحكم والإدارة.** ونظراً لأنَّه كان يفتقر إلى خـبرة والده في الحياة، وإلى حكمتـه ومعرفته بالمجتمع الليبي وشـخصياته، فإنَّ تدخّلاتـه وتصرّفاته هذه قد اتسـمت بالصلف وبالرعونـة. وقد غذاها طموحه

٤٨ شـغِل منصب رئيس الديوان الملكي خلال هذه الحقبة من قبل عمر فائق شـنيب، ومحمد السـاقزلي، وعبد السـلام البوصيري، والدكتور علي الساحلي على التوالي.

٤٩ جـرى تعيـين محمـود المنتصر ومصطفى بن حليم مستشـارين خاصّين للملـك بمرتب رئيس الـوزراء لفترة قصيرة خلال عام ١٩٥٧.

٥٠ لنظر: خدوري، ص ٢٨٢-٢٨٥؛ دي كاندول، ١٤٧؛ بن حليم، ص ٤٧-٤٩، ٨٨-٩٥، ١٠٩-١٢٣؛ الصيد، ص ١٠٣-١١٥؛ العقاد، ص ١٠٤.

السياسي الشخصي غير المحدود، وغير المسوّغ، ورغبته في الانتقام من قَتَلَة والده ومن المتعاطفين معهم. ويمكن القول بأنّ المراقب للمشهد السياسي الداخلي في ليبيا منذ بداية الاستقلال حتى نهاية هذه الحقبة يلاحظ أنه قد تحوّل **إلى معسكرين رئيسيّين**: الأول يمثل أبناء الشلحي[٥١] ومناصريهم، ويمثل الثاني خصومهم ومناوئيهم، بمن فيهم وليّ العهد السيد الحسن الرضا.

وقد انعكس هذا الأمر سلباً على مسيرة الدولة وعلى علاقات نخبها السياسية، وفرض عليها **أزمات داخلية كثيرة**، كما أنّه أسهم في تشويه صورتها، ولم تتردّد بعض شرائح المجتمع من محاولة الإساءة إلى الملك إدريس بسبب تصرّفات وتدخّلات المرحوم إبراهيم الشلحي، وأبنائه من بعده، إذ عزت هذه التدخلات إلى الحماية والرعاية التي يحظون بها عنده.

(د) صراع النخبة الحاكمة

لم يتهيأ للغالبية الساحقة من رجال النخبة السياسية التي اضطلعت بأعباء الحكم في دولة الاستقلال فرصة العمل سوياً من قبل، وعلى الأخصّ خارج دائرة كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، ويمكن القول بأنّ **أولى تجارب العمل السياسي المشترك** على مستوى عموم ليبيا كانت من خلال **لجنة الواحد والعشرين** (اللجنة التحضيرية) و**لجنة الستين** (الجمعية الوطنية التأسيسية)[٥٢] خلال عامي ١٩٥٠ و١٩٥١. وقبل هذه التجربة القصيرة المحدودة لم تكن بين معظم هؤلاء الرجال خبرة عمل سياسي ولا تقاليد مستقرّة في الحوار والصراع السياسي، وكانت هناك، فضلاً عن ذلك، موروثات الحزازات والصراعات (التي بلغت أحياناً حدَّ الاقتتال) **لأسباب عائلية وقبلية وجهوية حول النفوذ والمصالح، وفي الغالب لاعتبارات شخصية.**

ومن ثمَّ فلم يكن غريباً أن تطفح الحياة السياسية لدولة الاستقلال **بالخصومات والصراعات** بين رجال النخبة الحاكمة لأسبابٍ تاريخية موروثة

٥١ ظهر أيضاً على الساحة خلال هذه الحقبة أخوا البوصيري الشلحي عمر وعبد العزيز، وأخواته. وبرزت تدخّلات الأول وأخواته في مجال التجارة والأعمال، واشتهروا بالفساد المالي. أمّا عبد العزيز فقد كان ضابطاً بالجيش الليبي، وعاد عام ١٩٦٠ من دورة أركان بمصر.

٥٢ راجع الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

أو لدوافـع وبواعث طارئة جديدة، غـير أنَّها لم تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الخصومات والصراعات القديمة.[٥٣]

وإذا مـا اسـتثنينا حادثتـي اغتيـال ناظـر الخاصَّة الملكيـة **إبراهيم الشـلحي** (أكتوبر/ تشريـن الأول من عـام ١٩٥٤) واغتيال نائب رئيـس الأركان العقيد **إدريـس العيسـاوي** (ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٢)، فيمكـن القـول بأنَّ هذه الخصومات **ظلت في حدود المهاترات الكلامية والمواقف الشـخصية والمناورات الكيدية الخفية**. ولا شك أنَّه كان لوجود **الملك إدريس** وشخصيته الدور الحاسم في لجـم هذه الخصومات وإبقائهـا في الحــدود التي أشرنا إليها. وعلى الرغم من أنَّ هـذه الخصومـات والمناورات السياسـية لم تخلُ منها مسـيرة أيّ دولة أو نظام سـياسي (بـما في ذلك الـدول العريقـة في تجربتهـا السياسـية والديمقراطية) فإنَّ الدلائـل تؤكـد أنَّها أضرَّت بمسـيرة الدولـة الوليـدة في ليبيا، وشـوَّهت صورة حياتها العامَّة، وشكّلت عائقاً إضافياً لانطلاقتها.

(هـ) صـراع الجيش وقوة دفاع برقة

كان مـن صـور الصراع بين رجـال النخبة الحاكمة خلال هـذه الحقبة (غير النفطيـة)، الـصراع الشـخصي الذي قـام بين **محمـود علي بوقويطين** و**السـنوسي سـعيد لطيوش** منذ مرحلة مبكرة من انخراطهما في القوة العربية الليبية (الجيش السـنوسي) عـام **١٩٤٠**، والـذي انتقل معهـما أثناء خدمتهما معـاً في شرطة برقة (قوة دفاع برقة فيما بعد)، وظل معهما إلى أن أصبح الأول يحمل رتبة فريق وقائداً عاماً لقوة دفاع برقة، وأصبح الثاني برتبة لواء ويحتل منصب رئيس أركان الجيش الليبي.

وفيـما حظـي **الفريق بوقويطين** بثقـة **الملك** إدريس المطلقة ومسـاندة صهره ناظر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشـلحي** (ومـن بعده ابنه البوصيري)، الأمر الذي انعكـس بدوره على أوضاع قوة دفاع برقة ودرجـة رعايتها والاهتمام بها، لم يحظ **اللواء لطيوش** بالدرجة نفسـها من ثقة الملك، وتعرّض، فضلاً عن ذلك، لمناوأة **ناظر الخاصّة البوصيري الشلحي** ومكائده، الأمر الذي انعكس بدوره، مع جملة

٥٣ راجع ما ورد بمذكرات بن حليم والصيد من أمثلة وحالات، وما وردت من إشـارات إلى هذا الموضوع في الفصل السابق "حكومة الصيد .. تنامي الصراع الداخلي".

من العوامل الأخرى، سلباً على درجة الرعاية والاهتمام اللذين أولاهما النظام للجيش، ومن ثم أدّى ذلك إلى قيام **حساسيات شديدة بين رجال الجيش ورجال قوة دفاع برقة** ازدادت ترسّخاً مع الأيام، وبفعل الأحداث التي صاحبت إقصاء اللواء لطيوش عن منصبه في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.

وعلى الطرف الآخر، **شهد الجيش نفسه بداية صراعات داخلية بين صفوف ضباطه**، أسهم في قيامها انتماء هؤلاء الضباط إلى **ثلاثة أجيال** متباينة (جيل الضباط الأوائل المنقولين إلى الجيش من قوة دفاع برقة، أو من الحرس الأميري ومن شتى الوظائف بالخدمة المدنية، ثمّ جيل الضباط من خرّيجي الكليات العسكرية في العراق ومصر، وأخيراً جيل الضباط من خرّيجي الكلية العسكرية الملكية في ليبيا منذ عام ١٩٥٩). كما أسهم في قيام هذه الصراعات **بداية انتشار التوجّهات السياسية والفكرية** والحزبية بين هؤلاء الضباط. وكان ممّا أسهم أيضاً في إشعال هذا الصراع وإذكائه **مساعي ناظر الخاصّة الملكية** البوصيري الشلحي لمدّ نفوذه داخل الجيش عبر أخيه المقدم **عبد العزيز الشلحي** وصهريه المقدم **عون أرحومة** والعقيد **السنوسي شمس الدين** وأصدقائهم، وهي المساعي التي أدّت إلى إقصاء **اللواء لطيوش** (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١)، وربّما إلى اغتيال **العقيد العيساوي** (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢).

(و) صراع النخبة المثقفة

لم تحل ظروف الاحتلال الإيطالي، وانتشار الأمّية على نطاق واسع بين الليبيّين، دون **ظهور بعض المثقفين** الذين ازداد عددهم في ظل احتكاكهم بالمثقفين العرب في المنافي وفي البلاد التي هاجروا إليها في مصر ولبنان وسوريا وفلسطين، وفي ظل الإدارة البريطانية من بعد في إقليمي طرابلس وبرقة. وقد أسهم هؤلاء المثقفون في إصدار عدد من **الصحف والمجلات** وفي تأسيس **النوادي والجمعيات والروابط الاجتماعية والثقافية** التي شهدتها حقبة ما قبل الاستقلال. وكان طبيعياً أن يجد هؤلاء المثقفون أنفسهم، سواء من خلال صحفهم أو من خلال المنظمات والجمعيات التي أسّسوها، في خضم المعركة السياسية من أجل الاستقلال.

ومنذ الاستقلال، ومع انتشار التعليم والمجلات والكتب ووسائل الاتصال المعرفي المختلفة، ازدادت أعداد المثقفين الليبيّين، وانتشرت بينهم مختلف الأفكار والتوجّهات الحزبية السياسية والعقائدية. وقد شهدت هذه الحقبة منافسة تحوّلت إلى صراع حادّ بين أتباع هذه التوجّهات من رجال النخب المثقفة اتخذ من الجامعات والمدارس ونقابات العمال والنوادي الرياضية والثقافية والصحف والمجلات ميداناً له. وقد انعكس هذا الصراع على علاقات النخب فيما بينها، وفي أحيان كثيرة على علاقاتها بالنظام.

(ز) الرأي العام

لقد وُصف الرأي العام الليبي في تقارير البعثات الدبلوماسية في ليبيا بأنّه **عاطفي ومنحاز وغير ناضج**، وهو في الواقع وصف على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة. وقد ظل الرأي العام في ليبيا، رغم انتشار التعليم خلال هذه الحقبة، على حاله من حيث غلبة الانحياز والاندفاع والعاطفية عليه، كما ظل بعيداً عن النضج الفعلي. ولعل من أهمّ **العوامل** التي أسهمت في بقاء الحال على هذا النحو، عزوف النظام عن بذل أيّ جهد منظم ومؤثر في توجيه الرأي العام، كما استمرت سيطرة التوجّهات **القبلية** والنزعات **الإقليمية** على طريقة تفكيرٍ غالبية الناس، و**تقاعس النخب المثقفة** عن لعب دورها في هذا المجال، فضلاً عمّا طبع هذه الحقبة عموماً من سيطرة أساليب الإثارة والتهييج و**الديماغوجية في الإعلام العربي**. لقد ساعد ذلك كله على أن يبقى الرأي العام في ليبيا على الحالة التي أشرنا إليها، وأسهم ذلك بدوره في أن يقع الرأي العام ضحيّة سهلة **للتشويش والبلبلة والتضليل**، ممّا أسهم في إرباك مسيرة النظام خلال هذه الحقبة.

(ح) النظام الاتحادي وتنازع الاختصاصات مع الولايات

لقد وافق النظام الفيدرالي الذي اختاره مؤسّسو دولة الاستقلال في دستور عام ١٩٥١ الكثير من **المتطلبات السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في البلاد** يومذاك، إلاّ أنّه من جهة أخرى، وبسبب من **طبيعة النظام الفيدرالي ذاته**، وبسبب ما شاب الصياغة التي حدّد بها دستور عام ١٩٥١ **صلاحيات**

وعلاقات السلطات الاتحادية والولائية في مسائل التشريع و**التنفيذ** من قصور وغموض وتداخل،[٥٤] وبسبب من **الصراعات السياسية والحزازات الجهوية والقبلية والشخصية الموروثة** التي سادت العلاقات داخل كل ولاية من الولايات الثلاث، وبين كل ولاية وأخرى، فقد قامت في ظل النظام الاتحادي **عدَّة أوضاع سلبية معيبة بدت معيقة لمسيرة الدولة الوليدة واستقرارها، وللتخطيط المالي والتنموي فيها.**

وفضلاً عن ذلك، فقد ثبت أنَّ النظام الاتحادي الذي اختارته ليبيا كان من جهة أخرى **مجهداً ومُكلفاً** لدولتها الوليدة،[٥٥] كما أنَّه أفقد أداء أجهزتها الكثير من سمات الكفاءة والحزم الإداري، ولاسيما في ظل ما صاحبه من **تغليب الاعتبارات الجهوية والإقليمية والقبلية والمصلحية الأنانية** عند اتخاذ بعض القرارات، على المستويين المركزي الاتحادي والمحلي الولائي. وقد زاد من استفحال هذه الأوضاع المعيبة وجود **عاصمتين للبلاد** هما طرابلس وبنغازي، واستمرار **تنقل الحكومة الاتحادية** بمؤسّساتها بينهما بشكل دوري، حتى إن كان منقطعاً بعض الوقت، ثمَّ الشروع في عقد اجتماعات لمجلس الوزراء منذ مرحلة مبكرة (عام ١٩٥٣) في مدينة البيضاء، والبدء فعلاً في بناء **عاصمة ثالثة** في تلك المدينة (البيضاء) منذ عام **١٩٥٦**.[٥٦]

وقد تناول **تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير** عن أوضاع الاقتصاد الليبي (١٩٦٠) موضوع **النظام الاتحادي** المعمول به يومذاك بالعبارات التالية:

"إنَّ التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وحدة في الغايات كما في القرارات والسياسات.

---

٥٤ لم تكن التكلفة المالية للنظام الاتحادي خافية على مؤسّسي دولة الاستقلال، ولم يكن اختيار ذلك النوع من النظم السياسية مقصوداً لإهدار الإمكانات المالية المحدودة التي كانت في متناول تلك الدولة الوليدة، ولكنَّه كان محاولة جادَّة وواقعية، ربَّما كانت مكلفة مالياً إلا أنَّها كانت ضرورية، لإيجاد التوازن في العلاقة الهشَّة التي كانت قائمة بين أقاليم البلاد الثلاثة التي قامت عليها دولة الاتحاد. إنَّنا لا نشك في أنَّ أولئك المؤسّسين لو اختاروا نظاماً غير النظام الاتحادي لوفروا بضعة مئات الآلاف من الجنيهات سنوياً، إلا أنّه لو فعلوا لآلوا بالبلاد إلى انقسام وانشطار لا لقاء بعدهما. راجع فصل "حكومة فكيني.. وإلغاء النظام الاتحادي" في المجلد الرابع بالجزء الثاني من الكتاب.

٥٥ انظر: خدوري، ص ١٩٣-١٩٦؛ بن حليم، ص ١٢٥، ١٣٥، ١٦٠-١٦١؛ الصيد، ص ٨٢، ٨٩، ٢٤٢-٢٥٥.

٥٦ تمَّ في يوم ٢٥/ ١١/ ١٩٦١ افتتاح مقرّ وزارة الخارجية في مدينة البيضاء كما تلا ذلك نقل مقرّ وزارتي العدل والمالية.

ومـن الملاحـظ أنَّ لكل ولاية مـن الولايات الثـلاث التي يتكـوَّن منها الاتحاد الليبي تقاليدها وخصائصها ومشاكلها الخاصَّة والمميِّزة لها.

ومن الملاحظ أنَّ السلطات الاتحادية ظلت متردّدة وغير حازمة في تأكيد وفرض حقوقها، ومن جهة أخرى فقد ظلت الولايات غيورة من التسليم والتنازل عمَّا اعتبرته حقوقها وصلاحياتها".

"إذا أريـد للاقتصـاد الليبـي أن ينهـض بسرعـة وكفـاءة فـلا بـدَّ مـن إزالـة **الاضطـراب** القائم بسبب وجود ثـلاث أو أربع سياسـات وأنـماط إجراءات بشأن قضايا حيوية، كالضرائب والبنوك ومراجعة حسابات الحكومة".

"لقـد كانت هناك أسـباب وجيهة لقيـام النظام الاتحادي إبَّـان حصول ليبيا على استقلالها. لكن هذه الأسباب لا تغيِّر الحقيقة القائمة – من وجهة نظر اقتصادية بحتة– وهي أنَّ لهذا النظام سـلبياته وعيوبه الخطيرة بالنسـبة لبلد قليل السكان، حيـث يتطلب هـذا النظام وجود أربـع حكومات، لكل منها رئيسـها التنفيذي ولكل، برلمانها وسـلطتها التنفيذية ومؤسّسـاتها ودوائرها." "إنَّه نظام – بصرف النظر عن أيِّ اعتبارٍ آخر– باهظ التكلفة.. ".[٥٧]

(ط) صـوَر من الفساد المالي والإداري

عُـرف عن الإدارة الحكومية في دولة الاسـتقلال خلال هـذه الحقبة الكثير مـن التدهـور وعدم الكفاءة والبطء في تسـيير أعـمال الدولة، فضلاً عن انتشـار المحسـوبية والفسـاد المـالي وشـتى صـوَر التلاعب بالمـال العـام.[٥٨] وقد وصف خبـيران مختصّان من الأمم المتحـدة، كلّفا من قبل الحكومة الليبية في عام ١٩٥٧ بإعداد مسـح إداريٍّ شـامل لأوضـاع الإدارة العامّـة في ليبيا، أداء هـذه الإدارة بعبارات جاء فيها:

"إنَّ محصّلـة الأداء الإداري لغالبية موظفي الحكومة في حاجة للمزيد لما يجب عمله بشـأنها، سـواء مـن الناحية الكمّيـة أو النوعية. لقد جـرى التأكيد لنا بأنَّ

---

٥٧ تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦١)، ص ١١.

٥٨ انظر: خدوري، ص ٣٣٢-٣٣٧.

هـذا الأمر راجع بصفة أساسـية إلى حالة الكسـل المهيمنة، غير أنّنا لا نسـتطيع التسليم بذلك. فالطبيعة الإنسانية واحدة في العالم أجمع. والموظفون العموميون ميّالون للكسـل بالقدر الذي يُسمح لهم به. وفي الوقت نفسه، بات جليّاً أمامنا، مـن خلال تقصّياتنا، أنّ من الضروري الرفع من سـلوكيات العمل، وأنه لا بدّ من زرع إحسـاس أكبر بالمسـؤولية لدى صغار الموظفين بصفـة عامة. لابدّ من جعلهـم يشـعرون أنّ عليهـم واجباً نحـو الدولة ونحـو الشـعب، وأنّ عليهم التزامـاً خاصاً بأن يقدّموا مقابلاً لما يحصلون عليـه .. عليهم أن يعطوا مقابل ما يأخذون."

"إنّ الموقف الذهني للكثير من المسـؤولين الليبيّين، وعلى الأخصّ صغارهم، زائـف بالنسـبة لواجباتهم الوظيفية، فهـم لا يدركون كما يبـدو أنّ من واجبهم إنجـاز مـا ينـاط بهم من عمـل دونما تأخـير، وبأعلى مـا يملكون مـن مقوّمات الكفاءة، وأنَّ تحسين مستوى أدائهم هو أمر واجب عليهم."[٥٩]

وهـذه الحالـة دفعـت **بالملـك** إلى إصدار بيانـه الشـهير بعنوان "**بلغَ السـيلُ الزُّبَى**" بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٦٠ الذي وجّهه إلى جميع رؤساء الدوائر في الحكومة الاتحاديـة وحكومـات الولايات، لافتاً فيه أنظارهـم إلى الفسـاد الذي اسـتشرى في البلاد، ومحذراً إيَّاهم من عواقبه الوخيمة، ومنذراً بأنَّه سـوف يغيِّر بنفسه هذا الفساد.[٦٠]

غـير أنَّ معالجـة أوضاع الإدارة المتدهورة والفسـاد المـالي المنتشر كانت فيما يبـدو في حاجـة إلى أكثـر من إصـدار "**بيان**" حتى لـو كان من قبل الملك نفسـه وليـس أدل عـلى ذلك من أنَّ هذه الظواهر المعيبة ظلت تنتشر وتسـتفحل خلال السـنوات التي أعقبت صدور ذلك البيان، كذلك لم يحدّ من انتشـارها قيام عدد مـن أعضاء البرلمـان الليبي بتقديـم الاسـتجوابات وإثارة النقاش حـول قضايا الفسـاد المـالي والإداري في البـلاد، ولم يجـدِ نفعـاً قيـام بعض الصحـف الوطنية بالكتابـة علانيـة عن هـذه القضايا. وقد حفلـت التقارير السرّيـة التي بعثت بها

٥٩ التقريـر المقـدّم من قبل الخبيرين F. A. Hynes و H. D. Elvins ذو الرقم TAA/LIB/I, Rev. 2 المؤرّخ في ١٣/ ١١/ ١٩٥٧ نقلاً عن كتاب جون نورمان، ص ٤٩-٥٠.

٦٠ نشرت الصحف المحلية النصَّ الكامل لهذا البيان. انظر: خدوري، ص ٣٣٤-٣٣٥.

السـفارتان البريطانيـة والأمريكيـة في ليبيـا بالإشـارات المسـتفيضة حـول هذه القضايا.

ومن **أشـهر قضايا الفسـاد المالي والإداري** التي شاعت أخبارها خلال تلك الحقبة:

- قضايـا منـح امتيـازات عقـود التنقيـب عـن البـترول (خلال حكومـات مصطفى بن حليم وعبد المجيد كعبار ومحمد عثمان الصيد).
- قضيـة طريـق فـزان ١٩٥٨-١٩٦٠ (حكومـة عبـد المجيـد كعبار).
- قضية مدّ أنابيب مياه درنة/ طبرق ١٩٦٠ (حكومة عبد المجيد كعبار).
- قضية مدّ أنابيب مياه عين الدبّوسـية إلى المرج ١٩٦٢ (حكومة محمد عثمان الصيد).
- قضيـة المسـاكن الجاهـزة لمدينـة المـرج ١٩٦٣ (حكومة محمد عثمان الصيد).

ويمكـن إرجاع تفاقـم ظاهـرة **التدهور الإداري وانتشـار الفسـاد المالي** إلى الأسباب التالية:

١- النظام الاتحادي ذاته ووجود أربع حكومات (حكومة اتحادية + ثـلاث حكومـات ولائيـة)، ووجـود عاصمتـين للبلاد هما طرابلـس وبنغـازي، والـشروع في بناء عاصمة ثالثـة في مدينة البيضـاء، وتشـتت الإدارات والـوزارات بـين هـذه المـدن الثلاث.

٢- عـدم اسـتقرار الحكومـات لفترة معقولـة، فقد شـهدت هذه الحقبـة خمس وزارات وأكثـر مـن عـشرة تعديـلات وزارية،

فضــلاً عن عدم وجود ترتيبات إدارية وتقاليد تنظيمية تكفل استمراريّة العمل عند تغيير الوزارات والوزراء.

٣- وجـود الغـيرة والحساسـيات والمنافسـات الجهوية والقبليـة الشخصية.

٤- الإنفـاق الهائل نسـبياً منذ شروع شركات البـترول في التنقيب عن البترول في عام ١٩٥٦.

٥- ضعف الجهاز الإداري وندرة العناصر الوطنية المدرّبة الكفؤة في البلاد، واسـتغلال عدد من كبار المسؤولين لسمعة الملك، وما يحظـى به من احترام، في تمرير عدد من القرارات والمشروعات باسمه، ونسبتها زوراً إلى توجيهاته.

٦- الاعتـماد في بعـض الأحيان عـلى العصبيات القبليـة والجهوية في التنصّل من المسـؤولية عن الأعمال والقرارات والممارسـات الخاطئة التي تستوجب المحاسبة والمساءلة القانونية.

٧- الضعـف النسـبي للسـلطة الرقابيـة، متمثلة في مجلـس الأمَّة، والمجالس التشريعية، وفي الصحافة الوطنية.

وأيّاً ما كانت الأسباب لهذه الحالة، من تدهور الإدارة وانتشار الفساد المالي، فلا شـك أنَّها شكلت **معوّقاً إضافياً** أمام مسـيرة دولة الاستقلال، وجرَّت نتائج سلبية ووخيمة على أداء الجهاز الإداري برمَّته، وعلى النموِّ الاقتصادي في البلاد، وعلى الاستقرار السياسي فيها .. ويمكن تحديداً الإشارة إلى **النتائج التالية**:

(أ) على الرغم من أنَّ **الملك ووليّ عهده** ظلا بعيدين عن التورّط في الفسـاد المالي الذي انتشر خلال تلك الحقبة فمن المؤكد أنَّه نال من سـمعتهما في نظـر شريحة كبيرة من الليبيّـين، ذلك أنَّ عدداً مـن المورّطـين في هـذا الفسـاد هم مـن اختيار الملك (رؤسـاء وزارات) أو من حاشيته (أبناء الشلحي).

(ب) أسـهم التدهـور الإداري والفسـاد المـالي في **زعزعـة اسـتقرار**

الدولة، وليس أدل على ذلك من إقدام البرلمان الليبي لأوّل مرَّة في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٦٠ بسحب الثقة من حكومة عبد المجيد كعبار، بسبب قضية طريق فزان وما ثار حولها من اتهامات بالمحسوبية والفساد المالي والإداري.

(ج) أدّى التدهور الإداري والفساد المالي إلى **إهدار جزء من الأموال العامَّة**، وتعطيل تنفيذ عدد من المشروعات الإنمائية، الأمر الذي حرم الاقتصاد من فائدتها.

(د) أضعف انتشار الفساد المالي والإداري موقف الحكومات الليبية المختلفة في **مواجهة الحكومات الأجنبية المانحة للمساعدات المالية** والاقتصادية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كثيراً ما تعللت بموضوع انتشار الفساد كمسوّغ لتعطيل صرف مساعداتها، أو الامتناع عن الاستجابة لطلبات زيادتها.

(هـ) أدّى انتشار الفساد المالي والتدهور الإداري إلى **زيادة التذمّر والسخط الشعبي** على الحكومة.[٦١]

على أنَّه تجدر الإشارة إلى أنَّ حالات الفساد والرشوة التي برزت في سلوك وممارسات عدد من رجال هذه الحقبة لم تكن تشكّل - وعلى العكس ممّا كان سائداً في بقية دول المنطقة- نمطاً أو أسلوباً معتاداً للحياة وفي التعامل. كما أنَّ الممارسات الفاسدة كانت محصورة في عدد محدود جداً من رجال الإدارة العليا في الحكومة.[٦٢]

٦١ تضمَّنت الكلمة التحريرية التي ألقاها النائب البرلماني الأستاذ مصطفى بن عامر أمام البرلمان الليبي حول الميزانية العامَّة خلال جلسة البرلمان التي انعقدت يوم ٩/ ٤/ ١٩٥٥ إشارات كثيرة إلى هذه الظاهرة، كما تضمَّنت المذكرة التي قدَّمتها مجموعة من الشخصيات البرلمانية والوطنية إلى الملك إدريس بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ عدداً من المطالب يتعلق أحدها بوضع نهاية لظاهرة انتشار الفساد المالي والتدهور الإداري. انظر: المغيربي، **وثائق جمعية عمر المختار**..

٦٢ انظر: J. A. Allan، ص ١٣٢.

إخفـاقات في المجال الاقتصادي

وُصـف أداء حكومـات هذه الحقبـة في المجال الاقتصادي والمـالي **بالتخبّط والعجـز والفـوضى وغيـاب التنسـيق وافتقـاد النظـرة البعيـدة المـدى وغلبـة الاعتبارات الجهويـة والقبلية الضيقة.**[٦٣] ويمكن تلخيـص أهم إخفاقات الحقبة غير النفطية في هذا المجال بالآتي:

(١) **عجزت حكومات هذه الحقبة عن إنفاق الأموال التي حصلت عليهـا من المسـاعدات الأجنبية على المشروعـات الإنمائية** التي كانـت البـلاد في أمـسِّ الحاجـة إليها. وعلى سـبيل المثـال بلغ مجموع ما تسلمته الحكومة الليبية من مساعدات أجنبية خلال الفـترة ما بين عامـي ١٩٥٠ و١٩٦٠ نحـو **(٥٨)** مليون جنيه ليبـي، أو ما يعادل **(١٦٣)** مليون دولار أمريكي، ومع ذلك لم تتمكن من إنفاق سوى نحو **(٣٣)** مليون جنيه ليبي وما يعادل نحو **(٩٢)** مليون دولار أمريكي. لقد عزيت هذه الظاهرة إلى **ضعف القدرة الاستيعابية للاقتـصاد الليـــبي**، وتلك حقيقة لا جدال فيها، غير أنَّه ممّا لا شـك فيه أيضـاً أنّ حرمان الاقتصاد الوطنـي من تلك الأمـوال يرجع إلى **غياب الكفـاءة الإدارية، وضعف التنسـيق** بين مختلف الأجهزة المعنية، على النحو الذي أشار إليه تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(٢) عـلى الرغـم مـن ارتفاع **إجمـالي الدخـل القومي** خـلال الفترة مـا بـين عامـي ١٩٥٠ و١٩٦١ نحو **خمس مـرات**، من **(١٥)**

---

٦٣ يراجـع عـلى الخصوص الدراسـات التي أعدَّها قسـم البحوث الاقتصادية بالبنـك الوطني الليبـي، وتقارير البنك السـنوية، وتقريـر بعثة البنك الدولي للإنشـاء والتعمـير (١٩٦٠) وكتابا الدكتور علي أحمد عتيقـة والدكتور راؤول فارلي المشـار إليهما سـابقاً، ورسالة الدكتوراه للمستر ويليام ويدلي (غير منشورة، جامعة كولومبيا، ١٩٧١) وكتاب J. A. Allan.

مليـون جنيـه ليبي إلى نحو (٧٠) مليون جنيـه ليبي، كما ترتب على ذلك زيادة **متوسط دخل الفرد** السنوي من (١٥) جنيهاً في عـام ١٩٥٠ إلى نحـو (٥٠) جنيهاً في عام ١٩٦٠. غير أنَّ هذه الزيـادة في الدخل القومـي **لم تصاحبها زيادة حقيقية في التطور الاقتصادي للبلاد.**

(٣) صاحب شروع **شركات البترول** في عمليات التنقيب في البلاد منـذ عام ١٩٥٦ إنفاق جزءٍ من مصروفاتها في السـوق الليبية، ممّا أدّى إلى أن تأخذ **ظاهرة التفاوت بين دخول الليبيّين شـكلاً صارخاً وكريها.** ذلك أنَّ إنفاق هذه الشركات **تركز في مدينتي طرابلـس وبنغـازي،** وجلب معه سيولة نقدية زائـدة تحوّلت إلى زيـادة في الطلب على السـلع والخدمات فيهـما، ممّا أدّى إلى اجتـذاب اليد العاملة من الأرياف إلى هاتين المدينتين، كما أدّى مـن جهة أخـرى إلى تكوين **وتجمّـع رأس المال لـدى فئة قليلة** مـن الأجانب والليبيّـين ممّن كانت لديهم القدرة والاسـتعداد للاسـتجابة للحركـة التجاريـة الناجمـة عـن دخـل الشركات البتروليـة في الأسـواق الليبية. وعلى الرغم مـن أنَّ هذه الحالة قـد أدَّت إلى ارتفاع دخول الغالبيـة العظمى من الليبيّين، فإنَّها أدَّت إلى حدوث **تفاوت كبير في دخولهم** وسوء توزيع للدخل بينهـم لأنَّ قلـة قليلة منهم[٦٤] أخذت تزداد ثـراءً بسرعة كبيرة، على حين بقيت الأغلبية السـاحقة منهم تزداد فقراً نسـبياً. ولم يسـجّل لحكومات هـذه الحقبة إلا القليل مـن الجهود في مجال تصحيـح هـذه الحالـة مـن التفـاوت والاختـلال بـين دخول المواطنين، وفي مجال تقريب وتقليل حدّة درجته وسرعته.

(٤) **أدَّت التغيـيرات السريعـة والمفاجئـة في الدخـول والأسـعار** (بسـبب الإنفاق الحكومي وإنفاق شركات البترول والإنفاق

---

٦٤ انحـصرت هـذه الفئـة في عـدد من الليبيّـين والأجانـب الذين يعملـون في التجارة وسـوق العقـارات والمقاولات والسمسرة، وربما في التجارة باليد العاملة. عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩.

العسكري الأجنبي) إلى بداية سلسلة من التغيّرات في العلاقات الاقتصادية التي كان لها أكبر الأثر على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وكان من أخطر النتائج التي ترتبت على هذه الحالة **ارتفاع الأسعار بشكل سريع ومفاجئ**، إذ بلغ متوسط الزيادة السنوية في الأسعار حوالي ٨٪ خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٠.[٦٥] ونبَّهت إلى هذه الظاهرة الدراسة التي أعدّتها إدارة البحوث بالبنك الوطني الليبي في مارس/ آذار ١٩٦١ بعنوان "**التضخّم في ليبيا**"، وقد اقتصرت **الإجراءات** التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في تلك الحقبة، من أجل كبح جماح التضخّم، على مجرّد تشريعات ولوائح التسعيرة الإجبارية، مع التوسّع في تحرير الاستيراد (من أجل زيادة المعروض من السلع والمواد لمواجهة الطلب عليها).

(٥) بقدر ما كانت **السيولة التي طرأت على الاقتصاد الليبي** بسبب زيادة الإنفاق العام (الحكومي) والخاص (شركات البترول والإنفاق العسكري الأجنبي ونفقات أجهزة ومكاتب الأمم المتحدة) ضرورية لهذا الاقتصاد، فإنَّها بما أحدثته من ارتفاع هائل في الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، كانت البداية في **إخلال التوازن بين قطاعاته المختلفة وبين النمو في المدن والقرى**. ومن الواضح أنَّ الحكومات المتعاقبة قد عجزت عن كبح جماح هذا الاختلال وعن إعادة التوازن لدرجة النمو **بين مختلف قطاعات الاقتصاد وبين المدن والأرياف**.

(٦) شكلت **الزراعة وتربية الحيوانات** القاعدة الرئيسية والأساسية للاقتصاد الليبي. فقد كانت الزراعة تستوعب نحو ٨٠٪ من سكان البلاد، كما كانت المنتجات الزراعية تشكل نحو ٩٣٪

---

٦٥ تعدّ المراجع الاقتصادية يومذاك نسبة ٣٪ معدلاً مقبولاً للزيادة السنوية في الأسعار ولا تدعو للقلق والانزعاج.

مـن الإنتـاج القومي.[٦٦] وقد كشـف التقرير الـذي أعدّته بعثة البنـك الدولي للإنشـاء والتعمـير (١٩٦٠) أنَّ الزراعة في ليبيا كانـت تعاني من جملـة من **المشـاكل** (تفتيت الملكيـة الزراعية، قلّة التسـهيلات الائتمانية للمزارعين، انعدام الخبرة بالوسائل الحديثة في الزراعة وتربية المواشي، مشكلة التسويق، اضطراب وضعـف التنظيـم الحكومـي للأجهـزة المختصّـة بالزراعـة). وفضلاً عن ذلك نشـأ في البلاد، منذ دخـول شركات التنقيب عن البترول وبدء نشـاطها فيها، **وضـع مضاد للتنمية الزراعية** كان من أبرز معالمه:

- انسـحاب **اليد العاملة** وهجرتهـا بأعداد كبيرة من الريف إلى المـدن الرئيسـية،[٦٧] ممّـا أدَّى إلى انخفـاض الإنتـاج الزراعي في المناطق التي خسرت تلك اليد العاملة.
- انـصراف **رأس المال** عن الاسـتثمار في الزراعـة بحثاً عن فرص استثمار ذات عائد سريع وعال ومضمون، ولاسيما في مجالات التجارة والعقارات.
- زيادة **تكلفة الإنتاج** في القطاع الزراعي.

وعـلى الرغـم مـن أنَّ الحكومـة (وزارة محمـد عثـمان الصيد) اسـتحدثت في عـام ١٩٦١ (بنـاءً عـلى توصيـة البنـك الدولي للإنشـاء والتعمـير) **وزارة اتحادية للزراعة**، تعبـيراً من جانبها عـن اهتمامها بهـذا القطاع، فإنَّ هذه الخطـوة لم تغيّر من حقيقة **موقـف حكومـات الحقبة غير النفطيـة ومن أنَّه اتسـم بانعدام الوعـي وباللامبالاة، الأمر الـذي أدَّى إلى اضمحلال وتدهور أوضاع الزراعة حتى نهاية هذه الحقبة.**

٦٦ رسـالة ماجسـتير لحسـين الزقعـار بعنـوان *The Libyan Oil Industry and its Role in the National Economy*، جامعة واشنطن دي سي، ١٩٧٠، ص ٦٨.

٦٧ انخفضت نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان من ٨٠٪ عام ١٩٥٤ إلى نحو ٧٠٪ في عام ١٩٥٨ إلى نحو ٥٠٪ في عام ١٩٦٢.

(٧) كانـت **الصناعة** غداة الاسـتقلال في حالة متردّية، وعلى الرغم مـن ضعـف الإمكانـات الفنيـة والمادية التـي كان بمقـدور حكومـات الاسـتقلال أن تقدّمهـا للصناعة وحركـة التصنيع خـلال هذه الحقبـة، يلاحظ أنَّ درجـة الاهتمام التـي أظهرتها الأجهـزة الحكومية بهذا القطاع كانـت **بالغة التدنّي والضعف،** فلـم يتجـاوز إجمـالي الإنفاق عليـه خلال السـنوات ١٩٥٤- ١٩٥٦ مبلـغ (**٢٠**) ألـف جنيه ليبـي، أمَّا في عـام **١٩٦٢** فلم يتجـاوز مبلغ (**١٣٨**) ألف جنيه ليبي. وفضلاً عن ذلك مرَّت سـنوات هذه الحقبة بكاملها دون أن يتمَّ إجراء **مسـح صناعي شامل بالبلاد.**

(٨) عـلى الرغم من صـوّر الاهتمام المتعدّدة التـي أبدتها حكومات هـذه الحقبة **باليد العاملة،** والتـي تمثلت في إصدار مجموعة من التشريعات التي حمت حقـوق العمال، وفي الخدمات التعليمية والصحيـة والاجتماعيـة التي وفرتهـا لهذا القطاع، فقد شـاب أداء الحكومـات المتعاقبـة خلال هذه الحقبـة العديد من أوجه القصور كان من بينها:

* لم يـراع **التخطيـط التعليمي** احتياجـات الدولة وخططها الإنمائية الحاضرة والمستقبلية، للتعليم الفني والحرفي.

* تركـت هذه الحكومـات اليد العاملـة - بالكامل تقريباً- **تحت رحمة تأثيرات البترول.**

* وقفـت هـذه الحكومـات موقفاً سـلبياً من **ظاهـرة نزوح المواطنـين من الدواخـل إلى المدن** السـاحلية، الأمر الذي أدَّى إلى ازدحـام المـدن، وزيـادة الضغـط عـلى مرافـق الإسكان والمرافق العامة والخدمات التعليمية والصحية، مع ما صاحبه من مشـاكل اجتماعية باهظة التكلفة، ومن تأثيرات سلبية على قطاع الزراعة.

* فتـح باب **التوظيف أمام أعداد كبيرة من العمال غير المهرة في الدوائر والأجهزة الرسـمية كخفراء ومباشرين وعمال غير منتجين.**

إنجـــــازات

لا شـك في أنَّ نجـاح حكومـات الحقبة غـير النفطية في المحافظـة على دولة الاسـتقلال متماسكة متحدة يُعدّ إنجازاً في حدِّ ذاته، فلم يكن أحد يراهن على أن يتحقـق ذلك الأمر في ظل الصعوبات والأخطار التي صاحبت ولادتها، وظلت تحيـط بها، وتتهـدّد وجودها واسـتمرار بقائهـا "**إنَّ الكثيرين مـن المراقبين وقت الاسـتقلال نظروا إلى هذه الدولة الناشئة، بعاهلها المسنّ وشعبها الممزّق ودخلها الهزيل، فلم يروا في طريق مستقبلها غير المحن والكوارث** ..".[٦٨]

وعـلى الرغم من **المعوّقات** الموروثة والطارئة، و**المعوقات** الذاتية والخارجية المتواصلـة، و**الأزمات** التي صنعتها أو فرضت عليهـا، و**الإخفاقات** التي منيت بها أحياناً، اسـتطاعت حكومات تلك الحقبة أن تحقق **إنجازات** باهرة، بمقاييس ذلـك العـصر وكل عصر، ليس بمقـدور منصف أن يتجاهلها أو يتناسـاها، ولا يملك إلا أن يعترف بها ويذكرها لتلك الحقبة ورجالاتها. من ذلك:

١- احـترام رجـال الدولـة، وعـلى رأسـهم الملـك، **للدسـتور** وأحكامـه، وعـدم تعطيلـه، وحرصهـم على مبـادئ الشرعية الدسـتورية وسـيادة القانـون والفصـل بين السـلطات، وعلى استقلالية القضاء ونزاهته.[٦٩]

٢- اسـتكمال **البنيان التشريعي** للدولة واستصدار القوانين المنظمة لشؤون الدولة ونظمها ولعلاقات المواطنين ومعاملاتهم.

٣- اسـتكمال **البنيـان القضائـي والإداري والتنظيمـي** للدولة من خلال استحداث مختلف الوزارات[٧٠] والهيئات[٧١] والمؤسسات،

---

٦٨ دي كاندول، ص ١١٩.

٦٩ راجع ما ورد في مبحث "في مجال الحريات والحقوق الأساسية" من هذا الفصل.

٧٠ جـرى إنشـاء وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية عـام ١٩٦٠، ووزارات الزراعة والصناعة وشـؤون البترول عام ١٩٦١، ووزارة الداخلية في أواخر عام ١٩٦٢، ووزارة التخطيط والتنمية في مطلع عام ١٩٦٣.

٧١ جرى إنشاء لجنة البترول عام ١٩٥٥، ومجلس الإعمار عام ١٩٥٦.

من ذلك إنشاء المحكمة الاتحادية العليا (١٩٥٣)، والجامعة الليبية (١٩٥٥)، والبنك الوطني الليبي (١٩٥٥)، والبنك الزراعي الوطني (١٩٥٥)، والكلية العسكرية الملكية (١٩٥٧)، والمؤسسة العامة للتأمين الاجتماعي (١٩٥٨)، والجامعة الإسلامية (١٩٦١).

٤- بذل الجهود المتواصلة، والنجاح في تأمين **الأموال** اللازمة من **مصادر خارجية** في شكل مساعدات مالية لسدّ عجز الموارد الذاتية للدولة عن تغطية نفقاتها (فضلاً عن مساعدات أخرى فنية وعينية وعسكرية). ولا يخفى أنَّ حصول ليبيا على هذه المساعدات تمَّ خلال حقبة لم تكن فيها الأموال متاحة بسخاء،[٧٢] ولم يكن حجم التعاون الاقتصادي الدولي قد بلغ القدر الذي وصله في العقود التالية، كما لم يكن التعاون العربي في المجالات المالية والاقتصادية قد بلغ قدراً يمكن التعويل عليه. وقد تحقق هذا الإنجاز رغم صيحات اليأس التي كانت تتردّد على لسان مختلف الخبراء بشأن مستقبل ليبيا الاقتصادي.

٥- جرى إدخال **جميع إيرادات الدولة الذاتية والخارجية إلى الخزانة العامة**، كما جرى التصرّف في هذه الأموال وإنفاقها بموجب قوانين أقرّتها السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي النواب والشيوخ. وعموماً جرى إحاطة التصرّف في المال العام، جباية وإنفاقاً، بجملة من الإجراءات والضوابط والترتيبات التي من شأنها المحافظة عليه.[٧٣]

٦- لم تتوانَ ولم تتردّد الحكومات المتعاقبة في الاستعانة **بالخبرات غير الليبية**، وفي مقدّمتها الخبرات العربية، لسدّ النقص في الكفاءات والعناصر الوطنية المدرّبة في شتى المجالات.[٧٤]

---

٧٢ راجع ما أشرنا إليه آنفاً بشأن شحّ الدول المانحة للمساعدات. ويلاحظ أنَّ الحصول على هذه الأموال لم يكن دوماً مؤكداً ولا مضموناً، إذ كان يتوقف على أوضاع وسياسات الدول المانحة. راجع J. A. Allan، ص ٧٤.

٧٣ وردت هذه الإجراءات والضوابط بشكل مجمل في صلب الدستور (المواد من ١٥٩ إلى ١٧٢) وجرى تفصيلها في القوانين واللوائح المالية التي صدرت لاحقاً.

٧٤ راجع ما ورد تحت مبحث "في مواجهة نقص الخبرات الوطنية" من هذا الفصل.

٧- الشروع منذ مرحلة مبكرة في بناء **القوات المسلحة الليبية،** وفيما بعد استحداث نواة للقوات البحرية والجوية والاهتمام **بتسليحها،** مع تجنّب أن يتمَّ ذلك على حساب احتياجات الدولة الأساسية الأخرى، وإرسال **البعثات الدراسية العسكرية** إلى مصر والعراق وتركيا، فضلاً عن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان وإيطاليا.

٨- الاهتمام **بالتعليم** في جميع مراحله، وإغداق الإنفاق عليه، وتعدّ النهضة التعليمية التي شهدتها ليبيا خلال تلك الحقبة حالة غير مسبوقة على مستوى معظم الدول العربية والدول النامية.[٧٥] وقد ارتفع إجمالي الإنفاق السنوي على التعليم من (٥٩٩) ألف جنيه في العام المالي ٥٠/ ١٩٥١ إلى مبلغ (٤٦٦, ٥) ألف جنيه في العام المالي ٦٢/ ١٩٦٣.

٩- حظيت **الخدمات الصحية** هي أيضاً باهتمام خاص من حكومات هذه الحقبة. وقد ارتفع إجمالي الإنفاق على الصحة العامة في الميزانية العامة من (**٤٥٧**) ألف جنيه في العام المالي ٥٢/ ١٩٥٣ إلى (**٩, ٢**) مليون جنيه في العام المالي ٦٢/ ١٩٦٣. وبلغ إجمالي ما تَّم إنفاقه على هذا القطاع حتى نهاية هذه الحقبة نحو (**٦, ١٥**) مليون جنيه أي ما يعادل ٤, ٧٪ من إجمالي الإنفاق العام. ويجسّد الجدول التالي كيف أنَّ الخدمات الصحية في ليبيا (على الأقل من الناحية العددية) أصبحت مع نهاية عام ١٩٦٠ في وضع أفضل مما كانت عليه نظيراتها في عدد من الدول العربية.

٧٥ راجع ما ورد تحت مبحث "في مواجهة نقص الخبرات الوطنية" من هذا الفصل.

جدول يبيّن عدد المواطنين مقابل كل طبيب ومصحة وسرير في ليبيا
وبعض الدول العربية خلال عام ١٩٦٠ [٧٦]

الدولة	عدد المواطنين مقابل كل طبيب	عدد المواطنين مقابل كل مصحَّة	عدد المواطنين مقابل كل سرير
ليبيا	٤,٤٠٠	١٢٢٠	٣٠٠
السعودية	١٣,٠٠٠	٧٢٧٠	١,٥٨٠
تونس	١٠,٠٠٠	–	٣٦٠
مصر	٢,٥٠٠	٢٧٣٠	٥٠٠
العراق	٤,٩٠٠	٧,٢٠٠	٥٠٠
الشرق الأوسط	٤,٢٩٨	٢,٧٩٧	٥١٤

١٠- بذلت حكومات هذه الحقبة جهوداً متواصلة وناجحة في معركة اكتشاف **البترول الليبي**، وفي العمل على زيادة عائدات البلاد من هذا المورد، وضمان اعتبار هذه الثروة ملكاً لكامل الشعب الليبي، وأيلولة هذه العائدات إلى الخزانة العامة.[٧٧] كما عملت هذه الحكومات على تخصيص حصة مناسبة من هذه العائدات للإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.[٧٨]

٧٦ المصدر. *World Tables*. Published by The World Bank. Washington D. C., 1976. ومن الواضح أنَّه كلما انخفض عدد المواطنين مقابل كل طبيب ومصحة وسرير عدّ ذلك مؤشراً على تقدم الخدمات الصحية.

٧٧ جرى تحقيق ذلك من خلال قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ الذي صدر به مرسوم ملكي في ٢١/ ٤/ ١٩٥٥ وهو القانون الذي عدّ الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط والعالم الثالث، وقد استكمل ذلك بالتعديلات التي أدخلت على هذا القانون في عام ١٩٦١.

٧٨ أصدرت حكومة عبد المجيد كعبار في ١٩/ ٧/ ١٩٥٨ القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٨ الذي أوجب تخصيص ٧٠٪ من عائدات البترول الليبي على مشروعات وبرامج التنمية.

١١- حرصت حكومات هذه الحقبة، رغم ندرة مواردها المالية، على تكوين **احتياطي متنام من العملات الأجنبية والذهب،** كغطاء لعملتها المصدّرة. وقد بدأت هذه الاحتياطيات في الارتفاع منذ عام ١٩٥١ بسبب دخول شركات البترول مرحلة التنقيب والاستكشاف (وأصبحت مصروفاتها تشكل مصدراً مهماً للعملة الأجنبية). كما دخل "**الذهب**" ضمن هذا الاحتياطي منذ عام ١٩٥٩. وقد بلغ إجمالي الاحتياطي في عام ١٩٦٣ نحو (**٢٤**) مليون جنيه ليبي. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ما ورد على لسان المستر Robert L. Bernson مدير بعثة العمليات الأمريكية بليبيا أثناء لقائه التوديعي بالملك إدريس بطرابلس يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١، ما ترجمته:

"... إنَّ العملة الليبية الموجودة في التداول مغطاة بنحو **١٢٥٪** من قيمتها بالعملات الأجنبية، وهذا يشكل أكبر غطاء من العملات الصعبة لأيّة عملة مصدّرة في العالم. وفي رأيي، أنّه ليس من الضروري تغطية العملة الليبية بهذا الشكل وإلى هذا الحد. ومن المعتاد في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية، وفي عدد آخر من بلدان العالم الحر، أن يُكتفى بتوفير غطاءٍ للعملة المصدّرة من العملات الصعبة (الأجنبية) يتراوح بين **٣٠٪** و**٤٠٪** من قيمتها. فإذا قامت ليبيا بالشيء نفسه فسيكون لديها أموال إضافية يمكن لوزارة الخزانة استخدامها ..".[٧٩]

١٢- حرصت حكومات هذه الحقبة على توطيد **التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية** والاستفادة من خبراتها وتوصياتها. من ذلك، تعاونها مع منظمة **اليونسكو في** عدّة مشروعات،

٧٩ التقرير السرّي المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بشأن تلك المقابلة المؤرّخ في ١١/ ٢/ ١٩٦١ ذو الرقم الإشاري (٣٤٣) الملف المركزي للخارجية الأمريكية 873.00/2-1161.

من بينها إنشـاء **كلية الدراسـات الفنية العليـا** في طرابلس عام ١٩٦١، ومنهـا تجربـة محو الأمّيـة في فزان. بل ذهبـت إلى حدّ أخـذ المبـادرة والطلـب إلى **البنـك الـدولي للإنشـاء والتعمير** القيام بمسـح شامل للاقتصاد الليبي (تمّت الدراسة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩).[٨٠] ومـن المنظـمات الدوليـة الأخـرى التـي اسـتعانت بها تلك الحكومات **منظمة العمـل الدولية ومنظمة الأغذيـة والزراعـة** – الفـاو. كما قامـت في إطار هـذا التعاون الدولي بإجراء **الإحصاء السكاني** الشامل عام ١٩٥٤ و**التعداد الزراعي** عام ١٩٦٠، وعدّت هذه الإحصاءات خطوات هامّة عـلى طريق توفـير البيانـات والمعلومات الإحصائيـة بوصفها أحد المتطلبات الضرورية لأيّة دولة عصرية.

١٣- مع اقـتراب هذه الحقبة على الانتهاء، شرعـت الحكومة الليبية (حكومـة محمـد عثمان الصيـد)، بنـاءً عـلى توجيهـات الملك إدريـس، في **التخلص التدريجي من النظام الاتحـادي** بإصدار جملـة من القوانـين بدءاً مـن ٧/ ١٢/ ١٩٦٢ جـرى بموجبها تعديـل عدد من مواد دسـتور ١٩٥١ المتعلقـة بنظام الحكم في الولايـات. وقد اعتبرت هذه القوانـين خطوة هامّة على طريق الإصلاح السياسي والإداري وتحقيق الوحدة الشاملة للبلاد.

٨٠ نُـشر تقريـر بعثـة البنـك الـدولي في عـام ١٩٦٠، وكانـت التوصيـات الـواردة بـه أسـاس الإصلاحـات الإدارية والاقتصادية التي قامت بها الحكومات الليبية منذ ذاك اليوم.

في مجـال الحرِّيات والحقوق الأساسية

من المعروف أنَّ الحرّيات والحقوق الأساسـية للمواطنين في المنطقة العربية (ولاسـيما الـدول المجـاورة لليبيـا شرقـاً وغربـاً) تعرَّضـت خلال تلـك الحقبة لانتهـاكات بشـعة ومتواصلة من قبـل حكوماتها وحكامها. وكان من السـمات البارزة للحياة السياسـية في ظل نظم المنطقة يومذاك تعطيل الدساتير وإلغاؤها، وانتشـار الاعتقالات التعسّـفية وتعذيب المعتقلين، ومصادرة الحرّيات، وتأميم الصحافـة، ومنـع قيام الأحـزاب والجمعيـات، وهيمنة فكرة التنظيم السـياسي الواحـد أو الحـزب الواحد (الاتحاد الاشـتراكي العربي في **مصر**، والحزب الحر الدستوري في **تونس**، وجبهة التحرير الوطني في **الجزائر**).

ومـع ذلـك يمكن القـول إنَّ حكومـات العهـد الملكي خلال تلـك الحقبة اسـتطاعت أن تتجنَّـب الوقـوع في تلـك الممارسـات، و**حفظـت لمواطنيهـا قدراً كبـيراً مـن الحريات والحقوق الأساسـية**. وليـس من قبيـل المبالغة الادّعـاء بأنَّ أداء حكومات تلك الحقبة في مجال حقوق الإنسـان كان متميّزاً وجديراً بالتقدير والاعتبار، رغم عدم خلّوه من الهنات والتجاوزات وبعض الانتهاكات، وذلك كما يتضح من الإشارات التالية:

١- أظهـرت ممارسـات جميـع المسـؤولين، وفي مقدّمتهـم الملـك إدريس، في مجملها، **احتراماً للدسـتور**[٨١] ونزولاً عند أحكامه، ولم يجرِ تعطيل الدستور ولو مرَّة واحدة طوال هذه الحقبة.

٢- سـارعت الحكومـات المتعاقبـة إلى إصدار **القوانـين** التي نصَّ عليهـا الدسـتور أو أحـال إليهـا، مـن ذلـك: قانـون العمـل لسـنة ١٩٥١ وتعديلاتـه، قانون المحكمة العليا لسـنة ١٩٥٣

---

٨١ خصَّص الدسـتور الليبي لعام ١٩٥١ جميع مواد الفصل الثاني منه [المواد من رقم (٨) إلى رقم (٣٥)] لما أطلق عليه "حقوق الشعب"، كما خصّص المواد (١٨٩ و١٩٠ و ١٩١) منه لحقوق اللاجئين السياسيين والأجانب المقيمين في ليبيا، وخصّص المادة (١٩٢) منه للأحوال الشخصية لغير المسلمين.

وتعديلاتـه، قانـون حالـة الطـوارئ لسـنة ١٩٥٥، قانـون الأحـكام العرفيـة لسـنة ١٩٥٥، قانـون تنظيـم الاجتماعـات العامـة والمظاهـرات لسـنة ١٩٥٦، وقانون المطبوعات لسـنة ١٩٥٩ وتعديلاته.

وفضـلاً عـن ذلـك، تجـدر الإشـارة إلى **الحقائق التالية** بشـأن واقـع حقوق الإنسان الليبي خلال تلك الحقبة:

- لم يجرِ طوال هذه الحقبة تشـكيل **أيّة محكمة اسـتثنائية مدنية أو عسكرية.**

- لم يجرِ طوال هذه الحقبة اعتقال أيّ مواطن أو احتجازه **عن غير طريـق النيابة العامة**، ولم يكن هناك تعـدّد للجهات القضائية، عادية واستثنائية، سياسية وغير سياسية.

- لم يثبت قيام السلطات **بتعذيب** أيّ معتقل أو سجين.

- عـلى الرغـم مـن إلقاء السـلطات خـلال تلك الحقبـة القبض على عدد من المواطنين (المدنيين والعسـكريين) بتهمة الإعداد لقلب نظام الحكم، فقد تمَّ اعتقالهم جميعاً **في إطار القانون**، كما **لم يتعرّضوا للتعذيب**، أو لأيّة معاملة مهينة، كما جرت محاكمتهم جميعـاً أمـام محاكم عاديـة أصـدرت بحقهم أحكاماً بالسـجن لبضـع سـنوات، وأفرِج عنهـم جميعاً قبـل انقضـاء مدّتها، كما جرى تشـكيل لجان لتسـوية أوضاعهـم الدراسـية والوظيفية فور إطلاق سراحهم.

- لم يحـدث طوال سـنوات هذه الحقبـة قيام السـلطات بقتل أيّ مواطـن عـن **عمـد وترصّـد**، سـواء بالاغتيـال والتصفيـة أو تحت التعذيـب. وتؤكد التقارير أنّ **حوادث القتل** التي وقعت خـلال الأشـهر الأولى لحصـول البـلاد عـلى اسـتقلالها (يوم ٢١/ ٢/ ١٩٥٢) أثنـاء المظاهـرات التـي شـهدتها بعض مدن

ولايـة طرابلـس، احتجاجاً على نتائـج أول انتخابات برلمانية، تمّت **بطريق الخطأ ودون تعمّد.**

- لم تعرف هذه الحقبة حالة واحدة من حالات **الاختفاء القسري** لمواطن من مواطنيها.

ومـن المواقـف التـي لا ينبغي أن تنسـى لحكومـات النظام الملكـي في تلك الحقبة إيواؤها **لعدد من اللاجئين السياسيين العرب،** ورفضها لطلبات تسليمهم مـن قبـل دولهم، كما حدث مـع **اللاجئ التونـسي** صالح بن يوسـف (١٩٥٦)، وكـما حدث مع عدد من **اللاجئين المصريين** كان مـن أبرزهم الدكتور محمود أبو السعود والدكتور علي نشأت.[٨٢]

٨٢ هـذا بالإضافـة إلى المصريـين الثلاثة الذيـن لجأوا إلى برقة خلال شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٤٩ أيام "إمـارة برقة" وبقوا في حماية ليبيا بعد حصولها على اسـتقلالها وهم: عز الدين إبراهيم، ومحمود يونس الشربيني، وجلال الدين إبراهيم سعدة.

الحرّيـة والمشاركة السياسية

وقعت في عدد من مدن ولاية طرابلس (مصراته وترهونة والزاوية وصبراته، فضلاً عن مدينة طرابلس ذاتها)، كما سلفت الإشارة،[٨٣] مظاهرات صاخبة من قبل أنصار **حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي**، احتجاجاً على نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى فور الإعلان عنها في ٢١/ ٢/ ١٩٥٢. وقد اصطدمت الشرطة بالمتظاهرين مّما أدّى إلى مقتل (١٧) متظاهراً وجرح نحو (٢٠٠) منهم. وقامت السلطات على الفور باعتقال الزعماء الرئيسيّين في الحزب، كما تمّ نفي رئيس الحزب **بشير السعداوي** إلى خارج ليبيا يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٥٢ بحجّة أنّه كان يحمل جواز سفر غير ليبي.[٨٤]

ولم تكتفِ حكومة المنتصر بهذه الإجراءات، فقامت بإصدار **قرار إداري يمنع النشاط الحزبي ويحظر تشكيل الأحزاب السياسية في البلاد**. ومنذ ذلك التاريخ حتى نهاية هذه الحقبة (وفي الواقع حتى نهاية العهد الملكي) **لم تتشكّل في ليبيا أيّة أحزاب سياسية علنية**. وبسبب هذه الحقيقة المؤسفة درج الكتاب الذين تناولوا النظام الملكي حتى الآن على اتهامه بالقمع والاستبداد السياسي وحرمان الشعب الليبي من الحرية والمشاركة السياسية. وفي اعتقادنا إنَّ هناك مبالغة كبيرة في هذا الأمر، ليس فقط من منظور ما كان سائداً في المنطقة من قمع وكبت واستبداد، ولكن من خلال النظر الموضوعي في سياسات النظام الملكي وممارساته في هذا المجال أيضاً. صحيح أنَّ حرمان القوى الوطنية والسياسية من تشكيل أحزاب تعبّر عن رؤاها وتصوّراتها يعدّ مثلبة ونقيصة للنظام الملكي في هذا الشأن إلا أنَّ هذا لا يعني إطلاقاً أنَّ الشعب الليبي لم يكن يتمتع بقدر كبير من الحرية السياسية، أو أنّه حُرم من المشاركة السياسية حرماناً فاحشاً.

---

٨٣ الفصل الأول "حكومة محمود المنتصر .. البداية الصعبة" في المجلد الثاني من هذا الكتاب.

٨٤ تردّد أنَّ بشير السعداوي كان ينوي، فور حصول حزب المؤتمر الوطني على أغلبية برلمانية، أن يقوم بتعديل الدستور وإلغاء النظام الاتحادي الذي كان يعارضه أشدّ المعارضة، كما انتشرت إشاعات بأنه كان يفكر في القضاء على النظام الملكي. انظر: خدوري، ص ٢٥١.

(أ) الصحـافة [85]

في الوقت الذي كانت فيه الصحافة مكبَّلة ومؤمّمة على امتداد معظم الأقطار العربيـة، عـدا **لبنان**، كانـت نظيرتها في ليبيـا الملكية خلال تلك الحقبـة تعيش ما يمكن أن يوصَف بحالة من الازدهار النسبي، كما كانت الصحافة تتمتع بهامش واسـع مـن حرية النـشر والتعبـير. ولم تكـن الصحافة يومـذاك تعاني مـن "قلم الرقيـب" بقدر ما كانت تعاني من الأمّية المتفشّـية بـين الليبيّين ومن عزوفهم عن القراءة وعدم الإقبال عليها.

وقد بلغ **عدد الصحف** التي صدرت خلال تلك الحقبة (**٢٠**) جريدة ومجلة يومية وأسـبوعية وشـهرية، منها اثنتان فقط مملوكتان للحكومـة، أمَّا البقية فهي ذات ملكيـة خاصّـة، إمَّا لمواطنـين، وإما للروابـط والنقابات الحـرّة، فضلاً عن مجلتـين فصليتـين، إحداهمـا تصـدر عن جامعـة السـيد محمد بن علي السـنوسي الإسلامية، والأخرى عن المفوضية العامة للكشاف الليبي.

كانـت "**المسـاحة المحظورة**" أمـام تلك الصحـف محدودة للغايـة، وتكاد تنحـصر في المسـائل ذات الحساسـية الخاصة جـداً والمتعلقـة بالنظـام أو بالأمن القومي، كما كان من المحظورات استخدام تلك الصحف منابر للترويج لأفكار تصطـدم بعقيـدة الأمَّة ومقدّسـاتها. وقد عرفت صحافـة تلك الحقبـة كتّاباً من مختلف التوجّهات الفكرية، ومن المعروفين بميولهم الحزبية الإسلامية واليسارية والقومية.

ومن يطالع صحافة تلك الحقبة يلاحظ أنّها انهمكت بقوة واندفاع في توجيه انتقاداتها الشـديدة واللاذعة إلى عدد من الموضوعات الحساسّة، مثل المعاهدات والقواعد الأجنبية، ودور رجال برنامج النقطة الرابعة الأمريكي، ودور الهيئات الأجنبية (الأمريكية والبريطانية) ودور الخبراء والمستشارين الأجانب وشركات البـترول، فضـلاً عن الخـوض الناقد في قضايا الفسـاد الإداري والمـالي (كقضية طريق فزان) وممارسات كثيرين من رجال النظام.

ولا يملـك المـرء وهو يطالع تلـك الصحف إلا أن يلاحظ المسـاحة الهائلة التـي خصّصـت من صفحاتها لنـصرة القضايا القومية والإفريقية والإسـلامية،

٨٥ راجع مبحث "الصحافة الوطنية" في الفصل السابق "حكومة الصيد .. تنامي الصراع الداخلي".

وعـلى رأسـها القضية الفلسـطينية، والثـورة الجزائرية، واسـتقلال دول المغرب العربي وقضية التحرر من الاستعمار في القارة الإفريقية والخليج العربي.

(ب) التجـربة البرلمانية

مـرَّة أخـرى، على حين لم يكن عـدد من الـدول العربية قد عـرف أيَّة تجربة برلمانيـة بعد، وكانـت المجالس البرلمانيـة، في الدول العربية التـي عرفت تجارب ديمقراطيـة وبرلمانية سـابقة، تتعرَّض للإغـلاق والتعطيل، **كانت ليبيا المسـتقلة حديثـاً والمحرومـة من أيَّة تجـارب أو تقاليد برلمانيـة على امتـداد حقبة الاحتلال الإيطـالي والإدارة البريطانية**[٨٦] **(نحو أربعين عامـاً)، تخوض تجربة برلمانية جديرة بالتأمّل والإنصاف والتسـجيل، ونحسـب أنَّهـا تُعدّ مفخرة لرجـال ذلك العهد وعلى رأسهم الملك إدريس.**

فبعد مرور أقل من ثلاثة أشـهر على حصول ليبيا على استقلالها، جرت **أوّل انتخابات عامَّة** في البلاد (فبراير/ شـباط ١٩٥٢) لاختيار أعضاء البرلمان الليبي الخمسـة والخمسـين.[٨٧] ولم تحل حوادث العنف التي انفجرت في أعقاب إعلان نتيجة تلك الانتخابات دون إجراء انتخابات الهيئات البرلمانية التالية في مواعيدها كل أربع سنوات: في عام ١٩٥٦،[٨٨] ثم في عام ١٩٦٠.[٨٩] وكانت انتخابات عام ١٩٦٠،[٩٠] بشـهادة كل المراقبـين، من أنزه الانتخابات التـي عرفتها ليبيا، وذلك بتأثـير الإصلاحات التي أدخلت على قانـون الانتخابات في أواخر عام ١٩٥٩، وبسبب موقف حكومة كعبار غير المنحاز أثناء سير تلك الانتخابات.[٩١]

لقـد كان من بين **الانتقادات التـي وجِّهت إلى التجربة البرلمانية الليبيّة**، ومن ثم تجربتها الديمقراطية، خلال تلك الحقبة، أنَّ الانتخابات كانت تتم على أسس **قبليـة وجهوية وشـخصية**، ولكن كيـف يُتوقع من النظام الملكـي وحكوماته أن

٨٦ الاسـتثناءان الوحيدان كانا في برقة: الأوَّل في شـكل مجلس النواب البرقاوي في ظل الاحتلال الإيطالي من إبريل/ نيسان ١٩٢١ حتى مارس/ آذار ١٩٢٣، وقد عقد ذلك المجلس (ستون عضواً) نحو خمس جلسات. أمَّا الاستثناء الثاني فقد تمثل في البرلمان الذي قام عام ١٩٤٩ في ظل الإمارة البرقاوية المستقلة.

٨٧ راجع الملحق رقم (١).

٨٨ راجع الملحق رقم (٢).

٨٩ هذا فضلاً عن الانتخابات الخاصَّة بالمجالس التشريعية على مستوى الولايات الثلاث.

٩٠ راجع الملحق رقم (٣).

٩١ راجع مبحث "المعارضة البرلمانية" في الفصل السابق "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي".

تلغـي أو تتجاهـل أو تغيِّر، خلال أمد زمنيٍّ محدَّد، النسـيج الاجتماعي والتركيبة القبلية للمجتمع الليبي حتى لو اقتنعت هي بذلك أو رأت ضرورة له؟ ولاسيما أنَّ هـذه التركيبـة ضاربة الجـذور في البيئة الليبيّـة، وأنَّ هذه التركيبـة كانت هي الأسـاس الـذي قامت عليه حركـة الجهاد ضـدَّ الطليان، على الأقـل في إقليمَيْ فزان وبرقة؟

وإذا كان صحيحـاً أنَّ الناخبـين كانـوا يمارسـون حقهـم الاقتراعي في هذه الانتخابات (ولاسيما في الدواخل) على أساس شخصي وعائلي وقبلي، وأنَّ بعض الحكومات تدخَّلت في تزوير عدد من الدوائر الانتخابية لحساب مرشّحيها، فإنَّ ذلـك كلـه لا يسـوّغ لأحد تجاهـل أو تناسي **الإيجابيـات** الكثـيرة[٩٢] التي انطوت عليها التجربة البرلمانية المبكرة في ليبيا الملكية، وقد **كان من بين معالمها**:

أ- إصرار النظـام الملكي على **إجراء هذه الانتخابات في مواعيدها** وفقاً لما نصَّ عليه الدسـتور، وفي ظل القوانين المنظمة للعملية الانتخابية.

ب- إتاحـة **حـق الترشـيح** لعضوية البرلمـان لجميـع الليبيّـين وفقاً للشروط التي حدّدها الدستور والقانون.

ج- إحاطـة **العمليـة الانتخابيـة** في الغالـب بدرجـة معقولـة مـن **النزاهة**، والتي كان من مظاهرها:

- أنَّ نتائـج انتخابات عـام **١٩٦٠** (في ظل حكومة كعبار) أسفرت عن سـقوط عدد من المرشَّـحين المحسوبين على الحكومة ومن بينهم بعض الوزراء.
- أنَّ الانتخابات التي أُجريت خلال هذه الحقبة أسفرت في كل مرَّة عن نجاح عدد لا بأس به من الأعضاء **المعروفين بمعارضتهم الشديدة للحكومة**.

---

٩٢ لم يسـتطع النظام الانقلابي، بعد أكثر من ثلاثين سـنة من اسـتيلائه على السلطة في ليبيا، أن يقيم تجربة برلمانية يبلغ بها أيّ شأوٍ يضاهي إيجابيات تجربة العهد الملكي البرلمانية مع كل ما فيها من عيوب.

د- تـدل مراجعة **مضابط جلسـات البرلمان** خلال تلك الحقبة على عدم تردّد أعضاء البرلمان في مناقشـة أيَّة قضية تتعلق بالحكومة وبالشـعب، كما تنمّ عن المستوى الطيِّب من الوعي واستشعار المسـؤولية الـذي كان عليـه عـدد كبـير مـن أعضـاء البرلمان، والمدى الذي بلغته السـلطة التشريعية في استقلالها ومساءلتها للسـلطة التنفيذيـة، والـذي كان من أبـرز أمثلته قيـام البرلمان الليبي بمجلسيه بسحب الثقة من حكومة كعبار في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ بسـبب تورّطها في محاباة أحد أقارب الملك، فيما اشتهر بقضية طريق فزان.

إنَّ التجربـة البرلمانية للعهد الملكي خلال تلك الحقبة تعدّ - رغم كل المآخذ عليهـا- جديـرة بالتثمـين وبالاحترام، ولا شـك أنَّها مكنت الشـعب الليبي من تحقيق قدر طيِّب من المشـاركة السياسية، كما كانت مظهراً للحرية السياسية التي كان يتمتع بها.

(ج) الحضـور الشعبي

قـد يكـون من أخطاء حكومـات العهد الملكي خلال تلـك الحقبة (والحقبة التـي تلتها كذلك) منعها تشـكيل الأحزاب السياسـية في البـلاد، وقد يكون من أخطائها أيضاً إهمالها تقوية المؤسسـات الدسـتورية والمنظمات الشعبية،[٩٣] ولكن ينبغي في الوقت ذاته أن يُذكر لتلك الحكومات أنَّها لم تقم بتأسـيس حزب وحيد خاصٍّ بها - كما كان الحال في عدد من النظم العربية المجاورة لليبيا- تسـعى من خلاله إلى فرض أيديولوجيتها السياسية الخاصَّة.[٩٤]

وفضلاً عن ذلك لا ينبغي أن يُنسى لذلك العهد وحكوماته أنَّه، رغم مخاوفه الأمنيـة الكثيرة، ورغـم معرفته بتربّص أطراف عديدة به وبمسـيرته، لم يحل بين **الجماهير الشـعبية** (بمختلف قطاعاتها العمالية والطلابية والنسائية ..) من التعبير عن وجهات نظرها ومشاعرها ومواقفها بطريقة عفوية ومتواصلة ومؤثرة، وفي

٩٣ انظر: بن حليم، ص ١٠٧-١٠٨.

٩٤ في اعتقادنـا أنَّ رجـال العهـد الملكـي وعلى رأسـهم الملك تركوا ذلـك الأمر للتطـوّر الطبيعي التدريجـي وللتفاعل الاجتماعي العفوي الذي يتبلور ويتضح مع الزمن.

بعـض الأحيان بأسـلوب صاخب وعنيـف إزاء جل القضايـا الوطنية والقومية (الثـورة الجزائريـة، القضيّـة الفلسـطينية، العـدوان الثلاثـي عـلى مـصر في عام ١٩٥٦، الوحدة بين مصر وسـوريا ..) من خلال تسيير المظاهرات الاحتجاجية والمسيرات الحاشدة، وتنظيم الملتقيات الخطابية والإضرابات العامة، **وقد لعبت هذه الفعاليات والنشـاطات دوراً مهماً في تشـكيل الرأي العـام في البلاد والتعبير الصادق عنه، ومن ثم كانت مظهراً من مظاهر الحرية والمشاركة السياسية.**

(د) بين الإقصـاء والاسترضـاء

عجّت المنطقة العربية في حقبة الخمسينيات والستينيات **بسياسات الإقصاء والعزل السـياسي**، تسـاوت في ذلك الدول التي خضعت للتغييرات العسـكرية والثورية، وتلك التي لم تعرف الانقلابات العسـكرية. وللأسف فإنّ هذه الحقبة نفسها من تاريخ العهد الملكي لم تخلُ من هذه الظاهرة السلبية.

- فقـد جـرى في **٢٢/ ٢/ ١٩٥٢** نفـي **بشـير السـعداوي**[٩٥] إثـر الاضطرابـات التي تسـبّب فيها أنصار **حـزب المؤتمر الوطني**، وكان يرأسه السعداوي، بعد إعلان النتيجة لأولى الانتخابات البرلمانيـة في ١٩/ ٢/ ١٩٥٢. وكان هذا النفي الذي تعرّض له السـعداوي بحجّة أنّه يحمل جوازات سفر غير ليبية (سعودية ولبنانيـة)، وقـد بقي السـعداوي في منفـاه إلى أن وافته المنيّة في لبنان عام ١٩٥٧.

- جرى في الوقت نفسـه وللأسـباب نفسـها إبعاد ونفي كل من **أحمـد زارم**[٩٦] رئيـس تحريـر صحيفة "**شـعلة الحرّيـة**" (الناطقة باسـم حـزب المؤتمر الوطنـي الطرابلسي) إلى تونـس، **ونوري السعداوي** و**الزهير السعداوي** إلى مصر.

---

٩٥ راجـع مـا ورد في الفصلـين الثاني والثالـث بالمجلد الأول من هذا الكتـاب لمعرفة الدور الذي قام به السـعداوي في حركة الجهاد والمقاومة وجهوده من أجل استقلال ليبيا.

٩٦ أورد محمـد عثـمان الصيـد في الصفحة (٢١١) مـن مذكراته أنّه أمر أثناء رئاسـته للحكومة أن تقوم السـفارة الليبية بتونـس بتسـديد جميع الديون التي كانت على أحمد زارم (فقد أنّه كان مقيـماً في تونس منذ نفيه إليها في عام ١٩٥٢)، وأن تسـاعده بمبلغ من المال وتؤمّن انتقاله إلى ليبيا، وأنّه اسـتقبله عند عودته إلى البلاد بمكتبه، وأنّه تمّ تعيينه مراقباً للأملاك الحكومية بمنطقة غريان كموظف من الدرجة الأولى، مع منحه سيارة حكومية ومنزلاً مؤثثاً.

- وفي ٨/ ٨/ **١٩٥٥** اضطرّ **صالح مسعود بويصير** نائب رئيس مجلس النواب الليبي وصاحب جريدة "**الدفاع**" إلى الهرب خارج ليبيا، بعد أن بلغه أنَّ السلطات تعتزم إلقاء القبض عليه بسبب اتهامها له بالتعاطف[٩٧] مع فرع آل أحمد الشريف السنوسي، وهي العائلة التي قام أحد أبنائها (السيد الشريف محي الدين السنوسي) باغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤.

- جرى إقصاء السيد **الصديق الرضا السنوسي** الابن الأكبر لولّي العهد السابق المرحوم السيد محمد الرضا السنوسي (شقيق الملك إدريس) وحرمانه من أن يكون وليّاً للعهد، واختيار أخيه الأصغر، والأقل تأهيلاً، بدلاً منه لتولي هذا المنصب الخطير. وكان هذا الإقصاء بسبب غضب الملك عليه في أعقاب حادث اغتيال إبراهيم الشلحي.

- جرى حرمان عدد من **رجال العائلة السنوسية** من ممارسة حقوقهم الطبيعية، ومن لعب دور في الحياة العامة يتناسب مع سابق جهادهم وخبراتهم. من هؤلاء، على سبيل المثال، السيد **صفي الدين السنوسي** عمّ الملك والسادة **إبراهيم والعربي ومحي الدين وأبو القاسم والزبير** أبناء السيد أحمد الشريف السنوسي. وقد جاء هذا الحرمان كواحد من تداعيات مصرع إبراهيم الشلحي.

- كما يضيف بعضهم إلى هذه القائمة حالة الشيخ الطاهر الزاوي[٩٨].

---

٩٧ راجع تفاصيل الاتهام الموجّه إلى بويصير تحت عنوان "هروب صالح بويصير "بمبحث "اغتيال الشلحي" في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

٩٨ الشيخ الطاهر الزاوي من مواليد العام ١٨٨٠ بمنطقة "الحرشة" قرب مدينة "الزاوية"، وشارك في حركة الجهاد ضدّ الإيطاليين، ثمّ هاجر إلى مصر حيث نال في عام ١٩٣٨ الشهادة العالمية من الجامع الأزهر، ثمّ حصل في عامٍ ١٩٤٠ على الجنسية المصرية وعيّن في وزارة الأوقاف المصرية لمدّة تزيد على ثلاثة عشر عاماً، انتدب بعدها مدرّساً بالمدينة المنوّرة في المملكة العربية السعودية، وعمل خلال أعوام ١٩٥٥-١٩٥٧ في تدريس علوم الدين هناك، ثمّ عاد بعدها إلى مصر. ولم يزر ليبيا إلا زيارة عابرة في عام ١٩٥٠، ولم يزرها منذ الاستقلال حتى عام ١٩٦٤. نشرة **المنار**، (عدد مارس/ آذار ١٩٩٤)، ص ١٤.

صحيـح أنّ **هذه الحالات محدودة جدّاً**، وهي لم تتخذ طابع السياسـة العامّة للنظـام، وبقيت **اسـتثناءً من القاعـدة العامّة** لنهجـه في التعامل مـع رجال تلك الحقبـة، وهو نهج ظل قائماً على **مبادئ التسـامح، وإتاحـة الفرصة** أمام رجالات البلد للمشاركة في بناء الوطن والمحافظة على دولة الاستقلال الوليدة. **وينبغي في هذا الصدد أن نذكر للنظام**:

- أنَّ تصرّفـات الملـك والنظـام في الحـالات جميعها (عـدا حالة أفـراد العائلـة السنوسـية) جـاءت **كـردّ فعـل عـلى تصرّفات هـذه الأطراف**، ولم يكن النظـام هو المبادر بقـرارات الإقصاء والإبعاد.
- أنَّ النظام سـارع، في حالة بشير السـعداوي، إلى توزيع **مذكرة** مطوّلة تناول فيها ملابسـات قرار الإبعاد وأسبابه، وتمّ توزيع هذه المذكرة على جميع الدول العربية أعضاء الجامعة.[٩٩]
- أنَّ النظـام لم يلاحـق هـذه العناصر بالتضييـق ولا بالمطالبـة بالتسـليم أو التعـرّض للاغتيال، رغم نشـاط هـذه الأطراف المعلن ضـدّ النظام في الخارج. بل إنَّ بعض رؤسـاء الوزارات قدّموا لبعض هذه الأطراف عدداً من التسهيلات، كما حدث في حالة السيد بويصير.[١٠٠]

ومـن المواقف التي تسـجّل للنظـام الملكي في تعامله مع الشـخصيات التي تعرّضـت للإقصـاء أو النفي أنَّ المجلـس التنفيذي لولاية برقـة قام في ١٩/ ٩/ ١٩٥٧ بإلغاء القرار الذي سـبق للمجلس أن أصدره في أغسـطس/ آب ١٩٥٥ بوضـع أمـوال **صالح بويصير** تحت الحراسـة.[١٠١] كـما أنَّ **الملك** قـام بالتوجّه إلى ضريـح المرحـوم السـيد الصديق الرضـا السـنوسي في اليـوم التالي لدفنـه (يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٢) وقـرأ على روحـه الفاتحة، وتوجّهت **الملكـة فاطمة** بدورها إلى بيت المرحوم السيد الرضا للمشاركة في العزاء.

---

٩٩ المذكـرة مؤرّخـة في ٢٥/ ٣/ ١٩٥٢ وموجّهـة إلى أمـين عـام جامعـة الـدول العربيـة وحرصـت على الإشـارة إلى السـعداوي بالسـيد بشـير بك السـعداوي. راجع تقرير المفوضية الأمريكية رقم (٢٠) المؤرّخ في ١٧/ ٤/ ١٩٥٢. الملف 773.00.

١٠٠ انظر: بن حليم، ص ٥٥٠–٥٥١؛ الصيد، ص ٢١٦–٢١٩.

١٠١ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٣) المؤرّخ في ٤/ ١٠/ ١٩٥٧. الملف 773.00.

ويمكـن القـول بـأنَّ النهج العـامِ للملـك ولحكومـات العهـد الملكي كان اسـترضائياً تصالحيـاً ولم يكـن إقصائياً انتقاميـاً. ومع ذلك، نحسـب أنَّ قرارات النظـام بالحرمـان والإقصاء والنفي كانت، على قلتهـا، مجافية للصواب والعدل، وحرمت البلاد من خبرة وعطاء عدد من الرجال كانت ليبيا أشدّ ما تكون حاجة إليهـم، كما أنّ هـذه القرارات أسـهمت في قيام صور من الصراع السـياسي التي شهدتها هذه الحقبة من تاريخ العهد الملكي.

ضغـوط خارجيـة

- في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ وقعت حكومة محمود المنتصر على **معاهدة صداقـة وتحالف** مـع الحكومة البريطانية مدّتهـا عشرون عاماً، وقـد ألحقـت بهـذه المعاهـدة اتفاقيتـان إحداهمـا عسـكرية والأخرى مالية. واسـتقبلت المعاهدة بمعارضة شديدة داخل ليبيا وخارجها، إلا أنَّ ذلك لم يحل دون مصادقة البرلمان الليبي عليها في ٧/ ١٢/ ١٩٥٣.
- وفي ٩/ ٩/ ١٩٥٤ وقعـت حكومـة مصطفـى بـن حليـم مع الحكومـة الأمريكية **اتفاقية جديدة بشـأن تأجـير قاعدة ويلس** والمسـاعدات المالية الأمريكية لليبيـا مدّتها عشرون عاماً (تبدأ مـن تاريخ الاتفاقية توقيع في ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥١) وقـد اسـتقبلت هـذه الاتفاقيـة بمعارضة شـديدة مـن داخل ليبيـا وخارجهـا، وتمَّـت مصادقـة مجلـس النـواب الليبي على هـذه الاتفاقيـة في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٤، كما صـادق عليها مجلس الشيوخ في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤.

وأيّاً ما كانت **الأسباب والدوافع الحقيقية** وراء إبرام هذه الاتفاقيات، وما إذا كان أمام الحكومة الليبيّة أيّة خيارات أخرى أم لا، ونوع المزايا والامتيازات التي حققهـا كل طـرف في هذه الاتفاقيات، وما إذا كانـت متكافئة أم لا، فمن **المؤكد أنَّ إبـرام الحكوماتً الليبية لهذه الاتفاقيات لم يحل بينها وبين القيام بواجباتها إزاء أشـقائها العرب ونحو القضايا القومية، في حدود ما تسـمح به إمكاناتها البشرية والماديـة، التـي لم يكـن خافيـاً على أحـد مدى تواضعهـا وندرتها**. فلـم تحل تلك الاتفاقيات وتواضع الإمكانات دون أن تقوم حكومات هذه الحقبة بـ:

- الانضـمام إلى **جامعة الـدول العربية** في عـام ١٩٥٣، والتوقيع على جميع مواثيقها والمشاركة في شتى برامجها.

- نصرة **الثورة الجزائرية** منذ اللحظات الأولى لانطلاقتها، وتقديم جميع صور الدعم المعنوي والعسكري والمالي والسياسي لها (رسمياً وشعبياً).[١٠٢]

- نصرة ودعم **القضية الفلسطينية**، سواء من خلال المواقف الرسمية في شتى المحافل العربية والدولية، أو بالالتزام بقرارات المقاطعة العربية لإسرائيل.

- تأييد مصر في قرارها **بتأميم قناة السويس** في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦، ومنع القوات البريطانية المتمركزة على الأراضي الليبيّة (بموجب معاهدة الصداقة والتحالف) من التحرّك لضرب مصر أثناء العدوان الثلاثي (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦)، والمشاركة الفعّالة في قمّة بيروت (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦).[١٠٣]

- دعم ومناصرة **الحركات الوطنية في كل من تونس والمغرب** والتي كانت تناضل من أجل الاستقلال، والمشاركة في الدفاع عن القضايا العربية في جميع المحافل والملتقيات، واستخدام علاقاتها الثنائية مع كثيرٍ من الدول لهذا الغرض.

- المشاركة النشطة في شتى صور **التعاون العربي** في مجالات الثقافة والتعليم والتجارة والأيدي العاملة، من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية، وتبادل زيارات الوفود العمالية والبرلمانية والتجارية والفنية والثقافية، وإقامة المعارض والندوات، واستضافة الملتقيات والمؤتمرات، ولم تتردَّد ليبيا في الاستفادة من الخبرات العربية والمستشارين العرب في شتى المجالات، بل في مجالات على درجة عالية من الحساسية والأهمية.[١٠٤]

---

١٠٢ انظر: بن حليم، ص ٣٤٧-٣٧٨؛ الصيد، ص ١٧٦-١٨١. وما ورد على لسان أحمد بن بيلا خلال عدد من حلقات برنامج "شاهد على العصر" الذي بثته قناة "الجزيرة" الفضائية خلال شهري نوفمبر وديسمبر (تشرين الثاني وكانون الأول) ٢٠٠٢.

١٠٣ انظر: بن حليم، ص ٤٠٣-٤٥١.

١٠٤ راجع ما ورد آنفاً في هذا الفصل تحت عنوان "الاعتماد على الخبرات غير الليبيّة".

وفضـلاً عـن ذلك، ذكـر **مصطفى بـن حليم**[١٠٥] أنَّـه عقد خلال السـنوات الأولى لترأسـه الـوزارة (على الأخصّ عامـي ١٩٥٤–١٩٥٥) **عـدَّة اجتماعات مـع الرئيـس المصري عبـد الناصر** "أرسـينا فيهـا قواعـد صداقة حميمـة وتفاهم صـادق بيننـا، وتعـاون وثيـق بين مصر وليبيـا دام لسـنوات عديـدة ... واتفقنا عـلى كثير من المناورات، أهمّها قصَّة مناورة السـلاح المـصري للجيش الليبي .. كما نسّـقت معـه خطة سرّية لتبـادل التمثيـل الدبلوماسي مع الاتحاد السـوفييتي (حيـث جرت المفاوضـات السرّية بين السـفير الليبي خليل القـلال مع الجانب السـوفييتي بالقاهرة) ... كما نسَّـقنا معه سياسـة المزايدة بين الـشرق والغرب". والأكثـر مـن ذلـك أنَّ بن حليم نسـب إلى الرئيس عبـد الناصر قولـه له، خلال لقاء بينهما في القاهرة شرح له فيه الظروف التي تدفع بالحكومة الليبيّة إلى البدء في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية بشـأن إبرام اتفاقية جديدة معها بشـأن تأجير "قاعدة ويلس"، ما نصّه:

> **"إنَّني أفهم ظروفكم الصعبة تمام الفهم، وأوافقكم على ما شرحتم من سياسـة، بل إنَّني أشـّجعكم على ربـط صداقة قوية مع الولايات المتحـدة فهي دولة غنية يمكن أن تسـاعدكم، وليس لها سياسة استعمارية مثل إنجلترا وفرنسا، بل أكثر من ذلك فإنَّني أشجّعك على التفاهم مع أمريكا فقد تساعدوننا أنتم بصداقتكم معهـا ... إنَّنـي أعنـي ما أقـول عندما أؤكـد أنَّ صداقـة قوية بين أمريـكا وليبيا ستساعدنا على تشجيع أمريكا في ضغطها على بريطانيا..."**.[١٠٦]

إنَّ هـذه **المواقـف القوميـة** للنظـام الملكي لم تشـفع له لدى مـصر الناصرية وأجهـزة إعلامهـا (ومـن ثم لدى عـدد من النظـم والقـوى العربيـة الأخرى، ولاسـيما ذات الخط القومي والثوري والتقدمي) فتواصلت **الحملات الإعلامية** ضـدَّ ذلك النظـام وحكوماته متهمة إيَّـاه بالرجعية والعمالة للاسـتعمار، وكانت "**الذريعة**" دوماً هي تلك المعاهدات مع الغرب والقواعد الأجنبية على الأراضي الليبيـة[١٠٧]. حدث ذلـك قبل العدوان الثلاثـي على مصر، وأثنـاء ذلك العدوان

---

١٠٥ انظر: بن حليم، ص ١٧٠–١٧٦، ٤٠٩–٤١٤.

١٠٦ المصدر نفسه، ص ١٧٢.

١٠٧ لقـد تعمّـد هـؤلاء جميعـاً تنـاسي الأسـباب التاريخيـة والماليـة التـي اضطـرّت ليبيـا للقبـول تلـك القواعـد. ومن الغريب أيضاً أنَّ وجود القواعد الأمريكية في "كوبا" لم يحل بين هؤلاء وبين الإعجاب بالرئيس الكوبي ونظامه، بل أن يعدّوه على رأس النظم الثورية والتقدمية.

وبعده. وانتهز ذلك الإعلام فرصة تأخّر النظام الليبي في الاعتراف بالثورة العراقية في يوليو/ تموز ١٩٥٨ بضعة أسابيع، وكذلك تأخّره في الاعتراف بالانقلاب العسكري الذي قاده عبد الله السلال في اليمن في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ [١٠٨] ليردّد وليؤكد هذه الاتهامات. **وممَّا ساعد على ترسّخ هذه الصورة الظالمة والمجافية للحقيقة عن العهد الملكي ومواقفه:**

١- الدور الذي لعبه **عبد الرحمن عزام** (أمين عام الجامعة العربية حتى سنة ١٩٥٣) منذ مرحلة مبكرة في تشويه صورة النظام الليبي والملك إدريس في أوساط الجامعة والإعلام العربي، ومن ثم لدى كثير من النظم العربية. فقد كان السيد عزام من دعاة وضع ليبيا تحت حماية جامعة الدول العربية، على أن تتحمَّل مصر (الملكية) العبء الأكبر بسبب قربها الجغرافي من ليبيا، كما عبَّر في أكثر من مناسبة عن أنَّه إذا استحالت وحدة طرابلس وبرقة واستقلالها فإنَّه من المناسب ضمّ برقة إلى مصر. لقد أشاعت تصريحات عزام ومواقفه المعلنة، من داخل الجامعة ومن خارجها، الكثير من الشكوك حول الدولة الليبية الوليدة ونظرة الدول والقوى العربية إليها.[١٠٩]

٢- قوَّة واتساع انتشار **الإعلام المصري** في تلك الحقبة، وارتفاع المدّ الناصري والاتجاهات القومية والتقدمية بكل اندفاعها في المنطقة العربية كلها خلال عقديْ الخمسينيات والستينيات، والتي كانت تعدّ مجرّد كون نظام من الأنظمة العربية "**ملكياً**" مسوّغاً وكفيلاً بتصنيفه واتهامه بالرجعية وبالسير في ركب الاستعمار.

---

١٠٨ يتناسى الكثيرون أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت سبَّاقة للاعتراف بالنظام الجديد في اليمن، ومع ذلك فقد تأخَّر النظام الملكي في ليبيا في اعترافه بذلك النظام، ممَّا يؤكد أنَّ له أسبابه الخاصَّة والمستقلة عن الولايات المتحدة والغرب.

١٠٩ إنَّ هذا لا يلغي في نظرنا جهاد السيد عزام في ليبيا ضدَّ الاحتلال الإيطالي، كما لا يشكك في مواقفه الوطنية والقومية الكثيرة. راجع بشأن مواقف السيد عزام من الملك إدريس والمملكة الليبيّة كتاب الدكتور مجيد خدوري، ص ١٤١-١٤٣، وكتاب الأستاذ سامي حكيم **استقلال ليبيا - بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة** (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ط٢، ١٩٧٠).

٣- ما ترتب على حملة **الاعتقالات** التي شنّتها حكومة الصيد بحق نحو (١٥٩) عنصراً من العناصر المحسوبة على **حزب البعث العربي الاشتراكي** في ليبيا (كان من بينهم بعض العراقيين والمصريين العاملين في ليبيا) و**المصادمات** التي جرت بين السلطات و**نقابات العمال** وقياداتها خلال العام نفسه، والمحاكمات التي شهدتها تلك الحقبة، من زيادة الاستياء والتذمّر من النظام الملكي الليبي لدى كثير من الأوساط الحزبية والنقابية على امتداد العالم العربي.

٤- ما اتّسم به **إعلام النظام الملكي** من ضعف وفقدان الحيوية والحماسة، وما طبع سلوك الدولة بصفة عامَّة وأجهزتها الإعلامية من الابتعاد عن الدخول في المشاحنات السياسية والمهاترات والحملات الإعلامية المتبادلة بصفة عامَّة، ومع الدول العربية بصفة خاصَّة.

وللأسف الشديد فلم تشفع للنظام الملكي وحكوماته، لدى القوى الوطنية والجديدة في ليبيا، الظروف الصعبة، ولا المعوّقات القاسية التي نشأت فيها دولة الاستقلال، ولا الإنجازات الطيبة المتواصلة التي حققتها تلك الحكومات على الصعيد المحلي في مجالات بناء الدولة والتنمية البشرية وحقوق الإنسان والحرّيات العامَّة، ولا المواقف الطيّبة على الصعيد القومي والقضايا القومية، فانساقت - بسبب عدَّة عواملٍ، في مقدّمتها غياب الوعي السياسي، وغلبة الاندفاع الغوغائي، فضلاً عن حساسيات وأحقاد موروثة ضدَّ الملك ودولة الاستقلال- وراء تلك الاتهامات، تصدّقها وتعيدها وتردّدها وترفض أن تنظر إلى ذلك العهد إلا من خلالها. وقد ترتب على ذلك كله:

١- **زيادة الهوَّة بين النظام والقوى الجديدة والوطنية**، وازدياد حالة عدم الرضى والتذمّر والسخط في مختلف الأوساط الشعبية الليبية إزاء العهد الملكي وسياسات حكوماته ومواقفها على الأصعدة الوطنية والقومية.

٢- **تشويه صورة العهد الملكي ليبيّاً وعربياً وإسلامياً**، الأمر الذي زاد من إرباك النظام وسلطاته، ومن عدم قدرته على التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية بشكل متوازن وفعَّال.

والواقع أنَّ **مصادر الضغط الخارجي** على النظام الملكي وحكوماته لم تكن **عربية** فحسب، فقد تعرَّضت تلك الحكومات لشتى الضغوط السياسية والخارجية ومن **مختلف المصادر، ومنها تلك المحسوبة على أنّها ذات تحالفٍ وصداقة معها**، من ذلك:

(أ) كانت هناك **الضغوط الفرنسية** بسبب إصرار الحكومات الليبية على الجلاء المبكر للقوات الفرنسية عن إقليم فزان، وبسبب الدعم السافر والمتواصل الذي قدّمته ليبيا للثورة الجزائرية منذ لحظة انطلاقها في عام ١٩٥٤ حتى تاريخ استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢.

(ب) وكانت هناك **الضغوط الإيطالية** المؤسّسة على أحقادها الدفينة ضدَّ الملك إدريس والحركة السنوسية، والمنبثقة من أطماعها المستمرة بشأن مصالحها في ليبيا، ومخاوفها من سياسات النظام الملكي ضدَّ تلك المصالح والأطماع وبحق الجالية الإيطالية التي بقيت في ليبيا.[١١٠]

(ج) كما كانت هناك **الضغوط اليهودية والإسرائيلية**، عبر الصحافة العالمية والمنظمات اليهودية وشركات البترول العاملة في ليبيا وحكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بشأن المزاعم حول ما تتعرَّض له الطائفة اليهودية في ليبيا من اضطهاد وهضم للحقوق.

(د) كما كانت هناك **الضغوط البريطانية** بشأن جملة من الموضوعات والقضايا التي تخصّ مصالحها في ليبيا. من ذلك المطالبة بإعطاء حق الأولوية لشركات البترول البريطانية، ومعارضتها لفكرة

١١٠ راجع على سبيل المثال ما ورد في التقرير الذي بعث به السفير الإيطالي في ليبيا Pier Luigi Alvera بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٦٣ بعنوان "ليبيا الأمس واليوم" إلى الخارجية الإيطالية، وسلم نسخة منه إلى السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر Lightner يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٣. الوثائق الأمريكية لعام ١٩٦٣. التقرير A-22 مؤرَّخ في ١٨/ ٧/ ١٩٦٣.

إنشـاء البنك الوطني الليبي وإلغـاء لجنة العملة الليبيّة (مقرّها لنـدن ورئيسـها بريطـاني)، وكذلـك موقـف الحكومـة الليبيّة ضـدَّ اسـتعمال القـوات البريطانيـة في ليبيـا ضدَّ مـصر في عام ١٩٥٦، وطردها لأحد موظفي السفارة البريطانية البارزين في ليبيـا.[١١١] وتمثلت ضغوطها بعدم الاسـتجابة لمطالب الحكومة الليبيّة بإعادة النظر في المعاهدة، وزيادة حجم المسـاعدة المالية، وتسـليح الجيش الليبـي، فضلاً عـن الضغوط التي مارسـتها مـن خـلال المستشـارين الماليـين البريطانيـين، واحتجاجهـا عـلى تقليـص نشـاط شركتي "ميتشـل كوتـس" و"غـوردون وودروف" البريطانيّتين في مجال الوكالات التجارية في ليبيا.

(هـ) كما كانت هناك **الضغوط الأمريكية** للتعجيل بعرض الاتفاقية العسـكرية المؤقتة الخاصَّة بتأجير "قاعـدة ويلس" على البرلمان الليبي منذ السـنة الأولى للاسـتقلال، ولقبول مبـدأ أيزنهاور، والتسـويف والتباطؤ في الاسـتجابة لطلبات الحكومـة الليبيّة بزيادة حجم المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية.

(و) وأخـيراً كانت هناك **الضغـوط الأمريكية البريطانية المشـتركة** عـلى الحكومـة الليبيـة، وتحريضهـا عـلى رفـض العـروض الروسـية بالمسـاعدات، وتحذيرهـا المتواصـل لهـا مـن تغلغل النفوذ السـوفييتي[١١٢] والمصري في ليبيا، والتعبير المتواصل عن استيائهما من ظاهرة "**الوطنية الليبية الضيّقة الأفق**".

---

١١١ هـو المدعـو "سيسـيل غريتوريكـس" المستشـار الشرقـي بالسـفارة البريطانيـة، وقـد تـمَّ طـرده في مطلـع شـهر نوفمبر/ تشريـن الثاني ١٩٥٦، كما قامت حكومات تلك الحقبة بطرد المسـتر موريس ويلش ممثل شركة شـل البريطانيـة وعـدد من الخبراء والمستشـارين البريطانيين، وكذلك رجلا الأعمال البريطانيـين D. W. Forsyth و G. S. Harris اللذان جرى طردهما من ليبيا في أواخر عام ١٩٥٤ عقب اغتيال ناظر الخاصَّة الملكية إبراهيم الشلحي، إذ حامـت بعض الشـبهات حول وجـود صلة لهما بالقاتل السـيد الشريف محي الدين السـنوسي. راجـع التقريرين السرّيين المرسـلين من السـفارة البريطانية في ليبيا ويحملان الأرقام الإشارية (٢٨٧)، (٢٨٩) المؤرّخة في ٩، ١٢ من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٤. الملف رقم FO 371/108715 .

١١٢ أقـام النظـام علاقـات دبلوماسـية مـع الاتحـاد السـوفييتي في سـبتمبر/ أيلول ١٩٥٥، ومنـذ ذلـك التاريـخ أقـام علاقـات دبلوماسـية مـع كل من تشيكوسـلوفاكيا ويوغسـلافيا وبولنـدا. وأعلـن الديوان الملكـي في أواخر نوفمبر/ تشريـن الثاني من عـام ١٩٦٠ عن قبول الملك لدعوة وجّهت إليه لزيارة الاتحاد السـوفييتي. وفيما رفضت الحكومـات الليبيّـة المتعاقبة قبول العروض التي قدّمها الاتحاد السـوفييتي بالمسـاعدة الاقتصاديـة والتدريب، فإنّها رحّبت بالمساعدات الفنية التي عرضتها يوغوسلافيا، وبلغ عدد الخبراء والفنّيين اليوغوسلاف العاملين في ليبيا مع نهاية هذه الحقبة (١١٠) فنيّن يعملون في مجالات الصحة والزراعة والمرافق العامة. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-231) المؤرّخ في ٢/ ٣/ ١٩٦٢. الملف POL. 2-Libya.

مع نهايـة الحقبـة

لـو كان الذي واجهتـه حكومات العهـد الملكي خلال الحقبة غـير النفطية قـاصراً على ما أشرنا إليه من **الموروثات السياسـية والاجتماعية** السـلبية الطاردة محلياً، وعلى **المعوّقين الأساسـيّين** المتمثلين في النقص الحادّ في الأموال والثروات الطبيعيـة، وفي الخـبرات والمهـارات الوطنيـة، لـكان في ذلـك وحـده مـا يكفي لوضـع تلـك الحكومات أمـام تحدّيات صعبة وجسـيمة. غير أنَّ الـذي واجهته تلـك الحكومـات فاق مـا أوردنـاه، فكانت هنـاك **المعوّقـات الجديـدة** (المتمثلة في عـزوف الملك عن الحكم، وضعف وليّ العهد، وتدخّلات الحاشـية، وصراع النخبـة السياسـية الحاكمـة، وصراع قيادات الجيـش وقـوات الأمـن، وصراع الحكومـة الاتحادية مـع الولايات، فضلاً عـن ثغرات وعيـوب النظام الاتحادي ذاته وتكلفته المالية الباهظة، وانتشـار صوَر الفسـاد المالي والتدهور الإداري، مع سـنوات الجفاف المتواصلة، فضلاً عن شحّ الدول المانحة للمساعدات، وصراع الخـبراء والمستشـارين الأجانب وقصورهـم وتقصيرهـم)، **والأزمـات الداخلية الطارئـة** (والتـي كان مـن أبرزهـا حـادث اغتيال ناظـر الخاصّة الملكيـة إبراهيم الشـلحي، وتمـزّق العائلـة السنوسـية، ومحاولة الانقـلاب العسـكري في مطلع عـام ١٩٦٢، واغتيال العقيد إدريس العيسـاوي رجل الجيـش القوي في أواخر العام نفسـه). كما كانت هناك **الضغوط السياسية الخارجية**، من الجيران الأشقاء في الـشرق والغـرب، ومن الأصدقاء الحلفاء على السـواء، وفـوق ذلك كله كان هنـاك **موقف القوى الجديدة والقيـادات الوطنية** في المجتمـع الليبي والمتصارعة أبـداً، والضاغطـة الملحّة دوماً بمطالبها، والموغلة في السـلبية وغيـاب الواقعية، والمنحازة دون توقف، وأحياناً دون منطق، لكل ما هو ضدّ النظام.

إنَّ بعـض هذه العوامل والاعتبارات كان كفيـلاً - وحده- بإرباك وعرقلة وشـل الدولة الوليدة، بل تعريضهـا للتمزّق والاضمحلال .. ناهيك عن اجتماع هـذه العوامـل كلها - مـن معوّقات وأزمـات وضغوط، وجلّهـا ليس من صنع

رجـال هـذه الحقبـة - في وقت واحد وخـلال فترة زمنيـة لا تكاد تتجـاوز عقداً مـن الزمـان .. وإذا كان حصول ليبيا على اسـتقلالها في أواخر عام ١٩٥١ أشـبه بالمعجزة .. فلا شـك أنَّ اسـتمرارها متماسـكة متّحدة خلال هذه الحقبة كان هو الآخر معجزة أخـرى.. كما أنّ الإنجازات الأخرى التي حققتها حكومات تلك الحقبة، في شتى المجالات التي أشرنا إليها، هي دون شك معجزة ثالثة، رغم كل ما شابها من قصور وعيوب.

في العـاشر مـن ينـاير/ كانـون الثاني ١٩٦٢ أعدّ المسـتر **لويـس كلارك**[١١٣] Lewis Clark (الـذي كان قـد عاد من ليبيا بعد أن شـارك في احتفالات الذكرى العـاشرة لاسـتقلالها، ممثلاً الرئيـس الأمريكي كنيدي) **مذكرة** لرئيسـه تضمّنت انطباعاتـه التـي عاد بهـا من ليبيا بعد حضـوره هذه الاحتفـالات، وكان ممّا ورد فيها:

".. لأنّني عملت في المجلس الاستشاري بليبيا ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٢، فـإنّ بمقدوري أن أقارن ما بين ليبيا يومذاك بما هي عليه الآن. إنَّ أوجه المقارنة جميعها هي في صالح الشعب الليبي".

"فمـن أجزائهـا الجغرافيـة الثلاثة؛ برقة وطرابلس وفـزان، **التي لا توجد بينها روابـط حقيقيـة**، تكوّنـت أمَّة واحدة هـي ليبيا. لقـد كان الملـك إدريس عامل الاسـتقطاب الرئيـس في هذه العملية، ومن المهمّ جـداً أن يكون له وريث قادر ومقبول".

"إنَّ ليبيـا تعيـش الآن حالة **ازدهار**، وهناك طريق طويـل أمامها. غير أنَّ التقدّم الذي حققته ليبيا خلال العشر سـنوات منذ الاسـتقلال **رائع حقاً** .. فالشـباب يحظـى بالرعاية، ويجري تشـجيع التعليم، والروح الوطنيـة متأجّجة، كما يجري التأكيـد عـلى الولاء للملك، وعلى وحدة البـلاد في كل مجال من مجالات الحياة. وفي مقابل القنوط واللامبالاة اللذين كانا سـائدين منذ عشر سنوات حلّ اليوم الأمـل والتصميم عـلى تحقيق حياة أفضل .. إنَّ هذه الروح تسـود الآن الليبيّين في كل مكان ..".[١١٤]

---

١١٣ السـفير لويـس كلارك كان ممثـلاً للولايـات المتحدة الأمريكيـة في المجلـس الاستشـاري الـذي شـكلته الأمم المتحدة في أعقاب إعلانها في ٢١/ ١١/ ١٩٤٩ بحق ليبيا في الاستقلال، وقد انتهى عمل هذا المجلس بإعلان الاستقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١.

١١٤ المذكرة تحمل الرقم (٤٥٩) بالملف 873.424.

تطلعـات إلى المستقبـل

في مطلـع هـذه الحقبة، قـال **الملك إدريس** ردّاً على سـؤال وجّهـه إليه محمد عثمان الصيد (قبل أن يصبح الأخير رئيسـاً للـوزارة بوقت مبكر) حول ضرورة التوقيع على معاهدة مع بريطانيا:

".. **إذا كانت الضرورة تحتم توقيع معاهدة مع بريطانيا، وسـيعاد النظر فيها بعد عـشر سـنوات، فربّما يمـنّ الله علينا خلال هـذه الفترة بموارد وثـروات أخرى تغنينا عن هذه المعاهدة**".[١١٥]

وحدث بالفعل ما توقعه الملك إدريس رحمه الله .. فقد تمَّ اكتشاف البترول في ليبيا بكميات تجارية كبيرة مع منتصف عام **١٩٥٩**.

وكان ذلـك إيذانـا بـأن تدخـل دولة الاسـتقلال حقبـة جديدة هـي **الحقبة النفطية** .. وللمرَّة الأولى بدأت تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية تتحدّث عـن ليبيا ومسـتقبل اقتصادهـا بكثير من **التفـاؤل**، الذي لم يخلُ أيضـاً من الحذر والتوجّس.

ففـي ٢٨ مـن نوفمبر/ تشرين الثـاني ١٩٥٩ أعدَّت السـفارة الأمريكية في ليبيـا تقريراً سرّياً يحمل الرقم الإشـاري (١٦٧) عن حالة الاقتصاد الليبي حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٥٩ جاء فيه:

"إنَّ الاقتصاد الليبي، وبفضل العائدات المتوقعة من البترول، **يبدو لأوّل مرّة في تاريخ ليبيا أنَّه قابل للحياة والبقاء** ..".

وفي تقريـر مماثـل عن حالـة الاقتصـاد الليبي حتـى إبريل/ نيسـان ١٩٦٠ وردت الفقرات التالية:

---

١١٥ الصيد، ص ٨٧.

"إنَّ المؤشّرات المالية للاقتصاد الليبي تفرض **استنتاجات متفائلة** بشأن مستقبل هذا الاقتصاد. ويمكننا أن نجد الأدلة بشأن هذه المؤشّرات من خلال المشروعات العمرانية الهائلة في مراكز المدن الليبية، وفي أرقام مبيعات المحلاّت التجارية التي بلغت معدّلات غير مسبوقة من قبل، وفي معدّلات الواردات من الخارج التي فاقت النسب الماضية كلها، وفي الزيادات الملحوظة في حجم العملة الموجودة في التداول، وأرصدة الحكومة من العملات الأجنبية، وفي البيانات المتعلقة بحركة السفر والتنقل عبر المنافذ البرّية والبحرية والجوية، وفي أعداد وسائط النقل والسيارات المسجلة ..".

"إنَّ الاقتصاد الليبي لم يعد أسير رحمة التقلبات المناخية ومعدّلات نزول الأمطار الموسمية .. إنَّ العامل الرئيسي والوحيد من وراء حالة التفاؤل التي تسيطر على المسؤولين الليبيّين هو علمهم بأنَّ خطاً أو أكثر من خطوط أنابيب نقل البترول سيجري بناؤها في القريب ..".

"إنَّ القرارات الاقتصادية الرسمية في ليبيا كانت محكومة بدوافع واعتبارات سياسية .. **لقد ألحَّ المسؤولون الليبيّون في مناسبات عدَّة، أنَّ بلادهم لا تستطيع الادّعاء بأنَّها قد حازت استقلالاً سياسياً كاملاً مادامت مستمرة في اعتمادها على المساعدات والمنح التي تقدّمها لها الدول الأجنبية، والتي توظف موقع ليبيا الجغرافي المهمّ استراتيجياً في خدمة احتياجاتها الدفاعية والأمنية. لقد اضطرَّت ليبيا للرضوخ لهذه الحالة في الماضي لأنَّه لم يكن بمقدورها الاعتماد على ذاتها مالياً**".

"إنّ **الاكتشافات البترولية التي أُعلن عنها في عام ١٩٥٩ غيَّرت من وضع ليبيا إزاء علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الغرب، ولدرجة كبيرة إزاء علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بريطانيا على الأرجح. إنَّ هذا الموقف الجديد الذي تمثل في "روح استقلالية"** قد أدَّى إلى إطالة أمد المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، وإلى إصرار الجانب الليبي على مراجعة بنود الاتفاقية الليبيّة/ الأمريكية المبرمة في عام ١٩٥٤. **إنَّ أهمّ تطوّر سياسي- اقتصادي يمكن تسجيله هو اعتقاد الليبيّين بأنَّهم أصبحوا يفاوضون الولايات المتحدة الأمريكية من موقع القوّة وكأنداد لها** ..".

"إنَّ الوفـرة الحالية في الأموال، تعدّ بالنسـبة لبلد كليبيا عاليـة جداً، وتبدو ليبيا، لأوَّل مرّة في تاريخها المعاصر، راسخة فوق أساس صلب ومأمون".

"ويمكن التكهّن، بدرجة عالية من الثقة، بأنَّ الوضع المالي لليبيا سـوف يتجه نحو التحسّـن بشـكل كبير، بل يمكن القول بأنَّ هذا الوضع سوف يكون **ممتازاً** خلال السنوات التالية بسبب عائدات البترول المتوقعة."[116]

أمَّـا المسـتر **روبـرت برنسـون** Robert Bernson، مديـر بعثـة العمليـات الأمريكيـة في ليبيـا USOM، فقد ردَّد أثناء لقائه التوديعـي، مع الملك إدريس في طرابلس يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١ ما يلي:[117]

"إنَّ ليبيا في وضع ماليٍّ سليم، وخلال وقت قصير جداً – عام أو عامين – عندما تبدأ ليبيا في تسلم عائداتها البترولية، سوف تغدو مالياً محظوظة جداً ..".

ويشـير **تقرير أمريكي** آخر عن الاقتصـاد الليبي حتى مايو/ أيار ١٩٦١ إلى هذا التوقع نفسه:

"ويبـدو أن عائـدات البترول الليبي المتوقّعـة سـوف تؤمّـن مسـتقبل ليبيـا الاقتصادي، إلى الحدّ الذي سـيتحوَّل فيه الفرد الليبي من صاحب أقل دخل في العالم إلى أحد أصحاب أعلى الدخول في العالم ..".[118]

وقـد ردَّدت هـذه التوقعات نفسـها التقارير السرّية التي بعثت بها **السـفارة البريطانيـة** في ليبيـا في نهاية تلـك الحقبة، والتـي كان من بينها ما جـاء في التقرير السرّي المؤرَّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣ [119] عن حالة الاقتصاد الليبي:

".. والحقيقـة أنَّ هناك مخاوف تُثار أحياناً مفادها أنَّ مشـاكل الاقتصاد الليبي في المستقبل سوف يكون سببها أنَّ **ليبيا تملك أموالاً أكثر من اللازم، وليس أقل من اللازم**، وأنَّها لا تقوم بإنفاقها بحكمة ..".

١١٦ التقريـر السـنوي السـرّي عـن الاقتصـاد الليبـي. مرسَـل مـن السـفارة الأمريكيـة بتاريـخ ٢٢/ ٣/ ١٩٦٠ ويحمل الرقم الإشاري (٣٤٦).

١١٧ سلفت الإشارة إلى جوانب أخرى من هذه المقابلة.

١١٨ التقريـر الاقتصـادي السـنوي السـرّي عـن الاقتصـاد الليبـي حتـى مايو/ أيـار ١٩٦١، مـؤرَّخ في ١/ ٥/ ١٩٦١.

١١٩ يحمل الرقم الإشاري ١٠١١/ ٦٣ . الملف FO 371/173 236 28183 .

ولعـل أفضل كلمات يمكن أن نختم بهـا هذا الفصل وهذا الجزء الأول من الكتـاب هي تلـك العبارات التـي وردت في خطاب الملك إدريـس رحمه الله إلى الشعب الليبي بمناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا:

إذا كانت السنوات العشر الماضية سنوات كفاح في سبيل العيش، فإنّ السنوات المقبلة سـتعمّ بالرخاء بإذن الله تعالى بما منّ الله علينا من خيرات أراضينا. ولكن الكفـاح مـن الآن لـن يكـون أقل صعوبة مـن كفاح السـنوات العـشر الماضية، فللرخـاء مشـاكل يتحتم، علينـا جميعاً مواجهتهـا وحلّها بما يعود على الشـعب الليبي في مجموعه بالرّخاء والتقدّم، وللوصول إلى هذه الغاية يجب علينا التسلح بالأخـلاق الكريمـة والتمسّـك بأهـداب الشريعة. إنَّ مـن النتائج السـيّئة التي يحملهـا الرّخاء معه ميـل الناس إلى حبّ الإثراء والانغـماس في الملذّات والبذخ والإفـراط والميـل إلى الراحـة والكسـل، فهـذه كلها أسـباب ضعـفٍ وانحلال أحذّركـم مـن مغبّتهـا وأوصيكـم باجتنابهـا. وليكـن رائدنا الإخـلاص لديننا ووطننا وشعبنا...

الملاحق

الملحق رقم (١)

أعضاء الهيئة البرلمانية الأولى

(١٩٥٦-١٩٥٢)

أسفرت انتخابات الهيئة البرلمانية الأولى، التي جرت في **١٩/ ١٢/ ١٩٥٢** خلال فترة حكومة **محمود المنتصر**، عن فوز **النواب**:

(أ) عن ولاية طـرابلس

١-	عبد العزيز الزقلعي	(طرابلس – المدينة القديمة)
٢-	عبد الرحمن القلهود	(غرب طرابلس)
٣-	مصطفى ميزران	(وسط طرابلس)
٤-	مصطفى السراج	(جنوب طرابلس)
٥-	محمد الزقعار	(شرق طرابلس)
٦-	محمد الشعّاب	(سوق الجمعة)
٧-	سعيد العربي بوسن	(عين زارة)
٨-	الحاج محمد سيف النصر	(العزيزيّة)
٩-	صالح بن رابحة	(بن غشير)
١٠-	باكير عبد الحفيظ طريش	(تاجوراء)
١١-	إبراهيم بن شعبان	(زواره)
١٢-	كمال فرحات	(وسط الزاوية)
١٣-	منير العروسي	(الزاوية - الحارة)
١٤-	نوري سليمان بن غرسة	(جنزور)
١٥-	السنيّ اللالي	(صبراته والعجيلات)
١٦-	مفتاح عريقيب	(صرمان)
١٧-	الحاج إسماعيل بن لامين	(مصراته - زاوية المحجوب)

١٨- حسين الفقيه (مصراته - الزروق)
١٩- مصطفى المنتصر (الجفرة وتاورغاء)
٢٠- مصطفى عزيز (شرق زليتن)
٢١- محمود البحباح (غرب زليتن)
٢٢- علي بن سليم (الخمس)
٢٣- المهدي بريش (سوق الخميس)
٢٤- عبد الله بن عبد الصمد (القصبات)
٢٥- أبو بكر نعامة (شرق ترهونة)
٢٦- علي أبو بكر النعاس (غرب ترهونة)
٢٧- علي تامر (بني وليد)
٢٨- نور الدين بن قطنّش الورفلي (سرت - الساحل)
٢٩- عبد القادر المنتصر (سرت - الدواخل)
٣٠- عبد المجيد كعبار (شرق غريان)
٣١- محمد قرزة (مزدة)
٣٢- عبد الله السحيري (غرب غريان)
٣٣- علي بن سالم (يفرن)
٣٤- سليمان بن سعيد (جادو)
٣٥- يحي بن مسعود (نالوت)

(ب) عن ولاية بـرقة

١- رمضان الكيخيا (بنغازي - الصابري)
٢- خليل القلال (بنغازي - الشريف)
٣- عبد السلام بسيكري (بنغازي - سي داود)
٤- صالح بويصير (توكرة)
٥- ميلود عبد الله بو الخنّة (المرج - البلدية)
٦- مراجع الرخّ (المرج - الضواحي)

٧-	خليفة عبد القادر	(البيضاء)
٨-	سعد بو جار الله[١]	(شحات)
٩-	عبد الرازق شقلوف[٢]	(درنة)
١٠-	محمد عبد القادر بوبريدان	(القبّة)
١١-	علي نور الدين العنيزي	(سلوق)
١٢-	عبد القادر البدري	(الأبيار)
١٣-	القذافي سعد	(طبرق)
١٤-	محمود بوشريدة	(أجدابيا - البلدية)
١٥-	الكيلاني عبد السلام الضريريط	(أجدابيا - الضواحي)

(ج) عن ولاية فـزان

١-	طاهر بن محمد العالم	(الشاطئ)
٢-	منصور بن محمد	(الشاطئ وغدامس)
٣-	محمد علي شلقم	(الوادي الغربي وغات)
٤-	سالم بن حسن	(سبها والشرقي)
٥-	السنوسي حمادي	(مرزق)

١ حلّ محلّه النائب محمد علي العَبيدي.
٢ حلّ محلّه النائب سليمان الزَنّي.

الملحق رقم (٢)

أعضاء الهيئة البرلمانية الثانية

(١٩٥٦-١٩٦٠)

أسفرت انتخابات الهيئة البرلمانية الثانية، التي جرت في **٧/ ١/ ١٩٥٦** خلال فترة حكومة **مصطفى بن حليم**، عن فوز **النواب**:

(أ) عن ولاية طـرابلس

١- عبد العزيز الزقلعي (طرابلس – المدينة القديمة)
٢- عبد الرحمن القلهود (غرب طرابلس)
٣- محمود صبحي (وسط طرابلس)
٤- محمود فتح الله (جنوب طرابلس)
٥- عبد السلام التهامي (غربي طرابلس)
٦- محمد نجم الدين العالم (سوق الجمعة)
٧- سعيد العربي بوسن (عين زارة)
٨- محمد سيف النصر (العزيزيّة)
٩- صالح بالرابحة (بن غشير)
١٠- بلعيد الشريدي (تاجوراء والقره بوللي)
١١- عبد العزيز محمد فطيس (زوارة)
١٢- الوحيشي المنتصر (وسط الزاوية)
١٣- منير العروسي (الزاوية-الحارة)
١٤- بشير الطويبي (جنزور)
١٥- السنّي اللالي (صبراته والعجيلات)
١٦- مفتاح عريقيب (صرمان)
١٧- الحاج إسماعيل بن لامين (مصراته – زاوية المحجوب)
١٨- سالم لطفي القاضي (مصراته الشرقية)
١٩- حسين الفقيه (مصراته الوسط)

٢٠-	عبد السلام شهوب	(زليتن الشرقية)
٢١-	محمود البحباح	(زليتن الغربية)
٢٢-	علي بن سليم	(الخمس)
٢٣-	الحاج سالم الأطرش	(شرق الخمس)
٢٤-	عبد الله بن عبد الصمد	(مسلاته والقصبات)
٢٥-	علي أبو بكر النعاس	(غرب ترهونة)
٢٦-	أبو بكر نعامة	(شرق ترهونة)
٢٧-	علي تامر	(بني وليد)
٢٨-	مفتاح بن شريعة	(سرت)
٢٩-	محمد صالح ختم الهوني	(هون)
٣٠-	عبد المجيد كعبار	(غريان الشرقية)
٣١-	عبد الله السحيري	(غريان الغربية)
٣٢-	محمد الشرع قرزة	(مزدة)
٣٣-	علي بن سالم	(يفرن)
٣٤-	صالح خربيش	(جادو)
٣٥-	يحي بن مسعود	(نالوت)

(ب) عن ولاية بـرقة

١-	مصطفى القنّين	(بنغازي-الصابري)
٢-	رجب بن كاطو	(بنغازي-الشريف)
٣-	عبد المطلوب الورفلي	(بنغازي-سيدي داود)
٤-	الحاج سعد البرغثي	(توكرة)
٥-	مفتاح عبد الله سليمان الشلماني	(المرج-البلدية)
٦-	محمد علي يحي العبيدي	(المرج-الضواحي)
٧-	خليفة عبد القادر	(البيضاء)
٨-	عيد الكالح	(شحات)
٩-	مصطفى بن حليم	(درنة)

١٠-	السنوسي عبد السيد	(القبة)
١١-	جربوع إبراهيم الكزة	(سلوق)
١٢-	عبد القادر البدري	(الأبيار)
١٣-	إدريس كريّم راقي	(طبرق)
١٤-	عبد الله حمد القزون	(أجدابيا-البلدية)
١٥-	حسن عمر نشاد	(أجدابيا-الضواحي)

(ج) عن ولاية فـزان

١-	محمد عثمان الصيد	(براك)
٢-	منصور بن محمد	(الشاطئ وغدامس)
٣-	مهدي بوزو	(غات)
٤-	الحاج سالم بن حسن	(سبها)
٥-	السنوسي حمادي	(مرزق)

الملحق رقم (٣)

أعضاء الهيئة البرلمانية الثالثة

(١٩٦٠-١٩٦٤)

أسفرت انتخابات الهيئة البرلمانية الثالثة، التي جرت في ١٧/ ١/ ١٩٦٠ خلال فترة حكومة **عبد المجيد كعبار**، عن فوز **النواب:**

(أ) عن ولاية طـرابلس

	الاسم	
١-	محمود صبحي	
٢-	أحمد الخرباش	(نائب جديد)
٣-	علي مصطفى المصراتي	(نائب جديد)
٤-	عبد السلام التهامي	
٥-	السايح فلفل	(نائب جديد)
٦-	الهادي عبد الله العايب	(نائب جديد)
٧-	أحمد علي المحيشي	(نائب جديد)
٨-	حسين الفقيه	
٩-	أبو القاسم العلاقي	(نائب جديد)
١٠-	سالم الأطرش	
١١-	علي أبو بكر النعاس	
١٢-	عمران البصير	(نائب جديد)
١٣-	يونس عبد النبي بالخير	(نائب جديد)
١٤-	مفتاح شريعة	(نائب جديد)
١٥-	نوري سليمان بن غرسة	
١٦-	عبد الفتاح بن زهرة	(نائب جديد)
١٧-	الفيتوري يوسف زميط	(نائب جديد)
١٨-	أحمد عبد الحفيظ الرماش	(نائب جديد)
١٩-	عبد الله السحيري	

006__6th Supplts__Vol__03.indd 609 02/06/25, 05:12 م

٢٠- المهدي الأطرش (نائب جديد)

٢١- محمد نشنوش (نائب جديد)

٢٢- العربي بن خليل (نائب جديد)

٢٣- ساسي أحمد حمادي (نائب جديد)

٢٤- السنّي خليفة سالم (نائب جديد)

٢٥- مفتاح عريقيب

٢٦- عبد المجيد كعبار

٢٧- محمد بوصاع الزنتاني (نائب جديد)

٢٨- عبد السلام شهوب

٢٩- أحمد بن الحاج علي أحمد (نائب جديد)

٣٠- محمود فتح الله

٣١- محمد الشرع قرزة

٣٢- الوحيشي المنتصر

٣٣- محمد سالم البحباح (نائب جديد)

٣٤- النايب محمد النوري (نائب جديد)

٣٥- يوسف محمد الجعراني (نائب جديد)

(ب) عن ولاية بـرقة

١- محمد بشير المغيربي (نائب جديد)

٢- رجب بن كاطو

٣- عبد المولى لنقي (نائب جديد)

٤- سليمان أحمد العبدلي (نائب جديد)

٥- محمد سليمان بوربيدة (نائب جديد)

٦- محمد عطية الله بونويرة (نائب جديد)

٧- آدم سعد عبد الرزاق الغويل (نائب جديد)

٨- موسى عبد الرازق اللواج (نائب جديد)

٩- محمد عبد الجليل زعطوط (نائب جديد)

١٠- صابر حسن الشاعري (نائب جديد)
١١- جربوع إبراهيم الكزة
١٢- عبد القادر البدري
١٣- محمد ياسين المبري (نائب جديد)
١٤- عمران يونس العابدية (نائب جديد)
١٥- حسن عمر نشّاد

(ج) عن ولاية فـزان

١- محمد عثمان الصيد
٢- السنوسي يوسف علي (نائب جديد)
٣- مهدي بوزو
٤- علي أحمد زيدان (نائب جديد)
٥- السنوسي حمادي

الملحق رقم (٤)

كشف بأسماء أعضاء مجلس الشيوخ الذين جرى تعيينهم من قبل الملك أو اختيارهم من قبل المجالس التشريعية بالولايات خلال هذه الحقبة

١- محمد المنصوري
٢- علي القره مانللي
٣- الحاج حسين عبد المالك
٤- راسم كعبار
٥- طاهر عبد القادر الأزهري
٦- صالح خربيش
٧- الحاج خليل ناصوف
٨- سالم المنتصر
٩- عمر منصور الكيخيا
١٠- عبد الحميد العبار
١١- ياسين المبري
١٢- أحمد رفيق المهدوي
١٣- عوض لنقي
١٤- عبد الجواد الفريطيس
١٥- السنوسي لطيوش
١٦- خليل العريضة
١٧- محمد شليد
١٨- المبروك بن عريبي
١٩- أبو بكر أحمد
٢٠- محمد بن عمر
٢١- علي بن محمد الشريف
٢٢- علي السعداوي
٢٣- سالم محمد سيف النصر

٢٤- علي بن عبد الله القطرون
٢٥- عبد الكافي السمين
٢٦- احميدة المحجوب
٢٧- علي العابدية
٢٨- محمود بوهدمة
٢٩- أحمد السني
٣٠- الطاهر الجراري
٣١- الفيتوري السويحلي
٣٢- حامد أحمد الحضيري
٣٣- رزق الله فضل الله
٣٤- عمر بو غندورة
٣٥- فضيل أحمد بريدان
٣٦- محمد الروياتي
٣٧- محمد الزقعار
٣٨- محمد الكريكشي
٣٩- مصطفى سليمان منينة
٤٠- الهمالي بن نصر
٤١- محمد الفقيه انقدازن
٤٢- عبد الرحمن الثني
٤٣- أبو القاسم بادي
٤٤- صالح بازامه
٤٥- توفيق الجربي

وقد تولّى رئاسة مجلس الشيوخ خلال هذه الحقبة على التوالي كلّ من الشيوخ:

- عمر منصور الكيخيا
- علي العابدية
- محمود بوهدمة
- عبد الحميد العبار

الملحق رقم (٥)

كشف بأسماء وزراء الحقبة غير النفطية[٣]

١- محمود أحمد المنتصر
٢- فتحي منصور الكيخيا
٣- علي الجربي
٤- منصور بن قدارة
٥- محمد بن عثمان الصيد
٦- إبراهيم بن شعبان
٧- محمد مصطفى الساقزلي
٨- أبو بكر نعامة
٩- علي نور الدين العنيزي
١٠- عبد الرحمن القلهود
١١- مصطفى أحمد بن حليم
١٢- خليل القلال
١٣- محمد الطاهر العالم
١٤- إسماعيل بن لامين
١٥- خليل ناصوف
١٦- عبد السلام البوصيري
١٧- مصطفى السرّاج
١٨- عبد المجيد الهادي كعبار
١٩- علي الساحلي
٢٠- سالم لطفي القاضي
٢١- عبد السلام بسيكري
٢٢- محي الدين محمد فكيني
٢٣- مفتاح عريقيب
٢٤- علي صالح جعودة
٢٥- طاهر باكير

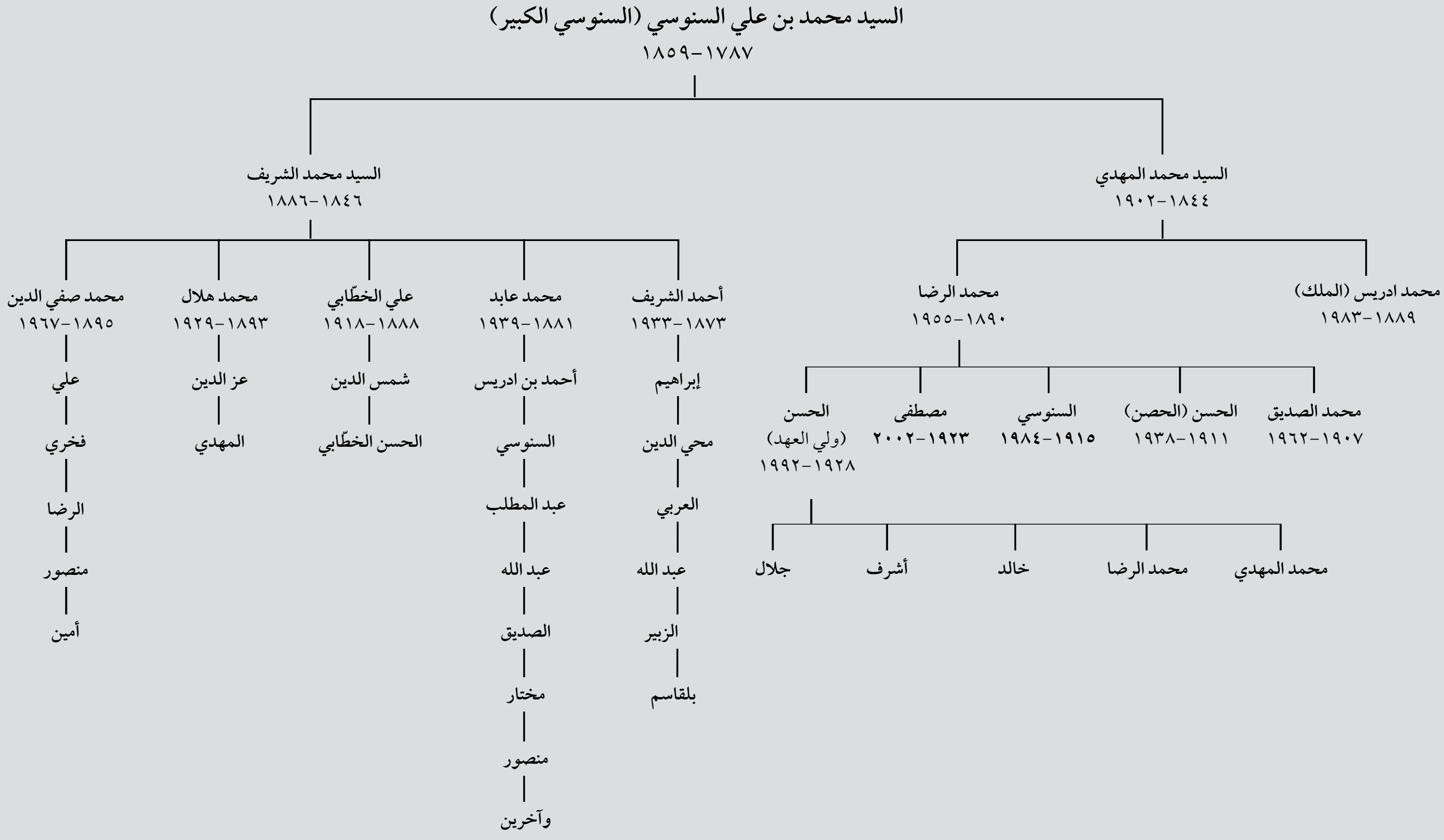
٢٦- محمد بودجاجة
٢٧- عبد القادر العلام
٢٨- وهبي البوري
٢٩- الصديق المنتصر
٣٠- عبد الحميد عطية الديباني
٣١- أبو بكر أحمد
٣٢- رجب بن كاطو
٣٣- ناصر الكزّة
٣٤- أحمد الحصائري
٣٥- عبد القادر البدري
٣٦- محمود البشتي
٣٧- عبد المولى لنقي
٣٨- محمد بحيح
٣٩- أحمد عون سوف
٤٠- سالم الصادق
٤١- حسن ظافر بركان
٤٢- فؤاد الكعبازي
٤٣- الطايع البيجو
٤٤- يونس عبد النبي بلخير
٤٥- أبو القاسم العلاقي
٤٦- سليمان الجربي
٤٧- حامد علي العبيدي
٤٨- محمد سليمان بوربيدة
٤٩- ونيس القذافي
٥٠- نوري سليمان بن غرسة
٥١- محمد عطية الله بو نويرة
٥٢- عمر محمود المنتصر

---

٣ تسلسل الأسماء وفقاً لتاريخ تعيين أصحابها بالمنصب.

٥٣- محمود فتح الله
٥٤- عبد السلام بريش
٥٥- محمد السيفاط بوفروة
٥٦- أحمد عبدالرزاق البشتي

شجرة العائلة السنوسية



عينات من الوثائق

أفرج عن الوثائق متضمنّة جميع الخطوط والتعليقات
والتوقيعات كما كانت عليها في الأصل

من الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية
(محفوظة بدار المحفوظات الوطنية National Archives)

INCOMING TELEGRAM **Department of State** ACTION COPY

CONFIDENTIAL

19-B
Action
NEA

Info
SS
G
SP
C
EUR
P
OLI
IOP
OCB
CIA
OSD
ARMY
AIR
NAVY

Control: 4554
Rec'd: April 10, 1954
6:49 a.m.

FROM: Benghazi

TO: Secretary of State

NO: 88, April 9, midnight

PRIORITY

SENT DEPARTMENT 88, REPEATED INFORMATION TRIPOLI 198, FRANKFORT FOR CINCEUR UNNUMBERED.

FROM VILLARD.

Re Benghazi telegram 87, April 8.

Yesterday afternoon King ordered Mustafa Ben Halim, Minister of Communications in former Cabinet, to form new government. He began consultations last night assisted by Abdullah Abed.

Exact cause fall of Saqezli Government obscure but presumably connected with developments following Supreme Court order in Ali Deeb's case. Court's decision has still not been published although its terms generally known. Decision has been questioned from local point of view by court judges Ramzi and Dajani and King apparently furious over Sa~~dawiyyde~~ political comments which decision included in favor of unitary Libyan state, abolition of provincial authority and limited functions of Monarch.

Egyptian Minister told me King's reaction to court's decision was severe blow to Egypt's position in Libya since viewpoint of Egyptian members of court had just been openly flouted. He felt court could have no stand in following this episode and would have to be dissolved.

As Department is aware, Ben Halim is shrewd politician and good friend of Shalhi and the King. He is authoritarian, ruthless personally ambitious, and when Nazir of works in Cyrenaica was generally considered dishonest. It can be expected that if he forms government it will carry out King's wishes without regard for constitutional niceties. (Ben Halim has often said constitution is much too advanced for Libya). His relations with Parliament may be difficult, however. He is not personally popular with Cyrenaican deputies and his relations with those of Tripolitanian are uncertain. Therefore, high-handed methods he used in dealing with Cyrenaica's legislative council may not work with Parliament. Approval of budget, which is opposed by many

This Document Must Be Returned To DC/R Central Files

773.00/4-954

FILED FEB 18 1955

Confidential File

HO

PERMANENT RECORD COPY • This copy must be returned to DC/R central files with notation of action taken •

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

-2- 88, April 9, midnight, from Benghazi.

many Tripolitanians, is first item of importance on Parliamentary program and would provide good test Ben Halim's influence.

Legation believes that if Ben Halim can form government, base negotiations should proceed speedily since he has shown himself coopérative and helpful in discussions to date. He has sent me message to effect that interruption in negotiations should not be of long duration.

SUMMERS

BB:BD/3

Note: NEA Message Center notified 8:40 am 4/10/54 EMB(CWO)

CONFIDENTIAL

AIR POUCH
PRIORITY

CONFIDENTIAL
(Security Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
773.00/3-2455

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM AmEmbassy, London 2797
DESP. NO.

TO THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON March 24, 1955 24 MAR 1955
DATE

REF

For Dept. Use Only	ACTION EUR-5	INFO	DEPT. RM/R-2 NEA-4 OLI-6 P-1
28	REC'D 3-26		OTHER CIA-7 USIA-4 FOA-10 ARMY-4 NAVY-3 AIR-3

SUBJECT: British Views on Libya: Call of Mr. Marcus J. Gordon at Foreign Office

On March 21 an officer of the Embassy took Mr. Marcus J. Gordon, newly appointed Head of the FOA Mission in Libya, who was passing through London, to call on Mr. T.E. Bromley, Head, and Mr. C.O.I. Ramsden, Assistant Head, of the African Department of the Foreign Office, for a general discussion of Libyan affairs.

The conversation first dealt with economic matters and with the Libyan development program which it was agreed was doing as well as could be expected. Mr. Gordon and Mr. Ramsden, who had served together in Ethiopia, discussed a number of points of comparison and contrast between the furnishing of economic aid to the two countries. In the course of this discussion Mr. Bromley and Mr. Ramsden emphasized that the British were anxious to work closely with us in Libya, and they spoke appreciatively of the good relations between our two Embassies in Tripoli.

With reference to political matters, the Foreign Office representatives said that the state of the King's health remained a key question, likewise the problem of the succession to the throne. They had not heard reports which Mr. Wilson mentioned regarding the possibility that the King had given instructions for the palace at Sidi Rhuma in Cyrenaica to be prepared for his use in the near future, and they agreed that this further indication of the King's disinclination to live in Tripoli was disturbing. With respect to the recurring rumors that Mahmoud Muntasser, the Libyan Ambassador to London and former Prime Minister, might be leaving London, Mr. Ramsden commented that the Foreign Office did not think Muntasser would return to Libya in the near future unless the King should die or abdicate and the Libyans then go through with plans which have been mentioned from time to time for establishing a republic, in which event Mahmoud Muntasser would probably be the first president.

As regards the French, Mr. Bromley briefly outlined recent conversations between the UK and France which have already been reported

EMWilson/ht
REPORTER

CONFIDENTIAL

FILED
MAR 31 1955

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

773.00/3-2455

CONFIDENTIAL FILE

DO NOT TYPE IN THIS SPACE

Page 2 of
Desp. No. 2797
From London

reported to the Department. He added that recently the French had made the strongest objection to plans which the British had for sending a small detachment, not over 200 men, to carry out maneuvers this coming summer in southern Libya in the Wizzu (Aozou) area in the Tibesti Range, i.e., along the border between Libya and French Equatorial Africa. The British had not attached any particular importance to this project but the French had reacted so violently that it would probably have to be given up.

For the Ambassador:

Evan M. Wilson
First Secretary of Embassy

cc: Paris
Tripoli
Benghazi

CONFIDENTIAL

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
Authority NND907405
By AT NARA Date 10-26-96

SECRET

AIR PRIORITY
PRIORITY

SECRET
(Security Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE

773.11/5-3155

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : AmEmbassy - Benghazi COPY NO 1 165
DESP. NO.

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. May 31, 1955
DATE

REF : Embassy Despatch 164 of May 27, 1955.

For Dept. Use Only	ACTION NEA	DEPT. RM/R OLI P
	REC'D 6/6	OTHER CIA USIA ARMY NAVY AIR CAIRO

SUBJECT: Libya in the Middle East Power Struggle: The Visit of the King to Egypt and His Projected Trip to Turkey

The King accompanied by the Queen entered Egypt on May 24 for what is officially described as a month of rest and recuperation. Actually, it would appear that the main purpose of the visit to Egypt was for the King to take a bride but the fact that he is now in Egypt and apparently intends to leave from there for his long-planned official visit to Turkey has made him a pawn in the continuing struggle of the Turks and Egyptians for power and influence in the Middle East.

It will be recalled that the King last year was officially invited to visit Turkey and accepted the invitation. No date was set for the visit but it was taken for granted that the King would go if only because of the long standing friendly feelings between the two countries. Since that time, the Turks have given concrete evidence of their goodwill (and desire for incluence in Libya) in the forms of mortars and wheat and, as is now abundantly obvious, the Egyptians have been engaged in a variety of maneuvers designed to [illegible] their position in Libya.

[illegible] ious of Egyptian intentions in Libya. Reports [illegible] been conflicting, but the preponderance of opinion is that he originally did not intend to visit Egypt at this time, despite pressure from the Egyptians to get him to come to their country during Ramadan. That he has now gone to Egypt can at most only be indirectly related to the Egyptian efforts, but since he is there, it can be expected that the Egyptians will make every effort to influence him.

Specifically, it is reported in local political circles that the King, accompanied by his wife and possibly his bride, intends to leave for his visit to Turkey from the port of Alexandria on July 2 providing the Turks are willing to send a ship to fetch him. If the Turks are unwilling to send a ship, then he will return to Tobruk and depart from there. (The Embassy at Tripoli reports that

This Document Must Be Returned to DC/R Central Files

773.11/5-3155

Entered in RM/R 6-24-55

SECRET FILE

TMJudd:djm
REPORTER

SECRET

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
773.11/5-3155

Desp. No. 165
From Benghazi

S E C R E T
(Classification)

Page ___ of
Encl. No. ___
Desp. No. ___
From ___

it has been informed by the Turkish Ambassador that his Government intends to send a ship to Alexandria for the King.) The impression in the same circles is that the Egyptians are anxious to prevent the King from going to Turkey and will seek to bring him around to their point of view with the usual Arab arguments against Turkey. In this, it is expected that they will be aided by Prime Minister Ben Halim who, although he is supposedly in Egypt to make further arrangements for the trip to Turkey as well as for the marriage, is sympathetic to the Egyptian point of view. These circles believe, however, that the King will go to Turkey regardless of the pressure which is brought to bear on him.

(Saddiq al-Rida, son of the present heir apparent, agrees that the King, having given his promise, will go to Turkey. He also believes that the King has definitely decided to leave for Turkey from Tobruk.)

EMBASSY COMMENT

At least in intra-Arab affairs, if not on a broader scope, the Prime Minister is considered by many local persons interested in politics to be a tool of the Egyptians. It is also thought that he is clever enough not to push the King too hard and thus risk losing the confidence of the source of his own power.

Thomas M. Judd
Thomas M. Judd
Second Secretary of Embassy

Dept: Pouch Cairo

cc: Tripoli (2)

S E C R E T

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
Authority NND949568
By WBD NARA Date 7/4/96

COMING AIRGRAM **Department of State** ACTION COPY

B 0 0 6 1 7

OFFICIAL USE ONLY
Classification

PAGE 1 OF 1 PAGES

Date Sent: January 6, 1960
Rec'd:

FROM: Amembassy TRIPOLI

TO: Secretary of State

NO: G-60

INFO: Amembassy Benghazi G-60

JAN 12 1 28 PM '60

873.053/1-660

FROM BOUGHTON

Current rumor circulating Tripoli that Mustafa Ben Halim, now Libyan Ambassador at Paris has joined H. K. Ferguson Company, present contractors for Tripoli power plant extensions, were confirmed by P. W. Holtzgraf, Ferguson Project Manager.

Latter stated Ben Halim will be active consultant to company which intends to establish Libyan company under same name after first of year.

Holtzgraf also confirmed report that Ben Halim and Emile Boustani partnership plans previously reported have failed to develop. Reasons unknown.

H. K. Ferguson showing interest Libyan cement factory construction.

JONES

JOBlan:jt

CAA

FILED

FEB 1 1960

MESSAGE CENTER 1960 JAN 12 PM 3 18

OFFICIAL USE ONLY
Classification

REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED UNLESS "UNCLASSIFIED"

PERMANENT
RECORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken •

By WBD NARA Date 7/1/96

INCOMING TELEGRAM **Department of State** ACTION COPY

SECRET
Classification

Control: 5964
Rec'd: JANUARY 12, 1960
7:28 AM

FROM: TRIPOLI

TO: Secretary of State

NO: 441, JANUARY 12, 9 AM

873.053/1-1260

SENT DEPARTMENT 441; REPEATED INFORMATION BENGHAZI 370, BEIRUT 12.

FROM BARRINGER

SOLIMAN BOUSTANI, LEBANESE ATTORNEY FOR EMILE BOUSTANI, LEBANESE ENTREPRENEUR, INFORMED EMBASSY OFFICER SAYED ABDALLAH ABED SENUSSI, OUTRAGED BOUSTANI PARTNERSHIP PLANS MUSTAFA BEN HALIM, AND TRYING ALL MEANS KEEP BOUSTANI OUT LIBYA FEARING COMPLETION PLANNED PARTNERSHIP. SOURCE EVEN STATED BLACK PRINCE CABLED PARIS OFFERING PRIME MINISTRY TO BEN HALIM FOR REJECTION BOUSTANI BUT ADDED PARTNERSHIP STILL UNDER MUTUAL CONSIDERATION DESPITE INTERFERENCE AND CONFIRMED ARRANGEMENT BETWEEN BEN HALIM AND FERGUSON COMPANY (EMBASSY G-66 JANUARY 6TH).

COMMENT: SOURCE PREVIOUSLY KNOWN TO EMBASSY OFFICER IN BEIRUT AND BELIEVED RELIABLE-PLEASE PROTECT. BUSTANI'S CAT COMPANY REGISTERED IN LIBYA IN SHORTEST TIME OVERCOMING USUAL INTERMINABLE DELAYS.

JONES

CAA

EMR:FWH:20

FILED
FEB 10 1960

Copy No(s) 29
Dest:
Name:
Date:

SECRET
Classification

REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED UNLESS "UNCLASSIFIED"

PERMANENT RECORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken •

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
Authority NND949568
By WBD NARA Date 4/4/6

DEPARTMENT OF STATE
AIRGRAM
(Departmental and Foreign Service)

873.053/4-362
XR 773.13

A-167
NO.

LIMITED OFFICIAL USE

TO : DEPARTMENT OF STATE — 1962 APR 10 PM 2 39

INFO : Amembassy BENGHAZI A-124

1962 APR 12 PM 1 43
MESSAGE CENTER
ANALYSIS & DISTRIBUTION BRANCH

FROM : Amembassy TRIPOLI — DATE: April 3, 1962

SUBJECT : Prime Minister and Abdallah Aabid al SANUUSI Buying Tripoli Property

REF : Embassy Tripoli Despatch 292, dated March 19, 1962

FROM SYMMES:

A reliable Libyan commercial source told Emboff that Prime Minister Muhammad Bin 'UTHMAAN al-Sayd, in partnership with Abdallah Aabid al SANUUSI, has purchased the Al Azraki Building, Sciara Haiti, better known as "Alitalia Building", which was completed less than six months ago. The price was £L 185,000.

Also, the Italian Embassy Commercial Officer told Emboff in confidence that Abdallah Aabid has been negotiating for purchase of the recently completed Mitchell Cotts & Co. (Libya) Building. His competitor for purchase of this property is the Prime Minister. Price of the building mentioned is £L 400,000.

Comment: Some observers feel that the Prime Minister is using his office as lever to purchase profitable properties as hedge against time he no longer Prime Minister. Embassy also inclined hold this view. Prime Minister reportedly now owns substantial share Tripoli's largest printing establishment, is partner in new transport company which recently obtained ten year provincial transport franchise, and is shareholder in National Oil Company of Libya.

Other observers, however, believe that Prime Minister's increasing business ventures reflect a position of strength and confidence that his tenure is secure.

JONES
H. M. Symmes

MAY 11 10 48 AM FILED

Action Copy

LIMITED OFFICIAL USE

FORM DS-323 11-61

FOR DEPT. USE ONLY — In / Out

Drafted by: OEblan/GJPablozzi:mab 4/3/62
Contents and Classification Approved by: EXEC: HMSymmes 4/3/62
Clearances: T. Squier

ADDRESS OFFICIAL COMMUNICATIONS TO
THE SECRETARY OF STATE
WASHINGTON 25, D. C.

DEPARTMENT OF STATE
WASHINGTON

DEC 31 1957

SECRET

Dear Mr. Ambassador:

I enclose two copies of the Operations Plan on Libya which has been prepared pursuant to NSC 5716/1 U. S. Policy Toward Libya and which was approved by the Operations Coordinating Board at its meeting on November 20, 1957. A third copy has been sent to you under separate cover.

Since these Operations Plans were instituted some three years ago, they have proved valuable in clarifying responsibilities and in improving interdepartmental coordination both in Washington and in the field. The Plan is an action paper. I hope that you will personally supervise its implementation.

This Plan should have the attention of each officer with operational responsibility attached to your mission, [illegible] Such officers may expect to receive separate instructions as to specific responsibilities falling to them under your general supervision. I suggest that you discuss the Plan with them to assure its coordinated implementation in accordance with circular telegram No. 58 of July 24, 1956.

I have asked Mr. Rountree, Assistant Secretary for Near Eastern, South Asian, and African Affairs, to oversee the implementation of this Plan. Periodically his Bureau will ask you for reports on the success achieved in carrying out each course of action. These reports will form the basis for reports to the National Security Council on the progress made in carrying out our national policies, and I am sure that you will wish personally to review them.

Most sincerely,

CHRISTIAN A. HERTER

Acting Secretary

S/S-RO
DEC 31 1957
A true copy of
signed original.

Enclosure:

Operations Plan for Libya (2 copies)

The Honorable
John L. Tappin,
American Ambassador,
American Embassy,
Tripoli.

SECRET

HERTER, CHRISTIAN A.: Papers, 1957-61
Box 3
Chronological File December 57 (1)

PORTIONS EXEMPTED
E.O. 12356, SEC. 1.3 (a)(4)
State letter 5/25/83
NLE DATE 10/6/83

DECLASSIFIED
Authority MR 83-61 #4
By KB NLE Date 10/6/83

June 27, 1957

2682

MEMORANDUM

EYES ONLY

SUBJECT: Discussion at the 328th Meeting of the National Security Council, Wednesday, June 26, 1957

Present at the 328th NSC meeting were the President of the United States, presiding; the Secretary of State; the Secretary of Defense; and the Director, Office of Defense Mobilization. Also present were the Under Secretary of the Treasury; the Acting Secretary of the Interior (for Item 1); the Director, Bureau of the Budget; the Acting Director, U. S. Information Agency; the Director, National Science Foundation (for Item 1); the Director, International Cooperation Administration; the Deputy Secretary of Defense; Assistant Secretary of Defense Sprague; the Chairman, Joint Chiefs of Staff; the Director of Central Intelligence; The Assistant to the President; Special Assistant to the President Cutler; the White House Staff Secretary; Administrative Assistant to the President Harlow; the Acting Executive Secretary, NSC; and the Director, NSC Secretariat.

There follows a summary of the discussion at the meeting and the main points taken.

1. ANTARCTICA
(NSC 5424/1; NSC 5528; NSC Actions Nos. 1500 and 1705; Memo for NSC from Mr. Cutler, subject: "Interim Report on Antarctica", dated April 26, 1957; Progress Report, dated May 8, 1957, by OCB on NSC 5424/1; NSC 5715; Memo for NSC from Executive Secretary, subject: "Antarctica", dated June 21, 1957)

Mr. Cutler briefed the National Security Council very thoroughly on the high points in the draft statement of policy on the subject, and called attention to the map of Antarctica which had been distributed at the beginning of the meeting. (Copies of Mr. Cutler's briefing note and the Antarctica map are filed in the minutes of the meeting.) At the conclusion of his briefing, Mr. Cutler called on the Secretary of State to speak.

Secretary Dulles said that up to this point the United States had been following a policy of "watchful waiting" with respect to Antarctica. While this had been satisfactory in the past, Secretary Dulles felt convinced that the time had come for us to adopt a more positive policy toward the subcontinent. The Soviet

من وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي
(موجودة في مايكروفيش في مكتبة الكونجرس بواشنطن)

regarding the introduction of advanced weapons into Korea; recent Chinese Communist military activities in the Amoy-Quemoy area; the cancellation of the Moscow Air Show; recent Soviet propaganda attacks on the United States; developments in the Soviet missiles program; Soviet naval activities in the Mediterranean; and developments in the Middle East.

3. U. S. POLICY TOWARD LIBYA

(Memos for NSC from Executive Secretary, same subject, dated April 12 and 26, and May 1, 1957; Memo for NSC from Executive Secretary, subject: "Report to the President on the Vice President's Visit to Africa", dated April 22, 1957; NSC Action No. 1707; SNIE 36.5-57; NSC 5716; Memo for NSC from Acting Executive Secretary, subject: "U. S. Policy Toward Libya", dated June 26, 1957)

Mr. Cutler briefed the Council members on the contents of NSC 5716 (copy of briefing note filed in the minutes of the meeting). He was interrupted when he reached paragraph 23, reading as follows:

"23. Additional U. S. Military Facilities in Libya. [Decide to construct additional U. S. military installations in Libya only if they are regarded as an essential requirement in the light of (a) a general review of our strategic needs in the Mediterranean area, (b) new weapon developments, (c) the political and economic conditions of maintaining our present base facilities in the area, and (d) the over-all cost ceiling on defense expenditures.]*

"* Defense Member and JCS Adviser propose deletion."

Secretary Wilson interrupted Mr. Cutler's remarks to explain that the Defense Department did not like paragraph 23 for the reason that if it were put in a policy paper on Libya, it ought to be put in all NSC policy papers dealing with subjects of this nature. In short, it was redundant and unnecessary.

Mr. Cutler replied that in view of our budgetary stringency, it might indeed be desirable to include paragraphs like this in every NSC paper, and to pay much more attention to such financial and economic matters in our papers. To this Secretary Wilson replied that it was the duty of the National Security Council at its meetings to decide on the wisdom of courses of action such as that in paragraph 23. On the other hand, it made no sense to include this material in NSC policy papers. Secretary Wilson then added his own view that the costs of the program of military assistance to Libya were too high, and he predicted that we would have to support Libya from now on out. We were hooked.

- 9 -

Mr. Cutler finished his briefing with a discussion of the Financial Appendix to NSC 5716, and then suggested that the Council dispose of the question as to whether or not to include paragraph 23 in the agreed policy paper. Apropos of this matter, he said he had understood that the Air Force had gone to the Bureau of the Budget and had agreed not to go ahead with the construction of additional U. S. military installations in Libya. Secretary Wilson took sharp issue with Mr. Cutler, and said that the decision to forgo further construction had been made in the Department of Defense. Admiral Radford pointed out that the Defense Department was restrained in its expenditures all around the world by budgetary considerations, and he therefore saw no reason for including this paragraph dealing specifically with Libyan construction. It should not be forgotten that the Defense Department, as well as other agencies, was carefully scrutinizing the expenditure of money.

The President said that this might indeed be true, but that there was some evidence to the contrary. He had at hand a report of a new and extensive Air Force reconnaissance operation. Having gotten all prepared for the operation and spent the money, the Air Force had just got around to asking permission to stage the operation. In the light of this, the President wondered whether there was not some concrete justification for dealing in NSC policy papers with courses of action like that in paragraph 23.

Mr. Cutler suggested a solution of the problem by proposing that the Council agree to delete paragraph 23 of NSC 5716, but have the Record of Actions of the Council meeting indicate that the substance of paragraph 23 had been discussed at this meeting. Mr. Cutler then asked the Secretary of State and other members of the Council if, subject to the above-mentioned amendment, the remainder of the policy report was satisfactory. Secretary Dulles indicated that the remainder of the report was satisfactory, but suggested that Mr. Hollister might wish to comment on it.

Mr. Hollister stated that he merely wanted to point out that in adopting this policy on Libya the Council was moving in the reverse direction from what we always hoped to do. To be more precise, we generally hoped that if we increased police and internal security forces in a country we were assisting, we could achieve commensurate reduction in the force levels of the regular army. We were not doing this in Libya, and that was all that Mr. Hollister wished to point out. Mr. Cutler replied that the paper did indicate that as we built up the Federal Army of Libya we could cut down on the provincial forces, as indicated in paragraph 20-a.

Secretary Dulles philosophized that the entire creation of the new nation of Libya had been a crazy business. The President pointed out that while there was much truth in Secretary Dulles' statement, we had created an independent Libya with the primary objective of keeping the Russians out of this area.

TOP SECRET

Mr. Brundage inquired whether, if NSC 5716 were adopted, the United States would be obliged to assume all responsibility for the 4500-man Federal Army of Libya. Mr. Cutler replied in the affirmative, and indicated that there was no one else to share in this expense. At least, however, the expenditure was spread out until 1962.

The National Security Council:

a. Discussed the draft statement of policy on the subject contained in NSC 5716, in the light of the views of the Joint Chiefs of Staff transmitted by the reference memorandum of June 26, 1957.

b. Discussed principles which should govern the construction of additional military installations in Libya, in the light of (1) our strategic needs in the Mediterranean area; (2) new weapons developments; (3) the political and economic conditions of maintaining our present base facilities in the area; (4) the over-all cost ceiling on defense expenditures.

c. Adopted the statement of policy in NSC 5716, subject to the deletion of paragraph 23 and the footnote relating thereto.

NOTE: NSC 5716, as amended, subsequently approved by the President and circulated as NSC 5716/1 for implementation by all appropriate Executive departments and agencies of the U. S. Government, and referred to the Operations Coordinating Board as the coordinating agency designated by the President.

- 11 -

TOP SECRET

NND 907405
Box 3676

(25)
1/7/c

ACCESS RESTRICTED

The item identified below has been withdrawn from this file:

File Designation 773.00(W)/1-2659

Desp 138

Date 26 Jan 59

From Benghazi

To State

In the review of this file this item was removed because access to it is restricted. Restrictions on records in the National Archives are stated in general and specific record group restriction statements which are available for examination. The item identified above has been withdrawn because it contains:

- [X] Security-Classified Information
- [ ] Otherwise Restricted Information

STATE
Authority

12/18/89
Date
SAA

WITHDRAWAL NOTICE

(25)

NATIONAL ARCHIVES AND RECORDS ADMINISTRATION NA FORM 14000 (1-86)

هذه الورقة تشير إلى وثيقة سرية مسحوبة لم يتمّ الإفراج عنها حتى الآن

1961

J
AFRICAN DEPARTMENT
LIBYA

JT1011/1.

FROM Mr Riches, Tripoli to Sec. of State.
CONFIDENTIAL
No. 4 (1011/1/61)
Dated Jan. 10
Received Jan. 13.

SUBJECT:
Review of Libya in 1960
Calendar of events is annexed

References
155552

MINUTES
I suggest print FO only in accordance with instructions.
(R M John) 23/1
Mr Brooks 23/1

(Printing Instructions)
F.O.

(Outward Action)

Libyan 25/1
FORD
Copy retained for files 31/1
2/3

(Action completed) 2/2/61
(Main Indexed) 22/1/63

British Embassy in Libya,

TRIPOLI.

No. 4 | Confidential | January 10, 1961.

(1011/1/61)

My Lord,

I have the honour to submit a review of Libya in 1960. A calendar of events is annexed.

2. In 1960 the oil discoveries of the previous year continued and their consequences direct and indirect made an increasing impact on all aspects of Libyan life. No longer an unprofitable backwater with no discernible future, Libya attracted growing interest from the outside world. The oil companies and the British and American Governments continued to pump money into the economy and to support it. The schools produced an increasing number of literate young men (and some women). More Libyans travelled to the outside world - some even went to Soviet Russia - and more took an interest in the world around them. The elaborate but in some ways old-fashioned structure of government swayed and creaked in these new currents; and though it still held together the signs were accumulating that it could hardly last unchanged much longer.

Internal Political Affairs

3. In contrast to the previous year, 1960 witnessed a number of political changes, though for the first nine months the outward appearance was much as before. The Government did not wholly succeed in arranging the January federal elections in the way they wished, but the Prime Minister, Abdul Majid Kubar, was at first confident of control of the Chamber of Deputies. However, the Government made a progressively less adequate showing in face of the small group of Deputies who voiced public opinion in criticism of its ineffectiveness. Thus the Prime Minister eventually felt obliged to manipulate the ending of the session to avoid public discussion of his agreement with the United States for an increased rent for the air base at Wheelus Field. The indication furnished

/by

The Right Honourable
The Earl of Home, P.C.,
etc. etc. etc.,
Foreign Office

Confidential

Confidential

- 2 -

by this incident of the new strength of the Chamber and of the influence of popular feeling in the constituencies on the Deputies was confirmed when in the autumn active "opposition" Deputies secured the recall of Parliament in order to discuss the Fezzan road scandal. The situation got out of Kubar's control and he had to resign. A new Government was formed, with the surprising choice of Mohammed bin Uthman as Prime Minister, which devoted much of the remaining part of the year to ingratiating itself with popular forces. However, a moderately hopeful sign was the new Prime Minister's insistence that Libyans should establish their own indigenous cultural and other standards and generally raise themselves through their own efforts. It seems unlikely, however, that an appeal to Libyans to work hard will meet with much response. It must also be recorded that the present Chamber of Deputies has not in its first year passed any legislation that might be described as constructive. What has been achieved has been largely restrictive on liberty and on foreigners.

4. In all three provincial governments, too, there were changes though only in Tripolitania were the Governor and the President of the Executive Council replaced - the latter by an extremist reputedly of Ba'athist sympathies. Inter-provincial rivalry continued. The federal government remained in Tripoli though Ministers spent the summer in Beida in Cyrenaica. Next year accommodation will probably be sufficient in Beida to allow the transfer of the whole of the Government there. In the rivalry between the Cyrenaican Defence Force and the Libyan Army the latter began to draw away, thanks to its superior and heavier equipment and the showmanship and drive of the Chief of Staff, though its numbers remained restricted to about 5,000 officers

/and

Confidential

and men.

5. King Idris, now over seventy, remained for most of the year withdrawn in Tobruk and increasingly unwilling to concentrate his energies on public affairs. However, he continued to provide the essential cornerstone of the Libyan political edifice. He made his wishes known before the elections, issued a circular of his personal composition condemning corruption, forbade the sending of a Libyan contingent to join the United Nations force in the Congo, played his part in solving the political crisis in October, and acquiesced in it being announced that he had accepted an invitation to Russia. Although he assured Earl Mountbatten and other British interlocutors that he would devote his efforts to ensuring stability after his death, his attitude towards the Crown Prince continued equivocal. He certainly agreed to Prince Hassan's visit to the United Kingdom in July and to his successful tour of Cyrenaica which followed. But the latter was probably too successful in his eyes and he made no apparent attempt to rescue the Crown Prince from the semi-retirement into which he sank afterwards. Prince Hassan himself revealed a somewhat maturer outlook and presence than heretofore but remained without apparent determination to advance his own interests. Nevertheless until the fall of the Kubar government the prospects of his succession had improved.

6. The long-established internal political pattern was shaken up during 1960. Though the new Government provided the focus of a new balance of forces it was by no means clear that the new balance would last for long. The salient and new fact is that public opinion, albeit inexperienced, prejudiced and emotional, must now be taken into account by any Libyan Government.

/Foreign Affairs

Confidential

- 4 -

Foreign Affairs

7. In the two or three months after the fall of the Kubar government Libyan foreign policy showed little change. Indeed in a statement of policy in November the new Prime Minister announced that Libyans should devote themselves to internal affairs, there being nothing more to say about foreign affairs than that they were based on Libya's obligations to the Arab League, to the United Nations and to the countries with which they had treaties. But in practice Libya might have been suspected even earlier of beginning to move away from the conservative policies which have always seemed somewhat out of tune with the rest of the independent Arab world. She certainly treated the United States of America with scant consideration and France was under constant verbal attack. The Libyan representative at the United Nations, no doubt partly in the pursuit of personal objectives, was less sympathetic to Western viewpoints and more assertive than hitherto. Events in the Congo and Mr. Khrushchev's energetic presentation of the anti-colonial cause led in the same direction. Above all, the increasing crisis over the Algerian war which the Libyan Government had hitherto played up as a publicity issue in order to divert public opinion from other problems and Mr. Khrushchev's de facto recognition of the Algerian rebels swung public opinion sharply towards "neutralism". This naturally bore the appearance of a move towards the Egyptian line and certainly towards the end of the year Egyptian policy was viewed more sympathetically in Libya than earlier and Jamal Abdel Nasser recovered a little of the lost prestige which followed his vain attempts to bring General Qasim down. For his part Nasser's policy in Libya showed a clear switch from association with highly placed sympathisers to support for more popular and demagogic elements.

/8.

Confidential

Confidential

- 5 -

8. These external political circumstances and the increasing desire of Libyans to strike out into new territory abroad meant among other things visits by semi-official commercial delegations to Russia and Czechoslovakia. King Idris's acceptance of an invitation to visit Russia (though no date was fixed and it is unlikely that the visit will ever take place) was in line with this trend. On the other hand the project whereby the Russians would build two hospitals in Libya which had been first advanced in 1958 was still not realised: it was said in August that the agreement was ready for signature but nothing had been finally signed by the end of the year. Resident missions of Czechoslovakia and of Yugoslavia were established in Tripoli. Other nations of other complexions hastened to establish diplomatic relations with a country apparently due to be rich soon.

9. Relations with the United Kingdom remained reasonably good. The British forces in the country continued to behave with circumspection and there were no incidents affecting Libyans or Libyan property which had serious political repercussions. Although there were one or two half-hearted efforts to induce the British Government to increase its aid to Libya by helping to finance economic projects, these were not pressed. Rather more serious was the persistent feeling in the Ministry of Defence and the Libyan Army that Her Majesty's Government had not fully fulfilled their obligations to supply arms under the 1958 Agreement.

10. Increasing Libyan nationalism and self-assertiveness bore hardest on Italians and Palestinians; on the other hand relations between the Federal German Republic and Libya developed in an encouraging way and an agreement was concluded for a modest amount of German technical aid.

/Economic Affairs

Confidential

Confidential

- 6 -

Economic Affairs

11. Prospecting for oil was intensified as the end of the year approached, when the companies holding about half the total concessions were due to renounce a quarter of their areas. The field belonging to the Oasis Oil Company in Tripolitania rivalled that found by Esso at Zelten though the latter company was further ahead in preparations for the construction of a pipeline and their loading installations at Mersa Brega. In the whde country the number of rigs operating rose to thirty-six and of seismic and other parties to over forty. It was estimated that the oil companies were bringing some L£18 million into the country annually out of their total outlay of L£55 million. Production at Zelten was likely towards the end of 1961 though the official date for exports remained 1962.

12. Libya was able to live within her means, thanks to the British and American subsidies, and the general financial position is not such as to cause disquiet. But throughout 1960 the supply of money increased and the National Bank of Libya was much concerned with the dangers of inflation and what it regarded as its own inadequate powers of control. Certainly there was a moderate and continued increase in the cost of living; prices of such locally-produced commodities as meat and fresh vegetables, and rents of both European and Arab housing, seemed to be the sectors most affected. But the prices of such imported necessities as flour and tea remained comparatively stable and unskilled workmen could manage fairly well on the statutory minimum wage. Certainly the influx of Libyans from the Fezzan and from the country generally to the towns continued.

13. The report of the Survey Mission from the International Bank was received and it was hoped - perhaps optimistically - that this might form the basis of a more rational programme of development in

/the

Confidential

the country. A law was passed reconstituting the Development Council and providing for the dissolution of the Libyan Public Development and Stabilisation Agency and the Libyan/American Reconstruction Commission. But the Council was slow in getting into its stride. At the end of the year the Government was publicising its intention to proceed with a five-year plan of development, and putting pressure on the Americans to provide much of the finance required.

14. Agricultural production was reasonably good in Cyrenaica but the drought in Tripolitania reduced production considerably. The American Government provided relief grain for human consumption and fodder. Despite better rains in Tripolitania in December, with the continual decline in the number of Italian farmers the prospects for the future were not rosy.

15. Although Libya does not produce up-to-date trade returns the United Kingdom, Italy and the United States of America seem to have retained their position as the leading suppliers of Libya's imports; but Germany appeared to be coming up fast. Italy remained the chief customer for Libyan exports.

16. Economic nationalism appealed both to the emotions of the populace and the pocket of the small number of Libyans who hoped to take over what foreigners lost or at least to secure participation at little or no expense to themselves in enterprises which could be described as having a majority or substantial Libyan interest in them. A threat to British interests arose from regulations due to be issued under the Agencies Law of 1959 prescribing the maximum number of agencies to be held by any one firm. While ostensibly directed against the Italian and Jewish interest in importing and exporting business, particularly in Tripoli, its application could have serious effects on the two or three big British firms

/established

Confidential

- 8 -

established in the country since the war.

1961

17. The all-pervading influence of oil expectations have played a major part inmloosening the foundations upon which Libyan life and political attitudes have hitherto rested, it has become necessary to make more frequent and realistic reassessments of these attitudes and their consequences: for example, in 1961 will the tendency for Libya to become more like other Arab countries lead to a takeover by the Army or to serious pressure to eliminate the British and American military presence? Will the Libyans really launch out on a policy which might be described as bringing the bloc into Libya and playing East against West to Libyan material advantage?

18. My answer in brief is that on the assumption - a reasonable one - that King Idris lives, none of possibilities will seriously plague us during the coming year. The Army is evidently chafing under its restricted size, which maintains a balance for practical purposes with the Cyrenaican Defence Force. Its officers' corps is not yet strong in the middle reaches, though no doubt the young officers and one or two of the senior ones hold the view that only the Army can clear up the mess and launch Libya on a bright Arab nationalist future. But recent events in Ethiopia suggest that there is advantage to the existing order in having, as in Libya, the security forces divided into two separate commands and organisations.

19. As regards foreign troops the Libyans will continue to require the British and American subsidies which arepaid for our military privileges and for the moment there is nothing much they can do to change this. Fortunately, too, for us the Americans havea

/base

Confidential

base in Libya which might attract nuclear retaliation, while we do not; we have a Treaty obligation to go to the aid of Libya should she become engaged in war or armed conflict, while the Americans do not. In their constant efforts, conscious and unconscious, to divide Britain from the Americans, therefore, the Libyans have a real basis on which to distinguish between us besides the sentimental and less politically real ones such as the better behaviour of British troops and gratitude for our having liberated the country. Thus in the constant affirmation of how different we are from the Americans, even extremist Libyans tend sometimes to lose sight of the basic Arab nationalist aim of getting rid of all Western forces from their country. King Idris gently encourages this attitude. We ourselves can legitimately enjoy its benefits without losing sight of the facts that if the Americans went we would have less hope of staying by ourselves; and, secondly, that the constant use of Libyan territory for British military exercises will arouse genuine and effective opposition if we press for too much.

20. As for bringing in Russian aid, some politically active Libyans would like to do this for its own sake; others, for motives ranging from a belief in their capacity to hold the balance between East and West to a childish desire to score off the at present preponderant West or to pay out North Atlantic Treaty Organization powers for their alleged assistance to the French in Algeria. Apart from the attitude of King Idris (though this might not in the last resort be decisive), I think that the main obstacle to Libya launching off on this course is not so much conviction as lack of leadership and of the courage to strike out on new policies. This same lack of courage, however, also applies to standing up to really strong popular pressure. An indication of what the future may hold in this connexion will be what

/transpires

Confidential

- 10 -

transpires about the two hospitals which the Soviet Government have offered to build in Libya.

21. I am sending a copy of this despatch to Her Majesty's Counsellor at Benghazi.

I have the honour to be, with the highest respect,
My Lord,
Your Lordship's obedient Servant,

D.M.H. Riches

قائمة مراجع

الجزء الأول

الكـتب العربيـة

- إبراهيم، أبو اليقظان الحاج
سليمان الباروني باشا في أطوار حياته (الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٦).

- أبو عجيلة، محمد الهادي
كفـاح الشـعب الليبي من أجل الاسـتقلال والوحـدة (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٨٧).

- أحمد، رفعت عبد العزيز سيد
عمر المختار من خلال الوثائق الإيطالية "سلسـلة دراسـات عن الشرق الأوسط (٤٣)" (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٨).

- أسد، محمد
الطريق إلى الإسـلام، ترجمة عفيـف البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٧٧).

- الأشهب، محمد الطيّب
برقة العربية أمس واليوم (القاهرة: مطبعة الهواري، ١٩٤٧).
عمـر المختار "سلسـلة أبطال الجهاد والسياسـة في ليبيـا" (بدون ناشر، بدون تاريخ).
ليبيا اليوم (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٥٥).

- أوغلو، أورخان قول
مذكّـرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا، "سلسـلة المذكرات التاريخيـة"، ترجمة وجـدي كوك، مراجعة عـماد حاتم (طرابلس: مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي، ١٩٧٩).

- بازامه، محمد مصطفى
ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين (بدون مكان: مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٢).

- البرغوتي، عبد اللطيف محمد
تاريخ ليبيا الإسلامي (بيروت، الجامعة الليبية، ١٩٧٣).

- بعيو، مصطفى عبد الله
المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا (ليبيا - تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥).

- بن حليم، مصطفى أحمد
صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي: مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق (لندن: الهاني، ١٩٩٢).

- البندك، يوسف عيسى
من الأفق السنوسي (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٢).

- البوري، عبد المنصف حافظ
الغزو الإيطالي لليبيا (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣).

- بيشون، جاك
المسألة الليبية في تسوية السلام، "سلسلة الدراسات المترجمة (٢٣)"، ترجمة علي ضوي (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩١).

- التليسي، خليفة محمد
معارك الجهاد الليبي من خلال الخطط الإيطالية (طرابلس:

المؤسسة العامَّة للنشر، ١٩٨٢).
معجم معارك الجهاد في ليبيا ١٩١١-١٩٣١ (مصر: دار الثقافة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٣)
مذكرات جيوليتي .. الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا ١٩١١-١٩١٢ "تعريب وتقديم" (طرابلس: الشركة العامّة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٧٦).

- تودينو، جان فرنسوا
٢١ دولة لأمَّة عربية موحَّدة، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

- حبشي، محمود حسن صالح
الحملة الإيطالية على ليبيا (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠).

- حبيب، عزيز محمد
ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣).

- الحرير، إدريس
عمر المختار نشأته وجهاده دراسات في حركة الجهاد الليبي، ندوة علمية، بمناسبة الذكرى الخمسين لاستشهاد عمر المختار، إشراف عقيل محمد البربار (بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الآداب والتربية، ١٩٨٣).

- حكيم، سامي
- **معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا - تحليلها ونصوصها** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤).
- **استقلال ليبيا** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).
- **حقيقة ليبيا** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).

- **هذه ليبيا** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠).
صالح بويصير (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣) .

- حمادي، الطيّب محمد
اليهـود ودورهم في دعم الاسـتيطان البطلمـي والروماني في إقليم برقة (بنغازي: جامعة قاريونس،١٩٩٤).

- حمدان، جمال
الجمهورية العربية الليبية - دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣).

- حميدة، علي عبد اللطيف
المجتمـع والدولـة والاسـتعمار في ليبيا (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

- خان ، الجنرال جواد رفعت أتيل
أسرار الماسـونية، ترجمة نور الدين رضا الواعظ وسليمان القابلي. (بدون ناشر، بدون تاريخ)

- خدوري، مجيد
ليبيـا الحديثـة: دراسـة في تطوّرهـا السـياسي، ترجمة نقـولا زيادة (بيروت – نيويورك: دار الثقافة، بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦).

- خطاب، محمود شيت
قـادة فتـح بـلاد المغـرب (بـيروت: دار الفكـر، الطبعـة السـابعة ١٩٨٤).

- خفاجى، عبد المنعم وعبد العزيز شرف
معارك فاصلة في التاريخ الإسلامي (القاهرة: الدار المصرية-اللبنانية، ١٩٨٩).

- الدجاني، أحمد صدقي
الحركة السنوسية ونشأتها ونموّها في القرن التاسع عشر (بيروت: دار لبنان، ١٩٦٧).

- الديب، على محمد
مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا عام ١٩٥٤ (القاهرة: مطابع المنار العربي، ١٩٩٦).

- دي كاندول، إي. أ. ف
الملك إدريس عاهل ليبيا – حياته وعصره (مانشستر: محمد عبده بن غلبون، الطبعة العربية، ١٩٨٩).

- رايت، جون
تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب عبد الحفيظ الميار- أحمد اليازوري (طرابلس: دار الفرجاني، ١٩٧٢).

- رايت، لويس و جوليا ماكلويد
الحملات الأمريكية على شمال أفريقيا في القرن الثامن عشر (١٧٩٩-١٨٠٥)، تعريب محمد روحي البعلبكي (لندن: دارف المحدودة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).

- رزقانة، إبراهيم أحمد
جغرافية الوطن العربي- المملكة الليبية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤).

- الزاوي، الشيخ طاهر أحمد
- تاريخ الفتح العربي في ليبيا (دار المعارف بمصر، ١٩٥٤).
جهاد الأبطال في طرابلس الغرب (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).
- معجم البلدان الليبية (طرابلس: مكتبة النور، ١٩٦٨).

- زيادة، نقولا
- برقة: الدولة العربية الثامنة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٠).
- في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨).

- السبكي، آمال
استقلال ليبيا بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ١٩٤٣-١٩٥٢ (القاهرة: مدبولي، ١٩٩١).

- ستودارد، لوثروب
حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، تعليق الأمير شكيب أرسلان (بيروت: دار الفكر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣).

- سعودي، هالة أبو بكر
السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦).

- السعيد، أمين
الدولة العربية المتحدة (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٨٣).

- سليمان، عبد الرازق المرتضى
العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبك): أوجهها القانونية والمالية في التجربة الليبية كمثل توضيحي (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣).

- الشاذلي، محمود ثابت
المسألة الشرقية (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٩).

- شاكر، محمود محمد
التاريخ الإسلامي (بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٧٨).

- شامو، فرنسوا
الإغريق في برقة: الأسطورة والخيال، ترجمة وتقديم محمد عبد الكريم الوافي (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٠).

- شرف، عبد العزيز طريح
جغرافية المملكة الليبية (الإسكندرية: مطبعة المصري، ١٩٦٣).

- الشركسي، محمد مصطفى
سكّ وتداول النقود في طرابلس الغرب (١٥٥١-١٩١١) (طرابلس: بدون ناشر، ١٩٩١).

- شكري، محمد فؤاد
السنوسية دين ودولة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٤٨).

- الشيخ، رأفت غنيمي
تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة (بدون مكان: دار التنمية للنشر والتوزيع، ١٩٧٢).

- صفوة، نجدة فتحي
مـن نافذة السـفارة البريطانية: العرب في ضـوء الوثائق البريطانية
(الرباط، لندن، قبرص: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

- الصلابي، علي محمد محمد
- صفحات من تاريخ ليبيا الإسـلامي والشـمال الأفريقي (عمان: دار البيارق، ١٩٩٨).
- الحركة السنوسية في ليبيا (عمان: دار البيارق،١٩٩٩)
الجزء الأول: **الإمام محمد بن علي السنوسي.**
الجزء الثاني: **سيرة الزعيمين محمد المهدي السنوسي وأحمد الشريف.**
الجزء الثالث: **سيرة الزعيمين محمد إدريس السنوسي وعمر المختار.**

- الصيد، محمد عثمان
محطـات من تاريخ ليبيا: مذكرات رئيس الحكومة الليبية السـابق، أعدها للنشر: طلحة جبريل (الرباط: بدون ناشر، ١٩٩٦).

- عامر، محمود
تاريخ ليبيا المعاصر (دمشق: جامعة دمشق، عام ١٩٩١).

- عتيقة، علي أحمد
أثـر البترول على الاقتصـاد الليبـي ١٩٥٦-١٩٦٩ (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢).

- عثمان، السيد عوض
العلاقـات الليبيـة الأمريكيـة ١٩٤٠-١٩٩٢ (القاهـرة: مركـز الحضارة العربية للإعلام والنشر،١٩٩٤).

- عثمان، محمد فتحي
المدخل إلى التاريخ الإسلامي (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٨).

- العروي، عبد الله
مفهوم التاريخ الجزء الأول: المفاهيم والأصول، الجزء الثاني: الألفاظ والمذاهب (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢).

- العقاد، صلاح
ليبيا المعاصرة (القاهرة: جامعة الدول العربية - قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية بمعهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠).

- العيساوي، محمد الأخضر
رفع الستار عمّا جاء في كتاب عمر المختار (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٦).

- غانم، شكري
النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣-١٩٧٠ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥).

- غراتسياني، رودلفو
برقة الهادئة، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر (بنغازي: دار مكتبة الأندلس، ١٩٨٠).

- الغنّاي، مراجع عقيلة
علاقات الإمارة الصنهاجية بجيرانها وأثرها في ليبيا (بنغازي: المكتبة الوطنية، بدون تاريخ).

- الفتحلي، عمر إبراهيم
اتجاهـات التنميـة السياسـية في ليبيـا (الدوحـة: جامعـة قطـر – المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، ١٩٨٤).

- فشيكة، محمد مسعود
رمضان السويحلي (طرابلس: دار الفرجاني، ١٩٧٤).

- كبه، عبد الأمير قاسم
المملكـة الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي (بغداد: دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣).

- الكبيسي، باسل
حركـة القوميـين العرب (بيروت: منشـورات الأبحـاث العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥).

- الكيالي، عبد الوهاب (وآخرون)
موسـوعة السياسـة (بـيروت: المؤسسـة العربية للدراسـة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).

- الكيب، نجم الدين غالب
مدينة طرابلس عبر التاريخ (القاهرة: دار الجيل للطباعة، ١٩٧١).

- محمود، حسن سليمان
ليبيـا بين المـاضي والحاضر "سلسـلة الألـف كتـاب" (القاهرة: مؤسسـة سـجل العـرب بـإشراف الإدارة العامة للثقافـة بوزارة التعليم العالي، ١٩٦٢).

- المدني: محمد
القانون الإداري الليبي (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٦٥).

- مَرزة، إسماعيل
القانون الدستوري: دراسة مقارنة للدستور الليبي مع دساتير الدول العربية الأخرى (بيروت: منشورات الجامعة الليبية، دار صادر ١٩٦٩).

- المرزوقي، محمد
عبد النبي بلخير داهية السياسة وفارس الجهاد (طرابلس- تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨).

- مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي
الوثائق الأمريكية- المجموعة الثانية "سلسلة الوثائق التاريخية (٥)" ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران (طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي، ١٩٨٩).

- المزيني، صالح مصطفى مفتاح
ليبيا - منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر (بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٤).

- المصراتي، علي مصطفى
رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس (تونس: من منشورات الدار العربية للكتاب، ١٩٧٦).

- مصطفى، أمين
العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٣).

- المغيربي، محمد بشير
وثائق جمعية عمر المختار: صفحة من تاريخ ليبيا (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٢).

- مكتب الادعاء العام
حقيقة إدريس: حقائق وصور وأسرار.
الجزء الأول، **ليبيا** (منشورات الفاتح، بدون تاريخ).
الجزء الثاني، **ليبيا** (منشورات الفاتح، ١٩٧٦).

- مناع، محمد عبد الرازق
أحمد الشريف: حياته وجهاد (مؤسسة ناصر للثقافة– دار الوحدة ليبيا، ١٩٧٨).

- ميخائيل، هنري أنيس
العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

- هويدي، مصطفى علي
الحركة الوطنية شرق ليبيا (طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي، ١٩٨٨).

- هيكل، محمد حسنين
- حرب الثلاثين سنة "الجزء الأول": سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).
- حرب الثلاثين سنة: الانفجار - ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠).
الطريق إلى رمضان (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥).

- يحي، جلال
المغرب الكبير (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١).

- اليوسفي، عبد القادر أحمد
الإمبراطورية البيزنطية (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦).

المـقـالات

- **البكوش، عبد الحميد**

"نصف الحقيقة كذبة كاملة .. وليبيا عرفت أصحاب الملايين بعد انقلاب الفاتح"، مجلة **الوسط** اللندنية (العدد ١٩٤، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥).

"ليبيا بين أمسها ويومها، أو الكيفيّة التي يتجلّى بها تاريخ مرّ ومرير"، صحيفة "**الحياة**" اللندنية (٢٧/ ١٢/ ١٩٩٧).

- **بن عسكر**

"حدث الجلاء ... الشرعية - والكَنَف الممتنع! القواعد العسكرية الأجنبية .. وجودها وجلاؤها .. الحقيقة والزيف"، مجلة **الإنقاذ** (العدد ٤٧، جمادى الآخرة ١٤١٩ - سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨).

- **البوري، عبد المنصف حافظ**

"دور الأحزاب والقوى السياسية الليبية"، مجلة **الإنقاذ** (عدد خاص ٣٩، جمادى الآخر ١٤١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١).

- **خليفة، خالد**

"ليبيا دولة الدستور"، مجلة **الإنقاذ** (العدد ٣٩، جمادى الآخر ١٤١٢ - ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١).

- **الدغيم، محمود السيد**

سلسلة المقالات المنشورة في صحيفة **الحياة** اللندنية في الأعداد الصادرة ما بين ٢٧/ ٢/ ١٩٩٥ و٤/ ٣/ ١٩٩٥.

- **صالحية، محمد عيسى**

"صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا"، مجلة **حوليات كلية الآداب** الرسالة الثانية، الحولية الأولى، جامعة الكويت (١٩٨٠).

- **صهد، إبراهيم عبد العزيز**
"المعركة الدبلوماسية .. صراع من أجل الحرية والوحدة والسيادة"، مجلة **الإنقاذ** (عدد خاص ٣٩، جمادى الآخر ١٤١٢ - ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١).

- **عبد العزيز، مصباح**
"النشاط السياسي والتيارات السياسية في فترة ما قبل الاستقلال"، مجلة **الإنقاذ** (العدد ٧، جمادى الأولى ١٤٠٤ - فبراير/ شباط ١٩٨٤).

- **العشة، فرج**
"سيرة ملك مغيّبة" الحلقة الثانية: الاستقلال، صحيفة **الشرق الأوسط** (٧ مارس/ آذار ١٩٩٨).

التقارير والوثائق والبحوث والمجلات

- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا**، تقرير البروفيسور **بنجامين هيجنز**، رئيس بعثة الأمم المتحدة لدراسة الاقتصاد الليبي، ١٩٥٣.

- **التنمية الاقتصادية في ليبيا (البنك الدولي** للإنشاء والتعمير: ابريل/ نيسان ١٩٦٠).

- **التقارير السنوية لمجلس إدارة بنك ليبيا حتى عام ١٩٦٩.**

- **النشرة الاقتصادية** التي تصدر عن **إدارة البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا** حتى عام ١٩٦٩.

- **التضخّم المالي في ليبيا**، (دراسة من إعداد **إدارة البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا** حتى عام ١٩٦١).

- **التطوّرات المالية العامة في ليبيا ١٩٤٤–١٩٦٣** (دراسة من إعداد قسم **البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا**، أغسطس/ آب ١٩٦٥).

- **التطوّرات البترولية في ليبيا**. التقارير الصادرة عن **لجنة البترول** حتى عام ١٩٦٣.

- **التطوّرات البترولية في ليبيا**. التقارير الصادرة عن **وزارة شؤون البترول** حتى عام ١٩٦٩.

- **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣–١٩٦٨.**

- **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٩-١٩٧٤.**

- **الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣-١٩٧٥.**

- **تقارير مجلس التخطيط القومي.**

- بعض مضابط **اجتماعات مجلس النواب** الليبي خلال حقبة العهد الملكي.

- **الوثائق الرسمية السرّية للحكومة الأمريكية الخاصّة بليبيا عن السنوات ١٩٥١-١٩٦٩** (بالإنجليزية).

- **الوثائق السرّية للحكومة البريطانية الخاصّة بليبيا عن السنوات ١٩٥١-١٩٦٩** (بالإنجليزية).

- **تقرير سرّي للمخابرات المصرية** (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦) بعنوان "**دراسة عن الأوضاع في ليبيا**"، وقد صدر في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦ عن المخابرات العامة، هيئة المعلومات والتقديرات، ويحمل الرقم (١٠٧).

- أعداد متفرّقة من **الصحف والمجلات** الحكومية والأهلية الصادرة خلال حقبة العهد الملكي.

- أعداد متفرّقة من مجلة **المعرفة** التي كانت تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي.

- مجلة **الإنقاذ**، مجلة "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" المعارضة (السنوات ١٩٨٢-١٩٩٩).

- مجلة **الوطن**، مجلة "الجبهة الوطنية الليبية الديمقراطية" المعارضة.

- أعداد مجلة **المحامي**، إصدار نقابة المحامين الليبيّين في الخارج منذ العام ١٩٨٤.

المراجع الأجنبية

Allan, J. A., *Libya: The Experience of Oil* (London: Croom Helm, 1981).

Barbar, Aghil M., *Political Change in Libya: A Study in the Decline of the Traditional Ruling Elite* (M.A. Georgetown University thesis, December 1974).

Belazi, Omar Mohamed, *Human Resources Development: The Case of Libya* (Texas Tech University D. B. A., 1973 Business Administration).

Cooley, John K., *Libyan Sandstorm* **(**New York: Holt, Rinehart and Winston, New York, 1982).

De Felice, Renzo, *Jews in an Arab Land: Libya, 1835-1970* Trans. by Judith Roumani (Austin: University of Texas Press, 1985).

Department States of America, US Government: *Foreign Relation of the United States* (WashingtonDC.: Department States of America, US Government Printing Office, 1982-1995):

Vol. V, 1951*, The Near East and Africa,* eds. William Z. Slany, *et al.* (1982).
Vol. X1, 1952-1954, *Africa and South Asia,* eds. John P. Glennon, *et al.* (1983).
Vol. IX, 1952-1954*, The Near East and Middle East, part 1*, eds. John P. Glennon, *et al.* (1986).
Vol. XVIII, 1955-1957, *Africa,* eds. John P. Glennon and Stanley Shaloff (1989).
Vol. XIII*,* 1958-1960 *Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa,* eds. John P. Glennon *et al.* (1992).
Vol. XX1, 1961-1963*, Africa,* eds. Nina Daviss Howland and Glenn W. LaFantasie (1995).

El-Kikhia, Mansour O., *Libya's Qaddafi: The Politics of Contradiction* (Gainesville: University Press of Florida, 1997).

El-Maihub, Saleh Hafaied, *Public Investment in a Capital*

Surplus Economy: The Case of Libya (Colorado State University Ph. D. thesis, 1977).

Eveland, Wilbur C., *Ropes of Sand* (New York: W. W. Northon, 1980).

Farley, Rawle, *Planning for Development in Libya: The Exceptional Economy in the Development World* (New York: Praeger, 1971).

First, Ruth, *Libya*: *The Elusive Revolution* (New York: Africana Publishing and Coy., 1975).

Haley, P. E., *Qaddafi and the United States since 1969* (New York: Praeger, 1984).

Hammer, Armand with Neil Lyndon Hammer, *Witness to History* (New York: G. P. Putman's Sons, 1987).

Higgins, Benjamin, *Economic Development: Principles Procedures & Policies*. (New York: W. W. Norton and Coy., 1968).

Holmboe, Knud, *The Desert Encounter* (London: Quilliam Press, 1994).

International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Libya* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1960).

Metz, Helen Chapin (ed.), *Area Handbook Series*, *Libya:*

A Country Study (Washington D.C: The American University,

4th edition, 1989).

Norman, John, *Labor and Politics in Libya and Arab Africa* (New York: Bookman Associates, 1965).

Sicker, Martin, *The Making of a Pariah State* (New York: Praeger, 1987).

Simons, Geoff, *Libya: The Struggle for Survival* (New York: St. Martins Press, 1996).

St John, Ronald Bruce, *Gaddafi's World Design: Libyan Foreign Policy 1969-1987* (Saqi Books, London, 1987).

Stewart, John, *African States and Rulers* (McFarland & Coy., North Carolina & London, second edition 1999).

Vandewall, Dirk, *Libya since Independence: Oil and Sate Building* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1998).

Waddams, Frank C., *The Libyan Oil Industry* (Baltimore & London: Johns Hopkins University Press, 1980).

Wedly, William Charles, *Manpower Policies for Development Planning in Libya, With Special Reference to Agriculture*, *Petroleum and Education* (Colombia University, Ph. D. thesis, 1971).

Wright, John, *Libya: A Modern History* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982).

فهرس أعلام المجلد الثالث *

أ

* رُتبت الأسماء تبعاً لاسم العائلة أو اللقب مع إهمال (الـ التعريف) و (ابن). أما اسم العائلة الليبي الذي يبدأ بـ (بن) فأُدخل تحت حرف الباء، واستُثني من الهوامش الأسماء الواردة في الملاحق، وأسماء مؤلفي المراجع، إلا إذا كان لها صلة بتعقيب جاء من المؤلف أو غيره. كما عمدنا إلى إضافة اللقب أو المنصب أو أي اسم آخر عرف به صاحب الاسم إذا كان يستعاض بهذا اللقب أو المنصب أحياناً عن ذكر اسم صاحبه.

ب

ت

ج

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس عام

المجلد الثالث

حكومات الحقبة غير النفطية

١٩٥٧ - ١٩٦٣

الفصل الأول

حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط

الفصل الثاني

حكومة محمد عثمان الصيد .. ونهاية حقبة

(وقائع وتطوّرات)

الفصل الثالث

حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة

الفصل الرابع

حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي

الملاحق والفهارس

LIBYA BAYN AL-MADI WA'L-HADIR

SAFAHAT MIN AL-TA'RIKH AL-SIYASI

Part 1

Dawlat al-istiqlal

al-Huqba ghayr al-naftiyya 1957-1963

Volume 3

Mohamed Yousef Al-Magariaf

Centre for Libyan Studies

LIBYA
PAST AND PRESENT

Chapters in Libya's Political History

Part 1

Libya since Independence
The pre -oil Era 1957-1963

Volume III

Published in Great Britain by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220,
266 Banbury Road,
Oxford, OX2 7DL

First published in 2004

Second revised edition 2017

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 978-1-907187-29-2

9 781907 187292

ISBN: 978-1-907187-29-2